

المركز القومى للترجمة
المشروع القومى للترجمة

الحركة الماركسية فى مصر
(1967 - 1981)

تأليف ومراجعة: جينارو جيرفازيو
ترجمة: بسمة محمد عبد الرحمن
كارمينى كارتولانو

1604

الحركة الماركسية فى مصر

(١٩٦٧-١٩٨١)

المركز القومى للترجمة
إشراف: جابر عصفور

- العدد: 1604
- الحركة الماركسية فى مصر
- جينارو جيرفازيو
- بسمة محمد عبد الرحمن
- كارمينى كارتولانو
- الطبعة الأولى 2010

هذه ترجمة كتاب:
Intellettuali e marxismo in Egitto
Gennaro Gervasio

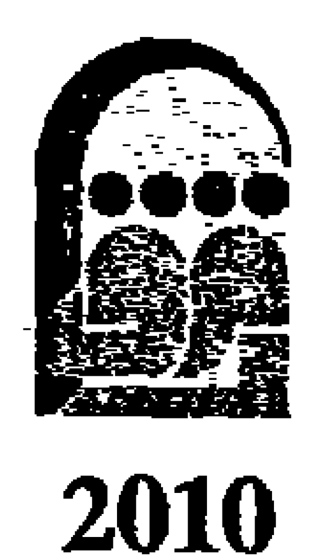
شارع الجبلاية بالأوبرا – الجزيرة – القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ – ٢٧٣٥٤٥٢٦ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya st. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: egyptcouncil@yahoo.com Tel: 27354524-27354526 Fax: 27354554

الحركة الماركسية فى مصر

(١٩٦٧ـ ١٩٨١)

تأليـف ومراجعة : جينــــارو جيرفـــازيو

ترجـــــمـــــة : بسمة محمد عبد الرحمــن
وكـــارمينى كـــارتولانو



2010

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

جيرفازيو ، جينارو
الحركة الماركسية فى مصر (١٩٦٧ - ١٩٨١)
تأليف ومراجعة : جينارو جيرفازيو، ترجمة: بسمة محمد عبد الرحمن وكارمينى كارتولانو
ط ١ - القاهرة : المركز القومى للترجمة ، ٢٠١٠
٤٥٢ ص ، ٢٤ سم
١ - اليمين واليسار - أحزاب سياسية
٢ - الماركسية - مصر
٣ - مصر - تاريخ - العصر الحديث - أنور السادات (١٩٧٠-١٩٨١)
(أ) عبد الرحمن ، بسمة محمد (مترجم)
(ب) كارتولانو ، كارمينى (مترجم مشارك)
(جـ) جيرفازيو، جينارو (مراجع)
(د) العنوان ٣٢٤,٢١٧

رقم الإيداع ٥٩٧٢ / ٢٠١٠
الترقيم الدولى : I.S.B.N - 978 -977- 479 - 992 - 2
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

الفصل الثانى: المثقف المعاصر ومولد الماركسية فى مصر

الفصل الثالث: الماركسية والنظام الناصرى

الفصل الرابع: الماركسية فى عهد الثورة المضادة

مقدمة الطبعة العربية

مرت أربعة أعوام على مناقشة رسالتى للدكتوراة بجامعة نابولى "الأورينتالى"، وأكثر من ستة أعوام من البحث الميدانى اللازم لتأليف هذا الكتاب الذى أسعد بتقديمه الآن إلى القراء العرب وخاصة المصريين.

والحقيقة أننى، رغم أن الفترة التى استغرقتها ترجمة ومراجعة النص كانت طويلة ومرهقة، استفدت فى هذه السنوات بالكثير من المناقشات، مع بعض أبطال هذا الكتاب الذين كان بوسعى أن أقدم إليهم الاستنتاجات التى توصلت إليها.

ورغم مرور زمن بين المسودة الأولى والشكل الحالى، فأنا مقتنع باختيار تقديم طبعة مراجعة ومحدثة ومنقحة للنص فى الطبعة العربية. وأعتقد أن الفكرة المبدئية للنص – وهى تقديم تاريخ "محاط بالتعتيم" سواء من جانب التاريخ الرسمى أو الجزء الأكبر من الأكاديميين فى الغرب وفى مصر – هى فكرة لا غنى عنها إذا أردنا أن نفهم تجربة المثقفين العرب والمصريين بصورة مكتملة وبوجه خاص بعد هزيمة ١٩٦٧. والحقيقة أن تاريخ اليسار المصرى بأقسامه واتجاهاته المختلفة يمثل جزءًا لا يتجزأ من تاريخ مصر الحديث وليس مجرد "تاريخ بديل" ولا غنى عنه إذا أردنا إعادة تفسير تاريخ مصر منذ النكسة وحتى وفاة السادات (١٩٨١) بدقة.

بعد هذا التوضيح، ينبغى أن أحدد ومن الآن أن هذا الكتاب المقدم للقراء المصريين والعرب لا يدعى أنه الرؤية النهائية لتاريخ اليسار المصرى فى أعوام السبعينيات فما هو إلا محاولة لفتح مساحة للجدل بعد مرور ثلاثين عاما على انتهاء التجربة التى يتناولها هذا البحث. ويمكننا أن نقول، بمعنى ما، إن هذا الكتاب

هو محاولة لتذويب الثلوج على أمل أن تتمخض المناقشات والمجادلات التى تلى نشره عن نسج خيوط قصة منسية منذ زمان سواء من خلال الرقابة المفروضة من أعلى أو حتى الرقابة الذاتية لأبطالها أنفسهم فى بعض الأحيان.

ولهذا، فإذا كنت واثقا من قدرتى على طرح بعض استنتاجاتى كمحاولة لفتح الجدل فمن الضرورى بالنسبة لى من جانب آخر أن أرحب ببعض الإضافات التى طرحت علىّ سواء أثناء المناقشات التى ذكرتها آنفا مع المناضلين أو من خلال الندوة التى لا تنسى التى عقدت فى مركز الدراسات العربية والأفريقية فى الجيزة فى نوفمبر ٢٠٠٥ بدعوة من الأستاذ **حلمى شعراوى**.

أولا، من الواجب توضيح أنه حين يتحدث النص عن "حدود" اليسار فإنه يتحدث عن حدود "برامجية" وليس عن حدود "نظرية". فمن الواضح كما لاحظ بعض المناضلين الذين ناقشوا دراستى أن "القضية الوطنية" ينبغى أن تكون القضية الرئيسية التى تفرض نفسها داخل البلاد التى تشهد احتلالا لجزء من أراضيها، ذلك أن التراث الماركسى كذلك، بدءا من لينين إنْ لم يكن من ماركس نفسه، يعطى أهمية أساسية "للصراع الوطنى من أجل التحرير" وللدور الذى ينبغى للماركسيين أن يلعبوه فى هذا الصراع. وعلى أىّ حال، فإذا تراءى لى أنه ينبغى أن أسلِّم بهذه التدقيقات، فإنه يبدو لى أن من الضرورى، وكمساهمة شخصية فى الجدل، تكرار استنتاجاتى التى ترى أن التركيز على موضوع "الخيانة الوطنية" حتى حين أتم الرئيس تقريبا الخطوات الحاسمة تجاه الصلح مع إسرائيل (١٩٧٨-١٩٧٩) سواء فى الصحافة الماركسية "الرسمية" أو "السرية" يمثل عنصرا أساسيا إذا أردنا البحث عن تفسير لاغتراب الجماهير المتزايد عن اليسار، وعن تفسير الأزمة الداخلية للمنظمات الماركسية الراديكالية ثم حلها وربما أيضا النمو السريع للمنظمات الإسلامية فى السياسة والمجتمع المصرى.

وقبل الانتهاء من هذه المقدمة الموجزة وتسجيل أننى أتحمل المسئولية كاملة عن المحتوى، أرغب فى أن أسجل أن هذا العمل الطويل لم يكن ممكنا دون الوجود الكريم، الذى تحول إلى صداقة فى كثير من الأحيان، لأبطال هذا النص أى

المثقفين والمناضلين الماركسيين المصريين. وقبل أى شيء أشكر "**عائلة محمد عبد الرحمن المر**" التى ساعدتنى على البدء فى المسيرة المتشابكة والساحرة والمثيرة للجدل لليسار المصرى الراديكالى، حيث أعادت خلق أجواء السبعينيات لى. وبالإضافة إلى ذلك وفيما يخص المساهمة فى البحث، من حيث المصادر ومن حيث تواجدهم الشخصى لا أستطيع أن أنسى **هانى شكر الله** و **أحمد بهاء الدين شعبان** و **حسنين كشك** و **أحمد كامل** رغم علمى أننى أظلم آخرين هكذا بعدم ذكر أسمائهم. وكذلك أشكر **محمد عبد المنعم شلبى** "لمصاحبته" لى فى حوارات لا تنتهى لعمل تعديلات على المسودة الأولى للنص وعلى صداقته الحاضرة دوما.

يطيب لى كذلك أن أذكر الحوارات "اللامعة" مع **خليل كلفت**، فى بيزا ٢٠٠٧ وبعدها فى القاهرة، والتى منحتنى مفاتيح لتأملات لا تحصى.

ولا يفوتنى أن أشكر المترجمين الصديقين **بسمة محمد عبد الرحمن** و **كارمينى كارتولانو** لمجهودهما الكبير فى نقل نثرى المعقد أحيانا إلى العربية؛ فلهما الشكر الجزيل! كما أشكر جزيل الشكر الأستاذة الدكتورة **أمانى فوزى حبشى** التى قدمت لنا المسودة الأولى لترجمة المدخل.

وأخيرا وليس آخرا، أحب أن أذكر بمحبة أولئك المناضلين والأصدقاء الذين لم يتسنَّ لهم رؤية عملى منشورا. وأشير بالتحديد إلى **أحمد عبد الله** الذى شاركنى فى أرشيفه الشخصى و **محمود أمين العالم** الذى "أهدانى" مذكراته النقدية وأخص بالشكر "الشيخ" **يوسف درويش** على مكالمات الصباح الباكر والحوارات الطويلة التى لا تنسى فى بيته؛ فإليهم جميعا وإلى المشرف على الرسالة المرحوم الأستاذ **بيير چوڤانى دونينى** ولكل مناضلى اليسار المصرى فى الماضى والحاضر أهدى كتابى هذا عارفا أنه إذا كان الأشخاص يموتون والمنظمات تنتهى فإن أفكار العدالة التى عاشوا وناضلوا فى سبيلها لا تموت أبدا.

چينارو چيرڤازيو

القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٩

مــدخل

لا شك فى أن الانقلاب الذى قام به الضباط الأحرار فى ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وأطاح بالنظام الملكى، وشكل حكومة جديدة "ثورية"، يمثل لحظة حاسمة فى تاريخ مصر المعاصر. والواقع أن "ثورة يوليو" مثلت خطًا فاصلا، واضحًا وعميقًا، ليس فقط من وجهة النظر المؤسسية، بل أيضًا مع النظام الليبرالى الذى ولد عام ١٩٢٢، نتيجة للاستقلال الرسمى عن الدولة الاستعمارية: بريطانيا.

وبالإضافة إلى هذا، كان بروز البكباشى **جمال عبد الناصر** كـ "رجل قوى" فى الطغمة العسكرية بين عامى ١٩٥٣ و ١٩٥٤ – فى نظر العديد من المؤرخين – بمثابة "بداية ثانية" للتاريخ الحديث للبلاد، الذى يتوافق، ليس فقط مع نزول نابليون فى بر مصر ١٧٩٨، بل بصورة أعمق مع الوصول الحاسم للضابط العثمانى محمد على، رأس الأسرة المالكة المصرية، إلى السلطة (١٨٠٥)[١].

وهكذا فإنه كما ألقت ديناميات إقليمية ودولية الضوء على أهمية مصر الخديوية فى الصراع بين القوى الكبرى الأوروبية فى عصر الإمبريالية، فقد حدث بصورة مماثلة أن المنطق الحديدى للاستقطاب الذى فرضته الحرب الباردة،

---

(١) فيما يتعلق بتحديد الفترات الزمنية للتاريخ المصرى الحديث، تم الرجوع إلى الدراسة الحديثة والوافية التى كتبها Roussillion, Alain, "Republican Egypt interpreted: revolution and beyond" in The Cambridge History of Egypt, vol. 2, "From 1517 to the end of 20th century", ed. Daly, M. W. , Cambridge, CUP, 1998, p. 334-335.

بالإضافة إلى مسألة "محلية" فى الأصل كالقضية الفلسطينية، وضع النظام الجديد "الناصرى"، بالطبع فى تلك الفترة، تحت أضواء السياسة الدولية.

والواقع أن الحجم الهائل من الدراسات والأبحاث والمطبوعات من كل نوع المخصصة لتجربة مصر الناصرية (١٩٥٤-١٩٧٠)، سواء فى الغرب أو فى البلدان الأفروآسيوية، يفوق الاهتمام الذى حظى به أى بلد عربى آخر فى نفس الفترة، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار المطبوعات التى ظهرت بينما كانت التجربة ما تزال جارية.

ولا يعود هذا الاهتمام إلى الأهمية "التقليدية" لمصر على رقعة الشطرنج السياسية للشرق الأوسط، بقدر ما يعود إلى دور "الفارس" فى الصراع ضد الإمبريالية والصهيونية، هذا الدور الذى لعبه **عبد الناصر** منذ مؤتمر باندونج فى ١٩٥٥. ومنذ تلك اللحظة، "خرجت مصر من حدودها الخاصة"، كما أوضح **فؤاد عجمى** عن حق، لتصبح رمزًا للاستقلال والمقاومة فى نظر الشعوب النامية، وفى مقدمتها، دون شك، الشعوب العربية، التى وجدت رمزها الملهم بصورة متزايدة فى بطل السويس، الذى استطاع مقاومة العدوان الثلاثى من جانب قوى الإمبريالية القديمة والجديدة فى ١٩٥٦"[١].

ومع أن **عبد الناصر** لم يكن "مبتكر" الوحدة العربية أو "القومية العربية"، التى كانت قد تبلورت فى دوائر المثقفين فى سوريا الكبرى (الشام)، فقد كان دون شك، وفقا للمؤرخ المغربى **عبدالله العروى**، "بطل المرحلة الوحدوية" (١٩٥٨-١٩٦٧) فى التاريخ العربى المعاصر[٢].

---

(١) Ajami, Fouad, The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967, Cambridge, CUP, 1992 (II edition), p. 90-ss.

(٢) Laroui, Abdallah, The Crisis of the Arab intellectual: Traditionalism or historicism?, Berkeley, University of California Press, 1976, p. VII.

ويمكننا بالتالى، مقتفين أثر عجمى مرة أخرى، أن نؤكد أنه منذ عام ١٩٥٢ فصاعدا كانت توجد إلى جانب "مصر المصريين"، مصر أخرى على الأقل هى "مصر، مرآة العرب"، ومصر ثالثة، لـ "استعمال واستهلاك" المراقبين، والدارسين، والصحفيين، والسياسيين الغربيين، ملوّنة وفقا لوجهة نظر المراقب، بمعانٍ بالغة التنوع، من "الطليعة الاشتراكية فى العالم الثالث" إلى "المركز المستقبلى لنشر الشيوعية"[(١)].

والواقع أن هزيمة ١٩٦٧، التى تُشكل بالفعل نهاية "التجربة الناصرية"، كانت علامة الخط الفاصل الحقيقى للنظام الثورى، لكنها لم تضعف، إلا جزئيًا، هيبة هذا البلد والدور الرمزى الذى كان يمثله. والحقيقة أن وصول السادات إلى السلطة، على نحو شكلى فى البداية ثم بصورة فعلية بعد ذلك نتيجة للانقلاب، أو "ثورة التصحيح"، فى ١٩٧١، وبسياسته التى قادت إلى إعادة مصر إلى المعسكر الغربى، مضحيًا حتى بـ "القضية المقدسة"، القضية الفلسطينية، كان من شأنه أن يعيد هذا البلد من الناحية الفعلية، وليس على سبيل المجاز فقط، إلى "الحدود الصغيرة" لدولة مندمجة فى المجتمع الدولى.

غير أننا، إذا أخذنا فى الاعتبار وجهة نظر الخارج فى النظام فإنه لا مناص من إبراز حدث مبادرة السلام التى قام بها السادات، والتى تم تدشينها بالرحلة الشهيرة إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧، باعتبارها اللحظة التى تمت فيها "القطيعة الكبرى" مع الفترة الثورية السابقة، وذلك من وجهة نظر الجانب الأكبر من المراقبين، ومن بينهم نشطاء سياسيون محليون تم تهميش أدوارهم من قبل النظام.

---

(١) ونجد مثالا حيًّا على ذلك فى دراسة كل من: Pajetta, G. Carlo, Socialismo e mondo arabo, Roma, Editori Riuniti, 1970 e Laqueur, Walter Z. , Comunismo e nazionalismo nel Medio Oriente, Roma, Opere Nuove, 1959.

ومنذ بداية عملية السلام، وحتى توقيع المعاهدة فى ١٩٧٩ وما تلاها، تركز الجدل التأريخى والسياسى والصحفى، على الطريقة التى يجب أن نقرأ بها العلاقة أو الانتقال بين النظامين، باعتبار أن مبارك الذى تولى الحكم بعد رحيل السادات فى ١٩٨١ قد اقتفى أثر من سبقه. وباختصار، وكما أوضح آلان روسيون Alain Roussillion، فى كتابه الرائع، جرى فرض "نموذج" الاستمرار–الانقطاع الذى تم وضعه بدوره فى إطار تفسيرىّ آخر، إطار "دورات التاريخ" التى تبدأ من محمد على[1].

والحقيقة أن التركيز الشديد المكرس للأحداث المصرية المعاصرة والذى استمر على الأقل حتى نهاية الفترة الأولى التى أعقبت اغتيال السادات، سواء فى الصحافة كما فى المؤسسات الأكاديمية، كان الدافع وراء ثراء نادر على مستوى الدراسات، بعمق متفاوت بالتأكيد، غير أنه كان يشكل، بمعنى ما، حدًّا له. والواقع أن "الأثر الجانبى" لهذا الاهتمام قد تجسد فى واقع أن أبحاث الدارسين الأجانب ولكنْ حتى العرب، عن مصر الثورية نادرا ما اختلفت عن تحليلات المؤسسة السياسية–العسكرية الحاكمة منذ يوليو ١٩٥٢. وجرى، بالتالى، تخصيص الجانب الأكبر من الدراسات، العلمية أو الصحفية على السواء، لشخصيات الرؤساء والنظام الأوتوقراطى والشمولى الذى أقاموه للاحتفاظ بالسلطة. وكثيرًا ما أكد تحليل كهذا عدم أهمية الجماعات المعارضة للحكم، باستثناء الإخوان المسلمين ومنظمات أخرى تنتمى إلى الإسلام السياسى الراديكالى، الموضوع الرئيسى للأبحاث فى السنوات الأخيرة[2]. والحقيقة أن الدراسات عن البلاد "النامية" كانت

---

(١) .Roussillion, Alain, Republican Egypt interpreted. . . , cit. , p. 336-337

(٢) وهنا لا يجب أن ننسى أن من المؤكد أن اهتمام الدارسين بالإسلام السياسى فى مصر كان قد سبق ظاهرة "الأصوليين الجدد" التى بدأت فى السبعينيات وكان السادات أشهر ضحاياها. وبالنظر فقط إلى الدراسات التى كتبت بلغات أوروبية، يكفى هنا أن نذكر الدراسة الكلاسيكية لـ رينشارد ب. ميتشل، Mitchell, Richard P. , The Society of
=the Muslim Brothers, London - New York, Oxford University Press, 1969

تركز فى أكثر الأحيان على "الدولة" كموضوع وحيد للتحليلات، فكانت لا تأخذ فى اعتبارها المجموعات "البديلة" أو "الهامشية"، إلا عندما تشكل تلك الأخيرة تهديدًا فعليًا لوجود النظام، كما حدث، تماما، مع الحركات التى كانت تهدف إلى أسلمة المجتمع، منذ أوائل الثمانينيات فصاعدا[١].

ويتوخى هذا البحث، فى المحل الأول، تجاوز "الحدود" المذكورة، كما أكد المؤرخ والباحث السياسى الأمريكى رايموند بيكر Raymond Baker، الذى يجب، وفقا له، فى سبيل إعادة تفسير شاملة ومتوازنة للتاريخ المصرى المعاصر، أو فى أى بلدان أخرى، أن نكتب "التاريخ من الهامش" أكثر مما من "المركز"[٢]. وهذه العملية يبررها، قبل كل شيء، واقع أنه رغم أن النظام العسكرى حاول منذ البداية القضاء على كل أشكال المعارضة، عن طريق قمع المعارضين أو استمالتهم

=ولكن مما لاشك فيه أن من بدأ الدراسات حول الاتجاه "الأصولى الجديد" هو الفرنسى جيل كيبل فى Gilles Kepel, Le prophète et pharaon: les mouvements islamistes dans l'Égypte contemporaine. Paris, La Découverte, 1984.

(١) Baker, Raymond W. , Sadat and After. Struggles for Egypt's Political Soul, London, Tauris, 1990, p. 289-290.

(٢) المصدر نفسه. لم يتم بعد استكشاف إمكانية تطبيق منهج مدرسة Subaltern Studies [دراسات التابع]، والتى تكونت بين المؤرخين الاجتماعيين فى الهند فى الثمانينيات، على دراسات الشرق الأوسط والمغرب. وحول الموضوع نفسه تشير إلى إسهامات أبو الحاج رفعت Abou-El-Haj, Rif'at A. , "Historiography in West Asian and North African Studies since Sa'id's Orientalism", in Dirlik, Arif - Bahl, Vinay - Gran, Peter (eds), History after the Three Worlds: post-Eurocentric Historiographies, Lanham, Rowman & Littlefield, 2000, p. 67-84 و Heristchi, Claire, "Postcolonial Studies and Research on the Politics of the Middle East and North Africa", in Journal of Mediterranean Studies, vol. XIII, n. 1-2 (in stampa). وكمقدمة عن الموضوعات والنظريات لدراسات التابع بوجه عام يمكن الإطلاع أيضًا على Guha, Ranajit – Spivak, Gayatri Chakravorty (a cura di), Subaltern Studies. Modernità e (post) colonialismo, Verona, Ombre Corte, 2002.

بتعيينهم فى المناصب الحكومية، فإنه لا يمكن أيضًا إنكار أنه "لم ينجح فى أن يستولى على كل الحيز العام"[1].

ومن هذا التفكير الذى يطرحه بيكر تنبع ضرورة تخليص دراسة النظرية والممارسة السياسية لمجموعات المعارضة، أىْ المثقفين الماركسيين فى حالة هذه الدراسة، من "قدر التهميش" بالنسبة إلى النظام، سواء بالتركيز على الكيان السياسى المطروح للبحث أو بفك شفرته، من خلال النصوص التى أنتجها ونظرته إلى العالم *Weltanschauung*، أو ببحث قوته وقدرته على فرض نفسه "كبديل مطروح" للسلطة الأحادية الموجودة.

ويرجع تركيز اهتمام هذه الدراسة حول تطور الحركة الماركسية فى مصر، والتى قادها المثقفون فى فترة ما بين النكسة واغتيال السادات، ليس فقط إلى محاولة وضع "رؤية بديلة" لـ "كتابة التاريخ" لفترة السادات، بل يهدف أيضًا إلى إظهار حدث تم تجاهله بل "نسيانه" أو يمكن القول إنه تم حصره فى إطار أبحاث متخصصة، ظل يمثل حدودًا من نوع آخر. ولإثبات هذا، تكفى نظرة إجمالية على أفضل التحليلات التاريخية لفترة السادات[2] ذلك أنها تظهر كيف أن الباحثين قاموا، بطريقة أو بأخرى، بنقل وجهة نظر السلطة تمامًا. وبالتالى ظهرت الحركات "الهامشية"، وخاصة المعارضة العلمانية، بمكوِّنيها الماركسى والليبرالى فقط من خلال أحداث معينة فى تلك الدراسات كمجموعات تخضع للقمع، من وقت لآخر، من قبل النظام، دون أن تُظهر تلك الدراسات بطريقة واضحة أن تلك المجموعات لديها رؤى بديلة للسلطة، رؤى معدة جيدًا جدًا وتحليلية وخاصة فى حالة اليسار الماركسى.

---

(١) انظر: Baker, R. W. , Sadat. . . , cit. , p.

(٢) أكمل الكتب التاريخية عن مصر الساداتية هى: Hinnebusch, Raymond, Egyptian Polics under Sadat, Cambridge, Cambridge University Press, 1985; Mirel, Pierre, L'Egypte des ruptures: l'ère Sadate, de Nasser à Moubarak, Paris, Sindbad, 1982; Beattie, Kirk J. , Egypt During the Sadat Years, New York, Palgrave, 2000.

وفى هذا الإطار، تمثل هذه الدراسة محاولة أولى لإدخال "التاريخ الخاص" بالحركة الماركسية ضمن التطور التاريخى للمجتمع المصرى فى الفترة موضوع الدراسة، وذلك من خلال إعادة قراءة السياق العام للإنتاج الثقافى والمواقف السياسية للجماعات والأحزاب المختلفة موضوع الدراسة، أو بكلمات أخرى لاشتراكيها، من الهامش، فى "الحوار" السياسى الثقافى لمصر المعاصرة.

وبالإضافة إلى ذلك "الحاجز" التاريخى العام، يحاول هذا البحث أيضًا أن يجتاز "الحاجز الزمنى" لتاريخ الحركة الماركسية فى مصر، موضوع هذا البحث. وفيما يتعلق بالأبحاث الغربية المنشورة، فإن الدراسة الأولى المخصصة للحركات الماركسية فى مصر وفى الشرق الأدنى كانت هى الدراسة "الرائدة" التى قام بها والتر لاكور Walter Laqueur، والتى كان لها محل الصدارة أثناء الحرب الباردة والتى كانت تبرز دور الأحزاب الشيوعية من خلال زعم أنها تمثل التغلغل السوفييتى فى ذلك البلد. غير أنه منذ عدة أعوام فقط فإنه باستثناء المجموعة المشهورة من المقالات النقدية لـ ماكسيم رودنسون Maxime Rodinson، وهى مرتبطة بالنظرية أكثر منها بالنشاط السياسى[1]، ظهر كتاب للمؤرخين اليساريين الأمريكيين جويل بينين Joel Beinin و زاكرى لوكمان Lockman Zachary، وقد لفت هذا الكتاب أنظار الأكاديميين بمنهجيته البحثية الدقيقة إلى تاريخ اليسار المصرى من خلال تاريخ الحركة العمالية التى لعبت الحركة الماركسية فيها دورًا من أهم الأدوار، منذ الاحتلال البريطانى (١٨٨٢) إلى إعلان الجمهورية (١٩٥٤)[2]. وبعد أن نُشرت هذه الدراسة ظهرت دراسة للمؤرخة الأمريكية سلمى بوتمان Selma Botman، خصصتها لتاريخ الحركة الشيوعية

---

(١) انظر: Rodinson, Maxime, Marxisme et monde musulman, Paris, Seuil, 1972.

(٢) انظر:

Beinin, Joel – Lockman, Zachary, Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, Princeton, Princeton University Press, 1987.

حتى عام ١٩٦٥[1]، وتلتها دراسة أخرى قام بها رويل مبير Roel Meijer حول "الفكر العلماني" في مصر، سواء الليبرالي أو الماركسي، حتى عام ١٩٥٨ [2].

ويمكن أن يساهم إلقاء نظرة على الإنتاج المصرى فى توضيح أفضل لأسباب هذا الاختيار لعدم تجاوز المرحلة الناصرية. وكان عام ١٩٦٥ هو الحد الفاصل الحقيقى والفعلى للدراسات حول الماركسية المصرية، نظرًا لأنه فى ذلك العام قرر الكيانان الماركسيان؛ الحزب الشيوعى المصرى والحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى "حدتو"، حل نفسهما لينضما إلى التنظيم الناصرى الوحيد (الاتحاد الاشتراكى). ومنذ تلك اللحظة أنكرت الروايات "الرسمية" للنظام وجود أىّ تنظيم ماركسي مستقل، بالرغم من أنه كان هناك "يسار جديد"، أكثر راديكالية من السابق، قد بدأ فى التشكل فى أعوام ما بعد النكسة.

على أنه فيما يتعلق بالإنتاج التأريخى المصرى، بما فى ذلك الإنتاج الذى يغلب عليه طابع السيرة الذاتية، يجب أن نشير إلى وجود نوع من الرقابة، رقابة ذاتية فى بعض الحالات، ربما تكون قد منعت حتى الآن إمكانية تحليل تطور ما يسمَّى بـ "الحركة الشيوعية الثالثة".

وتقودنا صعوبة وصف أوضاع التنظيمات غير الشرعية، سواء لقربها الزمنى من الأحداث أو لصعوبة العثور على إنتاجها التنظيرى-السياسى، إلى الإشارة إلى أن هناك نقصا كبيرا فى الدراسات المخصصة لتجربة ما يطلق عليه لقب "اليسار الرسمى"، والتى تجمعت حول المجلة الشهرية "الطليعة" ١٩٦٥-

---

(١) Botman, Selma, The Rise of Egyptian Communism 1939-1970, Syracuse, Syracuse University Press, 1988. رغم تاريخ العنوان، تتوقف الدراسة عند حل الأحزاب الشيوعية فى ١٩٦٥.

(٢) Meijer, Roel, The Quest for Modernity. Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt, 1945-1958, London, RoutledgeCurzon, 2002

١٩٧٧، وبعد ذلك فى حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، الذى تم تأسيسه فى ١٩٧٦ من "تجمع" من المناضلين الماركسيين، واليسار الناصرى[١].

ويجدر بنا أن نشير إلى عنصر آخر لهذا الاختيار الموضوعى والتاريخى لهذا العمل هو شبه احتكار أعمال رفعت السعيد، فى المجال التأريخى المصرى، للحركة الشيوعية. و رفعت السعيد، وهو "مؤرخ غير أكاديمى" توضع أعماله فى مكان الصدارة، حيث إنه ناشط وباحث فى الوقت ذاته، نظرًا لأنه كان منذ البداية من المناضلين الماركسيين، وهو حاليًا رئيس حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى و"قريب" من قيادة "الحزب الشيوعى المصرى"[٢].

وإذا كان تأريخه للحركة الماركسية بين الأربعينيات والستينيات موضوع نقد ضمنى فى الأعوام الأخيرة، نظرًا لميل المؤلف الواضح إلى الحديث عن "حزبه"، على العكس من مؤلفات أخرى متعلقة بتلك الفترة[٣]، فإن الصفحات التى خصصها

---

(١) أكمل دراسة تم نشرها حتى الآن عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى هى دراسة إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية فى نظام التعددية. دراسة حالات التجمع فى مصر ١٩٧٦- ١٩٩١، القاهرة، الأهالى، ١٩٩٣. وحول خبرة "الطليعة" يمكن الرجوع إلى دراسة Ginat, Rami, Egypt's Incomplete Revolution: Lutfi al-Khuli and Nasser's Socialism in the 1960s, London, Cass, 1997 التى تتتبع أحداث المجلة الماركسية حتى نهاية السبعينيات فقط، ومقال صلاح عيسى "لطفى الخولى والطليعة والماركسيون، محاولة فى تفسير وإنصاف التاريخ" الذى نشر فى "الطليعة" فى العدد التذكارى (٢٠٠٠)، ص ٦٣-٨٥، والذى يغطى التجربة بأكملها تقريبًا.

(٢) حول العمل التأريخى لهذا المؤلف وتأريخه "غير الأكاديمى" فى مصر، يمكن الرجوع إلى Gorman, Anthony, Historians, State and Politics in Twentieth Century Egypt. Contesting the Nation, London, RoutledgeCurzon, 2003 .p. 93-96

(٣) انظر أبو سيف يوسف، *وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى، ١٩٤٢-١٩٥٧*، القاهرة، دار الأمل، ٢٠٠٠. وينبغى أن نشير هنا إلى العمل القيم لنشر الشهادات والآراء الخاصة بالحركة الشيوعية المصرية الذى قامت به لجنة التوثيق للحركة=

للسبعينيات والثمانينيات والتى نشرت فى طبعة بالإنجليزية بالتعاون مع **طارق إسماعيل**، تبقى حتى الآن التأريخ الوحيد لليسار الراديكالى بعد عام ١٩٦٥. ويمكن أن نشير على الفور إلى أنه لا يمكن الثقة تمامًا بهذه الطبعة ليس فقط لأنها لا تتحرى الدقة فى بعض المعلومات، بل لأن أكثر ما يعيبها هو كونها غير متوازنة وتميل بوضوح لصالح الحزب الذى كان **رفعت السعيد** قريبا منه، إلى حد أن المؤلفين لا يخصصان القليل أو حتى سطرا واحدا للحديث عن بعض المجموعات الراديكالية الأخرى[1].

وما إن يوضع هذا العمل فى بانوراما التأريخ وتتضح أهمية السردية الأصلية للحدث الماركسى فى السبعينيات بدقة أكبر، فإنه يبقى أن نطرح الفرضية التحليلية للعمل. وفى الحالة التى نتعرض لها، نبتغى الإجابة – وإنْ بطريقة مبدئية – على سؤال لماذا اختفت تقريبًا حركة مثل الحركة الماركسية فى أقل من عشرة أعوام، رغم ثرائها ونشاطها فى بدايات السبعينيات حتى كادت تسيطر على النشاط السياسى فى الجامعات. إن التفسير العام والتقريبى الذى طُرح حتى الآن كإجابة على هذا الاختفاء؛ هو أن المثقفين والمناضلين الماركسيين انتهى بهم الأمر إلى الاستسلام أمام ضربات القمع التى وجهها إليهم النظام وإلى المنافسة القوية من جانب المنظمات الإسلامية الأصولية، التى دعمها النظام نفسه كطريقة لمواجهة الماركسية، وهو فى الواقع ليس تفسيرًا مقنعًا بالدرجة الكافية، أو على الأقل لا يمكن قبوله إلا كسبب من الأسباب، وبالتالى يجب تعميق ومناقشة هذا الطرح.

وإذا اعتبرنا، كما سبق وذكرنا، أن مبادرة السلام التى قام بها السادات فى ١٩٧٧ كانت "لحظة الحقيقة" للمعارضة الماركسية، يكون من المستحيل التأكيد

=الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥، بالتعاون مع مركز الدراسات العربية فى القاهرة والذى شهد حتى الآن نشر ٤ أعداد (١٩٩٨-٢٠٠١) من إعداد عاصم الدسوقى.

(١) للاطلاع على تفاصيل ذلك، انظرْ الفصل الرابع، ٣.

على أن سبب "انهزام" اليسار، والذى يبدو من هذا المنظور وكأنه قام بعملية "اختفاء أو إخفاء ذاتى"، يعود إلى أنهم ضحوا بالقضية الاجتماعية فى سبيل القضية الوطنية. ويبدو أن هذه الفرضية التى تُعَدّ نقطة انطلاق لا بد من مناقشتها، يعززها تحليلى لصحافة المنظمات السرية ولكن أيضًا لمنشورات اليسار الرسمى، والتى يتجلى فيها "تسطيح" الماركسيين لتهمة ما أطلقوا عليه "الخيانة الوطنية" التى قام بها السادات "للقضية العربية". وبمتابعة هذا المنطق، يبقى أن نتحقق من الطريقة التى أثر بها إصرار اليسار على القضية الوطنية كشكل وحيد للتعبئة الشعبية، حتى عندما أظهرت الجماهير وحدها تلقائيا استياءها من السياسة الاقتصادية المسماة بالانفتاح، على خسارة اليسار الاتصال بالجماهير المصرية، وذلك لصالح تحركات الجماعات الإسلامية. وقد أثبتت تلك الجماعات بلا شك أنها كانت الأسرع فى إدراك تطلعات المجتمع للتحول واستطاعت أن تستنتج احتياجاته، فاهتمت بأن تقدم للمجتمع بعض الخدمات الاجتماعية الأساسية التى لم تكن الدولة قادرة على تقديمها للشعب، وبالتالى فتحت لنفسها ثغرة بين الجماهير التى كانت تئن بالفعل تحت ضغط الأزمة الاقتصادية التى أدت إليها خسائر الانفتاح.

وفى هذا العمل لا تظهر هذه المنافسة إلا فى الخلفية، ولا أنوى من خلال بحثى هذا تركيز تحليلى عليها، وهو الأمر الذى سيصبح فى كل الأحوال سابقا لأوانه، نظرًا لقلة الدراسات وعدم توفر الوثائق، لكننى آثرت أن أشير قبل كل شيء إلى "التربة" التى مهدت لنمو وتطور الحركة الماركسية المصرية القوية والمتميزة، كظاهرة تستجيب للمنطق الداخلى للتطورات قبل أن تكون ردا على ظروف خارجية محددة، رغم عدم إنكار أهمية هذا العامل الأخير. ثانيًا، وفى هذا الجزء يتركز "قلب" البحث، أتوخى المساهمة فى إعادة تفسير بعض الأحداث، والأفكار والمصادر الإنسانية لذلك القطاع المهم من المعارضة العلمانية، حتى بداية الثمانينيات، وذلك بطريقة تتحرى أقصى دقة ممكنة، انطلاقًا من مصادر لم ينشر أغلبها أو حصلت عليها مباشرة، من خلال سلسلة من الحوارات مع الأطراف الرئيسية.

وفيما يتعلق بالمصادر يجب أن أشير هنا إلى أنه فى محاولة لتخطى الندرة الشديدة للدراسات المتعلقة بالموضوع، والتى تسبب فيها كما سبق وذكرت، تأثير كل من رقابة النظام، والرقابة الذاتية للمؤلفين والتأريخ المحلى وأيضًا بسبب "قلة اهتمام" التأريخ الغربى بالمجموعات الهامشية غير الإسلامية، ولكل هذا كان لا مناص من اللجوء إلى حوارات مع "الشخصيات الرئيسية" سواء للحصول على معلومات مفيدة، أو لإعادة تفسير تاريخ الحركة، سواء لبناء جدال، أو للبدء فى حوار مثالى بين الشخصيات بفضل الإجابات التى حصلت عليها. وبالنسبة للقاءات والحوارات حاولتُ أن أتصل بأكبر عدد ممكن من المناضلين، سواء الشخصيات البارزة من اليسار "العلنى"، أو من المثقفين والمناضلين الذين ينتمون إلى التكوينات السرية. وفى الحالة الأخيرة يجب أن أشير إلى الصعوبة المبدئية التى قابلتنى للحصول على معلومات وخاصة للتعرف على الهوية الحقيقية للمؤلفين، نظرًا لأن أسماء المؤلفين فى الصحافة و(المؤلفات) السرية كانت، فى حالة ظهورها، أسماء أقلام، لأسباب أمنية واضحة. إلا أنه يجب الإشارة بكل ارتياح إلى واقع أن أغلب هؤلاء المناضلين فى تلك الجماعات قد وافقوا على فتح "مخزن الذاكرة"، مع إضافة، أنها كانت المرة الأولى التى يفعل فيها بعضهم ذلك، فى بعض الأحيان.

وإلى جانب تلك الحوارات، فيما يتعلق بالمنظمات السرية، كانت هناك إمكانية الحصول على عدد محدود ولكن كافٍ من المطبوعات السرية – مجلات وبيانات، منشورات ونشرات – التى شكلت، بالتكامل مع كلمات المناضلين، الحبكة الخاصة بالجدل الذى حاولت إعادة تفسيره وإنْ بصورة جزئية. ومع ملاحظة أن الجزء الأكبر من هذه المصادر لم يتم نشره إلا بصورة سرية، فلم يستخدم إلا جزء ضئيل منها، سواء بهدف أبحاث فى مصر أو فى مناطق أخرى، إلا أنه يجب ملاحظة أنه نظرًا للطبيعة الحذرة لتلك المصادر وعدم اكتمالها، فإن العمل المقدم لا يمكن أن يقدم سوى نتائج مؤقتة من الناحية التاريخية.

فالأمر يتعلق فى الواقع بإعادة تفسير تستلزم تأكيدات بل العثور على مصادر أخرى، وهو الشيء الذى يمكن أن يعدّل بصورة جزئية، خاصة فى حالة توفر الإنتاج المكتوب للمنظمات الماركسية المختلفة موضوع الدراسة والتحليل. ومن جهة أخرى، فمن خلال محاولة الخوض فى موضوع لم ينشر عنه شئ حتى الآن، بالاستناد إلى بعض المصادر التى لم تنشر بعد أيضًا، فهى محاولة للتأمل فى أحوال مصر قبل كل شيء وحول التجربة الماركسية فى السبعينيات، وذلك على أمل الشروع فى جدل تأريخى عن جزئية "منسية"، مع أنها تبدو على قدر كبير من الأهمية فى تاريخ المعارضة العلمانية فى أهم بلد من البلدان العربية وأكثرها سكانًا.

والخطة التى تم اتباعها لبناء هذا العمل تعكس الهدف المزدوج الذى سبق ذكرته. فالرسالة تتكون من جزءين، ينقسمان إلى "موضوع" و "وظيفة"، وليس على أساس تعاقب زمنى. وهكذا فإن الجزء الأول يرتبط بفصل أول "طويل" يتم فيه تقديم إعادة تفسير لتاريخ المجتمع المصرى من ١٩٦٧ إلى ١٩٨١. وحول وضع هذا الفصل، فلقد وجدت أنه من الأفضل ألا أقيد نفسى بتطور زمنى بسيط للأحداث، بل تمت الإشارة أيضًا إلى أحداث أخرى هى موضع تحليل فى الفصول التالية بالإضافة إلى العديد من الموضوعات التى يعتمد عليها الجزء الرئيسى فى البحث، وذلك من خلال دراسة مراجع وفيرة تم استكمالها ببعض الوثائق. وهذا الاختيار يرتبط بضرورة مزدوجة، فقد أردت أن أزود القارئ، فى البداية، بإطار تاريخى–سياسى عميق إلى أقصى درجة، يتم فيه عرض القراءات التأريخية المختلفة للأحداث التى تم تناولها، نظرًا لأن قربها التاريخى ما يزال يثير نوعًا من الجدل لا ينتهى. بالإضافة إلى ذلك ففى مجال بناء البحث يستجيب ذلك الاختيار لضرورة تحرير تناول حالة اليسار فى الفترة نفسها، موضوع الفصل الأخير، من "الإطار" التاريخى والتقسيم الزمنى "الرسمى".

أما الجزء الثانى من الدراسة فقد تم تنظيمه تبعًا لخطة تأريخية تعاقبية، ويشمل فصلين تاريخيين مختصرين لتاريخ الحركة الماركسية منذ نشأتها إلى نهاية التجربة الناصرية، يليها الفصل الرابع، والمخصص للسبعينيات. وعلى كل حال، فإن الفصلين الثانى والثالث واللذين يُعَدّان أقل حجمًا من الفصل الأول والرابع، لا يحاولان فقط تلخيص الحالة الماركسية بل يحددان أيضا نقاطا أخرى على قدر من الأهمية فى التحليل المقدم. وفى الفصل الثانى بصفة خاصة، يسبق استطراد سريع حول نشأة ووظيفة المثقف العربى الحديث، بالضرورة، التناول التاريخى الفعلى. ويستجيب هذا من البداية للهدف من وضع التقليد الثقافى الاجتماعى والماركسى فى الإطار الإجمالى للفكر العربى الحديث. بالإضافة إلى ذلك فإننا نقوم، فى ذلك الفصل، بمواجهة وتوضيح مشكلات خاصة بالتعريف وتحديد فترات موضوع البحث. وفى النهاية أتعرض للتاريخ الخاص بالمراحل الأولى للحركة الماركسية ابتداءً من العشرينيات حتى الأربعينيات. وفى هذا الجزء، لا يمكن الاستغناء عن توضيح السمة الثقافية والمدنية لهذه الحركة، وهى السمة التى احتفظت بها الحركة حتى وقت كتابة هذا البحث.

أما الفصل الثالث فهو مخصص لتاريخ الحركة الماركسية أثناء الفترة الناصرية، ليس فقط لتقديم إعادة تفسير مركبة، ولكن لأن حركة السبعينيات مرتبطة بشكل كبير، من حيث أعضائها ونظرياتها وإستراتيجياتها بالفترة السابقة. وكما سبق وذكرت، فإن عام ١٩٦٥ يُعَدّ بمثابة مفتاح لتاريخ الحركة الماركسية المصرية، لأنه يعتبر "النهاية الرسمية" لها، بعد قرار أعضائها الدخول فى "التيار الاشتراكى الموحد"، الذى كان يمثله "حزب" أغلبية النظام الناصرى. والجزء الأخير من الفصل الثالث، والمخصص لرد فعل الماركسيين، الذين سنطلق عليهم لقب "الرسميين"، على هزيمة ٦٧، هو رد الفعل الذى سيستخدمَ كتقديم للمادة المكثفة موضوع الجزء الأخير من البحث.

والفصل الرابع والمخصص للماركسية فى حقبة "الثورة المضادة"[1] هو الجزء الذى أقدم فيه النتائج التجريبية للبحث. ويمكن على الفور ملاحظة أن اختيار البداية بفصل تاريخى تمهيدى تتم فيه إعادة تفسير "التاريخ من المركز" من ١٩٦٧ إلى ١٩٨١ يشكل "الأثر الجانبى" الضرورى للجوء المستمر إلى الفلاش باك بين الفصل الأول والفصل الرابع، الذى أشير فيه إلى أحداث تم بالفعل تناولها ونقدها فى بداية البحث. وبالرغم من أن طريقة العرض هذه يمكن أن تبدو مجهدة للقارئ، إلا أنها تسمح بتركيز كل الانتباه على الحركة الماركسية، موضوع هذا البحث، ومن خلال رؤيتها الخاصة "تُعايش مرة أخرى" أحداثا سبق وسمعناها تروى لنا، من خلال ذلك الذى عرفناه على أنه "رؤية من الهامش".

وينبغى أن أشير إلى أن الفصل الأخير ينقسم إلى "يسارين" كانا موجودين فى مصر وذلك لسهولة العرض بطريقة دقيقة، فى محاولة لتوضيح ليس فقط علاقتهما مع السلطة، ولكن أيضًا وبالأخص لتوضيح الفروق وعلاقات التماسّ سواء على المستوى النظرى أو من خلال الحراك السياسى.

وقد توخيت من خلال اتباع هذا المنطق، ألا أركز فقط على إنتاج المثقفين فى الاتجاهين اليساريين، بل أيضًا أن أعرض العمل السياسى الذى قام به الماركسيون على الساحة السياسية الوطنية وانتهى إلى تراجع متواصل.

---

(١) لا يعنى اختيار هذا المصطلح إضافة مفهوم "الثورة المضادة" كما طوَّره تيار أغلبية الماركسية المصرية والتى تجد أفضل صياغة لها فى كتاب غالى شكرى، Shukri, Ghali, Egypt: Portrait of a President, 1971-1981, London, Zed, 1981، الطبعة الأولى باللغة العربية: *الثورة المضادة فى مصر*، بيروت، ١٩٧٨). والواقع أن هذا التفسير ينطلق من تقييم إيجابى للنظام الناصرى، والواقع أن هذا البحث لا يتفق مع ذلك التفسير.

وربما يبدو شيئًا غريبًا فى نظر القارىء الذى يعرف مصر فى عهد السادات أننى خصصت مساحة هامشية فقط لتناول الحركات الأصولية الإسلامية فى ذلك الجزء الأخير. إلا أن هذا يرجع إلى ما يكاد أن يكون قلة اهتمام من جانب المثقفين الماركسيين بظاهرة النشاط الإسلامى، إلى أن بدأت تلك الظاهرة تعلن عن نفسها بأكثر من طريقة وبقوة سواء فى مصر أو فى دول أخرى بدءًا بإيران.

الفصل الأول

مصر من عبد الناصر إلى السادات

(١٩٦٧-١٩٨١)

١ـ أزمة النظام بعد الهزيمة

تمثل هزيمة الدول العربية وعلى رأسها مصر فى حرب الأيام الستة فى يونيو١٩٦٧ حدًّا فاصلا نموذجيا فى التاريخ العربى المعاصر بعد حرب فلسطين فى ١٩٤٨، وليس من باب المصادفة أن يتحدث السياسيون والمثقفون العرب عن النكسة للدلالة على هزيمة ٦٧ كما أطلقوا تسمية النكبة على الاحتلال الصهيونى لفلسطين فى ١٩٤٨.

وقد تلت الهزيمة أزمة لم تتسبب فقط فى صدمة للنظم السياسية القابضة على مقاليد السلطة والتى كانت تسمى نفسها ثورية وخاصة النظام الناصرى فى مصر، بل ربما مثلت أكثر من أىّ شئ آخر أزمة ثقافية واضعة هوية المواطن العربى، كما تم تعريفها فى فترة التحرير والاستقلال الوطنى، محل تساؤل. وباختصار يمكننا تأكيد أن الأزمة كانت فى آن واحد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وأنها صدمت المجتمع العربى بأكمله[1].

---

(١) من بين "أدبيات الأزمة" الواسعة، انظرْ على سبيل المثال Laroui, Abdallah; The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?, Berkley, University of California Press, 1976؛ صادق جلال العظم، "النقد الذاتى بعد الهزيمة"، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨؛ تركى الربيعو "أزمة الخطاب التقدمى=

وكانت أزمة النظام الثورى الناصرى أزمة شرعية بصورة أساسية، وكانت على مستوى أعمق أزمة "هيمنة"[1]. فقد كانت الدعاية الملحة للنظام تطرق أسماع الجماهير المصرية والعربية على مدى حوالى عقد من الزمان بشعارات الاشتراكية العربية والحياد الإيجابى والصراع ضد الإمبريالية والصهيونية التى كانت تمثل المصالح الإمبريالية فى الشرق الأوسط وبقدر ارتفاع طنين البلاغة الناصرية المضادة لإسرائيل والولايات المتحدة كانت شدة الصدمة والإحساس بالضياع بالنسبة للشعب فى الأيام التى تلت الهزيمة.

كانت الهزيمة عسكرية أساسا حيث تم تدمير الطيران المصرى بأكمله فى ساعات قليلة. وهكذا صار الجيش للمرة الأولى موضوعا خاضعا للمناقشة؛ وهو الذى كان أكثر المؤسسات احتراما – تقريبا – باعتباره صانع ثورة ١٩٥٢ والمقاومة ضد العدوان الثلاثى فى السويس فى عام ١٩٥٦. وبالتالى فعندما انفجر الغضب الجماهيرى فى فبراير ١٩٦٨ لأول مرة، كان موجَّها ضد الضباط المتهمين بالتسبُّب فى الهزيمة العسكرية باعتبار أنه حُكم عليهم بأحكام خفيفة جدا فى رأى الطلاب والعمال.

ومن جانبه عرض عبد الناصر تنحِّيه عن منصبه على الشعب فى ليلة ٩ يونيو معترفا بشكل علنى بالهزيمة العسكرية مُوصيًا بزكريا محيى الدين كخليفة

=العربى: الخطاب الماركسى نموذجا ١٩٦٧-١٩٩٢"، بيروت، دار المنتخب العربى، ١٩٩٥، و Ajami, Fouad, The Arab Predicament. Arab Political Thought and Practice Since 1967, Cambridge, Cambridge University Press, 1992, p. 29-88 (طبعة ثانية).

(١) للاطلاع على مناقشة حول أزمة الهيمنة، انظر: Shukrallah, Hani, "Political Crisis and Political Conflict in post-1967 Egypt", in Owen, Roger-Tripp, Charles (eds), Egypt Under Mubarak, London, Routledge, 1989, pp. 63 e ss. ؛ انظر: أيضا عبد العظيم رمضان "تحطيم الآلهة"، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٤.

قادر على التعامل مع الولايات المتحدة الأمريكية. كان رد فعل الجماهير على الصدمة هو احتشاد مئات الآلاف في شوارع القاهرة ومصر كلها مطلقين صيحة تنادي برجوع عبد الناصر عن التنحّي، منقذين "الريس" من السقوط ومانحين إيَّاه تفويضا جماهيريا جديدا بإعادة بناء الجيش لتحرير الأراضي التي احتلتها إسرائيل. وقد مثلت مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو أوّل مشاركة للجماهير في المشهد السياسي منذ "حريق القاهرة" في يناير ١٩٥٢[١].

من الواضح أن النظام خرج أقوى بفضل حركة الجماهير ولكن هذه الحركة دلت في نفس الوقت على مطالبة الجماهير بعدم الاستسلام أمام العدو وبإشراكها بشكل أوسع في حياة البلد بوجه عام وفي الحرب بوجه خاص[٢].

---

(١) اندلعت انتفاضة شعبية ضخمة في القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ احتجاجًا على قيام القوات البريطانية في الإسماعيلية بقتل عشرات من أفراد الشرطة المصرية. انظر: Hussein, Mahmoud La lotta di classe in Egitto 1945-1970, Torino, Einaudi, 1973, p. 65-71 [صراع الطبقات في مصر] (محمود حسين، اسم قلم للمثقفين المصريين بهجت النادي و عادل رفعت)؛ Vatikiotis, Panayotis J., The History of Modern Egypt. From Muhammad Ali to Mubarak, London, Weidenfeld & Nicolson, 1991, p. 371-372. انظر: أيضا OM, XXXII (1952), p. 46- 47.

(٢) ماتزال أسباب المظاهرات الشعبية في ٩ و ١٠ يناير حتى الآن أمرًا مثيرًا للجدل. ذلك أن النظام اعتقد أن هذه المظاهرات تلقائية شأنه في ذلك شأن الماركسيين المصريين سواء المنتمين إلى التيار "الرسمي" (انظر: المقالات العديدة التي ظهرت في الطليعة العدد السابع ، يوليو ١٩٦٧) أو أولئك الذين عرفوا فيما بعد "باليسار الجديد" (انظر: تحليلات محمود حسين في La lotta di classe in Egitto 1945-1970, p. 268-285؛ و صلاح العمروسي في مقابلة خاصة مع الكاتب، القاهرة ٩ مايو ٢٠٠١). وعلى العكس من ذلك يشكك بعض المؤرخين الأوروبيين في تلقائية حركة الجماهير، معتقدين أنها كانت مدفوعة إلى النزول إلى الشارع من جانب جهاز القمع الناصري (انظر: على سبيل المثال Vatikiotis, The History..., p. 409-410). وقد شاركهم كذلك في هذا التفسير بعض المثقفين المصريين ذوي الميول الإسلامية مثل محمد جلال كشك "النكسة والغزو الفكري" الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٩.

ورغم معجزة إنقاذ عبد الناصر بفعل حركة الجماهير المباشرة إلا أنه كان ينبغى عليه مواجهة الجوانب المختلفة لأزمة ما بعد الحرب بدءا بالجانب الاقتصادى. فقد كان الاقتصاد المصرى فى حالة صعبة للغاية منذ ما قبل الهزيمة، وذلك بعد فشل الخطة الخمسية الثانية ١٩٦٠-١٩٦٥. فقد توقع بيروقراطيو النظام معدل نمو يبلغ ٧% وميزانا تجاريا مع الخارج لصالح مصر يبلغ حوالى ٤٠ مليون جنيه مصرى، وهو ما توقعوا أنه إذا تحقق سيجعل من مصر "قوة اقتصادية إقليمية" ودولة مصدِّرة. ويعود فشل هذه البرامج أساسا إلى نشأة "برجوازية وطنية" مكونة من بيروقراط وتكنوقراط عسكريين أو مدنيين موالين للنظام. وكانت هذه "الطبقة الجديدة"، كما تمت فورا تسميتها بشكل مثير للجدل، قد ركزت السلطة الاقتصادية فى يدها فى السنوات الأولى للستينات مقدمة المصالح الفردية على تنمية الاقتصاد الوطنى. ورغم أن كوادر البرجوازية الحكومية كانت مكونة أساسا من عسكريين ذوى أصول برجوازية صغيرة يدينون بصعودهم لثورة يوليو إلا أنهم سرعان ما سعوا إلى استغلال مراكز القمة التى احتلوها فى الشركات المؤممة فى١٩٦١ فى تحقيق ثرائهم الشخصى. ومع الوصول إلى ثروات هائلة وبفضل سياسة تزاوج مع الأرستقراطية القديمة المالكة للأراضى تخلى "الأغنياء الجدد" عن التقشف الذى اتسمت به حياة النخبة السياسية والرئيس وتشربوا بنمط حياة استهلاكى[1]. وفى هذا المجال كانت المفارقة صادمة بين الأهداف المعلنة للسياسة الاقتصادية الناصرية والطموحات الشخصية للطبقة التى كانت تستحوذ على السلطة الاقتصادية من الناحية الفعلية. وقد أدت عوامل أخرى إلى جانب فساد المديرين إلى إفلاس اقتصاد الدولة الناصرية؛ أولاً، التناقض بين السياسة الشعبوية لدعم

(١) انظر: Hinnebusch, Raymond A., "From Nasir to Sadat: Elite Transformation in Egypt", Journal of South Asian and Middle Eastern Studies, VII, 1 (1983), p. 45.

الاحتياجات الأساسية للطبقات الفقيرة[1] وبين ما أسماه هانى شكرالله "هوس التنمية"[2]. هذه "العقيدة" التى حددت السياسة الاقتصادية للعديد من دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية مبلورة ما سمى "برأسمالية الدولة" التى قدمت من خلال إصلاح زراعى معتدل وتأميم الصناعات الرئيسية تنمية غير واضحة المعالم لاقتصاد دولة فى فترة ما بعد الاستعمار[3].

وقد أدى حدثان بالتحديد وقعا فى منتصف الستينيات إلى إضعاف اقتصاد الدولة الناصرية: فمن جانب أدى اشتراك الجيش المصرى فى حرب اليمن إلى اضطرار النظام لزيادة المصروفات العسكرية بشدة، ومن جانب آخر أدى قطع برنامج "الطعام من أجل السلام" Food For Peace فى ١٩٦٥ من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والتى كانت تمدّ مصر بالجزء الأكبر من احتياجاتها من القمح، إلى زيادة عبء الاستمرار فى سياسة الدعم الأساسى[4] وفى نفس الوقت دفع عبد الناصر إلى اعتماد كبير ومستمر على الاتحاد السوفييتى.

فإذا أضفنا إلى هذا الوضع المزعزع النتائج المباشرة للهزيمة بداية بفقدان بترول سيناء ونقص موارد قناة السويس المغلقة فى وجه الملاحة بسبب الاحتلال الإسرائيلى لسيناء، يمكننا تأكيد أن طاقة التنمية قد تم استنفادها بعد عام ١٩٦٧

---

(١) يتمثل محور آخر للسياسة الشعبوية فى تأمين وظيفة فى القطاع العام لكل خريج جديد، وهو ما أسفر عن تضخم الجهاز البيروقراطى للدولة وانعدام كفاءته .

(٢) انظر: Shukrallah, H., Political..., p. 55، انظر: أيضا تحليل Cooper, Mark N., The Transformation of Egypt, London & Canberra, Croom Helm, 1982, cap. 1 e 2.

(٣) انظر: Ivi, p. 16-17. Cfr. In oltre Hosseinzadeh, Esmail, Soviet Non-capitalist Development. The Case of Nasser's Egypt, New York, Praeger, 1989.

(٤) انظر: Cooper, M. N., op. cit., 37.

نتيجة للركود الاقتصادى والزيادة الديموجرافية[1] والنفقات الجديدة لاقتصاد الحرب التى كلفت البلاد حوالى ٧٠٠ مليون جنيه مصرى فى العام كنفقات عسكرية فقط[2].

يسلط تحليل أكثر عمقا للأزمة الاجتماعية الاقتصادية لفترة ما بعد الحرب الضوء على انتهاء الفترة التقدمية لبرجوازية الدولة[3]، وهى الفترة التى قبلت فيها "الطبقة الجديدة" باعتبارها "تناجا" للسلطة السياسية نظاما داخليا قائما على الملكية العامة فى القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد، وعلى التحالف مع الدول الاشتراكية والعزلة الناتجة عن ذلك عن النظام الرأسمالى العالمى. ولم يكن انتقال البرجوازية إلى الفترة "الرجعية" بعيدا أيضا عن أزمة الهيمنة الأيديولوجية للنظام الناصرى بعد الهزيمة فبناء على وجهة نظر هانى شكرالله انتهى "الجامع القومى" الذى وحد فى عام ١٩٥٢ غالبية شعبية ساحقة من المجتمع المصرى فى هوية ومصالح مشتركة[4]. ورغم نزول الجماهير إلى الملعب وقتها؛ لـ "حماية" الرئيس من الحركة البرجوازية المضادة للثورة والتى جرى منحها حريات أوسع فى المبادرات الخاصة منذ عام ١٩٦٨[5]، إلا أن رغبتها فى الصعود السياسى جرى كبحها بحسم، على الأقل حتى وصول السادات إلى السلطة وحتى حرب أكتوبر.

---

(١) فيما يتعلق بسياسة تنظيم الأسرة، انظر: Baker, Raymond W., Egypt's Uncertain Revolution Under Nasser and Sadat, Cambridge, Mass. and London, Harvard University Press, 1978, p. 77-80.

(٢) انظر: Waterbury, John, Egypt: Burdens of the Past, Options for theFuture, Bloomington, American Universities Field Staff, 1978, p. 16.

(٣) انظر: Shukrallah, H., Political..., cit. p. 63

(٤) نفس المصدر، فيما يتعلق بمفهوم الجامع القومى، انظر: أيضا طارق البشرى "الحركة السياسية فى مصر ، ١٩٤٥ -١٩٥٢"، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٧٢ .

(٥) انظر: فى موضع لاحق فى هذا الفصل.

ترتبط أزمة النظام ارتباطا وثيقا بالصعوبات الاقتصادية والاجتماعية. وإذا صح أن غياب أيديولوجية محددة أو فكر سياسى خلف حركة الضباط الأحرار كان واضحا منذ البداية فقد أصبح أكثر وضوحا بعد تحقيق هدف الاستقلال الحقيقى من بريطانيا العظمى، إلا أنه أصبح خطيرا للغاية بعد فشل الاتحاد مع سوريا (١٩٦١). ولا يعود السبب الأساسى لهذا النقص فى وضوح إستراتيجيات وأهداف الثورة المصرية إلى الإعداد الناقص للنخبة العسكرية فى السلطة فقط ولكن أيضا إلى إعطاء الأفضلية من قبل النظام للبيروقراط والتكنوقراط "أهل الثقة" بدلا من "أهل الخبرة" المثقفين(١).

والحقيقة أن ميثاق العمل الوطنى لمايو ١٩٦٢؛ وهو الوثيقة التى كان من المفترض أن تمثل فى رأى **عبد الناصر** أساس الحركة الثورية فى داخل وخارج البلاد، كان ملخصا "للإنجازات" التى تم تحقيقها بالفعل بدلا من أن يكون نقطة انطلاق "لتحول المجتمع بطريقة اشتراكية"(٢). وكان يجب على الرئيس أن يفهم أنه إذا كان يمكنه أن يبقى على النخبة العسكرية، والتى كان ينتمى إليها، فى السلطة بخليط من الشعبوية والسلطوية اللتين استطاع توحيدهما بشخصيته الكاريزمية، إلا أنه لم يصل إلى درجة القدرة على تغيير البنية الاجتماعية والاقتصادية لمصر جذريا بنفس الوسائل، كما أن طبقة البيروقراط والتكنوقراط الموجودة على قمة الجهاز الإدارى ما كان يمكنها أن تفعل ذلك أيضا. وفى نفس الوقت ينبغى الاعتراف بأن **عبد الناصر** لم يسعَ أبدا إلى تحريك الجموع التى تم "تحييدها" وإبقاؤها فى مستوى الحشود المهلهلة دون أن تمتلك فرصة الاشتراك بفاعلية فى

---

(١) انظر: عادل حمودة، "أزمة المثقفين وثورة يوليو"، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٢٤٩ وما يليها بخصوص العلاقات بين المثقفين والسلطة فى مصر الناصرية، انظر أيضا Gervasio, Gennaro, "Tra repressione e autocensura: intellettuali e politica in Egitto (1952-1967)", OM, XX, n. s.(2001), p. 329-349 (٢٠٠١).

(٢) انظر: التحليل السابق Baker, R. W., Egypt's Uncertain.., p. 103-110.

إنشاء "المجتمع الاشتراكى الجديد". وأفضل دليل على هذا هو وجود الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكى) الذى كان عاجزا تماما بحكم هيكله المتعملق بقيادة البيروقراطيين والعسكريين عن تحريك الجماهير، بل حتى ساعدت على منعه من التحرك حيث منح مجرد وجود هذا الحزب شرعية لقمع الأحزاب الشرعية الأخرى[1].

على أىّ حال اكتسب عبد الناصر هيمنته الاقتصادية والأيديولوجية على الجماهير المصرية بفضل نجاحاته المتتالية خاصة فى السياسة الخارجية فى سنوات الخمسينات. وقد أنتجت هزيمة ٥ يونيو آثارها الأولى: ضرورة ملحة لتغيير الاتجاه خاصة فى العلاقات بين العرب.

كانت مصر منشغلة منذ نهاية الخمسينيات حتى نهاية الستينيات بما سمى "بالحرب الباردة العربية" متخذة دور البطل الممثل للنظم "التقدمية الثورية" ضد الملكيات الرجعية المرتبطة بمصالح الإمبريالية الغربية بطرق مختلفة[2]. وقد بلغت هذه الحرب الباردة أوجها باشتراك مصر فى حرب اليمن ضد المملكة العربية السعودية التى ساندت الملكية اليمنية. فى نفس الوقت كان على عبد الناصر أن ينشغل أيضا بالدفاع عن نفسه ضد الاتهامات بالاعتدال التى وُجِّهَت إليه من قبل المقاومة الفلسطينية والنظام الذى تولى السلطة فى سوريا منذ ١٩٦٦.

جاء التحول الأول للنظام الناصرى بعد الحرب بالتحديد فى السياسة العربية فى قمة الخرطوم فى أغسطس- سبتمبر والتى تحققت فيها المصالحة مع الملكيات البترولية التى قبلت بتمويل إعادة بناء الجيش المصرى مقابل انسحاب هذه الأخيرة

---

(١) انظر: Shukrallah, H., Political...,cit.p. 62.

(٢) انظر: Kerr, Malcolm H., The Arab Cold War. Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970, London- New York, Oxford University Press, 1971 (III ed.) e Flory, Maurice et alii , Les régimes politiques arabes, Paris, Puf, 1991, p. 155-170.

من اليمن وتخلى الرئيس عن تصدير "الثورة العربية" والفكر الاشتراكوي[١].
عبرت صيغة "لا للصلح، لا للتفاوض، لا للاعتراف" التي أعلنها مؤتمر القمة العربية بالخرطوم عن المعالجة العربية الجديدة في مواجهاتها مع الدولة اليهودية، ومن الواضح كانت من إملاء مطالب الأنظمة الملكية أكثر من الضرورة السياسية– الديلوماسية للجمهورية العربية المتحدة التي عانت من الهزيمة مباشرة ووجدت نفسها في مواجهة أزمة داخلية عميقة[٢]. وقد طالب البند الأخير في الاتفاق بين عبد الناصر والملك السعودي فيصل بن عبد العزيز بأن يتم استخدام التأثير الناصري من أجل التحكم في منظمات المقاومة الفلسطينية التي تمثل رد فعلها تجاه الهزيمة في إعادة التنظيم وتكثيف حرب العصابات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة.

ووجد عبد الناصر نفسه في مواجهة ظرف صعب حتى على المستوى العالمي، حيث لم يكن راضيا عن تعامل الحليف السوفييتي قبل وبعد الهزيمة، وعن العتاد العسكري، إلا أنه كان مجبرا بسبب الاستقطاب الجاري في الحرب الباردة على طلب مساعدة تقنية وعسكرية إضافية من موسكو[٣].

---

(١) وفقا للخبير السياسي بهجت قرني، دخل العالم العربي في مرحلة "النفط السياسي" بقمة الخرطوم وهي المرحلة التي بدا فيها أن الملكيات الخليجية تنتزع الهيمنة العربية من مصر، انظر: Korany, Bahgat, "La nation dans tous ses Etats: dialectique unité/ diversité" in Flory et alii, p. 173-177.

(٢) من أجل تقرير عن داخل المؤسسة المصرية في قمة الخرطوم انظر: محمد حسنين هيكل Heikal, Mohamed, The Road to Ramadan, London, Collins, 1975, p. 52-55.

(٣) انظر: Rubinstein, A. Z., Red Star on the Nile.. The Soviet Egyptian Influence Relationship since the June War, Princeton, Princeton University Press, 1977. انظر كذلك Dawisha, K., Soviet Foreign Policy Towards Egypt, London, MacMillan, 1979. Heikal, M., The Road...cit., p. 48-52.

٢: رد فعل النظام

من الضرورى أن نوضح باديء ذى بدء أن عبد الناصر رغم معرفته بفداحة الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الداخلية، كرس نفسه تقريبا للسياسة الخارجية فى السنوات الثلاث التى مرت بين النكسة وبين وفاته المبكرة فى سبتمبر ١٩٧٠، أو لنقل فى محاولة "إزالة آثار العدوان الإسرائيلى" مفوضا إدارة الشئون الخارجية للنخبة البيروقراطية العسكرية.

أ- إدارة الأزمة الداخلية وإعلان بيان ٣٠ مارس

فى محاولة لتقليص النكسة إلى حدث عسكرى بحت اتهم عبد الناصر "القوى الإمبريالية العالمية" التى كانت متحالفة مع إسرائيل ضد العرب، واتهم مع ذلك وفى نفس الوقت الجيش وقياداته العليا، بالتقصير البين. ومن الجدير بالذكر أن قائد القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة عبد الحكيم عامر كان الشخص الأقرب للرئيس، مع أنه كان يمثل بالنسبة لعدة دوائر داخلية فى النظام خصمه الرئيسى وتهديدا لاستقرار نظام الحكم واستقرار مصر بأكملها[1]. وفى نهاية المطاف، اتُّهِم عبد الحكيم عامر بتنظيم انقلاب من أجل انتزاع السلطة بالتحالف مع ضباط آخرين فى الجيش وتم اعتقاله بناء على ذلك، وأخيرا عثر عليه ميتا فى زنزانة فى ظروف غامضة[2]. لم يُخْلِ التخلص من رأس القوات المسلحة الساحة فقط من المنافسين المفترضين على منصب الرئيس بل جاء كذلك لصالح أعضاء النخبة

---

(١) أكد السادات فى سيرته الذاتية أن عامر كان هو القابض على مقاليد السلطة فى منتصف أعوام الستينيات، وأن سلوكه السياسى الفاسد والموالى لـ عبد الناصر حرم النظام من تعاطف الجماهير. انظر: al-Sadat, Anwar, In cerca di una identità, Milano, Mondadori, 1978, p. 160-186.

(٢) انظر: OM, XLVII (1967), p. 747.

الآخرين سواء في "مجموعة على صبرى" الذى كان أمين الاتحاد الاشتراكى أو فى مجموعة "يمين" النظام التى كان السادات أحد أفرادها[١]. وبالإضافة إلى هذا اعتبرت "حركة الجماهير الوليدة" المكوّنة أساسا من الطلبة والعمال، وبإيعاز من عبد الناصر، أن الجيش هو المسئول الأساسى عن الهزيمة وطالبت بعقاب عادل للمسئولين.

ولم يكن أمرا مفاجئا أنْ انفجر الغضب الجماهيرى من جديد، وبطريقة لم يسبق أن واجهها نظام يوليو، من أجل الاعتراض على الجزاءات الخفيفة التى حكمت بها المحكمة على الضباط الذين تمت إدانتهم. بدأت المظاهرات فى ٢٠ فبراير ١٩٦٨ فى أحد مصانع حلوان، الضاحية الصناعية بالقاهرة، حين حاول العمال الهجوم على قسم الشرطة[٢]. إلا أن الجامعة صارت مركز الاحتجاج بما حدث فيها من الإضرابات والاعتصامات والمظاهرات[٣]. ومما لا شك فيه أن

---

(١) رغم الاتفاق مع الرأى القائل بعدم الانطباق التام بين مفهومىْ "اليمين" و "اليسار" على الأنظمة السياسية العربية (انظرْ Donini, Pier Giovanni, I paesi arabi, Roma, Editori Riuniti, 1983, p. 110-112)، يقسم المؤرخ الأمريكى النظام إلى "يسار" النظام متمثلا فى مجموعة المجلة الماركسية "الطليعة" بقيادة الصحفى لطفى الخولى والعضو المؤسس من الضباط الأحرار خالد محيى الدين و"الوسط" متمثلا فى الميول المؤيدة للسوفييت والمضادة للماركسية لدى الاتحاد الاشتراكى، و"اليمين" متمثلا فى المجموعة المختلطة من الضباط الأحرار المفضلين للتقارب مع المعسكر الرأسمالى وتجميد التحول الاشتراكى للدولة .

(٢) انظرْ Hussein, M., La lotta..., cit., p. 297-299، وانظرْ أيضا OM, XLVIII (1968), p. 231-235.

(٣) سيأتى فى الفصل الأخير من هذه الدراسة تحليل أعمق للخلفية الأيديولوجية والسياسية للحركة الطلابية. بالنسبة للحركة الطلابية المصرية، انظرْ على سبيل المثال 'Abdalla, Ahmad, The Student Movement and National Politics in Egypt 1923-1973, London, Al-Saqi Books, 1985; Erlich, Haggai, Students and University in 20th Century Egypt, London, Cass, 1989 بالنسبة للثورة الطلابية فى أعوام الستينيات والسبعينيات، انظرْ أحمد عبد الله، أحمد بهاء الدين "الحركة الطلابية الحديثة فى مصر: تجربة ربع قرن" القاهرة، مركز الجيل، ١٩٩٣؛ كذلك المصدر السابق الذكر؛ هشام السلامونى "عبد الناصر والسادات" القاهرة ، دار قباء.

الشباب والعمال أثناء معارضتهم لحكم المحكمة عارضوا أيضا شرعية النظام برغم أنهم لم يضعوا الشخصية الكاريزمية للرئيس، الذى طالبوه بإصلاحات ديموقراطية فى الجامعة والمؤسسات بشكل عام، موضع نقاش واضح. كما طالب جزء كبير من المتظاهرين بأن يتمكنوا من التطوع فى تشكيلات عسكرية شعبية والاشتراك بأنفسهم فى حرب تحرير سيناء.

فى هذا المطلب الأخير للحركة من السهل تتبع المصطلح الماركسى "الشعب المسلح" لكن من الواضح فى نفس الوقت أن الصبغة الوطنية كانت سائدة فى المظاهرات. ومن الناحية العملية لم يطالب الطلبة بتغيير النظام بل بالاشتراك بصورة نشيطة فى إدارة الدولة. لكن الرئيس الذى خرج من الهزيمة والضغط العسكرى الإسرائيلى فى القناة أضعف عن ذى قبل، لم يستطع ولم يرد أن يفهم ذلك، أو أن يستقبل هذه المطالبات بالديموقراطية، بل فضل أن يعتبر التحركات الطلابية "تعبيرا نموذجيا عن نزعة التمرد لدى الشباب" يجمع فى نفس الوقت بينهم وبين الحركة العالمية الأوسع لعام ١٩٦٨[1].

كان رد النظام على الاحتجاجات الطلابية هو "بيان ٣٠ مارس"[2]؛ الوثيقة المنوط بها تمثيل البرنامج الناصرى بعد هزيمة يونيه. وفى هذا البيان خفف الرئيس من البلاغة الثورية فى الميثاق من أجل التأكيد على أهمية العلم والكفاءة والإنتاجية "الأهداف الجديدة لمصر بعد الحرب"[3]. واعترف البيان بوجود مراكز القوى داخل الدولة، وجعل من انشغالاته الأساسية أن يجعل النظام يعتمد سياسة مفتوحة بشكل كبير. وحتى إذا كان البيان قد وعد فى الجزء الأخير من نصه بمشاركة أكبر للجماهير فى الحياة العامة وبإصلاح "الاتحاد الاشتراكى" من القاعدة

---

(١) انظر: Ajami, F., op. cit., p. 101-102.

(٢) انظر: النص الكامل فى الأهرام ٣١ / ٣ / ١٩٦٨ ص ١ و ٣.

(٣) انظر: Ajami, F., op. cit., p. 104؛ Vatikiotis, P. J., The History..., cit., p. 410.

إلى القمة، مستجيبا بهذا المعنى للمطالب الشعبية ومطالب اليسار الرسمى[1]، فقد كان فى الواقع يرمى إلى توسيع القاعدة الاجتماعية لليمين مانحا حرية محدودة للمبادرة الاقتصادية الخاصة ومغلقا عمليا باب الإصلاح الزراعي والتأميم. أراد عبد الناصر بهذه الحركة، إشراك رؤوس الأموال الخاصة، المجمدة حتى تلك اللحظة، فى محاولة منه لمواجهة الأزمة الاقتصادية الناشئة بكل السبل[2].

وباختصار، فى مواجهة الخيار بين عملية تجذير السمات الاشتراكية والتقدمية للدولة والتى تتطلب مشاركة مباشرة لجموع الجماهير، وبين انفتاح حتى وإنْ كان جزئيا بمفهوم ليبرالى؛ اختار النظام بحسم الخيار الثانى من أجل احتياجه المتجدد لتوسيع الإجماع عليه فى وضع المجهود الحربى الدائم.

لم يلبث أن اتضح أن البيان كان فقط وسيلة لتهدئة التذمر الشعبى، ففى الشهور التالية لإعلانه لم يحدث أىّ تغيير ديموقراطى حقيقى ولم تستطع انتخابات الاتحاد الاشتراكى وحدها أن تحقق ما أعلنه الرئيس، بل على العكس أدت قوانين جديدة إلى تعزيز السلطة المطلقة للرئيس[3]. وباء الإصلاح الاقتصادى للدولة بالفشل، لأن القطاع الخاص الذى كان يرمى إلى تنشيطه كان صغيرا للغاية كما أظهر المستثمرون عدم ثقتهم فى دولة أوتوقراطية ما زالت العناصر الاشتراكية بها قوية[4].

---

(١) انظرْ موقف الماركسيين فى الطليعة، فى ملف "٣٠ مارس فى التطبيق" فى الطليعة العدد الخامس (١٩٦٨) ص ١٣-٥١ . انظرْ أيضا تحليل Ginat, Rami, Egypt's Incomplete Revolution. Lutfi al-Khuli and Nasser's Socialism in the 1960s, London, Cass, 1997.

(٢) انظرْ Cooper, M.N., The Transformation.., cit., p. 44-63.

(٣) انظرْ Meital, Yoram, Egypt's Struggle for Peace: Continuity and Change, 1967-1977, Gainesville, University Press of Florida, 1997, p. 20-21؛ انظرْ أيضا حكم السادات (غير المحايد على الإطلاق) فى كتابه "البحث عن الذات" In cerca di una identità, cit., p. 139-140.

(٤) انظرْ Cooper, M. N., op. cit., 62-63.

اندلعت مظاهرات التذمر الشعبى فى مواجهة التردد الذى يتخذ به النظام خطواته فى السياسة الداخلية والخارجية فى نوفمبر ١٩٦٨، ثم صبت فيها مظاهرات شعبية جديدة أكثرعنفا فى موجات من العصيان المدنى فى العديد من المدن المصرية.

ومرة أخرى كان الحدث الملتهب مرتبطا بالمسألة الوطنية حين جرى عدوان إسرائيلى على موقع صناعى فى نجع حمادى فى الصعيد مخلفا قتيلا واحدا وعدة مصابين[١]. وعند وصول خبر الحادث إلى الشعب المصرى فى العديد من المدن بدءا بالمنصورة، بدأ الطلاب الذين كانوا قد تظاهروا قريبا من أجل المطالبة بديموقراطية أكبر فى الجامعة وفى المعاهد العليا، الاحتجاج مع العمال والمواطنين ضد عجز الجيش عن حماية المواطنين.

ولم يقمع الغضب الشعبى الذى صار عصيانا ضد الحكومة، خاصة فى الإسكندرية، إلا بقوة السلاح من قبل الشرطة تاركا وراءه عدة عشرات من القتلى بين المتظاهرين وقوات الأمن[٢]. ورغم تقليل النظام رسميا من أهمية الاحتجاج، وأرجعه من جديد بطريقة غامضة إلى "اضطراب الشباب العالمى"[٣]، فقد كان من الواضح أن الشعب يحتج بوضوح على السياسة الخارجية التى منحت عبد الناصر كاريزميته. كان من الواضح أيضا أنه رغم أن الانفجار الشعبى كان ذا إلهام ماركسى بالأساس[٤]، إلا أن الجماهير لم تطرح نفسها كبديل سياسى كما لم يكن هناك وجود لمنظمة قادرة على طرح نفسها بهذه الصفة، فبقيت هذه الجماهير محصورة فى المجال الوطنى المتمثل فى "المطالبة بالمشاركة فى العمليات على الجبهة" وبرفض الحل الدبلوماسى للقضية الفلسطينية.

---

(١) انظر: OM, XLVIII (1968), p. 799.

(٢) انظر: Hussein, M., La lotta.., cit., p. 322-326.

(٣) انظر: البيان الرسمى لوزارة الداخلية فى il comunicato ufficiale del Ministero degli Interni in OM, XLVIII (1968), p. 789.

(٤) انظر: Hussein, M., La lotta.., cit., p. 326 ؛ انظر: أيضا مقابلتى مع أحمد بهاء الدين شعبان، الذى كان مناضلا فى الحركة الطلابية فى ذلك الحين، القاهرة، ١٢ مايو ٢٠٠١.

وعلى كل حال فإن من الضرورى أن نلاحظ أن مظاهرات نوفمبر ١٩٦٨ كان لها دور مهم فى التأثير على السياسة الخارجية للنظام، الذى فتح بعد قليل العمليات العسكرية ضد إسرائيل فيما سمي بحرب الاستنزاف على طول القناة، كما كان له دور فى إعادة تأهيل الجيش النظامى على غرار نموذج حرب العصابات الذى ضربته منظمات المقاومة الفلسطينية التى نالت إجماعا "هائلا" لدى الجماهير المصرية والعربية(١).

ب: دبلوماسية "المعايير المزدوجة" بين حرب الاستنزاف وخطة روجرز

وضعت اللاءات الثلاثة لقمة الخرطوم ومصالح القوتين العظميين فى الحفاظ على جمود الموقف ورغبة إسرائيل فى تعزيز موقعها باعتبارها منتصرة فى الحرب؛ قيودا كثيرة على الحركة الدبلوماسية للنظام المصرى. وقد أوضح **محمد حسنين هيكل**، صديق **عبد الناصر**، والمتحدث شبه الرسمى باسمه على صفحات جريدة الأهرام اليومية، أن مصر أصبحت فى موقف أصعب، مضيفا أنها لا تستطيع الاعتماد على حليفها الرئيسى حتى من أجل الخروج من الأزمة السياسية والعسكرية، حيث كان ذلك الحليف راضيا ببقاء الوضع على ما هو عليه وعلى تزايد اعتماد هذا البلد الشمال-أفريقى عليه(٢). وقد أدرك الرئيس على الفور أن من الضرورى نقل الصراع من أبعاده المحلية إلى مستوى عالمى ساعيا إلى إشراك الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى بأقصى قدر ممكن. ولأن **عبد الناصر** كان واعيا بالتفوق العسكرى الإسرائيلى وبالوقت الضرورى لإعادة تسليح جيشه بالشكل المناسب لجأ إلى اتباع سياسة "المعايير المزدوجة". فمن ناحية لجأ إلى مقولة "الحل السياسى" رغم استمراره فى اعتبار استئناف الحرب أمرا لا يمكن الاستغناء عنه، ومن ناحية أخرى بدأ أول اتصالات سرية مع الإدارة الأمريكية حتى وإنْ كان مضطرا إلى الاعتماد السياسى والاقتصادى الكلى على موسكو.

---

(١) هنا يجب أن نشير بهدف المقارنة إلى أنه حتى قرار السادات بالذهاب إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧ بدا متأثرًا بالانتفاضة الشعبية فى يناير الذى سبقه.

(٢) انظر: Heikal, M., The Road to Ramadan, cit., p. 165-166.

وبهذا المعنى يمكننا أن نلاحظ التخلى عن الراديكالية النضالية التى ميزت السياسة الخارجية المصرية - فى الفترة التى سبقت الهزيمة[١] - وبصورة خاصة فيما يتعلق بسلوكها تجاه الدولة اليهودية. والواقع أن الرئيس احتفظ بموقف معتدل جدا فى السنوات العشر بين ١٩٥٦ و ١٩٦٦ مقتصرا على نوع من الدعاية الحربية التى وصفها المحلل السياسى رايموند بيكر Raymond Baker بـ "التراخى النضالى"[٢]. ففى حين صرح الرئيس فى الخطب المذاعة عبر الراديو فى كل العالم العربى بأن الحرب صارت وشيكة، عبَّر أثناء لقاءاته بالقادة العرب عن ضرورة تحقيق الوحدة العربية أولا حتى يمكن حل المسألة الفلسطينية بشكل حاسم[٣]. إلا أن هذا الموقف تم التخلى عنه فى عام ١٩٦٦ لصالح التحالف مع النظام الراديكالى فى سوريا، الذى أيد العمليات الفدائية الفلسطينية على إسرائيل، والذى أرغم الرئيس المصرى بشكل ما على التخلى عن "التراخى النضالى" ليرفع من نغمة الصراع مع إسرائيل حتى هزيمة يونيو.

وهكذا يمكننا أن نؤكد أن النظام المصرى عاد بعد مؤتمر القمة بالخرطوم إلى موقفه المعتدل فى أوائل الستينيات ولكنْ مع فارق مهم، ذلك أن عبد الناصر لم يستطع فى الحقيقة أن يثق فى الاسترخاء العسكرى حتى وإنْ لم يكن فى حالة تسمح بالرد المناسب، وفى وقت قصير، على العدوان الإسرائيلى، بالإضافة إلى أن القيادة فى القاهرة بدأت فى التصريح بشكل خفى أوّلا ثم بشكل أكثر وضوحا باتباع إستراتيجية "الخطوة خطوة"[٤] بالنسبة لاستعادة الأراضى المحتلة. ورغم إدانة النخبة الناصرية لحلّ سياسى قد يتوصل إلى سلام يتناقض مع الوحدة العربية إلا

---

(١) انظر: Kerr, Malcolm, "Egyptian Foreign policy and the Revolution" in Vatikiotis, Panayotis J. (ed.), Egypt since the Revolution, London, Allen and Unwin, 1968, p. 114-134.

(٢) انظر: Baker, R. W., Egypt's Uncertain..., cit., p. 118.

(٣) انظر: Vatikiotis, Panayotis J., Nasser and His Generation, London, Croom Helm, 1978, p. 255.

(٤) انظر: Meital, Y., op. cit., p. 26.

أنهم بدأوا فى التمييز بين الهدف المباشر وهو تحرير الأراضى المحتلة من جانب إسرائيل فى عام ١٩٦٧ والهدف البعيد وهو الحل المناسب للقضية الفلسطينية[١]. والبرهان على هذه التفرقة هو القبول المصرى للقرار ٢٤٢ لمجلس الأمن للأمم المتحدة المقترح من الحكومة البريطانية والمصدق عليه فى ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. صرح الرئيس فى الخطبة الملقاة فى اليوم التالى بأهمية اعتبار الحل السياسى أمرا عمليا إلى جانب الحل العسكرى[٢]، حتى وإنْ كان قبول التسوية يعنى بالنسبة للكثيرين فى مصر والعالم العربى الاستسلام والتخلى عن الحقوق التاريخية لفلسطين العربية بالكامل والاعتراف فى الوقت نفسه بدولة إسرائيل كأمر واقع[٣]. تمخضت عن إستراتيجية "الخطوة خطوة" من ناحية أخرى مقولة ترك احتمال تقرير المصير الخاص بالفلسطينيين للفلسطينيين أنفسهم، سواء بالمقاومة فى الأراضى المحتلة أو بالعمليات الفدائية من الدول العربية المجاورة لإسرائيل. هذا الطرح الذى قدمه عبد الناصر بمناسبة القرار ٢٤٢ ترك مساحة لـ "عودة أولى" لشكل من أشكال القومية المحصورة فى "الوطنية المصرية"، أىْ وضع مصالح البلد ومن بينها استعادة سيناء فوق المصالح العربية الأعم. وهذا التحول الذى أكمله السادات فى السبعينيات، تم بمساندة وتشجيع من جانب يمين النظام وبرجوازية الدولة[٤].

---

(١) Ibidem.

(٢) انظرْ الخطاب الذى ألقاه فى ٢٣ نوفمبر ١٩٦٧ فى خطب وتصاريح وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، الجزء الرابع.

(٣) الاتهام بالاستسلام الموجه لـ عبد الناصر يمكن العثور عليه فى كثير من كتابات الماركسيين المصريين انظرْ على سبيل المثال محمد حسين Hussein, M., La lotta di classe...، وكذلك فى الإنتاج الفلسطينى انظرْ منيف الرزاز، السبيل الى تحرير فلسطين ، بيروت، الحياة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤، بالنسبة للنظرة الفلسطينية للسياسة الناصرية قبل وبعد الهزيمة فى عام ١٩٦٧ انظرْ Sanbar, Elias, "La stella di Nasser nelle speranze frustrate dei palestinesi", Medio Oriente 1967-1987, Dossier di Politica Internazionale, n. 6-7 (1987), p. 61-64.

(٤) انظرْ المصدر سابق الذكر Meital, Y.,op. cit., p. 27.

وقد بدأ هذا الموقف ضمن أشياء أخرى فى فقدان الرئيس لمساندة وتعاطف المثقفين الماركسيين والقوميين الذين رأوا فى الحرب ضد "الكيان الصهيونى"[1] مقاومة ضد الاختراق الإمبريالى للشرق الأوسط أو "العامل الموحِّد" للدول العربية فى "ميلها الطبيعى" نحو الوحدة السياسية[2].

وفى ظل سياسة المعايير المزدوجة للقوتين العظميين، فهم الرئيس ومعه قادة الجيش أن الولايات المتحدة الأمريكية وحدها هى القادرة على بذل ضغط حاسم على إسرائيل، ولهذا فرغم أن العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين كانت مقطوعة رسميا[3]، أبقت الحكومة المصرية على قناة دبلوماسية مفتوحة مع واشنطن، واستقبلت بترحاب تنصيب الرئيس الأمريكى الجديد نيكسون فى عام ١٩٦٨، وكذلك رغبته فى الحصول على "حل أكثر توازنا للقضية العربية الإسرائيلية"[4]. والحقيقة أن الحلول السلمية التى طرحتها الإدارة الأمريكية كانت قريبة للغاية من الموقف الإسرائيلى الذى طالب بالاعتراف الرسمى بالدولة اليهودية من جانب الدول العربية وتوقيع معاهدات سلام منفصلة بين إسرائيل وكل دولة عربية محاربة، متجاهلة تماما مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. وبوضع ما سبق فى الاعتبار يتضح أن مهمة مبعوث الأمم المتحدة جونار يارنج Gunnar Jarring الذى قام بالجولات المكوكية بين القاهرة وتل أبيب بين نهاية ١٩٦٧ وبداية ١٩٦٨

---

(١) يستخدم هذا المصطلح للإشارة إلى دولة إسرائيل فى الغالبية العظمى من المنشورات العربية كما هو الحال فى العديد من الوثائق الرسمية، وذلك للإشارة إلى الطبيعة المؤقتة للدولة العبرية، وانعدام شرعيتها المزعومة فى الانتساب داخل حدود الأمة العربية.

(٢) انظر: نديم البيطار، عالم الاجتماع السورى، "نظرية التكامل العربى"، فى Flory, M. et alii, op. cit., pp. 155-157.

(٣) قامت الجمهورية العربية المتحدة بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية من طرف واحد فى يونيو ١٩٦٧ معتبرة أن الحكومة الأمريكية متورطة بشكل مباشر فى العدوان الإسرائيلى على الدول العربية، انظر: الإعلان فى OM, XLVII (1967), p. 267.

(٤) انظر: Baker, R., Egypt's Uncertain..., cit., p. 120.

قد كتب لها الفشل، رغم "الاستعداد الجديد" للحوار من جانب عبد الناصر. غير أن مصر استمرت فى الحفاظ على صلات مع الولايات المتحدة الأمريكية عبر مبعوث الأمم المتحدة معلنة أن الإمكانية متاحة للاعتراف بإسرائيل فى الحدود التى حددتها الأمم المتحدة فى ١٩٤٧[١].

وكان الفشل الذريع "للحل السياسى" والانقسامات الدائمة على المستوى العربى والضغط العسكرى الإسرائيلى المستمر فى منطقة القناة، مع تصاعد التذمر الشعبى داخل البلاد، والذى تفجر بشكل واضح فى فبراير ١٩٦٨، هى العوامل التى أقنعت الرئيس باستئناف الحرب مع العدو وإنْ بشكل محدود. وهكذا بدأ الجيش المصرى فى ٨ مارس ١٩٦٩ ما سمى "بحرب الاستنزاف" فى القناة.

وإذا كانت التعليمات قد أُعطيت حتى هذا الوقت للقوات بعدم الاستجابة مع استفزازات العدو، فقد صار عليها من ذلك الحين فصاعدا ضرب التحصينات الإسرائيلية على ضفة القناة الشرقية مع استئناف الأنشطة العسكرية. حيث سعى النظام إلى كسر الوضع القائم، مستعيدا الاهتمام الدولى إلى الصراع العربى الإسرائيلى، ومستهدفا فى الوقت نفسه الاستجابة للرفض الشعبى المتنامى فى الداخل، ورغم أنه لا شك فى أن التصعيد أدى إلى تهدئة احتجاج الجماهير المصرية، واستعاد اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى بقضية الشرق الأوسط من جديد، إلا أن من الثابت أن حرب الاستنزاف كانت فشلا عسكريا، ليس فقط لأنها كلفت عددا هائلا من الخسائر فى الأرواح البشرية والبنية التحتية المدنية والعسكرية، بالإضافة إلى إخلاء مدن القناة ووصول مهاجرين جُدُد إلى القاهرة؛ فالأهم من كل ذلك هو أن الطيران الإسرائيلى كثف من غاراته راميا إلى "عرض تفوقه العسكرى الساحق"، وتدمير آليات الدفاع التى أشرفت على

---

(١) انظر: Meital, Y.,op. cit., p. 62.

الدمار التام فى نهاية عام ١٩٦٩[١]. ونتيجة لعنف الاعتداءات الإسرائيلية، أعاد عبد الناصر تنشيط القناة الدبلوماسية الأمريكية فيما كان يسعى إلى الحصول على مزيد من شحنات السلاح من الحكومة السوفييتية[٢].

وكما تنبأ الرئيس فقد دفع تفاقم الوضع الإدارة الأمريكية إلى اتخاذ مبادرات دبلوماسية جديدة تجسدت فى "مبادرة سيسكو" و"مبادرة روچرز"[٣] اللتين تم طرحهما فى خريف ١٩٦٩. وكانت هاتان المبادرتان مبنيتين على أساس القرار ٢٤٢ وكانتا تهدفان إلى جعل وقف إطلاق النار مقدمة لاتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل، وقد رفض المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى العربى المبادرتين الأمريكيتين معلنا أنهما قريبتان للغاية من المطالب الإسرائيلية، غير أن حكومة تل أبيب رفضت أيضا نفس المبادرتين معلنة أنهما غير كافيتين لأمنها[٤].

عندما بدأ سلاح الطيران الإسرائيلى فى ديسمبر ١٩٦٩ "الضربات فى العمق" التى أصابت المدن المصرية الرئيسية دون تجنب الأهداف المدنية[٥]، بهدف إحباط الروح المعنوية للخصم ودفع الشعب إلى التمرد على زعيمه، قام هذا الأخير بزيارة سرية إلى موسكو فى ٢٢ يونيو ١٩٧٠ من أجل التعجيل بتدخل مباشر للجيش السوفييتى فى الدفاع عن الأرض المصرية. ومن الناحية العملية لم يطلب عبد الناصر فقط أسلحة دفاع جوى جديدة (سام ٣) بل طلب أيضا فنيين يقومون

---

(١) انظر: عبد العظيم رمضان، حرب *أكتوبر فى محكمة التاريخ*، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٢٦-٢٧.

(٢) قصة الاتفاقية المصرية السوفييتية الصعبة لزيادة إرسال المواد الحربية بعد ١٩٦٧ رواها بالتفصيل Rubinstein, A. Z., Red Star..., cit., p. 90-128.

(٣) كان چوزيف سيسكو مساعد المستشار القومى لشئون الشرق الأوسط وآسيا الصغرى، بينما كان ويليام روچرز المستشار القومى لإدارة نيكسون.

(٤) انظر: Meital, Y., op. cit., p. 67.

(٥) كانت الغارات الجوية الإسرائيلية التى أوقعت أكبر عدد من الضحايا هى قصف مصنع أبو زعبل فى ١٢ فبراير ١٩٧٠ وتدمير مدرسة بحر البقر غير البعيدة عن العاصمة فى ٨ أبريل ١٩٧٠.

باستخدامها وطيارين سوفييت من أجل إبعاد الاعتداءات الإسرائيلية عن الخطوط الأمامية للجبهة. وبعد قليل من التردد[1] وافقت حكومة الاتحاد السوفييتى على الطلبات المصرية مدركا أن هذا يعنى إساءة إلى العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية رغم أن الاتفاقية كانت سرية إلى ذلك الحين.

ففى رأى الرئيس المصرى كان من شأن التدخل المباشر للقوة العظمى السوفييتية فى الصراع أن يدفع إدارة الولايات المتحدة الأمريكية إلى ممارسة ضغط أكبر على حليفتها نحو السلوك بشكل أكثر اعتدالا[2]. ومن الجانب السوفييتى تعنى الاتفاقية وجودا مباشرا فى شرق البحر المتوسط مع قدرة كبيرة على اجتذاب دول عربية أخرى وإمكانية التحكم فى الوصول إلى قناة السويس عندما تتم إعادة افتتاحها للملاحة[3].

على أىّ حال حصل الرئيس على النتائج المرجوة عندما واجه طيارون سوفييت فى أبريل مجموعة من الطائرات الحربية الإسرائيلية وأجبروها على الهرب واضعين حدا للغارات الإسرائيلية فى العمق ومجبرين جيش الدولة اليهودية على اقتصار أنشطته على منطقة القناة[4]. ومخلصا لسياسة المعايير المزدوجة أعاد عبد الناصر مباشرة الاتصالات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة الأمريكية[5]، والتى انتهت إلى قبول مبادرة روچرز فى يوليو ١٩٧٠ وهدنة لمدة ثلاثة أشهر ابتداءً من ٧ أغسطس.

---

(١) وصف هيكل الذى كان فى ذلك الوقت وزيرا للإعلام بالتفصيل "الخطبة الدرامية" لـ عبد الناصر فى The Road to Ramadan, cit., p. 87.

(٢) انظر Meital, Y., op. cit., p. 69.

(٣) انظر Rubinstein, A. Z., Red Star..., cit., p. 109 e ss.

(٤) انظر Heikal, M., The Road to Ramadan, cit., p. 90; Meital, Y., op. cit., p. 69.

(٥) انظر النداء إلى نيكسون، خطاب ١٥ مايو، فى OM, L (1970), p. 359-360.

وقد صدمت هذه الخطوة كلا من الحليف السوفييتي و"الإخوة العرب" وأولهم منظمة التحرير الفلسطينية التي انتخب على قمتها زعيم منظمة فتح (حركة تحرير فلسطين) ياسر عرفات. وفي الوقت الذي مثل فيه الفلسطينيون جزءًا من الحكومات العربية التي أدانت "الخيانة المصرية" ذهب الرئيس إلى موسكو ليشرح الدوافع التي أدت به إلى قبول المبادرة الأمريكية[1]. وبالنسبة للمؤيدين الناصريين، تمثّل هدف هذه الحركة الديبلوماسية في إعطاء الجيش المصري وقتا من أجل استكمال نشر الأسلحة الجديدة وتدريب القوات من أجل الحرب الحاسمة والتي من المتوقع أن تبدأ في غضون فترة قصيرة[2].

ورغم إعلان عبد الناصر على الملأ بأن وقف إطلاق النار لا يعني الخيانة أو الاستسلام على الطريق من أجل تحرير فلسطين إلا أنه ووجه باتهامات وانتقادات عنيفة من قبل حكومة الجزائر والعراق و"ليبيا الثورية" الوليدة للقذافي. وإذا كانت دعاية النظام التي قادها هيكل بكفاءة على صفحات الأهرام قد استطاعت صد اتهامات الحكومات العربية مستخدمة عدة مرات النغمة الجديدة للقومية المصرية شبه الشوفينية[3]، فقد كان من الصعب صد الاتهامات الثقيلة التي كانت

---

(١) ذكر هيكل أن بريجينيف "بدا متفهما للمبررات المصرية، رغم عدم اقتناعه مطلقا بفائدة قبول شيء فوقه العلم الأمريكي" انظر: Heikal, Mohamed (sic), Sphinx and the Commissar: the Rise and the Fall of Soviet Influence in the Arab World, London, Collins, 1978, p. 50. ، انظر أيضا عبد العظيم رمضان "تحطيم...."، المصدر السبق الذكر، ص ٢٥٩ – ٢٦٢.

(٢) بناء على تقارير هيكل، اعتبر المؤرخ الإسرائيلي ميتال يورام قبول خطة روجرز "طريقة مشرفة للخروج من حرب الاستنزاف" انظر: Egypt's Struggle..., cit., p. 73. انظر أيضا Rubinstein, A. Z., Red Star.., cit., p. 118-121.

(٣) من الجدير بالذكر أنه في المناخ السياسي الثقافي لفترة ما بعد النكسة، نشر المؤرخ والجغرافي المصري جمال حمدان مقالا مهما أكد فيه الخصوصية المصرية في الأمة العربية التي مثلت مصر داخلها "بلا شك الدولة الرئيسية والأكثر عروبة بشكل متكامل لأنها كانت أقل عرضة للتأثيرات التركية–الإيرانية" انظر: جمال حمدان، *شخصية مصر دراسة في عبقرية المكان*، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، =

تأتى من إذاعة منظمة التحرير الفلسطينية "صوت فلسطين" التى كانت تذاع من القاهرة. وعندما بدأت الانتقادات الفلسطينية تصل إلى شخصية الرئيس المصرى وعلاقاته مع موسكو، أمر الرئيس بإغلاق الإذاعة وطرد مئات من الطلاب والنشطاء الفلسطينيين موهنا من العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية التى كانت أكثر من صديقة حتى ذلك الوقت[1].

ولا يعتبر الربط بين الأزمة المصرية الفلسطينية والحرب الأهلية الأردنية الفلسطينية فى "أيلول الأسود" ١٩٧٠ أمرا غير منطقى. فكما أكد محمود حسين "لم يعد **عبد الناصر** حكمًا بالنسبة للعلاقات العربية بعد قبوله مبادرة روجرز ولهذا أيضا استطاع الملك الهاشمى استخدام الهجوم العسكرى ضد المقاتلين الفلسطينيين فى الأردن"[2].

لكن حتى فى هذا الموقف استطاع **عبد الناصر** تأكيد دوره كوسيط فى الشئون العربية، مفاوضا من القاهرة على هدنة بين الملك الأردنى ومنظمة التحرير الفلسطينية فى سياق قمة عربية استثنائية[3]. وبعد انتهاء القمة مات **عبد الناصر** فجأة فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠.

١٩٧٠؛ وعن هذا العمل انظر: محمد علام، جمال حمدان: *عبقرية ضد الانحناء*، القاهرة، دار الغد العربى، ١٩٩٧. انظر: أيضا هذه النصوص بخصوص العلاقة بين العروبة والمصرية Branca, Paolo (a cura di), Tradizione e modernizzazione in Egitto, Milano, Franco Angeli, 2000, p. 131- 145; Scarcia Amoretti, Biancamaria, "Problemi storiografici. Qualche osservazione a proposito dell'«egizianità»", in Ivi, p. 56- 71.

(١) انظر: Rubinstein, A. Z., Red Star..., cit., p. 121. انظر: أيضا OM, L (1970), p. 466.

(٢) انظر: محمود حسين La lotta di classe.., cit., p. 346-350. من أجل إعادة بناء أحداث "أيلول الأسود" انظر: على سبيل المثال Kimmerling, Baruch- Migdal, Joel, I Palestinesi: la genesi di un popolo, Firenze, La Nuova Italia, 1994, p. 223 e ss. انظر: أيضا OM, L (1970), p. 558-565.

(٣) يصف هيكل بدقة أعمال قمة الصلح الأردنية الفلسطينية ووفاة عبد الناصر فى The Road to Ramadan, cit., p. 98-105.

ومن المناسب الآن الإشارة إلى أن بعض الدراسات سواء المعاصرة للأحداث أوالتى أتت بعدها رأت فى القبول الناصرى لمبادرة روچرز بدايات واضحة لسياسة السادات المعتدلة ولانتقاله إلى معسكر الولايات المتحدة. ومن وجهة النظر هذه يعتبر هذا القبول الدليل على رغبة الرئيس فى قبول حل سلمى للصراع والنظر إلى وجود إسرائيل على أنه أمر واقع والنظر إلى الخيار العسكرى على أنه عنصر زائد وعرضى فى إستراتيچية استعادة سيناء والأراضى العربية الأخرى المحتلة[1].

---

(١) ساند عدد من الدارسين الماركسيين ذكرنا منهم بالفعل محمود حسين و هانى شكرالله نظرية "الاستمرار" بين الرئيسين فى الموقف من الصراع مع إسرائيل، وكذلك رأى عبد العظيم رمضان الذى كان من أوائل المؤرخين المصريين للحقبة الساداتية رغم انطلاقه من منظور مختلف، فى خطة روچرز عنصرا يستشرف إستراتيچية السادات (انظر: المصدر سابق الذكر *تحطيم الآلهة...*" والجزء الأول من" *مصر فى عصر السادات*"، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦). ومن بين الدراسات التى تعارض هذا التقييم انظر: المقال القصير ولكن الموثق بشكل جيد Giuseppe Contu, "La situazione politica nell'Egitto degli anni'70 (uno schema di lettura)", Annali della Facoltà di Scienze Politiche dell'Università di Cagliari, vol. IX, 1983,pp. 233-249. انظر: أيضا مقدمة چامپيرو كالكى نوڤاتى Giampiero Calchi Novati ومداخلات محمود حسين و ميشيل كامل فى L'Egitto da Nasser a Sadat: una transizione permanente, Dossier di Politica Internazionale, 3 (1978), p. 31-53. سيتم تقديم عرض أوسع للجدل حول العلاقة بين نظامى: عبد الناصر و السادات فى الفصل الأخير من هذا البحث، لكن: يمكننا من الآن أن نشير بخصوص هذه المسألة إلى مساهمة ألان روسيُون Alain Rousillon, "Republican Egypt interpreted: revolution and beyond", in Daly, M. W. (ed.), The Cambridge History of Egypt, vol. 2, Cambridge, Cambridge University Press, 1998, p. 334-393.

٣ـ مصر السادات

أ- من القيادة الجماعية إلى الانقلاب

يشهد فزع الجماهير الفقيرة فى جنازة عبد الناصر على مناخ الشك فى مستقبل البلاد وقد شمل هذا الشك أيضا قيادات المؤسسات الناصرية وكذلك ساسة العالم. مثلت السلطة المطلقة التى اكتسبها الرئيس المتوفى منذ أكثر من خمسة عشر عاما، وتشبثه الذى دافع به عنها فى الداخل والخارج، مع شخصيته الكاريزمية، بالإضافة إلى الموقف الخدمى والطفيلى للنخبة السياسية والاقتصادية، أمورا جعلت من المستحيل عمليا الوصول إلى وريث، وبالذات بعد التخلص من المشير عامر بعد هزيمة ١٩٦٧.

ينص الدستور على أن يحل نائب الرئيس محل الرئيس فى حالة الوفاة المفاجئة حتى موعد الانتخابات التالية. وقد احتل السادات، الذى كان عضوا أصليا فى الضباط الأحرار واعتبر قليل الأهمية فى أوساط النظام، هذا المنصب منذ ديسمبر ١٩٦٩ [(١)]. غير أنه كان من الواضح للعديد من المراقبين أن "مركز القوة" الأكبر كان فى يد مجموعة على صبرى فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى. وقد اعتبرت هذه المجموعة التى ضمَّت أيضا وزير الداخلية شعراوى جمعة، ووزير الدولة لشئون الرئاسة سامى شرف، وقائد القوات المسلحة محمد فوزى، السادات "رجلا ضعيفا غير مؤثر" يمكن التلاعب به بسهولة[(٢)]. وتمت

---

(١) يؤكد هيكل أن عبد الناصر عيَّن السادات فقط لأنه كان "عليه الدور" دون أن يعطيه أى تفويض ليصبح خليفته. انظر: محمد حسنين هيكل "*خريف الغضب*" Heikal, Mohamed (sic), Autumn of Fury. The Assassination of Sadat, London, Deutsch, 1983, p. 34.

(٢) انظر: Iidem, p. 36.

الموافقة مع الاستفتاء الشعبى فى ١٤ أكتوبر على نائب الرئيس بنسبة ٩٠ % من الناخبين كرئيس جديد للجمهورية العربية المتحدة[١]. قبل على صبرى بانتخاب السادات كرئيس لأنه كان مقتنعا بأن "القيادة الجماعية" سوف تأخذ جميع القرارات بالأغلبية داخل سكرتارية الحزب وبهذه الطريقة ستكون الكلمة العليا دائما فى يد مجموعة على صبرى[٢].

لكن الكثيرين حطوا من شأن قدرة السادات ومن شأن السلطة المرتبطة بمؤسسات الرئاسة فى مصر، هذا البلد الذى يطابق فيه الشعب دائما بين السلطة ومن يشغل المنصب الأعلى فى مؤسسات الدولة[٣]. مزج الرئيس الجديد بين هذه

---

(١) ولد السادات فى ١٩١٨ فى قرية ميت أبو الكوم، فى الوجه البحرى لأسرة متواضعة وشارك فى النشاط السياسى السرى ضد الاحتلال البريطانى حتى نهاية أعوام الثلاثينيات. انضمّ فقط فى عام ١٩٥١ (على عكس ما أكد فى سيرته الذاتية *البحث عن الذات*) إلى الضباط الأحرار. تتراوح السير الذاتية المكتوبة عن السادات بشكل شبه كامل بين "المدح" و"الذم". ويمثل كتاب (Israeli, Raphael. Man of Defiance . A Political Biography of Anwar Sadat, London, Weidenfeld and Nicolson, 1985) نموذجا لتلك الكتب التى تحتفى به، ويسجل فيه المؤرخ الإسرائيلى حتى الأكاذيب التى احتوت عليها سيرة الرئيس والتى كشفتها المصادر الرسمية. وعلى النقيض، نجد "خريف الغضب"، المصدر السابق الذكر، لـ محمد حسنين هيكل- الذى شارك بنفسه فى جزء كبير من الأحداث المسرودة – يتجاوز فيه الصحفى المصرى "النقد العادل" ليفسر الأفعال والسلوكيات المختلفة للرئيس المتوفى بطريقة متعسفة؛ بالإضافة إلى الإشارة إلى الجدل الرفيع المثير فى مقال غالى شكرى Egypt: Portrait of a President, 1971-1981, London, Zed, 1981 (والطبعة الأولى العربية، الثورة المضادة فى مصر، بيروت، ١٩٧٩) ويمكن الإشارة إلى نصّ الصحفيَّيْن البريطانيَّيْن Hirst, Paul e Beeson, Irene, Sadat, London, Faber & Faber, 1981 الذى يمثل السِّيرة الأكثر توازنا المتوفرة حتى اللحظة الراهنة.

(٢) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 43-44.

(٣) بخصوص هذا الموضوع نرى الدراسة المثيرة للاهتمام للمناضل والسياسى الماركسى المصرى سعد زهران فى أصول السياسة المصرية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥، وبالذات ص ٩–٧٨.

السمة السحرية للرئاسة[1] وبين سياسة تحالف حكيمة سواء بين النخب السياسية المدنية أو بين تكنوقراطيِّى وبيروقراطيِّى النظام بهدف التقليل من التحكم فى أجهزة الدولة من قبل مجموعة **على صبرى**.

ورغم أن السادات كان متقيدا بالقيادة الجماعية، إلا أنه بدأ مبكرا الإعلان فى عدة حوارات علنية عن خطوط سياسية تميل منذ البداية إلى معارضة اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى. وبالتحديد منذ مواقفه الأولى يمكننا استنتاج الرغبة فى مقاربة أكثر اعتدالا تجاه القوتين العظميين، مكملا وفقا لرأى بعض الدارسين[2]، الطريق الدبلوماسى الذى بدأه **عبد الناصر** بقبوله لمبادرة **روچرز**. وفى إدارة الصراع ذاتها، بدأ الرئيس الجديد فى فرض قواعد المصالحة على **على صبرى** معلنا قبل كل مناقشة داخلية عن رغبة الجمهورية العربية المتحدة فى مدّ الهدنة فى القناة ثلاثة شهور أخرى[3]. كما بدأ السادات فى نفس الوقت اتصالات سرية مع الإدارة الأمريكية، التى لم يكن لديه تجاهها نفس معاداة سلفه، سواء عن طريق **هيكل** أو **كمال أدهم** رئيس مخابرات الملك **فيصل** والرجل المقرب

---

(١) بخصوص "الخصائص السحرية" و"البونابرتية" للرئيس المصرى انظر: هانى شكرالله، Shukrallah, H., Political..., cit., p. 61-62 e 84، وكذلك "Lo Stato egiziano dal bonapartismo all'oligarchia", in Zanelli, Patrizia (a cura di), Scritti arabi sulla globalizzazione, Roma, IPO "C. A. Nallino", 2003, p. 210-236. يعرِّف المؤلف " البونابرتية" بالصفات "السلطوية الشعبوية" التى تتخللها "الحرمة المقدسة" التى تتصف بها الدولة المصرية الحديثة. بخصوص مفهوم "الدولة البونابرتية" (التى سيأتى ذكرها بالتفصيل لاحقا) انظر: مرسى مصطفى على *"طبيعة السلطة الطبقية فى مصر"* (١٩٧١) المعاد طباعتها بمقدمة أ. صالح محمد صالح، كراسات الطريق غير الدورية، العدد ٤ (يوليو ١٩٨١).

(٢) انظر: الإشارة رقم ٦٩.

(٣) انظر: الخطاب الموجه للضباط على الجبهة فى ١٩ أكتوبر ١٩٧٠ فى Israeli, Raphael (ed.), The Public Diary of President Sadat, vol. I, Leiden, Brill, 1978, p. 11-12.

للمخابرات الأمريكية[١]. ومن الضرورى أن نلاحظ، مع يورام ميتال Meital Yoram و كيرك ج. بيتى Kirk J. Beattie، أن الإدارة الأمريكية لم تبد حماسا لمحاولات السادات لأنها لم تعتقد أنه سيستمر لفترة طويلة فى ممارسة مهام منصبه[٢].

ونظرا لحرمانه من الشرعية الثورية ومن الكاريزما الناصرية، بحث الرئيس الجديد فورا عن توسيع قاعدته الاجتماعية متجها نحو الطبقة القديمة لملاك الأراضى "ضحايا" الإصلاح الزراعى. ومن هذا المنطلق صدر مرسوم رئاسى بإيقاف تأميم الأراضى وإعادة العديد من الأراضى لملاكها القدامى مدعما من ناحية أخرى قرارا اتخذه عبد الناصر قبل ذلك بعام[٣]. وقد مثلت هذه الحركة بالإضافة إلى إرضائها للمد الليبرالى فى داخل وخارج النظام، تحديا لسياسة دعم التأميم وسياسة الاقتصاد المخطط التى اتبعتها المجموعة القيادية للاتحاد الاشتراكى.

وكانت المبادرة التى بدأ بها السادات فى تحدى "مراكز القوى" واضعا نفسه فى مركز اهتمام العالم بأكمله هى عرضه فى ٤ فبراير ١٩٧١ قبل انتهاء وقف إطلاق النار بأيام قليلة. عرض الرئيس إعادة افتتاح قناة السويس مقابل انسحاب الجيش الإسرائيلى من ضفتها الشرقية[٤]. ورغم استمرار حكومة تل أبيب فى

---

(١) انظر: Heikal, M., The Road to Ramadan, cit., p. 114-120 ؛ و Beattie, K.J., op. cit., p. 50-57.

(٢) انظر: Ibidem, p. 556; Meital, Y., op. cit., p. 84.

(٣) انظر: Cooper, M. N., op.cit., p. 68. وقد أشار السادات نفسه إلى أهمية و"شعبية" هذا القانون فى البحث عن الذات cerca di una identità, cit., p. 215. بخصوص السياسة الزراعية للرئيسين انظر: Tiana, Michele, "Note sulla riforma agraria in Egitto da Giamāl 'Abd en-Nāser a Mohammed Anwar es-Sādāt", OM, LVII (1977), p. 247-258.

(٤) انظر: الخطاب الذى ألقاه فى مجلس الأمة فى Israeli, R.(ed.), The Public Diary..., cit., vol. p. 30-32.

المطالبة باتفاق شامل عبر مفاوضات مباشرة إلا أن خطوة السادات نجحت فى إشراك الأمم المتحدة والإدارة الأمريكية من جديد فى قضية الشرق الأوسط[1]. غير أن الجانب الأكثر أهمية للمبادرة الدبلوماسية للرئيس المصرى تمثلت فى مواصلة التحدى المفتوح ضد مجموعة **على صبرى** الذين اعترضوا بضراوة على شرعية هذا العرض واصفين السادات بأنه "معادٍ للديموقراطية" و"رأسمالى" مهيئين الأرض لمعركة مايو الحاسمة.

ومن أجل أن يقلب الرئيس الوضع الذى شهد تغلب مجموعة "الناصريين الحقيقيين"[2]، لصالحه، بحث الرئيس عن تعظيم القاعدة المؤيدة له سواء على مستوى النخبة السياسية والعسكرية أو فى المجتمع بشكل عام. وبالنسبة لتوسيع قاعدته الاجتماعية كان المرسوم الرئاسى السابق الذكر فى ديسمبر ١٩٦٩ موجَّها لتقريب الأرستقراطية الزراعية وبشكل أكثر عمومية النخب الريفية القديمة من السلطة.

على أن السادات كان يعرف تماما، نظرا لمجيئه من الضباط الأحرار، قاعدة أن ولاء الجيش والسيطرة عليه هى التى تحدد الحائز الحقيقى لسلطة الدولة فى مصر، ومن هذا المنطلق نجح فى ضم اللواء **محمد صادق**، رئيس المخابرات العسكرية والمعارض البارز للوجود السوفييتى فى البلاد، لخلق توازن مع **محمد فوزى** القائد الأعلى للقوات المسلحة الذى انحاز إلى صف مجموعة **على صبرى** بشكل واضح[3].

---

(١) بخصوص الجدل حول الدوافع التى دفعت السادات إلى مبادرة ٤ فبراير، انظر: Meital, Y., op. cit., p. 87-88. ويعتقد ميتال أن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل قامتا بتفسير العرض المصرى على أنها إشارة إلى "سلام منفصل". وانظر: أيضا تمجيد الذات والافتقار إلى الصدق فى ملاحظات السادات نفسه فى *البحث عن الذات* In cerca di una identita, cit., p. 280. وأخيرا انظر: Rondot, Pierre, "Anwar es Sadat: Un Style Nouveau pour l'Egypte", Revue de Defense Nationale (Juillet 1971), p. 1154-1166.

(٢) هكذا عرَّف أعضاء مجموعة على صبرى أنفسهم كما ذكر السادات فى Ibidem, p. 212.

(٣) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 46-48.

وبصورة عامة بحث الرئيس عن مساندة عدة معارضين لمجموعة على صبرى سواء من اليسار أو اليمين. ومن هذا المنطلق عيَّن السادات كلا من لطفى الخولى ومحمد الخفيف أعضاء اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وكلاهما ماركسى من مجموعة مجلة "الطليعة" التى اتهمت على صبرى ومؤيديه باحتلال المراكز فى قمة الحزب على حساب "الاشتراكيين الحقيقيين"(١). فى النهاية كان الحليف الرئيسى للرئيس الجديد هو الرئيس الواسع النفوذ لجريدة الأهرام اليومية محمد حسنين هيكل الذى كان أصلا صديقا مؤتمنا لـ عبد الناصر، وناقدا للتحالف المصرى السوفييتى ومؤيدا للانفتاح على الولايات المتحدة الأمريكية(٢).

وقد سنحت الفرصة للرئيس للتخلص من معارضة مجموعة على صبرى من خلال الجدل حول عرض الاتحاد الفيدرالى مع ليبيا وسوريا بالإضافة إلى المناقشة حول فرصة العودة لمهاجمة إسرائيل. ورغم التكرار الرسمى للشعارات الناصرية القديمة حول "وحدة الشعوب العربية" كان السادات على العكس مهتما بجانب هامشى من اتحاد الجمهوريات العربية(٣)، ألا وهو تفكيك كل منظمات الدولة حتى يتم عقد انتخابات جديدة كان يأمل فيها أن ينقلب موقف الأقلية التى وجد نفسه ضمنها فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى وفى مجلس الأمة(٤).

---

(١) هذا الاتهام المبرَّر يظهر كثيرا فى أعمدة "الطليعة" منذ منتصف عام ١٩٦٨. انظر: على سبيل المثال عادل غانم ملاحظات حول القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى، "الطليعة"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٨)، ص ٣٧–٣٨. وانظر: الفصل الرابع من هذا البحث.

(٢) من المهم أن نلاحظ أن هيكل نفسه بدأ، بتكليف من السادات علاقات دبلوماسية سرية مع مفوض شئون الولايات المتحدة فى القاهرة بيرجوس Bergus ، حيث أقام بشكل سرى خطا مباشرًا بين المنزل الشخصى للرئيس والبيت الأبيض.

(٣) انظر: نص إعلان الاتحاد فى OM, LI (1971), p. 313-316.

(٤) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 60؛ انظر: أيضا Hinnebusch, Raymond A., Egyptian Politics under Sadat. The Post-populist Development of an

وخلال خطبة أول مايو أكد الرئيس رغبته فى القضاء على "مراكز القوى"[1] من جهاز الدولة وفى اليوم التالى أصدر مرسوما بتنحية **على صبرى** من منصب نائب الرئيس. وفى الأيام التالية، مفترضا وجود محاولة للقيام بانقلاب ضده[2]، تخلص **السادات** بمساعدة **هيكل** واللواء **محمد صادق** من وزير الداخلية **شعراوى جمعة** وآخرين من مجموعة **على صبرى** كانوا قد استقالوا بالفعل استقالة جماعية معتقدين أنهم بذلك سيثيرون أزمة دستورية. غير أنه على العكس من ذلك قام الرئيس، مطمئنا إلى حياد الجيش، بقبول استقالة الجميع وأمر بإلقاء القبض عليهم واستبدالهم برجال موثوق فيهم اختارهم من يمين النظام. وكانت مجموعة الانقلاب المفترض التى أضعفتها المنافسة والانقسامات الداخلية تأمل أن تدفع استقالتها إلى هبة شعبية لتنحية **السادات** لكنهم للمرة الثانية قللوا من أهمية سلطة مؤسسة الرئاسة وفوق كل شئ لم يضعوا فى اعتبارهم أن الجماهير التى كانت أبطال الحركات الطلابية والشعبية فى ١٩٦٨ كانت تمقت أولئك الوزراء أنفسهم من مجموعة **على صبرى** الذين كانوا قد أمروا بقمعها بوحشية[3].

Authoritarian-modernizing State, Cambridge, Cambridge University Press, 1985, 43.

(١) من المثير ملاحظة كيف استعاد **السادات** مصطلح "مراكز القوى" الذى استخدمه **عبد الناصر** فى بيان ٣٠ مارس للإشارة إلى المواقع المعاصرة وغير القانونية للسلطة داخل المؤسسات.

(٢) توجد آراء متضاربة بخصوص وجود مؤامرة حقيقية تصل إلى حد الإطاحة بـ **السادات**. و قد قرر الرئيس التحرك بعد معرفته بخضوع هاتفه للمراقبة وبعد سماعه عدة حوارات بين أفراد مجموعة **على صبرى**. انظرْ رواية **هيكل** فى The Road to Ramadan, cit., p. 133-139؛ انظرْ أيضا شهادات الانقلابيِّين المزعومين فى Beattie, K.J., op. cit., p. 62-73 والدراستين الحديثتين لـ **سليمان مظهر** *قصة* صراع السادات ورجال عبد الناصر"، القاهرة، مدبولى، ١٩٩٧، و**عبد الله** إمام، الطريق إلى كرسى الرئاسة؛ أحداث مايو ١٩٧١، القاهرة، دار الخيال، ٢٠٠٢.

(٣) يؤكد الناقد المصرى **غالى شكرى** فى دراسته المثيرة للجدل، أن الخطأ الرئيسى الذى ارتكبته مجموعة **على صبرى** تمثل فى عدم فهم أن الثورة المضادة المصرية كانت قد بدأت بالفعل قبل وفاة **عبد الناصر** Shoukri, G., Egypt..., cit., p. 49.

ومن وجهة نظر دعائية يعتبر من الجدير بالذكر أن السادات ومؤيديه عَرَّفوا التخلص من المعارضين فى المشهد السياسى المصرى بـ "حركة التصحيح" هادفين بذلك إلى الإشارة إلى أول "إصلاح" فى مسار الثورة المصرية(١).

ب: فى البحث عن الشرعية

أنذر التخلص من مجموعة على صبرى، الذى اعتبر فى الوطن وفى الخارج "رجل موسكو"، القيادة السوفييتية التى قررت جعل العلاقات الثنائية رسمية بأسرع ما يمكن عبر اتفاقيات صداقة وتعاون مدتها عشرين عاما تم التصديق عليها فى القاهرة فى ٢٧ مايو. ورغم تأكيد هيكل أن هذه المعاهدات كانت خاضعة لمناقشات منذ عدة شهور(٢) فإنه لا يمكن إنكار الصلة بين انقلاب السادات ورغبة موسكو فى الحصول على ضمانات كبيرة فى علاقاتها مع مصر منذ اللحظة التى جعلت فيها الاتفاقية حتى من حق البحرية العسكرية للاتحاد السوفييتى فى الوجود فى الموانئ المصرية أمرا رسميا(٣).

من الواضح أن الرئيس قبل التوقيع على نص المعاهدة المعروضة عليه من قبل السوفييت فورا، موافقا رسميا على تبعية لم يقبلها أبدا سلفه، خوفا من فقدان الدعم العسكرى الذى لا يمكن تعويضه مطلقا. إلا أن السادات أعلن فى مذكراته وفى حكايات هيكل أن نواياه الحقيقية منذ وصوله للرئاسة هى إبطاء العلاقات مع الاتحاد السوفييتى والاقتراب من الولايات المتحدة من أجل مطالبتها بالقيام بضغط

(١) هنا نذكر أن السادات، عندما استعاد الشرعية المؤسسية والشعبية بعد "نصر" ١٩٧٣، وصف عام ١٩٧١ بـ "ثورة التصحيح" و "الثورة الثانية" بالإضافة إلى ذلك عنون الرئيس الفصل الثامن من سيرته الذاتية بهذه العبارة.

(٢) انظر: Heikal, M., The Road to Ramadan, cit., p. 138-139.

(٣) انظر: Rubinstein, A.Z., Red Star..., cit., p. 144-153. وانظر: الترجمة الإيطالية للاتفاقية فى OM, LI (1971), p. 400-401.

على إسرائيل لتنسحب من الأراضي المحتلة في ١٩٦٧[١]. ومما يؤكد ذلك إبقاء الرئيس على علاقاته مع الإدارة الأمريكية سرية بشكل أو بآخر، مؤكدا لها أن المعاهدة مع الاتحاد السوفييتي لا تعنى أن مصر تخلت عن خيار الحل الدبلوماسي للصراع مع إسرائيل[٢].

ورغم أن السياسة الخارجية مثلت نقطة ارتكاز النشاط السياسي للرئيس إلا أنه كان عليه أن يضع في حسابه مبكرا نقص شرعيته سواء شعبيا أو سياسيا في مواجهة صعوبة الموقف الداخلي المصري والبحث عن وضع بصمته على العديد من التحديات التي وجدت البلاد نفسها تواجهها بسبب الأزمة الاقتصادية والاحتلال الإسرائيلي لسيناء. وبالنسبة لسلوك السادات في السياسة الداخلية من الضروري ملاحظة كيف استخدم لغتين مختلفتين تقريبا في مواجهة النخبة السياسية الاقتصادية والشعب[٣]. فبينما كان يقدم نفسه للجماهير العريضة من الشعب المصري باعتباره الوريث المختار من عبد الناصر والمستمر على سياسته من أجل الاشتراكية والوحدة العربية ضد الإمبريالية والصهيونية كان يعرض للبرجوازية الريفية وللبرجوازية الجديدة للدولة انتماءه المعتدل والمحافظ مطالبا هذه الطبقات بأن تكون قاعدة الدعم الخاصة به.

ومن ناحية أخرى كانت أولى الدلائل على هذا هي حملة "تصفية ناصرية الدولة" بعد حرب أكتوبر والتي يمكن التعرف عليها في بعض التدابير التي استكمل بها الرئيس حملات تطهير مايو. وهكذا فبعد تعديل حكومي أول بين يوليو وأول سبتمبر تم حل الاتحاد الاشتراكي والبرلمان من أجل إجراء انتخابات جديدة، وتم إعلان دستور جديد سمي بالدستور الدائم بينما تم تغيير اسم الدولة من الجمهورية

---

(١) انظر: al-Sadat, A., In cerca di una identità, Heikal, M., The Road to Ramadan, cit., p. 173.

(٢) انظر: Ibidem, p. 139.

(٣) انظر: Hinnebusch, R. A., Egyptian Politics.., cit., p. 49-50.

العربية المتحدة إلى جمهورية مصر العربية. ومن الضرورى ملاحظة القيمة الرمزية الكبيرة لهذين القرارين الأخيرين حيث دلا على المستوى المعنوى على انقطاع تام مع التراث الناصرى. فلم يصدر الرئيس السابق أبدا نصا دستوريا دائما لأن الثورة هى عملية مستمرة ومن المفترض أن تكون نهايتها - على الأقل فى البلاغة وشعارات النظام - هى تحول المجتمع المصرى إلى مجتمع اشتراكى بلا طبقات إلا أن السادات بإعلانه الدستور الجديد "دائما" أكد رسميا انتهاء التجربة، أىْ الثورة المصرية بعد الحرب. وبنفس الطريقة كان التخلى عن الاسم الرسمى للجمهورية العربية المتحدة والعودة إلى استخدام اسم مصر، رغم أن الشعب لم يتخلَّ عنه أبدا، يشير إلى عودة مفتوحة إلى قومية مصرية بحتة ونهاية "حلم الوحدة" حتى وإنْ كان الرئيس قد أعلن التزامه باتحاد الجمهوريات العربية مع ليبيا وسوريا(١).

أما بالنسبة لتفكيك المنظمات السياسية الرئيسية السابقة الذكر والذى تم بمناسبة إعلان اتحاد الجمهوريات، فقد أدى إلى استكمال تطهير نظام الدولة من مجموعة على صبرى، فقد كان من الواضح بالذات رغبة السادات فى تقليل سلطة الحزب الواحد والذى كان منافسا محتملا حتى وقتها، مقابل الهيئة البرلمانية التى يمكن التحكم فيها بشكل أسهل والتى تمت إعادة تسميتها أيضا بمجلس الشعب بدلا من مجلس الأمة. ومن هذا المنطلق أعلن الرئيس عن رغبته فى إصلاح الاتحاد الاشتراكى "من القاعدة إلى القمة" بالذات بعد الانتخابات الجديدة التى شهدت نجاحا ملحوظا لمجموعة على صبرى. ولهذا اعتمد الرئيس فى اللجنة المركزية الجديدة ليس فقط على ممثلى اليمين القدامى والجدد مثل إبراهيم شكرى الذى كان عضوا

---

(١) انظرْ الخطاب إلى الأمة ٣٠ أغسطس ١٩٧١ الذى حدد فيه السادات أن "عودة كلمة مصر لا تعنى العودة إلى الانعزالية " فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary.., cit., vol. I, p. 103. بخصوص مشروع الاتحاد انظرْ Baldissera, Eros, "Sul recente progetto di unione fra Egitto e Siria", OM, LII (1972), p. 485-490.

فى حزب مصر الفتاة الفاشىّ النزعة قبل ١٩٥٢، بل وأيضا على تكنوقراط ومنتمين إلى مجموعة على صبرى معادين لـ على صبرى مثل رئيس الوزراء القادم عزيز صدقى وحتى ماركسيين من مجموعة "الطليعة"[١]. غير أن الرئيس قام بتسويف انتخابات اللجنة التنفيذية العليا للحزب بحجج مختلفة لأجل غير معلوم وعين سيد مرعى العنصر القادم من البرجوازية الريفية التقليدية سكرتيرا للاتحاد الاشتراكى.

ومن المهم تحليل الدستور الجديد الذى تم التصديق عليه باستفتاء شعبى فى ١١ سبتمبر ١٩٧١ باختصار من أجل تحديد البذور الأولى للتغيير الذى قام به السادات لأسس السياسة الناصرية[٢]. فهذه الوثيقة فضلا عن وصفها بالدائمة أعلنت سيادة القانون والشعب، لكنها فى نفس الوقت أقرت سلطة الرئيس فى إصدار مراسيم لها قوة القانون. وقد صك السادات تحديدا الشعارات الجديدة لـ "دولة المؤسسات" في مواجهة النظام الناصرى الأوتوقراطى، و"العلم والإيمان" كنقيض للصبغة الاشتراكية لوثيقة ١٩٦٢. وفى النهاية أعلن الدستور الإسلام كـ "مصدر أساسى للتشريع"[٣]، محتويا على أولى الإشارات، ربما، إلى الأسلمة من القمة والتى تحققت بعدها فى السنوات التالية على يد "الرئيس المؤمن".

وتمثل العودة إلى الصيغ الإسلامية من جانب سلطة الدولة رغم إمكانية تفسيرها على أنها إستراتيجية لاحتواء اليسار، كسرا مهما لسياق السلوك الناصرى بممارسة القمع فى مواجهاته مع الإسلام السياسى وهو القمع الذى بلغ أوجه باغتيال سيد قطب مرشد الإخوان المسلمين فى ١٩٦٦. كذلك يجب أن نذكر أن المملكة

---

(١) من المهم تسجيل أنه فى الحكومة الجديدة التى عينها السادات بعد "حركة مايو"، تم تعيين إسماعيل صبرى عبدالله، الذى كان عضوا فى مجموعة "الطليعة"، وزيرا للتخطيط، فكان أول ماركسى فى التاريخ المصرى يتولى منصبا وزاريًا. انظرْ Beattie, K.J., op. cit., p. 79.

(٢) انظرْ الترجمة الإيطالية لنص الدستور فى OM, LI (1971), p. 686-698.

(٣) اقتصر الميثاق الناصرى على تعريف الإسلام بأنه "الدين الرسمى للدولة".

العربية السعودية التى اقترب منها **السادات** بسرعة مرتدا عن تفرقة **عبد الناصر** بين الدول العربية التقدمية والرجعية كان لها دور رئيسى فى تسهيل عودة مناضلى الإخوان المسلمين المصريين للحياة السياسية المصرية. وليس من قبيل المصادفة أن يأتى وفد من الإخوان المسلمين فى المنفى من بينهم الشيخ **يوسف القرضاوى** لزيارة القاهرة فى فبراير ١٩٧١ لاختبار استعداد الحكومة لعودتهم للوطن. ولكون الرئيس الآن هو الحائز على السلطة فقد قبل هذا الطلب لاغيا قانون العزل السياسى الذى أصدره **عبد الناصر** فى بداية العقد السابق، وأفرج بالإضافة إلى ذلك عن مناضلى الإخوان المسلمين المعتقلين منذ ١٩٦٦ من السجون(١). كذلك قام الرئيس، فى إطار محاولته الواضحة لاحتواء التأثير الشيوعى فى الجامعة وفى المعاهد العليا، بتنصيب عضو الإخوان المسلمين السابق **كمال أبو المجد** أمينا لتنظيم الشباب.

وكما سبق أن ذكرنا فبالإضافة إلى السياسة اليمينية والدينية اتجه بحث **السادات** عن الشرعية والتحالف أيضا إلى الطبقات المسيطرة القديمة عن طريق إعلانه تعويض حوالى ٥٠٠٠ من ملكيات الأراضى التى كان قد تم تأميمها فى ١٩٦٩.

وباختصار يمكن القول إن شخصيات سياسية واجتماعية متعددة استفادت من سياسة التحرير والمقرطة المتوقعة من الدستور الجديد ومن مناداته بـ "دولة القانون" إلا أن هذه الإجراءات لم تنجح فى ملء نقص الشرعية الشعبية للرئيس الجديد خاصة لدى جموع العمال والطلاب. بل خاب أمل الرئيس، واستغلت حركة الجماهير التى عادت إلى الحياة فى ١٩٦٨ مناخ الحرية النسبى من أجل إطلاق احتجاج على سلطة الدولة فى نهاية صيف ١٩٧١. فقد كشفت موجة إضرابات أغسطس ١٩٧١ التى بدأت مرة أخرى من مصانع حلوان بشكل واضح أن الرئيس

---

(١) انظر: شهادة محمود جميعة الذى عينه السادات للاتصال بالموجودين بالخارج فى كتابه "*عرفت السادات*"، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٩٨، ص ١٨٩.

الجديد الذى كان الهدف الرئيسى للانتقادات لم يكن لديه أىّ سطوة كاريزمية على الشعب الذى احتج بوضوح على احتكار الحزب الواحد للحياة السياسية فى الدولة وطالب بإصلاح حقيقى بشكل ديموقراطى[1].

وكانت القضية الوطنية من جديد هى التى أطلقت حركة الصراع فى الجامعات المصرية بين نهاية ١٩٧١ وبداية ١٩٧٢ وكان الاحتجاج شخصيا ومباشرا ضد السادات. وبما أن هذا الأخير كان قد أعلن بشكل متواصل أن عام ١٩٧١ هو "عام الحسم"[2] للصراع مع إسرائيل، ومر شهر ديسمبر أيضا دون تغيير فى الجبهة حيث استمر نوع من "الهدنة المسلحة" المرهقة، بدأ طلاب جامعة القاهرة مظاهرات جديدة وعديدة لاستنكار كذب الرئيس والاعتراض على شلل الحكومة. شعر الطلاب فى واقع الأمر بإحباط من موقف الاستنفار الحربى الدائم الذى جعل من الصعب حتى أن يكملوا دراستهم وهم فى انتظار حرب لا تأتى أبدا[3]. هنا يجب أن نذكر كما فعل الرئيس الأب نفسه شاعرا بخيانة "أبنائه الطلاب"[4]، أن المتظاهرين استفادوا بالتحديد من عدة إجراءات ديموقراطية اتخذها السادات نفسه ألا وهى إلغاء الحرس الجامعى وإزالة الرقابة على منشورات ودعاية الطلاب الذين ابتدعوا مجلات الحائط المشهورة والتى استنكروا فيها بوضوح وعود الرئيس التى لا تتحقق، كما يجب أن نضيف أيضا أن النشاط الطلابى والبحث عن الربط بين الجامعة والمصانع والنقابات على الأقل فى النصف

---

(١) انظر: المصدر سابق الذكر Hussein, M., La lotta di classe.., cit., p. XII-XIV.

(٢) انظر: بالتحديد الخطاب الذى ألقاه فى الاحتفال بذكرى الثورة فى ٢٣ يوليو ١٩٧١، فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary..., cit., vol. I, p. 85-95؛

(٣) انظر: أحمد بهاء الدين شعبان "شهادة من جيل الغضب" ١٩٦٧-١٩٧٧، القاهرة، مركز المحروسة، ١٩٩٨؛ ومقابلة خاصة مع نفس الكاتب الذى كان بين قيادات الحركة الطلابية فى ١٩٧١- ١٩٧٤، القاهرة، ١٢ مايو ٢٠٠١ بالنسبة للحركة الطلابية المصرية لأعوام السبعينيات، انظر: الإحالات المذكورة فى الإشارة رقم ٢٦.

(٤) بالنسبة للسمات الأبوية للرئاسة الساداتية انظر: Hinnebusch, R. A., Egyptian Politics..., cit., p. 80; Erlich, H., op. cit., p. 199-202.

الأول من أعوام السبعينيات كانا مرتبطين ببزوغ منظمات اليسار الجديد[١]، التى فرضت نفسها بوضوح كقوة مسيطرة فى الحياة السياسية الجامعية المصرية[٢]. فوراء بعض الأسر الجامعية التى كان يتجمع فيها الطلاب الناشطون كانت توجد منظمة ماركسية أو أكثر تقوم بتجنيد الجزء الأكبر من ناشطيها فى الحياة الجامعية[٣].

وفى مواجهة المظاهرات التى استطاعت عبور أسوار الكليات فى القاهرة من أجل إشراك المواطنين البسطاء واكتساب تضامن الشرطة التى تم إرسالها لقمعهم، شرح السادات أن عدم البدء فى العمل العسكرى كان إجباريا بسبب "الضباب" الذى أرسله الصراع الهندو-باكستانى فى الساحة الدولية مشتتا انتباه القوى العظمى عن الصراع العربى الإسرائيلى، بالإضافة إلى عدم قيام الاتحاد السوفييتى بإرسال الأسلحة اللازمة لمصر من أجل استئناف الحرب، حيث توجب عليه تحويلها بشكل عاجل إلى حكومة نيودلهى[٤]. وأدى استمرار الاحتجاجات وصولا إلى احتلال عدة كليات فى العاصمة إلى دفع الرئيس إلى اللجوء إلى قوات الأمن التى اعتقلت العديد من الطلاب بتهمة كونهم "متطرفين شيوعيين"، وفى

---

(١) انظر: الفصل الرابع (١: ب).

(٢) يعرّف صلاح العمروسى المنظِّر والمناضل فى حزب العمال الشيوعى المصرى "اليسار التلقائى" بأنه يمثل الجزء الأكبر من المناضلين الجامعيين منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٧٣ (اللقاء الخاص مع المؤلف فى القاهرة ٩ مايو ٢٠٠١).

(٣) على سبيل المثال، كانت أسرة "أنصار الثورة الفلسطينية" مرتبطة بالحزب الشيوعى اللاحق "٨ يناير" الحزب الشيوعى المصرى ٨ يناير، بينما كانت مجموعة كتاب الغد مرتبطة بـ (حزب العمال الشيوعى المصرى)، [اللقاء مع أعضاء الحركة الطلابية والأحزاب السابقة الذكر، من بينهم **أحمد عبدالله** (٣ مايو ٢٠٠١)، و **أحمد بهاء الدين شعبان** (١٢ مايو و ٧ يونيو ٢٠٠١)، و **إبراهيم فتحى** (٣٠ مايو ٢٠٠١)، و **حسنين كشك** (٢ يونيو ٢٠٠١)، و **هانى شكرالله** (٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢)].

(٤) انظر: خطاب ١٣ يناير ١٩٧٢ فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary..., cit., vol I, p. 136-138.

خطابه للأمة هاجم الرئيس بعنف الطلاب متهما إياهم بعدم العرفان فى مواجهة "والدهم" الذى منحهم حرية أكثر من اللازم وتحملهم لمدة سبعة أيام من الاحتجاجات ودعاهم إلى "العودة إلى كتبهم" واحترام معلميهم والسلطات الأكاديمية "كما ينبغى على الأبناء احترام آبائهم"(١).

ومن النتائج المهمة للاحتجاجات التى استمرت رغم الاعتقالات والإغلاق المؤقت لعدة كليات(٢)، توثيق التحالف الوليد بين "الرئيس المؤمن" وبين قوى الإسلام الراديكالى التى دعاها النظام إلى مواجهة نشاط الدوائر الجامعية الماركسية، بأعمال الدعاية والدعوة يمكنها الاعتماد على الأموال الحكومية والسعودية(٣). فإذا صح أن أغلبية المناضلين من الجامعة المصرية ظلوا إلى جانب اليسار الماركسى والناصرى على الأقل حتى حرب أكتوبر فلا جدال فى أنه فى نفس هذه الفترة تم تجنيد الكوادر الجديدة للإسلام السياسى المعتدل والراديكالى خاصةً من الجامعات الإقليمية التى أنشئت حديثا وبين الطلاب القادمين من الريف والصعيد(٤).

---

(١) انظر: خطاب ٢٥ يناير ١٩٧٢ فى Ivi, p. 148-152. بخصوص "أسطورة القرية" وأهميتها فى خطاب السادات انظر: Israeli, Raphael, "The Peasant-President: Sadat's World of Images and Metaphors", Middle East Focus, 7, II (1984), p. 11-14.

(٢) من بين حوالى ١٥٠٠ طالب تم إلقاء القبض عليهم أثناء احتلال جامعة القاهرة تم حبس ثلاثين طالبا فقط بتهمة تزعم الفتنة والارتباط بمجموعة "المتآمرين" المطرودة فى مايو ١٩٧١. انظر: أحمد عبدالله، Abdalla, A., The Student Movement..., cit., p. 189; OM, LII (1972), p. 73.

(٣) تأسست أول جماعة طلابية إسلامية راديكالية فى هندسة القاهرة فى خريف عام ١٩٧٢ وهى "جماعة الشباب الإسلامى".

(٤) بخصوص تكوين أجيال الإسلاميين المصريين لأعوام السبعينيات، انظر: كتابى: Gilles Kepel, Le Prophete et Pharaon, Paris, La Dècouverte, 1984 و Jihad, ascesa e declino. Storia del fondamentalismo islamico, Roma, Carocci, 2001. انظر: أيضا سعد الدين ابراهيم "Anathomy of Egypt's Militant groups: Methodological Note and Preliminary Findings", International Journal of Middle East Studies, 12 (1980), p. 423-453.

وبالإضافة إلى الضغوط القادمة من اليسار الطلابى كان على السادات أن يواجه أيضا احتجاجات يمين النظام الذى بدأ فى مساءلة شرعيته بسبب الجمود وعدم الحركة العسكرية، برغم الوعود المستمرة بحرب وشيكة. وقد قامت مجموعة من الضباط الأحرار السابقين من بينهم زكريا محيى الدين ونائب الرئيس السابق **حسين الشافعى** وبمساندة **هيكل** ووزير الحربية **محمد صادق** بتوقيع خطاب عام شككوا فيه فى فائدة التحالف المصرى السوفييتى، خاصة فى ضوء سياسة "الاسترخاء العسكرى" التى تبنتها القوى العظمى بدءًا من قمة موسكو ٢٩ مايو ١٩٧٢ بين **بريچنيف** و **نيكسون**(١). وتقاسمت قطاعات عريضة من الجيش نفس العواطف المعادية للسوفييت، حيث تم تحمل وجود الخبراء السوفييت الذين تخطى عددهم ٢٠٠٠٠ فرد بصعوبات متزايدة(٢). ورغم شكوى الرئيس المعتادة من نقص وعدم كفاية الإمدادات العسكرية(٣) وصولا لاستنتاج أن "القوتين العظميين قد اتفقتا على إبقاء الوضع الراهن فى الشرق الأوسط"(٤)، إلا أنه يدرك أن التحالف مع موسكو كان الخيار الإستراتيچى الوحيد المتاح أمام مصر. ورغم ذلك رد الرئيس المصرى، وبشكل منفرد فى ٨ يوليو، دون التشاور مع أىّ عضو من النخبة أو مع الولايات المتحدة الأمريكية "التى كانت ستدفع ثمنا غاليا لهذه الهدية بكل سرور"(٥)، طرد الخبراء العسكريين السوفييت معلنا انتهاء مهمتهم فى البلاد. وكان قرار

---

(١) انظر: Beattie, K.J., op. cit., p. 124; Hinnebusch, R.A., Egyptian Politics.., cit., p. 52.

(٢) هذا هو الرقم الذى ذكره **هيكل** فى The Road to Ramadan, , cit., p. 175. بينما تحدث روبنشتين عن رقم "بين ١٥٠٠٠ و ١٢٠٠٠ فرد" Red Star.., cit. , p. 190.

(٣) نذكر على سبيل المثال الغضب والسخط اللذين بلغهما رد فعل **السادات** نحو أخبار "تحويل اتجاه" الأسلحة السوفييتية المرسلة إلى مصر فى أواخر ١٩٧١ إلى الهند التى كانت مشتبكة فى حرب مع پاكستان انظر: al-Sadat, A., In cerca di una identità, cit., p. 228.

(٤) انظر: **هيكل** Heikal, M., The Road to Ramadan, cit., p. 173.

(٥) انظر: **هيكل** Heikal, M., Autumn of Fury, cit., p. 46.

السادات الذى يشتمل على الدليل الواضح على الأسلوب الدبلوماسى الخاص به، بمثابة صدمة كهربائية للعالم أجمع، بناء على تعبير الرئيس نفسه. ورغم أنه من الصحيح، كما أكد هيكل، أن "وراء كل الأفعال الأكثر دراماتيكية التى قام بها السادات يكمن تفكير طويل عميق"[1]، إلا أنه من الضرورى أن نفهم الأسباب التى دعت إلى القيام بحركة مفاجئة ومحيرة كطرد العسكريين السوفييت بمهلة تبلغ فقط عشرة أيام. وربما كان من أسباب هذا الإحباط التباطؤ المستمر فى إرسال الأسلحة[2] واقتناع الرئيس بأن الاتحاد السوفييتى لم يرد نشوب أىّ صراع فى الشرق الأوسط قد يتطور إلى مواجهة بين القوى العظمى. كذلك أراد السادات أن يُفهم الولايات المتحدة الأمريكية أنه لم يكن رجل موسكو فى المنطقة، وأن يهدئ المشاعر المعادية للسوفييت التى سادت بين ضباط الجيش[3]. ومع ذلك ورغم شهرته بالعداء للسوفييت فقد عارض الفريق صادق قرار طرد كل التقنيين السوفييت دفعة واحدة، خشية أن يعطل ذلك بشكل واضح إرسال الأسلحة اللازمة للحرب. وقد اكتسبت شخصية وزير الحربية المزيد من الهيبة على حساب شرعية الرئيس بعد ترحيل السوفييت الذى تم إرجاع فضله فى مصر وغيرها إلى المعارضة الصلدة لصادق ضد الوجود السوفييتى. وهكذا خشى السادات من حدوث موقف جديد مماثل للمنافسة بين عبد الناصر و عامر فى الستينيات ولهذا قام السادات بتنحية قائد الجيش فى أكتوبر ١٩٧٢ متهما إياه بعدم تنفيذ أوامره التى ترمى إلى بدء الحرب خلال شهر نوفمبر. إلا أن هذا الدافع لم يكن مزيفا تماما،

---

(١) انظر: Ibidem, p. 22.

(٢) من المثير تسجيل تعليق (فى وقت لاحق) لـ هيكل عن مسألة المساعدات العسكرية السوفييتية المفتقدة. يعترف الصحفى المصرى بأن مصر كما هو الحال فى أغلب دول العالم الثالث، بالغت فى تقدير قدرة الإنتاج الحربى للقوى العظمى. كذلك يذكر هيكل أنه فى ظل غياب خطة تحرك عسكرى محددة، كانت المطالب المصرية غالبا غير متسقة وأكثر من الحدود المعقولة. انظر: The Road to Ramadan.., cit., p. 167-168.

(٣) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 125.

فمن الملاحظ أن صادق كان معارضا لفكرة الحرب المحدودة التى تم توضيحها ووضعها موضع التنفيذ من قبل الرئيس فى حرب رمضان مفضلا "حركة عسكرية" قادرة على إعادة اقتحام سيناء بأكملها وربما حتى قطاع غزة[1].

وعلى أىّ حال كانت تنحية محمد صادق وتعيين أحمد إسماعيل الأقل طموحا محله فى صالح عودة الاقتراب الواضح من الاتحاد السوفييتى الذى كان أسطوله الحربى قد بقى فى الموانئ المصرية. وعاد إمداد الجيش بالأسلحة بشكل مكثف منذ فبراير ١٩٧٣، بكميات أكبر من السابق وفى وقت أقل من الذى تطالب به القاهرة[2]، إلى درجة دفعت السادات نفسه إلى وصف الاتفاق الذى تم تجديده بـ "أضخم إمداد بالعتاد الحربى لم يسبق حدوثه بين بلدين"[3].

وقد تمنى الرئيس بطرده الخبراء السوفييت أيضا إلى الحصول على تقدير كبير فى عيون الإدارة الأمريكية، ولهذا أعاد تنشيط الاتصالات السرية بين رجله الموثوق فيه حافظ إسماعيل ومستشار الأمن القومى هنرى كيسنجر Henry Kissinger الذى كان دوره فى السياسة الخارجية الأمريكية يفوق دور وزير الخارجية روجرز[4]. غير أن كل اللقاءات السرية والاتصالات بين الجانبين كانت

---

(١) يذكر هيكل أنه كانت توجد ثلاثة خيارات عسكرية فى القيادة العسكرية المصرية العليا. الأول "جرانيت ١" تشمل مجرد عبور القناة. الثانى "جرانيت ٢" غزو سيناء حتى ممر متلا. والثالث "جرانيت ٣" الاستيلاء على شبه الجزيرة كلها واختراق الجيش المصرى لفلسطين عبر قطاع غزة. انظر: هيكل ,The Road to Ramadan cit., p. 173. ويؤكد المؤرخ المصرى عبد العظيم رمضان بناءً على شهادات ممثلى القوات المسلحة المصرية الأساسية أن السادات لم يخطط حتى لاحتلال الممرات، بل خطط فقط لعبور القناة وتدمير خط "بارليف" بهدف التقدم بحد أقصى ١٠–١٥ كم شرق القناة من أجل بدء التحرك الدبلوماسى. انظر: عبد العظيم رمضان "حرب أكتوبر..."، المصدر السابق الذكر، ص ٥٦–٥٧.

(٢) انظر: Rubinstein, A. Z., Red star..., cit., p. 216.

(٣) انظر: al-Sadat, A., In cerca di una identità, cit., p. 238.

(٤) انظر: Meital, Y., op. cit., p. 98.

غير مثمرة على الإطلاق، لدهشة السادات القصوى، حيث كان موقف واشنطن – عمليا – مساويا تماما لموقف تل أبيب التى أصرت على الاتفاق الجزئى والاتفاقيات الثنائية المباشرة، دون ذكر حقوق الفلسطينيين.

ووفقا لبعض الباحثين فإن كلمات كيسنجر الذى تم تعيينه وزيرا للخارجية فى ٢٢ سبتمبر ١٩٧٣ عن "أهمية تحريك الوضع الراهن" هى التى أدت إلى إقناع السادات بضرورة الحرب[١]. ومن هذا المنظور أضرم الرئيس الجدل المضاد للولايات المتحدة وإسرائيل معلنا أن الحرب لا يمكن تجنبها واصما الولايات المتحدة المريكية فى خطبته المعتادة فى ذكرى الثورة بأنها "قاطع طريق كبير"[٢]، لكن من الناحية الأخرى وكما يؤكد رايموند أ. هينبوش Raymond A. Hinnebusch "ربما لم تكن حرب ١٩٧٣ لتندلع أصلا لو أبدت الولايات المتحدة الأمريكية اهتماما أكبر بمبادرات السادات الدبلوماسية"[٣].

وهكذا كان يجب على السادات فى "الطريق إلى رمضان" مواجهة تحديات لشرعيته سواء داخل البلاد حيث كان عليه أن يوحد الجبهة بسبب الحرب، أو وسط الأمة العربية التى كان من الضرورى الحصول على تحالفات سياسية وعسكرية داخلها للقيام بحركة عسكرية ودبلوماسية منسقة.

تم تفسير طرد العسكريين السوفييت وتنحية الفريق صادق على الجبهة الداخلية كخطوات أخيرة فى الاتجاه المعاكس للحرب. فى هذا المناخ عاودت الحركة الطلابية الاضطرابات والاحتجاجات فى الكليات المختلفة مهاجمة بعنف متزايد الشدة شخص الرئيس ومتهمة إياه ومعاونيه بالانهزامية والعجز. وفى هذه

---

(١) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 129؛ وكذلك آراء السادات In cerca di una identità, cit., p. 245.

(٢) انظر: خطاب ٢٣ يوليو ١٩٧٣ فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary..., cit., vol. I, p. 397.

(٣) انظر: Hinnebusch, R. A., Egyptian Politics..., cit., p. 55.

المرة أظهر الطلاب، وبشكل مختلف عن حركة ١٩٦٨، أن لديهم وعيا أكبر بموقف البلاد وضرورة وجود انفتاح ديمقراطى حقيقى فى كافة المؤسسات الجامعية والحكومية. وبالإضافة إلى هذا النضج الطلابى الواضح، شهدت حركة ١٩٧٢-١٩٧٣، أيضا، أدنى درجات التسامح من جانب الحكومة التى أمرت بالقمع السياسى فى وقت مبكر للغاية. ومن الضرورى أن نذكر كذلك أنه فى ديسمبر ١٩٧٢ دارت أولى الصدامات العنيفة بين المناضلين الإسلاميين - المزودين بالأسلحة البيضاء من قبل الحكومة[١]، والتقدميين، الذين بقت فى أيديهم السيطرة على الكليات المتمردة. كذلك قام أمين تنظيم الاتحاد الاشتراكى، محمد عثمان إسماعيل، بدس رجال مباحث أمن الدولة بين الطلاب من أجل استثارة المناضلين الماركسيين والناصريين ومساندة الشرطة فى عمليات القمع[٢].

وكان رد فعل السادات على الموجة الجديدة من الهجوم على شرعيته بقوة متطرفة آمرا بإغلاق الجامعة فى يناير ١٩٧٣ وإلقاء القبض على حوالى ١٥٠ من "المحرضين المنتمين إلى اليسار المغامر"[٣].

كانت احتجاجات الجامعيين على السياسة الحكومية هى المثال الواضح على الحيوية التى شهدتها أوائل السبعينيات فى المجتمع المصرى المتحرر من الهيمنة السياسية والأيديولوجية للنظام الناصرى. وفى هذا السياق بدأ "الجيل الجديد" من الكتاب والمثقفين الذى تكوَّن بعد الثورة[٤] فى وضع كل من سلطة الدولة والأجيال

---

(١) أكد لى ذلك فؤاد علام الذى كان نائب وزير داخلية السادات ورئيس شعبة مكافحة الشيوعية والإرهاب عام ١٩٧٦ فى سياق مقابلة شخصية (القاهرة ١٤ يناير ٢٠٠٣).

(٢) انظر شهادات القيادات السابقة للاتحاد الاشتراكى المذكورة فى Beattie, K. J., op. cit., p. 117-118.

(٣) انظر تقرير عبدالله أحمد (قائد الحركة الطلابية فى جامعة القاهرة فى ١٩٧١-١٩٧٤) عن الأحداث فى The Student Movement..., cit., p. 197-211.

(٤) بخصوص الجيل الجديد من الأدباء والمثقفين انظر ملف "هكذا يتكلم الأدباء الشبان"، "الطليعة"، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٩)، ص ١٢-٨٨.

القديمة من الكتاب، الذين كانوا متساهلين للغاية مع السلطة، محل نقاش. ومن هذا المنظور لجأ الجزء الأكبر من مثقفي البلاد الذين لم يعلنوا موقفهم بوضوح بسبب الرقابة على الصحف أثناء الحركة الطلابية في ١٩٧١-١٩٧٢ إلى محاولة تنظيم "اتحاد كتاب" مستقل عن الدولة، وبالإضافة إلى ذلك عبَّر المثقفون- بالتعاون مع "الحكيمين الكبيرين" للكتاب المصريين، توفيق الحكيم ونجيب محفوظ في خطابهم الموجه للرئيس ورئيس الوزراء المنشور في ٩ يناير ١٩٧٣ - عن تضامنهم مع الطلاب والمطالبة بـ "إلقاء الضوء" على النوايا الحقيقية للحكومة حول الحرب مع إسرائيل، ونقل مسئولية الخيارات الخاصة بالبلاد "إلى الشعب"[1]. وبالإضافة إلى وجود "العملاقين" السابقيْ الذكر بين الموقعين على الإعلان، كان هناك أيضا كتاب وفنانو وصحفيو هذا العصر[2]، من كل جيل ومن كل فكر سياسي مما حال دون وصم النظام للمبادرة بأنها مؤامرة شيوعية. وتمثل حقيقة نشر الرسالة في الجريدة اليومية اللبنانية "الأنوار" في حد ذاتها إعلانا واضحا عن الرقابة الموجودة بمصر، وهو ما صعد رد فعل الرئيس بشدة. وقد قام هذا الرئيس -بعد استدعائه لرؤساء الصحف واستقبال محفوظ والحكيم - بطرد ١١١ كاتبا وصحفيا من الاتحاد الاشتراكي في ٤ من فبراير[3]، وهو ما يساوي الحرمان من النشر في مصر[4].

---

(١) انظر نص التصريح الذي أعاده غالي شكري في Ĝālī, Š., Egypt: Portrait of a President, cit., p. 135-137.

(٢) كان من بين الموقعين من الكتاب يوسف إدريس، ثروت عكاشة، لويس عوض، يحيى الطاهر عبد الله، مجيد طوبيا، أمل دنقل، جمال الغيطاني، والصحفيون، لطفي الخولي (رئيس تحرير الطليعة)، غالي شكري، رفعت السعيد، أبو سيف يوسف، صلاح عيسى. انظر المصدر السابق Ghali, Š., Egypt: Portrait of a President, cit., p. 134

(٣) كان نجيب محفوظ و توفيق الحكيم هما الموقعيْن الوحيديْن على النداء الذين لم يتم طردهم من الاتحاد الاشتراكي العربي.

(٤) انظر صلاح عيسى "مثقفون وعسكر" القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٥، ص ١٦٨، و مارينا ستاج Stagh, Marina, The Limits of Freedom of Speech: Prose Literature and Prose Writers under Nasser and Sadat, Stockholm, Almqvist and Wilksell, 1993, p.32.

وبهذه الحركة ظهر بوضوح موقف السادات ضد الإنتلچنسيا التى تم اعتبارها مجرد جزء معرقل من التراث الناصرى.

ورغم أن جزءًا من المثقفين المطرودين كانوا بالفعل مهاجرين إلى دول عربية أخرى أو أوروبية[1]، فقد قام الرئيس بإصدار عفو بفضل الحرب معيدا إلى الكتاب والصحفيين حق النشر فى مصر ومحررا للطلاب المساجين فى المعتقل والمنتظرين للمحاكمة فى خطوة فى اتجاه توحيد الجبهة الداخلية إزاء الحرب الوشيكة[2].

مثلت رسالة "سحب الثقة" من المثقفين للحكومة، بالإضافة إلى التضامن مع الطلاب الذى عبرت عنه العديد من النقابات المهنية وجزء كبير من الطبقة العاملة، قمة أزمة الشرعية فى مواجهة السادات ونظامه قبل حرب أكتوبر. ولعجزه عن الاعتماد على القمع فقط، قام الرئيس بتولى مهام رئاسة الوزراء وأعلن "حالة الحرب"، وتحضير الخطوات الأولى للحرب بالتعاون مع الجيش السورى. وعلى المستوى العربى الداخلى كان يجب على الرئيس أن يعى أن سوريا كانت الوحيدة من بين الدول المحيطة بإسرائيل المؤهلة بفاعلية للقيام بهجوم منسق[3]. فأثناء عام ١٩٧٣ تدهورت كل من العلاقات مع الأردن، بسبب مشروع الملك حسين بإنشاء مملكة عربية متحدة بين ضفتى نهر الأردن على حساب حقوق الشعب الفلسطينى، والعلاقات مع القذافى. وقد أُحبط هذا الأخير من وهن رغبة الرئيس المصرى فى

---

(١) سيتم تخصيص قسم من الفصل الأخير للعلاقة بين المثقفين والنظام ولاختيارات الإنتلجنتسيا المصرية فى أعوام السبعينيات.

(٢) انظرْ In cerca di una identità, cit., p. 251-252.

(٣) استكملت الاتفاقيات بين الجيشين فى مقابلات سرية متعددة فى الإسكندرية فى أغسطس ١٩٧٣. ويزعم هيكل أنه قيل للسوريين إن الجيش المصرى أراد غزو سيناء حتى الممرات (خطة جرانيت ٢)، بينما أمر السادات بتفعيل (جرانيت ١) التى ترمى إلى غزو الضفة الأخرى للقناة فقط وتدمير خط الدفاع الإسرائيلى. Heikal, M., Autumn of Fury, cit., p. 50.

تحويل اتحاد الجمهوريات العربية إلى دولة حقيقة موحدة، بجيش واحد وقيادة سياسية واحدة، وتجمدت العلاقات إلى حد أن السادات لم يُبلغ الرئيس الليبى، رغم تقديمه منحا سخية من الأموال والأسلحة لمصر، بخطواته فى الهجوم(١).

إذا أردنا تقييم أداء السادات فى سنوات حكمه الأولى ينبغى أن نلاحظ أنه رغم نجاح الرئيس فى الانقلاب الاستباقى ضد مجموعة على صبرى، وفى بحثه عن إجماع داخل الطبقة البرجوازية، إلا أنه كان يجب عليه مواجهة أزمة شرعية خطيرة حيث لم يكن بوسعه الاعتماد على الإجماع الشعبى الذى وفرته شخصية سلفه الكاريزمية. ومع ذلك إذا صح أن الرئيس كان عليه أن يعيش فى سنوات حكمه الأولى فى "ظل عبد الناصر" فمن الواضح أيضا أن السادات احتفظ بالسلطة رغم الاحتجاجات المتنوعة فى الداخل والخارج من النخبة بسبب الصفات الفرعونية والسلطة الشعبوية التى صبغ بها الرئيس السابق منصب رئيس الجمهورية.

٤: بطل العبور. مصر السادات الجديدة

لا يمكن لأىّ محاولة لسرد قصة المجتمع المصرى فى السبعينيات أن تتجاهل اعتبار حرب أكتوبر(٢) نقطة تحول نموذجية فى المرحلة الساداتية وحدثا رئيسيا فى تاريخ الثورة المصرية. وهنا ينبغى أن نذكر أن تحليلنا الراهن لا يتفق تماما مع مفهوم الثورة المضادة بالمعنى الذى تبناه عدد من المناضلين والمثقفين الماركسيين ومن أبرزهم غالى شكرى. غير أنه يمكن التأكيد على أنه حتى إذا كانت الثورة المضادة بمعنى تغيير بعض الاتجاهات السياسية الأساسية قد تبرعمت

---

(١) بخصوص محاولات الرئيس الليبى لدفع السادات للوحدة بين البلدين انظر: Heikal, M., The Road to Ramadan, cit., p. 184-198.

(٢) المعروف فى مصر "بحرب رمضان" وفى إسرائيل وجزء كبير من العالم "بحرب يوم كيبور".

بعد هزيمة ١٩٦٧، إلا أنه لاجدال فى أن هذه الثورة لم يقم السادات بإتمامها إلا بعد "نصر" ١٩٧٣[١].

وإذا كنا قد ذكرنا من قبل أن من الممكن الرجوع بعدة خطوط رئيسية لسياسة الرئيس الجديد قبل حرب أكتوبر إلى ما قبل حركة التصحيح فى مايو ١٩٧١ وما قبل الانفتاح على البرجوازية الريفية والإقطاع، فمن المناسب هنا أن نؤكد أن بعض خيارات السادات تبدو استمرارا مخلصا ومنطقيا للاختيارات التى قام بها عبد الناصر بعد النكسة، بالذات فيما يخص الإنفتاح الدبلوماسى على الولايات المتحدة الأمريكية، والبحث عن حل غير عسكرى للصراع مع الدولة اليهودية. ورغم أننا ينبغى أن نؤكد على وجود خط من الاستمرارية فى سياسة الرئيسين إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن تحديد الانقطاعات البارزة التى قام بها السادات، بعد حصوله على الشرعية الشعبية وبعد أن تم تعميده باسم بطل العبور، للتوصل إلى تحليل سليم.

ليس من أهداف البحث الراهن مناقشة وتحليل العمليات العسكرية للحرب العربية الإسرائيلية الرابعة[٢] سوى للتذكير بأنه رغم كونها "نصرا جزئيا" فقط (بعد الصدمة الأولى، رد الإسرائيليون الهجوم على كلا الجبهتين، مجبرين الجيوش العربية على الدفاع بفضل جسر جوى من الولايات المتحدة الأمريكية)؛ فقد نجح الرئيس المصرى والرأى العام العربى بشكل عام فى تصوير "الحرب المجدودة" فى أكتوبر على أنها حرب تحرير كبرى و"ثأرا من هزيمة يونيو"[٣].

---

(١) انظر Shukri, G., Egypt: Portrait of a President, cit., p. 24.

(٢) للحصول على تحليل ووصف للعمليات العسكرية والدبلوماسية انظر The Road to Ramadan..., cit., p. 39-45 e 207-261؛ وانظر أيضا عبد العظيم رمضان "حرب أكتوبر ..." ص ٩٥–١٦١؛ وانظر أيضا el- Badri, H. - el-Magdoub, T.- Zohdi, M., The Ramadan War 1973, Dunn Loring (VA), T.N. Dupuy, 1978; El-Shazli, Sa'd, The Crossing of Suez: the October War, 1973, London, Third World Centre for Research and Publishing, 1980.

(٣) بخصوص أهمية الحرب للرأى العام و"النفسية" العربية، انظر على سبيل المثال Hussein, Mahmud, Les arabes au présent, Paris, Seuil, 1974, p. 67-74.

ورغم أن الحرب لم تستطع تحرير الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧ فقد مثل عبور القناة نهاية أسطورة إسرائيل التى لا تقهر، وكذلك استعادة الشرف المصرى والعربى المجروح بعمق منذ الهزيمة التى حدثت قبل ستة أعوام. أعادت مشاركة العديد من الكتائب العربية تضامنا مع مصر وسوريا[١] واستخدام ما يسمى بـ "سلاح البترول"[٢] من جانب ليبيا ودول الخليج المعتدلة تقليديا، ميلاد حسّ وحدوى عربى[٣]، لبعض الوقت على الأقل، غير أن الأمر الذى لا شك فيه هو أن الرابح الحقيقى من الحرب هو السادات الذى حقق قراره بتعديل الوضع الراهن بحرب محدودة رغم تصريحاته الرسمية "بحرب تحرير" تصنعها الجماهير العربية.

وهكذا استطاع الرئيس بعد أن حقق شرعيته سواء فى مصر أو فى باقى العالم أن يبدأ فى تحويل البلاد، محققا "ثورة مضادة من أعلى" بكل معنى الكلمة[٤] وبناءً على معاييره ومعايير نخبة اليمين التى تحالف معها، وأن يحرر نفسه من ظل عبد الناصر.

ويلخص الباحث الاجتماعى سعد الدين إبراهيم السياسة الساداتية فى أربعة أركان رئيسية يتجسد فيها ما يسمى بـ "تصفية الناصرية" أىّ تفكيك النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى الذى أسسه الرئيس السابق، هذه الأركان هى الانفتاح الاقتصادى والتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الرأسمالى فى السياسة الخارجية والمقرطة التى تجسدت فى العودة إلى نظام "التعدد الحزبى المحكوم" فى الداخل والسلام مع إسرائيل[٥]. ويمكن التأكيد على أن كل هذه

---

(١) شارك سرب من القوات الجوية العراقية فى العمليات على الجبهة المصرية، كما التحقت كتائب من العراق والمغرب والأردن والمقاومة الفلسطينية بالجيش السورى.

(٢) انظرْ تحليلات هيكل ووفقا لها استفادت شركات البترول الأمريكية بشكل واسع من المقاطعة العربية ومن ارتفاع سعر البترول فى .The Road to Ramadan, cit., p 262-277.

(٣) انظرْ على سبيل المثال تعليق محمود حسين على القمة العربية فى مدينة الجزائر فى نوفمبر ١٩٧٣ فى Les Arabes au présent, cit., p. 111-127.

(٤) انظرْ Hinnebusch, R. A., Egyptian Politics..., cit., p. 54.

(٥) انظرْ Ibrahim, Saad Eddin, Egypt, Islam and Democracy. Twelve Critical Essays, Cairo, The American University in Cairo Press, 1996, p. 37.

السياسات قد تم التفكير فيها والسعى إليها بشكل مترابط، وفى فترة من الزمن تبلغ أربع سنوات فقط أىْ منذ نهاية حرب أكتوبر وحتى رحلة السادات إلى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧.

أ: الانفتاح الاقتصادى

تم اللعب بورقة أكتوبر من قبل الرئيس فى عام ١٩٧٤ بعد عدة شهور من الحرب وبدون وجود أىّ آفاق للسلام، فقط من أجل إطلاق الإصلاح الاقتصادى إذ جعلت أزمة الموارد وديون الدولة انفتاح مصر على رؤوس الأموال الخارجية أمرا ضروريا من منظور السادات ومستشاريه[1]. كما كانت البلاد فى حاجة ماسة إلى عملة قوية وسيولة يمكن بهما الإبقاء على سياسة الدعم الشعبوى للضروريات الأساسية للحياة التى بدأها عبد الناصر واتبعها خليفته. وتم وصف الورقة باسم "وثيقة دستورية" وتمت الموافقة عليها فى استفتاء شعبى فى ١٥ مايو ١٩٧٤. وبدءا من "أيام أكتوبر المجيدة" تم تلخيص حدود وإخفاقات السياسة الاقتصادية الناصرية فى هذه الوثيقة، ووضع الأساس لتحويل النظام المصرى بشكل ليبرالى ورأسمالى. وعلى أساس ورقة أكتوبر وسياسة الباب المفتوح بأكملها فقد تحققت "المعادلة" التى ستؤدى من خلال التقنية الغربية والبترودولار والموارد البشرية المصرية تنمية البلاد[2]. تثبت الوثيقة أن "من طبيعة الثورات أن تتبنى الإجراءات

---

(١) لوحظ بشكل صحيح أن الجزء الأكبر من المستشارين الاقتصاديين الذين أنتجوا ورقة أكتوبر والذين كان من بينهم الماركسى إسماعيل صبرى عبدالله، كانوا يؤمنون بالاقتصاد الموجَّه، وقد عارضوا خصخصة القطاع العام الاقتصادى، وفى سياق مقابلة شخصية مع إسماعيل صبرى عبدالله عارض الرؤية التى ترى فى *الورقة* بداية عودة مصر للنظام الرأسمالى (مقابلة مع إسماعيل صبرى عبدالله، القاهرة ٢٥ يناير ٢٠٠٣. وانظرْ أيضا Beattie, K.J., op. cit., p. 140-146).

(٢) يوجد تحليل كامل لورقة أكتوبر فى Cooper, M., The Transformation of Egypt, cit., p. 88-98. وانظرْ أيضا OM, LIV (1974) p. 434.

الملائمة لتطور المجتمع" وبناء على هذه المقدمات فمن الضرورى التحرك فى اتجاهين: يجب من ناحية إزالة كافة الجوانب السلبية التى تعيق التنمية الوطنية، ومن ناحية أخرى تنسيق الحركة الوطنية مع باقى العالم. وبدءًا من استخدام السادات كلمة "الانفتاح" يتضح عزمه، مدفوعا إلى ذلك أيضا بالبرجوازية الخاصة التقليدية وبرجوازية الدولة التى خلقتها الثورة، على إعادة مصر إلى المعسكر الاقتصادى الرأسمالى، كما أراد نقلها إلى المعسكر السياسى للولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالحرب بين المعسكرين.

وقد أوضح الاقتصادى المصرى **جودة عبد الخالق** القيمة الأيديولوجية للفظة "انفتاح" حيث يفترض مسبقا وجود "انغلاق" وهى صفة مضللة فى حالة إطلاقها على الاقتصاد المصرى حتى ١٩٧٣، فليس من الصحيح اعتبار النظام نظام اكتفاء ذاتى ومغلقا أمام الخارج؛ حيث احتفظت مصر دائما بحجم كبير من التبادلات مع الاتحاد السوفييتى والدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية، و ينبغى بالتالى، كما أوضح عبد الخالق، أن نتحدث – بدلا من الانفتاح – عن تحول نحو "الشمال الغربى" فى السياسة الاقتصادية المصرية[١].

وكانت السياسة الاقتصادية الجديدة، التى تم إعلانها رسميا من خلال القانون رقم ٤٣ فى يونيو عام ١٩٧٤ [٢]، ترمى إلى تشجيع الاستثمارات العربية والغربية

---

(١) انظر: Abdel-Khalek, Gouda, "Looking Outside or Turning Midwest? On the Meaning and External Dimension of Egypt's Infitah 1971-1980", Social Problems, vol. 28, n. 4 (April 1981), p. 396-397. انظر: أيضا بخصوص القيمة الرمزية لكلمة إنتاج تأملات أحمد بهاء الدين الصحفى الذى صار صديقا السادات ومستشاره وحل محل هيكل فى *محاوراتى مع السادات*، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٧، ص ٧٥–٨٦.

(٢) من الضرورى أن نشير إلى أن القانون رقم ٦٥ لعام ١٩٧١ كان يرمى إلى اجتذاب الاستثمارات العربية وكان يمثل بكل المقاييس الخطوة الأولى نحو الانفتاح. انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 137.

فى مصر عبر تشكيل مشاريع مشتركة وفتح مصانع محلية للصناعات الكبرى وفروع للبنوك الأجنبية. ورغم أن المبادرة توجهت إلى رأس المال المصرى الخاص، إلا أنها وفرت للأجانب وخاصة للمستثمرين العرب ظروفا استثنائية مانحة إياهم الأفضلية للاستثمار من حيث استثنائهم من بعض الحقوق النقابية ومن حيث الإعفاءات الضريبية على رأس المال[1]. وتمنى السادات بالإضافة إلى الحصول على عملة صعبة وتحسين العلاقات مع العالم الرأسمالى أن يجد من خلال الانفتاح وظيفة لجيش الخريجين الجامعيين وحملة الشهادات المتوسطة الذين لم ينجح النظام فى تأمين وظيفة لهم فى القطاع العام.

من الواضح أن هذا النظام الهجين من القطاعين الخاص والعام يتبع "دوجما التنمية" التى تمثل دول العالم الثالث نموذجا مثاليا لها والتى تخلط بشكل خاص بين التنمية والنمو. فإذا كانت التكنولوجيا ورؤوس الأموال الأجنبية تستطيع تأمين مستوى معين من النمو الاقتصادى فلا يمكن من خلال ذلك تحقيق تنمية البلاد الذى يستلزم مشاركة الجماهير[2]. على أىّ حال، فقد صاحب انطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة فترة من التفاؤل سواء بسبب الإجماع الذى حصل عليه الرئيس مع نصر ١٩٧٣ الجزئى أوالحجم المؤثر لرؤوس الأموال الأجنبية القادمة أساسا من نظم الخليج الملكية العربية وإيران الذين شهدوا مع الأزمة البترولية طفرة فى أموال الاستثمار. وقد تمثل أحد الإجراءات التى تدعم الانفتاح فى تأسيس ما سمى

---

(١) من أجل وصف دقيق للأوجه التقنية للانفتاح انظر: الدراسة السابقة الذكر Mark Cooper, The Transformation of Egypt و Waterbury, John, The Egypt of Nasser and Sadat: the Political Economy of two Regimes, Princeton, Princeton University Press, 1983. ؛ وانظر: كذلك مساهمات R. W. Baker, R. A. Hinnebusch, G. Amin, K, Korayem, G. 'Abdel-Khalek, A. Hilal Dessouki, F. al-Guindi in Social Problems, Vol. 28, n. 4 (April 1981), p. 378-487.

(٢) انظر: 'Abdel-Khalek, G., op. cit., p. 395.

فى ١٩٧٤ بنظام "الاستيراد الذاتى" للعملة والذى يمكن بناء عليه لمن يمتلك الموارد الحصول على نقود أجنبية دون الرجوع إلى نظام الدولة المصرفى.

وبإعادته مصر إلى النظام الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية حصل السادات أيضا على قروض من صندوق النقد الدولى ومن البنك الدولى للتنمية. وقد اشتمل ذلك على التخلى البين غير المشروط عن التنمية الاقتصادية للبلاد ووضعها فى يد الخبراء فى هذه المؤسسات وبرامجها التى تناسب اقتصاد الدول الأكثر تقدما. وبهذه الطريقة تحولت مصر إلى دولة تعتمد تماما على المساعدة الأجنبية التى يمكنها أنْ تحدد بشكل غير مباشر شروط الخيارات الأساسية للسياسة الداخلية وكذلك مواقفها على الصعيد الدولى.

وهكذا، كما تطرح مارى كريستين أولاس Marie Christine Aulas، بدت الدولة الشمال أفريقية فى منتصف السبعينيات كأنها عادت إلى عصر الخديوى إسماعيل باشا الذى اضطر قبل ذلك بحوالى قرن، رغبة منه فى أوربة البلاد، إلى إعلان إفلاسه إلى أن أصبح معتمدا تماما على قروض البنوك الفرنسية والبريطانية[1]. يجب أن نتذكر أن الاتجاه نحو الليبرالية تم فى خطوات متدرجة بناء على رغبة الرئيس[2]. ومن هذا المنظور صدر فى عام ١٩٧٥ القانون ١١٨ للاستيراد والتصدير الذى هدف إلى إعطاء الحق للقطاع الخاص وللأفراد فى

---

(١) انظر: Aulas, Marie Christine, "State and Ideology in Republican Egypt, 1952-82", in Halliday, Fred-Alavi, Hasan (eds), State and Ideology in the Middle East and Pakistan, Basingstoke, Macmillan, 1988, p. 143.
انظر أيضا: Amin, Galal, "Some Economic and Cultural Aspects of Economic Liberaliztion in Egypt", Social Affairs, vol. 28, n. 4 (April 1981), p. 430، وأخيرًا كرس هيكل فصلا كاملا للمقارنة بين إسماعيل و السادات فى Autumn of Fury, p.74-83.

(٢) انظر: Beattie, K.J. p.139.

الاستيراد المباشر لبعض السلع[1]. وفى نفس العام تم إلغاء المادة التى تمنع القطاع الخاص من التعامل مع البنوك الأجنبية، وفى نهاية ١٩٧٦ كانت سياسة الاستيراد قد تحررت تماما واستطاعت شركات القطاع الخاص الإفلات من السيطرة الحكومية مكونة مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية.

وكان مصير آمال الرئيس وجزء كبير من الشعب المصرى فى الانفتاح هو الإحباط، ففى عام ١٩٧٧ كان من الواضح تماما أن سياسة التحرير الاقتصادى كانت كارثة حقيقة[2] لأنها فشلت فى جميع أهدافها، ليس فقط لأنها لم تحافظ على وعودها بالتنمية والرخاء للبلاد بل أيضا لآثارها السلبية على حياة المواطنين. فقد تم تفكيك العديد من الصناعات من جانب فى إطار التزام كامل ببرنامج "تصفية الناصرية" ومن جانب آخر نشأ اقتصاد استهلاكى غير متوقع ومتنام، مع عدم قدرة الإنتاج على مواجهة الطلب والاتجاه نحو استيراد العديد من السلع الكمالية وغير الضرورية مثل السيارات وأجهزة التليفزيون والثلاجات، إلخ. وقد ضاعف كل ذلك من عجز الميزان التجارى مع الغرب الذى تخطى حتى إجمالى الدخل المحلى المصرى[3]. وامتد الفشل أيضا إلى القدرة الاقتصادية للبلاد، التى لم يستطع تجارها منافسة أولئك القادمين من الغرب أو الشرق الأقصى فى السعر أو الجودة، مما تسبب فى فشل الشركات الخاصة المحلية، وما تبع ذلك من البطالة وتحويل جزء كبير من أصحاب رؤوس الأموال القدامى والجدد أموالهم إلى أنشطة طفيلية

---

(١) سمحت السلطات باستيراد أغلبية السلع ما عدا ١٨ منتجا استمرت الدولة فى استيرادها والتحكم فيها، وكانت هذه المنتجات هى: الدقيق والذرة والسكر والأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية والأسلحة والمنتجات الحربية. وباستثناء هذه البضائع كان الاستيراد مفتوحا تماما للقطاع الخاص، انظر: المصدر السابق الذكر Abdel-Khalek, G., op. cit., p. 397.

(٢) انظر: Cooper, M.N., op. cit., p. 106.

(٣) انظر: Ibidem, p. 107.

والاستثمار في قطاعات يضمنها الوجود الحكومي مثل الإسكان الشعبي[1]. وكان لتعميق الفروق الاجتماعية بسبب ظهور طبقة "الأغنياء الجدد" الذين سمُّوا "بالقطط السمان" أثر جانبي درامي للتوجه الاقتصادي الجديد. وقد تسبب بحث السادات عن التحالف مع البرجوازية التقليدية القديمة المرتبطة بملكية الأراضي أو ببرجوازية الدولة التي نمت في القطاع العام الضخم في سنوات الستينيات في التطور الاقتصادي لهذه الطبقات وتكوَّن أوائل المليونيرات المصريين[2]، بينما تسبب غلاء الأسعار والتضخم في استمرار ازدياد صعوبة حياة الجزء الأكبر من المواطنين. وأدى حب الاستهلاك وتفاخر أثرياء المنفتحين المتحررين من التقشف الاشتراكي الذي ابتغاه عبد الناصر إلى كراهية هذه الطبقة من جانب الطبقات الأقل قدرة مدمرا إلى الأبد لـ "الجامع القومي" الذي أمَّن منذ الخمسينيات وحدة جميع الطبقات الاجتماعية في البلاد تحت حماية كاريزما الرئيس السابق متضامنة من أجل الكفاح للحصول على الاستقلال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تحققت بوادر استئناف النشاط العمالي والنقابي ضد النظام والبرجوازية الكومبرادورية والطفيلية في عام ١٩٧٥. وخلال العام التالي شهد كل أسبوع تقريبا إضرابا في المجمعات الصناعية والإنتاجية الرئيسية للبلاد. واتهمت الحكومة

---

(١) وفقًا لـ هاني شكر الله فإن هذا الوضع الطفيلي للبورجوازية المصرية منعها من امتلاك السلطة السياسية بعد الحصول على السلطة الاقتصادية مفضلين البقاء في موقع "حلفاء" النظام الذي بقيت مقاليده في أيدي النخبة العسكرية. انظر p88-90
Shukrallah, H., Political...، انظر أيضا Hussein, Mahmud, "Nazionalismo invisibile e crisi dello Stato" in L'Egitto da Nasser a Sadat: una transizione permanente, Dossier di Politica Internazionale, 3 (1978), p. 41-44.

(٢) مثل عثمان أحمد عثمان رئيس شركة المقاولون العرب وصديق السادات الوفي رمز "القطط السمان". وقد تجاوزت أرباح عثمان بفضل عطاءات الحكومة المصرية مبلغ ١,٦ مليون جنيه مصري في ١٩٧٢ إلى ٢٢,٤ مليون جنيه مصري في ١٩٨١ انظر Baker, Raymond W., Sadat and After. Struggles for Egypt's Political Soul, London, I. B. Tauris, 1990, p. 23 e ss.

المنظمات الشيوعية السرية بهذه الأعمال حتى لا تضطر إلى الاعتراف بفشل سياستها الاقتصادية نفسها. صحيح أن عام ١٩٧٥ وما تلاه شهد نموا للنشاط العمالى والطلابى ذى الاتجاه الماركسى والناصرى[١]، إلا أن استياء الطبقات الدنيا التى رأت تضاؤل القوة الشرائية لأجورها بسبب الانفتاح، كان عاما تقريبا ومفتقرا إلى التنظيم، كما بينت انتفاضة ١٩٧٧ الشعبية الكبيرة.

وباختصار لم يقدم السادات إلى الدول الرأسمالية الأكثر تقدما مع الانفتاح الاقتصادى أكثر من سوق جديدة وزبائن جدد لسلعهم، وعلاوة على ذلك لم يكن من الملائم الاستثمار فى البنية التحتية والأنشطة الإنتاجية فى دولة لا تزال فى حالة حرب. وقد قايضت القوى الاقتصادية الكبرى الممثلة فى البنك والمجتمع الدولى ذلك بمنح المساعدة المالية، المهداة عن صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، والضرورية من أجل الإبقاء على البلاد فى حالة "تعويم" والحفاظ على بقاء نظامها فى السلطة، وهو الذى أصبح حليفا إستراتيجيا للمعسكر الرأسمالى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

ب: "صديقى كيسنجر" إعادة هيكلة السياسة الخارجية

ربط السادات بوعى إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية المصرية بمراجعة شاملة لإعادة تحديد موقع البلاد فى الساحة الدولية.

---

(١) بخصوص معارضة الانفتاح من جانب التشكيلات الماركسية المصرية المختلفة انظر: الفصل الرابع.

(٢) انظر: استنتاجات جلال أمين، Amin, G., op. cit.,p. 438-440. انظر: أيضا الملاحظات المثيرة للمحلل السياسى أرماندو سلفاتورى عن " الرعاية الأمريكية للانفتاح " فى Il Ruolo egemonico e modernizzazione in "Medio Oriente". Il dilemma degli aiuti economici americani in Egitto, Napoli, Ferraro, 1991, p.55-82 و Gobe, Eric, "Egypte: les hommes d'affaires et l'Etat dans le capitalisme del'infit…h (1974-1994)", Monde Arabe Maghreb-Machrek, 156 (1997), pp.49-59.

ويسجل العديد من الباحثين التفضيل والإعجاب "التاريخي" من جانب الرئيس للنظام الاقتصادى الاجتماعى للولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة مع تقشف الاشتراكية الواقعية السوفييتية[١]، كما يذكرون أن أول انفتاح حتى وإنْ كان على استحياء نحو رأس المال الخاص كان موجودا بالفعل فى "بيان ٣٠ مارس" الذى قدمه عبد الناصر[٢]. وكذلك يجب التأكيد على أن نجاح الانفتاح الاقتصادى كان يتطلب انفتاحا سياسيا فى نفس الاتجاه على المستوى الدولى[٣].

وعلى أىّ حال فإن من الممكن الانطلاق من تصريح ٢٠ أكتوبر ١٩٧٣ الذى طلب فيه الرئيس من الرئيس السورى حافظ الأسد بقبول وقف إطلاق النار لأن الولايات المتحدة الأمريكية قد نزلت ساحة الحرب إلى جانب إسرائيل ولا تستطيع مصر مواجهتها[٤]، لاستنتاج رغبته فى طلب وساطة الولايات المتحدة الأمريكية بصراحة. وتبعا لهذا المنطق يستنتج ميتال أن حرب أكتوبر كانت بمثابة نصر لـ السادات نفسه لأنه نجح فى تغيير موقف الولايات المتحدة الأمريكية، دافعا لها إلى التدخل المباشر واتخاذ موقف لا تقوى فيه ببساطة على إعادة إنتاج

---

(١) ذكر هيكل و باتى ضمن آخرين الانطباع العميق الذى خلفته زيارة السادات للولايات المتحدة الأمريكية واقتناعه الذى اكتمل بعد البعثات الدبلوماسية المتكررة لموسكو بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستصبح القوى العظمى الوحيدة الحقيقية. انظرْ Heikal, M., Autumn of Fury, p.63 والمصدر سابق الذكر Beattie, K. J., p.147 .

(٢) انظرْ القسم ٢: أ فى هذا الفصل.

(٣) ١٦٨: يمكننا أن نؤكد إذا تذكرنا كلمات هانى شكرالله التى سبق ذكرها، أن عودة مصر إلى النظام الاقتصادى الرأسمالى كانت تمثل أحد الأعمدة التى تأسست عليها "المرحلة الرجعية الجديدة" للبورجوازية المصرية بعد انتهاء "المرحلة التقدمية" مع هزيمة ٦٧. انظرْ Shukrallah, H., Political..., cit. p. 63. انظرْ أيضا Hussein, Mahmud, "Nazionalismo invisibile e crisi dello Stato" in L'Egitto da Nasser a Sadat: una transizione permanente, Dossier di Politica Internazionale, n°3 (1978), p. 42-43.

(٤) النص فى كتاب السادات In cerca di una identità, p. 337.

المواقف الإسرائيلية[١]. وقد جاء الدليل على ذلك من زيارة كيسنجر للقاهرة في ٦ نوفمبر بهدف التفاوض على اتفاقية فك الارتباط بين الطرفين. فمنذ أول مقابلة بين السادات ومَنْ سيصبح بعد ذلك "صديقي هنري كيسنجر" أعلن الرئيس المصري بشكل واضح، وفقا لرواية هيكل، سلاما كاملا مع إسرائيل مؤكدا أن الاتحاد السوفييتي هو العدو الحقيقي لمصر[٢]، رغم الجسر الجوي للأسلحة والذخيرة الذي وفرته موسكو لصالح القاهرة ودمشق أثناء الحرب.

وفي الوقت نفسه تحطم، في ٣٠ أكتوبر، أول تابو في "حياة السلام" المصرية الإسرائيلية، بالمناقشات المباشرة بين القيادات العليا للقوات المسلحة للجيشين، بفضل وساطة الأمم المتحدة في الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة – السويس[٣]. كانت هذه هي المرة الأولى منذ هدنة رودس في ١٩٤٩ التي التقى فيها أعضاء على مستوى عالٍ من البلدين بشكل رسمي من أجل معاهدات ثنائية مباشرة، وقد نتج عنها ما سمي "باتفاقية النقاط الست". والتي رمت إلى الالتزام المتبادل باحترام وقف إطلاق النار واستبدال أسرى الحرب، ويمكن اعتبارها أول نجاح لدبلوماسية "الخطوة خطوة" لهنري كيسنجر من اللحظة التي أقنع فيها السادات بالتخلي عن عودة الجيش الإسرائيلي إلى خط ٢٢ أكتوبر كشرط مبدئي لأيّ معاهدة[٤].

---

(١) انظرْ .Meital, Y., op. cit., p. 127

(٢) رغم أن من الجائز أن نشك في كلمات هيكل في "خريف الغضب" (Autumn of Fury, p. 67-68) إلا أن كيسنجر نفسه أكدها في Years of Upheaval, Boston, Little, Brown & Co., 1982, p226-236.

(٣) عن المغزى النفسي للمقابلات انظرْ رواية رئيس المفاوضات المصرية اللواء عبد الغني الجمسي في "مذكرات الجمسي: حرب أكتوبر"، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٩، ص٣٢٢-٣٢٣.

(٤) استمر الجيش الإسرائيلي في التقدم على الضفة الغربية للقناة فاحتلّ عدة مواقع على طريق مصر – السويس عازلا الجيش الثالث المصري عن باقي الجيش الذي امتثل على العكس منه لوقف إطلاق النار، وذلك رغم القرار ٣٣٨ للأمم المتحدة الذي=

تأكد الدور الجديد للإدارة الأمريكية فى الصراع منذ إعلان الاستعادة الرسمية للعلاقات الدبلوماسية بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية فى السابع من نوفمبر، وتوثقها بالعديد من اللقاءات بين الرئيس ووزير الخارجية بين نهاية عام ١٩٧٣ وبداية عام ١٩٧٤. وبعد انعقاد مؤتمر جنيف الفاشل[١] الذى أقيم تحت رعاية القوتين العظميين بمشاركة إسرائيل ومصر والأردن "وضع [السادات] كل أوراقه فى يد كيسنجر" متخطيا الأمم المتحدة والتحالف المترنح كالعادة مع موسكو. وبعد نهاية الجولات المكوكية لرئيس الدبلوماسية الأمريكية بين الدولتين مصر وإسرائيل تم توقيع معاهدة فض اشتباك فى ١٨ يناير ١٩٧٤ باسم "سيناء ١". وقد رمت هذه التسوية التى مثلت من كل الأوجه الخطوة الأولى نحو السلام المنفصل، إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء حوالى ٢٠ كيلو مترا من القناة والوجود "الرمزى" للجيش المصرى على الضفة الشرقية[٢]، والتزام الحكومة المصرية بإيقاف العمليات الفدائية من أراضيها وإيقاف المقاطعة البترولية[٣].

=فرض وقف إطلاق النار فى ٢٢ أكتوبر. وقد أدى موقف إسرائيل هذا ضمن أمور أخرى إلى تهديد الاتحاد السوفييتى بالتدخل المباشر، وبشكل غير مباشر إلى إعلان الولايات المتحدة الأمريكية حالة التأهب النووى فى ٢٥ أكتوبر.

(١) كان السادات يأمل فى انعقاد فورى لمؤتمر سلام بين دول الجبهة العربية وإسرائيل مع وساطة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد السوفييتى فى خطاب ١٦ أكتوبر ١٩٧٣ الذى أعلن فيه السادات تفضيله لوقف إطلاق النار. وافتتح المؤتمر فى ٢١ ديسمبر ١٩٧٣، وشهد فقط مشاركة مصر والأردن من الجانب العربى وانفض دون التوصل إلى نتائج .

(٢) وفقا للمعاهدة سُمح لمصر بالاحتفاظ بثلاثين دبابة فقط شرق القناة من أصل ٧٠٠ دبابة كانت موجودة وقت وقف إطلاق النار، ويروى هيكل أنه عندما قرر السادات التخلى حتى عن هذه الثلاثين دبابة لإرضاء كيسنجر أفلتت دموع الجمسى، الذى شعر بأنه حارب بلا طائل. انظر: هيكل فى Heikal, M., Autumn of Fury, cit., p.71.

(٣) انظر: OM, LIV (1974), p.106-107 e Meital, Y., op. cit., p. 144-145.

قدم الرئيس الاتفاقية للرأى العام المصرى والعربى على أنه انتصار لأنه للمرة الأولى منذ النكسة انسحبت إسرائيل من جزء من الأراضى العربية المحتلة. إلا أن العديد من النقاد على العكس من ذلك بدأوا فى اتهام السادات بالاستسلام للعدو والإمبريالية العالمية موضحين أن حرب أكتوبر لم تكن فى واقع الأمر "حرب تحرير وطنية" بل كانت على العكس من ذلك " محطة انتقالية نحو الاستسلام للصهيونية"[1].

على أن الاعتراضات بقيت لوقت طويل محصورة فى الأوساط الراديكالية والماركسية والناصرية، حيث رأت الجموع التى صعقت بمفاجأة انفجار الحرب[2] فى الرئيس بطل العبور، وكانت مستعدة لمنحه ثقة كبيرة فى السياسة الداخلية والخارجية[3]. واستأنف الرئيس بعد معاهدة فض الاشتباك الاتهامات ضد موسكو معترضا على نقص تعويض الأسلحة التى تم تدميرها فى الحرب[4] ومقدما قادة واشنطن فى نفس الوقت للرأى العام المصرى على هيئة "الأصدقاء الذين ساعدوا مصر على استعادة سيناء وتحقيق سلام عادل ومستقر".

---

(١) النقد الوحيد للمعاهدة الذى نشر فى مصر رغم فتوره الشديد، نجده فى المناظرة التى نظمتها "الطليعة" بين محرريها والمتعاونين معها بعنوان "حركة التحرر الوطنى العربية بعد ٦ أكتوبر: المشاكل والآفاق" فى "الطليعة"، العدد ١ (يناير)، ١٩٧٤ ص ١٠–٤٠، على العكس من ذلك ظهرت اتهامات قوية فى كتابات "اليسار الجديد" انظر: Hussein, M., Les Arabes.., cit., وعدة مقالات فى الصحافة الشيوعية السرية الناشئة من بينها مقال صالح محمد صالح "ليس كل ما يلمع ذهبا" أبريل ١٩٧٤ الذى أعاد إصداره حزب العمال الشيوعى المصرى "مسار الخيانة من الهزيمة إلى المبادرة" بيروت، دار الكتب، ١٩٧٩، ص ٥٥–٧٧.

(٢) انظر: استطلاع الرأى الشعبى "رؤية شعبية لحرب أكتوبر" فى "الطليعة" العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٣) ص ١٨–٥٠، وتعليق هيئة التحرير فى نفس المصدر ص ٥١–٥٤، انظر أيضا Hussein, M., Les Arabes..., cit., p.180-183.

(٣) لكن حتى فى عام ١٩٧٤ ظل السادات يعلن أنه يستمد شرعية حكمه من اختياره من جانب عبد الناصر. انظر: اللقاء الطويل مع الرئيس فى عبد الستار الطويلة، "السادات الذى أعرفه"، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠، ص ٣٠ ومايليها.

(٤) انظر: Donini, Pier Giovanni, "Sulla crisi dei rapporti tra Egitto e Unione Sovietica" in OM, LV (1975), p. 473 عن اعتباطية هذه الاتهامات، انظر: Shukri, G., Egypt: Portrait..., p. 161.

والحقيقة أن استقبال المنتصرين الذى قدمه النظام لـ نيكسون[١]، رغم ما لحق به فى فضيحة ووترجيت، بمناسبة زيارته إلى القاهرة فى يونيو ١٩٧٤، وتوقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية للتعاون الاقتصادى والمالى بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية، كان يمثل تحول السادات إلى المعسكر الغربى. وكرست الاتفاقيات السابقة الذكر التبعية الاقتصادية لمصر على المنحة الأمريكية ومثلت نهاية اتفاقية الصداقة المصرية السوفييتية منذ ١٩٧١ بشكل عملى، وإن لم يكن رسميا. ورغم وصف السادات محاولاته للاقتراب من الولايات المتحدة الأمريكية كمورد محتمل للأسلحة على أنها "سياسة تنويع مصادر السلاح" إلا أن الحملة المضادة للاتحاد السوفييتى التى انطلقت فى الصحافة المصرية ١٩٧٤ و ١٩٧٥[٢] استبقت إلغاء المعاهدة من طرف واحد وهو الذى تحقق فقط فى مارس ١٩٧٦.

وبالنسبة لسياسة فترة ما بعد الحرب للدول العربية تتبع محمود حسين تيارين: تيار "البراجماتيين" الذى يمثله السادات وهو يناصر التناول التدريجى لحل المسألة العربية الإسرائيلية، وتيار "الراديكاليين" بقيادة الرئيس الجزائرى بومدين والرئيس السورى[٣]. غير أن من الضرورى أن نوضح أن هذه التفرقة ليست سهلة

---

(١) انظر: OM, LIV (1974), p.527-529.

(٢) انظر: Donini, P. G., Sulla crisi.. , op. cit., p.475.

(٣) انظر: Hussein, M., Les Arabes..., op. cit., p178 e ss. عن العلاقات بين العرب فى أعوام السبعينيات انظر: Ercolessi, Maria Cristina, "L'evoluzione dei rapporti inter-arabi, 1970-1983" in AA. VV., La crisi del Medio Oriente. Dimensione regionale ed internazionale, Dossier CeSPI, Milano, Franco Angeli, 1984, p.17-51 Tibi, Bassam, "Structural and Ideological Change in the Arab sub-system since the Six-Day War", in Lukacs, Y. & Battah A., The Arab-Israeli Conflict: two Decades of change, Boulder, Westview Press, 1988, p.147-163. من أجل معالجة وافية عن السياسة العربية المصرية فى أعوام السبعينيات انظر: حسن أبو طالب، "علاقات مصر العربية ١٩٧٠–١٩٨١"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

دائما، وأن سوريا بدورها قبلت باتفاقية فض الاشتباك فى الجولان فى مايو ١٩٧٤ (١). ورغم ثقة الرئيس الكاملة فى الوساطة الأمريكية وقبوله لتسهيلات سياسية دبلوماسية لصالح الحل السياسى للصراع إلا أنه التزم بعض الوقت بالموقف الذى يربط أىّ اتفاق سلام نهائى بحل المشكلة الفلسطينية ونفى من حيث المبدأ احتمال قيام اتفاقيات سياسية واقتصادية وتجارية بين إسرائيل والدول العربية. وإلى جانب التراث السيكولوچى الناصرى بعقيدته التى ترفض الدولة اليهودية رفضا قاطعا، كانت تقف وراء رفض قبول إسرائيل فى "النظام الإقليمى العربى"، ضرورة حماية البرچوازية المصرية، الحليف الرئيسى لـ السادات، من غزو محتمل للسلع الإسرائيلية للأسواق العربية وهو الأمر الذى قد يضرب فى مقتل "بعث" اقتصاد رأسمالى مصرى فى طريق إعادة الهيكلة بالانفتاح(٢).

ومن الضرورى أيضا أن نوضح مع ميتال أن السادات اعتقد لبعض الوقت فى وجهة النظر التى تقول بسلام يتم التفاوض عليه بصحبة الدول العربية الأخرى أو على الأقل مع الدول التى فى "الخط الأول" لكنه اقتنع نتيجة للجمود الإسرائيلى وصعوبة الوساطة والاتفاق داخل المعسكر العربى بـ "الاستمرار وحده على طريق الولايات المتحدة الأمريكية"(٣).

إذا أردنا تتبع المحطات الأكثر دلالة على طريق الحل المنفرد، من الضرورى أن نتذكر أنه على كل حال تم اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية فى القمة العربية للرباط فى ١٩٧٤ "الممثل الوحيد للشعب الفلسطينى"(٤). وقد عزز هذا القرار التاريخى انتصار الجناح الأقل راديكالية للمقاومة الفلسطينية، وانتزع الملك

---

(١) انظر نص الاتفاقية فى OM, LIV (1974), p.384-385.

(٢) انظر Hussein, M., Les Arabes..., cit., p. 170، وانظر أيضا صالح محمد صالح، "ليس كل ما يلمع ذهبا"، المصدر الذكر السابق.

(٣) انظر Meital, Y., op. cit., p. 146-147.

(٤) انظر OM, LIV (1974), p. 566-568. وقد تقرر كذلك فى الرباط إعلان "السلطة الوطنية" الفلسطينية على كل شبر من الأراضى المحررة.

حسين فى نفس الوقت أىّ حق فى تمثيل الفلسطينيين والذين يمثلون رغم ذلك أغلبية رعاياه. وجعل هذا القرار من الصعب بدء مفاوضات السلام مع إسرائيل من اللحظة التى لم تقبل فيها الولايات المتحدة الأمريكية أو الدولة اليهودية نهائيا قبول حضور وفد من منظمة التحرير الفلسطينية فى مؤتمر السلام فى چنيف حتى "عرفات لم يتخل رسميا عن الكفاح المسلح وإلغاء المادة التى ترمى إلى تدمير دولة إسرائيل من دستور منظمته"[(١)].

فى الحقيقة لم يقف التعنت الإسرائيلى عند حد رفض الاتفاق مع ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية بل ذهب إلى حد التشبث بربط عقد معاهدات سلام مع الدول العربية بتطبيع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الموقعة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الدولة اليهودية، فيما يتعلق بالاتفاقيات "المنفردة" المصرية الإسرائيلية، رفضها الانسحاب إلى الشرق من ممرات متلا والجدى اللذين يمكن من خلالهما السيطرة على طرق سيناء الرئيسية. وقضى عدم استعداد تل أبيب لتعديل موقفها الذى أبدته فى النصف الثانى لعام ١٩٧٤ وما بعده على مساعى كيسنچر والذى بقى وزيرا للخارجية أيضا مع الرئيس چيرارد فورد Gerard Ford[(٢)].

وقد شهد النظام الإقليمى العربى فى عام ١٩٧٥ حدثين مثيرين للاضطراب ألا وهما اغتيال فيصل ملك السعودية على يد أحد أقربائه فى ٢٥ مارس وبداية الحرب الأهلية اللبنانية. وحرم اختفاء الملك فيصل فى الرياض السادات من حليف ثمين على طريق الاتفاق المنفصل مع إسرائيل، بينما أدى تورط المقاومة

---

(١) انظر: Meital, Y., op. cit., p. 147، وانظر أيضا Hussein, M., Les Arabes..., cit., p. 148-151.

(٢) حل چيرارد فورد، نائب الرئيس الأمريكى، فى أغسطس ١٩٧٤، رئيسًا للولايات المتحدة الأمريكية، محل ريتشارد نيكسون الذى أجبر على الاستقالة بعد فضيحة ووترجيت.

الفلسطينية فى العمليات العسكرية بين الطوائف اللبنانية إلى تصعيد الجمود الإسرائيلى والأمريكى فى رفض الجلوس على طاولة المفاوضات مع ممثلى منظمة التحرير الفلسطينية.

وفى سبيل حلّ هذا الموقف المتأزم قرر السادات "تليين" مواقفه. وفى مقابلته مع فورد فى سالزبورج، فى بداية يونيو أعلن إعادة فتح قناة السويس للملاحة فى ٥ يونيو ١٩٧٥ الذكرى الثامنة لحرب الأيام الستة[1]. وكان قرار الرئيس بإعادة فتح القناة والقرار الملازم له بإعادة بناء المدن على ضفافها، وهى المدن التى كان قد تم إخلاؤها منذ زمن يعنى ضمنيا موافقة الرئيس على التخلى عن الحل العسكرى. ولم تغب هذه النية على حكومة تل أبيب التى قررت "فى بادرة على حسن النوايا" خفض عدد قواتها العسكرية الفاعلة فى المنطقة المجاورة للقناة[2].

وتمخضت إعادة الاتصالات الدبلوماسية فى ٤ سبتمبر ١٩٧٥عبر وساطة كيسنجر التى لا يمكن الاستغناء عنها عن توقيع اتفاقية فض الاشتباك الشهيرة باسم "سيناء ٢"[3], وتنص المادة الأولى من الاتفاقية على أن "الصراع بين الطرفين فى الشرق الأوسط سيتم حله بوسائل سلمية" وأن على الطرفين المتنافسين أن يلتزما بتحقيق "سلام عادل ودائم من خلال المفاوضات". وبناء على الشروط الأخرى كان ينبغى أن ينسحب الجيش الإسرائيلى من الممرات وآبار البترول فى سيناء، ووضع ثلاث نقاط تفتيش فى كل واحدة منها ممثلون لمصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية فى هذه الأراضى التى سيتم الجلاء عنها. وبالإضافة إلى الإعلان عن التخلى عن حالة الحرب وإنْ لم يكن بشكل رسمى، ضمنت حكومة القاهرة المرور

---

(١) انظرْ خطاب السادات بمناسبة إعادة فتح القناة فى ٥ يونيو ١٩٧٥، فى Israeli R. (ed), The Public Diary..., cit., volume 3, p. 905-909. وانظرْ أيضا OM, LV (1975), p. 369.

(٢) انظرْ Meital, Y., op. cit., p. 149.

(٣) انظرْ نص المعاهدة فى OM, LV (1975), p. 287-291.

الحر للسفن التى تحمل حمولة غير عسكرية والقادمة إلى أو المغادرة من إسرائيل. وعلى هامش "سيناء ٢" ضمنت الولايات المتحدة الأمريكية إمدادا استثنائيا بالبترول فى حالة حدوث حظر جديد والأهم من ذلك الإمداد بـ "أسلحة جديدة وأكثر تعقيدا للدولة العبرية" تعويضا عن غياب إعلان مصرى صريح عن إنهاء حالة الحرب بين البلدين.(١)

ومستبقا الانتقادات التى ستوجه إلى توقيعه على هذه المعاهدة، سارع السادات أثناء تقديمه للاتفاقية فى جلسة مشتركة بين مجلس الشعب والاتحاد الاشتراكى بإعلان أن توقيع "سيناء ٢" لا يعنى قبول "معاهدة سلام منفردة ولا الاستسلام لإسرائيل أو التخلى النهائى عن حقوق الشعب الفلسطينى بأىّ حال من الأحوال، ولا حتى انسحاب مصر من الصراع العربى الإسرائيلى"(٢).

وقد برهن الرئيس على الوجه الإيجابى للاتفاقية الذى يتضح من كونه أول انسحاب إسرائيلى ملحوظ منذ حوالى ٤٠ عاما من المواجهة العسكرية، مناديا بـ"رؤية واقعية" للسياسة الدولية ومطالبا "الإخوة العرب" بالثقة فى سلامة نوايا الوساطة الأمريكية. ويقف وراء قرار السادات بقبول الحل السلمى للصراع وبناءً على كلماته نفسها إدراك أن القوى العظمى لم تكن لتسمح أبدا لأحد الطرفين بتحقيق نصر عسكرى واضح(٣).

ولكن رغم المحاولات الشاقة للرئيس لتوضيح كم كانت اتفاقية فض الاشتباك الثانية خطوة إيجابية، لم تلق انتقادات الأطراف المختلفة إليه بالا. فقد اتهم النظام

---

(١) انظر: Meital, Y., op. cit., p150.

(٢) انظر: خطاب ٤ سبتمبر ١٩٧٥ فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary..., volume 3, p. 1012-1013. انظر: أيضا المقابلة المنشورة فى الجريدة اللبنانية اليومية "الأنوار"، فى ٢٢ يونيو ١٩٧٥، التى تكلم فيها الرئيس عن "عدم المساس" بإسرائيل من الناحية العملية فى حدود ١٩٦٧، وأكد كذلك على الثمن الغالى الذى دفعته مصر بتورطها فى القضية العربية "حتى ضد مصالحها هى نفسها".

(٣) Ibidem.

السورى السادات بـ"الخيانة العظمى" واصفا الاتفاقية على أنها "هزيمة للقضية العربية" ومهددا بقطع العلاقات الدبلوماسية مع مصر فورا. كذلك وصم العراق الذى كان مرتبطا تماما بالمعسكر السوفييتى الاتفاقية بأنها "اتفاقية سلام منفردة بشكل فعلىّ واضح" بينما اتهمت فصائل المقاومة الفلسطينية المختلفة مصر بأنها باعت قضيتهم بثمن بخس بسبب قطعة أرض(١).

وقد تمثل رد فعل الرئيس على هذه الانتقادات العنيفة فى اتهام نظامىْ بغداد ودمشق بأنهما "مسيَّران" من جانب الاتحاد السوفييتى، ويستخدمان القضية الفلسطينية فقط كحجة لإضعاف موقف القاهرة و"تلويث سمعة الجيش المصرى"(٢). وبدأ السادات والصحافة الرسمية المصرية فى الأيام التى تلتْ توقيع المعاهدة جدلا جديدا ضد الحكومة السوفييتية المتهمة بالتهرب من حضور عقد الاتفاقية رسميا فى جنيف وبالبحث عن بذر بذور الشقاق بين الدول العربية بدلا من مساعدتها(٣).

ورغم عنف هذه الكلمات فقد تم التعبير عن رد فعل موسكو فى نقد أكثر اعتدالا مقارنةً بالدول العربية الراديكالية. وكان مقال رئيس تحرير جريدة البرافدا فى ٢٥ أكتوبر ١٩٧٥ يمثل رد فعل على الاتهامات المصرية، إلا أنه وإنْ كان قد هاجم الرئيس بشكل غير مباشر فضل توجيه الانتقادات بنكران الجميل وعدم الاستقامة للصحافة المصرية(٤). وعلى أىّ حال فقد بدا تدهور العلاقات المصرية

---

(١) عن ردود الفعل العربية على الاتفاقية انظرْ OM, LV (1975), p. 618-619. انظرْ أيضا Baker, R. W., Egypt's Uncertain Revolution..., p.135-142.

(٢) انظرْ خطاب ١٥ سبتمبر ١٩٧٥، فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary..., cit., vol. 3, p. 1034-1056.

(٣) انظرْ المقابلة المعقودة فى الجريدة الكويتية السياسية والواردة فى نفس المصدر السابق ص ١٠٢٤ وماليها.

(٤) المقال فى Donini, P. G., Sulla crisi.., cit., p. 475-482، وعن رد فعل الاتحاد السوفييتى على اتفاقية "سيناء ٢"، انظرْ p.223-225 Rubinstein, A. Z., Red Star..., و Golan, Golia, Yom Kippur and After: The Soviet Union and the Middle East Crisis, Cambridge, Cambridge University Press, 1977.

السوفييتية غير قابل للإيقاف، ووصل فى عام ١٩٧٦ إلى حدّ التخلى من جانب طرف واحد وهو السادات عن معاهدة الصداقة والتعاون الموقعة فى مايو ١٩٧١[1].

وفى الوقت نفسه، قام السادات بتوثيق العلاقات مع الإدارة الأمريكية بالزيارات المهمة للولايات المتحدة الأمريكية بين نهاية أكتوبر وبداية نوفمبر ١٩٧٥. وكان الهدف الأساسى للمحادثات مع فورد هو الحصول على مساعدات اقتصادية ضخمة من أجل مواجهة الأزمة الجديدة للسيولة والموارد التى تواجهها البلاد، والتى تفاقمت بعدم نجاح سياسة الانفتاح. وكان أحد أهداف الرئيس الأخرى هو الحصول على أسلحة دفاعية وتكنولوچيا عسكرية أمريكية من أجل البدء فى استبدال الأسلحة السوفييتية بهدف الانفصال النهائى عن موسكو. وانتهز الرئيس فرصة التحدث أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة والاجتماعات الرسمية الأخرى لتقديم نفسه على أنه المدافع عن القضية الفلسطينية رافضا الاتهامات بالتخلى عن المعسكر العربى وبالسلام المنفرد مع إسرائيل، وهى الاتهامات التى كانت تكيلها له الأنظمة المسماة "بجبهة الرفض"[2].

وبالنسبة لرد الفعل فى مصر على الاتفاقية يمكننا أن نذكر أن قرار الرئيس تم انتقاده من أطراف عديدة رغم الرقابة المفروضة على الصحافة وغياب معارضة معترف بها رسميا. وفى الواقع أنه رغم استمرار السادات فى اتهام "المشاغبين الشيوعيين الممولين من القذافى" بإثارة الاضطرابات فى الجامعة

---

(١) انظر: OM, LVI (1976), p. 261-p.

(٢) انظر: الخطاب الذى ألقاه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ٢٩ أكتوبر ١٩٧٥، فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary..., cit., vol. 3, p. 1115, ؛ والذى أكد فيه السادات أن القدس ونابلس والخليل وغزة ليست أقل "غلاوة" عليه من القنطرة والعريش فى سيناء، انظر: أيضا الخطاب الذى ألقاه أمام الكونجرس فى الولايات المتحدة الأمريكية فى ٥ نوفمبر ١٩٧٥، انظر: Ibidem, p. 1126-1127.

والمصانع[1]، كان التذمر من توقيع المعاهدة موجودا أيضا بين موظفى الجيش وفى صفوف الدبلوماسيين فى وزارة الخارجية المخلصين لشعار "الرفض الثلاثى" (اللاءات الثلاث) لإسرائيل المستقر فى ١٩٦٧ وعقيدة تحرير كل الأراضى العربية المحتلة فى حرب "الأيام الستة"[2].

ومرة أخرى ظهرت الانتقادات الوحيدة المنشورة فى مصر للمعاهدة على صفحات الصحافة اليسارية إلا أنها اقتصرت على المجلة الشهرية "الطليعة" والأسبوعية روزاليوسف التى كان يرأس تحريرها فى ذلك الحين الكاتب الماركسى عبد الرحمن الشرقاوى. على أن نغمة الانتقاد فى هاتين المجلتين كانت معتدلة جدا حيث لم تقوما بنقد المعاهدة بالكامل بل قامتا بتحذير الرئيس من خطر عزلة مصر فى العالم العربى وطالبتا بإشراك الاتحاد السوفييتى فى المعاهدات، متشككتين فى دور الولايات المتحدة الأمريكية كوسيط[3].

كانت أصوات أخرى تعمل فى السر ومنضوية تحت لواء المعارضة الواضحة للنظام ومؤسساته؛ صلبة جدا فى التوكيد، على سبيل المثال، على خطورة إعطاء الولايات المتحدة الأمريكية محطات إنذار على الأراضى المصرية[4] والتخلى عن القضية الفلسطينية مقابل أمل ضعيف فى سلام إسرائيلى سيجعل من مصر دولة خادمة للإمبريالية العالمية فى المنطقة العربية[5].

---

(١) انظر المقابلة المنشورة فى الجريدة الكويتية "السياسة"، فى Ibidem, p. 1033.

(٢) انظر شهادة بطرس بطرس غالى الذى سيصبح فيما بعد وزير الدولة للشئون الخارجية فى Egypt's Road to Jerusalem, New York, Random House, 1997, p. 13-15. انظر كذلك شهادة تحسين بشير Tahseen Bashir (1925-2002)، المتحدث باسم السادات بشأن السياسة الخارجية والذى أجبر على الاستقالة فى ١٩٧٦ فى al-Ahram Weekly, n. 591, 20-26 June 2002 (online edition).

(٣) انظر الافتتاحية (غير الموقعة) "عن اتفاقيات سيناء" فى "الطليعة"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٥)، ص ٥-١١ وافتتاحيات "روزاليوسف"، أيام ٨، ١٥، ٢٢ سبتمبر ١٩٧٥.

(٤) انظر التحليل القاسى للناقد غالى شكرى فى فصل "Who Will Abrogate the Sinai Agreement?" من كتابه Egypt: Portrait of a President..., cit., p. 177-192.

(٥) انظر نشرة حزب العمال الشيوعى المصرى، "بيان حول الاتفاقية الجديدة على الجبهة المصرية الإسرائيلية. لنقاوم استسلام النظام المصرى أمام الاستعمار الأمريكى وإسرائيل!"، ١٣ سبتمبر ١٩٧٥ (ص ١٥).

وبعيدا عن التقييم بأثر رجعى للسلوك البراجماتى لـ السادات بالمقارنة مع تطرف المجموعات والنظم العربية الراديكالية[1]، فإنه لا يمكن إنكار أن توقيع "سيناء ٢" يمثل خطا فاصلا فى الصراع العربى الإسرائيلى ويدل بشكل ما على انسحاب مصر من جبهة الحرب ويحدّ من آمال الفلسطينيين فى إنشاء دولتهم وإنْ على أراضى الضفة الغربية والقطاع فقط. وهكذا فقد السادات بتخليه عن الخيار العسكرى كما يفهم من المادة الأولى للمعاهدة جزءا كبيرا من قوته التفاوضية فى مواجهة حكومة تل أبيب التى نجحت بهذا الشكل وبمساعدة رعاية واشنطن الضرورية فى وضع مصر، التى تمثل قمة الصف العربى، على طريق السلام المنفرد.

ويمكننا أيضا أن نشارك هيكل الرأى فى خطأ السادات باعتبار مصر "القيادة الطبيعية" للعالم العربى وهو ما دفعه إلى التصرف دون أن يضع فى اعتباره ثقل العلاقات العربية البينية، واثقا بأن الأنظمة الأخرى ستتبعه فى أىّ طريق يختاره[2].

ج: تصفية الناصرية و"الديموقراطية الموجهة" انتخابات ١٩٧٦

نصّت ورقة أكتوبر الصادرة فى أبريل ١٩٧٤ على أن الانفتاح الاقتصادى للبلاد أمام رأس المال الأجنبى يجب أن يصاحبه انفتاح للحياة السياسية المصرية بمنظور ليبرالى. ومن ناحية أخرى يجب أن نذكر أن السادات منذ دستور ١٩٧١ كان مستعدا لتحويل "دولة عبد الناصر البوليسية" إلى "دولة المؤسسات" التى يقوم فيها الحكام بإطلاع المواطنين على ما يفعلونه والتى يضمن فيها القانون الحريات الأساسية للأشخاص.

---

(١) انظرْ إبراهيم سعد الدين "رد اعتبار للسادات" القاهرة، دار قباء، ٢٠٠٢، وانظرْ أيضا "The Vindication of Sadat in the Arab World" in Egypt, Islam and Democracy. Twelve Critical Essays, Cairo, The American University in Cairo Press, 1996, p. 201-223.

(٢) انظرْ Heikal, M., Autumn of Fury, cit., p. 62-63.

وتم ربط الانفتاح المدعوم من الرئيس بإعلان إلغاء الرقابة على الصحف في ٩ فبراير ١٩٧٤[١]. ولكن يجب أن نذكر، قبل تحليل الجدل حول الإصلاحات السياسية والمؤسسية، أن مناقشة التجربة الناصرية سبقته و تجاوزته بشكل كبير وهو الأمر الذى قام السادات والصحافة الرسمية بأكثر من تشجيعه.

ويمكننا اعتبار بداية حملة "تصفية الناصرية" مع نشر رائد المسرح العربى توفيق الحكيم كتابا يحمل بشكل لافت للنظر عنوان "عودة الوعى"[٢]. ويتهم النص المنشور فى بيروت فى ١٩٧٤ والمتداول بالفعل بنسخ ماستر فى أوساط المثقفين فى القاهرة منذ نهاية ١٩٧٢، وبلا اعتدال "فساد" و"تجاوزات" النظام الناصرى واصفا إياه بالدكتاتور القاسى وبقلم أحد المثقفين الذين مجدوا شخصية عبد الناصر بشدة فى العقد السابق[٣].

---

(١) انظر OM, LIV (1974), p. 102، تم تأميم الصحافة المصرية وإخضاعها للرقابة مثل المطبوعات الأخرى بقانون عام ١٩٦٠. للاطلاع على تاريخ العلاقات بين الصحافة والثورة المصرية، انظر Najjar, Fauzi, "The Egyptian Press Under Nasser and al-Sadat" in Atiyeh, G. N. - Oweiss, Ibrahim M. (eds.), Arab Civilization: Challenges and Responses, Albany, State University of New York Press, 1988, p. 327-358؛ ليلى عبد المجيد: تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ إلى ١٩٨١، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٨؛ Dabous, Sonia, "Nasser and the Egyptian Press", in Tripp, Charles, Contemporary Egypt: through Egyptian Eyes, London, Routledge, 1993, p. 104.

(٢) انظر توفيق الحكيم "عودة الوعى" بيروت، دار الشروق، ١٩٧٤.

(٣) انظر مصطفى عبد الغنى، "المثقفون وعبد الناصر"، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣، ص ٤٨٢-٤٨٦. وقد حكم الناقد المصرى "بالنفاق الرخيص" على موقف الحكيم والمثقفين المصريين الآخرين "المرلجعين" مثل لويس عوض و يوسف إدريس وطبقا لعدد من النقاد يمكن إدراج رواية "الكرنك" لنجيب محفوظ التى نشرت أيضا فى ١٩٧٤ فى صفوف "المرلجعين"، انظر Milson, Menachem, "Najuib Mahfouz and Jamal 'Abd al-Nassir: The Writer as Political Critic", Asian and African Studies, 23 (1989), p. 1-22; Amaldi, Daniela, "La=

وفى الوقت الذى قام فيه بإصدار قانون إلغاء الرقابة على الصحف، قرر الرئيس تغييرات كبيرة فى رؤساء الصحف الرئيسية ليضمن الرأى العام فى صفه بعد توقيع اتفاقية "سيناء ١" وكذلك فيما يتعلق بالتغييرات فى السياسة الاقتصادية التى ستتجسد بعد فترة قصيرة فى الانفتاح. وكانت الحركة الدرامية الأولى هى إقصاء هيكل الذى كان وزيرا للإعلام من منصب رئيس تحرير الأهرام الصحيفة اليومية الرئيسية الذى تولاه منذ عام ١٩٥٩ بدون توقف[1]. وسبق إبعاد هيكل – بسبب مقالاته التى عبر فيها عن حيرة بالغة إزاء اختيار الرئيس "تسليم كل أوراق اللعبة للولايات المتحدة الأمريكية" – إلغاء الرقابة بعدة أيام وجعل من الممكن بكل وضوح التخمين بإبعاد الصحفيين الناصريين والماركسيين وعودة شخصيات من اليمين الليبرالى والمحافظين بوفرة، وهو الأمر الذى بدأ يحدث.

وكتغيير أول، وبناءً على نصيحة الصحفى موسى صبرى[2]، عين السادات على أمين رئيسا لتحرير الأهرام وهو الممثل التاريخى لليمين الليبرالى، ومؤسس جريدة الأخبار اليومية فى عام ١٩٤٤ وكان فى المنفى كشخص غير مرغوب فيه منذ حوالى ١٠ أعوام، وبالإضافة إليه حصل أخوه، مصطفى أمين، على حريته بعد أن قضى ٩ سنوات فى السجن بتهمة التجسس لصالح الولايات المتحدة الأمريكية ليتولى رئاسة الأخبار التى كان قد شارك فى تأسيسها.

=guerra dei sei giorni in “Al-Karnak” di Naguib Mahfouz”, Egitto e Vicino Oriente, 4, 1981, p. 381-388.

(١) انظر OM, LIV (1974), p. 102. عن دور هيكل فى نظامىْ عبد الناصر و السادات انظر Nasser, Munir K., Press, Politics and Power: Egypt’s Heikal and al-Ahram, AMES, Iowa State University Press, 1979، للاطلاع على رواية مختلفة انظر حنفى المحلاوى فى: *السادات بين هيكل وموسى*، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٤.

(٢) كاتب وصحفى (ولد فى ١٩٣٢) من أصل اجتماعى متواضع ومؤيد متحمس لانقلاب مايو ١٩٧١ وكاتب رئيسى لخطب السادات فى سنوات حكمه الأولى.

كان الشقيقان هما البطلين الرئيسيين لحملة التشهير بـ عبد الناصر إلى درجة إحراج السادات الذى أعادهما إلى الحياة المهنية لهذا السبب بالتحديد بإجباره على وضع حد للاتهامات المنشورة في الصحف[1]، خاصة بعد نشر كتاب وصف فيه مصطفى أمين بالتفاصيل الدقيقة التعذيب الذى لاقاه فى المعتقل فى أعوام الستينيات[2]. وحتى تصل الحملة المضادة للناصرية إلى جمهور أوسع سلطت السينما الضوء على الجوانب الأكثر إظلاما فى نظام يوليو مع إنتاج فيلم مثل "زائر الفجر"[3].

ومن المشكوك فيه كما لاحظت مارينا ستاج Marina Stagh أن حرية التعبير فى مصر قد حققت تقدما حقيقيا فى عامىْ ١٩٧٤-١٩٧٦، غير أنه ينبغى إضافة أن جانبا كبيرا من هذه الحرية استغلته صحف اليمين الموالية للرئيس من أجل تحقيق عملية نقد وإعادة نظر فى التجربة السياسية الناصرية وهو ما وصل فى المناسبات السابقة الذكر إلى محض التشهير بشخصية الزعيم[4]. وهكذا على الأقل استطاعت صحافة اليسار أيضا الاستفادة من مناخ التسامح النسبى من جانب السلطة من أجل انتقاد السياسة الخارجية والاقتصادية للحكومة بشكل واضح ولكنْ

---

(١) انظرْ Baker, R. W., Egypt's Uncertain Revolution..., cit., 151-157. كانت المجلات والصحف الأكثر نشاطا فى مهاجمة الرئيس الراحل "المصور" و "آخر ساعة" اللتين تولى رئاستهما الأخوان أمين، "الأخبار"، "أخبار اليوم".

(٢) انظرْ مصطفى أمين، "سنة أولى سجن"، القاهرة، دار الأخبار، ١٩٧٤ .

(٣) اشتهر ضباط البوليس السياسى بهذا الاسم حيث اعتادوا القيام بالاعتقالات مع أضواء الفجر الأولى.

(٤) انظرْ Stagh, M., p.34. للاطلاع على ملخص لردود الناصريين على اتهامات الساداتيين فى أعوام السبعينيات، انظرْ Baker, R. W., Sadat and After..., cit., p. 79-117. للاطلاع على نقد من وجهة نظر ماركسية للتجربة الناصرية، انظرْ المقال المتوازن والصادق لـ إسماعيل صبرى عبد الله، "الثورة وإمكانية المحال"، "أدب ونقد"، العدد ٣٥ (أغسطس ١٩٨٨)، ص ١٨-٢٨، وأخيرا انظرْ Sid-Ahmed, Mohammed, "Auto-critique du soutien inconditionel à Nasser", Peuples Méditerranéens, 74/75 (1996), pp. 67-75.

دون مهاجمة السادات مباشرة[1]. والحقيقة، كما أكد فوزى نجار، منع مفهوم السلطة الأبوية الرئيس من تحمل الانتقادات ضد شخصه حيث شعر أنه "راعى إرادة الشعب" بمفهوم "رب العائلة" المصرية[2].

فمنذ عام ١٩٧٦، وبينما تناقصت المساحة المتاحة لليسار وصولا إلى مجرد وجود المجلة الشهرية "الطليعة" التى أسسها "الحرس القديم" الماركسى، والتى عوملت بشك متزايد من جانب النظام ومن صحفيِّى الصحافة الرسمية[3]، استطاع حتى الإسلام الراديكالى إعادة إصدار جريدة "الدعوة" الشهرية ذات الميول الإسلامية واصطف الصحفيون القلائل ذوو الميول الإسلامية فورا فى صف نقاد عبد الناصر، بدافع قوىّ من روح الانتقام من الاضطهاد الذى تعرضوا له فى سنوات الستينيات مستفيدين من الحرية النسبية أيضا فى غمز اليسار والدعوة للتطبيق المتكامل للشريعة فى البلاد، بادئين فى وضع شرعية النظام كنظام دولة إسلامية موضع الشك[4].

وكما اتضح، لم يلغ السادات الرقابة على الصحف وإنما نقلها إلى داخل الصحف والمجلات مؤتمنا رؤساء التحرير الموثوق بهم إلى أقصى حدّ على تحديد ما يمكن نشره. كذلك بدأ السادات فى نهاية عام ١٩٧٤ الحديث عن الصحافة "كسلطة رابعة" للحكم، وأعلن تكوين مجلس أعلى للصحافة تحت قيادة الحزب الواحد. وقد فضح هذا القرار رغبة الرئيس فى وضع الإعلام تحت القيادة المباشرة للدولة وإضفاء الطابع المؤسسىّ عليه[5].

---

(١) انظرْ على سبيل المثال المقالات المذكورة سابقا حول اتفاقية سيناء ٢ فى "الطليعة" و"روزاليوسف" فى سبتمبر وأكتوبر ١٩٧٥.

(٢) انظرْ Najjar, F., op. cit., p. 338. انظرْ كذلك شهادة هرمان إليتس سفير الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر فى عهد السادات، المستشهد به فى Beattie, K. J., op. cit., p. 180-181.

(٣) مُنِع العديد من صحفيِّى اليسار خاصة "روزاليوسف" الأسبوعية من حق الكتابة فى مصر مع صرف رواتبهم فى الفترة مابين عامىْ ١٩٧٥ و ١٩٧٦.

(٤) عن "النهضة" الإسلامية الراديكالية فى عهد السادات، انظرْ أدناه.

(٥) انظرْ Najjar, F., op. cit., p. 343.

ورغم قيام "الحرس القديم" الليبرالى بواجبهم فى توضيح "الجوانب المعتمة" فى التجربة الناصرية وتمجيد "مصر أكتوبر الجديدة" قرر الرئيس القيام بثورة صغيرة جديدة داخل الصحف الرئيسية بين عامىّ ١٩٧٦ و ١٩٧٧، حيث شرع الأخوان أمين وزملاؤهما فى إدانة الفساد ومهاجمة "القطط السمان" الذين أنتجتهم نقائص السياسة الاقتصادية الجديدة بعنف على صفحات صحفهم، وهم يقصدون عثمان أحمد عثمان صديق السادات وموضع ثقته، مما دعا الأخير إلى تخليص نفسه من ممثلى "اليمين القديم" واستبدالهم برجال مخلصين له أكثر من أىّ مبدأ ليبرالى. وهكذا حلّ يوسف السباعى[1]، محلّ الأديب إحسان عبد القدوس[2]، فى رئاسة الأهرام، وتولّى على أمين منصب موسى صبرى فى جريدة الأخبار، بينما تولّى أنيس منصور[3] رئاسة "مجلة أكتوبر" الجديدة. وهكذا فبدلا من أن نتحدث عن صحفيين ذوى ميول ليبرالية ينبغى أن نتحدث عن "ساداتيين" وهم هؤلاء المخلصون تماما للرئيس ومدينون له بكل حظهم[4].

ارتبط الجدل حول مقرطة المؤسسات السياسية للدولة مباشرة بالجدل حول حرية الصحافة، إلا أن السادات أعلن فى ورقة أكتوبر عن ضرورة إصلاح الاتحاد الاشتراكى إصلاحا جذريا، غير أنه أضاف أن البلاد ليست مستعدة بعد للعودة إلى التعدد الحزبى حيث ما تزال منشغلة فى حرب تحرير الأراضى المحتلة

---

(١) ضابط وكاتب شعبى (١٩١٧-١٩٧٨) مثل دورا "مهما" فى المؤسسات الثقافية الناصرية، انظرّ الفصل الرابع القسم ٢: أ.

(٢) صحفى وكاتب (١٩١٩-١٩٩٠) ذو ميول ليبرالية تقدمية كان يدير إبان ثورة يوليو المجلة الأسبوعية "روزاليوسف" التى أسستها والدته الممثلة فاطمة اليوسف فى عام ١٩٢٥.

(٣) أنيس منصور، أستاذ بجامعة القاهرة، كان هو الكاتب الأساسى لخطب الرئيس منذ عام ١٩٧٦ و ١٩٨١.

(٤) انظرّ Beattie, K. J., op. cit., p. 185-186. انظرّ أيضا ليلى عبد المجيد، المصدر السابق الذكر، ص ٦٠-٦١؛ فاروق أبو زيد، "أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية"، القاهرة، مكتبة مدبولى، بدون تاريخ.

وهو ما يستدعى "جبهة وطنية موحدة"[1]. لكن الرئيس نفسه أضاف فى وثيقة رسمية فى أغسطس ١٩٧٥ بعنوان "عن تطوير الاتحاد الاشتراكى العربى" أنه يجب أن يتواجد داخل الحزب الواحد مساحة لمنابر وتيارات تمثل المصالح المختلفة[2].

تسبب مولد الجدل فى الصحافة حول مستقبل المؤسسة الحزبية الشرعية الوحيدة والمطالبة من أطراف عديدة بتفكيك الاتحاد الاشتراكى وتكوين أحزاب جديدة، فى مناقشة خاصة بين أعضاء البرلمان فى سبتمبر ١٩٧٤. وفى نهاية جدول الأعمال أكد رئيس المجلس حافظ بدوى ضرورة الإصلاح، إلا أنه كرر أنه ليس من الممكن تكوين أحزاب طالما تواجد تهديد إسرائيل على القناة.

ومع ذلك استمر الجدل حول إصلاح الحزب الواحد والنظام السياسى والانتخابى المصرى بمناسبة انعقاد المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى فى صيف ١٩٧٥ وذلك بفضل الحرية الكبيرة فى الصحافة إلى درجة أن جميع الاتجاهات السياسية الأيديولوجية باستثناء اليمين الإسلامى واليسار الشيوعى الأكثر جذرية وجدت لها مكانا على صفحات المطبوعات اليومية والدورية[3]. كذلك تم تنظيم

---

(١) انظر حديث السادات مع على أمين فى الأهرام ١٢ أبريل ١٩٧٤.

(٢) انظر Asfahany, Nabya, " La «democratizzazione» del sistema politico", in L'Egitto da Nasser a Sadat: una transizione permanente, Dossier di Politica Internazionale, 3 (1978), p57. وقد نشرت الوثيقة فى "الطليعة"، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٧٤)، ص ١١١ وما يليها. ونشر تعليق هيئة التحرير عليها فى العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٤)، ص ٥٧. للاطلاع على تحليل مختصر ووافٍ للتجربة المصرية فى "المقرطة من أعلى" انظر Korany, Bahgat, "Restricted Democratization from Above: Egypt", in Korany, Bahgat- Brynen, Rex- Noble, Paul (eds), Political Liberalization and Democratization in the Arab World, vol. 2, Boulder, Lynne Rienner , 1998, p.54-70.

(٣) انظر على سبيل المثال جمال سليم، "الأحزاب لا تنشأ بقرار"، فى "روزاليوسف"، العدد ٢٤١٤ (٦ سبتمبر ١٩٧٤)، ص ٧٠. انظر أيضا تعليقات أحمد بهاء الدين (الأهرام) و على أمين (الأخبار) فى OM, LIV (1974), 670.

سلسلة من المناظرات التليفزيونية حول مسائل الإصلاح المؤسسى فى نهاية ١٩٧٤ شارك فيها بالإضافة إلى ممثلى النظام أيضا ممثلون للناصريين والماركسيين من "الحرس القديم" مثل خالد محيى الدين و إسماعيل صبرى عبدالله، والشيخ متولى الشعراوى ممثلا للإسلام الراديكالى(١).

وقبل متابعة تطور الجدل حول مستقبل الاتحاد الاشتراكى وحول قيام المنابر داخله، من الضرورى توقع أنه فى حين فضل السادات مقرطة النظام السياسى المصرى – من حيث الواجهة على الأقل – فقد قوى موقعه المهيمن داخل النظام بفضل إدخال عناصر من المخلصين له داخل السلطة التنفيذية وفى المناصب العليا فى الدولة، وبهذا الشكل نستطيع أن نؤكد مع فؤاد عجمى أن "جيل أكتوبر" الجديد قد أخذ موقع "جيل يوليو" القديم فى إدارة مقاليد السلطة(٢).

والواقع أن الصحافة الرسمية بدأت الحديث عن "مصر أكتوبر" مقابل البلاد المهزومة فى ١٩٦٧ منذ النصف الثانى من عام ١٩٧٤، وعلى رأس هذا الحديث بدأ السادات فى وصف انقلابه فى ١٩٧١ بـ "ثورة مايو" أو "الثورة الثانية" رغم أنه فى النهاية يصفه بـ "حركة التصحيح". ومن الواضح أن الشرعية التى تم اكتسابها مع "نصر" ١٩٧٣ فقط هى التى سمحت للرئيس الجديد باستخدام لفظ "ثورة" كأداة، وهو اللفظ الذى كان مرادفا حتى تلك اللحظة "للنظام الناصرى"، فى نفس الوقت الذى كان منشغلا فيه بتفكيك البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التى أسسها سلفه.

وباتباع هذا المنطق يمكننا تعريف عام ١٩٧٥ بعام العبور الرمزى لطبقة سياسية جديدة إلى السلطة كتعبير عن التوجهات الجديدة السياسية الاقتصادية سواء فى الاقتصاد الداخلى أو على المستوى العربى والعالمى. ويحدد المؤرخ الأمريكى

---

(١) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 167 عن دور الشعراوى فى الخطاب الإسلامى للنظام، انظر: محمد باز "الشعراوى والسادات"، القاهرة، مدبولى الصغير، ١٩٨٨.

(٢) انظر: Ajami, F., The Arab Predicament, cit., p. 110.

كيرك. ج. بيتّى نقطة التحول فى التعديل الوزارى فى أبريل ١٩٧٥[1]. ففى الحكومة الجديدة حل "الرجال الجدد" محل العناصر التى رغم أنها أظهرت ولاءها للرئيس فى "الساعات الحاسمة" لانقلاب ٧١ لم تكن مستعدة لقبول سياسة خارجية انعزالية تماما على المستوى العربى وتابعة للولايات المتحدة، ولا باتجاه اقتصادى معاكس لسيطرة القطاع الحكومى؛ الميراث الأساسى للعصر الناصرى. وهكذا تم إعفاء **عبد العزيز حجازى** من منصب رئيس الوزراء وإحلال **ممدوح سالم** وزير الداخلية محله. وبالتوازى تم إحلال أشخاص مخلصين للرئيس محل **إسماعيل صبرى عبد الله** الماركسى وزير التخطيط والناصرى **يحيى الجمل**[2]. وفى النهاية كان التغيير الأكثر تمثيلا لأنصار "جيل أكتوبر" على جيل ١٩٥٢ هو تنصيب **حسنى مبارك** الذى كان قائدا للقوات الجوية فى حرب رمضان كنائب للرئيس بدلا من **حسين الشافعى** الذى كان أحد الضباط الأحرار. وبهذه الحركة الأخيرة بقى **السادات** الممثل الوحيد للجيل القديم للعسكريين الذين ينتمون إلى القيادة السياسية المصرية[3].

ولاستكمال وصف "التحول" يوجد اسم أساسى ألا وهو الفقيه القانونى "**صوفى أبو طالب**"[4] الذى عهد إليه **السادات** بالمهمة الأساسية المتمثلة فى وضع

---

(١) انظر: Beattie , K. J., op. cit., p. 173-176.

(٢) انظر: OM, LV (1975), p. 133-134.

(٣) بخصوص تحولات النخبة السياسية والعسكرية تحت حكم السادات، انظر: Hinnebusch, R. A., Egyptian Politics Under Sadat..., cit., p.78-121 e idem, "Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure and Political Change in a Post-Populist State", Social Problems, Vol. 28, no. 4 (April 1981), p.443-464.

(٤) أستاذ الحقوق فى جامعة القاهرة، أجبر بسبب انتقاده للاشتراكية الناصرية على الهجرة فى ١٩٦٩ إلى جامعة بيروت حيث بقى حتى عام ١٩٧٢ وعاد إلى الوطن. عينه السادات نائبا لمدير جامعة القاهرة عام ١٩٧٣ ثم مديرا لها فى عام ١٩٧٥ ثم رئيسا للبرلمان.

"أيديولوچيا جديدة" من أجل إنشاء فلسفة سياسية لنظامه. ومع نشر كتاب "اشتراكيتنا الديموقراطية"[1] نفذ صوفى أبو طالب المهمة بطريقة أكثر من مُرْضية لأبيه الروحى. وقد حاول النص الذى كان نتاج تأثيرات متنوعة أن يشرح كيف أن "الاشتراكية الحقيقية" ليست هى "الاشتراكية العلمية الماركسية" التى تكرس ديكتاتورية طبقة واحدة على باقى الطبقات، وهو أمر يناقض مبدأ "الشورى" الإسلامى والذى تريد "الاشتراكية الديموقراطية" أن تكون نسخة عصرية منه. وباختصار بحث المشرِّع المصرى عن حجة فى دستور ١٩٧١ الذى يعلن أن الشريعة هى "المصدر الأساسى للتشريع" لتبرير نظريات مستوردة من خبرات مؤسسية فى أوروپا الشمالية والجنوبية. وعلى أىّ حال فقد كان على أسلوب صوفى أبو طالب بلغته الغنية بالاستشهادات الإسلامية أن يحل فى الخطاب الرسمى للنظام محل القاموس الأيديولوچى والسياسى الكفاحى المتمركس الذى نجده عند هيكل ممثله الرئيسى وفى "الميثاق" ١٩٦١ منتجه الأكثر نجاحا.

وكما ألمحنا، فبالتوازى مع هذه "الدورة نحو اليمين" فى السلطة التنفيذية، تنامت المناقشة حول إصلاح المؤسسات السياسية سواء داخل الاتحاد الاشتراكى أو فى التنظيمات الأساسية للإعلام. وكذلك كرس اليسار "الرسمى" المتمثل فى مجلة "الطليعة" اهتماما واسعا بمسألة مقرطة الحياة السياسية للبلاد، والحفاظ على "المكاسب" التى حصلت عليها الطبقات الشعبية فى أعوام الستينيات[2]. وشهد مطلع عام ١٩٧٥ إضرابًا كبيرًا شاركت فيه الصناعات المصرية الكبرى والذى حصل على تضامن طلابى واسع و لم يُضيِّع النظام فرصة أن يتهم "الشيوعيين" بتنظيم المظاهرات[3]. وفى ظل أزمة اقتصادية محلية صعبة وأزمة سياسية عالمية افتتح

---

(١) صوفى أبو طالب، "اشتراكيتنا الديموقراطية"، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٧٨.

(٢) انظرْ على سبيل المثال التعليق المذكور لهيئة التحرير فى العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٤).

(٣) عن دور اليسار وبالتحديد التنظيمات الشيوعية السرية فى النشاط السياسى العمالى، انظرْ الفصول القادمة فى هذا البحث. وينبغى هنا أن نذكر أن الحزب الشيوعى المصرى، الذى قام بحل نفسه فى عام ١٩٦٥، أعلن عودته إلى الحياة فى عام ١٩٧٥.

الاتحاد الاشتراكى أعمال "مؤتمره الوطنى" الثالث فى الخامس والعشرين من يوليو وقرَّر استنادًا إلى "رغبة الجماهير" رفض نظام التعدد الحزبى مع السماح بتكوين المنابر فى كنف الحزب[1]. وقد عكس هذا القرار رأى الرئيس وطرح سؤالا جديدا حول طبيعة المنابر والعلاقة بينها وبين الاتحاد. ورغم استمرار عدم وضوح هذه المسائل المهمة فقد تحرك السياسيون الجدد والقدامى من كل الاتجاهات فى الفترة ما بين ١٩٧٥ و ١٩٧٦ لتنظيم المنابر الجديدة، الأمر الذى يشهد على أن ضمور الحياة السياسية المصرية يعود أساسا لاحتكار السلطة من قبل النظام الحاكم ويشكل غير مؤكد بـ "سلبية" الجمهور. وقد تجلى هذا النشاط الكبير فى شكل تقديم ٤٣ طلب موافقة على تكوين ثلاثة وأربعين منبرا حتى نهاية يناير ١٩٧٦ إلا أن العديد من هذه المنابر كان ينقصها برنامج أو مشروع سياسى واضح، إذ كان أحدها مثلا مجرد تجمُّع "للأثرياء الجدد" الذين رغبوا فى الحماية السياسية لنشاطهم فى المضاربة المالية بينما تُظهِر أسماء بعض المنابر الأخرى مثل منبر الله توجُّهًا أيديولوجيًّا واضحا[2]. وقد فوجئت أمانة الاتحاد الاشتراكى برئاسة رفعت المحجوب بهذا السيل من الطلبات وقررت تشكيل "لجنة لمستقبل العمل السياسى" بهدف وضع معايير الموافقة على إنشاء المنابر، منذ اللحظة التي بدأت فيها بعض هذه المنابر بالتبشير بأفكارها، معتبرةً الموافقة الرسمية أمرًا مفروغًا منه. وقد شهدت المناقشات التالية سواء تلك التى جرت فى المجال الرسمى أو الإعلامى تبلوُر أربعة اتجاهات رئيسية داخل اللجنة. وكان توجُّه الأغلبية يميل إلى وجود منابر ثابتة داخل الاتحاد الاشتراكى، وتلاه الاتجاه الذى يؤيد تكوين "تيارات فكرية" متحركة داخل حزب أكثر ديناميكية، ويلى هؤلاء بدورهم مجموعة صغيرة من الأعضاء الذين طالبوا بتأسيس أحزاب سياسية حقيقية، بينما كان هناك صوتان فقط فى صالح منابر ثابتة تنشأ خارج الاتحاد الاشتراكى[3]. وكما هو واضح فبعد

---

(١) انظر: المصدر السابق الذكر Asfahany, N., op. cit., p. 59.

(٢) انظر: Cooper, M., The Transformation..., cit., p. 182-185.

(٣) انظر: Ibidem, p.187-188; Asfahany, N., op. cit., p. 57-58.

حوالى عامين من الجدل لم يكن هناك بعد اتفاق حول إصلاح المؤسسات السياسية المصرية، ويجب أن نعترف بأن المناقشات كان يتم نشرها بلا رقابة فى الصحف، وكان هذا يمثل أقصى درجة من الانفتاح [السياسى] شهدتها البلاد منذ عام ١٩٥٤. وفى نهاية الأمر كان الرئيس، ومن مركزه الرفيع المفترض كحكَم، هو مَنْ اختار الحل القائل بمنابر دائمة داخل الاتحاد الاشتراكى، مقرِّرًا أن ثلاثة منابر تمثل اليسار واليمين والوسط يمكن أن تكفى[(١)].

وفى نفس السياق صرح السادات بوضوح أن الوسط "كان دائما هو التيار الرئيسى" فى مصر، حيث شكَّلَ تطور الجدل الديمقراطى[(٢)]. ووفقًا لبعض الباحثين فقد أغلق تصريح الرئيس فى أبريل ١٩٧٦ قوس "الحرية النسبية" للرأى والتعبير الذى فتحه النظام الساداتى[(٣)]، رغم أن الحملة الانتخابية شهدت للمرة الأولى جدلا بين ثلاثة برامج مختلفة تخص بالأساس السياسة الاقتصادية للبلاد[(٤)].

احتلت الحكومة، مستندة إلى ضمان الرئيس، منبر الوسط وأطلقت عليه اسم منبر مصر العربى الاشتراكى، وانتخبت كرئيس له رئيس الوزراء ممدوح سالم الذى انشغل على كافة الأصعدة بالحصول لمنبره على أكبر نصر ممكن. واكتسب

---

(١) انظرْ خطاب السادات فى ١٦ أبريل ١٩٧٦ فى Israeli, R. (ed.), The Public Diary..., cit. vol. 3, p. 1190-1193، وانظرْ أيضا ملخصا له فى OM, LVI (1976), p. 261.

(٢) للاطلاع على قائمة كاملة بالمسوغات الضرورية لخلق منبر، انظرْ "الأهرام"، ١٩ مارس ١٩٧٦. وقد تم الاحتفاظ بحظر قيام المنابر على أساس الانتماء الدينى والطبقى كما كان من المحظور إعادة تأسيس الأحزاب التى كانت موجودة قبل الثورة. وقد تمثل الأمر الجديد الرئيسى فى إمكانية دخول المنابر لغير الأعضاء فى الاتحاد الاشتراكى.

(٣) انظرْ ليلى عبد المجيد المصدر السابق الذكر ص ٦٨؛ من أجل مناقشة واسعة حول مسألة الديمقراطية فى نظام السادات، وانظرْ نهى محمد نافع، *الممارسة الديمقراطية فى عهد السادات*، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٤.

(٤) أكد السادات أن قيادة السياسة الخارجية كانت من اختصاصه هو فقط.

المنبران الآخران من هيئة قائديهما اللذين كانا من المشاركين فى المجموعة الأساسية للضباط الأحرار. ترأس منبر اليمين الذى اتخذ اسم منبر "الأحرار الاشتراكيون" مصطفى كامل مراد، رجل الأعمال "الذى أحبطته" التجربة الاشتراكية، وصديق الرئيس منذ زمن طويل، وسُمِّى منبر اليسار باسم "التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى" بقيادة المناضل اليسارى خالد محيى الدين، وكان عبارة عن تحالف بين شيوعيِّى الحرس القديم واليسار الناصرى، والمتدينين المستنيرين[١].

وكان على اليمين –فى منظور السادات– أن يتخذ دور "المعارضة الوفية" نظرا لأن برامجه لم تختلف كثيرا عن تلك التى بدأتها المجموعة الحكومية اللهم إلا من حيث التشديد على خصخصة عدة مؤسسات عامة[٢]. وقد انضم إلى الأحرار الاشتراكيين عدد من الأعضاء القريبين من الإخوان المسلمين الذين لم يتم قبولهم كمنبر، وأعضاء قليلون من فئة السياسيين الوفديين القدامى، الذين مثلوا بالفعل

---

(١) سيتم تكريس جزء من الفصل الرابع لتكوين "التجمع" والجدل بين الاتجاهات الماركسية المصرية المختلفة، انظر: أيضا رؤية ريموند هاينبوش Hinnebusch, Raymond A., "The National Progressive Unionist Party: The Nationalist-Left Opposition in Post-Populist Egypt", Arab Studies Quarterly, Vol. 3, n. 4 (1981), p. 325-351. انظر: أيضا مواقف مجموعة "الطليعة" فى المقالات المنشورة فى العدد ٧ (يوليو ١٩٧٦)، ص ١٢٤–١٣٥، والعدد ٨ (أغسطس ١٩٧٦)، ص ١١٢. وأخيرا انظر: رؤية رئيس الحزب خالد محيى الدين فى "Recenti sviluppi democratici in Egitto e l'Assemblea Nazionale Progressista Unitaria" in La Sinistra egiziana e le prospettive del socialismo nel mondo arabo. Atti del Convegno, Roma 4-5 maggio 1977, Istituto per la cooperazione politica economica e culturale internazionale (ICIPEC), p.7-13.

(٢) عن برنامج الاشتراكيين الأحرار، انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 193-194.

التقليد الليبرالي الحقيقي للبلاد. وفضل الجزء الأكبر من مرشحي الوفد[1] والإخوان التقدم للانتخابات كمستقلين حيث لم يشترط القانون الانتخابي الجديد العضوية في الاتحاد الاشتراكي كشرط ضروري للترشيح.

وكانت العلاقة بين السلطة ومنبر اليسار منذ لحظة تكوينه أكثر من صعبة ومعذبة – ففي نية الرئيس كان ينبغي على هذا المنبر أن يكون وسيلة للتحكم في نشاط الشيوعيين الرسميين باحثا عن عزلهم بناء على اقتناعه بأنه لا توجد قوى سياسية أخرى من الممكن أن تنضم إلى منبر "ملحد"– إلا أن العديد من الناصريين قرروا دخول التجمع رافضين ادعاء السادات بأنه "الناصري الحقيقي" وموضحين أن الفكر الناصري كان قوة معارضة في مصر الجديدة التي أنشأها "الصديق كيسنجر". ورغم تأمين الماركسيين للمراكز القيادية للحزب، فالرئاسة مع خالد محيي الدين، والسكرتارية مع رفعت السعيد، إلا أنهم تركوا الجزء الأكبر من المناصب في أيدي العناصر الناصرية والقومية والتقدمية بالمفهوم الواسع. وكان هذا القرار يهدف إلى منع النظام من وصم المنبر الذي أمل في التحول إلى حزب مستقل حقا بأنه "مجموعة من عملاء موسكو" أو بأيّ لافتات هجائية. وإنْ لم يكن من الممكن تجنب ذلك بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧ الشعبية.

على أيّ حال، تلت الانتخابات التي أيدت بقاء السادات في الرئاسة لمدة ست سنوات أخرى بنسبة ٩٩ %[2]، الانتخابات العامة لمجلس الشعب التي تمت لأول

---

(١) بقي الوفد الذي أسسه الزعيم الوطني الراديكالي سعد زغلول صانع الثورة الرئيسي عام ١٩١٩ في السلطة وإن تم ذلك من خلال تحالفات متنوعة، ولفترات مختلفة منذ الاستقلال الرسمي ١٩٢٢ حتى ثورة يوليو ١٩٥٢ انظر: Vatikiotis, P. J., The History..., cit., cap. 12, 13, 15؛ وانظر أيضا، Landau, Jacob, Parliament and Parties in Egypt, Tel Aviv, Israel Publishing House, 1953; Minganti Paolo, I movimenti politici arabi, Roma, Ubaldini, 1971, p. 25-34; Aglietti, Bruno, "Il Partito Wafdista Egiziano dalle origini (1918) ad oggi", OM, XXIII (1943), p. 407-427.

(٢) انظر: OM, LVI (1976), p. 439.

مرة بصورة تنافسية، وإنْ كانت "بدائية"، بين المنظمات السياسية التى عبرت عن برامج مختلفة رغم احترامها "لتحالف قوى الشعب العاملة". وشهدت العملية الانتخابية التى تمت على مرحلتين فى ٢٧ أكتوبر و ٤ نوفمبر الانتصار المتوقع لمنبر الوسط "منبر مصر العربى الاشتراكى" الذى حصل على ٢٨٠ نائب (٨١,٨ % من الأصوات) يليه بمسافة كبيرة الأحرار الاشتراكيون باثنى عشر مقعدا (٣,٥ %) والتجمع بثلاثة نواب (٠,٦ %) أما المقاعد الثمانية والأربعون المتبقية (١٤ %) فقد ذهبت إلى المرشحين المستقلين[١] الذين يمكن التعرف على حوالى عشرة منهم كأعضاء فى الاتجاه الوفدى[٢].

وبالنظر إلى الأداء الانتخابى الهزيل[٣]، وإنْ كان سير الأمور فى التصويت غير قانونى[٤]، كانت أفضل نتيجة لمنابر الأقلية هى قيام السادات برفعها إلى مستوى أحزاب فى خطاب افتتاح مجلس الشعب فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ [٥]. ورغم تأكيد الرئيس على أن نشاط الأحزاب الجديدة يجب أن يلتزم باحترام الدستور والقوانين القائمة إلا أنه كان من الواضح أنها أُعتبرتْ منظمات حرة تماما ومستقلة عن حزب السلطة.

---

(١) انظرْ Ibidem, p.440. النتائج الكاملة للانتخابات وأسماء الأعضاء واردة فى "الطليعة"، العدد ١ (يناير ١٩٧٧)، ص ٧٨-٧٩.

(٢) انظرْ شهادة ياسين سراج الدين، فى Beattie, K. J. op. cit., p. 200.

(٣) بخصوص انتخابات عام ١٩٧٦ ومغزاها فى التاريخ الدستورى فى مصر الحديثة انظرْ Martin-Muñoz, Gema, Política y elecciónes en el Egypto contemporaneo, 1922-1990, Madrid, Instituto de Cooperaciòn con el mundo àrabe, 1992, p. 308-344. التعليق على النتائج من قبل هيئة تحرير "الطليعة" -التى كانت قد اندمجت تماما داخل حزب التجمع فى هذا الوقت- موجود فى العدد رقم ١٢ (ديسمبر ١٩٧٦) وعدد ١ (يناير ١٩٧٧).

(٤) عرض مارك كوبر عرضا تحليليا للآلية الانتخابية والتزوير الذى تم بمناسبة التصويت انظرْ Cooper, M. N., The Transformation..., cit., p. 194-234.

(٥) انظرْ OM, LVI (1976), p. 44.

وبهذا المنظور سيكون من الخطأ، كما يقترح مارك كوبر Mark Cooper، اعتبار الانتخابات والجدل الطويل الذى سبقها "مهزلة"[1]. وقد ارتكب النظام هذا الخطأ عندما استمر فى ممارسة الهيمنة المطلقة على المؤسسات متجاهلا تماما وجود مطالب بالتغيير ومعاناة المجتمع المصرى التى يمكن لنتائج الانتخابات التعبير عنها وإنْ بشكل محدود. فهناك – وفقا للعديد من المراقبين– علاقة وثيقة بين انتخابات خريف ٧٦ والانتفاضة الشعبية فى يناير ١٩٧٧[2]، عندما هبّ بعنف جزء كبير من الشعب المصرى ضد النظام للاحتجاج على ارتفاع أسعار السلع الرئيسية وضد النتائج الاجتماعية للانفتاح.

ومع وضع "القيمة النسبية" لمنافسة انتخابية بقيادة السلطة فى الاعتبار فإننا لا يمكن أن نقلل من أهمية الاعتراف الرسمى بوجود "الآخر"، الذى اعتبره النظام من قبل منافسا سياسيا وأيديولوجيا له[3].

٥- الأزمة والسقوط

أ- انتفاضة يناير ١٩٧٧ ونتائجها المنطقية على السياسة الداخلية

يتجسد فشل سياسة "الباب المفتوح" الاقتصادية سواء فى إفلاس الميزانية أو فى الآثار الاجتماعية، وبعد قرار السادات أن تتبع البلاد نظام السوق فقد كان عليه أيضا أن يقبل بالقواعد التى وضعها تكنوقراطيُو البنك الدولى للتنمية وصندوق النقد

(١) انظر: Cooper, M. N., The Transformation..., cit., p. 204.

(٢) مقابلة خاصة مع رفعت السعيد الأمين العام للتجمع منذ ١٩٧٦ حتى ٢٠٠٣ وعمليا رئيس الحزب، فى القاهرة ٢ مايو ٢٠٠٠.

(٣) عن مفهوم الآخر السياسى فى مصر، انظر: Contu, G., La situazione politica...,cit., p. 235-236.

الدولى. والحقيقة أن هذه القواعد التى تولى تطبيقها فى مصر الاقتصادى عبد المنعم القيسونى[1] اقتضت أولا إلغاء الدعم الحكومى للسلع الأساسية مع أن هذه السلع كانت تمكن أغلبية الشعب المصرى من مواصلة البقاء تحت ظروف فقر مدقع.

ونتيجة للضغوط الدولية، وبقرار إدارى لم تتم مناقشته فى البرلمان، قررت الحكومة فى ليلة ١٧ يناير ١٩٧٧ إلغاء الدعم على العديد من السلع الضرورية وهى الأرز والسكر والتبغ والدقيق والبوتاجاز[2].

وبعد انتشار الخبر فى البلاد فى الصباح التالى شهدت المدن المصرية "من الإسكندرية حتى أسوان" حركات شعبية تطورت خاصة فى العاصمة إلى أعمال عنف ضد أقسام الشرطة، "مبانى السلطة"، وفيلات "الأثرياء الجدد"، والملاهى الليلية التى يتردد عليها السياح[3]. ولأول مرة منذ ثورة ١٩٥٢ هاجمت الطبقات

---

(١) قبل قيام السادات بتعيينه وزيرا للاقتصاد فى عام ١٩٧٦، كان القيسونى مديرا لصندوق النقد الدولى لشئون الشرق الأوسط، وكان على علاقة مباشرة بالبنوك الغربية الكبرى. انظر: Hinnebusch, R., Egyptian Politics..., cit., p.136; Dessouki, A. E. Hilal, "Policy-making in Egypt: a case study the open door economic policy", Social Problems, 28 (1981), p.413-414. بخصوص دور القيسونى فى المرحلة الثانية من الانفتاح انظر: Baker, R. W., Egypt's..., cit., p. 167-168.

(٢) نشرت الأنباء في الصفحة الأولى لـ "الأهرام" وباقى الصحف اليومية الرئيسية صباح يوم ١٨ يناير ١٩٧٧.

(٣) أكثر التقارير دقة وتفصيلا موجود فى كتاب الصحفى الماركسى حسين عبد الرازق، مصر فى ١٨ و ١٩ يناير، دراسة سياسية وتوثيقية، القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٥، الطبعة الثالثة: انظر أيضا OM, LVII (1977), p. 138-139; Cooper, M. N., The Transformation...,cit., p.235-245; Ansari, Hamied, Egypt. The Stalled Society, Cairo, The AUC Press, 1987, p.185-193. للحصول على تحليل لهذه للمؤسسات من الداخل انظر: شهادة حسن أبو باشا مدير مباحث أمن الدولة منذ ١٩٧٥ والذى أصبح فى وقت لاحق وزيرا للداخلية فى عهد مبارك فى "مذكرات فى الأمن والسياسة: يناير ١٩٧٧، أكتوبر ١٩٨١، رمضان ١٩٨٧"، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٠ ص ٢٠–٦٠. وأخيرا انظر: الكتاب الذى صدر حديثا=

الأكثر فقرا – المدنية وجزئيا الريفية – رموز النظام الذى كانت قد قررت دعمه فى ساعته الأكثر صعوبة بعد هزيمة ١٩٦٧، فبينما هتفت المظاهرات فى "الأيام المجيدة" فى التاسع والعاشر من يونيو ١٩٦٧ للرئيس السابق، كانت الشعارات هذه المرة موجهة ضد السادات وضد عائلته متهمة إياهم بأنهم يعيشون حياة الرفاهية دون مراعاة مواطنيهم الذين يموتون جوعا[١]. ويمكن القول إنه كانت هناك حالة فراغ من أىّ سلطة فى البلاد فى اليوم الأول من الانتفاضة حتى طلب السادات تدخل الجيش من أجل استعادة النظام فى شوارع البلاد. ويمثل هذا الحدث المرة الأولى التى كان على العسكريين المصريين فيها أن يطلقوا النار على مواطنيهم، فكانت الحصيلة النهائية ليومى الاضطرابات ٧٩ قتيلا و ٢١٤ جريح طبقا لتصريحات الحكومة التى أعلنت سحب القرار الذى تم الاحتجاج عليه[٢].

وبدلا عن الاعتراف بفشل الانفتاح الذى كان السبب الرئيسى وراء الغضب الشعبى، ألقى النظام بالذنب على المؤامرة التى قامت بها المنظمات الشيوعية السرية وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى الوليد[٣]. وعلى كل حال فقد تم إلقاء القبض على عدة آلاف من مناضلى اليسار الرسمى وغير الشرعى فى الأيام التالية للانتفاضة[٤].

= ا. عبد القادر شهيب، "١٨ و ١٩ يناير، رؤية واقعية". القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢.

(١) كان من أشهر الشعارات "يابطل العبور فين الفطور؟!" و "چيهان لابسة آخر موضة واحنا نايمين عشرة فى أوضة"، بالإضافة إلى الشعارات ذات الصبغة الناصرية والماركسية–العمالية. وتوجد قائمة شبه كاملة فى حسين عبد الرازق، المصدر سابق الذكر، ص ٨١–٨٢.

(٢) نفس المصدر، ص ١٣. ويذكر ر. و. بيكر كذلك، نقلا عن نيويورك تايمز، وجود أكثر من ألف جريح. انظر: Baker, R. W., Egypt's..., p. 165.

(٣) انظر: تصريحات رئيس الوزراء ممدوح سالم فى ١٩ يناير ١٩٧٧ الواردة فى حسين عبد الرازق، المصدر السابق الذكر، ص ١٣.

(٤) انظر: Baker, R. W., Egypt's..., cit., p. 156.

ورغم وجود عناصر متعددة من الطيف المتنوع لليسار المصرى على رأس المظاهرات إلا أنه يمكن تأكيد أن الانتفاضة كانت من الناحية الأساسية تلقائية وغير منظمة حيث افتقرت إلى أىّ خطة لقلب النظام(١). وبالإضافة إلى إعلان النشطاء الماركسيين والناصريين أنفسهم بعدها أن الحجم الضخم للمظاهرات(٢)، التى اندمج فيها الناس العاديون "بالطليعة التقليدية" من الطلبة والعمال، أصابهم بالدهشة.

وما من شك فى حقيقة أن انتفاضة يناير الشعبية لم تولد من فراغ، فإذا وضعنا فى الاعتبار مرة أخرى تحليل كوبر وجدنا أنه كانت هناك فى الواقع صلة بين انتخابات ١٩٧٦ ومظاهرات ١٩٧٧. فقد قام الجدل حول المنابر والحملة الانتخابية التى تلته بتسييس جزء من الطبقة المتوسطة الدنيا فى المدن صدمته نتائج المنافسة التى تم فيها بشكل أساسى تقوية الهيمنة المطلقة للحزب الواحد السابق. وبالإضافة إلى قمع مناخ الانفتاح الديموقراطى ينبغى أن نتذكر أنه بدءًا من حركة أول يناير ١٩٧٥(٣)، شهدت مصر عامين من الإضرابات والاعتصامات والاحتجاجات الشعبية فى المصانع والجامعات المختلفة بالبلاد، وهو الذى قام "بتنشيط" جزء من الجموع التى كانت الهيمنة الناصرية قد قامت بـ "تحييدها"(٤). وقد

---

(١) انظر: تحليلات مارك كوبر فى Mark Cooper, The Transformation..., cit., p. 238-245.

(٢) على سبيل المثال صرح رفعت السعيد الأمين العام لحزب التجمع، والذى تم إلقاء القبض عليه بتهمة أنه من منظمى الانتفاضة، بأنه "استيقظ صباح ١٨ على صوت صراخ المتظاهرين" (مقابلة خاصة مع المؤلف، القاهرة، ٢ مايو ٢٠٠٠)، وقد صرح لى مناضلو الأحزاب الشيوعية السرية بشهادات مماثلة. وللحصول على تحليل عن دور الحركة الماركسية فى انتفاضة يناير انظر: الفصل الأخير من هذا البحث.

(٣) انظر: OM, LV (1975), p. 135. انظر: أيضا Shukri, G., Egypt..., cit., p. 239-242.

(٤) انظر: القسم الأول من هذا الفصل .

أكد قرار المشرعين بعدم مناقشة الإجراءات فى البرلمان وإصدارها بوضوح معرفة النظام الجزئية على الأقل بالمخاطرة الاجتماعية لهذه القرارات(١).

وأعلنت حركات يناير الشعبية التى أسماها السادات باحتقار "انتفاضة الحرامية"(٢) – بشكل درامى – فشل البرنامج الاقتصادى الاجتماعى للانفتاح الذى اعتمد عليه الرئيس لتقوية شرعيته ولتأسيس الاقتصاد المصرى على قاعدة جديدة، وهو الاقتصاد الذى كان فى حالة كارثية منذ النكسة على الأقل. ودلت أيضا الانتفاضة على عجز النظام عن تقييم تذمر وإحباط الشعب المصرى الذى لا يمكن أن تُفرض عليه التكلفة الكلية لإعادة البلاد إلى معسكر النظام الرأسمالى العالمى.

ويُظهر اختيار الحكومة وصف أحداث يناير بأنها "مؤامرة شيوعية" نافية أىَ مشاركة فى المسئولية ومستعيدة سياسة قمع بوليسى سبق أن اتُهم بها عبد الناصر من جانب "حوارِيِّى" حملة معاداة الناصرية. أن انتفاضة يناير ١٩٧٧ تعد محطة مهمة فى تاريخ النظام الساداتى الذى ولجه أزمة شرعية جديدة بعد لحظة النشوة والنصر التى أحدثتها حرب أكتوبر(٣). ولا نجازف إذا أكدنا أن انتفاضة الخبز تمثل بداية لانحدار النظام السياسى الذى افتتحه السادات بانقلاب ١٩٧١. فقد تآكل الإجماع الشعبى – رغم النجاحات العابرة فى السياسة الخارجية – على الرئيس شيئا فشيئا وصولا إلى اغتياله فى ١٩٨١(٤).

وصار انتهاء تجربة الديموقراطية الجزئية للنظام السياسى التى دشنها السادات بورقة أكتوبر فى ١٩٧٤ بالقمع الذى تلا الانتفاضة أمرا مؤكدا(٥).

---

(١) انظر: Cooper, M. N., The Transformation..., cit., p. 240.

(٢) للاطلاع على وصف من داخل النظام لرد فعل الرئيس على الانتفاضة انظر: أحمد بهاء الدين "محاوراتى"، المصدر السابق الذكر، ص ١٢٣–١٤٦.

(٣) انظر: Heikal, M., Autumn of Fury..., cit., p. 91-94.

(٤) يتفق فى هذا التقييم على سبيل المثال مارك كوبر و غالى شكرى والعديد من ممثلى اليسار المصرى فى مقابلاتى معهم.

(٥) انظر: Asfahany, N., op. cit., p. 60-61.

ولبيان ما سبق قوله يكفى التفكير فى أن الرئيس قام باطراد بتفريغ دور البرلمان من أىّ مضمون حقيقى مفضلا الاتجاه مباشرة نحو "شعبه" من خلال استفتاءات متعددة جرى تنظيمها لتأكيد أن المواطنين المصريين يقفون فى صفه. والمثال الأول على هذا السلوك يمكن تتبعه فى القوانين القامعة للحريات فى فبراير ١٩٧٧ التى أصبحت معها حقوق الاجتماع والمشاركة السياسية محدودة بشدة، وهى القوانين التى تمت الموافقة عليها، دون مناقشتها من جانب أعضاء المجلس النيابى، من خلال استفتاء شعبى بإجماع أكثر من ٩٩ %، رغم تأكيد العديد من المراقبين أن عددا قليلا جدا من المواطنين ذهب إلى التصويت[١].

وبهذه الاستفتاءات الشعبية عمد السادات إلى الانتقام من مظاهرات يناير التى ترتّب عليها أنه صار الهدف الرئيسى لشعارات المتظاهرين.

استمر النظام فى هجومه على اليسار فى كافة منظماته دون توجيه حدّ أدنى من الاعتذار مستندا إلى نتائج الاستفتاء. ومن ناحية أخرى لم يوجه الرئيس أىّ لوم إلى منظمات الإسلام الراديكالى رغم نهب الملاهى الليلية فى شارع الهرم الذى يوحى بمشاركة نشطة لمناضلين إسلاميين أو متعاطفين معهم فى الحركات الأكثر عنفا[٢]. وبالإضافة إلى توجيه ضربة قوية إلى قيادات المنظمات الماركسية فقد قام

---

(١) انظرْ OM, LVII (1977), p. 346. وطلب من الناخبين أن يصوتوا من أجل سجن أعضاء ومنظمي المنظمات السياسية السرية سجنا مؤبدا، وكذلك العمال الذين أضربوا ضد المصالح الاقتصادية الوطنية، وأولئك الذين تظاهروا بنية تخريب ومهاجمة الملكيات الخاصة. انظرْ Cooper, M. N., The Transformation..., cit., p. 237.

(٢) انظرْ Beattie, K. J., op. cit., p. 210. أكد هذه المفاهيم مناضلون ماركسيون عديدون فى مقابلاتهم الشخصية معى من بينهم رفعت السعيد (التجمع) و صلاح العمروسى (ح. ع. ش. م) و أحمد بهاء الدين شعبان (ح. ش. ٨ يناير) وكانت هذه المنظمات جميعا متهمة بقيادة الانتفاضة. ويتبنى الناقد المستقل غالى شكرى موقفا مختلفا فينطلق من الفرضية القائلة بأن "الشارع المصرى بطبيعته التلقائية يسارى"، ويرى فى الهجوم على النوادى الليلية تعبيرا عن الغضب الشعبى ضد رفاهية=

أيضا باستخدام المناضلين الإسلاميين الذين استطاعوا توجيه ضربة شديدة لتأثير اليسار فى الجامعة التى أصبحت حكرا على الإخوان المسلمين وكذلك التشكيلات الأكثر راديكالية وعنفا.

وبالنسبة لأحزاب اليسار تم اعتقال قيادات ومناضلين من كل المنظمات السرية، وخاصة ١٧٦ عضوًا من التجمع بالرغم من كونه معترفا به قانونا. ولم ينج من الاعتقال سوى رئيس الحزب خالد محيى الدين الذى كان فى الخارج أثناء الأحداث وبدأ معركة طويلة وغير متكافئة مع الرئيس لرد الاعتبار للحزب وإطلاق سراح المعتقلين[1].

ورط هجوم النظام على الماركسيين المصريين هؤلاء المثقفين الذين لم يشاركوا بنشاط فى المظاهرات ولكنهم دافعوا على صفحات الجرائد عن اليسار ضد الاتهام بأنه نظم "انتفاضة الحرامية".

وبالتحديد اتهم محررو مجلة "الطليعة" بدون مواربة النظام وسياسته المضادة للشعب بأنها مسئولة عن الانتفاضة، معيدين وصفها بأنها التعبير الشرعى عن غضب الجموع[2]. كان رد فعل النظام فوريا ومحددا، حيث تم فصل هيئة تحرير المجلة بأكملها، وهى التى مثلت منذ ١٩٦٥ "التيار الرسمى للماركسية المصرية"

=الأثرياء الجدد والسواح الأجانب دون أىّ صبغة دينية. انظرْ Shukri, G., Egypt..., cit., p. 331-332.

(١) انظرْ البيانات العديدة التى وقعها محيى الدين صبيحة الاعتقالات والتى سجلها حسين عبد الرازق، المصدر سابق الذكر ص ١٥٩-١٨١. انظرْ كذلك المقابلة مع محيى الدين نفسه فى مجلة "روزاليوسف" الأسبوعية فى ٧ مارس ١٩٧٧ نفس المصدر ص ١٨٨-١٩٥.

(٢) انظرْ خاصة كلمة رئيس التحرير لطفى الخولى، "جماهير يناير بين الحكومة واليسار"، "الطليعة"، العدد ٢، (فبراير ١٩٧٧)، ص ٥-١٩، وانظرْ أيضا تعليقات أبو سيف يوسف و محمد سيد أحمد و عادل غنيم فى ص ٣٢-٣٩. وانظرْ أيضا تحليلات ر. و. بيكر فى R. W. Baker in Sadat and After..., cit., p. 118-ss.

وتم اعتقال جزء كبير من المتعاونين معهم رغم كونهم أعضاء فى حزب التجمع[1].

وتم أيضا طرد الصحفيين من ذوى الميول الماركسية فى مجلة روز اليوسف الأسبوعية، بما فيهم الكاتب الكبير عبد الرحمن الشرقاوى من مناصبهم[2].

يمكننا أن نؤكد – فى النهاية – أن القمع الذى تلا انتفاضة يناير ١٩٧٧ يمثل النهاية المحددة لوجود جزء من الماركسية المصرية داخل المؤسسات[3]. هذا الوجود الذى وصفه أحدهم بأنه "تسرب قانونى"[4]، والذى بدأ فى أيام عبد الناصر وتأكد بالدعم الممنوح لليسار الرسمى من جانب انقلاب السادات فى مايو ١٩٧١.

تجسدت النقلة السلطوية الجديدة للنظام الساداتى بعد الاستفتاء فى التعديل الوزارى فى مارس ١٩٧٧ رغم أنه أكد بقاء القيسونى فى قيادة وزارة الاقتصاد، بالإضافة إلى ذلك تم تنصيب النبوى إسماعيل الضابط الصديق للمقاول عثمان أحمد عثمان، وزيرا للداخلية، بهدف إعادة تنظيم قوات الأمن التى ظهرت عاجزة عن مواجهة الغضب الشعبى فى انتفاضة يناير بكفاءة[5]. ومن هذا المنطلق تم

---

(١) انظر: OM, LVII (1977), p.347.

(٢) Ibidem.

(٣) انظر: تحليلات رئيس التجمع خالد محيى الدين فى أعمال مؤتمر روما ٤–٥ مايو ١٩٧٧ "Recenti sviluppi democratici in Egitto e l'Assemblea Nazionale Progressista Unitaria" in La Sinistra egiziana e le prospettive del socialismo nel mondo arabo. Atti del Convegno, Roma 4-5 maggio 1977, ICIPEC, p. 7-13.

(٤) انظر: Shamir, Shlomo, "The Marxists in Egypt: the «Licensed infiltration» Doctrine in Practice", in Confino, Michael- Shamir, Shlomo (eds), The U.S.S.R. and the Middle East, Jerusalem, Israel University Press, 1973, p.293-319.

(٥) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 222.

التوسع فى قوات الأمن المركزى التابعة لوزارة الداخلية حتى أصبحت فعلا جيشا ثانيا مزودا بأحدث الأسلحة ومجهزا لصدّ أىّ محاولة محتملة لانقلاب عسكرى.

وإذا كان هدف النظام من استفتاء فبراير هو تضييق المساحات القليلة من حرية التعبير الممنوحة حتى وقتها، فإن القانون رقم ٤٠ عن الأحزاب السياسية والمتفق عليه فى يونيو جعل من نشأة قوى بديلة داخل المؤسسات أمرا أكثر صعوبة. وقد حرم القانون تشكيل أحزاب أو مؤسسات سياسية تقوم على الانتماء الطبقى أو الدينى أو المنطقة الجغرافية. وتمت الموافقة على هذه القواعد من منظور واضح هو منع التصريح بأىّ حزب شيوعى أو للإخوان المسلمين أو المنظمات الإسلامية الراديكالية الأخرى، وقد أسفر القانون بالإضافة إلى ذلك عن مولد "اللجنة العليا للأحزاب السياسية" بقيادة مصطفى خليل السكرتير العام الجديد للاتحاد الاشتراكى الذى كان يحتضر من الناحية العملية(١).

ورغم الديكور الرسمى الديمقراطى لتلك القوانين، كانت نية النظام فى الحفاظ على الهيمنة المطلقة للحكومة واضحة، وكذلك كان السادات يدرك ضرورة اللجوء إلى دعاية لصالح الديمقراطية من أجل إرضاء حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التى قادها منذ ١٩٧٧ چيمى كارتر الديمقراطى بخطابه البلاغى حول حماية حقوق الإنسان فى العالم(٢).

ووفقا لهذا المنطق يمكن تفسير القرار الخاص بالإفراج عن الجزء الأكبر من المثقفين والمناضلين اليساريين، المتهمين بتنظيم "مؤامرة يناير" بعد قيام الرئيس بجولة سلام فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا(٣).

---

(١) Ibidem, p. 223.

(٢) من أجل نظرة عميقة على الخطابة الإنسانية للرئيس كارتر انظر كتابه Carter, Jimmy, Keeping Faith, New York, Bantham Books, 1982 الذى ألقى فيه الضوء بين أشياء أخرى على دوره فى عملية السلام الإسرائيلية المصرية.

(٣) تم إطلاق سراح الغالبية العظمى من المناضلين الماركسيين ومن بينهم من قادة التجمع السعيد و عبد الرازق فى بداية مايو، انظر OM, LVII (1977), p. 348.

وقد ركز النظام بالتوازى مع هذه القرارات فى السياسة الداخلية على الأزمة الاقتصادية الخطيرة التى كانت أساس الحركات الشعبية. وعندما لم يستطع القيسونى توفير أموال نتيجة لإلغاء الدعم كما أراد البنك الدولى، لجأ إلى الاعتماد على العمودين الأساسيين للانفتاح ألا وهما المساعدة الخارجية والاستثمارات المباشرة من الشركات الأجنبية.

وبعد "انتفاضة الخبز" أنشأت نظم الخليج الملكية البترولية معونة خاصة لتحسين مستوى الاقتصاد المصرى. وفى الوقت نفسه قررت إدارة الولايات المتحدة زيادة كميات مساعدات القمح والمواد الغذائية، حتى وإنْ ظل السادات يعتقد أن هذه المساعدات غير كافية متبرما بالذات من عدم عرفان "الإخوة العرب" تجاه التضحيات الكثيرة التى قدمها الشعب المصرى خلال خمسة وعشرين عاما قبل ذلك الحين من أجل القضية المشتركة ضد الدولة العبرية.

وعلى أىّ حال فلا شك فى أن الفشل الأوضح "للانفتاح" تمثل فى قدرة الجذب المحدودة من جانب السوق المصرى للمستثمرين الأجانب الذين قاموا بتغطية ١٠ % فقط من حجم الاستثمارات فى عام ١٩٧٧ فى هذه الدولة الأفريقية الشمالية وقد قامت شركات بترولية بتغطية هذه النسبة تقريبا. ذلك أن الشركات المتعددة الجنسية الكبرى أحجمت عن المغامرة فى الاقتصاد المصرى رغم الشروط الملائمة الممنوحة فى قانون ٤٣ الذى منح أفضلية رأس المال الأجنبى على المحلى. ومن المؤكد أن جزءًا من هذا الانعدام للثقة يرجع إلى ندرة المواد الأولية باعتبار أن الموجود فى سيناء المحتلة غير متاح، وكذلك التواجد الضخم للحكومة وبيروقراطيتها فى كل عملية فى السوق، وهى التى أجبرت مثلا المستثمرين الأجانب على الحصول على العملة المحلية بسعر صرف رسمى أعلى من السعر الحقيقى. ومن أجل معالجة هذا الموقف تمت الموافقة على القانون ٣٢ فى عام ١٩٧٧ والذى حرر سوق الصرافة وسهل بشكل أكبر شروط الاستثمار بالنسبة للشركات الأجنبية، التى حررت من كل ارتباط حكومى. وعلى العكس من هذا عاقبت قوانين الحكومة الرأسماليين المصريين فى القطاع الإنتاجى ومنحت

الفرص فقط للملاك المتعاقدين مع الحكومة و"القطط السمان" للبرجوازية *الكمبرادورية*.

ومع هذا لم ينجح تطبيق قانون ٣٢ فى تخطى معارضة المستثمرين الأجانب لبدء نشاط إنتاجى على الأرض المصرية بالرغم من وجود شروط أكثر ملائمة لرأس المال الأجنبى. ويعود السبب الرئيسى وراء هذا الفقدان للثقة – كما أوضحت ك. باتى – إلى استمرار احتمال حرب مع إسرائيل، مع استمرار وقفة اتفاقية جنيف، وهو الأمر الذى يعرِّض الاستثمارات الإنتاجية للخطر(١). وبالإضافة إلى هذا كان ينبغى أن توضع فى الاعتبار حقيقة أن جزءا كبيرا من الشركات المتعددة الجنسيات التى توجد مقارها فى الولايات المتحدة وأوروبا مثل كوكاكولا وزيروكس وفورد كانت فى"القائمة السوداء" لمكتب مقاطعة إسرائيل التابع للجامعة العربية. وهكذا كان من المستحيل على هذه الشركات أن تنشئ نشاطا إنتاجيا وتجاريا مستقرا فى هذه الدولة التى تستضيف مقر الجامعة.

وتتضح مما سبق العلاقة السببية بين ثورة يناير و"المبادرة" التى قام بها السادات فى القدس فى نوفمبر ١٩٧٧. وكان على الرئيس فى الحقيقة أن يركز على السياسة الخارجية ليس فقط من أجل مواجهة أزمة الشرعية التى يواجهها نظامه، بل أيضا "ليضع علاجا" للموقف الكارثى الذى يمر به الاقتصاد المصرى.

ب: التصالح مع إسرائيل: من القدس إلى كامب ديفيد

لخص الباحث الاجتماعى سعد الدين إبراهيم باقتدار، من بين "أربعة أركان" السياسة الساداتية(٢) معتبرا عملية الصلح مع إسرائيل القطيعة الأكثر درامية مع التراث الناصرى.

---

(١) انظر Beattie, K. J., op. cit., p. 220.

(٢) انظر إبراهيم سعد الدين Ibrahim, Saad Eddin, Egypt, Islam and Democracy..., cit., p. 37. وانظر القسم الرابع من هذا الفصل.

ومن المهم أن نؤكد من جديد أن سياسة الرئيس عبد الناصر فى المواجهة مع الدولة العبرية مرّت بتغيير واضح بعد هزيمة ١٩٦٧، وهو ما أدى به إلى قبول قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذى تم بموجبه الاعتراف بوجود الدولة العبرية كأمر واقع، وأدى به فى النهاية إلى التوقيع على مبادرة روچرز فى ١٩٧٠[(١)]. ورغم ما سبق ذكره فإنه لا يمكن التقليل من الأهمية التاريخية لمبادرة السلام التى قام بها السادات بسبب النتائج المنطقية التى حولت نهائيا تركيبة العلاقات العربية البينية والشرق أوسطية، بالإضافة إلى الطفرة فى التوازنات الدولية.

كذلك لا يجب أن ننسى أن السادات اقترح منذ ما قبل انقلاب مايو ١٩٧١ حلا سلميا للصراع مع تل أبيب بمبادرة ٤ فبراير، ومن هذا المنطلق يمكننا أن نفسر سواء حرب أكتوبر أو الاتفاقين الجزئيين الموقعين لفك الارتباط تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية فى ١٩٧٤ و ١٩٧٥.

ومع هذا فإنه إذا صح اعتبار الرحلة إلى القدس كما وصفها بعض النقاد "مسار الخيانة[(٢)] فإن من الضرورى أيضا أن نضع فى الاعتبار صعوبة الوضع الدولى فى ١٩٧٧.

خاطرت اتفاقية فك الاشتباك "سيناء ٢" فى سپتمبر ١٩٧٥ بصورة مصر فى عيون الأنظمة "الراديكالية" وجزئيا فى عيون الجماهير العربية؛ الذين وصفوها بأنها ضد مصالح الشعب الفلسطينى. ومن ناحية أخرى فرغم مظهر "انتصار العرب" فى حرب ١٩٧٣، كان من الواضح حتى نهاية الأحداث الدرامية لـ"سپتمبر/أيلول الأسود" فى ١٩٧٠ أن التوق البعثى والناصرى إلى الوحدة العربية فى الستينيات قد حلت محله الواقعية السياسية الأضيق للنظم العربية

---

(١) انظر أعلاه.

(٢) نشير بالتحديد إلى عنوان منشور "ح. ع. ش. م"، "مسار الخيانة من الهزيمة إلى المبادرة"، بيروت، دار الكاتب، ١٩٧٩.

المنفردة[1]، والتى ترجمت فى مصر فى صورة أول إحياء لـ "الوطنية المصرية" و"الفرعونية"[2].

وقد أثبت انفجار الحرب الأهلية اللبنانية، التى رفع فيها الجيش السورى السلاح ضد منظمة التحرير الفلسطينية رغم أنها الممثلة الرسمية للشعب الفلسطينى، مدعما على هذا النحو القمع الإسرائيلى، تشرذم النظام الإقليمى العربى[3]. وإذا كانت حرب أكتوبر قد خلقت اتفاقا مؤقتا بين دولتىْ الجبهة الرئيسيتين بالتعاون مع المملكة العربية السعودية فقد باعد الصراع اللبنانى والخلاف حول نوعية وتوقيت الاتفاقات مع إسرائيل بين قيادتىْ الدولتين، دافعا سوريا نحو "جبهة الرفض" بقيادة العراق والجزائر، ودافعا مصر على "الطريق الخطر" للاتفاقات المنفصلة والتى تعد وساطة الولايات المتحدة الأمريكية ضمانها الوحيد.

---

(١) بخصوص "التحول البراجماتى والواقعى " للحكام العرب انظرْ على سبيل المثال Khoury, Nabeel A., "The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics", Middle East Journal, XXXVI, n. 3 (1982), p. 374-387.

(٢) بالإضافة إلى كتاب **جمال حمدان**، "شخصية مصر"، الذى صدر فى ١٩٧٠، وهو أحد أهم عناصر إحياء شعور "المصرية" [فى مواجهة العروبة]، من الجدير بالذكر الكتاب الذى يحمل عنوانا مشابها جدا للكاتبة **نعمات فؤاد** (القاهرة، الشخصية المصرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، وبخصوص نفس الموضوع انظرْ المصدر السابق الذكر Ajami, F., The Arab Predicament..., cit.; Roussillon, Alain, "Egyptianité, arabité, islamité: la recomposition des réferents identitaires", Egypte-Monde arabe, 11, 1992, p. 77-132 والدراسة الحديثة للناقد **سماح سليم** Samah Selim, "The New Pharaonism: Nationalist Thought and the Egyptian Village Novel", Arab Studies Journal, VIII-IX, Fall/Spring(2000-2001), p. 10-24.

(٣) للاطلاع على تحليل للصراع بين دول وجهات عربية داخل الصراع اللبنانى انظرْ، على سبيل المثال، Bozzo, Anna, "La crisi libanese: dinamiche interne e condizionamenti esterni" in AA. VV., La crisi del Medio Oriente, p.103-128.

من الضرورى أن نقف عند صعود "السياسة البترولية" بعد حرب ١٩٧٣ والتى تم التعبير عنها فى محاولات الهيمنة من قبل المملكة العربية السعودية فى المشهد الإقليمى(١). فقد استلزمت المصالح السعودية التى تلت الازدهار الاقتصادى الناشئ عن أزمة الطاقة الغربية، إعادة تشكيل "الجبهة المعتدلة" التى تستطيع أن تؤدى إلى عملية موحدة للسلام تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية(٢). ويمكن أن نفسر على هذا النحو دور الوساطة بين مصر وسوريا الذى قامت به المملكة العربية السعودية منذ نهاية عام ١٩٧٦ وحتى ما بعد المبادرة الساداتية(٣).

ورغم الاتفاق المستعاد مع نظام الأسد، لم يكن لدى القيادة فى القاهرة مزيد من الثقة فى خيار عقد اتفاقيات بين لجنة عربية موجدة وإسرائيل خشية أن يؤدى حق الرفض السورى إلى تعطيل العملية التى بدت للسادات أمرا لا مناص منه.

ومن الضرورى بالإضافة إلى هذا، أن نضع فى الاعتبار تغيرات مهمة أخرى فى المشهد الدولى، فأولا خلق مجيئ كارتر إلى البيت الأبيض مناخا مناسبا أكثر للعملية التفاوضية، لكنه أيضا وضع حدا لدبلوماسية "الخطوة خطوة" التى ينتهجها كيسنجر الذى استبدل وقتها بـ سايروس ڤانس Cyrus Vance، وقد أوضح هذا الأخير منذ رحلته الأولى إلى عواصم الشرق الأوسط أن الإدارة الجديدة تطمح إلى تسوية شاملة للصراع العربى الإسرائيلى بدلا من التطورات البطيئة(٤).

---

(١) بخصوص"البترول السياسى" انظر: Korany, Bahgat "La nation dans tous ses Etats: dialectique unité/diversité" in Flory, M. et alii, Les regimes politiques arabes, p. 173-180.

(٢) انظر: Ercolessi, M. C., op. cit., p. 222.

(٣) عُقدت القمة المصرية السورية الهامة فى الرياض فى يناير ١٩٧٧. انظر: OM, LVII (1977), p. 78.

(٤) انظر: OM, LVII (1977), p. 302-303، انظر: أيضا شهادة ويليام كوانت الذى كان عضوا فى فريق كارتر فى الخارج فى: Quandt, William B.(ed.), Camp David. Peacemaking and Politics, Washington DC, The Brookings Institution, 1986.

الحدث الثانى المهم على الصعيد الدولى والإقليمى هو فوز الليكود فى الانتخابات الإسرائيلية فى مايو ١٩٧٧، وهو ما ترتب عليه تعيين "الصقر" مناحم بيجين فى منصب رئيس الوزراء بصحبة المتشدد موشى ديان فى وزارة الخارجية(١). ومن الواضح أن صعود اليمين إلى السلطة فى الدولة العبرية بالشعارات التى تنادى بعدم تقسيم القدس، وضمّ "يهودا والسامرة" لم يدع مجالا واسعا للتكهن بإمكانية قيام اتفاقيات مع الدول العربية، رغم التفاؤل الذى صرح به كارتر بوضوح للسادات فى واشنطن بمناسبة لقائهم الأول(٢).

ورغم هذا الموقف الرسمى للولايات المتحدة المعتمد من قبل وزارة الخارجية فى يونيو ١٩٧٧ والذى تضمّن للمرة الأولى وجود وطن للفلسطينيين، إلا أنه ربط عملية السلام بالدعوة إلى انعقاد مؤتمر جنيف بين كل الدول المتحاربة(٣). ورغم أن الرئيس المصرى كان يمكن أن يرضى باعتراف الولايات المتحدة بحقوق الفلسطينيين، إلا أنه لم يتفق مع إستراتيجية الاتفاقية الموحدة، بل رأى أنه ينبغى الدعوة إلى انعقاد مؤتمر السلام فقط بعد عقد اتفاقيات ثنائية بين كل دولة فى الجبهة العربية وإسرائيل.

ومن هذا المنطلق كانت الاستجابة الإيجابية من الجانب المصرى للمحاولة الإسرائيلية لفتح قناة دبلوماسية بين البلدين، وهو ما تجسد فى وساطة الرئيس الرومانى تشاوشيسكو Ceausescu وملك المغرب حسن الثانى فى المباحثات السرية بين ديان والتهامى المبعوث الخاص للسادات المنعقدة فى الرباط فى سبتمبر

---

(١) انظر: OM, LVII (1977), p. 324-326.

(٢) انظر: Quandt, William B., "American-Egyptian Relations", American-Arab Affairs, n. 32 (Fall 1987),p. 1.

(٣) انظر: ملاحظة وزارة الخارجية فى ٢٢ يونيو ١٩٧٧ الواردة فى Meital, Y. , op. cit., p. 155.

١٩٧٧. ورغم هذا لم يتم التوصل إلى أيّ اتفاق بين الجانبين في هذه المحادثات[1]. ولا شك في أن لقاء المغرب مثل بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين البلدين ويمكن النظر إليها بوضوح على أنها الخطوة الأولى نحو "المبادرة" الساداتية الدرامية بعد ذلك بشهرين.

وقد دعا الإعلان المشترك للولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي، الصادر في الأمم المتحدة في ١ أكتوبر كل أطراف الصراع إلى عقد مؤتمر جنيف خلال ديسمبر، حتى وإنْ كانت مصر وإسرائيل كلاهما ضد هذه الفكرة. وبالإضافة إلى ذلك، طلب كارتر الذي رأى في السادات رجل سلام، من الرئيس الإعداد لنجاح المؤتمر المقبل بشكل جيد[2].

وفي هذا المناخ، أنضج الرئيس – أثناء جولته في رومانيا وإيران والمملكة السعودية –قراره بلقاء رئيس الوزراء الإسرائيلي، وربما حتى بالذهاب إلى الكنيست الإسرائيلي كما أعلن في البرلمان في وجود ياسر عرفات في ٩ نوفمبر[3].

---

(١) حتى اليوم لا تتوفر رواية مؤكدة لمحتوى المباحثات لعدم وجود أيّ محاضر رسمية بالمقابلة. ويبدو من المحتمل أن ديان وعد بالانسحاب من سيناء مقابل إقامة علاقات دبلوماسية مع مصر، بينما يزعم بعض المؤرخين المصريين من بينهم **جمال زهران** مؤلف الدراسة الموثقة جيدا عن السياسة الخارجية الساداتية ("السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠–١٩٨١" القاهرة، مكتبة مدبولي، ١٩٨٧) على العكس بأن **ديان** وعد بالانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة في ٦٧. بخصوص هذه المسألة انظرْ تحليل **ميتال** في Meital, op, cit., p. 161-163.

(٢) انظرْ Meital, op, cit., p. 164.

(٣) في خطابه الشهير أعلن الرئيس استعداده للذهاب "إلى آخر العالم وحتى إلى الكنيست الإسرائيلي" باسم السلام. انظرْ للنص الأصلي في مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، نصوص ووثائق معاهدات السلام بين مصر وإسرائيل ، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٩، ص١١–١٨ . وتوجد ترجمة إيطالية جزئية في OM, LVII (1977), p. 593.

وبالإضافة إلى أن تفضيل الرئيس لدبلوماسية "الصدمة الكهربائية"، يقف وراء القرار التاريخى بالذهاب إلى القدس المحتلة رغم سيطرة الجيش الإسرائيلى إلى ذلك الحين على جزء من الأراضى المصرية، كان هناك بلا شك إدراكه لواقع أن الأزمة الاقتصادية كانت شديدة الحدة فى البلاد، إلى درجة أنه لم يكن بوسعه قبول خيار الاتفاقيات الموحدة الطويلة المدى وصولا إلى السلام. والحقيقة أن حالة "اللاسلم واللاحرب" التى حلّت من جديد بين عامىْ ١٩٧٦ و ١٩٧٧ العائق الرئيسى أمام وصول الاستثمارات الأجنبية التى كان ينبغى وفق "المنظور المتفائل للنظام" أن تضع حدا لكل المشكلات الاقتصادية للبلاد رغم اختيار السادات ونخبته السياسية الاقتصادية وضع ثقتهم تماما فى مساعدة الغرب فى تنمية مصر، بالإضافة إلى الحلم المعلن للرئيس بأن تكون مصر إلى جانب إسرائيل كحليف إستراتيجى للولايات المتحدة فى المنطقة لتحاول أن تحل محلها لاحقا، مع أن كارتر قد توقع منذ البدية "تحالفا ثلاثيا"[١].

على أية حال لم يفكر السادات منذ البداية فى سلام منفصل، حيث كان مقتنعا أن الأردن والمملكة السعودية سيتبعانه مجبرين، وأيضا سوريا والدول العربية الأخرى فى قبول التسوية[٢]. ومما لا شك فيه أن القرار المفاجئ بزيارة القدس، والخطاب اللاحق فى البرلمان الإسرائيلى والمذاع على الكوكب بأكمله قد

---

(١) انظرْ Quandt, W. B., “American-Egyptian Relations”, cit., p. 1.

(٢) انظرْ شهادة بطرس غالى فى Ghali, B. B., The Road to Jerusalem, New York, Random House, 1997, p. 28. وتعتبر مذكرات وزير الدولة للشئون الخارجية فى هذه الفترة مصدرا قيّمًا لإعادة تفسير قرارات السادات ولرؤية أسلوبه الحاسم الذى يفتقر إلى الميل إلى روح عمل الفريق. كذلك نشر دبلوماسيون مصريون آخرون كتب مذكراتهم. انظرْ إسماعيل فهمى (وزير الخارجية الذى استقال عشية الرحلة إلى القدس) "المفاوض من أجل السلام فى الشرق الأوسط"، القاهرة، مدبولى، ١٩٨٥؛ محمد ابراهيم كامل (وزير الخارجية الذى استقال فى ١٩٧٨ معارضا لاتفاقات كامب ديفيد) Kamel, Mohammad Ibrahim, The Camp David Accords. A Testimony, London, Routledge, 1986.

أديا إلى تخطى أزمة عملية السلام، وحطما - قبل كل شئ - الحاجز النفسى، واجتذبا إلى جانب الرئيس المصرى والقضية العربية بشكل عام انتباه جزء كبير من الرأى العام الغربى، وبشكل خاص الرأى العام فى الولايات المتحدة الأمريكية، التى انتظرت فى ذلك الوقت ردا شجاعا مماثلا من جانب تل أبيب.

وبينما كان رد الفعل فى مصر مرحبا بالمبادرة من جانب الجماهير التى احتفلت باستقبال الرئيس فى المطار(١)، ارتفعت انتقادات ثقيلة من العديد من الدول العربية. والحقيقة أن محتوى الخطاب فى الكنيسيت رغم أنه لم يكن استسلاميا بحال من الأحوال، نظرا لربط السادات مهمته بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينى ومطالبته بالجلاء عن كافة الأراضى العربية المحتلة(٢)، إلا أن الواقع المتمثل فى مجرد الذهاب إلى "بيت العدو" فى الوقت الذى يستمر فيه احتلال الجيش الإسرائيلى للأراضى العربية كان يمثل بالنسبة للعديد من الحكام والمثقفين العرب علامة أكيدة على الاستسلام الذى سيجحف بحقوق الفلسطينيين قبل الجميع(٣). وعلى عكس توقعات السادات الوردية كانت المغرب والسودان والصومال(٤) وعمان على وجه التحديد هى الدول العربية الوحيدة التى ساندته بوضوح، بينما نشأت بين ليبيا

---

(١) عرف بطرس غالى رغم أنه كان يتحدث من داخل النظام أن مظاهرات الابتهاج كانت فى حقيقة الأمر منظمة فى الغالب من قوى الأمن. انظر: Ghali, B. B., op. cit., passim.

(٢) انظر: النص الرسمى فى "مركز وثائق ..."، المصدر السابق الذكر، ص ٢٥-٣٨. وقد ظهرت الترجمة الإيطالية فى OM, LVII (1977), p. 525-531.

(٣) بخصوص ردود الفعل العربية على مبادرة السادات، انظر: OM, LVII (1977), p. 539-540.

(٤) رغم أن الصومال ليست دولة عربية بالمفهوم الدقيق للكلمة إلا أنها انضمت إلى الجامعة العربية فى ١٩٧٤، ولعبت مع النظام المصرى فى فترة مبادرة السادات دورا مهما فى الإستراتيجية الأمريكية لاحتواء التوسع السوفيتى فى أفريقيا. للاطلاع على بحث إجمالى للعلاقات بين مصر ودول القرن الأفريقى انظر: Battera, Federico, "Egitto e Corno d'Africa: da Nasser a Mubarak", in Branca, P. (a cura di), Tradizione e modernizzazione..., cit., p.245-260.

والجزائر "جبهة الرفض" التى انضمت إليها بعد وقت قصير حكومات سوريا وجنوب اليمن والعراق ومنظمة التحرير الفلسطينية. والتزمت الدول الأخرى – بما فيها تلك التى سُمِّيت بالدول المعتدلة والحليفة التقليدية للولايات المتحدة الأمريكية، مثل المملكة العربية السعودية والأردن فى البداية– الصمت الحذر.

وكانت انتقادات الحكومة الليبية بالذات لاذعة، وكذلك الحكومة السورية التى أعلنت يوم ٢٠ نوفمبر "يوم الحداد القومى" وأيضا منظمة التحرير الفلسطينية التى تحدثت بشكل واضح عن خيانة القضية العربية. ورغم التقاء دول جبهة الرفض فى مؤتمر مصغر فى طرابلس فى ٢ ديسمبر دافعين السادات إلى قطع العلاقات الدبلوماسية معها[١]، إلا أن أىّ رئيس دولة عربية لم يفكر حقا فى أن مصر يمكنها أن توقع سلاما منفصلا وتتخلى عن القضية المشتركة. وكما أظهرت الدعوة إلى مؤتمر فاشل فى القاهرة، شهد مشاركة الولايات المتحدة ومصر وإسرائيل والأمم المتحدة ومقاطعة الاتحاد السوفييتى وباقى الدول العربية، فإن النظم الأكثر اعتدالا حتى لم تكن مستعدة لاتباع طريق مصر؛ لكنهم وثقوا فى نجاحها واتباعها لاحقا.

على أنه من الناحية الفعلية ورغم التفاؤل الساداتى وتفاؤل الصحافة المصرية التى لم يعد بها أىّ صوت للمعارضة، اتضح للجميع بما فى ذلك الدبلوماسيين المصريين منذ قمة الإسماعيلية فى ٢٤ ديسمبر، أن الموقف الإسرائيلى لا يتزحزح عن رفض ربط الاتفاقيات المصرية بانسحاب أوسع من الأراضى العربية الأخرى[٢].

ورغم انزعاج الرئيس من سلوك قادة الدولة اليهودية إلا أنه قرر استكمال الاتفاقيات، ضد وجهة نظر شركائه أنفسهم وباقى الرؤساء العرب، واثقا – بصورة عمياء – بقدرة الولايات المتحدة على ممارسة ضغوط "لتليين" التشدد الإسرائيلى.

---

(١) انظر: OM, LVII (1977), p. 594.

(٢) انظر على سبيل المثال تعليقات بطرس غالى Ghali, B. B., op. cit., p. 173.

ومع مرور الوقت صار من الواضح أن السادات يعتزم الاستمرار، إذا لزم الأمر، في طريق السلام المنفصل منذ اللحظة التي عززت فيها المعارضة العربية النزوع الموجود أصلا لدى السادات إلى إنقاذ المصالح المصرية قبل كل شئ. وهكذا صارت استعادة سيناء في أقرب وقت ممكن من منظوره الشغل الشاغل الأوحد. ومن هذا المنطلق أظهر الرئيس استعداده لتقديم تنازلات واسعة للمفاوضين الإسرائيليين والأمريكان وفوق كل شئ فصل القضية الفلسطينية عن مباحثات السلام.

وعندما ظهر بكل وضوح في كامب ديفيد في سبتمبر ١٩٧٨، بعد أسابيع من المفاوضات، أن كارتر صار "رهينة" بيجين، وكذلك تشدده في المفاوضة ليس فقط بشأن حق الشعب الفلسطيني في الحكم الذاتي بل أيضا بشأن تجميد المستعمرات في غزة والقطاع، أعطى السادات أول أوامره لوزرائه بالتخلي عن المفاوضات، إلا أنه قبل بعدها بدون شروط المقترحات الإسرائيلية من أجل إنقاذ "الصديق جيمي" من خطر عدم إعادة انتخابه لفترة رئاسية ثانية[١]. ووفقا للعديد من التقارير، قبل السادات التوقيع بناء على الالتزام من قبل الرئيس الأمريكي بممارسة ضغوط على إسرائيل والدول العربية الأخرى المعتدلة لتوقيع معاهدة سلام حقيقي بمجرد إعادة انتخابه في ١٩٨٠[٢]. ولم تتضمن اتفاقيات كامب ديفيد معاهدة سلام حقيقية بين الدولتين، وإنما اشتملت على مسودتي اتفاق، واحدة تخص السلام المصري الإسرائيلي، والأخرى بخصوص الحكم الذاتي لغزة والقطاع، وقد أتت

---

(١) بالإضافة إلى الحكايات المذكورة لوزير الخارجية محمد إبراهيم كامل ووزير الدولة للشئون الخارجية بطرس غالي انظر: الدراسات النقدية لـ عادل الصفتي Safty, Adel, "Sadat's Negotiations with The United States and Israel: Camp David and the Blair House", American Journal of Economics and Sociology, 50, no. 4 (October 1991), و إبراهيم كروان Karawan, Ibrahim A., "Sadat and the Egyptian-Israeli Peace revisited", IJMES, 26 (1994), p. 249-266.

(٢) انظر: بشكل خاص شهادة محمد ابراهيم كامل في op. cit., p. 357-ss.

أيضا على ذكر الأردن "وممثلى الشعب الفلسطينى" رغم عدم استشارة أىٍّ من هؤلاء[1].

وظهر بين نهاية عام ١٩٧٨ وبداية عام ١٩٧٩ ضعف الرئيس المصرى بشكل واضح، حيث وجد نفسه يتفاوض، رغم تطميناته المتعددة التى منحها لمواطنيه وللأشقاء العرب، على مجرد سلام منفصل وغير مشرف باعتبار أنه صار على مصر أن تقبل إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع دولة ما تزال تحتل عسكريا منطقة كاملة من أراضيها. وبالإضافة إلى ذلك، حدد القادة الإسرائيليون "نقطة ضعف" السادات مهددين إياه فى كثير من الأحيان بعدم قدرتهم على ضمان فك المستوطنات اليهودية فى سيناء، وتوصلوا إلى أنه سيتم إعادتها – سيناء – على مراحل متباينة فى ظرف ثلاث سنوات. وهكذا ضمنوا عدم قدرة مصر على التحرك فى حالة وجود صراع فى المنطقة. وقد تم فرض هذه النقطة الأساسية بموجب المادة رقم ٦ من معاهدة السلام الموقعة فى مارس ١٩٧٩ فى الولايات المتحدة الأمريكية، والتى أكدت أسبقية السلام مع إسرائيل على الالتزامات المقررة فى "اتفاقية الدفاع العربى" الموقعة فى القاهرة فى ١٩٥٠ [2]. ومن المثير، بالمناسبة، ملاحظة أن الجريدة اليومية شبه الرسمية "الأهرام" حذفت المادة المذكورة من إعلان نص معاهدة السلام، بالتحديد لأن النظام يعرف خطورة هذه النقطة التى فرضت على مصر العزلة التامة عن العالم العربى وتنحيتها عن دورها القيادى فى الأمة العربية[3].

---

(١) انظر: النص الرسمى العربى للاتفاقيات فى مركز وثائق المصدر المذكور ص ٨٥ – ١٠٠. والترجمة الإيطالية واردة فى OM, LVIII (1978), p. 703-710.

(٢) انظر: النص الرسمى العربى للاتفاقيات فى "مركز وثائق..."، المصدر السابق الذكر، ص ١١٠–١٣٢.

(٣) انظر: الصفتى .Safty, Adel, ibidem, op. cit

وقبل توقيع معاهدة السلام المنفردة جذبت دول "جبهة الرفض" إلى جانبها كل الدول العربية تقريبا مقنعة إياها بعدم الارتباط بالمبادرة المصرية(١). وفى نهاية قمة الجزائر فى ١٩٧٨ قرر قادة خمس دول من جبهة الرفض تجميد كافة العلاقات مع مصر، وربطت ذلك بعجز مصر وإذعانها فى مواجهة الاجتياح الإسرائيلى لجنوب لبنان فى ١٩٧٨ الذى تم فقط استنكاره من قبل القاهرة دون أن يوقف ذلك استمرار المفاوضات، وذلك بسبب ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية[٢].

وكان من الطبيعى بالتالى أن تجتمع الجامعة العربية فى بغداد بعد اتفاقيات كامب ديفيد فى خريف ١٩٧٨، جامعة ضد السادات ما سمى بجبهة الصمود مشتملة تقريبا على كل الدول العربية باستثناء السودان وعمان، وأرسل الحكام العرب من العاصمة العراقية الإنذار الأخير للرئيس لكىْ لا يوقع معاهدة السلام، وفى المقابل عرض "الإخوة العرب" مساعدات اقتصادية عن طريق قروض ميتة واستثمارات ومساعدة تقنية، غير أن السادات كان قد قرر بالفعل قبول ضغوط كارتر بالخضوع لكل نقطة تشدد من جانب الإسرائيليين، إلى درجة قبول وجود قوة عسكرية دولية مكوَّنة بمعظمها من الولايات المتحدة الأمريكية فى الجزء المصرى من الأراضى التى كان ينبغى استردادها من إسرائيل وتأمين حد أدنى من إمدادات البترول السنوية لتل أبيب. وبعد توقيع معاهدة السلام تحققت التهديدات العربية بالقرار المتخذ فى قمة بغداد فى مارس ١٩٧٩ بطرد مصر من جامعة الدول العربية ونقل مقرها من القاهرة إلى تونس[٣]. وأكملت جبهة الصمود عزلة

---

(١) يوجد وصف رائع لعملية التقارب بين المَلَكيات المحافظة والدول "الراديكالية" وهى العملية التى أدت إلى العزلة التامة لمصر عن المعسكر العربى فى Barnett, Michael N, Dialogues in Arab Politics. Negotiations in Regional Order, New York, Columbia University Press, 1998, p. 191-201.

(٢) انظر: OM, LVIII (1978), p. 223.

(٣) انظر: OM, LIX (1979), p. 475-477.

مصر من "محيطها التاريخى الطبيعى" إذ طردتها فى مايو التالى من منظمة المؤتمر الإسلامى رغم وجود العديد من الدول الموالية للغرب بكل وضوح مثل باكستان وماليزيا.

وكان رد فعل الرئيس على المعارضة العربية فى أول الأمر هو الدهشة وعدم التصديق خاصة بالنسبة للمملكة الأردنية والمغرب اللتين توقع منهما مساعدة كبرى، ثم تحول بعدها إلى الهجوم. ومن جانب بالغ السادات فى قيمة دور مصر الريادى مقتنعا بأن العرب سيتبعونه مهما فعل، ومن جانب آخر ومع مرور الوقت بدأ فى اعتبار الحكومات الغربية فقط بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية محاوريه الوحيدين. وعندما أكثرت الحكومات والرأى العام العربى من انتقاداتهم بعد اجتماعات كامب ديفيد، جاء رد فعل الرئيس بازدراء، معيدا استخدام كل الحجج عن "خصوصية مصر" (الإقليمية) أو متحدثا بشكل مسىء عن القادة العرب حتى فى اللقاءات العامة[1]. كما بدأت الصحافة الرسمية المصرية فى هجاء "الإخوة العرب" القدامى بتعنت خاصة بدو الخليج "الأجلاف الجهلة" الذين أثروا من البترول مع أنهم أدنى ثقافيا واجتماعيا من المجتمع المصرى المتحضر[2]. وبالإضافة إلى هذا جعل اختطاف طائرة من الخطوط الجوية المصرية فى قبرص فى ١٩٧٨ من جانب الفدائى الفلسطينى الذى قام باغتيال وزير الثقافة المصرى يوسف السباعى الرأى العام المصرى أقل حساسية تجاه القضية الفلسطينية[3].

---

(١) على سبيل المثال، يسجل بطرس غالى فى مذكراته السابقة الذكر أنه أحرج عدة مرات من حقيقة أن السادات نعت ملوك ورؤساء جبهة الرفض عدة مرات بـ "أولاد الكلب".

(٢) سيكون رد الفعل الداخلى هو موضوع القسم التالى من البحث مع الالتفات إلى أحزاب المعارضة بشكل خاص.

(٣) انظر: OM, LVIII (1978), p. 73. ففى جنازة السباعى كانت الجموع تصرخ بألم (لا فلسطين بعد اليوم) انظر: تحليلات عبد العظيم رمضان، "مصر وفلسطين: انتحار العقل العربى"، وقد نشرت أصلا فى "روزاليوسف" فى ٢٠ مارس ١٩٧٨ ثم أعيد طبعها فى كتابه "مصر فى عصر السادات"، الجزء الثانى، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٩، ص ١٥٣-١٥٩.

كذلك هاجمت الصحافة العربية، التى عادة ما كان يكتب فيها المنفيون المصريون، السلام المصرى الإسرائيلى، مستنكرة بالذات حقيقة أن السادات باع "المسجد الأقصى بالقدس مقابل رمال سيناء"[١].

وفى النهاية نظر الجزء الأكبر من الإنتلجنسيا العربية من كافة الاتجاهات السياسية – الأيديولوجية إلى مبادرة السادات على أنه "فشل لسلام عادل" وسبب إضافى لتدهور أوضاع الشعب الفلسطينى[٢].

ج: إضفاء الشرعية على الديكتاتورية

بعد انتفاضة يناير، يمكننا اعتبار أن الفترة "شبه التعددية" التى بدأها الرئيس مع نصر أكتوبر قد انتهت. وكان على قانون "حماية أمن الأمة والمواطنين" الذى تمت الموافقة عليه فى استفتاء فبراير ١٩٧٧ [٣]، أن يكون الأول فقط من سلسلة إجراءات قامعة للحرية كان عليها إضفاء الشرعية على تسلط الدولة، إذ كرس موقع الهيمنة المطلقة للرئيس داخل المؤسسات[٤]. غير أن السادات، سواء قبل أو بعد "مبادرة السلام" فى نوفمبر ١٩٧٧، وجّه انتباها كبيرا للحفاظ على "واجهة" التعددية لنظامه قبل أىّ شئ لإرضاء حليفه الرئيسى والراعى الوحيد لعملية السلام المنفرد چيمى كارتر.

---

(١) مذكور فى .Safty, Adel, ibidem, op. cit

(٢) انظر: التحليل اللامع للفيلسوف السورى صادق جلال العظم فى *زيارة السادات وبؤس السلام العادل*، بيروت، دار الطليعة ١٩٧٨. للاطلاع على تحليل من منظور فلسطينى خالص انظر: Sayegh, Fayez, "The Camp David Agreement and the Palestine Problem", Journal of Palestine Studies, 30 (1979).

(٣) وفقا للمعلومات الحكومية صوت ٩٩،٤ % من المواطنين لصالح القانون انظر: .Martin Muñoz, op. cit., p. 324

(٤) انظر: .Martin Muñoz, op. cit., p. 327-340

ومن هذا المنظور، وفى محاولة لتهميش المعارضة اليسارية "غير المسئولة" التى انتقدت بكل وضوح "رحلته السلمية"[1]، يمكن تفسير قرار الرئيس بالسماح بعودة الوفد الذى حصل على التفويض بإعادة التكوين باسم الوفد الجديد فى فبراير ١٩٧٨ بفضل اثنى عشر عضوا فى مجلس الشعب قرروا الانتقال إلى صفوفه[2].

كان وراء قرار إعادة حزب الوفد إلى الحياة بقيادة الباشا العجوز فؤاد سراج الدين الذى كان وزيرا فى آخر حكومة قبل الثورة إحساس اليمين الليبرالى بأن النظام رغم الانفتاح الاقتصادى وإعادة الاعتبار للأرستقراطية القديمة والبرجوازية، لم يكن فى حالة تضمن الحماية الكافية لمطالبهم. وبالإضافة إلى هذا، لم يكن التقليد الوفدى المبنىّ على العلمانية والقومية المصرية قادرا على قبول أىّ من "الانعطافة الإسلامية" للنظام أو اعتماد السادات اعتمادا كاملا على الولايات المتحدة فى السياسة الاقتصادية[3].

وكان السادات من جانبه يرمى– بعد خيبة أمله بعد انتفاضة يناير عندما أساءت "معارضته" استخدام الحرية الممنوحة لها فى مهاجمتها لمؤسسات الدولة – إلى ربط الحزب الحكومى "بمعارضة مخلصة"، مدركا أن عملية السلام مع إسرائيل سوف تبعد عنه جزءًا من مؤيديه سواء فى المعسكر الإسلامى أو بين أبناء ثورة يوليو.

وبعيدا عن القيام بهذ الدور، انضم الوفد إلى صفوف المعارضة البرلمانية فى استنكار "الخيانة الوطنية" التى ارتكبها السادات فى بداية مفاوضات السلام مع الدولة اليهودية. وفى هذا المجال تكونت "جبهة برلمانية" من المعارضة بين التجمع

---

(١) سيخصص جزء كبير من الفصل الرابع لمعرفة ردود فعل التجمع (واليسار الراديكالى) على المبادرة.

(٢) انظر: Hinnebusch, R. A., Egyptian Politics..., cit., p. 208-ss.

(٣) قدم سراج الدين نفسه ملخصا لدوافعه وراء اختيار إعادة تأسيس الحزب فى *لماذا الحزب الجديد*"، القاهرة، دار الشروق، ١٩٧٧.

والوفد الجديد والناصريين المستقلين. ولم تكن القاعدة الاجتماعية وبرامج هذه الأحزاب مختلفة فقط، بل كانت متناقضة بشكل موضوعي، إلا أن رفضهم للسلام المنفرد كان مشتركا، وكذلك للأسلمة من الأعلى والتقييد المتزايد للحرية المحدودة أصلا. وهنا يجدر بنا أن ننوه بأن الوفديين كانت لديهم بوضوح أسباب محددة تقف وراء رفضهم لعملية سلام تعزل مصر عن العالم العربي. ففي الأيديولوچية الوفدية يوجد مبدئيا تشديد على الاستقلال السياسي والاقتصادي للبلاد، وبالإضافة إلى هذا استمر رأسماليو الحزب في اعتبار العالم العربي سوقا "طبيعية" للسلع المصرية، إذ كانوا يخشون – عن حق – غزو التكنولوچيا والسلع الإسرائيلية في حالة التطبيع التام للعلاقات بين البلدين[١].

وعلى أيّ حال فإن الموقف الذي اتخذه الوفديون من عملية السلام وانضمامهم في البرلمان إلى جناح "ملحدي" التجمع، والدعم الشعبي المتزايد، والذي يمكن رؤيته جيدا في مناسبات مثل الندوات المنظمة من الحزب في نقابة المحامين – القاعدة التقليدية لليبرالية الوفدية – جعل الحزب محطا للأنظار[٢].

وكان رد فعل الرئيس خليطا من خيبة الأمل والغضب وقد عبر عنه أولا في تهجماته الشخصية على القادة الوفديين، والتي لاقت صدى واسعا من جانب الصحافة الموالية للنظام، إلا أنه تم تشريعها بعد ذلك في تدابير قانونية، قانون "حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي"[٣] الصادر في مايو ١٩٧٨ الذي تمت الموافقة عليه بالاستفتاء المعتاد بعد عدة أسابيع، والذي استبعد من النشاط السياسي كل "الذين تسببوا في فساد الحياة العامة قبل عام ١٩٥٢"[٤]، وكان يرمي بوضوح

---

(١) انظر: Hinnebusch, R. A., Egyptian Politics..., cit., p. 218-ss.

(٢) انظر: Ibidem.

(٣) توجد رواية جزئية لهذا القانون في ملحق Shukri, Gh., Egypt..., cit., p. 452-453.

(٤) انظر: المادة ٤ من القانون ibidem, p. 452.

إلى اتهام القادة الوفديين الجدد. وقد فضل هؤلاء، بدلا من طرد القادة القدامى للحزب، تجميد أنشطتهم وفك الحزب واقعيا في ١٢ يونيو ١٩٧٨ (١).

ويعود جانب من عداء الرئيس للوفد إلى القدرة على التحرك التي أبداها الليبراليون القدامى على النقيض من عدم كفاءة حزب الوسط (حزب مصر العربى الاشتراكى) الذى ورث بنيته المتضخمة من الاتحاد الاشتراكى، وعجزه عن أن يكون حزبًا للجماهير. وفى محاولة منه لتخطى هذه الأزمة من أجل تخليص حزب مصر العربى الاشتراكى من "بقايا" الفترة السابقة، فكر السادات فى تكوين "حزبه" والذى طبقا لنواياه كان ينبغى أن يكون منظمة سياسية حقيقية. ولم يرغب السادات فى أن يحل الحزب الجديد الذى سيدعى "الحزب الوطنى الديموقراطى" محل "حزب مصر العربى الاشتراكى" الذى أراده أن يكون منذ البداية حزب المعارضة الوفى الذى ينقصه، غير أنه بعد إعلان الرئيس بأنه سيكون رئيس الحزب الوطنى الديموقراطى، ترك جميع أعضاء مجلس الشعب حزب مصر العربى الاشتراكى منتقلين إلى حزب الرئيس الذى خرج إلى النور فى ١٢ أكتوبر ١٩٧٨ (٢). ولا يمكننا أن نتجاهل أن السادات بخلطه الأوراق فى البرلمان، بالإضافة إلى رغبته فى إنشاء حزب جماهيرى يحدّ من نجاح الوفد الجديد، إنما كان يرغب فى أن يصرف الانتباه عن "مشاكله" مع المعارضة التى أدانت بوضوح "خيانة" كامب ديفيد بتوقيع الاتفاقية فى سبتمبر ١٩٧٨ (٣).

---

(١) انظر "بيان من حزب الوفد الجديد" ١٢ يونيو ١٩٧٨، فى Haykal, Autumn of Fury (cit., p. 203)، ويذكر هيكل أن سراج الدين كان معارضا لتجميد الأنشطة العملية إلا أنه تكيف لصالح غالبية المناضلين.

(٢) انظر Beattie, op. cit., p. 237. وينبغى أن نلفت النظر إلى أن اسم الحزب الوطنى الديموقراطى يشير بكل واضح الى الحزب الوطنى بقيادة مصطفى كامل، أول حزب وطنى مصرى.

(٣) للاطلاع على معالجة أوفى لرد فعل المعارضين وأولهم اليساريون على عملية السلام، انظر الفصل الرابع.

كان برنامج الحزب الوطنى الديموقراطى - الذى هيمن فيه التكنوقراط وأشد المخلصين على القيادة - يقوم على تطوير الانفتاح، "وحماية السلام الاجتماعى" والوحدة الوطنية، كما احتوى على نداء واضح بتقنين الشريعة كذروة لسياسة "الأسلمة من أعلى" التى اتبعها السادات إلى حد كبير من أجل معارضة التأثير المتنامى للإخوان المسلمين فى كافة المستويات فى المجتمع المصرى[١].

ترك انسحاب أعضاء مجلس الشعب والقادة من منبر الوسط القديم إلى الحزب الوطنى الجديد الرئيس بدون المعارضة المخلصة التى تنقصه فى لحظة عورضت فيها شرعيته بقوة ليس من العالم العربى فقط بل فى مصر نفسها، حيث بدأ رفض الاستسلام لإسرائيل والتخلى عن القضية الفلسطينية فى تجميع قوى المعارضة المختلفة. وفى هذا الإطار، نشأ حزب العمل فى ديسمبر ١٩٧٨ بقيادة القائد الوطنى القديم إبراهيم شكرى الذى كان ما يزال مناضلا فى الحركة شبه الفاشية "مصر الفتاة" حتى ١٩٥٢[٢]. وتظهر بوضوح "بصمة" السادات فى نشأة حزب العمل الاشتراكى إذا نظرنا إلى أن مجموعة من أعضاء مجلس الشعب بالحزب الوطنى بقيادة نسيب الرئيس "محمود أبو وافية" دخلت إلى المجموعة الجديدة لتسمح لها بالحصول على الحد الأدنى المطلوب من النواب[٣].

وقد مثل توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية محطة أساسية فى الحياة السياسية للبلاد، وهى البلاد التى أصبحت معزولة عن العالم العربى. على أن هذا وصم أيضا اختيار الرئيس الواضح لنظام يصعب تمييزه عن نظام دكتاتورى مطلق. ورغم استقبال المنتصرين الذى احتفظ له به "شعبه" عند عودته إلى

---

(١) انظر: Beattie, op. cit., p. 238; Waterbury, The Egypt..., cit., p. 370-ss.

(٢) بخصوص حزب العمل الاشتراكى انظر: دراسة Singer, Hanna Fikri, The Socialist Labor Party: a Case Study of a Contemporary Egyptian Opposition Party, Cairo, AUC Press, 1993.

(٣) وفقا لقانون الأحزاب السياسية احتاج حزب العمل الاشتراكى إلى عشرين عضوا ولكنه حصل فى النهاية على ٢٨ عضوا، انظر: Beattie, op. cit., p. 240.

الوطن[1]، كان رد فعل السادات فى الحقيقة سلبيا للغاية تجاه الجدل البرلمانى الناتج عن توقيع المعاهدات، والذى انتهى بالتصويت المعارض لسبعة عشر عضوا فى برلمان مكون من ٣٥٠ عضو. وتظهرمرارة الرئيس وغضبه تجاه هذه المعارضة مع أنها كانت أصغر من أن تكون حتى أقلية، مستوى عدم تسامحه وعدم قدرته على تمييز ذاته عن النظام.

ولهذا لم يكن الرئيس راضيا بنتائج الاستفتاء الذى أتى بإجماع ٩٩,٩ % من الناخبين المصريين بالموافقة على معاهدة السلام[2] وأراد الانتقام من عار الأصوات المعارضة وتنقية المجلس من "الملحدين" وقرر الرئيس حل البرلمان، وعقد انتخابات جديدة فى يونيو ١٩٧٩ رغم أن قانون الانتخابات منحه هذا الحق فقط فى حالات الطوارئ. حصل السادات على ما أراده حيث اختفى اليسار من البرلمان الجديد لصالح حزب العمل الاشتراكى معوضا عنه بتسع وعشرين مقعدا وبقى فقط عضوان ممن صوتوا ضد كامب ديفيد تم انتخابهما كليهما من صفوف المستقلين فى جولة انتخابية حزينة شهدت أسوأ عمليات تزوير وترويع بدأت فى تاريخ البلاد[3].

---

(١) يجدر بنا فى هذا الصدد أن نذكر التأكيد الساخر للناصرى يحيى الجمل الذى كان عضواً فى حكومة السادات حتى ١٩٧٥، والقائل بأن المظاهرات الوحيدة التى خرجت بناءً على مبادرة الجماهير تماما وبإخلاص فى مصر المعاصرة كانت تلك التى تلت وفاة المطربة أم كلثوم، انظرْ المقابلة المذكورة فى Beattie, op. cit., p. 233. وعلى أىّ حال، إذا كان من الممكن إرجاع مظاهرات الابتهاج التى قوبل بها الرئيس عند عودته من القدس عام ١٩٧٧ إلى الأمل الذى ولدته هذه المبادرة لدى جزء كبير من الشعب، فمن الجائز أن نعبر عن تشككنا فى شعبية الرئيس فى مارس ١٩٧٩.

(٢) انظرْ Martin Muñoz, G., op. cit., 344.

(٣) انظرْ Martin Muñoz, G., op. cit., 335. انظرْ أيضا محمد سيد أحمد، "مستقبل النظام الحزبى فى مصر"، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٤.

ويرجع التعنت الخاص فى مواجهة اليسار من قبل النظام، سواء فى الكلمات أو الأفعال[١]، إلى شخصية السادات وهواجسه تجاه "الشيوعيين" الذين استمر فى النظر إليهم – محاطا بجيش من الحاشية حتى أعوام السبعينيات – على أنهم الخطر الأعظم لبقاء نظامه مقللا من التهديد المحتمل للمنظمات الإسلامية، الشرعية أو السرية[٢]، التى ظن أنه يمكنه معارضتها بسياسة "إعادة الأسلمة من أعلى".

كذلك ينبغى أن نتذكر أن السادات اتبع طريقين متوازيين غير متسقين فى سياسته الاجتماعية كما يتضح من المواد التشريعية التى تم تقديمها فى ١٩٨٠. ففى نفس العام تمت الموافقة على تعديلات مهمة فى حقوق الأسرة لتأمين حقوق المرأة من قواعد الشريعة الإسلامية التى تفرط فى تفضيل الرجال[٣]، بينما أصبحت الشريعة الإسلامية المصدر الأساسى للتشريع تحت ضغط الأزهر والإخوان. وكان هذا التناقض يعكس، وفقا لوجهة نظر البعض، "الصراع" على التأثير على الرئيس الذى أصبح فى ذلك الوقت مغتربا عن شعبه بل وعن نخبته ذاتها بين الميول الإسلامية "لعثمان أحمد عثمان" الرجل الوحيد الموثوق فيه من جانب الرئيس فى الفترة الأخيرة وبين زوجته "جيهان" التى رغبت فى دفع الرئيس تجاه إصلاحات ذات طابع علمانى[٤].

وبالإضافة إلى ذلك، وفى نفس العام ١٩٨٠، وصلت عملية "تشريع الديكتاتورية" إلى الذروة بالموافقة على ما سمى "بقانون العيب" الذى يجرِّم أىّ نوع

---

(١) انظر الفصل الرابع.

(٢) من الجدير بالذكر أن الحكومة أمرت بمصادرة "الدعوة" لسان حال الإخوان المسلمين للمرة الأولى فى أبريل ١٩٧٩ بعد انتقادهم الصريح للاتفاقية المصرية الاسرائيلية.

(٣) بخصوص هذا الموضوع انظر: Cilardo, Agostino, "The Evolution of Muslim Family Law in Egypt", OM, IV N. S. (1985), p. 67-124.

(٤) انظر: أحمد بهاء الدين، "محاوراتى"، ص ١٨٨.

من المعارضة للنظام سواء في مصر أو في الخارج[١] وبحصول الرئيس على منصب رئيس الوزراء في مايو ١٥ مايو[٢]. واقترن الموقف الاقتصادى الخطر العائد إلى قطع المساعدات العربية بسبب معاهدة السلام مع إسرائيل والفشل التام للانفتاح، مع ظرف دولى صعب نشأ عن انتصار الثورة الإسلامية في إيران، والنتيجة السلبية لمفاوضات الحكم الذاتى الفلسطينى بسبب التعنت الإسرائيلى، وشلل إدارة كارتر المشغولة بحملة دعائية انتخابية صعبة. وبالإضافة إلى ذلك، استمر الرئيس رغم أنه كان محاطا بجوقته في الصحافة والحكومة في الوسوسة إزاء التهديد الشيوعى[٣]، والذى تجسد في نظره في الغزو السوفييتى لأفغانستان (ديسمبر ١٩٧٥) و كان المجتمع المصرى يتأسلم بعمق تحت التأثير المزدوج للنظام نفسه والوجود المتغلغل لمنظمات ذات جذور مختلفة في الجامعة، وفي أحياء متعددة بالمدن[٤]. وقد ظهرت عودة الأسلمة تلك في المدن المصرية الشمالية في صورة تبنى فئات واسعة من المجتمع لعادات ورموز دينية، كما ظهر في عودة الحجاب النسائى – أيضا – لدى الفئات الاجتماعية الدنيا، وبالتجمعات المتكررة في المساجد من أجل المشاركة في الاحتفالات المهمة. وبالموازاة مع ذلك أضيفت خطب الشيوخ الشبان إلى التخلف الاقتصادى الاجتماعى في قرى وصعيد مصر العليا "قلعة التقاليد المحافظة في البلاد" الأمر الذى أضفى على "الصحوة الإسلامية" ملامح معادية للمسيحية. وبالتالى كانت الشرطة في السبعينيات تتخذ موقف المتفرج عاجزة أمام أحداث عنف طائفى عديدة بدت مهددة لقرون من التعايش السلمى حتى أدت إلى تطرف الكنيسة القبطية ذاتها التى أصبحت هدفا آخر لغضب الرئيس بين ١٩٧٩ و ١٩٨١[٥].

---

(١) انظر: Martin Muñoz, G., op. cit., p. 337.

(٢) انظر: Beattie, op. cit., p. 260-261.

(٣) شن النظام في ١٩٨٠ حملة اعتقالات جديدة ضد مناضلى اليسار الراديكالى انظر: الفصل الرابع.

(٤) انظر: Beattie, op. cit., p. 263-265.

(٥) انظر: Heikal, Autumn of Fury, cit., p. 161-165.

وقبل أن أصف النهاية الدرامية لمسيرة السادات، من الضرورى تقديم استعراض موجز للميلاد الجديد للإسلام السياسى المصرى وأيديولوجيته وتفرعاته، وخاصة أنّه على أيدى القوى الأكثر عنفا وتطرفا الناشئة من هذه الحركات سينتهى حكم السادات(١).

ومن الناحية النظرية كان صانع الميلاد الجديد للفكر الأصولى(٢) بلا منازع، فى مصر والعالم العربى، هو سيد قطب (١٩٦٦-١٩٠٦) مرشد الإخوان المسلمين الذى أعدمه نظام عبد الناصر فى ١٩٦٦. وهو الذى طرح رؤية لا يمكن فصلها عن فكرة الغلبة المطلقة للإرادة الإلهية على السلوك الانسانى، وعلى الطاعة التامة من جانب الإنسان. وباسم هذه الإرادة يكون بالتالى على المسلم أن "يجاهد ضد كل من يتجاهلون أو لا يطبقون الرسالة الالهية"(٣). وقد مدّ قطب عمليا مفهوم الجاهلية – عصر الجهل قبل الإسلامى بسبب شركه ووثنيته – إلى الوقت الحاضر. وبناء على هذا التحليل زعم الإخوان المسلمون وأتباعهم أن قادة العالم العربى (والإسلامى) قاموا بإفساد الرسالة الإلهية فى القرون المبكرة بعد وفاة الرسول متهمين إياهم بالنفاق والكفر (ومن هنا اشتقت: تكفير)، وهكذا رأوا احتمال الجهاد ضدهم داخل دار الإسلام، لإعادة المجتمع إلى الطريق الصحيح أىْ "إلى سبيل الله". وعلى العكس من ذلك كان المفهوم التقليدى للجهاد يرى التفرقة بين دار الإسلام التى هى أيضا "دار السلام" و بين "دار الحرب" التى يمكن إعلان الجهاد فيها. هذه

---

(١) لا يعتبر مصطلح "ملك" غير مناسب إذا تذكرنا أنه تم إلغاء أىّ حدود زمنية لإعادة انتخاب الرئيس فى منصبه باستفتاء تم فى ١٩٨٠ مما جعل من وجود رئاسة "مدى الحياة" أمرًا ممكنا.

(٢) ليس هنا محل مناقشة صعوبة تعريف الظاهرة التى يفضل تعريفها "بالراديكالية الإسلامية" أو "الإسلام الراديكالى"، انظرْ اعتبارات كلاوديو لو چاكونو Lo Jacono, Claudio, "I cosiddetti fondamentalismi islamici", in Fondamentalismi, numero monografico di Parolechiave, n. 3 (1993), p. 35-36.

(٣) انظرْ سيد قطب "معالم فى الطريق" فى Branca, Paolo (a cura di), Voci dell'Islam moderno, Genova, Marietti, 1997,p.197-198.

النقطة أساسية لأنها الملمح الرئيسى لكل المجموعات الإسلامية "الأصولية الجديدة"[١].

وفى الحالة المصرية من الواضح أن الحركة الإسلامية بدأت من الجامعات، أيضا وأساسا بإيحاء من السلطة فى مواجهة نشاط المجموعات الماركسية والناصرية قبل حرب أكتوبر. وبدأت تبزغ فى السبعينيات – إلى جانب الجماعات التابعة أو القريبة من الإخوان المسلمين – جماعات وجماعات صغيرة، يحركها نداء جهادى ينظر إلى الصراع المسلح على أنه وسيلة لاستعادة أسلمة الدولة والمجتمع، بعيدا عن أىّ سيطرة حكومية.

ورغم أن رحلة السادات إلى القدس مثلت كما يؤكد "كيبل" Kepel الحد الفاصل لتحديد نشوء هذا التيار الراديكالى[٢] البديل للإخوان والمضاد لإسلام الدولة أىْ الأزهر، فإن بوادر ذلك بدأت حتى قبل مبادرة الرئيس.

والحقيقة أن أولى المنظمات الراديكالية التى ظهرت فى ١٩٧٧ كانت "جماعة المسلمين" التى سمتها السلطات "التكفير والهجرة" وفقا لأحد الشعارات الأساسية للجماعة[٣]. وقد طورت هذه الجماعة تحت قيادة **شكرى مصطفى** تحليل قطب عن الطبيعة الكافرة للدولة، ودفعته إلى الحد الأقصى مكفرة ليس فقط القيادة السياسية، بل المجتمع كله. واتباعا لهذا المنطق كان على مناضلى الجماعة الانسحاب أو الهجرة إلى مجتمعات مغلقة، والتحضير من هناك للجهاد من أجل إصلاح المجتمع تبعا لمبادئ الإسلام الصحيح. وعندما اتهم **محمود الذهبى** العالم الأزهرى ووزير الأوقاف السابق **شكرى مصطفى** بأنه من الخوارج فى يوليو

---

(١) انظرْ Kepel, Jihad..., cit., p. 25-27.

(٢) انظرْ Ibidem, p. 89.

(٣) بخصوص هذه المجموعة انظرْ Camera d'Afflitto, Isabella, "at-Takfir wa al-Hijrah e l'integralismo musulmano in Egitto", OM, LVII (1978), p. 145-153 . انظرْ أيضا تحليلات كيبل Kepel in Le Prophete..., cit., p. 70-102.

١٩٧٧ اختطفه مناضلو جماعة المسلمين مطالبين بتحرير المناضلين الذين تم إلقاء القبض عليهم من قبل مقابل إطلاق سراحه، وعندما رفضت السلطة، تم اغتيال الذهبى على يد المناضلين الإسلاميين مثيرين موجة من الاحتجاج والاستنكار لدى الرأى العام المصرى[١].

وانتهت مسيرة التكفير والهجرة بإلقاء القبض على الجزء الأكبر من المناضلين والحكم بالإعدام على **شكرى مصطفى** فى أوائل عام ١٩٧٨، الأمر الذى أوضح بشكل درامى أن النظام لم يكن قادرا على أن يستغل الحركة الإسلامية لصالحه[٢]. أما على المستوى الاجتماعى فيبدو أن التحالف الإسلامى بين البرجوازية المتدينة والمعروفة بالإخوان المسلمين والشباب المدينى المهمش المناضل فى الجامعات قد تفكك بالتجذر المستمر للإنتلجنسيا الإسلامية الشابة عند مغادرتها للجامعة.

ومن هذه الإنتلجنسيا أتى المهندس **عبد السلام فراج** الذى قدم التبرير النظرى للجماعات الإسلامية المسلحة، وكان الجهاد (تنظيم الجهاد) أكبر هذه الجماعات[٣]. قام **عبد السلام** فراج القادم من أسيوط فى صعيد مصر بتأليف كتاب (الفريضة الغائبة) بين عامىْ ١٩٨٠ و ١٩٨١. وقد حقق بهذا الكتيب – المبنى فى جزء كبير منه على عقيدة الفقيه ابن تيمية (١٢٦٨-١٣٢٨ م) الذى عاش فى عصور غزو المغول – الانفصال التام سواء عن الإخوان أو عن التقليد الإسلامى الأزهرى "المعتدل" حيث قام فراج بتعريف الفريضة الغائبة على أنه الجهاد الذى كان ينبغى على المنظرين المسلمين إعلانه أولا على الحكام المنافقين الذين يعلنون أنهم مسلمون لكنهم يخونون مبادئ الإسلام. ومن الواضح أن التحليل السابق رغم

---

(١) انظرْ Beattie, op. cit., p. 225.

(٢) انظرْ التحليل اللامع لـ **غالى شكرى** Shukri, Egypt..., cit. p. 293-302.

(٣) بخصوص الجهاد انظرْ **محمد مورو**، "تنظيم الجهاد: أفكاره، جذوره، سياساته"، القاهرة، الشركة الدولية العربية للنشر، ١٩٩٠.

أنه مبنيّ على افتراضات نظرية عامة، إلا أنه يشير بشكل محدد إلى الموقف المصرى طارحا ضرورة أو بشكل أدق (فريضة) التخلص من السادات بأيّ ثمن.

وقد أتى هذا التجذر فى الحركات الإسلامية منذ اللحظة التى وجد فيها النظام المصرى نفسه بعد توقيع الاتفاقات مع إسرائيل يواجه أزمة شرعية أخرى خطيرة، وازدادت تفاقما بمصاعب السياق الدولى. والحقيقة أن الرئيس اعتمد على إعادة انتخاب كارتر فى خريف ١٩٨٠ حتى يلطف من تعنت بيجن سواء فى الاتفاقيات بخصوص الحكم الذاتى الفلسطينى أو أساسا بخصوص ضمانات الرجوع الفعال لسيناء إلى مصر فى أبريل ١٩٨٢. وفى هذا السياق، أدى انتصار ريجان، واهتمامه الضئيل فى البداية بالقضية العربية الإسرائيلية إلى إضعاف (الهيبة) الدولية لـ السادات ومنصبه فى الوطن. وهنا تم تنظيم "جبهة تحرير وطنية" جمعت تحت لواء معارضة "ترتيبات كامب ديڤيد" القوى الليبرالية والماركسية، وحتى الإخوان المسلمين، وبالإضافة إلى ذلك، تخلى حتى حزب العمل الاشتراكى عن معسكر السلطة رافضا دوره "كمعارضة مخلصة" ليصطف بشكل واضح ضد "خيانة" الرئيس للقضية العربية. ومثلت جريدة حزب العمل الأسبوعية "الشعب" بين عام ١٩٨٠ وسبتمبر ١٩٨١ منتدى حقيقيا حيث جرى التوفير لكل قوى المعارضة إمكانية تقديم مواقفها الحقيقية(١).

ومع هذا، وكما سنرى فيما بعد، لم تنجح المعارضة فى تكوين "جبهة تحرير وطنية" حقيقية يمكنها أن تستولى على السلطة بالتحديد لأن الانقسامات الأيديولوچية كانت واسعة للغاية بين مختلف المجموعات، كما أن برامجها كانت ستغدو متباعدة للغاية فى حالة الاستيلاء على السلطة. ومن الجدير بالذكر هنا وزن النموذج الإيرانى الذى قام بتهميش القوى العلمانية أو الليبرالية وحتى الماركسية من جانب الخومينى رغم مشاركتهم بنشاط فى الثورة ضد الشاه(٢).

---

(١) انظر: Beattie, op. cit., p. 272-273.

(٢) للحصول على تحليل أعمق لهذه المسألة خاصة من وجهة نظر اليسار، انظر: الفصل الرابع.

وتدهور موقف البلاد إلى أقصى حد فى ١٩٨١ بالمواجهات شبه اليومية بين المناضلين الإسلاميين والأقباط مخاطرة بجذب مصر إلى حرب أهلية دموية. وقد وقع أخطر هذه الأحداث فى يونيو ١٩٨١ فى القاهرة فيما يسمى بـ "مذبحة الزاوية الحمراء" حيث نتج عن الصدامات بين المسلمين والمسيحيين التى استمرت أياما عديدة سقوط ٣٥ قتيلا بالإضافة إلى خمسين جريحا. وفى نفس الفترة جاء القصف الإسرائيلى لمطار بيروت أولا ثم قصف المفاعل النووى الإيرانى واللذان وقعا بعد قمة السادات – بيجين ليقللا بصورة كبيرة من الهامش المتناقص أساسا للإجماع على النظام.

قرر السادات فى هذا الموقف – معزولا تماما فى بلده وخائفا من أن لا يستمر فى البقاء – وفى حركة يائسة، أن يبدأ موجة اعتقالات جماعية فى ٢ سبتمبر ١٩٨١، وفى ظرف ساعات قليلة وجد ١٥٣٦ فردا، يمثلون تقريبا كافة تيارات المجتمع المدنى المصرى من كافة الاتجاهات السياسية، أنفسهم يتشاركون فى تجربة السجن.

وكان بين المعتقلين العديد من مناضلى اليسار، والجماعات الإسلامية، وأعضاء حزب الوفد، وصحفيون مؤثرون مثل محمد حسنين هيكل، وحتى البابا القبطى شنودة تم نفيه فى دير فى الصحراء[1].

ومثل قرار الرئيس، والذى ربما أثر عليه وزير داخليته النبوى إسماعيل[2] بشكل ما، "شهادة وفاة"[3]. وجرى بالتالى تنفيذ حكم الإعدام، الذى ألهمه عبد السلام فراج وصاغه الشيخ الشاب عمر عبد الرحمن، بواسطة إحدى خلايا الجهاد خلال

---

(١) لوصف المعتقلين أنفسهم لاعتقالات سبتمبر ١٩٨١ انظر: Heikal, Autumn..., cit., p. 232-241.

(٢) فؤاد علام، فى مقابلة شخصية مع الكاتب، القاهرة ١٤ يناير ٢٠٠٣.

(٣) لتكوين تصور دقيق عن الفترة بين الاعتقالات واغتيال السادات، انظر: عادل ممدوح، *أيام السادات الأخيرة*، القاهرة، دار فرسان، ٢٠٠١.

الاستعراض العسكرى فى السادس من أكتوبر ١٩٨١. وقد أثبت فشل محاولة عصيان مسلح فى أسيوط تهدف إلى قلب نظام الحكم كيف أن تحليلات الشبان الراديكاليين عن احتمال قيام ثورة إسلامية فى وقت قريب فى وادى النيل كانت مفتقرة إلى أىّ أساس.

وعلى أىّ حال، فرغم مبادرات المصالحة تجاه المعارضة، والتى تجلت فى الإفراج عن المعتقلين فى سبتمبر، فى أبريل ١٩٨٢، أوضحت اختيارات الرئيس الجديد مبارك أن التحولات التى أدخلها السادات على النظام السياسى والاجتماعى المصرى قد استمرت فى البقاء بعد وفاته التراجيدية.

الفصل الثانى

المثقف المعاصر ومولد الماركسية فى مصر

١- المثقف العربى: تعريف صعب

يقع مفهوم المثقف العربى فى "منطقة حدود" و"التباس" بين الحياة الثقافية والسياسية ويخضع لتحليل عدة فروع علمية متنوعة ابتداءً من علم الاجتماع مرورا بالعلوم السياسية وتاريخ الفكر والأفكار وانتهاءً بالتاريخ الاجتماعى.

ورغم أن محور البحث الحالى هو تحليل وضع المثقف فى مصر ما بعد الاستعمار إلا أن من الضرورى أن نتتبَّع الأبعاد الاجتماعية- الفلسفية التى تعرف المثقف العربى المعاصر وأن نتتبع، على الأقل بشكل مختصر، سياق مولدها فى القرن الثامن عشر حتى نهاية القرن التاسع عشر.

يعتبر مصطلح "مثقف" هو الأكثر استخداما فى الصحافة العربية المعاصرة للإشارة إلى المثقف بالإضافة إلى لفظ مفكر (المشتق من مادة فكر) ولفظ "أديب" بمعناه الكلاسيكى (والذى يعنى حرفيا مهذب وأديب)[١].

(١) من أجل تحليل لهذه المسألة المعجمية، انظر: Ruocco, Monica, L'intellettuale arabo tra impegno e dissenso. Analisi della rivista libanese al-*fd*...b (1953-1994), Roma, Jouvence, 1999, p. 14. وانظر: أيضا الدراسة الوافية لـ لبيب طاهر "العالِم والمثقف والإنتلچنسى" لعدد من المؤلفين "الثقافة والمثقف فى الوطن العربى، "بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢، ص ١٧-٣٤.

ومن الجدير بالذكر هنا أن العالم العربى الإسلامى الكلاسيكى قد أنتج "المثقفين" الخاصين به قبل ظهور المثقفين المعاصرين. وقد أعطى التراث العربى والإسلامى الذى لا تعتبر مصر مستثناة منه، تسمية مثقف أو لنقل عالم (عارف) لدارس العلوم الدينية أىْ المتخصص فى الثيولوچيا (متكلم) والفقه الإسلامى (فقيه)[1].

ويتعلق الجدل حول صورة المثقف العربى المعاصر قبل أىّ شئ بالأسئلة عن دوره فى المجتمع وعلاقته بالسلطة الموجودة[2].

---

(١) بخصوص المثقفين فى الإسلام الكلاسيكى انظرْ على سبيل المثال Urvoy, Dominique, Les penseurs libres dans l'Islam classique, Paris, Albin Michel, 1996؛ Baffioni, Carmela, I grandi pensatori dell'Islam, Roma, Edizioni Lavoro, 1996؛ Sanaugustin, Floréal (ed.), Les intellectuels en Orient musulman. Statut et fonction, Le Caire, IFAO, 1998. انظرْ أيضا التحليلات المثيرة لـ مصطفى مرتضى على عن المثقف والسلطة "دراسة تحليلية لوضع المثقف المصرى فى فترة ١٩٧٥-١٩٩٥" القاهرة، دار قباء، ١٩٩٨، ص ٢٤-٣٥ التى استخدم فيها عالم الاجتماع المصرى بتوسع تأملات ابن خلدون لوصف نشأة المثقف التقليدى فى الفترة الكلاسيكية.

(٢) بخصوص المثقف العربى المعاصر، انظرْ "المثقف العربى: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع" لعدد من المؤلفين، الرباط، المجلس القومى للثقافة العربية، ١٩٨٨؛ "المثقف والثقافة فى الوطن العربى" لعدد من المثقفين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢؛ Alatas, Syed H., Intellectuals in Developing Societies, London, Cass, 1977؛ محمود أمين العالم "الوعى والوعى الزائف فى الفكر العربى المعاصر"، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٦؛ Barresi, C. Ferial, "Gli intellettuali fra consenso e disimpegno", in: Politica Internazionale, 3, 1978, p. 72-76؛ ناجى بن نصر، "أوهام المثقفين" تونس، الطبعة الثانية، ١٩٨٦؛ محمد عابد الجابرى "الخطاب العربى المعاصر"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢؛ سعد الدين إبراهيم "الإنتلچنسيا العربية. المثقفون والسلطة"، عمان، منتدى الفكر العربى، ١٩٨٨؛ زهير م. الكتبى، "المثقف العربى والسلطة"، مكة، ١٩٩٥؛ Labdaoui, Abdellah, Les nouveaux intellectuels arabes, Paris, L'Harmattan, 1996; Laroui, Abdallah, The Crisis of the Arab=

وفى العالم الغربى يمكن التحدث عن "طبقة مثقفين" تتصف، وإن بدرجات متفاوتة، بدرجة عالية من الإدراك الذى يمكن تعريفه "بالوعى الطبقى"(١).

بينما يبدو أن هذا الوعى بالذات لم يتوفر للمثقف العربى وهو الأمر الذى أدى به فى رأى الباحث الاجتماعى اللبنانى سمير خلف إلى "اغتراب تام عن المجتمع الذى ينتمى له". وقد تبنى سمير خلف تعريف ريمون آرون Aron Raymond فالمثقف تبعا لهذا الأخير هو "الذى يحيا على ومع إعمال العقل"(٢). وكما لاحظ فيما كان يكتب فى الستينيات أنه فى البلدان العربية فى فترة ما بعد الاستعمار يوجد فقط "إنتلجنسيا من البيروقراطيين والتكنوقراط واعية سياسيا" ولكن لا توجد نخبة حقيقية من المثقفين والمبدعين ودعاة الثقافة(٣). ومن الجائز أن يكون هذا المنظور النخبوى(٤) للمثقف تعديلا مناسبا لتحليل أنطونيو جرامشى Antonio

---

=Intellectual: Traditionalism or Historicism?, Berkeley, University of California Press, 1976 (1974); Ruocco, M. op. cit.؛ Sabour, M'hammed, The Ontology and Status of Intellectuals in Arab Academia and Society, Ashgate, Gower Publishing, 2000; Scarcia Amoretti, Biancamaria, "Il ruolo politico e sociale dell'intellettuale", in: Cultura e potere nel mondo arabo, Dossier di Politica Internazionale, 1-2, 1989, p. 33-39؛ چورچ طرابيشى، "المثقفون العرب والتراث"، لندن، رياض الريس، ١٩٩١؛ مراد وهبة "الشعب والمثقفون والتغير الاجتماعى" القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨٨.

(١) انظر: Khalaf, Samir, "The Growing Pains of Arab Intellectuals", in: Diogenes, 54, Summer 1966, p. 60.

(٢) انظر: Aron, Raymond, The Opium of the Intellectuals, New York, Norton & Co. 1957, p. 206.

(٣) انظر: Khalaf, S., op. cit., p. 75-77. كذلك رأى لبيب فرقا بين المثقفين والإنتلجنسيا فى "العالم والمثقف والإنتلجنسى"، سبق ذكره.

(٤) يوجد نص كلاسيكى ذو طابع محافظ عن شخصية المثقف وهو Benda, Julien, Il tradimento dei chierici, Torino, Einaudi, 1976 (الطبعة الأصلية ١٩٢٧). وفى مقال لامع ومثير للجدل نشر حديثا، راجع البريطانيين چيريمى چينينجز و أنتونى كيمب-ويلتش "قرن المثقف" لتوضيح حدود مفهوم المثقف عند چوليان بندا=

Gramsci الواضح الذى يميز بين هؤلاء الذين يقومون بنشاط إبداعى حقيقى، وبين "المنظمين للثقافة"[1]. ويمكن كذلك تطبيق التفرقة الجرامشية الشهيرة "بين المثقف التقليدى" و"العضوى" على العالم العربى بعد الحرب العالمية الثانية[2]. فيمكننا أن نعثر على المثقف التقليدى فى المثقفين التقليديين "رجال الدين" فى المؤسسات الثقافية الإسلامية والقومية، وعلى المثقف العضوى فى "الطبقة الجديدة" من التكنوقراط والبيروقراطيين التى نتجت عن الأنظمة العربية القومية التى أفرزتها عملية تصفية الاستعمار[3].

=والذى استلهموه من اليمين أو اليسار على السواء. انظر "The Century of the Intellectual. From the Dreyfus Affair to Salman Rushdie" in Jennings, J. – Kemp-Welch, T. (eds), Intellectuals and politics. From the Dreyfus Affair to Salman Rushdie, London and New York, Routledge, 1997, p. 1-21. وتجدر الإشارة أيضا إلى مساهمات ريتشارد بيلامى فى نفس الطبعة Richard Bellamy, "The intellectual as social critic. Antonio Gramsci and Michael Walzer" alle p. 25-43 e di Martin Hollis, "What truth? For whom and where?", p. 289-299.

(١) انظر أنطونيو جرامشى Gramsci, Antonio, Gli intellettuali e l'organizzazione della cultura, Roma, Editori Riuniti, 1977, p. 21-22.

(٢) انظر Ivi, p. 3-ss. بخصوص تأثير الفكر الجرامشى على العالم العربى انظر "جرامشى وقضايا المجتمع المدنى"، لعدد من المؤلفين، ندوة القاهرة، قبرص، دار عيبال، ١٩٩١؛ غالى شكرى "إشكالية الإطار المرجعى للمثقف والسلطة"، "الثقافة والمثقف فى الوطن العربى" لعدد من المؤلفين، المصدر السبق الذكر ص ٤٩ وما يليها؛ Brondino, Michele – Labib, Tahar (eds), Gramsci dans le monde arabe, Tunis, Alif/ Les Editions de la Méditerranée, 1994؛ مصطفى مرتضى على، المصدر المذكور سابقا ص ١٠٧–١١١. انظر أيضا Said, Edward W., Dire la verità. Gli intellettuali e il potere, Milano, Feltrinelli, p. 19-20.

(٣) انظر أحمد صادق سعد، "دراسات فى الثقافة العضوية"، بيروت، دار الفارابى، ١٩٨٨.

وختاما، حتى لو اعترفنا بالحدود الواقعية لاستقلال وتحرر المثقف من السلطة السائدة التى يميل إلى أن يكون "محكوما بها"[1]، فإننا لا نستطيع أن نغفل التعريفات الحماسية و"النضالية" لـ جان پول سارتر Jean-Paul Sartre و إدوارد سعيد Edward W. Said اللذين قاما بربط صورة المثقف فى أوقات مختلفة وبطرق متباينة بـ "التمرد ضد قيم القوة التى تعبر عنها الأيديولوچية السائدة"[2].

على أىّ حال، ربما ينبغى توسيع التعريف من أجل القيام بتحليل مفهوم المثقف العربى بعد الحرب العالمية الثانية حتى يشتمل على "كل الذين كان لهم دور فى نشر الثقافة"[3] والذين شاركوا بنشاط فى الجدل السياسى[4].

---

(١) انظرْ Pierre Bourdieu cit. in Ruocco, M., op. cit., p. 15.

(٢) بالنسبة لـ إدوارد سعيد انظرْ Said, Edward W., Dire la verità. Gli intellettuali e il potere, Milano, Feltrinelli, 1994؛ بالنسبة للإنتاج الغزير لـ جان پول سارتر انظرْ، على سبيل المثال، J. P. Sartre, Difesa dell'intellettuale, Milano, Bompiani, 1999 (ed. or. Paris 1972,), p. 43-67 (الترجمة العربية ، بيروت ١٩٧٣)، بالنسبة للدور الرمزى لـ سارتر بالنسبة للمثقفين التقدميين العرب فى الخمسينيات والستينيات، انظرْ على سبيل المثال لطفى الخولى "المثقفون والعمل السياسى"، "الطليعة"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٧) ص ٣٠-٣٨ المكتوب بمناسبة زيارة سارتر و سيمون دى بوفوار لمصر فى أبريل ١٩٦٧. انظرْ أيضا مقال إدوارد سعيد Said, Edward W., Sartre and the Arabs: a footnote", al-Ahram Weekly, n. 482, 18-24, (May 2000) طبعة إلكترونية، حيث يدين فيها الناقد الفلسطينى بوضوح الموقف "الموالى للصهيونية بسذاجة" لـ سارتر. وانظرْ الفصل الثالث من هذه الدراسة.

(٣) انظرْ Khalaf, S., op. cit., p. 62.

(٤) يحتوى مقال مصطفى مرتضى على عرض دقيق وشامل يحلل فيه الدراسات الأساسية عن المثقف التى صدرت فى العالم العربى وخاصة مصر، انظرْ 'Ali, M. M., op. cit., p. 123-154.

٢: مولد المثقف المعاصر

أ: اللقاء مع الغرب

حدّد اللقاء مع الغرب والذى تتم مطابقته عادة مع الحملة النابوليونية على مصر فى ١٧٩٨[١]، مولد نوع جديد من المثقف العربى، متشرب بالثقافة الأوروبية وذى ميول ليبرالية وعلمانية وميول معارضة للتقاليد. كما ينبغى إرجاع التوتر الذى بقى حتى الآن فى العالم الثقافى العربى، بين قيم الثقافة التقليدية وما تمليه العقلانية والحداثة، إلى القرن الثامن عشر[٢].

فقد بدأت الصورة الجديدة للأديب المتأورب الذى تشكل فى الأكاديميات الفرنسية وعاد إلى الوطن تشكل بديلا لرجل الدين التابع للمنهج الدينى البحت. ومع انتشار التعليم العالى والجامعى على النمط الأوروبى فى بداية القرن التاسع عشر

---

(١) الدراسة التى رأت أن الحملة النابوليونية مثلت بداية النهضة العربية والتى أيدها جزء كبير من المستشرقين وعارضها العديد من المثقفين العرب ومن بينهم **لويس عوض** وكذلك بعض الدارسين الأوروبيين مثل Hamilton Gibb. انظر: Camera d'Afflitto, Isabella, Letteratura araba contemporanea. Dalla nahÿah ad oggi, Roma, Carocci, 1998, p. 20-21; Awad, Louis, "Cultural and intellectual developments", in Vatikiotis, Panayotis J. (ed.), Egypt since the Revolution, London, Allen & Unwin, 1968, p. 144-145; Donini, Pier Giovanni, Il mondo islamico. Breve storia dal Cinquecento ad oggi, Roma-Bari, Laterza, 2003, p. 12-13.

(٢) انظر: Khalaf S., op. cit., p. 61. بخصوص تأثير التراث الإسلامى على الفكر العربى المعاصر انظر، على سبيل المثال، Jabri, Mohammed Abed, La ragione araba, Milano, Feltrinelli, 1996؛ **عزيز العظمة**، "التراث بين السلطان والتاريخ" الدار البيضاء، دار القرطبة للطباعة والنشر، ١٩٨٧؛ جورج طرابيشى، المصدر السابق الذكر.

إلى جانب الدراسات التقليدية التى تمنحها الجامعات الإسلامية مثل الأزهر والزيتونة، صار من الممكن لكل خريج وبالتالى لكل تكنوقراطى أو بيروقراطى أن يحمل لافتة "مثقف".

أما بالنسبة للعلاقة بين المثقفين والسلطة فإن من الضرورى أن نعترف مع ج. ديلانو Delanoue G. بأنها "غامضة جدا فى كل البلدان العربية تقريبا"[(١)]. وفى مجرى ما يسمى بالنهضة العربية، شجعت الحكومة وبالذات حكومة محمد على فى مصر، على نمو طبقة جديدة من المثقفين المتأوربين حتى تحقق إصلاحاتها، معطية الفرصة لمولد وعى قومى ولوصول الحداثة، بعد سنين الانحطاط تحت الحكم العثمانى[(٢)].

وفى مرحلة الاحتلال الأوروبى ساندت الدولة – التى استمرت فى البقاء بشكل أو بآخر كما حدث فى مصر– أو النخب القومية، الإنتلچنسيا الجديدة من أجل تنشيط الوعى القومى وإحياء المقاومة الثقافية والسياسية ضد الاستعمار الأجنبى. وقد أظهر المثقف العربى فى هذا العصر طبقا لـ ديلانو "نزعة زندقة" جلية[(٣)]. فإذا كان من جانب يعارض التغلغل السياسى للمستعمر الأوروبى فإنه من الجانب الآخر يخضع للجاذبية التى لا تقاوم لحضارته. وهو يحاول اكتشاف "سر أوروبا" باحثا عن فهم سبب سبقها وتفوقها على العالم الإسلامى. ولم يخلُ مثل هذا البحث، الذى

---

(١) انظر: Delanoue, Gilbert, "Presentation", in al-Bichri, Tariq et al., Les intellectuels et le pouvoir: Syrie, Égypte, Tunisie, Algérie, Le Caire, CEDEJ, 1986, p. 12.

(٢) اعترض الاقتصادى وعالم الاجتماع المصرى سمير أمين فى مقال حديث على هذه الرؤية مؤكدًا أن النهضة لم تسهل وصول الحداثة إلى العالم العربى، بل قامت بإجهاضها. انظر: Amin, Samir, "Islam, stato e società. Radiografia del mondo arabo", in la rivista del manifesto, n. 22, novembre 2001, p. 45-46.

(٣) انظر: Delanoue, Gilbert, "Presentation", in al-Bichri, Tariq et al., op. cit., p.

قامت به شخصيات متقدة الحماس مثل جمال الدين الأفغاني، من مفارقات حيث تعرف هؤلاء على التفوق الأوروبي في العلمانية والثورة العلمية لكنهم شعروا أيضا بالخداع الإمبريالي في هذه الحضارة الذي يدفعهم إلى الدفاع عن القيم التي تأسست عليها حضارتهم(١).

وأخيرا، مع تصفية الاستعمار، صار دور المثقف العربي يجري تهميشه بصورة متزايدة: أصبح الجزء الأكبر من المثقفين أمام خيار "الرقابة الذاتية الحذرة" أو خيار اتخاذ موقع أكثر راديكالية في مواجهة السلطة مستقطبين في تيار الإسلام الراديكالي أو التيارات المتعددة لليسار من القومي حتى التيار الماركسي.

وفي هذا المسار يتقابل "مصيران محتملان" للمثقف العربي المعاصر منذ عهد الاستعمار حتى اليوم، وهما المنفى والغربة(٢). فإما الاختيار الحر أو الجبري لترك بلاده، وهي السمة التي صاحبت المسار الفني والسياسي لبعض كبار المثقفين العرب من شعراء مثل أدونيس و البياتي(٣) وروائيين مثل عبد الرحمن منيف،

---

(١) انظر: ٢٠ Rodinson, Maxime, Marxism and the Muslim World, New York, Monthly Review Press, 1981, p. 67-68 (ed or. Paris, Seuil, 1972).

(٢) انظر، على سبيل المثال، Avino Maria, "Il colonialismo e gli intellettuali arabi: l'esilio e la difesa dell'identità nazionale", in Ruocco, Monica (a cura di), Migrazioni. Idee, culture, identità in Medio oriente e Nord Africa, numero monografico di Meridione. Sud e Nord nel Mondo, III, n. 1-2 (2003), p. 39-48؛ وفي نفس الإصدار انظر أيضا مساهمات ف. كورايو F. Corrao عن أدونيس و ر. مارتينيث ليو R. Martinez Lillo عن محمود درويش و ب. ڤيڤياني P. Viviani عن خليل مطران و M. Ruocco عن محمد برادة و ب. چيورچيو P. Giorgio بخصوص الرواية العراقية المعاصرة و ف. أدابو F. Addabbo بخصوص الأدب النسائي السعودي والمعاد تجميعها في قسم "المنفى في الأدب العربي" "L'esilio nella letteratura araba", p. 11-68.

(٣) انظر عبد الوهاب البياتي، "سيرة ذاتية: *القيثارة والذاكرة*"، لندن، البزاز، ١٩٩٤.

وحتى الناقد إدوارد سعيد[1] الذى تعتبر سيرته أمثولة على حياة جزء كبير من النخبة الفلسطينية، أو ربما العزلة فى الداخل فى مجتمعه ذاته مع ما يترتب عليه ذلك من غربة، وهو المصير المشترك للعديد من الكتاب والفنانين والمناضلين السياسيين، المجبرين على العمل فى ظروف شديدة الصعوبة تقريبا فى كل البلدان العربية التى نشأت من عملية تصفية الاستعمار.

ب: التيارات الثقافية فى مصر بين القرن التاسع عشر والعشرين

تمثل التيارات الثقافية فى مصر بين القرن التاسع عشر والقرن العشرين، باستثناء بعض الخصوصيات، نموذجا للصراعات فى العالم العربى بين طبقة المثقفين والسلطة وللتشرذم داخل الإنتلچنسيا[2].

---

(١) انظر: السيرة الذاتية للمؤلف Sempre nel posto sbagliato, Milano, Feltrinelli, 2000 (العنوان الأصلى: Out of Place, London, Granta, 1999).

(٢) بخصوص المثقفين فى مصر انظر: مصطفى عبد الغنى، *المثقفون وعبد الناصر*"، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣؛ مصطفى عبد الغنى، "*مثقفون وجواسيس*"، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٧؛ إسماعيل صبرى عبدالله، "المثقف والسلطة"، "الطليعة"، عدد تذكارى خاص (٢٠٠٠) ص ٥٤–٦٣؛ Gervasio, Gennaro, "Tra repressione e autocensura: intellettuali e politica in Egitto (1952-1967)", OM, XX, n. s. (2001) p. 329-349؛ Gonzalez-Quijano, Yves, Les gens du livre. Édition et champ intellectuel dans l'Égypte républicaine, Paris, CNRS,1998؛ عادل حمودة "*عظمة المثقفين وثورة يوليو*"، القاهرة، مكتبة مدبولى ١٩٨٥؛ سماح إدريس، "المثقفون والسلطة" بحث فى روايات الفترة الناصرية، بيروت، دار الآداب ١٩٩٢؛ صلاح عيسى "مثقفون وعسكر" القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٩٥؛ Jacquemond, Richard, Entre scribes et ècrivains. Le champ littèraire dans l'Égypte contemporaine, Paris, Sindbad/Actes Sud, 2003; Makarius, Raoul, La jeunesse intellectuelle d'Égypte au lendemain de la deuxième Guerre mondiale, Paris, Ed. de l'EHESS,1960؛ مصطفى مرتضى على، المصدر السابق الذكر؛ Roussillon, Alain, Reforme sociale et identité :=

وقد منح المثقفون المصريون فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر فرصة "تنوير استبداد" حكم محمد علىّ وإسماعيل باشا بفضل حرية البحث والتعليم بالتحديد والتى استطاعوا جعلها تثمر، وذلك بالإضافة إلى إمكانية الإقامة الطويلة فى البلدان الأوروبية[١]. وعلى هذا النحو أرادت الحكومة المصرية الوليدة تأكيد تميزها الجوهرى عن الباب العالى والولايات العثمانية الأخرى سواء بسبب التراث الحكومى العريق ("مصر أم الدنيا") أو لوجود طبقة من المثقفين فى البلاط الخديوى يمثلون صفوة "الثقافة العربية الجديدة". وقد تلاقى فى القاهرة الأدباء والفنانون من كل أنحاء الشرق ومن الإمبراطورية العثمانية بالذات[٢].

وقد صارت هذه الطبقة الجديدة من المثقفين "طليعة موجِّهة" للدولة الجديدة التى اعتزمت تقديم نفسها، كما اعتزم إسماعيل، كـ "ملحق لأوروبا فى أفريقيا"[٣].

وفضل علماء الأزهر فى فترة "تنوير الاستبداد" (١٨٠٥-١٨٧٩) السماح بالإصلاح الخديوى بدلا من إظهار ولائهم للحكومة العثمانية باسم وحدة الأمة الإسلامية، سامحين بعلمنة جزئية للحياة الثقافية، دون معارضة للتدخل فى شئون البلاط. وفى مواجهة الإسلام الرسمى المتحالف مع الدولة صارت العديد من

=essai sur l'emergrnce de l'intellectuel et du champ politique modernes en Égypte, Casablanca, Fennec, 1998؛ غالى شكرى، *المثقفون والسلطة فى مصر*"، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠.

(١) بخصوص الإصلاحات الاجتماعية الاقتصادية لهذه الفترة، انظر ملخصا وافيا فى Toledano, Ehud R., "Social and economic change in the «long nineteenth century»" in Daly, M. W. (ed.), The Cambridge History of Egypt, vol. 2, Cambridge, Cambridge University Press, 1998, p. 252-284.

(٢) انظر Minganti, Paolo, I movimenti politici arabi, Roma, Ubaldini, 1971, p. 11-13; Camera d'Afflitto, I., Letteratura..., cit., p. 22-24.

(٣) انظر Delanoue G., "Les intellectuels et l'Etat en Égypte aux XIX et XX siècle", in al-Bichri T. et al., op. cit., p. 73.

الطرق الصوفية، مدعومة بمساندة شعبية، تمثل ضمانات كبرى لخليفة إسطنبول ومعارضة للسلطة الخديوية[1]. وقد تأكد ولاء الأزهر للوطنية المصرية فى أحداث الثورة العرابية (١٨٨٢) وثورة سعد زغلول (١٩١٩) وفى إذعانهم ومساندتهم الرئيسية للحكم الناصرى بعد ثورة ١٩٥٢.

أما فيما يخص التيارات الثقافية، فقد اتفق العديد من الدارسين على وجود مواجهة جذرية بين التيار العلمانى الحديث والتيار الدينى التقليدى حتى نهاية القرن الثامن عشر فى مصر.

وقد وجد الناقد **لويس عوض**[2] فى هذا الاستقطاب المبدئى بذور الانقسام التى أفسحت المجال فى سياق القرن العشرين لمولد التيار الليبرالى والإسلامى الراديكالى والاشتراكى وهى التيارات التى كانت فى مواجهة مع بعضها البعض ومع السلطة حتى ثورة ١٩٥٢ حين تم قمع هذه التيارات. وفى نظر **لويس عوض** يوضع فى الخط نفسه مع مثقفين مثل الشيخ الأزهرى رفاعة الطهطاوى[3] الإصلاح الإسلامى لمحمد عبده[4]

---

(١) لويس عوض، المصدر السابق الذكر، ص ١٤٥-١٤٦.

(٢) نفس المصدر.

(٣) رفاعة الطهطاوى (١٨٠١-١٨٧٣)، شيخ نشأ نشأة أزهرية، مؤسس دار الألسن بالقاهرة، والصانع الرئيسى لفكر النهضة الوطنية المصرية، ونشر أفكار الثورة الفرنسية، انظر: Camera d'Afflitto, I., Letteratura..., cit., p. 42-47; Vial, C., "Rifâ'a al-Tahtâwî (1801-1873), précurseur du féminisme en Égypte", in: Maghreb-Machrek, 87, 1980, p.37-ss؛ وأخيرًا انظر: دراسة سمير أبو حمدان الحديثة، "*رفاعة رافع الطهطاوى رائد التحديث الأوروبى فى مصر*"، بيروت، ١٩٩٢.

(٤) محمد عبده (١٨٤٩-١٨٠٥)، عالم دين، ومؤرخ للحركة السلفية، دعا إلى تجديد الإسلام عبر "الاجتهاد" بدلا من التقليد، انظر: Adams, C. C., Islam and Modernism in Egypt: a Study of the Modern Reform Movement inaugurated by Muhammad 'Abduh, New York, Russel & Russel, 1968؛ Kerr, M. H., Islamic Reform: The Political and Legal theories of Muhammad 'Abduh and Rashid Rida..., Berkeley, University of California Press, 1966.

وتنوير طه حسين[1] وليبرالية أحمد لطفى السيد[2] واشتراكية سلامة موسى الطوباوية[3]. ومن ناحية أخرى يقع فى خط واحد مع المحافظ أحمد فارس الشدياق[4] فكر حسن البنا[5] والتيارات الأخرى للإسلام الراديكالى[6].

---

(١) طه حسين (١٨٨٩–١٩٧٣)، عميد الأدب العربى، ينتمى إلى المدرسة الفكرية لـ محمد عبده و لطفى السيد، وأول مصرى يصبح أستاذا للأدب العربى بجامعة القاهرة، ويتمثل إسهامه الأساسى فى إدخال البعد التاريخى فى التاريخ الثقافى والنقد الأدبى العربي، وفى توجيه السياسة التعليمية فى مصر بحس وطنى وليبرالى، وفى هذا المجال، نشر كتابه المهم "*مستقبل الثقافة فى مصر*"، فى ١٩٤٤. انظر: Camera d'Afflitto, I., Letteratura..., cit., p. 161-164; Gabrieli Francesco, "Taha Husayn, umanista egiziano", in: OM, XXX (1950), p. 81-83.

(٢) أحمد لطفى السيد (١٨٧٢–١٩٦٣) منظر الشخصية الوطنية المصرية، مؤسس الليبرالية، أسس فى ١٩٠٧ "الجريدة" التى أصبحت لسان حال حزب الأمة المعتدل انظر: Camera d'Afflitto, I., Letteratura..., cit., p. 168-169.

(٣) سلامة موسى (١٨٨٧–١٩٥٨)، قبطى ملحد، مؤسس الاشتراكية المصرية، أسس فى ١٩٢٠ الحزب الاشتراكى المصرى مستوحيًا نظريات سان سيمون أكثر من العقيدة الماركسية، عمله الأساسى "الاشتراكية" صدر فى ١٩١٣، انظر: Contu, Giuseppe, "Gli aspetti positivi e i limiti del laicismo in Salamah Musà (1887-1958)", in Annali dell'Istituto Universitario Orientale, Napoli, vol. 40, suppl. 24, fasc. 3, 1980؛ انظر: أدناه.

(٤) أحمد فارس الشدياق (١٨٠٤–١٨٨٧)، سورى من أصول مسيحية تحول إلى الإسلام ، وانتقل إلى مصر، أصبح فى القرن التاسع عشر المدافع الرئيسى عن "الخليفة العثمانى" على العكس من المواقف الوطنية للأزهر. Camera d'Afflitto, I., Letteratura..., cit., p. 47-50 e p. 66-70.

(٥) حسن البنا (١٩٠٦–١٩٤٩)، مدرس ابتدائى، المؤسس والمرشد العام للإخوان المسلمين منذ ١٩٢٨ وحتى وفاته، مؤيد لضرورة العودة إلى الينابيع لاستعادة قوة الإسلام فى مواجهة الليبرالية والماركسية، بخصوص الأدبيات الغزيرة عن البنا والإخوان المسلمين، انظر: على سبيل المثال Kepel, Gilles, Le Prophéte et Pharaon, Paris, La Dècouverte, 1984 e Mitchell, E. P., The Society of the Muslim Brothers, London- New York, Oxford University Press, 1969.

(٦) كذلك يتفق الناقد غالى شكرى بشكل كبير مع لويس عوض فى تحليلاته رغم انطلاقه من منظور ماركسى. انظر: المقال السابق الذكر "المثقفون والسلطة".

وبالتوازى مع أعمال التحديث، ينبغى التنويه بالدور المحورى الذى قام به المثقفون المصريون من أجل خلق الحس الوطنى المصرى(١)، الذى تشكل فى المقام الأول مع مجئ الاستعمار البريطانى (١٨٨٢). وفى نفس العام تزامن مولد الحركة الوطنية المصرية وثورة عرابى (١٨٤١-١٩١١) والوطنيين(٢) مع بداية نشأة الحركة العمالية مع إضرابات آلاف عمال المناجم فى بورسعيد(٣).

وقد تحالف جزء كبير من الإنتلچنسيا المصرية الجديدة ذات التوجهات الليبرالية والإصلاحية مع حركة التحرر الوطنى الوليدة، الأمر الذى خلق جدلا سياسيا واجتماعيا خصبا وجد مساحة له فى صحافة نابضة بالحيوية رغم أنها كانت ما تزال وليدة. والواقع أن الربع الأخير من القرن التاسع عشر شهد تأسيس العديد من المجلات المستقلة أو المرتبطة بالأحزاب السياسية الناشئة التى بدأت فى التشكل حول الشخصيات الفكرية الكبرى لذلك العصر(٤). وبين المطبوعات الكبرى التى ظهرت بين نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ينبغى أن نذكر على الأقل جريدة الأهرام التى تأسست فى ١٨٧٥ فى الإسكندرية على يد الأخوين اللبنانيين سليم و بشارة تكلا، وجريدة "المقطم" التى تأسست فى القاهرة فى عام

---

(١) انظر العمل الكلاسيكى Ahmed, Jamal M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, Oxford University Press, 1960.

(٢) بخصوص "ثورة عرابى" انظر، على سبيل المثال، صلاح عيسى *"الثورة العرابية"*، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢ .

(٣) عن تكوين الطبقة العاملة بمصر انظر Beinin, Joel- Lockman, Zachary, Workers on the Nile. Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, 1882-1954, Princeton, Princeton University Press, 1987, p. 23-43.

(٤) انظر Camera d'Afflitto, I., Letteratura..., cit., p. 27-36; Kudsi-Zadeh, A.A., "The Emergence of Political Journalism in Egypt", Muslim World, 80 (1980), p. 47-55; Kelidar, Abbas, "The Political Press in Egypt, 1882-1914", in Tripp, Charles (ed.), Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes, London, Routledge, 1993, p. 1-21.

١٨٨٩ والتى اتخذت مواقف تقدمية بوضوح فى المجال الاجتماعى. وإذا كان نشاط هذه الصحف قد نما أيضا فى ظل الاحتلال البريطانى، الذى كان موضوعها المفضل، فقد كان ذلك بفضل وجود العديد من المثقفين غير المصريين فى صفوف المحررين والكتاب الخاضعين لنظام الامتيازات الأجنبية وبالتالى لم يكن من الممكن أن يمسهم السلطان القضائى الاستعمارى البريطانى(١). ومن أجل تخطى مقاومة فرنسا المنافس التقليدى للندن فى السعى إلى الهيمنة على مصر، أمنت الحكومة البريطانية احترام نظام الامتيازات الذى يستثنى المواطنين الأجانب ومحاسيبهم المحليين من التشريع السارى فى البلاد(٢).

وتشغل جريدة اللواء التى تأسست فى ١٩٠٠ على يد المحامى **مصطفى كامل** (١٨٧٤-١٩٠٨)-الذى أصبح الناطق بلسان الجناح الأكثر راديكالية للحركة الوطنية المصرية والذى تجمع حوله كبار مثقفى العصر الذين طالبوا بجلاء القوات البريطانية وبأن تكون "مصر للمصريين"، موقعا خاصا فى مجال الصحافة الوطنية. واشتملت المجموعة الملتفة حول اللواء، بين آخرين، على **أحمد لطفى السيد** و **محمد فريد** (١٨٦٨-١٩١٩)(٣) ولفترة معينة على الخديوى الشاب **عباس حلمى الثانى** الذى تقارب هو و**مصطفى كامل** من خلال وجهة نظرهما المعادية لبريطانيا. ومن هذه النواة ولد فى ١٩٠٦ الحزب الوطنى، الذى أخذ اسمه وجزءًا من برنامجه السياسى من الحركة العرابية(٤). ولولا شخصية **مصطفى كامل** القيادية

---

(١) انظر: Meijer, Roel, Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt, 1945-1958, London, RoutledgeCurzon, 2002, p. 14-16.

(٢) عن نشأة وتطور نظام الامتيازات انظر: Lutsky, Vladimir, Storia moderna dei paesi arabi, Milano, Teti, 1975, p. 27-28.

(٣) انظر: Corrao, Francesca Maria, La rinascita islamica. Il nazionalismo di Muhammad Farid, Palermo, Quaderni del Laboratorio Antropologico Universitario, 1985.

(٤) انفصل لطفى السيد مبكرًا عن المجموعة متخذًا مواقف أقل راديكالية ذات انحياز بريطانى متزايد، أسس فى ١٩٠٧ حزب الأمة. وفى نفس العام أسس البلاط منبره=

وشعبيته لما نجح الحزب الوطنى فى أن يكون أكثر من نادٍ للمثقفين حتى وإنْ كان هؤلاء مهتمين بمشاكل الجماهير. وقد أدخلت وفاة المؤسس المفاجئة فى فبراير ١٩٠٨ وقمع السلطات البريطانية مع اقتراب الحرب العالمية الثانية، الحركة الوطنية المصرية فى مرحلة جزر.

وحتى إذا لم نرغب فى محاولة تحليل الجدل السياسى والثقافى حول ما يطلق عليه "المرحلة الليبرالية" (١٩٢٢-١٩٥٢)[١] يجب أن نذكِّر بأن نشاط المثقفين و بالذات الوفديين والسعديين المزدهر على صفحات المجلات القديمة أو الجديدة كان من الملاحظ فيه ظهور ميول نسوية وما قبل نسوية[٢].

وكما مهدت المعاهدة مع بريطانيا فى ١٩٣٦[٣]، لنهاية الحركة الوطنية الليبرالية المصرية فقد رسمت الخط الفاصل الأول فى تاريخ الثقافة المصرية فى هذا القرن. ودفعت الصدمة الشديدة التى تلت التسوية الجزء الأكبر من المثقفين الوطنيين المنادين باستقلال حقيقى وبالسيادة إلى معارضة متطرفة[٤].

=الخاص مع تأسيس حزب الإصلاح. انظرْ ;Lutsky, V., op. cit., p. 262-263 Daly, M. W., "The British occupation, 1882-1922" in Idem (ed.). op. cit., p. 244-245.

(١) من أجل إعادة تفسير موجزة ووافية انظرْ Beinin, Joel, "Egypt: society and economy, 1923-1952", in Daly, M. W. (ed.), op. cit., p. 309-333.

(٢) انظرْ Camera d'Afflitto, I., Letteratura...,cit., p. 182-ss.

(٣) فيما كان الجانب الأكبر من المثقفين ينتظر الجلاء القريب لقوات الاحتلال، قررت المعاهدة إعادة نشرها فى منطقة القنال محافظة على الحق البريطانى فى "الدفاع عن الأرض المصرية"، انظرْ الترجمة الإيطالية للمعاهدة فى OM, XVI (1936), p. 652-666.

(٤) انظرْ Awad L., op. cit., p. 152.

وفقد العديد من هؤلاء ثقتهم فى الأحزاب الليبرالية التقليدية مفضلين الدخول فى منظمات سرية مثل التيارات شبه الفاشية[١]، والإخوان المسلمين والحركة الشيوعية الوليدة[٢]. وكان الاختيار الأسهل بالنسبة للكثيرين هو الانضمام للمنظمات شبه الفاشية والإخوان المسلمين، وذلك لأن الجزء الأكبر من الإنتلچنسيا كان من الطبقة البرچوازية الصغيرة والمتوسطة وكذلك لأنهم رأوا فى النظامين الحاكمين فى إيطاليا وألمانيا حليفين ثمينين ضد الإمبرالية البريطانية[٣].

٢: نشأة الاشتراكية والماركسية فى مصر

بعد التخمر السياسى والثقافى الذى تلا السنوات المضطربة للحرب العالمية ومع ولادة أو إعادة ولادة الحركات الوطنية والتى بدأت فى كل المشرق فى نشر الأفكار الاشتراكية، فى المقام الأول فى أوساط النخبة الحضرية الكوزموبوليتانية المثقفة المصرية والشامية وبين العمال المتخصصين بالذات ذوى الأصول الأوروبية. ورغم الدور التاريخى للأحزاب والحركات العروبية ذات الروح

(١) أسس أحمد حسين و فتحى رضوان فى عام ١٩٣٣ حركة "مصر الفتاة" ذات التوجه الإسلامى وشبه الفاشى والتى انضم اليها جمال عبد الناصر فى شبابه. انظر: Minganti, P., I movimenti politici arabi, cit., p. 31-ss.; Jankowski, James, Egypt's Young Rebels "Young Egypt", Stanford, Hoover Institute Publications, 1975.

(٢) بخصوص بعث الحركة الماركسية المصرية فى نهاية أعوام الثلاثينيات انظر أدناه.

(٣) انظر: Smith, Charles D., "The «Crisis of Orientation». The shift of Egyptian Intellectuals to Islamic Subjects in the 1930s", IJMES, 4 (1973), p. 382-410. بخصوص موقف جزء من المثقفين المصريين فى المواجهات مع الفاشية والنازية انظر: Ayalon, Ami, "Egyptian Intellectuals versus Fascism and Nazism in the 1930s", in Dann, Uriel (ed.), The Great Powers in the Middle East 1919-1939, New York, Holmes & Meier, 1988, p. 391-404.

الماركسية، هذا الذى أُعتبر ثانويا فى أغلب الأحيان، إلا أنها شكلت المنظمات الأولى التى اتخذت لها شكلا تنظيميا محددا فى الشرق العربى كما اتخذت "دورا محوريا فى تشكل ونمو الحياة السياسية والأيديولوجية فى العالم العربى الحديث"[(١)].

وليس من الممكن فى سياق هذا البحث تتبُّع تطور الحركات الاشتراكية والشيوعية العربية بشكل كامل غير أن من المهم أن نشير إلى بعض المعطيات المشتركة فى نشأة هذه المنظمات. ففى البداية انبثقت هذه المنظمات فى دوائر المثقفين ذوى النمط الأوروبى أو ذوى الأصول الأوروبية، كما فى مصر وفلسطين، حيث شكلت عناصر من الأقلية اليهودية دور الطليعة فى نشر الأفكار الاشتراكية. كما "استحوذت عليها" تقريبا فى فترة نشأتها أسطورة "النقاء العقائدى"[(٢)] وخضعت بشكل عقائدى لإملاءات الأممية الشيوعية (الكومنترن) التى لم تراعِ الخصوصية الثقافية والدينية ولا اللحظة التاريخية الخاصة بالبلدان العربية مما أفسح مجالا ضيقا للحركة والتنظير الأكثر أصالة. وختاما، من الضرورى أن ننوه قبل تركيز انتباهنا على تاريخ الحركات اليسارية المصرية، بوجود تعاون وتواصل حميمين بين المجموعات فى مصر وفلسطين وسوريا ولبنان ويعود هذا أيضا إلى سهولة تنقل المناضلين فى هذه الولايات العثمانية السابقة[(٣)].

---

(١) انظر: Salem, Paul, Bitter Legacy. Ideology and Politics in the Arab World, Syracuse, Syracuse University Press, 1994, p147.

(٢) انظر: Ibidem, p. 150.

(٣) توفر دراسة كلاسيكية صورة مختصرة عن تطور الشيوعية فى المشرق وهى Agwani, Mohammed S., Communism in the Arab East, London, Asia Publishing House, 1969، وتصف تاريخ الحركات فى مصر، ولبنان، وسوريا، والعراق، والأردن، وفلسطين، وقد اتخذ مقال حديث لـ عبد الله التركمانى بعنوان "الأحزاب الشيوعية فى المشرق العربى"، بيروت، مركز الآن، ٢٠٠٢، نفس مقاربة عجوانى، حيث توجه الاهتمام إلى سوريا والعراق، والعلاقة بين القومية والشيوعية. انظر أيضا العمل الرائد لـ والتر لاكور Laqueur, Walter Z., Comunismo e nazionalismo nel Medio Oriente, Roma, Opere Nuove, 1959، حيث=

أ: المسائل الخاصة بالتعريف وتقسيم المراحل

لكى نتتبع تاريخ تطور الحركة الماركسية فى مصر ينبغى مواجهة بعض الأسئلة المبدئية.

فى البداية اتفق المناضلون أنفسهم مع التأريخ المصرى والعربى والغربى على تفضيل تعريف الحركة أو الحركات على الحزب أو الأحزاب[1]. ويبدو أن ذلك يؤكده أيضا اختيار الكثير من المجموعات، بما فيها الكبيرة منها، على تسمية نفسها بالحركة وليس الحزب. كما أن أىّ قراءة لمسيرة الشيوعية المصرية مهما كانت سطحية تُظهر درجة شديدة من التفتت والتعددية فى المجموعات المكونة أساسا من مثقفين أوروبيين أو ذوى ثقافة أوروبية، والتى كانت تتنافس مع بعضها البعض منشغلة عادة بخلافات عقائدية[2].

وقبل كل شيء كان هذا الميل المتواتر إلى الانقسام الداخلى، العلامة المميزة للماركسية المصرية منذ العشرينيات وإلى يومنا هذا، هو ما يبرر هذا الميل إلى استخدام مصطلح "الحركة" محل مصطلح "الحزب". والحقيقة أنه حتى إذا كان

=يخصص الكاتب فصلا لكل من مصر، والسودان، وإسرائيل، والأردن، وسوريا، ولبنان، والعراق، وتركيا، دون محاولة وصف ملخص الصورة. ختاما نذكر أول محاولة إعادة بناء للتاريخ تصدر من داخل اليسار العربى نفسه وهى إلياس مرقص "تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى"، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٤.

(١) رفعت السعيد فى مقابلة شخصية مع المؤلف القاهرة ٢ مايو ٢٠٠٠، وانظر Laqueur, W. Z., op. cit., p. 51.

(٢) وعلى سبيل المثال فقط، تذكر دراسة حديثة وقيمة للشهادات صدرت عن لجنة توثيق الحركة الشيوعية المصرية حتى عام ١٩٦٥ من مركز الدراسات العربية بالقاهرة (مركز البحوث العربية) ٤١ منظمة ماركسية مختلفة فى الفترة بين عام ١٩٢٠ وعام ١٩٦٥؛ انظر: عاصم الدسوقى، فخرى لبيب، "شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر– الجزء الأول" القاهرة، مركز البحوث العربية (وبالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية حتى ١٩٦٥)، ١٩٩٩، ص ٢٢٧–٢٣٠.

واضحا فى المرحلة الأخيرة للحركة (من ١٩٦٧ وما تلاها) وهى الموضوع المحدد لهذا البحث، تفضيل مصطلح "الأحزاب" إلا أن المناضلين الأفراد يعرفون كل المنظمات فى مجموعها "بالحركة الثالثة" أو "المرحلة الثالثة" للحركة الماركسية.

وترتبط مسألة التسمية المصطلحية ارتباطا وثيقا بمسألة التقسيم الزمنى للمراحل، والتى دار بشأنها جدل كبير. وفى الواقع يميز الجزء الأكبر من المناضلين الماركسيين المصريين، مؤيدين برأى المؤرخ "الرسمى" لليسار المصرى **رفعت السعيد**، ثلاث مراحل أو حركات فى تاريخ الشيوعية فى مصر. ووفقا لهذه الرؤية تتزامن المرحلة الأولى مع المنظمات الصغيرة فى العشرينيات التى نشأت واندثرت سريعا، والثانية فى المجموعات العديدة التى نشأت فى الأربعينيات وحتى الحل الذاتى لتلك التى استمرت فى البقاء حتى ١٩٦٥ من أجل الانضمام إلى الحزب الواحد والمؤسسات الناصرية، بينما تتفق المرحلة الثالثة مع اليسار الجديد الذى نشأ بعد النكسة والتى ما تزال ممتدة إلى الآن.

من الواضح أن هذا التقسيم مبنىّ على أجيال النشطاء أكثر من كونه مبنيا على الأفعال السياسية المحددة، إلى درجة أن المؤرخين غير المصريين حتى وإنْ كانوا ينتمون إلى دائرة الماركسية، يتبنون وإنْ كان ذلك على الأقل بشكل غير جازم، على سبيل المثال، ربط الخبرات الثورية للجموع فى الأربعينيات مع خبرة الدعم التام الذى منحه جزء كبير من الماركسيين للنظام الناصرى رغم القمع فى الخمسينيات والستينيات[1]. ولهذا فإن من المفضل فى هذا البحث أيضا أن نتجنب التقسيم الكلاسيكى وأن نفرد قسما خاصا للتجربة الماركسية فى عهد **عبد الناصر**.

ولكىْ نستكمل الجدل بخصوص التقسيم الزمنى للحركة الماركسية ينبغى أن نتذكر الموقف الذى انطلق منه المثقفون التروتسكيون، وإنْ كانوا أقلية من اليسار

---

(١) انظرْ، على سبيل المثال، Salem, P., op. cit., p. 150.

المصرى، حيث عارضوا التقسيم السابق الذكر وحددوا الخط الفاصل فى المسيرة الشيوعية المصرية ليس بقرار الحل الذاتى فى ١٩٦٥ ولكن بانتهاء الوصاية السوفييتية على الحركة بانهيار الاتحاد السوفييتى[(١)].

ب: دور الأقليات: نشأة وقمع "الحركة الشيوعية الأولى"

سبق اهتمام المثقفين بالأفكار الاشتراكية وإنشاء حركة عمالية شبه منظمة فى مصر كما فى الولايات العربية الأخرى التابعة للإمبراطورية العثمانية، انتصار الثورة البلشفية فى روسيا بسنوات عديدة. ففى المجال النقابى قدم العمال المتخصصون الأجانب بالذات من اليونانيين والإيطاليين والأرمن واليهود[(٢)]،

---

(١) انظر: بشير السباعى، "ماركسية أم ستالينية"، فى نفس المصدر "مرايا الإنتلجنسيا"، الإسكندرية، دار النيل، ١٩٩٥، ص ٨٩. وفى جدل معلن مع رفعت السعيد يقسم الكاتب، وهو مؤسس العصبة التروتسكية فى أعوام السبعينيات، الحركة الماركسية المصرية لمرحلة أولى تغطى أعوام العشرينيات، وحركة ثانية منذ نهاية الثلاثينيات حتى ١٩٨٩، وحركة ثالثة تبدأ بعد سقوط "الدولة الستالينية للاتحاد السوفييتى".

(٢) بخصوص تاريخ ودور هذه الأقليات انظر: Donini, Pier Giovanni, Le minoranze nel Vicino Oriente nel Maghreb. Problemi metodologici e questioni generali, Salerno, Laveglia, 1985; Idem, Le minoranze, Milano, Jaca Book, 1998; Bengio, Ofra- Ben-Dor, Gabriel (eds), Minorities and the State in the Arab World, Boulder, Lynne Rienner, 1999. وعن الأقليات فى مصر انظر: Krämer, Gudrun, The Jews in Modern Egypt 1914-1952, London, I. B. Tauris, 1989 المخصص لدور اليهود, Pizzo, Paola, L'Egitto agli egiziani!, Torino, Zamorani, 2003، و المخصص لدور المجتمع المسيحى المصرى فى نشأة الفكرة الوطنية. تبعا لـ بنين و لوكمان Benin e Lockman (1987, p. 35) أقام فى مصر فى عام ١٩٠١ حوالى ١٤٧٠٠٠ أوروبى (منهم ٦٣٠٠٠ يونانى و ٣٥ ألف إيطالى) وحوالى ٣٤ ألف من منطقة سوريا وفلسطين (الشام)، و ٧٧٠٠ أرمنى، و ١٨٠ ألف سودانى، وعلى الأقل ٣٠ ألف يهودى من أصول مختلفة.

الموظفين فى شركة قناة السويس وأحواض بناء السفن فى الإسكندرية وغيرها، الأفكار الاشتراكية فى منظماتهم قبل- النقابية؛ وإنْ كان علينا أن نذكر أن أنشطة هذه المنظمات نادرا ما كانت موجهة إلى العمال المصريين؛ بل على العكس فضل هؤلاء القادة النقابيون مثل سكوفوبولوس Skouphopoulos اليونانى، فى كثير من الأحيان، اعتبار مؤسساتهم أقساما خارجية للمنظمات السياسية والنقابية فى الوطن الأم. وعلى أىّ حال فقد شهدت السنوات الأولى للحرب العالمية الأولى العديد من الإضرابات تركزت أساسا فى العاصمة والإسكندرية ومدن القنال مؤدية إلى إضفاء طابع جذرى على الحركة العمالية التى بدأت فى تمصير نفسها بشكل مطرد حتى أيام ثورة سعد زغلول بسبب الرحيل المفاجئ للعديد من الأجانب إلى الجبهة.

وفى الثورة الوطنية، لعب العمال دورا مهما كما أظهر الإضراب الكبير فى قطاع المواصلات الذى أغلق القاهرة والإسكنرية فى أغسطس ١٩١٩، والذى اتحد فيه للمرة الأولى الأجانب مع أبناء البلد بنفس الدافع الذى وحد بين المشاعر المعادية لبريطانيا والمطالب العمالية البحتة التى تتضمن مساواة المرتبات بين العمال الأجانب والمصريين[١].

والراجح أن الجناح العمالى للحزب الاشتراكى الناشئ انبثق من تجربة إضرابات ١٩١٩ وقد سبقت تأسيسه "مجموعات الدراسات الاشتراكية" التى نظمها وأدارها اليونانيون واليهود وأشهرها "كلارتيه" Clarté التى تأسست فى الإسكندرية فى ١٩٢٠.

وفيما يتعلق بالأحداث الاشتراكية فى المجال الثقافى يعتقد المؤرخ رفعت السعيد أن أول النصوص الاشتراكية المكتوبة المنشورة فى مصر باللغة العربية نص باسم مجهول بعنوان "الاقتصاد السياسى" ظهر فى ١٨٩٠ على صفحات

---

(١) انظر: Ibidem p. 88-106.

جريدة المؤيد[1]. وفى هذا النص يعرض الكاتب بشكل مبسط أسس العقيدة الماركسية ويؤكد أن الشيوعية يمكن أن تكون وسيلة مثلى لتحقيق العدالة للشعوب "الشرقية" أيضا[2].

بعد هذه الحادثة الفردية، كان الطلاب المصريون الموفدون للدراسة فى أوروبا هم من بدأوا فى نشر الأفكار الاشتراكية إثر عودتهم فى بداية العقد الأول من القرن العشرين. ونظرا لأن هؤلاء الشباب شكلوا جزءا من الطبقات الميسورة فقد اقتربوا من الأشكال غير الراديكالية من الاشتراكية خاصة طبعة الجمعية الفابية البريطانية للاشتراكية، التى نبذت الصراع العنيف بين الطبقات ورمت إلى إقامة الاشتراكية بطرق سلمية. وتعتبر الشخصية الأكثر أهمية فى هذه المجموعة القبطى سلامة موسى[3]، الذى قام بتعريف جزء كبير من المثقفين المصريين والعرب بالفكر الاشتراكى. وفى المقال القصير ذى العنوان البسيط "الاشتراكية" والمنشور فى القاهرة فى ١٩١٣ أكد الكاتب الشاب فى تناغم مع الفكرة الفابية أن إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج هى الخطوة الضرورية الأولى نحو تحرر الفرد. وقد تمثل هدف سلامة موسى فى كتاباته فى أن يعرض بأقصى درجة من

---

(١) انظر: رفعت السعيد *تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ١٩٠٠–١٩٢٥*، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥. عن أصول الحركة الشيوعية فى مصر، انظر: Botman, Selma, The Rise of Egyptian Communism 1939-1970, Syracuse, Syracuse University Press, 1988, p. 1-16; Ismael, Tareq Y. -El-Sa'id, Rif'at, The Communist Movement in Egypt 1920-1988, Syracuse, Syracuse University Press, 1990, p.1-36; Laqueur, W. Z., op. cit., p. 51-67; Agwani, M. S., op. cit., p. 3-9؛ محمود أمين العالم "سبعون عام على الحركة الشيوعية المصرية: رؤية تحليلية نقدية"، عدد خاص من "قضايا فكرية"، العدد (٢١ يوليو ١٩٩٢) ص ٢١–٥٨.

(٢) رفعت السعيد، "تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر" المذكور سابقا. هنا نشير إلى أن الكاتب اضطر فى غياب مكافئ عربى للمفردة لاستخدام الكتابة الصوتية "كوميونيزم". بخصوص تشكل المعجم الماركسى بالعربية، انظر: القسم التالى فى البحث الراهن.

(٣) انظر: الإشارة ٣٤ فى هذا الفصل.

الوضوح علاقة الاستغلال التى مثلت قاعدة النظام الطبقى فى مصر حيث تحالفت أقلية صغيرة من ملاك الأراضى مع رأس المال العالمى من خلال السلطة الاستعمارية موقعة الشعب كله تحت نير الاستعباد. لكن مهما شكلت تحليلات سلامة موسى أهمية أساسية للنمو المستقبلى للعقيدة الاشتراكية فى مصر والعالم العربى كله فلم تكن هى العمل الأول الماركسى حقا.

على العكس كان العمل الأول الذى يمكن إرجاعه للفكر الماركسى المصرى منشورا فى ١٩١٥ من قبل **مصطفى حسين المنصورى** (1890-؟) وهو باحث شاب لم يكن قط فى أوروبا غير أنه كان على اتصال بكتابات ماركس من خلال الترجمات الأولى والدوائر الثقافية للأجانب المقيمين فى مصر[١]. وقد مثل العمل المعنون باسم "تاريخ المذاهب الاشتراكية" المحاولة الأولى فى هذا البلد الشمال-أفريقى التى تصف بشكل بسيط فكر ماركس مع محاولة توضيح بعض النقاط المثيرة للجدل التى يطرحها الإسلاميون المحافظون ضد الماركسية[٢]. وأكد **المنصورى** بصورة خاصة أن الأممية الماركسية لم تتعارض مع حب الوطن ومع عالمية الإسلام؛ وبعد ذلك طرح الباحث على نفسه مشكلة تحقيق الأفكار الاشتراكية فى مصر وصرح بأن الفكر الماركسى ليس مصنوعا من مبادئ جامدة بل من مبادئ يمكن تعديلها وفقا لظروف البلدان المختلفة. وفى خاتمة الكتاب يطرح المنصورى برنامجا تقريبيا للحزب الاشتراكى المستقبلى الذى لم تكن الظروف قد نضجت بعدُ مع ذلك لتأسيسه. ومن اللافت للنظر أنه إلى جانب موضوع إصلاحات الحكم بالمفهوم الماركسى اتجه الاهتمام إلى تحسين أوضاع النساء والأطفال[٣].

---

(١) انظرْ الأجزاء المقتبسة من العمل فى رفعت السعيد، *أرشيف اليسار، سيرة ذاتية لمناضلى اليسار*"، القاهرة، العربى، ١٩٩٩، ٦٦-٧٠. بخصوص المنصورى انظرْ أيضا، بشير السباعى "مرايا .."، المصدر السابق الذكر، ص ٧٧-٨٣.

(٢) بدأ رشيد رضا -الحوارى الرئيسى لـ محمد عبده- فى عام ١٩١٠ ينشر فى مجلة "المنار" التى كان يرأسها كتاباته العديدة المضادة للاشتراكية مستخدمًا فى ذلك أشد القوالب المكررة سطحية.

(٣) انظرْ الترجمة الإنجليزية للبرنامج فى Ismael, T.Y.- el-Sa'id, R., op. cit., p. 159-162.

وقد أفضى اتجاه جزء كبير من الإنتلجنسيا فى سنوات الحرب العالمية الأولى إلى أن تكون أكثر راديكالية إلى مولد الخلايا الاشتراكية الأولى المنظمة فى القاهرة والتى بدأت فى توثيق الصلات بـ "جماعات الدراسات" التى أحياها القادة النقابيون الراديكاليون فى الإسكندرية حتى تأسيس الحزب الاشتراكى المصرى فى ١٩٢١. ونُشر برنامج "ح. ا. م" فى الأهرام فى ٢٩ أغسطس ١٩٢١ ووقعه سلامة موسى وثلاثة مثقفين آخرين من تيارات اشتراكية مختلفة: على العنانى وعبد الله عنان وحسنى العرابى. لكن المؤسس الأكبر للحزب وهو الصائغ اليهودى ذو الأصول الروسية جوزيف روزنتال Joseph Rosenthal[1] لم يكن ضمن الموقعين. وكان روزنتال قد وصل إلى مصر فى١٨٩٩ أو ١٩٠٠ حاملا الجنسية الإيطالية[2] التى استبدل بها الجنسية المصرية بعد ذلك مكرسا نفسه لنشر الأفكار الاشتراكية بين العمال السكندريين. وبعد نجاحه فى التوفيق بين الفنيين الأوروبيين والعمال المحليين وفى تنظيم العديد من الإضرابات أثناء وبعد الحرب أسس نقابة ذات طابع اشتراكى بشكل واضح هى "الاتحاد العام للعمل" (CGT)[3].

من الثابت أن جناحا أكثر اعتدالا يمثله موسى والمجموعة الثقافية القاهرية وجناحا "راديكاليا" وهو الذى طابق نفسه دائما مع البلشفية والذى تشكلت قيادته من قيادات العمال الأجانب فى الإسكندرية تعايشا فى "ح. ا. م". وربما بسبب هذا الدافع انطوى البرنامج المنشور فى١٩٢١ على العديد من التناقضات والنواقص. أولا، لم يكن برنامج "ح. ا. م" فى المسألة الوطنية مميزا عن نظيره الوفدى من حيث المطالبة بطرد القوات الإمبريالية من البلاد ووحدة وادى النيل وإلغاء المعاهدات السرية. وعلى المستوى العقائدى، يخلص البرنامج – بعد تقديم النقاط

---

(١) للحصول على سيرة ذاتية مختصرة لـ روزنتال، انظر: رفعت السعيد، *أرشيف ...* المذكور سابقا ص ٥٨–٦٥.

(٢) انظر: Botman, S., The Rise..., cit., p. 2.

(٣) انظر: Beinin, J.-Lockman, Z., op. cit., p. 139.

الكلاسيكية للبرنامج الاشتراكى - إلى أن الحزب يريد تحقيقها بدون الصراع العنيف للطبقات. وقد أدت رغبة أغلبية الأعضاء فى الانضمام إلى الكومنترن إلى خروج موسى وجزء كبير من المجموعة القاهرية إلى درجة أنه تقرر نقل مقر المنظمة إلى الإسكندرية.

ورغم أن هذا يعتبر انقساما لأفراد قليلين فإن انسحاب المجموعة المعتدلة دمغ الحركة الماركسية بسمة التشرذم التى ستصبح فى العقود التالية السمة المميزة والقيد الأساسى للماركسية المصرية.

وفى نهاية عام ١٩٢٢، عندما تمت دعوة العرابى إلى موسكو لطلب الاعتراف من الكومنترن[1]، كان الحزب تحت قيادة روزنتال وأنطون مارون المحامى ذى الأصول السورية. وجاء ميل المجموعة الراديكالية إلى منح الأولوية للبرنامج الأممى والمعادى للرأسمالية على البرنامج الوطنى المعادى للإمبريالية والذى اتفق مع مبادئ الكومنترن للنقاء الأيديولوجى، على حساب تفاعل كبير مع فترة الحماس الوطنى. وبعد أن تم تمثيل هذا الجناح فى المؤتمرات الأولى فى السنتين التاليتين للثورة باعتباره تحالفا بين الماركسيين والبرجوازية الوطنية، استقر الأمر فى المؤتمر الرابع (١٩٢٢) على العكس من ذلك؛ على أن للشيوعيين فى "الدول الناشئة" يجب أن يهدفوا إلى الثورة الاجتماعية والاستيلاء على السلطة حيثما أتيح لهم ذلك دون التحالف مع الحركات الوطنية ذات الطابع البورجوازى[2].

---

(١) عن نشأة وتطور الكومنترن، انظر: Claudin, Fernando, The Communist Movement: from Comintern to Cominform, London, Peregrine Books, 1975; Mc Dermott, Kevin – Agnew, Jeremy, A History of International Communism from Lenin to Stalin, London, MacMillan Press, 1996.

(٢) كان موقف الحزب الشيوعى المصرى مناقضًا لنصوص لينين فى المؤتمر الثانى للكومنترن (١٩٢٠) التى تنص على "أن من الضرورى فى الدول المستعمرة والمتخلفة التحالف مع القوى الديموقراطية والبورجوازية"، واعتمد على معارضة=

وربما كان ينبغي أن نذكر هنا أن دول الشرق الأوسط لم تجذب اهتمام القيادة السوفييتية التي اهتمت بشكل أكبر بالهند والصين. ففي مؤتمر شعوب الشرق الذي عقد في باكو من١ إلى ٧ سبتمبر ١٩٢٠ مثل ثلاثة متحدثين عرب فقط حوالي ١٥٠٠ مشترك(١).

ومن أجل الانضمام إلى الأممية الشيوعية كان ينبغي على "ح. ا. م" قبول "الواحد وعشرين شرطا" الشهيرة وبالتحديد تغيير اسمه من "ح. ا. م" [الحزب الاشتراكي المصري] إلى الحزب الشيوعي المصري، واستئصال العناصر المنحازة إلى اليمين وهو الأمر الذي أدى إلى إقصاء روزنتال نفسه الذي عبر بما يرقى إلى مرتبة أعلى من الشك عن تشككه في فائدة تبنٍّي الخط "البيوريتاني" الذي تمليه موسكو على السياسة المصرية التي تسودها المشاعر الوطنية التي يعبر عنها الوفد.

وكان البرنامج الجديد للحركة الذي تم تبنيه في بدايات ١٩٢٣ أكثر راديكالية وتطرقا بكثير من البرنامج القديم لـ "ح. ا. م" وصولا إلى إعادة المطالبة بتأميم قناة السويس في الوقت الذي اكتفى فيه القادة الوفديون بالمطالبة بإخلاء القناة من الأسلحة الأجنبية. كذلك اقترح "ح. ش. م"، في المجال الاقتصادي والاجتماعي، برنامجا سياسيا متقدما للغاية خاصة ذلك الخاص بحقوق النساء والمواطنين. وقد طالب الشيوعيون بإسقاط كافة الديون عن جميع الفلاحين الذين

=المندوب الهندي روي وقد عارض هذا الأخير رأي القائد السوفييتي مؤكدا أنه في العديد من الدول المستعمرة ومن بينها الهند كانت القوى البورجوازية متواطئة ومتحالفة مع القوة المحتلة مما يجعل من المستحيل عقد أيّ نوع من التحالف معها.
انظر: Lazitich, Bruno – Drachkovitch, Milorad, Lenin and the Comintern, vol. 1, Stanford (CA), Hoover Institution Press, 1972, 1968; Collotti Pischel, Enrica - Robertazzi, Chiara (eds), L'internationale communiste et les problèmes coloniaux 1919-1935, Paris, Mouton, p .385-389.

(١) Ibidem, p. 42.

يمتلكون أقل من ٣٠ فدانا والإعفاء الشامل من الضرائب لمن يمتلكون ما لا يزيد عن عشرة أفدنة(١). وبرغم أن البرنامج كان متطرفا جدا ولم يجتذب للحزب الوليد أعضاء كثيرين فقد لعب دورا جوهريا في المجال العمالى والنقابى فى الإسكندرية وصولا إلى السيطرة على الاتحاد العام للعمال وتنظيم العديد من الإضرابات أثناء عام ١٩٢٣. وكما يذكر المؤرخ أمين عز الدين، ففى هذا العام استطاع الاتحاد العام للعمال أن يعتمد على ٢٠٠٠٠ عضو(٢)، وهو الأمر الذى أفزع السلطة الاستعمارية مما دفعها إلى توزيع نسخ من الفتوى الصادرة فى ١٩١٩ عن الشيخ محمد بخيت مفتى مصر والتى أعلن فيها تحريم البلشفية(٣).

أدى انتشار هذا المنشور إلى تأثير معاكس للمتوقع منه حيث أراد العديد من العمال وبخاصة المصريين أن يتحدثوا للمرة الأولى عن الشيوعية والبلشفية مقررين أن يقتربوا من هذه العقيدة. وقد أدى كل هذا إلى مولد جدل عن العلاقة بين الاشتراكية والدين، وأعطى لمناضلى "ح. ش. م" وللمثقفين الاشتراكيين المستقلين مثل سلامة موسى فرصة أن يتخطوا الحدود الضيقة لنشراتهم الدعائية والنظرية ويصلوا إلى صفحات الصحافة القومية الكبرى. وفى ١٩٢٤ مع وصول سعد زغلول إلى السلطة وتدشين الدستور الذى وضع حدودا صارمة على الأنشطة السياسية والنقابية، قرر "ح. ش. م" أن يستمر على خطه المعادى للرأسمالية مقاطعا الانتخابات ومدينا المصالح البرجوازية للوفد التى تلحق الأضرار بالعمال والمواطنين.

---

(١) انظر: Laqueur, W., op. cit., p. 56-57; Ismael, T.Y.- el-Sa'id, R., op. cit., p. 21-22. للاطلاع على تحليل للأوجه الاجتماعية لبرنامج الحزب الشيوعى المصرى انظر: عاصم الدسوقى "المشروع الوطنى والاجتماعى فى برنامج الحزب الشيوعى المصرى فى العشرينيات والثلاثينيات" فى محمود أمين العالم، "سبعون عاما ...."، المصدر المذكور سابقا، ص ٢٨–٤٥.

(٢) انظر: أمين عز الدين، *تاريخ الطبقة العاملة المصرية ١٩١٩–١٩٢٩*"، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٠، ص ١٢٧.

(٣) انظر: الترجمة الإنجليزية فى ملحق Ismael-el Sa'id, op. cit., p. 163-167.

وأمام الموجات الجديدة من الإضرابات فى المدن الكبرى للبلاد والتى طالب فيها العمال بتقليل ساعات العمل ومطالب أخرى تعتبر "تقليدية" لم يتردد سعد باشا "زعيم الأمة" فى استدعاء القوات البريطانية لإيقاف الشغب، وتم إلقاء القبض على قادة "ح. ش. م" بتهمة "العمالة للأجانب وخونة الأمة المدفوع لهم من قبل الاتحاد السوفييتى"[1]. ورغم أن العقوبات المحكوم بها كانت مخففة، فقد المحامى أنطون مارون حياته فى السجن فى عام ١٩٢٤ وأصبح "الشهيد الأول للحركة الشيوعية المصرية"[2]. ومحروما من قيادته قرر "ح. ش. م" تبنى الإستراتيجية التى اقترحها لينين ودعم الوفد كلما أمكن فى جهوده المعادية للإمبريالية ومن أجل بناء "الأمة المصرية" غير أن من الواضح أنه بعد وصول الزعماء الوطنيين إلى السلطة لم يكن لديهم أدنى اهتمام بالتعاون مع حركة تنظر إليها الدعاية البريطانية على أنها طابور خامس سوفييتى فى مصر. ومن هذا المنطلق، قرر حزب الحكومة تدمير الماركسيين حيثما كانوا أكثر قوة فى صفوف العمال. ومن أجل هذا الهدف أسس الوفد فى مارس ١٩٢٤ الاتحاد العام للعمال مزودا بجريدة موجهة إلى العمال باسم "العمال" دعتهم فى عددها الأول إلى وضع أنفسهم "تحت إمرة القيادة الشرعية الوحيدة" محذرة من السير وراء هؤلاء الذين كسروا القوانين والقواعد الدستورية[3].

وعلى كل حال فرغم إغلاق المقر الرئيسى للحزب الشيوعى المصرى من قبل السلطة نجحت اللجنة المركزية الجديدة التى تشكلت بالمساعدة المباشرة من جانب الكومنترن الذى دعا قسطنطين فايس زوج ابنة روزنتال إلى البلاد فى استعادة النشاط الدعائى مع تأسيس صحيفتين بالعربية، الأولى التى تم تعميدها باسم

---

(١) وفقا لـ رفعت السعيد، اعتمد الحزب الشيوعى المصرى على ٧٠٠ مناضل فى ١٩٢٤، انظر: رفعت السعيد "الحركة الشيوعية المصرية عبر سبعين عاما"، فى محمود أمين العالم، "سبعون عاما..."، المصدر المذكور سابقا، ص ٢٣.

(٢) هانى شكر الله، فى مقابلة شخصية مع الكاتب، القاهرة، ٦ مايو ٢٠٠١.

(٣) انظر: Ismael - el-Sa'id, op. cit., p. 28-29.

"الحساب" وكانت مسجلة رسميا تحت إدارة المثقف السورى رفيق جبور وموجهة إلى الجمهور الأعرض، بينما كانت "العلم الأحمر" صحيفة سرية موجهة إلى المناضلين وإلى التوزيع فى المصانع.

ومع الانقلاب الذى حدث فى البلاط وأتى بـ زيور باشا بدلا من زغلول فى نهاية ١٩٢٤[1]، ومع الوجود المكثف للمناضلين الأجانب فى صفوف "ح. ش. م" قامت قوات البوليس بالتعاون مع قوات المخابرات البريطانية بإلقاء القبض على كل أعضاء اللجنة المركزية فى ٣٠ مايو ١٩٢٥، وتم إعلان أن "ح. ش. م" غير شرعى وهو ما أدى إلى انتهاء الحركة الشيوعية الأولى فى مصر.

وفى السنوات التالية، حاول الكومنترن بشكل متكرر إحياء المنظمة مرسلا إلى هذا البلد الأفريقى-الشمالى العديد من المناضلين اليهود أعضاء الحزب الشيوعى الفلسطينى[2] بصحبة مواطنين سوفييت واللاجئين المصريين الذين اعتنقوا الشيوعية فى الخارج، لكن كل هذه الجهود لم تثمر عن شئ، ونستطيع القول إنه فى ١٩٢٨ كان لم يعد هناك أىّ منظمة شيوعية حقيقية فى مصر، إلى درجة أنه فى المؤتمر السادس للكومنترن المنعقد فى هذا العام نفسه تم تمثيل "ح. ش. م" من قبل الحزب الشيوعى الفلسطينى[3].

وحتى بتحليل سريع لأحداث المرحلة الأولى للحركة الشيوعية المصرية ظهرت -وفقا لرأى سيلما بوتمان Selma Botman- الميول الثلاثة الأساسية للمنظمات الماركسية فى مصر. وهى الميل إلى التشرذم الداخلى، وندرة الاتصال

---

(١) أجبر زغلول على الاستقالة تحت ضغط القوى الاستعمارية بعد اغتيال الحاكم البريطانى للسودان السير لى ستاك فى القاهرة فى ١٩ نوفمبر ١٩٢٤. انظر: Vatikiotis, P. J., The History..., cit., p. 276.

(٢) عن أصول الحركة الماركسية الفلسطينية انظر: المصدر السابق الذكر لـ التركمانى وانظر أيضا: Laqueur, W. Z., op. cit., p. 113-133; Lockman, Zachary, Comrades and Enemies, Berkeley, University of Califonia Press, 1996.

(٣) انظر: Ismael - el-Sa'id, op. cit., p. 31.

بين المناضلين الشيوعيين والجمهور، والبروز المطلق للمثقفين، الذين سيظهر من بينهم فيما بعد الطلبة الجامعيون فى الصفوف الماركسية[1].

وينبغى أن نضيف إلى هذه السمات المميزة الثلاث حقيقة أنه سواء فى المرحلة الأولى أو الثانية يلاحظ وجود عناصر من الأقليات الإثنية والدينية تحتل القيادة فى الحركة وهو الأمر الذى يساعد على تفسير لماذا لم تصبح الماركسية مطلقا وإلى يومنا هذا حركة جماهيرية حتى لو حققت أفكارها انتشارا واسعا واستقبالا جيدا خاصة لدى المثقفين.

ج: مصادر الماركسية المصرية: تعريب وترجمات

لا تستطيع دراسة تهدف إلى تتبُّع نمو أيديولوجيا أوروبية فى أرض عربية إلا أن تنشغل بإعادة بناء تشكُّل مفردات ضرورية لا غنى عنها فى نمو وترويج وإعادة تفسير الأفكار الجديدة.

وربما حان الوقت لكى نذكر أن اللغة السياسية العربية الحديثة هى ثمرة اللقاء مع الفكر الأوروپى. وكان رواد النهضة فى مصر بدءًا بـ **الطهطاوى** هم فعلا الصناع الرئيسيون لهذا اللقاء وكانوا بالتالى أول من واجهوا مشكلة كيفية ترجمة واعتماد المصطلحات الأوروپية الجديدة فى اللغة العربية. وبالنسبة للأسماء ذات الطابع السياسى أو الثقافى فقد فضلوا منذ البداية الكتابة الصوتية للمصطلح الأوروپى بالحروف العربية، لتحديد اختلاف هذه المفاهيم عن المفاهيم المماثلة فى التراث العربى.

وبالنسبة للفكر الاشتراكى، سبق أن ألمحنا إلى أن الصحافة المصرية شرعت فى الانشغال به عند حوالى نهاية القرن التاسع عشر، مدفوعة بأحداث مثل

---

(١) انظر: Botman, op. cit., p. XX.

كومونة باريس، واغتيال القيصر ونشأة النقابات العمالية الأولى. وقد اكتفت الصحافة المصرية والسورية–اللبنانية الوليدة بالكتابة الصوتية لأسماء الأيديولوجيات الأوروبية الجديدة، وبالتالى ظهرت مصطلحات "سوسياليست" (اشتراكى) و"كوميونيست" أو "كومونيست" (شيوعى) و"نيهيليست" (عدمى) مستخدمة عادة كمترادفات بدون توضيح الفروق.

ومن الواضح أن كتّاب ومحررى المجلات أرادوا تأكيد أن ظاهرة الحركات الاشتراكية المعارضة كانت غربية تماما "وغير قابلة للترجمة" إلى الوضع العربى عن طريق اختيارهم للكتابة الصوتية للأسماء حتى دون معرفة معناها العميق بشكل جيد. ورغم ذلك فمع مرور الوقت ظهرت المحاولات الأولى للترجمة وذلك فقط من أجل توضيح معنى هذه الحركات السياسية للجمهور العربى المثقف مقترحين فى أغلب المرات أنها تعتبر أفكارا خطرة بالنسبة للعرب. واقترح المثقف السورى أديب إسحاق (١٨٥٦–١٨٨٥) الذى كان من بين المؤيدين الأوائل للعروبة[١]، الاستخدام المؤقت لكلمة "خوارج"، أىْ اسم أول مجموعة انقسامية فى تاريخ الإسلام، للتعبير عن التيارات الاشتراكية فى كليتها[٢].

وتماشيا مع مثال إسحاق، استخدم فارس الشدياق أولا فى ١٨٧٩ مصطلح الاشتراكية المشتق من جذر يؤصل فكرة الاقتسام[٣]. والحقيقة أن هذا المصطلح نفسه استخدم للمرة الأولى فى اللغة التركية فى صيغة اشتراكى أموال (اقتسام الملكية) لكن هذه الكلمة سرعان ما استبعدت واستُخدمت بدلا منها كلمة سوسياليست، والتى انتقلت إلى اللغة التركية الإصلاحية عند أتاتورك[٤]. أما بالنسبة للعربية فعلى العكس من ذلك دخل المصطلح فورا فى الصحافة والمقالات السياسية

---

(١) انظرْ Camera d'Afflitto, I., Letteratura..., cit., p. 31.

(٢) انظرْ Moghith, Anwar, "Marxisme égyptien et marxisme occidental. Traduction et idéologie", Égypte/Monde arabe , n° 30-31 (1997), p. 72.

(٣) انظرْ Ibidem.

(٤) انظرْ مادة "اشتراكية" فى *الموسوعة الإسلامية*، الطبعة الثانية.

للدلالة على الميول الاشتراكية، التى ولدت فى أوروبا، فى مجملها؛ ولكن دون التخلى الكامل، على الأقل حتى بداية القرن التاسع عشر، عن استعارة المصطلحات الأوروبية.

وفى البداية اشتملت الاشتراكية أيضا على النظرية الشيوعية الماركسية حتى اقترح إسحق الدلالة على الشيوعية بكلمة إباحية وهى مشتقة من جذر يعبر عن إسقاط واغتصاب الملكية الخاصة. وكانت النية الهجائية فى هذا العرض واضحة، لكون المصطلح المقترح لم يكن محايدا بل كان يشير إلى أصل ذو معنى سلبى تماما.

وعلى أىّ حال، لم يكن من الضرورى إيجاد مصطلح تقنى لكلمة "شيوعية" قبل ثورة أكتوبر وإنشاء الكومنترن الذى أجبر الأحزاب التى أرادت الانضمام إليه على أن تسمى نفسها "شيوعية" بشكل صريح. وهكذا فبينما تقرر فى فلسطين تسمية الحزب بالإباحى؛ مع البحث عن نفى العنصر السلبى من فكرة الإباحة، رجَّح آخرون مصطلح "الشيوعية" والصفة المشتقة منه "الشيوعى"، من أصل مصطلح يدل بشكل ما على الملكية المشتركة والجماعية ولكن بغير دلالات سلبية[1].

وبالمناسبة حان الوقت للتذكير بأنه فى مصر، حين كان يجب على الحزب الاشتراكى فى ١٩٢٣ أن يغير اسمه للدخول فى الأممية الشيوعية تم تفضيل صفة "الشيوعى"، التى فرضت بعد ذلك فى كل البلدان العربية.

وإذا كان تقديم مصطلحات عربية جديدة للدلالة على الأفكار قد تم فى وقت سريع بشكل أو بآخر فلم يكن من السهل على العكس من ذلك تقديم المفاهيم الأساسية للعقيدة الماركسية عبر ترجمات واضحة من الأصول. ويرجع ذلك فى الحقيقة إلى واقع أن كوادر الأحزاب الشيوعية العربية وخاصة فى مصر، كانت مكونة تماما – تقريبا – من مثقفين ذوى أصول أوروبية أو متأوربة فلم يشعروا

---

(١) انظر مادة "شيوعية" فى *الموسوعة الإسلامية*، الطبعة الثانية.

بالحاجة إلى نشر الأفكار المؤسسة للفكر الماركسى بين المناضلين العرب مفضلين التركيز على معالجات نسبية للمشاكل النقابية وبشكل أقل على المسألة الوطنية بغرض الدعاية. ولهذا فليس من المثير للدهشة أن لا تصدر التجربة الأولى لترجمة عربية لعمل كلاسيكى ماركسى من الحقل النضالى بل قام بها أحمد رفعت وهو مثقف ذو تأثير محدود على الجدل السياسى وميوله الإسلامية تفوق ميوله الاشتراكية. اختار رفعت ترجمة "الدولة والثورة" للينين، وتم نشر النص فى ١٩٢٢ بعنوان ("مذكرات لينين عن الحروب الأوروبية: ماضيها وحاضرها") وهكذا تجنب ضرورة ترجمة كلمة "ثورة" إلى العربية[١]. وبعيدا عن أىّ موالاة للأفكار اللينينية، بُنِىَ اختيار رفعت، بالإضافة إلى أن هذا العمل متوفر فى لغة متاحة له وهى الفرنسية، على التقدير الذى أثاره موقف الاتحاد السوفييتى المعادى للاستعمار بوضوح وهو الموقف الذى اتضح فى المؤتمر السابق الذكر لشعوب الشرق الذى انعقد فى باكو فى ١٩٢٠ فى بداية الكومنترن.

وتتضح المعرفة القليلة بالنظريات الاشتراكية من تحليل الترجمات التى يتم فيها شرح مصطلح الدولة، على سبيل المثال، بشكل متناقض حيث تُستخدم كلمات عربية مختلفة للدلالة على كلمة "الدولة" نفسها وبنفس الطريقة لم يستطع رفعت ترجمة "الطبقة البرجوازية" بشكل مناسب وترجم "المنهج الديالكتيكى" بـ "المنهج المنطقى" متسببا فى بلبلة واضحة لدى القراء من غير ذوى الخبرة[٢]. ورغم الحدود التى عرضناها باختصار، كانت ترجمة "الدولة والثورة" مهمة لأنها تمثل المحاولة الأولى لإنشاء معجم مفردات عربية ماركسية، مع تجنب المصطلحات الأوروبية قدر المستطاع والبحث بدلا من ذلك عن ترجمة الأفكار الناشئة فى

---

(١) انظر: Moghith, A., Marxisme..., cit., p. 76. بخصوص النشأة والتطور الدلالى لكلمة "ثورة" فى اللغة العربية، انظر: Lewis, Bernard, Il linguaggio politico dell'Islam, Roma – Bari, Laterza, 1991, p. 111.

(٢) انظر: رفعت السعيد، "الحركة الشيوعية"، المصدر السابق الذكر، ص ٣٢.

الغرب بلغة القرآن كما فى حالة "ثورة" والتى نالت حظا وفيرا فى الصحافة العربية فى النصف الثانى من القرن العشرين.

ولا يمكننا القول بوجود "قاموس" عربى ماركسى فى مصر إلا مع الحرب العالمية الثانية، عندما صار المناضلون الشيوعيون أنفسهم -فور تمصير قيادات الأحزاب- يواجهون مشكلة ترجمة الكلاسيكيات إلى اللغة العربية[١]، إلى جانب الجهد الذى بذله الاتحاد السوفييتى فى ترجمات دار التقدم، التى فاق اهتمامها بنشر التفسيرات الستالينية للبلشفية ما عداه.

٤- بين الاستعمار والتحرير: الحركة الشيوعية الثانية:

أ- من نشأة الحلقات الثقافية حتى تأسيس المنظمات الماركسية

تقف اتفاقية ١٩٣٦ الأنجلو-مصرية وراء الموقف الجذرى للبورجوازية المصرية الصغيرة والإنتلچنسيا التى جاء أغلبها من هذه الطبقة الاجتماعية نفسها[٢]. وفى حين طابق جزء كبير من المثقفين أنفسهم مع الوفد منذ ثورة ١٩١٩، إلا أنهم انخرطوا – مع قيام الحزب الذى أسسه زغلول بتصفية قضية الاستقلال- فى نشاط سياسى كان من غير الممكن أن يتم احتواؤه فى الأحزاب الموجودة بالفعل. واتجه جزء معقول من الإنتلچنسيا، مدفوعا بإعجابه المخلص بشكل أو بآخر بالمواجهات بين معارضة النظم النازية والفاشية للإمبريالية

---

(١) بخصوص عمل رشيد البراوى عالم الاقتصاد ومترجم "رأس المال" لـ ماركس (١٩٤٧) وكلاسيكيات أخرى انظر: التحليل الوافى Meijer, R., The Quest..., cit., p. 66-90؛ و Moghith, A., Marxisme..., cit., p. 82-89. وبعيدا عن السياق المصرى ينبغى أن نذكر أن أول ترجمة عربية للبيان الشيوعى لـ ماركس وإنجلس صدرت عام ١٩٣٣ ترجمة خالد بكداش سكرتير الحزب الشيوعى السورى اللبنانى والذى كان أهم تشكيل ماركسى فى العالم العربى فى ذلك الحين.

(٢) انظر: Beinin, J. – Lockman, Z., op. cit., p. 313.

البريطانية، مقتربا من الحركات التى استلهمت هذه الأفكار ومن ضمنها "مصر الفتاة"(١).

شكّل جزء صغير من طبقة المثقفين ذات الجذور المدنية القوية نواة لإحياء الحركة الشيوعية التى اندثرت بعد القمع السياسى فى سنوات العشرينيات. وإذا كان من الصعب التحقق من مظاهر الاستمرار بين مناضلى العشرينيات وبين مناضلى الثلاثينيات والأربعينيات، مهما كان ذلك موضع جدل، فعلى العكس من ذلك يسهل تحديد خصائص مشتركة للنشأة فى المرحلتين. وهكذا فكما تغلغلت الأفكار الماركسية فى مصر عبر المجتمعات الأجنبية السكندرية، تمت الخطوات الأولى لإحياء الشيوعية المصرية فى سنوات الثلاثينيات بشكل مشابه من قبل المثقفين والعمال الأجانب المقيمين فى مصر بالفعل منذ عدة أجيال، والذين كان أغلبهم ينتمون إلى الديانة اليهودية. وكما لاحظ المناضل المؤرخ يوسف درويش فقد كان من المستحيل على اليهود المصريين الدخول فى منظمات ذات توجهات فاشية "واقتصر البديل على الشيوعية أوالصهيونية"(٢). غير أنه كان من الواضح أن اعتناق الصهيونية يعنى بالتالى التخلى عن الأرض التى يعيشون فيها منذ سنين، وهذا هو السبب الذى لعب من أجله جزء كبير من اليهود المصريين دورا بارزا إن لم نقل قاطعا فى مولد "الحركة الشيوعية الثانية". ومن ناحية أخرى، شارك جزء من كل العالم الثقافى من ذوى الأصول اليهودية بشكل جماعى فى الحركات الاشتراكية والماركسية فى هذه الفترة، بسبب البرامج المضادة للتمييز. كذلك أعطى هذا التواجد الواسع للمناضلين من أصول يهودية وثقافية عالمية لكل التكوينات

---

(١) بخصوص هذه الحركة انظرْ الإشارة رقم ٥٠ فى هذا الفصل وانظرْ أيضا
Tedeschini Lalli, Mario, "La politica italiana in Egitto e il movimento delle Camice Verdi", Storia Contemporanea, 6 (1986).

(٢) ذكر يوسف درويش، فى مقابلة خاصة مع المؤلف، القاهرة ٢١ مايو ٢٠٠١، أن الجانب الأكبر من يهود مصر كانوا معارضين لمولد دولة عبرية فى فلسطين.

السياسية الماركسية لهذا العصر بُعْدا عالميا وأمميا وهو الأمر الذى سيتضاءل فى حالة مصر فى الخمسينيات مع مجئ تمصير الحركة الشيوعية فى مجملها وتبنّى برنامج أكثر قومية كثمرة للتلوث بنظرية الوحدة العربية الناصرية والبعثية.

ويمكن تتبع بشائر "الحركة الثانية" فى النشاط الثقافى، البحت تقريبا، لبعض الدوائر والصالونات الثقافية التى أحياها المثقفون الأوروبيون والعرب من ذوى الميول الأوروبية الذين أقلقهم انتشار الفاشية والنازية فى أوروبا وهو القلق الذى أصبح مثيرا للرعب أكثر من أىّ شئ آخر للمواطنين من ذوى الأصول اليهودية. ومن الواضح أن الموقف السياسى الاجتماعى المصرى كان فقط ثانويا فى أفق هذه الدوائر التى بقى مجال تركيزها الأساسى هو القارة العجوز.

وكان أول نادٍ جديرٍ بالذكر، دون شك، هو ذلك الذى أقامه **بول جاك ديكومب** Paul Jacot Descombes فى نهاية ١٩٣٥ باسم اتحاد أنصار السلام. وقد شاركت هذه المجموعة ذات التوجهات الديمقراطية البحتة والمعادية للفاشية والتى كان لها مقران أحدهما بالقاهرة والآخر بالإسكندرية، فى الشبكة العالمية للحقوق لأنصار السلام التى أسسها فى أمستردام الزعيم الهندى **جواهر لال نهرو** Jawaharlal Nehru [1]. وقد تكوَّن النادى من الناحية الأساسية من أجانب ومتمصرين وتميز بينهم الشبان المثقفون الثلاثة من ذوى الأصول اليهودية: **أحمد صادق سعد** (١٩١٩–١٩٨٨) و**ريمون دويك** Raymond Duwayk (١٩١٨)، و**يوسف درويش** (١٩١٠–٢٠٠٦).

ولم يُرِدْ ديكومب أن تصبح مجموعته حزبا شيوعيا فعلا، لأن انتباهه كان موجها إلى المسائل العالمية، فى الأعوام التى احتكرت فيها الحرب الأهلية

---

(١) انظر: شهادة يوسف درويش فى عاصم الدسوقى، فخرى لبيب، "شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر –الجزء الثانى" القاهرة، مركز البحوث العربية بالتعاون مع لجنة توثيق تاريخ الحركة الشيوعية حتى ١٩٦٥، ١٩٩٩، ص ٢٢٠–٢٢١.

الإسپانية اهتمام اليسار فى العالم أجمع. كذلك اعتقد ديكومب، لأنه اعتبر نفسه أجنبيا ويمتلك وعيا سطحيا فقط بالواقع المصرى، أن حركة شيوعية حقيقية ينبغى أن تنبع من مجال "محلى" أصيل أو على الأقل أن يُحييها مناضلون "مستوعبون" مثل المثقفين الثلاثة السابقى الذكر من ذوى الأصول اليهودية[١].

ومع الحل الذاتى للجماعة التالى لبداية الحرب، انضم عدد من الأعضاء إلى مجموعة الدراسات "Le Groupe d'Études"، المعروفة بالاسم العربى "جماعة البحوث"، وإنْ كان الجزء الأكبر من المناقشات يتم بالفرنسية، اللغة المشتركة للإنتلچنسيا العالمية والتقدمية لهذا العصر فى القاهرة كما فى إسطنبول ودمشق. وكان المنظور المعلن فى المجموعة الجديدة هو دراسة المجتمع المصرى بشكل عميق، دون التخلى عن المسائل العالمية. ومع هذا فإنه ينبغى أن نتذكر أن الاتفاق الألمانى السوڤييتى فى ١٩٣٩ أدهش العديد من المناضلين الماركسيين فى مصر كما فى أماكن أخرى مما وضعهم أمام اختيارات صعبة وبالذات العديد من المناضلين ذوى الأصول اليهودية الذين رأوا بلا شك فى النازية الألمانية عدوهم الأسوأ[٢].

وبالإضافة إلى مجموعة الدراسات، ومنذ التجمع الأول لـ ديكومب، تكون فى نفس الوقت الاتحاد الديموقراطى الذى نبعت منه المنظمات الماركسية الكبرى فى سنوات الأربعينيات. كما تكونت فى نهاية الثلاثينيات الدائرة التروتسكية السريالية "الفن والحرية" التى أحيتها مجموعة صغيرة من الفنانين والمثقفين المصريين (الفرانكفونيين) من الطليعة وقد برز من بينهم الشاعر چورچ حنين (١٩١٤-١٩٧٣)[٣].

---

(١) انظر: Botman, op. cit., p. 9. قدرت سلمى بوتمان " الشعور بالمسئولية" لدى ديكومب، بينما يبدو أن رفعت السعيد يأخذ على السويسرى حقيقة أنه لم يكن يريد تأسيس منظمة شيوعية حقيقية. انظر: رفعت السعيد، "تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠"، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧، ص ١٧٠ ومايليها.

(٢) بخصوص رد فعل الشيوعيين اليهود، مع إشارات إلى الحزب الشيوعى الفلسطيني كذلك، انظر: Laquer, op. cit., p. 161-167.

(٣) بخصوص دور التروتسكيين فى الحركة الثانية. انظر: بشير السباعى، " مرايا .."، المصدر السابق الذكر.

ومن الضرورى، قبل أن نصف تطور وأيديولوچيات التجمعات الماركسية الكبرى، أن نؤكد أن تتبُّع قصص كل المجموعات وشبه المجموعات التى نشأت من انقسامات واتحادات لانهائية، يظل خارج نطاق هذا البحث ويهم فقط عشرات أو حتّى آحاد من المناضلين[1].

ولكن من الضرورى تحديد تطور المنظمات الأكثر أهمية وتأثيرا فى الحياة السياسية المصرية، بحيث نتناول أهم قادتها ونحلل الفروق السياسية والأيديولوچية من خلال إنتاجهم السياسى والفكرى.

مثلت الحركة الثانية ذروة تاريخ الشيوعية المصرية وفقا لرأى الأغلبية العظمى من المناضلين الماركسيين[2]، سواء من حيث عدد النشطاء والمتعاطفين الذين اتبعوها، أو لأنها حققت أقصى تعبئة واندماج بين العناصر الثلاثة التى كونت بنيتها كالعادة: الطلاب والعمال والمثقفون.

---

(١) يذكر الكتاب السابق الذكر بإشراف لبيب والدسوقى *شهادات ورؤى*، الجزء الأول، حوالى ٣٠ منظمة ذات توجه ماركسى، وإنْ لم يكن هذا التوجه معلنا عنه، تأسست بين عامىْ ١٩٤٠ وعام ١٩٥٠ فى مصر. ويمثل كتاب سلمى بوتمان السابق الذكر المحاولة الأنجح والأكثر توازنا لإعادة بناء مسار تحولات الرموز والجماعات الماركسية. بينما تبدو محاولة رفعت السعيد لمعالجة هذه الفترة (المتضمنة فى أغلبها داخل كتاب *تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠–١٩٥٠*) متأثرة بعضوية الكاتب اللاحق فى مجموعة محددة (مجموعة كورييل). انظرْ بهذا الخصوص شهادات مارسيل إسرائيل تشيريازى فى لبيب والدسوقى *شهادات ورؤى* الجزء الأول، ص ٣٢–٣٧، التى يبحث فيها إسرائيل عن "تصحيح" بعض الأخطاء المذكورة فى نص السعيد، وأخيرا بخصوص دور اليسار فى الحركة الوطنية المصرية فى هذه الفترة، انظرْ دراسة محمد يوسف الجندى، "*اليسار والحركة الوطنية فى مصر (١٩٤٠–١٩٥٠)*"، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٦.

(٢) يتكرر هذا الحكم أكثر من مرة فى أعمال رفعت السعيد ويشاركه فيه مناضلون آخرون فى لقاءاتى معهم، سواء "قدامى" مثل يوسف درويش، وسعد زهران، ومحمد سيد أحمد، أو من "جيل السبعينيات" مثل أحمد بهاء شعبان، لتحليل أهمية تجربة أعوام الأربعينيات للتطور التالى للحركة الماركسية فى مصر انظرْ الاستنتاجات فى نهاية هذا العمل.

وهكذا فكما كان الأمر بالنسبة لمجموعة الدراسات، أدار الاتحاد الديمقراطى ثلاثة شخصيات هم شباب يهود ذوو نشأة برجوازية وثقافة فرنسية تعرفوا على الأفكار الاشتراكية فى أغلب الظن بواسطة بعض الأساتذة الفرنسيين فى ليسيه القاهرة[1]. وكان هؤلاء هم: **هنرى كورييل** Henri Curiel (١٩١٤-١٩٧٨)، ابن تاجر فرانكوفونى غنىّ لديه جواز سفر إيطالىّ، صاحب مكتبة الميدان فى وسط القاهرة، **هليل شوارتز** Hillel Schwartz (١٩١٣) و **مارسيل إسرائيل تشيريازى** Marcel Israel Ciriazi (١٩١٣) ذى الجنسية والثقافة الإيطالية.

اتفق المثقفون الشبان الثلاثة على ضرورة دراسة الواقع المصرى وتحليله فى ضوء النظرية الماركسية اللينينية، لكنهم اختلفوا بعمق حول أىّ إستراتيجية يتبنونها من أجل تأسيس حزب شيوعى حقيقى فى البلاد. وقد رأى **كورييل** أن من الضرورى تجنيد أعضاء مصريين بالذات من بين العمال والحدّ من اشتراك الأجانب وبالذات غير المتمصرين منهم، وقد اعتبر **شوارتز** هذا الموقف شوفينيا، مفضلا على العكس الاستمرار فى عملية دعاية وتعليم داخل الأوساط الثقافية العالمية التى ستمثل بالتأكيد "الطليعة الواعية" للحزب الجديد. وختاما فقد كان **مارسيل إسرائيل** أكثر راديكالية فى برنامجه تمصير الحزب وإضفاء الطابع البروليتارى عليه، وكان ينبغى فى نظره أن يكون المناضلون الجدد مصريين تماما ومنتمين إلى الطبقة العمالية.

وانطلاقا من هذا الانقسام الأول فى عام ١٩٤٢ وبالتزامن مع دخول الاتحاد السوفييتى فى الحرب ضد النازية الفاشية، تكونت ثلاث مجموعات: الحركة المصرية للتحرر الوطنى الناشئة بين المناضلين الأجانب والمعروفة بينهم بالاختصار EMNL وبين المناضلين المصريين بالاختصار "حمتو"، بقيادة **هنرى كورييل**، و"إيسكرا" ("الشرارة" باللغة العربية) التى أحياها **هليل شوارتز**، و"تحرير

---

(١) محمد سيد أحمد، مقابلة خاصة مع المؤلف، القاهرة، ٤ مايو ٢٠٠٠. انظرْ أيضا Mejier, The Quest..., cit., p. 103; Botman, op. cit., p. 7.

الشعب" بقيادة مارسيل إسرائيل، وبدأت تتشكل إلى جانب هذه المجموعات الثلاث مجموعة رابعة بقيادة درويش و سعد و دويك ستسمى فيما بعد "الفجر الجديد"[١]، وهى مكرسة أساسا للنشر التدريجى للأفكار الماركسية بين المثقفين والعمال المتخصصين[٢].

ورغم الفروق الظاهرة فإن من المناسب أن نلاحظ فى الحال أن كل هذه المجموعات اختارت أهدافا ذات طبيعة مدنية ومألوفة بالنسبة لها، متجاهلة الغالبية العظمى من الجماهير المستغلة والتى كان الوضع البروليتارى مفروضا عليها وكانت تعيش فى الريف- الذى احتفظ أيضا بالنظام الإقطاعى – دون أىّ تأمين عمل ولا أمل فى تحسين وضعهم الراهن.

وفى الوقت نفسه يجب أن نتذكر أنه رغم أن مصر لم يكن لها ممثل رسمى فى الكومنترن فى نهاية سنوات العشرينيات فقد نظر كل المثقفين والمناضلين الماركسيين لهذا العصر، باستثناء العشرات القليلة من التروتسكيين، إلى موسكو على أنها "قِبلة الشيوعية" وإلى ستالين على أنه بطلها. والحقيقة أن النشطاء والمتعاطفين الماركسيين أعلنوا منذ البداية فى مصر كما فى البلدان المستعمرة الأخرى أنهم "محايدون" فى الحرب العالمية الثانية[٣]، مؤكدين أنهم اعتبروها "حربا

---

(١) هنا يجدر بنا أن نشير إلى مفارقة تتمثل فى أن نفس المجموعة التروتسكية، بنبرتها الأممية الظاهرة، وميلها الفرانكوفونى، كانت المجموعة الوحيدة التى قادها مثقفون مصريون فى حين أن كل المجموعات الأخرى كانت من تأسيس مناضلين يهود متمصرين بشكل أو بآخر.

(٢) للاطلاع على السيرة الذاتية لهؤلاء المؤلفين انظرْ الشهادات التى جمعها السعيد فى"هكذا أتكلم"، المصدر السابق الذكر، و الدسوقى فى "شهادات ..." المصدر السابق الذكر (خاصة الجزء الأول والثانى).

(٣) يجدر بالذكر هنا أن هذا كان الموقف الرسمى للبلاط المصرى الذى رفض إعلان حرب على إيطاليا، وحتى عندما اخترقت قواتها أراضى مصرية تمنى، فى بعض الحالات، انتصارها، من منطلق مجرد المعاداة لبريطانيا.

بين الإمبرياليين القدامى والجدد" وكذلك لتفادى الإحراج الناشئ عن معاهدة عدم الاعتداء (مولوتوف-ريبينتروب Molotov-Ribbentropp) فى ١٩٣٩[١].

ومع فتح الجبهة الألمانية السوفييتية فى نهاية ١٩٤١ والانتصارات الأولى للجيوش الروسية، أصبح من السهل اتخاذ موقف واضح إلى جانب القوات التى تكافح "من أجل الحرية" ضد الديكتاتورية النازية الفاشية، وهكذا صار من الممكن تحريك قطاعات متنامية من الرأى العام والطبقات العاملة نحو تبنى وجهة النظر السوفييتية ودفعها إلى التخلى عن موقفها الساذج الذى يفضل أىّ قوى تعارض القوة الاستعمارية لبريطانيا العظمى دون أن يضع فى الاعتبار النكسات السياسية والاقتصادية لاحتلال إيطالى-ألمانى محتمل.

وبسبب الغزو الإيطالى للبلاد فى ١٩٤٢، قرر العديد من اليهود المتمصرين أو المقيمين فى مصر، ويمكن العثور بينهم على العديد من المكافحين والمتعاطفين مع الحركة الماركسية الوليدة، اللجوء إلى فلسطين. ومهما اعتبر هذا لجوءًا مؤقتا فقط بالنسبة لعديد من هؤلاء، وبقاء جميع القادة فى مصر، إلا أن نزيف الكوادر فى المجموعات التى ما تزال فى طور التكوين جعل من حركة الدعاية أمرا عاجلا بهدف تجنيد نشطاء مصريين جدد من خارج الدائرة المحدودة للمثقفين المتأوربين.

ب- نحو الوحدة: حركة طلابية وحركة عمالية

هناك اتفاق بين الغالبية العظمى للدارسين والمناضلين على تحديد عام ١٩٤٢ عام الولادة الجديدة للشيوعية المصرية وإنْ كان ذلك قد تم بصورة مفككة وبدون تصريح من الاتحاد السوفييتى[١].

---

(١) كان هذا الإحراج واضحا جدا للمناضلين اليهود فى مصر ودول الشرق الأوسط الأخرى، انظرْ Laqueur, op. cit., p. 161-164.

وقبل مناقشة المجموعات المنفردة السابقة الذكر بإيجاز، من المفيد أن نذكر بناء على أىّ اختلافات نظرية نشأ الانقسام الأول. والحقيقة أن المشكلة النظرية الرئيسية للحركات الماركسية فى البلدان المستعمرة كانت حتى نهاية العشرينيات هى تحديد المراحل الضرورية للحركة حتى تحقيق الثورة الاشتراكية. وكما قلنا فقد حلت محل الاتجاه "الماكسمالى" الأول الذى رفض أىّ اتفاق أو تحالف مع الحركات الوطنية ذات الأصول البرچوازية باسم الثورة الاشتراكية فى مرحلة واحدة، النظرية المسماة بالجبهات الشعبية واكتساب دعم كل القوى الوطنية المعادية للاستعمار وبدء ما سمى بـ "البرچوازية الوطنية".

وقد تبنى الكومنترن هذا الموقف رسميا فى مؤتمره السادس (١٩٣٥) وهو الذى أدى إلى نجاح القوى التقدمية الفرنسية بقيادة ليون بلوم **Léon Blum** فى (١٩٣٦) مع الدعم الخارجى للحزب الشيوعى الفرنسى.

ولا شك فى أن تأثير النموذج الفرنسى كان أساسيا فى نشأة الأيديولوچية والنهج السياسى الخاصين بـ "حمتو"[٢]، هذه المنظمة التى قادها يهود بلغة وثقافة فرنسيتين والتى كان مقدرًا لها أن تصير الحركة الكبرى فى صفوف الماركسية المصرية فى منتصف الأربعينيات. وقد قام نجاح هذه المجموعة بلا شك على أساس القدرة التنظيمية غير العادية لمؤسسها هنرى كورييل بالإضافة إلى قدرته الاقتصادية التى أتته من تركة الأسرة. ومع هذا كان مبدأ "حمتو" منذ البداية هو

---

(١) اعتبر كل من رفعت السعيد و سلمى بوتمان بأثر رجعى أن عدم تدخل الاتحاد السوفييتى فى مسيرة الماركسيين المصريين ميزة، من منطلق الحرية والاستقلال. لكن لا جدال فى أن كوريل والقادة الآخرين رغبوا فى الاعتراف بهم ورأوا فى موسكو نقطة مرجعية. وتذكر سلمى بوتمان ضمن عدم الاهتمام من جانب الاتحاد السوفييتى التشرذم الزائد و"فوضى" الحركة الماركسية والوجود الزائد لمناضلين غير مصريين فى صفوف الحركة انظر: Botman, op. cit., p. 39-ss. وأيضا يوسف درويش فى مقابلة شخصية مع الكاتب، القاهرة ٢١ مايو ٢٠٠١.

(٢) انظر: Meijer, The Quest..., cit., p. 103-104.

التوسع فى تجنيد المناضلين من صفوف المصريين والطبقة العاملة. وقد اتبعت كلا من هذين الهدفين مجموعة كوريل التى ولدت بوصفها ناديا للمثقفين اليهود المتمصرين بدرجة أو بأخرى، ولكن لا ينبغى أن ننسى إذا أردنا فهم سبب نجاح "حمتو" أن كورييل أصر على مسألة التحرر الوطنى حتى فى اختياره لاسم الحركة، مفضلا عدم التمسك الزائد بالخصائص الماركسية[1]. وعلى أىّ حال كان برنامج "حمتو" بخصوص المسألة الوطنية أكثر راديكالية من برامج الأحزاب الرسمية حيث رفض كل حل تفاوضى مع القوة الاستعمارية وطالب بانسحاب غير مشروط للقوات البريطانية من مصر. وبعد، يجب أن نعترف بذكاء وبعد نظر كورييل الذى قرر تنمية الحركة بدءًا من "الخلايا" سواء بين المثقفين والطلبة أو فى المصانع بهدف بناء قاعدة حقيقية من المناضلين، قبل أن يبدأ فى حركة سياسية حقيقية. ومن هذا المنطلق نظم "مدرسة كوادر" فى أرضه العائلية فى المنصورية، ومن هناك تخرَّج منظمو الخلايا منذ ١٩٤٣[2]. وقد تبدت فاعلية هذه الإستراتيجية من خلال نجاح الحركة الماركسية لأول مرة فى التاريخ فى اختراق المجال العمالى القاهرى، وبالذات فى مصانع شبرا الخيمة التى شهدت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تدهورا سريعا لظروف العمال المزعزعة أصلا[3]. وقد ظهر نجاح "حمتو" فى هذا المجال من خلال نجاح المنظمة فى إرسال أحد أعضائها بمناسبة المؤتمر الأول لاتحاد النقابات العالمى المنعقد فى باريس فى ١٩٤٥[4].

---

(١) انظر: Botman, op. cit., p. 38-40.

(٢) انظر: Ibidem, p. 39-40; Ismael-El-Sa'id, op. cit., p. 52.

(٣) انظر: Beinin-Lockman, op. cit., p. 395-ss. بخصوص دور الحركة العمالية فى تطور النشاط الماركسى فى مصر، انظر، على سبيل المثال، طه سعد عثمان، "خواطر عن علاقة الطبقة العاملة المصرية بالحركة الاشتراكية الثانية"، و محمود أمين العالم، المصدر السابق الذكر، ص ١٩٣-١٩٨.

(٤) انظر: Beinin-Lockman, op. cit. , p. 330-335.

وإذا كانت "حمتو" قد كرست نفسها لإنشاء قاعدة ماركسية من أجل تحقيق هدف تنظيم الجماهير، فإن المجموعة الأخرى الأكثر أهمية ("إيسكرا")، بقيت حتى عام ١٩٤٥ ناديا للمثقفين من الناحية الأساسية، مع غلبة الأجانب المهتمين بـ "خلق" فكر ماركسي مصرى من شأنه أن يساعد على تشكيل حزب شيوعي حقيقي. ومع هذا فإذا كان من الصحيح أن "إيسكرا" جذبت ألمع المثقفين المصريين في ذلك العصر، منتجة الأعمال الحقيقية الأولى عن النظرية الماركسية في وادى النيل، لا يمكننا أن نجادل أن وجودها بين الجماهير كان منعدما من الناحية العملية حتى إعادة ميلاد الحركة الطلابية في ١٩٤٥. وفي هذه اللحظة ومع تصاعد النشاط الجماهيرى نتيجة ضعف القصر والسلطة الاستعمارية اللذين أضعفتهما الحرب، نُظمت حركة وطنية حقيقية تنطلق من الجامعة التى شهدت مولد صحافة راديكالية ذات أصول ماركسية ولكن أيضا بميول أخرى عارضت بوضوح الأحزاب التقليدية واحتكارها للحياة السياسية. وفي هذا السياق انضم العديد من الذين سيصبحون رموزا كبرى للإنتلجنسيا المصرية في الخمسينيات وبعدها إلى "إيسكرا" التى كانت مزودة في الوقت نفسه بدار نشر مستقلة "دار الأبحاث العلمية" التى أنتجت بالإضافة إلى الترجمات العادية أول تأملات للماركسيين المصريين عن وضع بلادهم[١].

وأخيرا فقد تجمعت المجموعة الماركسية الأخرى ذات الأهمية الكبرى التى قادها أيضا مثقفون يهود متمصرون حول صحيفة "الفجر الجديد" التى أسسها في مايو ١٩٤٥ سعد و درويش و دويك مع انضمام المثقف المصرى أحمد رشدى صالح[٢] مؤسس النشرة التى يعتبرها البعض أهم إصدار ماركسى في مصر قبل

---

(١) يجب أن نذكر كتاب "أهدافنا الوطنية" على الأقل ضمن الكتب التى نشرها مناضلو "إيسكرا"، "بيان (مانيفستو)" المجموعة حرره شهدى عطية الشافعى و محمد الجبيلى. لتحليل الإنتاج النظرى الماركسى في الأربعينيات انظر: Meijer, op. cit., p. 106-128.

(٢) انظر: Botman, op. cit., p. 160.

تأسيس "الطليعة" (١٩٦٥)[1]، معلنة وصول نشاط دعائى تحقق بصورة أساسية فى صفوف العمال وما يدعى بالطليعة الوفدية، ومنذ اللحظة التى انشغل فيها قادة المجموعة قليلا بـ "النقاء العقائدى" مفضلين تكريس أنفسهم لنشر العقائد الاشتراكية والماركسية فى صفوف الطبقة العاملة. وقد شهد انضمام الزعماء العماليين المشهورين فى شبرا محمود العسكرى ويوسف المدرك إلى الفجر الجديد واشتراك الثانى فى المؤتمر النقابى السابق الذكر فى باريس، على تفوق هذه المجموعة بين عمال التجمعات الصناعية الكبرى من القاهرة إلى المحلة.

ولم تجلب نهاية الحرب العالمية الثانية أىّ ميزة لمصر التى ظلت تحت الاحتلال البريطانى رغم محاربتها للغزو النازى الفاشى بصحبة بريطانيا. وأدى غضب وإحباط قطاعات كبيرة من السكان من هذا الوضع وكذلك عجز البرلمان والأحزاب البرلمانية عن إيجاد حل مناسب لمسألة الاستقلال الوطنى والأزمة الاقتصادية الطاحنة التالية للحرب؛ إلى تجذير السياق السياسى والثقافى المصرى الذى أنتج موجة من الإضرابات والتظاهرات وأحداث التمرد فى المدن الكبرى بين عامىْ ١٩٤٥-١٩٤٦. ولعبت المجموعات الماركسية المتعددة رغم انقسامها دورا مهما فى تنظيم حركة الجماهير التى عثرت على تعبيرها النهائى مع مولد "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" فى بداية عام ١٩٤٦. وقد برز بين أعضاء اللجنة ثلاثة

---

(١) يوسف درويش، المقابلة السابقة الذكر. وينبغى أن نذكر أنه حتى هذه المجموعة كان لديها دار النشر الخاصة بها هى دار القرن العشرين، حيث نشرت العديد من الترجمات للأعمال الماركسية الكلاسيكية، وأول أعمال عن التاريخ المصرى من رؤية ماركسية، خاصة إنتاج رشدى صالح. بخصوص القيمة المعاصرة لهذه الأعمال انظرْ Monciaud, Didier, "Contribution politique, héritages historiques et enjeux de mémoires: à propos de la recent reimpression d'ouvrages des annes 1940 d'Ahmad Rushdi Salih ", OM, XXI n. s. (2002), p. 459-467.

مجموعات ماركسية بصحبة "الطليعة الوفدية" ومجموعات وطنية أخرى[1]. وبلغ هذا المد الجماهيرى ذروته فى إضراب ٢١ فبراير ١٩٤٦ الذى لجأت الحكومة بعده إلى القمع العسكرى للقوى الديمقراطية مما أوقع العديد من الضحايا[2].

وأدت بداية القمع البوليسى ضد الحركة الوطنية وبالذات فى المواجهات مع اليسار والإخوان المسلمين إلى مصادرة المجلات الماركسية الكبرى[3]، وفى الوقت نفسه صارت مناقشة إمكانية توحيد المنظمات المختلفة المجبرة على السرية أمرا طارئا.

وهكذا، فى الوقت الذى استأنفت فيه حكومة النقراشى باشا الجديدة مفاوضاتها الفاشلة مع لندن اتحدت "حمتو" مع "إيسكرا" وبعض الجماعات الصغيرة الأخرى فى مايو ١٩٤٧ مكونة "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى" التى عرفت بالاسم المختصر "حدتو". ورغم رفض مجموعة "الفجر الجديد" القديمة الانضمام إلى الحركة الجديدة واستمرارها فى جذب المزيد من المناضلين[4]، مثلت المنظمة الجديدة بكل تأكيد أغلبية الماركسيين فى مصر، حيث ضمَّت وفقا لبعض الشهادات

---

(١) انظر: طه سعد عثمان، "اللجنة الوطنية للعمال والطلبة" فى الدسوقى، "عمال وطلاب"، المصدر السابق الذكر، ص ٣٢–٤٨.

(٢) بخصوص القيمة الرمزية أيضا ليوم ٢١ فبراير ١٩٤٦ فى تاريخ اليسار والحركة الوطنية فى مصر، انظر: شهادات عبد الواحد بصيلة، ومحمد الجندى، وفاطمة زكى، فى المصدر السابق الذكر، الدسوقى، "عمال وطلاب" ص ١٥–٣٢.

(٣) بقرار من رئيس الوزراء صدقى، صودرت "الفجر الجديد" فى يوليو ١٩٤٦ ، والجريدة العمالية "الضمير" ودار النشر "إيسكرا" بالإضافة إلى جرائد قومية ناطقة بلسان مجموعات أخرى، انظر: Botman, op. cit., p. 65-66.

(٤) بعد اعتقالات يوليو ١٩٤٦، قرر قادة هذه المجموعات تشكيل منظمة ماركسية سرية متميزة عن المنظمات الموجودة بالفعل، ولها قاعدة أكثر عمالية من الأخرى، عرفت هذه المنظمة أولا باسم الطليعة الشعبية للتحرر(ط. ش. ت)" ثم "طليعة العمال" وأخيرا باسم "الديموقراطية الشعبية". ووفقا لما يذكره أحد المؤسسين، كانت هذه التغييرات المتعددة ضرورية للهروب من القمع البوليسى واختراقات قوى الأمن. درويش فى المقابلة السابقة الذكر، انظر: أيضا Botman, op. cit., p. 57-58.

حوالى أربعة آلاف عضو نشط فى ١٩٤٧[١]. ومن الناحية التنظيمية كانت "حدتو" نسخة من "حمتو" القديمة بالبنية المكونة من الخلايا ووحدات المناضلين كما أراد كورييل واستطاعوا فى هذا الوقت الاعتماد على انتشار واحترام جريدة "الجماهير" التى كانت ناطقة باسم "إيسكرا" التى أدارها شهدى عطية الشافعى أحد ألمع المثقفين فى زمنه. وتبنت "حدتو" من البداية البرنامج السياسى "للجبهة الموحدة" مع الوفد من منطلق المعاداة لبريطانيا. واتفقت وجهة نظر الكومنترن مع الشيوعيين المصريين أو على الأقل غالبيتهم فى إعطاء مسألة الاستقلال الوطنى الأولوية على "المسألة الاجتماعية". ورغم النجاح الملموس الذى حققته المنظمة الجديدة والذى شهد عليه تصاعد قمع قوى الأمن، إلا أن الاتحاد لم يدم لفترة طويلة لدواقع مختلفة. ففى البداية كانت هناك منافسة شديدة بين كورييل و شوارتز حيث طمح كل منهما إلى أن يأخذ دور قائد الحركة كما كان لحرب فلسطين أثر كبير على الحركة الماركسية فى مصر أيضا[٢]. وقد ورط قيام دولة إسرائيل فى مايو ١٩٤٨ والاعتراف بها من قبل الاتحاد السوفييتى، كل الأحزاب الشيوعية العربية فى موقف بالغ الصعوبة، غير أن الموقف كان أكثر صعوبة بالنسبة للأحزاب المصرية التى بقت قيادتها فى يد مثقفين من أصول يهودية "مشكوك فى ولائهم الوطنى" من نواحٍ عديدة. واستغلت الحكومة المصرية من جانبها هذين العاملين لبدء موجة جديدة وضخمة من الاعتقالات ضد الماركسيين بين ١٩٤٨-١٩٤٩. غير أنه قبل القمع البوليسى خرجت عدة مجموعات انقسامية من "حدتو" وأعادت طرح وتضخيم الانقسامات الموجودة منذ بداية سنوات الأربعينيات. وقد تمثل أحد نقاط الاختلاف فى الموقف الشوفينى لبعض أعضاء "حمتو" السابقين ولبعض المجموعات الصغيرة الأخرى التى طالبت بطرد الأجانب (وكان أغلبهم تقريبا من اليهود) من الكوادر القيادية فى الحزب إنْ لم يكن من القاعدة. وإذا كان من

---

(١) انظر: Ismael- El-Sa'id, op. cit., p. 59.

(٢) بخصوص هذا الموضوع انظر: أحمد شرف، "الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية" فى محمود أمين العالم، المصدر السابق الذكر، ص ٢٥٤-٢٦٥.

الصحيح أن هذه الحركة كانت تهدف جزئيا إلى تجنب الاتهامات بالصهيونية من قبل الحكومة والإخوان المسلمين والحركات فوق القومية مثل مصر الفتاة، فقد كانت – وفقا لكلمات يوسف درويش – عبارة عن "خيانة للأممية والأخوة الاشتراكية" التى ولدت منها "الحركة الثانية" الماركسية المصرية[1]. وقد بدأ تمصير الحركة الشيوعية مع الانقسامات الداخلية واكتمل بالقمع الحكومى الذى أدت آثاره مابين عامىْ ١٩٥٠-١٩٥٢ إلى أن يفقد كورييل و شوارتز – وتقريبا كل الأعضاء الماركسيين الآخرين من ذوى الأصول الأجنبية والذين تم اعتقالهم من قبل ونفيهم بعد ذلك من مصر – الجنسية وكل الحقوق السياسية والمدنية وأولها حق العيش فى البلاد التى خاضوا من أجلها العديد من الصراعات السياسية وواجهوا السجن.

وهكذا، إذا كانت بداية العقد الجديد قد شهدت وجودا ماركسيا نشيطا فى مصر رغم أن الاعتقال والنفى كانا يحدان منه بقوة، فإنه يبدو أن الحركة فقدت قدرتها على أن تضع نفسها فى طليعة المجتمع المدنى المصرى كأداة نقل للحداثة والتحرير الاجتماعى كما كانت فى منتصف الأربعينيات. ومن المحتمل جدا أن الانعطاف "القومى"، وإنْ كانت الظروف التاريخية والمحلية قد دفعت إليه، كان مبنيا على هذا التراجع الذى يمكن قراءته بشكل معين باعتباره "فقدان الهوية" للماركسيين المصريين من أجل الانضمام إلى المحيط الواسع للفكر القومى. وهكذا، كما كانت الحركة فى سنوات الأربعينيات تمثل للعديد من المناضلين قمة النشاط الشيوعى فى مصر فقد مثل تراجعها سواء الأيديولوجى أو التنظيمى عبئًا على أجيال المستقبل من المناضلين حتى اليوم.

---

(١) يوسف درويش، المقابلة السابقة الذكر.

الفصل الثالث

الماركسية والنظام الناصرى

توجد العديد من الدراسات الموثقة عن مصر الناصرية سواء باللغة العربية أو اللغات الأوروبية الرئيسية تحلل على الأقل جزئيا مسألة العلاقة بين نظام يوليو والمثقفين من كافة الاتجاهات بدءًا بالماركسية[1]. ولهذا فإن هذه الصفحات، ومع تحاشى أن تكون تلخيصا للدراسات سابقة الذكر، تهدف إلى تقديم إطار مرجعى لفهم الجو السياسى الثقافى الذى تكون فيه جيل السبعينيات بشكل أفضل وهو الجيل الذى كرس الجزء الأخير من هذا البحث لتناوله.

ومن المناسب فى هذه النقطة أن نذكر مقدما أن الهيمنة السياسية الأيديولوجية التى حققها النظام الناصرى جعلت من هذا النظام الإطار المرجعى القسرى، وغير الواعى فى بعض الأحيان، للأغلبية العظمى من المناضلين الذين دخلوا الحلبة السياسية بعد هزيمة ١٩٦٧، ولعدد أكبر ممن دخلوها بعد صعود أنور السادات إلى السلطة.

---

(١) يكفى أن نذكر فى هذا الصدد الدراسة الكلاسيكية لـ أنور عبد الملك Anwar 'Abdel-Malek, Esercito e società in Egitto. 1952-1967, Torino, Einaudi, 1968؛ ومقالات عادل حمودة السابقة الذكر، "أزمة المثقفين" ؛ سماح إدريس ، مصطفى عبد الغنى ، فتحى عبد الفتاح " شيوعيون وناصريون"، القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠؛ محمد سيد أحمد "ثورة ٢٣ يوليو والمثقفون"، "أدب ونقد"، العدد ٤١، أكتوبر ١٩٨٨، ص ٤٥–٦٢ والدراسة الحديثة والموثقة لـ صلاح عيسى، "لطفى الخولى والطليعة والماركسيون محاولة لتفسير وإنصاف التاريخ" فى "الطليعة"، عدد خاص فى الذكرى السنوية الأولى لوفاة لطفى الخولى (٢٠٠٠) ص ٦٤–٨٥؛ وأخيرا انظر الشهادات المذكورة فى "*عبد الناصر واليسار المصرى*"، عدد من المؤلفين، القاهرة، مؤسسة روزاليوسف، ١٩٧٧.

وهكذا تعد استعادة الأسس السياسية الأيديولوچية لنظام عبد الناصر وأسس علاقته الملتبسة بالإنتلچنسيا التقدمية – من هذا المنظور – أمرا أساسيا لفهم كيفية تدهور هذه العلاقات فى السبعينيات ولو بشكل جزئى.

١: المثقفون والماركسية والسلطة الناصرية حتى ١٩٦٥

مثلت السنوات التى تلت الهزيمة فى حرب فلسطين والتى تُوِّجت بهدنة رودس "غير المجيدة" مع دولة إسرائيل قمة النشاط والعنف السياسى فى مصر، كنتيجة منطقية جزئيا لآمال سنوات الحرب العالمية الثانية المحبطة.

ذلك أن قضية الاستقلال القومى كانت بعيدة عن الحل حتى بعد الأفول الأكيد للقوة "البريطانية"، بل كانت من قضايا الساعة أكثر من أىّ وقت آخر فى إطار عالمى تم فيه إدخال مصر و"النظام المتوسطى" فى المنظور الجديد للحرب الباردة والمعسكرين المتصارعين.

وتجدد الغليان الثورى الذى كان قد وصل إلى قمته فى ١٩٤٦ متجاوزا عجز الأحزاب الليبرالية التى كانت تمثل الرأى العام، وظهر الإخوان المسلمون بقوتهم المسلحة التى شاركت فى حرب فلسطين فكانوا بين القوى الأكثر تأثيرا فى صفوف الحركة الراديكالية فى بداية العقد الجديد، إلا أن الإخوان المسلمين أضعفهم بشدة موت المؤسس والمرشد **حسن البنا** الذى اغتيل فى فبراير ١٩٤٩ على يد عملاء الحكومة.

كما وُجدت فى مصر عشية ثورة ١٩٥٢ طبقة واسعة من المثقفين تحوز على قدر كبير من التأييد الشعبى ومتشربة بمفاهيم راديكالية مستقاة بشكل أو آخر من الاشتراكية الديموقراطية حتى الليبرالية المعتدلة والإصلاحية الإسلامية وصولا إلى "التيارات المتطرفة" للشيوعيين والإخوان المسلمين[1]؛ ومن الجائز أن المثقفين كانوا "الغائب الكبير" فى ثورة يوليو.

---

[1]: انظر: Awad L., op. cit., p. 155.

إلا أن موضوع الثورة بدا حاضرا فى كتابات عدة مثقفين من ذوى الميول الاشتراكية الديموقراطية مثل لويس عوض وعبد الرازق حسن، بل وفى مقالات المحافظين مثل مصطفى أمين وقبل كل ذلك فى كتابات إحسان عبد القدوس؛ الشخص الوحيد الذى تمنى حدوث تدخل عسكرى[1].

وقد رحبت غالبية المثقفين بأنباء التغيير الثورى رغم أن حركة الضباط الأحرار كانت تتحرك فى السر، ورغم أن قليلين للغاية كانوا يعرفون ما سيحدث[2]. ولكنْ يبدو رغم ذلك أن بعض الضباط القريبين من المواقع اليسارية مثل يوسف صديق وخالد محيى الدين قد انضموا فى نفس الوقت إلى "حدتو" التى تم إبلاغها بالانقلاب حتى قبل عشية حدوثه[3]. وقد جمعت هذه المنظمة وفى اضطراب ما بعد النكبة مناضلين وأنصارًا جددا من كل قطاعات المجتمع من بيروقراطية الدولة حتى الجيش فاستطاعت أن تعتمد على ما يقرب من ٣ آلاف عضو فى ١٩٥٢[4].

وعلى أىّ حال، سرعان ما انتهى شهر العسل بين الماركسيين المصريين والنظام الجديد فى ١٢ أغسطس ١٩٥٢، عندما أضرب عمال كفر الدوار مطالبين برفع المرتبات وبديموقراطية واسعة فى المصنع والسماح لهم بمساعدة الضباط الشبان، متلقين الاعتقال الفورى عوضا عن ذلك[5]. وبالإضافة إلى أن إعدام قائدى الاحتجاج خميس والبقرى فى سبتمبر التالى بتهمة عضويتهما فى حزب شيوعى محظور كان نذيرا "محزنا" بالطبيعة الأوتوقراطية للنظام الجديد، فقد أقنع العديد من

---

(١) سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ٣٤–٣٥.

(٢) انظرْ Rossi, Ettore, "Pareri sugli avvenimenti egiziani del luglio 1952", in OM, XXXII (1952), p. 157-164.

(٣) سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ٥٤.

(٤) انظرْ Laqueur, W., op. cit., p. 46؛ Ismael-El-Sa'id, op. cit., p. 69.

(٥) انظرْ OM, XXXII, (1952), p. 205؛ انظرْ أيضا Beinin J.-Lockman Z., op. cit., p. 421-426.

مناضلى اليسار المصرى أن الجيش لم يكن مهتما بدعم "حركة ثورية للجماهير" تطمح إلى ثورة اجتماعية حقيقية[1].

ورغم قمع الإضرابات، ظل الخط الرسمى لـ "حدتو"[2] وكذلك لليبراليين والإخوان المسلمين متضامنا مع الحكومة خاصة بعد إصدار قانون الإصلاح الزراعى فى ٩ سبتمبر[3].

وكان هذا الإصلاح فى الواقع أحد أركان البرامج السياسية للحركات اليسارية المصرية منذ الثلاثينيات، وقد أدى تحقيقه من قبل الحكومة الثورية الجديدة إلى تخفيف انتقادات الماركسيين للضباط الأحرار. وقد فرض هؤلاء الأخيرون الرقابة على الصحافة والدوريات عبر إنشاء وزارة الإرشاد القومى بقيادة صلاح سالم، الذى وضع مكتب رقابة فى كل جريدة ومجلة لخلق رأى عام موالٍ للثورة، ومن هذا المنظور تم قمع كل إصدارات أقصى اليسار فى أكتوبر

---

(١) انظر: Hussein M., La lotta di classe..., cit., p. 114-115. وقد أقنعت أحداث كفر الدوار القيادة السوفيتية "بالسمات الرجعية المعادية للديموقراطية والديماجوجية" للنظام المصرى الجديد، مما أثار الشكوك حول وجود السى آى إيه وراء انقلاب يوليو؛ انظر: Laqueur, W. Z., op. cit., p. 398-399؛ Donini, I paesi arabi, cit., p. 111.

(٢) كلف اتخاذ "حدتو" لهذا الموقف هذه المنظمة وصمها بتمثيل الجناح اليمينى للماركسية المصرية، فى حين أن الجزء الأكثر راديكالية فيها (والذى كان يمثل أقلية) عارض منذ البداية انقلاب الضباط الأحرار. من شهادة سعد زهران (أحد قادة ح. ع. م "الراية" المعتقل من عام ١٩٥٣ إلى ١٩٥٥)، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة ١٥ مايو ٢٠٠١.

(٣) انظر: OM, XXXII; 9-10, (1952), p. 264؛ انظر أيضا: Tiana Michele, "Note sulla riforma agraria in Egitto da Gamal 'Abd en-Nasser a Mohamed Anwar es-Sadat", in: OM, LVII, (1977), p.247-268.

١٩٥٢ والتى تبنت فى نفس الوقت موقفا انتقاديا قويا فى مواجهة ثورة يوليو ولم تتردد فى تسميتها انقلابا[١].

كما تزايد عداء جزء كبير من الإنتلچنسيا المصرية المقتنعة بأن الديموقراطية الحقيقية ينبغى أن تتسم بوجود نظام برلمانى يقوم على تعددية حزبية مع القرار الحكومى بحل كل الأحزاب والحركات السياسية باستثناء الإخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٣[٢]. ويرجع استثناء الإخوان إلى حقيقة قرب أكثر من عضو فى النخبة العسكرية الجديدة مثل الرئيس التالى أنور السادات أو حسين الشافعى من الحركة التى أسسها حسن البنا سواء بالإنتماء السابق إليها أو بطبيعة تكوينهم السياسى. وبالإضافة إلى ذلك، كانت حركة الإخوان بلا شك هى الحركة السياسية التى تمتلك أكبر قاعدة شعبية وقدرة فائقة على تحريك الجموع، وهو الأمر الذى لم يفت الضباط الثوار. واعتمدت الحركة الإسلامية من جانبها على قدرتها على السيطرة على ما أسمته بـ "الثورة المباركة" فارضة أيديولوچيتها ورجالها.

وعلى أىّ حال تلا الاعتقالات التى ألقى القبض فيها على العديد من المناضلين الماركسيين اتفاق منظمات اليسار بما فيها "حدتو" هذه المرة على استنكار الطبيعة الفاشية للنظام الجديد[٣].

---

(١) يقابل مصطلح "انقلاب" فى الدعاية الماركسية العربية الانقلاب الإسپانو–أمريكى أى: الانقلاب العسكرى الهادف إلى إنشاء نظام أوتوقراطى انظر: Lewis, Bernard, Il linguaggio politico dell'Islam, Roma-Bari, Laterza, 1991, p. 111؛ انظر: أيضا كلمة " ثورة" فى The Encyclopedia of Islam. 2nd Edition. وللاطلاع على إعادة قراءة مبتكرة لكلمتى: "انقلاب" و"ثورة"، انظر: نديم البيطار، *الأيديولوجية الانقلابية*"، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦، وسلمى الخضراء الجيوسى "معنى 'الأيديولوجية الانقلابية' ومضمونها"، "الآداب"، العدد ٦ (يونيو ١٩٦٦)، ص ٣–٥.

(٢) إعلان اللواء نجيب عن حل الأحزاب السياسية، فى OM, XXXIII (1953), p. 38-39.

(٣) للاطلاع على التفاصيل انظر: رفعت السعيد *تاريخ منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠–١٩٧٥*"، القاهرة، الأمل، ١٩٨٦؛ انظر: أيضا Botman, op. cit., p. 119-ss. حول الطبيعة المعقدة والمتغيرة للعلاقات بين المثقفين الماركسيين ونظام يوليو=

وقرب نهاية عام ١٩٥٣، ورغم استمرار السرية التى اتسمت بها خيارات النظام الجديد، كان من الواضح أن السلطة الحقيقية فى يد مجلس قيادة الثورة وكان عبد الناصر هو الشخص الرئيسي فيه رغم قلة من لاحظوا ذلك خارج المجموعة القيادية[١].

وبعد إبعاد الإخوان المسلمين أيضا فى بداية ١٩٥٤ إثر محاولة الاعتداء على حياة عبد الناصر[٢]، قرر النظام أن يوقف الرقابة وهو ما سمح للمثقفين من كافة الاتجاهات بالمشاركة فى الجدل حول شكل الحكومة فى الدولة الجديدة. وتحالف اللواء محمد نجيب تكتيكيا مع اليسار فى الصراع على السلطة ضد عبد الناصر والإخوان المسلمين والوفديين السابقين مطالبا بالعودة إلى النظام الدستورى وحل مجلس قيادة الثورة[٣]، وهو ما طالب به الجزء الأكبر من الإنتلچنسيا المصرية.

وفجَّر الانتصار النهائى لـ عبد الناصر فى ١٩٥٤ أول أزمة خطيرة بين المثقفين والسلطة وأولى الاعتقالات بين المناضلين فى كل التيارات، مع تعنت خاص فى المواجهات مع الشيوعيين[٤].

=فى أوائل الخمسينيات، انظرْ المقال الموثق لـ رويل ميير Roel Meijer, op. cit.. ويقوم المؤرخ الهولندى، فى سياق جدال مع التأريخ الوطنى المصرى (انظرْ مثلا أعمال رمضان) أو الماركسى الغربى (انظرْ مثلا الأعمال المختلفة المذكورة لـ جول بينين Joel Beinin)، بإعادة بناء العملية التى اختارت الإنتلجنسيا الماركسية والعلمانية وفقا لها، ليس بدون مجادلات وترددات، الاستبداد العصرى للنظام الناصرى.

(١) انظرْ شهادة إحسان عبد القدوس فى العمل المذكور سابقا لـ سماح إدريس، ص ٣٦.

(٢) انظرْ OM, XXXIV, (1954), p. 18-19. ربما حدست قيادة الإخوان سواء الموقع المسيطر لـ عبد الناصر فى مجلس قيادة الثورة أو التوجه السلطوى للنظام، ومن هنا قرار اغتيال الرئيس المقبل.

(٣) بخصوص الخلاف بين نجيب ومجلس قيادة الثورة، انظرْ OM, XXIV(1954), p. 107-111 e 168-170; Vatikiotis, P. J., The History of Modern Egypt, cit., p. 384-388.

(٤) سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ٣١ وعادل حمودة، المصدر السابق الذكر، ص ١٠٨. وبخصوص اعتقال المناضلين الشيوعيين انظرْ OM, XXXIV,

وكان أول ضحايا القمع العسكرى ضد الحقل الثقافى المصرى هم قادة نقابة الصحفيين برئاسة نقيبها **محمود أبو الفتح**، رئيس تحرير الجريدة اليومية المصرى (الجريدة الرسمية السابقة للوفد) والتى كانت أكثر الجرائد انتشارا فى القاهرة فى هذا العصر. وحكم على أبو الفتح الذى طالب عدة مرات بعودة الحياة البرلمانية وأثار الشكوك حول كفاءة نظام الإصلاح الزراعى بالسجن عشر سنوات[(١)]. وتم حل النقابة وإعادة فرض الرقابة التى وضعت كافة وسائل النشر تحت السيطرة التامة لوزارة الإرشاد القومى بعد التطهير الهائل للصحافة[(٢)] الذى أصاب حتى الصحفيين المتعاطفين مع **عبد الناصر** مثل **إحسان عبد القدوس**. ويمكننا تأكيد أنه حتى هزيمة يونيو ١٩٦٧ لم يتجاسر أىّ صحفى على انتقاد النظام.

وباختصار، تخلص الرئيس بنهاية ١٩٥٤ من كل صوت مخالف، وبين أولئك المثقفين الذين أجبروا على الصمت سواء داخل أو خارج السجون، وفقا لـ ب. ج. **ڤاتيكيوتيس** P.J. Vatikiotis، كان فى مصر فى ١٩٥٥ حوالى ٣ آلاف سجين سياسى أغلبهم من الشيوعيين والليبراليين المتصلين بالنظام القديم أو المتعاطفين مع الملكية[(٣)].

أما من وجهة نظر حكومية، فقد نتجت أزمة ١٩٥٤ مع المثقفين بسبب "موقفهم الانعزالى تجاه الشعب واهتمامهم بطبقة يفضلونها على المصلحة العامة"[(٤)]. ووفقا لـ **محمد حسنين هيكل** صديق **عبد الناصر** والناطق باسم النظام

=(1954), p. 115, 275, 315 e 373). انظر أيضا خطاب عبد الناصر بخصوص النشاط الشيوعى فى مصر فى Ivi, p. 209 .

(١) انظر OM, XXXIV, (1954), p. 209.

(٢) انظر سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ٣٧ و Dabous, Sonia, "Nasser and the Egyptian press", in Tripp, Charles (ed.), Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes, London, Routledge, 1993, p. 104.

(٣) انظر Vatikiotis, P. J., The History of Modern Egypt..., cit., 387.

(٤) انظر Dabous, S., op. cit., p. 110.

وكذلك رئيس مؤسسة الأهرام، فقد فشل المثقفون المصريون فى القيام بواجبهم المتمثل فى منح الثورة البراجماتية للضباط الأحرار نظرية[1]؛ فقد أخفت البراجماتية المفترضة للثورة المصرية، التى امتدحها بشدة عدة نقاد[2]، فراغا أيديولوجيًا وبرنامجيًا عميقا و"غياب نظرية واضحة ترى ما هو أبعد من الأحداث"[3]. ومن ناحية أخرى لم يمتلك الضباط الأحرار أىّ إلهام أيديولوچى وبالتالى لم تستطع الثورة اتباع برنامج سياسى اجتماعى محدد سوى عدة توجهات عامة مثل الإصلاح الزراعى.

وقد أنتج الخواء الأيديولوچى للثورة تكتيكا سياسيا انتهازيا اتبعته أيضا فى علاقاتها مع المثقفين، كما كان **عبد الناصر** مقتنعا بأن الجيش هو طليعة الثورة، وبالتالى تم تجريد الإنتلچنسيا المصرية من كل أدوارها عدا المساندة المطلقة للنظام.

وفى الممارسة، تركت النخبة العسكرية، مجالا "لأبناء الثورة" فقط مفضلة الاعتماد على أهل الثقة بدلا من أهل الخبرة حتى فى المجالات الثقافية الاجتماعية. والواقع أنه، رغم عدم الكفاءة الواضحة للعسكريين فى المجال الثقافى، صار هؤلاء "خبراء فى كل قطاع من المسرح إلى الباليه"[4].

ووفقا لـ **عادل حمودة**، فقد مثل تفضيل النظام أهل الثقة على أهل الخبرة واحدا من ثلاثة دوافع رئيسية لأزمة العلاقات الأولى بين المثقفين والنظام[5]. ويبقى الدافعان الرئيسيان الآخران، مع ذلك، هما المطالبة من جانب تقريبا كل الإنتلچنسيا المصرية بعودة الجيش إلى الثكنات والعودة إلى نظام برلمانى متعدد الأحزاب.

---

(١) انظر: Abdel-Malek, A., Il pensiero politico..., cit., p. 188.

(٢) انظر: Awad L., op. cit., p. 156.

(٣) انظر: سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ٣٦.

(٤) عادل حمودة، المصدر السابق الذكر، ص ٢٤٩.

(٥) نفس المصدر.

وكان للتحول السلطوى فى ١٩٥٤ نتيجته المنطقية أيضا فى العالم الأكاديمى، والطلابى، والمهنى، الذى كان "الملاذ" التقليدى للطبقة المثقفة المصرية، وفيما يتعلق بالجامعة، على سبيل المثال، تم إحلال رجال النظام[١] محل العديد من الأساتذة فيما تم إغلاق الجمعيات الطلابية المستقلة ووضع النقابات المهنية تحت السيطرة الحكومية الصارمة.

على أن اليسار المصرى عاد إلى الاقتراب من السلطة بشكل ملحوظ بين عامى ١٩٥٥ و ١٩٥٨. والواقع أن مشاركة عبد الناصر فى مؤتمر باندونج بصحبة القائدين الصينى واليوغوسلافى فى أبريل ١٩٥٥ والاتفاقية العسكرية مع تشيكوسلوفاكيا[٢] كان لهما أثر كبير على الماركسيين حتى أولئك الذين كانوا فى المعتقل[٣]. فقد قرر اليسار بمناسبة حرب السويس تنحية خلافاته مع عبد الناصر جانبا ليشارك فى "الصراع الشعبى ضد العدوان الصهيونى" معتقدا أن من الضرورى الوقوف فى صف واحد ضد الإمبريالية الاستعمارية[٤].

واكتسب الرئيس المصرى بموقفه المعادى للغرب تعاطفا جديدا داخل صفوف الماركسيين الذين تحول جزء منهم إلى الناصرية. ومع حرب السويس بدأ "ثانى شهر عسل بين الشيوعيين والسلطة"، حسب كلمات الصحفى صلاح عيسى، والذى قدر له أن يستمر حتى بداية عام ١٩٥٩[٥].

وشهد قرار عبد الناصر بتولية الماركسى البارز خالد محيى الدين رئاسة تحرير جريدة المساء فى نهاية عام ١٩٥٦ على التوجه الجديد للنظام فى مواجهة

---

(١) انظر: OM, XXXIV, 8-9, (1954), p. 373.

(٢) انظر: OM, XXXV, 10, (1955), p. 458-460.

(٣) انظر: سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ٥٦ و Ismael-El-Sa'id, op. cit., p. 107-108.

(٤) انظر: Beinin J.- Lockman Z., op. cit., p. 458.

(٥) انظر: صلاح عيسى ولطفى الخولى، المصدر السابق الذكر، ص ٦٦-٦٧.

اليسار، الذى أصبح مسموحا له بطباعة أعماله. وقد استطاع العديد من المثقفين الماركسيين والليبراليين الوصول إلى القراء عبر صفحات جريدة المساء، رغم الرقابة، وإنْ لم يجرؤ أحدهم على انتقاد السياسات الحكومية بوضوح(١).

لكن الشيوعيين لم يقتهم، خاصة من كانوا فى المعتقلات أن التقرب المفاجئ للرئيس تجاه اليسار المصرى كان مجرد تكتيك ضمن سياسته البراجماتية، دون اهتمام حقيقى قابل للاستمرار؛ كما أظهرت موجة اعتقالات صيف ١٩٥٧(٢).

وعلى أىّ حال كان لشهر العسل مع النظام أثره الجانبى فى الإسراع بالمناقشات بين المنظمات الماركسية المختلفة، التى استمرت فى البقاء وإنْ بصعوبة متصاعدة وبشكل سرى. وكانت نتيجة المجادلات مولد "الحزب الشيوعى المصرى المتحد" فى ١٩٥٧(٣) بعد اندماج التشكيلين اليساريين الأساسيين "حدتو" و"الراية" مع جماعات صغيرة أخرى. وقد حيا الحزب الجديد فى منشوراته الأولى الرئيس بوصفه "بطلا قوميا ومن فرسان النضال العالمى ضد الإمبريالية"(٤). وفى ذروة ذلك الاندفاع غير المسبوق نحو وحدة الصف الماركسى، وهو الأمر الذى تم فى الحقيقة بتأثير الموقف الخارجى أكثر منه نتيجة تقارب حقيقى بين القوى والشخصيات، وبين القوى والشخصيات الأخرى المنافسة(٥)، وفى ٨ يناير ١٩٥٤ انضم "حزب العمال والفلاحين الشيوعى المصرى"، وهو تنظيم آخر يتمتع بقوة

---

(١) بخصوص أهمية تجربة "المساء" انظرْ المصدر السابق وشهادات لطفى الخولى نفسه رئيس التحرير المقبل لـ "الطليعة" والمشارك النشط فى تجربة محيى الدين فى المقابلة التى أجراها معه كارم يحيى "أبعاد سياسية فى تجربة الطليعة"، "الطليعة"، ٢٠٠٠، ص ١٠-١١.

(٢) انظرْ OM (XXXVII), 1957, p. 602-603.

(٣) انظرْ Ismael-el-Sa'id, op. cit., p. 109-ss.

(٤) انظرْ سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ٥٦.

(٥) انظرْ Ismael-el-Sa'id, op. cit., p. 107-108. انظرْ أيضا المقابلتين الشخصيتين مع سعد زهران ويوسف درويش السابقتىْ الذكر.

عددية ذات شأن إلى الوحدة، وهكذا اتخذ الحزب اسم "الحزب الشيوعى المصرى". ورغم الحياة القصيرة للحزب الشيوعى المصرى بسبب التناقضات التى لا يمكن تخطيها سواء التناقضات الأيديولوجية أو الشخصية وبسبب حملة القمع الجديدة والمثابرة للنظام، فقد مثل ٨ يناير ١٩٥٨ يومًا تاريخيا فى مسيرة الماركسية المصرية، حيث ظهرت الحركة لأول مرة موحدة فى حزب واحد معبر عن الطليعة الراديكالية المثقفة أو العمالية[١].

ويقف مشروع إقامة الجمهورية العربية المتحدة الذى عجل به حزب البعث السورى[٢] للحد من القوة السياسية المؤسسية المتنامية للحزب الشيوعى السورى[٣]، وراء كل من شهر العسل الثانى بين الماركسيين والنظام، وانتهاء تجربة الحزب الشيوعى المصرى. فقد راق مشروع الوحدة فى البداية لجزء

---

(١) لتمثيل القيمة شبه الأسطورية لهذا الاتحاد يكفى أنْ نذكر أن أحد أحزاب الحركة الثالثة فى أعوام السبعينيات اتخذت اسم "العمال: ٨ يناير" تخليدا لذكرى الوحدة بين الشيوعيين المصريين.

(٢) انظرْ بخصوص البعث الذى كان حزبا اشتراكيا للنهضة العربية أسسه فى دمشق فى عام ١٩٤٧ ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، Seale Patrick, The Struggle for Syria, London, Oxford University Press, 1966; Hopwood, Derek, Syria 1945-1986, London, Unwin Hyman, 1988؛ سامى الجندى، البعث، بيروت، ١٩٦٩؛ Minganti, Paolo, "Unità araba e socialismo nell'ideologia del Ba'th siriano", in: OM, LV (1975), p. 208-227; Olson, Robert, "The Ba'th in Syria 1947-1979. An Interpretative Historical Essay", in: OM, LVIII, (1978), p. 645-681 e LIX, 6 (1979), p. 439-474.

(٣) انظرْ Donini, P.G., I paesi arabi cit., p. 90; Ismael, Tareq Y., The Arab Left, Syracuse, Syracuse University Press, 1976, p. 24 e Kerr, Malcolm H., The Arab Cold War. Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, 1958-1970, London- New York, Oxford University Press, 1971 (III ed.), p. 7-10.

لا بأس به من اليسار المصرى رأى فيه خطوة فى الصراع ضد الإمبريالية(١)، رغم قرار عبد الناصر بحل الحزب الشيوعى السورى، بالإضافة إلى عدة تكوينات سياسية أخرى، ولكنْ بينما كانت وحدة الشعبين (والحكومتين) هى الهدف النهائى للناصرية وربما البعثية فإنه ما كان لها إلا أن تمثل بالنسبة للإنتلجنسيا الماركسية انتصارا جزئيا على طريق التغيير الفعال فى العلاقات بين الطبقات الموجودة(٢).

وقد اتسع الشقاق بين السلطة والمثقفين الماركسيين بشدة بسبب تعاطف الأخيرين مع النظام العراقى لـ عبد الكريم قاسم المتحالف مع الماركسيين العراقيين والمنافس المعلن لـ عبد الناصر والبعث فى المشهد العربى(٣). وكانت المحصلة لهذه

---

(١) انظرْ وثيقة الحزب الشيوعى المصرى "القومية العربية"، فى .Abdel-Malek, A "Unità araba: gli aspetti ideologici", in Triulzi, Alessandro - Tranfaglia, Nicola (a cura di), Storia dell'Africa, Firenze, La Nuova Italia, 1978, p. 448.

(٢) عن المفهوم الناصرى "المجتمع الاشتراكى بلا طبقات"، انظرْ على سبيل المثال خطاب ٢٣ ديسمبر ١٩٦١، فى: OM, XLII, (1961) p. 239-240، انظرْ أيضا Campanini, Massimo, La teoria del socialismo in Egitto, Palermo, Centro culturale al-Farabi, 1987, p. 59; Reissner, Johann, "Il dibattito intraislamico sul moderno ordine socio-economico in Ende Werner - Steinbach Udo (a cura di), L'Islam oggi, Bologna, Edizioni Dehoniane,1993, p.248; Carrè, Olivier, "Pouvoir et idéologie dans l'Egypte de Nasser et de Sadat", in AA.VV., L'Egypte d'ajourd'hui. Permanence et changements 1805-1976, Paris, Editions du CNRS, 1977, p. 251-252.

(٣) عن العراق المعاصر، انظرْ، على سبيل المثال، Lo Jacono, Claudio, Partiti politici e governi in 'Iraq 1920-1975, Roma-Torino, Istituto per l'Oriente-Fondazione G. Agnelli, 1975; Batatu, Hanna, The Old Social Classes and the Revolutionary Movements of Iraq, Princeton, Princeton University Press, 1978; Kelidar, Abbas (ed.), The Integration of Modern Iraq, London, Croom Helm, 1979; Donini, Pier Giovanni, "Sviluppo industriale e rapporti sociali in Iraq", in Collotti Pischel, Enrica, (a cura=

الاختلافات الأيديولوجية على المستوى الداخلى هى رفض الماركسيين لحل منظماتهم من أجل الدخول فى "مؤسسات الثورة". وكان هذا هو الدافع الرئيسى الذى أطلق أقصى قمع عاناه الشيوعيون المصريون فى الحقبة الناصرية[١].

ومن الواضح أن دعم الحزب الشيوعى المصرى لم يكن كافيا بالنسبة للرئيس لكىْ يغير فكرته عن التمرد المحتمل لليسار الذى يمكن أن يستغل الحرية الممنوحة له من النظام ليستولى على السلطة. وبالتالى غيَّر الجزء الأكبر من المناضلين الماركسيين موقفهم وبدأوا يرون الرغبة الناصرية فى الهيمنة خلف قناع القومية العربية وشعار الوحدة. وكانت معضلة طريقة الاستجابة لعروض النظام تقف وراء انفجار التناقضات غير القابلة للحل بين المجموعات المتنوعة الموحدة فى الحزب الشيوعى المصرى والتى انتهت فى عام ١٩٥٨ بانفصال مجموعة "حدتو" الأقرب إلى موقف التعاطف مع الناصرية عن الحزب[٢].

وقد صدمت اعتقالات ١٩٥٩ كافة اتجاهات اليسار المصرى ومنها عناصر غير ماركسية مثل لويس عوض، وحتى غير راديكالية مثل أسرة تحرير جريدة المساء، وصولا إلى قادة "حدتو" رغم خروجهم من الحزب الشيوعى المصرى

= di), La democrazia degli altri, Milano, Franco Angeli, 1996, p297-
.Tripp, Charles. Storia dell'Iraq, Milano, Bompiani, 2003:319

(١) انظرْ الشهادات التى ذكرها صلاح عيسى فى "لطفى الخولى .."، المصدر السابق الذكر، ص ٧٠. يذكر عيسى بالتحديد أن السادات بالنيابة عن الرئيس منع بشكل معلن فى خريف ١٩٥٨ محمود أمين العالم العضو البارز فى ح .ش. م. الموحد من الانضمام للحزب الوحيد للنظام (الاتحاد القومى). فمن وجهة نظر حكومية لا يمثل إصرار المنظمات الماركسية المستقلة على التواجد سوى رغبتهم فى الاستيلاء على السلطة آجلا أو عاجلا.

(٢) انظرْ رؤية إسماعيل–السعيد عن انقسام "حدتو" -Ismael-el-Sa'id, op. cit., p. 119 121 e Botman, op. cit., p. 142-143. للاطلاع على التفاصيل من وجهات نظر مختلفة انظرْ الشهادات المثيرة التى جمعها السعيد فى "هكذا تكلم الشيوعيون" القاهرة، الأمل، ١٩٨٩.

ليحافظوا على دعمهم للرئيس. استمرت فترة الاعتقال فى سجون عديدة فى الصحراء حتى عام ١٩٦٤ واتسمت فى البداية بالتعذيب وسوء المعاملة من كل نوع والتى دفع ثمنها شهدى عطية الشافعى أحد ألمع مناضلى الماركسية المصرية، الذى مات تحت التعذيب فى ١٥ يونيو ١٩٦٠[1]. وبعد هذه الفترة الأولى من الصعوبات الشديدة، تحسنت شروط المعيشة إلى درجة أن الأديب صنع الله إبراهيم يؤكد أن السنوات الخمس التى قضاها فى معتقل الواحات شكلت "لحظة التكوين الأكثر أهمية فى حياته"[2]. ومن المفارقات أن الماركسيين كانوا أكثر "حرية" فى أن يتلاقوا ويتناقشوا داخل معسكرات الاعتقال، عن الفترة التى كانوا يعملون فيها فى سرية صارمة بسبب سرية أحزابهم. وقد انخرطوا مع ذلك فى هذه الفترة فى مناقشات حول طبيعة النظام الناصرى وحول إمكانية التعاون معه. وحتى فى السجن تجددت الخلافات التقليدية بين الجناح المعتدل لـ "حدتو" الذى أصر على السمات المعادية للإمبريالية وبالتالى السمات التقدمية للنظام، والجناح الراديكالى للحزب الشيوعى المصرى الذى رأى عبد الناصر "ممثلا لبرجوازية الدولة العميلة للإمبريالية"[3].

وأظهر فشل تجربة الجمهورية العربية المتحدة أزمة النظام الذى أظهرت سياسته كل أوجه قصور البرلجماتية، إلا أنه مثل فى الوقت نفسه أحد العوائق الكبيرة أمام عودة الاقتراب المحتملة نحو اليسار، غير أنه فى عام ١٩٦١، وبعد سنوات من الاهتمام الفاتر من جانب النظام بالمثقفين، الذين فضل الرئيس على

---

(١) بخصوص نشاط شهدى عطية الشافعى قبل الثورة، انظرْ المصدر السابق؛ بخصوص عملية ومغزى "استشهاده" لليسار المصرى انظرْ ملف "شهدى عطية: حياة وموت مناضل"، "الطليعة"، العدد ١ (يناير ١٩٧٥)، ص ٨٢-١١٢.

(٢) صنع الله ابراهيم، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة ١١ مايو ٢٠٠١؛ عن التعذيب الذى عانوه انظرْ شهادة يوسف درويش، المقابلة السابقة الذكر.

(٣) صلاح عيسى، فى المصدر المذكور سابقا، "لطفى.."، ص ٦٧.

إجماعهم "تصفيق الشعب"[1] وولاء البيروقراطية والتكنوقراط حاولت السلطة اقترابا محددا تجاه اليسار المصرى.

والحقيقة أنه بعد شعار "بناء الاشتراكية"[2]، أصبح النظام بحاجة إلى استخدام عدد محدود من مثقفى اليسار المختارين من بين مَنْ لم يعارضوا النظام بشكل صريح، والذين تواجدوا فى تلك اللحظة خارج السجون.

ومما يستحق الذكر أن عودة اقتراب النظام من اليسار جاء فى اللحظة التى وجد فيها المثقفون الشيوعيون خارج السجن أو داخل السجن أنفسهم ينجذبون إلى الشعارات الجديدة ذات الصبغة الماركسوية والاشتراكوية التى أطلقها النظام فى بداية العقد الجديد.

ومن منظور التحول الاشتراكى للدولة المصرية احتاج النظام إلى عدة شخصيات مفردة يمكن أن تُوكل إليها مهام إدارية بمسئوليات محددة أكثر من احتياجه إلى عسكريين أو تكنوقراط غير مستعدين من وجهة نظر ثقافية وعلمية لأن يكونوا على مستوى القيام بها.

ويصف **صلاح عيسى** بوضوح ودقة خطوات النظام فى معاودة الاقتراب من الماركسيين المصريين[3]، وهى المهمة التى أوكلها **عبد الناصر** لمحرر الأهرام **محمد حسنين هيكل**، الذى قرر التوجه إلى الصحفى الماركسى **لطفى الخولى**، الذى تم إطلاق سراحه فى ١٩٦٠ بوساطة **هيكل**، بسبب عدم انضمامه لأىٍّ من المنظمات السرية. وقد قبل **الخولى**، منجذبا بلا شك إلى ما بدا أنه انعطاف النظام

---

(١) انظر: Vatikiotis P. J., Nasser and his generation, cit., p. 193.

(٢) عن "القوانين الاشتراكية" ليوليو ١٩٦١، انظر: OM, XLI, (1961), p. 761-769.

(٣) **صلاح عيسى**، فى "لطفى..."، المصدر المذكور سابقا، ص ٦٩-٧٦ انظر: أيضا رؤية **مصطفى عبد الغنى** الدقيقة والمثيرة للجدل، المصدر السابق الذكر، ص ٤٤٦ وما يليها.

نحو اليسار، أن يحرر صفحة "الرأى"[1] فى الجريدة القاهرية اليومية "الأهرام" بادئا مع رئيس التحرير جدلا شارك فيه عدة أنصار لليسار حول ما أسموه "بأزمة المثقفين".

وبالإضافة إلى هذا وفى مقال صدر فى ٢ يونيو ١٩٦١ بعنوان ذى مغزى هو "تذويب الثلوج" وصف هيكل بشكل دقيق ما هى الشروط التى تقبل بها السلطة المصالحة مع المثقفين. لم يطلب النظام من هؤلاء تعاونا كما تم فى العهد الخديوى والليبرالى، بل نوعا من "التفاعل مع الثورة"[2]. وبينما كان يطالب المثقفين بخلق العقيدة الثورية، كان فى الحقيقة يطلب منهم باسم السلطة الولاء للثورة ولقيادتها، ومن هذا المنطلق لا تعنى كلمة التفاعل سوى الدعم المطلق وغير المشروط؛ ومن الناحية العملية طلب عبد الناصر من اليسار المصرى التخلى عن أىّ معارضة صريحة أو غير مباشرة فى مواجهة الثورة، فى سبيل أن ينصهروا فيها، دون أىّ مطالبة من جانبهم بالنقد أو المشاركة فى اللحظات المصيرية.

ومع الانفصال السورى فى سبتمبر ١٩٦١[3]، دخل النظام الناصرى فى أزمة سياسية وأيديولوجية عميقة زاد منها فراغه الثقافى الذى لم يستطع الحزب الواحد (الاتحاد القومى) أو النخبة العسكرية ملأه.

وبالتالى تمثل "غواية" مثقفى اليسار من جانب السلطة عبر قلم هيكل دورًا شديد الأهمية. ومن ناحية أخرى بدا غريبا إلى حد ما أن تتخذ مصر طريق الاشتراكية، بينما كان اشتراكيوها فى السجن وفى معسكرات الاعتقال، أما إذا كانوا أحرارا فقد كانوا مبعدين عن الحياة العامة، ولم يكن من باب المصادفة أن

---

(١) عن نشأة ومغزى تجربة صفحة "الرأى" وارتباطها بمولد خليفتها "الطليعة"، انظر: شهادة الخولى نفسه فى كارم يحيى، المصدر السابق الذكر، ص ١٢.

(٢) انظر: م. ح. هيكل فى مصطفى عبد الغنى، المصدر السابق الذكر، ص ٤٥١.

(٣) انظر: Minganti, Paolo, "Il distacco della Siria dalla Repubblica Araba Unita", in: OM, XLI (1961), p671-706.

يتحدث الصحفى والمؤرخ أحمد بهاء الدين - الذى كان جزءًا من المجموعة التى تواصل معها هيكل بهدف "تذويب الثلوج" - كثيرا عن الحالة المصرية على أنها "اشتراكية بدون اشتراكيين"[١]، ساعيا إلى لفت الانتباه إلى التعذيب والقهر الذى عانى منه مناضلو اليسار فى مصر. والحقيقة أنه رغم وعود هيكل المغرية، شارك القليل من المثقفين بشكل فعال فى الجدل حول الميثاق فى ١٩٦١-١٩٦٢، الذى كانت اللجنة التحضيرية له تحت قيادة السادات والسيطرة التامة للعسكريين والبيروقراطيين الموالين للنظام.

وفى هذا السياق، عندما طالبت مجموعة المثقفين بإلغاء قانون العزل السياسى الذى ألزم الجزء الأكبر من الإنتلجنسيا المصرية بالصمت، رفض عبد الناصر شخصيا أىّ نقد باسم "الدفاع عن الثورة ضد أعداء الشعب"[٢].

وقد استنسخ ميثاق العمل الوطنى، الذى تمت الموافقة عليه فى ١٩٦٢، جزئيا دساتير دول اشتراكية أوروبية، وإنْ كان قد تم تحريره بقلم هيكل نفسه كما يرى البعض[٣]، واحتوى على العديد من الإيحاءات واللغة ذات الصبغة الماركسية أحيانا، والتى ترمى إلى إغراء جزء كبير من اليسار المصرى[٤]. قرأ العديد من مناضلى "حدتو" فى الميثاق "تحولا نوعيا للنظام تجاه اليسار" بينما طالب الحزب الشيوعى مناضليه بدعم مشروط "للدولة" الاشتراكية الجديدة[٥].

---

(١) انظرْ المقابلة مع أحمد بهاء الدين فى مصطفى عبد الغنى، المصدر السابق الذكر، ص ٤٧٤-٤٥٤.

(٢) نفس المصدر، ص ٤٥٩-٤٦٥.

(٣) هذا هو رأى مصطفى عبد الغنى، الذى تكرر أيضا فى سياق مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٣ مايو ٢٠٠١.

(٤) انظرْ ميثاق العمل الوطنى، القاهرة، هيئة الاستعلامات، ١٩٦٢. الترجمة الإنجليزية الرسمية منشورة فى ملحق Rejwan, Nissim, Nasserist Ideology. Its Exponents and Critics, New York and Toronto, J. Wiley & sons, 1974, p. 227-234. ويظهر فى OM, XLII, 5, 1962, p.462-468، مشروع الميثاق الذى تلاه عبد الناصر فى المؤتمر القومى للقوى الشعبية.

(٥) Botman, S., op. cit., p. 144. ينبغى أن نذكر مع هذا أن العديد من مناضلى ح. ش. م احتفظوا بمواقفهم المعادية لـ عبد الناصر رغم الشعارات المسبَّحة بالاشتراكية التى تبناها النظام. انظرْ المقابلة الشخصية المذكورة مع يوسف درويش.

وعلى هذا الأساس كان ينبغي لتذويب الثلوج تحت إشراف هيكل في ١٩٦١ أن يتحقق في ١٩٦٤ بمناسبة زيارة خروشوف لمصر من أجل افتتاح المرحلة الأولى من سد أسوان. والحقيقة أنه تم إطلاق سراح أغلبية الماركسيين من السجون على سبيل تحية لسكرتير الحزب الشيوعي السوفييتي.

ومع قبول إطلاق سراح الشيوعيين عقدت السلطة معهم "صفقة" بحسب كلمات رفعت السعيد[1]. والحقيقة أن هدف النظام من إطلاق سراح الإنتلجنسيا الماركسية لم يختلف كثيرا عن هدف الأزمة التي هندسها هيكل في ١٩٦١. وهكذا منحت الدولة الحرية لمناضلي اليسار في ١٩٦٤ متوقعة منهم في المقابل "الولاء للثورة" أيْ المساندة المطلقة للنظام. فقد تم إطلاق سراح الشيوعيين بهدف ووعد إدخالهم في مجال الصحافة المؤممة والمنظمات الاشتراكية التي أنشئت في ١٩٦٢. وفي الحقيقة كتب للعديد من هذه التوقعات أن تتمخض عن أوهام.

وكان نشوء منبر ماركسي رسمي جزءا مهما من "الصفقة"، بهدف نشر الاشتركية والدفاع عنها، ومن هذا المنطلق ولتحقيق الرغبة المعلنة من جانب الرئيس تم تأسيس مجلة "الطليعة" التي اختار لها الرئيس حتى الاسم[2]، والتي أُسندت إدارتها إلى لطفي الخولي، وعبر صفحات "الطليعة" التي كان من المقرر لها أن تصبح "منبر الماركسية المصرية الرسمية"[3]، حصل العديد من المثقفين – بغض النظر عن حقيقة كونهم من طليعة الثورة كما يوحي اسم الإصدار– على إمكانية العودة إلى الكتابة مستمتعين بحرية نسبية[4].

(١) مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة ٢ مايو ٢٠٠٠.
(٢) يؤكد الخولي في المقابلة التي تكرر ذكرها مع كارم يحيى أن هيئة التحرير الناشئة أرادت تسمية الجريدة باسم الطريق، انظرْ كارم يحيى، المصدر المذكور سابقا، ص ١٣.
(٣) المصدر السابق الذكر، مصطفى عبد الغني، المصدر السابق الذكر، ص ٤٨٠.
(٤) Botman, S., op. cit., p. 155.

وكان لـ هيكل أيضا دور مهم جدا فى عملية استعادة الماركسيين إلى المجرى العام للثورة. فقد تم إعلان مولد "الطليعة" فى مقال لرئيس التحرير ظهر فى الأهرام فى ٢٩ يناير ١٩٦٥ أكد فيه أن "المجتمع المصرى لم يعد يخشى الشيوعية والشيوعيين"(١)، وأضاف هيكل رغم ذلك، أنه ليس هناك مكان فى مصر لحزب شيوعى منظم لأن الاتحاد الاشتراكى العربى، الحزب الوحيد الناصرى، كان كافيا "لتلبية كل مطالب المجتمع المصرى"(٢).

وفى الحقيقة لم يكن تقيُّد الماركسيين بـ"الصفقة" وكونهم مستعدين لدخول مؤسسات الدولة كافييْن للسلطة، إذ طالب الزعيم سواء بضغط من يمين النظام، أو بعدم ثقته هو الشخصية فى أىّ شكل منظم خارج سيطرته المباشرة، بحل واضح لكل الأحزاب الشيوعية.

فى خطاب النظام – كما أكد الخولى نفسه فى أحد الحوارات – كان يجب على المناضلين المصريين أن يتوقفوا عن أن يكونوا شيوعيين ليصبحوا ماركسيين "وهى كلمة دخلت فى اللغة الرسمية للدلالة على الشيوعيين غير المنظمين"(٣). وهكذا فبعد مناقشة قصيرة متوقعة النتائج(٤)، فى الشهور الأولى من ١٩٦٥، قرر كل من "حدتو" أولا ثم الحزب الشيوعى المصرى ثانيا الحل الذاتى "بهدف جعل تركيز كافة القوى الاشتراكية فى مصر داخل حزب اشتراكى موحد أمرا أكثر سهولة"(٥).

---

(١) Dabous S., op. cit., p. 113.

(٢) Ibidem.

(٣) انظرْ كارم يحيى، المصدر السابق الذكر.

(٤) أكد كل من إسماعيل والسعيد أن قادة "حدتو" انضموا إلى الاتحاد الاشتراكى منذ إطلاق سراحهم مما جعل أهمية الجدل حول قرار الحل مع أعضاء الحركة الآخرين شبه منعدمة.

(٥) الوثائق الأصلية تمت إعادة نشرها فى محمود أمين العالم (تحرير) المصدر سابق الذكر ص ٣٩٨–٤٠٠ وتوجد ترجمات إيطالية جزئية له فى Abdel-Malek A., '=

شرحت اللجنة المركزية للحزب فى وثيقة الحل قرارها المبنىّ على الثقة الممنوحة للدولة ونواياها فى بناء مجتمع اشتراكى فى مصر. لكن الشيوعيين طالبوا- مقابل حل أحزابهم- بحقهم فى أن يصبحوا التيار الرئيسى للفكر الاشتراكى المصرى[1]، وكان هذا بوجه خاص اقتناعا راسخا لدى مجموعة "حدتو" بالذات والتى كانت بالفعل قد اندمجت فى "الطليعة"، وجزئيا فى الاتحاد الاشتراكى: الحزب الناصرى الوحيد[2].

وكما كان الأمر فى حالة الوحدة بين الأحزاب المختلفة فى ١٩٥٧-١٩٥٨ لم يكن تأثير الأحزاب الشيوعية الأخرى العربية والمتوسطية على قرار حل الحركات المصرية ذاتيا فى ١٩٦٥ تأثيرا بسيطا. وبذل الحزب الشيوعى الإيطالى الجزء الأكبر من الضغط عبر أعضائه دلخل المجتمع الإيطالى فى مصر، والموجود أغلبهم فى الإسكندرية منذ القرن التاسع عشر[3]. وكان خلف ضغط الحزب الشيوعى الإيطالى اعتبار مصر الناصرية، دولة ذات اتجاه اشتراكى واضح، وملتزمة بحركة ثورية ومعادية للإمبريالية[4].

=Il pensiero politico arabo contemporaneo, cit., p. 263 e in OM, XLV (1965), p. 347.

(١) المصدر السابق.

(٢) لا يبدو أننا نخاطر مخاطرة كبيرة إذا استنتجنا أنه يقف وراء قرار الحل إلى جانب الأسباب "الرسمية" الخوف من قمع جديد ضد مناضلى اليسار. ووفقا لبعض الشهادات فإن "الماركسيين المستقلين" خارج السجون مثل الخولى بدأوا فورًا حملة ترهيب قادها هيكل باقتدار، بهدف إقناع الرفاق السابقين بحل الأحزاب، انظرْ إسماعيل و السعيد، المصدر السابق الذكر، ص ١٢٥.

(٣) نفس المصدر ص ١٠٦-١٠٩.

(٤) انظرْ Pajetta, Gian Carlo, Socialismo e mondo arabo, Roma, Editori Riuniti, 1970 وتعقيب Pier Giovanni Donini in OM, LII (1972), p. 233-234، الذى ألقى الضوء على حدود تحليلات مسئولى العلاقات الخارجية فى الحزب الشيوعى الإيطالى.

لكن العكس حدث، فحسب كلمات سلمى بوتمان Selma Botman "دمر الرئيس الشيوعية كمنظمات ومنع الماركسيين من أن يطرحوا أنفسهم كبديل سياسى ممكن"[1].

٢: اليسار المصرى بعد ١٩٦٥

تحقق أكبر تجسد "للصفقة" بين الجانب الأكبر من الشيوعيين والنظام الناصرى فى إنشاء الدورية الشهرية "الطليعة" فى بداية عام ١٩٦٦. وقد أمنت السلطة لهيئة التحرير التى سيطر عليها بفاعلية الماركسيون الخارجون من المعتقلات، وبتنسيق من لطفى الخولى، هوامش واسعة من الاستقلال الذى أمنته حماية "هيكل".

وقد قدر للماركسيين (الشيوعيين السابقين) أن يواجهوا خيبة مبكرة أخرى: فأولا، ظهر مبكرا أمام أعينهم أن نجاحات الدولة "على طريق الاشتراكية" تافهة وسطحية بالإضافة إلى أن النظام استمر، بشكل ملحوظ، فى الحد من نشاط الجناح الماركسى الرسمى، موكلا للمناضلين مهامًّ خالية من أىّ مسئولية، باستثناء تحرير "الطليعة".

علم الماركسيون – أثناء الاتفاقات مع النظام – بنية عبد الناصر فى إنشاء منظمة طليعة سرية داخل الاتحاد الاشتراكى، يمكنها خلق أيديولوجية مصر الاشتراكية كما أشار الميثاق فى ١٩٦٢. وقد تأسس التشكيل السياسى فعلا من قبل الرئيس بالاسم الرسمى "طليعة الاشتراكيين" لكنه عُرف بشكل غير رسمى باسم "التنظيم الطليعى"[2]. وكان الخولى وجزء كبير من المجموعة المستقبلية لـ "الطليعة" مقتنعين بأنهم يستطيعون أن يحصلوا على دور من الطراز الأول داخله، لكن

---

(١) انظر: Botman, S., op. cit., p. 147.

(٢) رفعت السعيد، مقابلة شخصية مع المؤلف، مصدر سبق ذكره.

خيبتهم اتضحت وتحققت عندما وجدوا على رأس التنظيم شعراوى جمعة، الصديق الشخصى للرئيس والخصم القوى للشيوعية والإنتلچنسيا المصرية كمسئول فى عدة وزارات فى الفترة بين ١٩٦٤ و ١٩٧١. ومن الناحية العملية، وضع عبد الناصر رجلا موثوقا فيه من جانبه على رأس التنظيم لتحييد تأثير الماركسيين الذين ظل يُنظر إليهم ويعاملون على أنهم "متآمرون محتملون"[١].

وقد أكد ذلك الرئيس نفسه فى زيارة لهيئة تحرير "الطليعة" فى ١٩٦٦ مجيبا على احتجاج المثقفين الماركسيين الذين اشتكوا من وزنهم الخفيف فى المؤسسات، موضحا أىّ دور ينبغى لهم أن يقوموا به فى رأيه، وهو ليس بالتأكيد المشاركة فى القيادة بل دور "بطرس الرسول" ألا وهو "الدعاية الثورية"[٢]. وهكذا يمثل عام ١٩٦٦ فى رأى التحليل اللامع لـ صلاح عيسى، حدا فاصلا مهمًّا فى تجربة ما سمى بالماركسية الرسمية التى جسدتها مجموعة "الطليعة"[٣].

حتى زيارة الرئيس لهيئة التحرير، كان الماركسيون مايزالوا مقتنعين بقدرتهم على لعب دور حاسم فى تحديد الاتجاه السياسى للنظام، رغم أن ٣٦ شيوعيا سابقا فقط استطاعوا الدخول فى التنظيم الطليعى، بينما تم رفض مجرد الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى بالنسبة للكثيرين[٤].

وكان لا مناص من أن يأتى التأكيد الواضح لسوء النية بشكل أكثر درامية فى أكتوبر عام ١٩٦٦ نفسه، مع اعتقال العديد من المناضلين الماركسيين بينهم عدد ممن دخلوا مؤسسات النظام. وقد تمثل هدف هذه العملية القمعية فى فك "الخلايا الشيوعية السرية الموالية للصين" التى لم تقبل بحل الأحزاب، وكان بين

---

(١) مقابلة مع شعراوى جمعة، فى Ismael-el-Sa'id, op. cit., p. 128.

(٢) هذه السلسلة من الأحداث رواها رئيس تحرير الجريدة نفسه "الخولى" فى المصدر السابق الذكر، كارم يحيى، ص ١٦.

(٣) انظر: صلاح عيسى ولطفى الخولى، المصدر السابق الذكر، ص ٧٤.

(٤) نفس المصدر، ص ٧٣.

المعتقلين مثقفون لامعون مثل الناقد صبرى حافظ، والصحفى صلاح عيسى، والكاتب غالب هلسا، ويحيى الطاهر عبد الله، وجمال الغيطانى[1]. ومع ذلك ضرب النظام اليسار المصرى الرسمى بشدة أيضا، باعتقال عدد من أعضائه الأكثر أهمية من بينهم رئيس تحرير "الطليعة" لطفى الخولى، وسكرتير التحرير محمد الخفيف، ومؤسس المعهد العالى للدراسات الاشتراكية إبراهيم سعد الدين وآخرون. ويعود الاعتقال فى حالة "الشيوعيين السابقين" إلى تدهور العلاقة مع قيادة التنظيم الطليعى، المنظمة التى هيمنت عليها كما سبق القول عناصر معادية لليسار، والتى كانت مخترقة من جانب المخابرات[2].

وقد أظهرت اعتقالات ١٩٦٦، كما يؤكد سماح إدريس أن النظام حقق منذ البداية عزل المثقفين ثم استردادهم وفى النهاية "إخصاءهم"[3]؛ وكان الهدف من هذه الإستراتيجية تبرير إقصاء من لم يُظهروا مساندة صريحة وغير مشروطة حتى فى قطاع الدعاية.

على أية حال تخلى ماركسيو "الطليعة" بعد الاعتقالات عن كل محاولة للعمل السياسى المباشر، ورضوا بأن يصبحوا "منبرا مستقلا" داخل المؤسسات. ولا شك فى أن مثقفى هيئة التحرير أصبحوا بعد أزمة ١٩٦٦ منتبهين دائما إلى عدم تخطى الخط الأحمر غير المرئى فى معارضة النظام الناصرى، مطبقين ما عرفه صلاح عيسى "بسياسة الاستيعاب المتبادل"[4].

---

(١) انظر: صلاح عيسى، "مثقفون ...."، المصدر المذكور سابقا، ص ٦٥-٦٦ و Stagh, Marina, The Limits of Freedom of Speech: Prose Literature and Prose Writers under Nasser and Sadat, Stockholm, Almqvist and Wilksell, 1993, p. 76؛ انظر: أيضا OM, XLVI, (1966), p. 480. فى أحد اللقاءات أكد الغيطانى أنه كان بين رفاقه فى الخلية "ألمع كتاب العصر فى مصر"، انظر: "الحياة" ٢٨ مايو ١٩٩٠، ص ١٢.

(٢) عبَّر الخولى نفسه عن هذا التقسيم فى المقابلة المذكورة مع كارم يحيى، ص ١٤-١٥.

(٣) سماح إدريس، المصدر المذكور سابقا، ص ٧٤ وماليليها.

(٤) انظر: صلاح عيسى و لطفى الخولى، ص ٧٤ وماليليها.

وقد منح هذا الموقف الذى كان الماركسيون مجبرين عليه عمليا، إمكانية النشر باستقلال ملحوظ، ولكن كان عليهم فى المقابل أن يمنحوا النظام القاعدة الأيديولوجية التى تنقصه. وبالإضافة إلى ذلك، يعود الفضل فى تقديس عبد الناصر باعتباره "مناضلاً" وبطل العالم الثالث حقا للكتابات المنشورة فى "الطليعة" وللعلاقات الدولية للماركسيين مع الطليعة التقدمية فى العالم كله(1). ويكفى فى هذا السياق أن نسجل أن زيارة چان پول سارتر Jean Paul Sartre و سيمون دى بوڤوار Simone de Beauvoir لمصر فى ربيع ١٩٦٧ نشأت بعد اتصالات بين رمز المثقفين الملتزمين، والعديد من أعضاء هيئة تحرير "الطليعة"(2).

وبالإضافة إلى أشياء أخرى، فقد صنع اهتمام وكفاءة محررى "الطليعة" فى مواضيع السياسة الدولية، مع اهتمام بارز بحركات التحرر الوطنى فى العالم الثالث من أفريقيا جنوب الصحراء إلى أمريكا اللاتينية، من المجلة أداة جديدة، لا يمكن الاستغناء عنها مطلقا بالنسبة للرأى العام والأكاديميين فى العالم العربى(3).

---

(١) يمكننا أن نتتبَّع هذا حتى الافتتاحيات الأولى المنشورة، انظرْ على سبيل المثال لطفى الخولى "عبد الناصر مناضلا ورئيسا للجمهورية"، "الطليعة"، العدد ٢، فبراير ١٩٦٥، ص ٥ ومايليها. لتوضيح أهمية المجلة كنقطة مرجعية لتقدميِّى العالم الثالث، يكفى أن نذكر الندوة المخصصة لـ "ثورة التحرر الوطنى والاشتراكية" الذى نظمه الخولى فى القاهرة عام ١٩٦٦ والذى شهد مشاركة كافة قادة الأحزاب التقدمية وحركات التحرر الوطنى فى أفريقيا، وقد نشرت أعمال الندوة فيما بعد فى المجلة، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٦٦)، ومثلت شهادة مهمة للمحاولة الأولى الذى سعى إلى توسيع الجدال حول "الطريق العالم–الثالثى نحو الاشتراكية" بالإضافة إلى المجال المصرى والعربى على وجه الخصوص.

(٢) انظرْ "حوار سارتر مع المثقفين والعمال"، "الطليعة"، العدد ٤ (أبريل ١٩٦٧)، ص ١١٨ ومايليها.

(٣) على وجه التحديد، مثلت الملفات العربية عن الدول السائرة فى طريق التنمية، وهى الترجمة العربية للوثائق التى أنتجتها حركات التحرر الوطنى العديدة من ڤيتنام حتى كوبا وانتهاءً بمنغوليا وكوريا الشمالية، إحدى الميزات الكبرى لمجلة "الطليعة"، خاصة إذا تذكرنا أن الوضع الحقيقى لهذه البلدان والحركات فى أعوام الستينيات=

ففى المجال الأيديولوچى الصرف، يعود لمجموعة المجلة فضل إعطاء تعريف نظرى أكثر قبولا للمصطلح الفضفاض: "الاشتراكية العربية"، حيث صكوا مكانه تعبير "التطبيق العربى للاشتراكية".

وفى هذا السياق كان من المنطقى أن يدين جانب كبير من "اليسار الجديد"، الذى نشأ بعد النكسة، مجموعة لطفى الخولى، بحكم غير قابل للاستئناف، بقيامها بدور رئيسى فى تزييف الصورة الحقيقية للنظام الناصرى بوصفه بالاشتراكى والثورى، ضاربة صفحًا عن طبيعته الشمولية والاستبدادية[1].

وإذا كان قد فُرض على الماركسيين أن يولجهوا الحقيقة القاسية للنظام الناصرى الشمولى، فلم يستطع جزء آخر من الإنتلچنسيا التقدمية أن يخلص نفسه من واجب تكرار و"تضخيم" الشعارات التى أنشأها النظام بين عام ١٩٦٢ و ١٩٦٧، ولا من توفير الدعم المطلق للسلطة. ويمكننا – مع مصطفى عبد الغنى – أن نرجع هذا السلوك للمثقفين المنتمين إلى ما سُمِّىَ "باليسار الوطنى"[2]. ويمكن أن يظهر هذا التعبير فى الخطاب السياسى الغربى منطويا تقريبا على تناقض لفظى، إلا أنه يُستخدم كثيرا فى الخطاب العربى المعاصر للتمييز بينه وبين اليسار الماركسى والأممى الذى يُتَّهم عادةً من قبل الأنظمة الحاكمة بكونه "فى خدمة قوى أجنبية"[3]. وكان على صبرى الأمين العام للاتحاد الاشتراكى العربى يمثل مرجعا رسميًّا لمثقفى هذا الاتجاه؛ وعبْر صفحات جريدة الجمهورية اليومية، روَّجوا

=كان غير معروف بالمرة من جانب الإنتلچنسيا العربية التى لم تعرف اللغات الأوروبية وكان حصولها على النصوص المنشورة فى الخارج يعد مستحيلا لأسباب عديدة.

(١) على سبيل المثال شهادة حسنين كشك، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٢ يونيو ٢٠٠١.

(٢) مصطفى عبد الغنى، المصدر السابق الذكر، ص ٤٩١–٤٩٢.

(٣) بخصوص قضية التصنيف السياسى، انظرْ شهادة المؤرخ عبد العظيم رمضان فى "مصر فى عهد السادات"، الجزء الثانى، المصدر المذكور سابقا، ص ٧–٩.

لخيارات النظام فى السياسة الداخلية والخارجية، كما حدث فى الجدل العنيف المضاد للولايات المتحدة[١].

وينبغى أن نذكر أن العلاقات كانت شديدة الصعوبة بين هذه التيارات ومجموعة "الطليعة" سواء بدوافع أيديولوجية أو داخلية فى النظام. وقد انعكس التنافس بين على صبرى وهيكل أيضا على المثقفين الواقعين فى "حمايتهم"، مع استثناء وحيد ملحوظ، هو محمود أمين العالم الماركسى الذى أطلق سراحه فى ١٩٦٤، وقد تعاون مع مجلة لطفى الخولى رغم كونه شديد القرب من على صبرى ونشره بانتظام فى الجمهورية.

ويُعتبر محمد أنيس (١٩٢١-١٩٨٦) أستاذ التاريخ بجامعة القاهرة ورئيس "مشروع تصحيح التاريخ المصرى" رمزا بالنسبة لهذا التيار، وقد دعا إلى تبنى العقيدة الاشتراكية الجديدة فى العلوم الاجتماعية، وإلى سياسة إقصاء صارمة ضد الأكاديميين الذين رفضوا تحقيق الاشتراكية فى مناهجهم[٢]. وقد لاقى المشروع الطموح الذى يرمى إلى إعادة كتابة التاريخ الوطنى بما يتفق مع المقولات الواردة فى الميثاق الوطنى ١٩٦٢ حماسا خافتا فى المجال الأكاديمى، حيث كان لا يزال تغلب على جانب كبير منه مشاعر ليبرالية ذات أصول وفدية. وبصورة خاصة فإن المؤرخ محمد الشرقاوى، رغم مشاركته فى الموافقة على ضرورة كسر احتكار المستشرقين الغربيين للتأريخ للدول العربية والعالم الثالث بشكل عام، حذر زملاءه من خطر كتابة "نسخة أرثوذكسية" لسيرة مصر المعاصرة. ورغم نجاح وانتشار الأعمال التى ألهمتها أفكار محمد أنيس، يعتقد المؤرخ أنتونى جورمان Anthony

---

(١) انظر: مقالات محمد أنيس عن الإمبريالية الأمريكية الشمالية وصلتها بالصهيونية والتى ورد ذكرها فى Crabbs Jr., Jack, "Politics, History and Culture in Nasser's Egypt", International Journal of Middle East Studies, 6 (1975), p. 398-399.

(٢) انظر: Carré, O., op. cit., p. 254. عن محمد أنيس انظر: مصطفى عبد الرجيم "محمد أنيس مؤرخا ومناضلا"، الهلال، ٩٤ (نوفمبر ١٩٨٦)، ص ٦٠ ومايليها.

Gorman فى دراسة حديثة ولامعة، أنه لا يجب التقليل من وزن هذه "المحطة الاشتراكية"، وإنْ كان من المشكوك فيه حقيقة أنها ساهمت فى تطوير واضح للتاريخ الوطنى فى مصر(۱).

لكنْ حتى العلاقات بين اليسار الوطنى والسلطة لم تكن محصنة من المشاكل، فلم يتجنب النظام ضرب "مثقفيه العضويين" عندما احتاج فى الفترة ما بين عامىْ ١٩٦٤ و ١٩٦٦ إلى التعامل مع النظم الرجعية العربية الذين وصمهم **محمد أنيس** وأنصاره بكونهم "عملاء الإمبريالية الأمريكية"(۲).

وباختصار قامت السلطة فى الفترة السابقة على حرب الأيام الستة بإعادة ملء السجون(۳) بالمثقفين الذين كانت قد أطلقت سراحهم لتوها واثقة فى مساندتهم ثم تراجعت عن ذلك. وأصابت موجة القمع الجديدة بشكل خاص الشيوعيين الذين قرروا حل منظماتهم من أجل الانخراط فى "التيار الاشتراكى الوحيد".

ويمكننا أن نؤكد أن النظام الناصرى لم يترك للإنتلجنسيا بديلا عن الخيار بينَ "الصمت" وما أسماه **هيكل** بـ"التفاعل". وبالتالى فإنه حتى فى "الفترة الاشتراكية" حُكِم على كل محاولة لكشف السمات الأوتوقراطية والاستبدادية للسلطة خلف حجاب الشعارات التقدمية بالصمت.

---

(١) انظرْ Gorman, Anthony, Historians, State and Politics in Twentieth Century Egypt. Contesting the Nation, London, RoutledgeCurzon, 2003, p. 55-61.

(٢) انظرْ Crabbs Jr., J., op. cit., p. 398-399. عن العلاقات العربية البينية فى الستينيات وخاصة عن العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والمملكتين السعودية والهاشمية، انظرْ Kerr, M. H., op. cit.

(٣) رغم استفادة التيار الإسلامى الراديكالى فى عام ١٩٦٥ من عفو عام إلا أنه ضُرب فى العام التالى بقمع وحشى تصاعد مع إعدام سيد قطب، مرشد الإخوان المسلمين، انظرْ OM, XLVI (1966), p. 479.

وإذا كان الخط السياسى للنظام يتبع خطة حركة متسقة مضمرا سحق معارضة اليسار بعد أن حاول ضمها إليه بلا جدوى، فلم يبد موقف المثقفين الماركسيين هذا الاتساق والتكامل بعد إطلاق سراحهم فى ١٩٦٤؛ فقد فضل العديد من الماركسيين التقدميين قبول عروض الحكومة بشغل أماكن بمسئوليات محدودة بعيدة عن الحياة السياسية عوضا عن العودة إلى السجن(١). وكذلك قبلت مجموعة "الطليعة" – منبر الماركسية الرسمية بصفة أساسية رغم أن ذلك قد تم بشكل حافل بالمشاكل والصراعات – أن تقوم بدور "القديس بولس" الذى رسمه لها الرئيس.

وكانت هناك إشارة دائمة إلى نص الميثاق فى كتابات هؤلاء الكتاب، وقد أظهر هذا الاختيار رغبة جزء كبير من اليسار المصرى فى التوصل إلى حل وسط بين اللغة الماركسية وكلمات النظام(٢).

ومن هذا المنطلق تصعب تبرئة اليسار من المشاركة فى مسئولية اختفاء جدل حقيقى فى الحياة السياسية المصرية. ومما لا يقبل الجدل، حقيقة أن الجزء الأكبر من الحقل السياسى والثقافى الماركسى المصرى تخلى عن دور الناقد فى مواجهة السلطة، مفضلا موقفا متذبذبا بين المساندة الفاترة والرقابة الذاتية. وبهذا المعنى يمكننا أن نتفق مع حكم **مصطفى عبد الغنى** الذى أكد أن الستينيات شهدت اختفاء المثقف المتمرد(٣)؛ وعلى نفس المنوال اعتقد **سماح إدريس** أن الإنتلجنسيا

---

(١) انظر: Rodinson, Maxime, "The Political System", in Vatikiotis, P. J. (ed.), Egypt since the Revolution, p. 108.

(٢) انظر بهذا الخصوص التحليل الكفء والموثق Rami Ginat, op. cit., p. 134-143.

(٣) انظر: **مصطفى عبد الغنى**، المصدر المذكور سابقا، ص٥١٧. ويوضح هذا المؤرخ والصحفى النماذج المختلفة من المثقفين الذين تميزت بهم المرحلة الناصرية، وهذه النماذج لم تتبلور لأنه وفقا لـ **عبد الغنى**، يغير المثقف موقعه وفقا لموقف السلطة كما يراه. و"الاستنتاج المرير" الذى يتوصل إليه **عبد الغنى** هو أن الستينيات شهدت تحلل المثقف "المتمرد" فى مصر الذى أصبح وفقا للظروف "صامتا" أو "متصالحا" أو "داعما" للنظام، إلا أن التحليل الذى نستنتجه على ضوء مشاركة الإنتلجنسيا المصرية فى مسئولية اختفاء وخيانة الديموقراطية يبدو "آليا" ومفتقرا للحنكة. ذلك أن مقال=

الماركسية مسئولة بشكل ما عن هزيمة ١٩٦٧ لأنها قبلت أن تكون جزءًا من النظام الناصرى متخلية عن المعارضة السياسية[١].

ويبدو من الضرورى أن نبتعد عن التحليلات التى تدين بحكم بلا استئناف طبقة المثقفين المصريين بأكملها بأنهم شركاء فى فساد النظام الناصرى. فهذا التفسير ليس مقبولا بشكل كامل سواء على الصعيد السياسى أو الأدبى. ففى الحقيقة دافع العديد من المناضلين الماركسيين منذ السبعينيات عن نفس مواقفهم فى عهد عبد الناصر، منبهين إلى حقيقة أنهم بعيدون تماما عن تعاون واشتراك حقيقى معه "فقد قضى العديد من المثقفين الشيوعيين فترة الستينيات فى السجن ومعسكرات الاعتقال"[٢]. ومن الضرورى أن نتذكر كيف كان اليسار العربى بأكمله فى الستينيات متحمسا للرئيس المصرى، فلم يكن من السهل على أىّ مثقف مهاجمة عبد الناصر سياسيا وأيديولوچيا منذ اللحظة التى اعتبر فيها الجميع هذا الأخير رمزا للثورة العربية وللصراع ضد الصهيونية والإمبريالية[٣].

=عبد الغنى رغم دعمه بمصادر عديدة وجدل قوى ولافت للنظر يفتقر إلى مقاربة سوسيولوجية أدبية ونقدية-أدبية موجودة فى أعمال أخرى. بالنسبة للمقاربة السوسيولوجية انظر: الأعمال المذكورة سابقا لـ سماح إدريس وصلاح عيسى، "مثقفون و ..... "، ومارينا ستاج. بينما اتبع منهج النقد الأدبى عز الدين إسماعيل *الشعر العربى المعاصر*"، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٨١؛ وغالى شكرى، "المثقفون والسلطة فى مصر" القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠. كما يمكننا قراءة الملاحظات النقدية التى تشاركها الرأى بخصوص مقال عبد الغنى فى مصطفى مرتضى على، المصدر السابق الذكر، ص ١٤٤-١٤٥.

(١) انظر: سماح إدريس، المصدر المذكور سابقا، ص٦١.

(٢) رفعت السعيد، المقابلة الخاصة السابقة الذكر.

(٣) المصدر السابق. بخصوص الأيديولوچية الناصرية لليسار العربى، انظر: طارق إسماعيل.

ورغم أن المثقفين لم يتخذوا طريق الجدل الواضح فإن التحليل المدقق للأعمال الروائية والمسرحية للكتاب المصريين فى العهد الناصرى يُظهر وجود نقد للنظام حتى لو كان مقنّعا باستخدام المجاز والرمز والإيهام تجنبا للرقابة(١).

٣: اليسار فى مواجهة النكسة(٢)

حددت الهزيمة التى عانى منها العرب فى حرب الأيام الستة، تبعا للمؤرخ المغربى **عبدالله العروى** بداية مرحلة جديدة فى التاريخ العربى المعاصر. وتزايدت الأزمة الأخلاقية التى تلت الهزيمة حتى وصلت إلى "فترة من النقد الذاتى المعذب" تبعا لمفردات العروى، وكانت الناصرية هى الضحية الرئيسية لهذه الفترة(٣).

---

(١) على سبيل المثال يستخدم سماح إدريس فى تحليله روايات "*ميرامار*" لـ نجيب محفوظ، و"*نجمة أغسطس*" لـ صنع الله ابراهيم، و"*الزينى بركات*" لـ جمال الغيطانى. انظر: سماح إدريس، المصدر السابق الذكر، ص ١٤٩–١٧٥. ويمثل محفوظ، خاصة فى رواية "*ميرامار*"، النماذج الأساسية لمصر الناصرية باستخدام ضيوف بنسيون فى الإسكندرية وهو ماسُمِّىَ الكتاب باسمه. ويبرز من النص نقد قوى ضد الثورة ورئيسها الذى يمكن تتبع أثره بشكل مجازى فى شخصية سعد و "الطبقة الجديدة" الثورية والممثلة فى شخصية سرحان البحيرى، العضو الشاب فى مجلس إدارة شركة مؤممة، الذى انتخبه عمال ومناضلو الاتحاد الاشتراكى، والذى يحاول النصب على الشركة التى يعمل لديها لمصلحته الشخصية. انظر: أحمد م. عطية، "نجيب محفوظ وطريق الثورة" فى "الآداب"، العدد ٥، ١٩٦٧، ص ٩–١١. انظر أيضا Mehrez, Samia, Egyptian Writers between History and Fiction .Cairo, AUC Press, 1994

(٢) من أجل سلاسة العرض نواجه فى هذه الفترة فقط رد فعل اليسار الرسمى مؤجلين تحليل ردود فعل "اليسار الجديد" للفصل القادم.

(٣) انظر: Laroui, Abdallah, The Crisis of the Arab intellectual: Traditionalism or historicism?, Berkeley, University of California Press, 1976, p. VII، والمراحل الثلاث التى سبقت الأزمة وفقا للكاتب هى: النهضة (١٨٥٠–١٩١٤)، والصراع من أجل الاستقلال (١٩٤١–١٩٥٨)، والحركة الوحدوية (١٩٥٨–١٩٦٧) التى كان بطلها جمال عبد الناصر.

وإذا كان من الصحيح أن الناصرية قد دخلت فى أزمة عميقة كأيديولوچية عربية شاملة، فإن من الضرورى أن نذكر أنها نجحت فى البقاء كنظام فى السلطة، فقد أوضحت المظاهرات الشعبية التى رفض فيها معظم المصريين تنحى الرئيس فى ليلة ٩ يونيو أن التجربة السياسية الناصرية لن تنتهى بالهزيمة العسكرية. وعرف عبد الناصر كيف يستخدم شخصيته الكاريزمية فى هذا الموقف أيضا. ونجح فى اختصار الهزيمة إلى حدث عسكرى بحت ملقيا بالمسئولية على قادة الجيش بصحبة "القوى الإمپريالية العالمية التى تحالفت مع الدولة الصهيونية ضد العرب"[١].

ومثلت الهزيمة ضربة قاسية أيضا لليسار الرسمى الذى كان قد أخذ على عاتقه واجب "تجميل صورة سياسات النظام بأقنعة تقدمية". ورغم الغياب الكامل لأىّ انتقادات للرئيس فإن تحليل صفحات "الطليعة" يُظهر أن الموضوع الرئيسى للمقالات المنشورة مباشرة بعد الهزيمة هو "النقد الذاتى" للمثقفين بلا منازع. كذلك يجب أن نسجل أن النقد الذاتى كان موضوع مقال رئيس التحرير المنشور عشية الحرب، والذى وبخ فيه لطفى الخولى المثقفين "التقدميين" على غياب الوضوح فى تقييمهم للاختلالات الموجودة فى المؤسسات، وحثهم على العودة إلى لعب دورهم كضمير نقدى للشعب وللثورة[٢].

على أن مجموعة "الطليعة" لم تصل أبدا إلى إلقاء مسئولية الهزيمة على عبد الناصر فقد قامت بإزاحة واضحة لحدث الهزيمة لصالح التركيز على وطنية تتهم إسرائيل والإمپريالية العالمية بالتصعيد العسكرى[٣]. وفى مقال مثير نشر بعد

---

(١) انظر: الفصل الأول من هذه الدراسة.

(٢) انظر: لطفى الخولى "نحو... نقد ذاتى للشعب"، "الطليعة" العدد ٥ (مايو ١٩٦٧)، ص ٨–١٠.عن هذا النص نفسه انظر: التعليق بأثر رجعى لنفس الكاتب فى كلام يحيى، المصدر المذكور سابقا، ص ١٥٠.

(٣) انظر: افتتاحية يوليو ١٩٦٧ "الثورة قادمة .. المعركة مستمرة والنصر حليفنا" الموقعة باسم "الطليعة".

الهزيمة تجنب المؤرخ المناضل أبو سيف يوسف أىّ نغمة متهاونة، وفى تمجيده للدور الثورى للجماهير التى نزلت إلى الميادين فى ٩ و ١٠ يونيو استغل الموقف لمهاجمة الإنتلجنسيا[١]. فقد كان المثقفون وفقا لهذا الكاتب "مندهشين" و"مرتعبين" من الشعارات الشعبية التى استخدمت فى ٩ و ١٠ يونيو لأنهم استهانوا بدور الجماهير وقدرتها على معارضة الادعاءات المضادة للثورة من قبل البرجوازية الصناعية والزراعية الكبيرة. فقد قامت الجماهير - كما استنتج أبو سيف يوسف - بصنع ميلاد جديد للثورة فوق رماد الهزيمة.

بدأ المثقفون الماركسيون بعد تخطيهم الصدمة الأولى لفترة ما بعد الحرب التحرى بموضوعية أكبر عن أسباب الهزيمة؛ ولم يستطيعوا بالطبع إلقاء المسئولية على النظام كليا ووجهوا انتقاداتهم لبيروقراطية وتكنوقراط الثورة متهمين إياهم بإضعاف المؤسسات والمجتمع المصرى، مكوّنين "الطبقة الجديدة" التى اغتنت بشكل غير قانونى على حساب "تحالف الشعب العامل" الذى كان يجب أن يشكل أساس الثورة[٢].

وفى مقال طويل وجدلى منشور بعد الهبة بستة أشهر هاجم لطفى الخولى بلا مواربة طبقة البيروقراطية والتكنوقراط الجديدة قائلا إنها "تمتعت وما زالت تتمتع بامتيازات غير قانونية على حساب الشعب". وقد لاحظ رئيس التحرير أن مصالح هذه الطبقة الجديدة لا تتوافق بالتأكيد مع مصالح الجماهير ومثقفيهم الطليعيين، لأن الطبقة البيروقراطية كانت ضد "الاشتراكية"[٣].

---

(١) انظر: أبو سيف يوسف، "على طريق ٩ يونيو العظيم"، "الطليعة"، العدد ٧ (يوليو ١٩٦٧)، ص ٧-٩.

(٢) ظهر هذا الموضوع منذ أول افتتاحية بتوقيع رئيس التحرير بعد الهزيمة. انظر: لطفى الخولى، "٥ يونيو: الحقيقة والمستقبل"، "الطليعة"، العدد ٨ (أغسطس ١٩٦٧) ص ٥-١٠. للحصول على تحليل أكثر اكتمالا ووضوحا انظر: على سبيل المثال عبد الرحيم غنايم، "حول قضية الطبقة الجديدة"، "الطليعة"، العدد ٢ (فبراير ١٩٦٨)، ص ٨٢-٩٣.

(٣) انظر: لطفى الخولى، "حسابات ستة شهور عن العدوان والمقاومة"، "الطليعة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٦٧)، ص ٥٦-٧١.

كذلك كان الجدل ضد برجوازية الدولة الجديدة التى نشأت نتيجة التأميمات الذى قامت به ثورة ١٩٥٢، موجودا على صفحات "الطليعة" قبل هزيمة يونيو. ذلك أن المثقفين الماركسيين الذين اندمجوا فى المؤسسات الناصرية، مقتنعين بأنهم قادرون على الحصول على دور رئيسى فى النظام، سرعان ما اكتشفوا أن الجيش بفرعيه من البيروقراطية والتكنوقراط احتفظ إلى جانب الرئيس بكل سلطة اتخاذ القرار على كل المستويات.

ويرز مطلبان من جانب "الشيوعيين السابقين" فى الكتابات المنشورة فى "الطليعة" فى الفترة التى تلت النكسة. فمن ناحية طالبوا بشدة بإصلاح المؤسسات والحزب الواحد بشكل ديموقراطى لصالح انتقال فعال للسلطة إلى أيدى الجماهير. ومن الجانب الآخر دعا الماركسيون إلى التحول الاشتراكى للدولة كهدف أول وإن كانت مصر تواجه العدوان والاحتلال الإسرائيلى[١].

وكان موضوع اشتراك الجماهير الشعبية فى إدارة الدولة – الذى أقره ميثاق العمل الوطنى فى ١٩٦٢ – هو القاسم المشترك بلا منازع فى الإنتاج الماركسى بعد الحرب. فقد رأى هؤلاء فى اليومين المجيدين ٩ و ١٠ يونيو اللذين نزلت فيهما الجماهير إلى الشارع لمساندة رئيسهم فى مواجهة العدوان الإسرائيلى التأكيد على الدور الحاسم الذى تستحقه الجماهير[٢].

---

(١) قُدِّمت ردود أفعال المثقفين فى المجلة فى سياق جدل طويل شاركت فيه كل الأصوات الأكثر أهمية للماركسية المصرية. انظر: كراس المناقشة "ما العمل"، "الطليعة"، العدد ٨ (أغسطس ١٩٦٨)، ص ٢٢–٦٠. ونشير بين المقالات الأكثر إثارة للاهتمام إلى مقال زكى مراد، "ماذا قالت ثورة ٩ و ١٠ يونيو؟" ص ٢٢–٢٥ عن ضرورة إصلاح وإعادة تنشيط الاتحاد الاشتراكى، ومصطفى طيبة، "المعنى الجديد للوحدة الوطنية والوحدة القومية"، ص ٥١–٥٣ عن العلاقة الحاسمة بين الكفاح الوطنى المصرى والكفاح العربى.

(٢) انظر: أبو سيف يوسف "على طريق ٩ يونيو العظيم" المصدر السابق الذكر. انظر: أيضا الفصل الأول القسم ١: أ.

وطالب المثقفون الثوريون لأنفسهم بدور الطليعة الأيديولوجية فى إطار حزب طليعى اشتراكى بالإضافة إلى المطالبة بدور بارز للجماهير العاملة. وهذا الحزب هو الذى كان يمكن أن يوجد إلى جانب الاتحاد الاشتراكى، وكان يمكن أن يوضع كضمان للثورة ولسماتها الاشتراكية والديموقراطية وفقا لميثاق ١٩٦٢[١]. وقد استعاد الشيوعيون السابقون فى مطالبتهم بحزب الطليعة الفكرة التى أغراهم بها الرئيس عندما كان الجزء الأكبر منهم لايزال فى السجن، إلا أن استئناف هذا الطلب يعد دليلا دامغا على التجربة الفاشلة للتنظيم الطليعى[٢].

ورأت مجموعة المجلة فى بيان ٣٠ مارس ١٩٦٨ استجابة من جانب الرئيس لجزء من مطالبهم وبالذات فيما يخص إصلاح الحزب الواحد وإنشاء لجان شعبية و"طليعية"، وفى الوقت نفسه برز فى المقالات الجدل المستمر ضد مراكز القوى داخل الاتحاد الاشتراكى التى أعاقت التغيير الديموقراطى للدفاع عن المزايا التى حصلت عليها بشكل غير قانونى.

ويمكن استنتاج أهمية البيان للشيوعيين السابقين بسهولة من الملف الضخم المخصص للتحليلات والتوجهات التى تطرق إليها الميثاق، والذى ظهر فى "الطليعة" فى عدد مايو ١٩٦٨[٣]. طالب محمد الخفيف بشكل واضح، فى المساهمة الأكثر تمثيلا للملف، بأن يتحول كل ما كتب فى البيان إلى حقيقة معيشة والنقطة الأهم فى البيان يجب أن تكون – وفقا للعضو الماركسى – مشاركة كبيرة للشعب فى إدارة الدولة إذا لم نرد تجاهل رسالة مظاهرات الجماهير فى يونيو ١٩٦٧[٤]. ويظهر تفاؤل الماركسيين فى مواجهة البيان وانتخابات الاتحاد الاشتراكى – بشكل

---

(١) انظر المقال الجماعى، "نظرات فى الوضع الداخلى الراهن"، "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٦٧) ص ١٠–١٦.

(٢) انظر شهادة الخولى فى كارم يحيى، المصدر السابق الذكر، ص ١٦.

(٣) انظر "٣٠ مارس فى التطبيق"، "الطليعة" العدد ٥ (مايو ١٩٦٨) ص ١٣–٤٣.

(٤) انظر محمد الخفيف، "حتى يتحول البرنامج إلى الواقع"، المصدر السابق، ص ١٤–١٨.

واضح – فى مقال رئيس التحرير المنشور بعد النكسة بعام، والذى استطاع لطفى الخولى أن يعرض فيه على جمهوره من المثقفين "الثوريين" تقييما إيجابيا فى مجمله للتطورات السياسية بعد الحرب سواء فى الداخل أو الخارج[١].

إلا أن عدم تطبيق البرنامج الذى احتواه الميثاق وتركيز عبد الناصر على السياسة الخارجية على حساب الوضع الداخلى[٢] كان لهما، مع مرور الوقت، أثر تمثل فى إذكاء إدراك المثقفين الماركسيين لهامشيتهم وإقصائهم من جديد من جانب النظام[٣].

وقد دفعت صعوبة الموقف الاقتصادى الداخلى النظام الناصرى إلى تفضيل عودة الطبقة البرجوازية التقليدية التى كان قد جرى تهميشها إلى ذلك الحين دون أن تختفى عودة محدودة إلى المشهد السياسى لمواجهة إعادة التسلح الجديدة وصعوبات اقتصاد الحرب. ودفع عدم استقرار الموقف الذى شعر به الرئيس إلى وضع ثقته مرة أخرى فى المخلصين للنظام، أىْ فى طبقة البيروقراطية والتكنوقراط، التى يئس الشيوعيون السابقون منها بشدة على حساب "الخبراء" المثقفين.

وقد أدت الصعوبة المتزايدة للإبقاء على خط سياسى مستقل وواضح داخل النظام بسبب "الرقابة فى زمن الحرب" التى أرادت "ألا يعلو صوت فوق صوت المعركة" إلى صعوبة التعرف على الدلائل الواضحة لبداية الخلاف بين اليسار الرسمى والسلطة. إلا أنه يمكن تتبع بعض آثاره فى المقالات المنشورة فى المجلة فى عام ١٩٦٨، ويمكن استنتاجه من مسيرة رئيس تحريرها.

---

(١) انظرْ لطفى الخولى، "يونيو ١٩٦٧ .. يونيو ١٩٦٨"، "الطليعة"، العدد ٦ (يونيو ١٩٦٨) ص ٥–١٤.

(٢) انظرْ الفصل الأول القسم ٢: ب.

(٣) انظرْ على سبيل المثال الانتقادات اللاذعة الموجودة فى ميشيل كامل "مشاكل القوى الوطنية داخل التحالف الوطنى"، "الطليعة"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٩) ص ٩–١٩.

وفيما يتعلق بموقف الماركسيين إزاء "المشروع التقدمى للوحدة العربية" عند عبد الناصر، الذى تم طرحه جانبا منذ قمة الخرطوم فى ١٩٦٧، بدأت مجموعة "الطليعة" رغم احترامها لشخصية الرئيس، فى رؤية نموذج للصراع بديل للناصرية، وبالتحديد نموذج المقاومة المسلحة الفلسطينية. وكان **لطفى الخولى** قد تخطى لأول مرة مواقف النظم العربية بالفعل فى افتتاحية مهمة فى مايو ١٩٦٨ ليكرس شرعية المقاومة الفلسطينية المسلحة، متعرفا فيها على الرد العربى الحقيقى على العدوان الإسرائيلى[١]. ومع مرور الأشهر وتزايد خيبة أمل "الشيوعيين السابقين" فى المواجهات مع النظام، الذى تحكمت فيه أكثر مجموعة **على صبرى**. بدأ رئيس التحرير فى التخلى عن أىّ إشارة إلى النظام المصرى فى مقالاته داعيا القوى الثورية العربية إلى التمثل بالثورة، بالمقاومة الفلسطينية المسلحة ودعمها طارحا بدائل جذرية للسياسة المتصالحة مع الولايات المتحدة الأمريكية التى استهلّها **عبد الناصر**[٢]. ويتضح من المقالات المنشورة فى عام ١٩٦٩ أن هيئة التحرير حرصت دائما على تجنب الصدام المباشر مع النظام ليتخذوا موقف "المعارضة المسئولة" التى اتسمت بها العلاقة بين الماركسية الرسمية المصرية والنظام حتى منتصف السبعينيات[٣].

صحيح أن السياسة الخارجية مثلت بشكل ما أرضية كان من الأسهل فيها إدارة حوار مع مجموعة **على صبرى**، حيث كان كل من الماركسيين وقادة الاتحاد الاشتراكى ذوى ميول سوفييتية، غير أنه فى هذا المجال أيضا، ساهم إعجاب الماركسيين المتزايد بنماذج الصراع البديلة للنموذج الناصرى، مثل النماذج المتجسدة فى المقاومة المسلحة الفلسطينية والفيتنامية والكوبية، فى تأجيج التوتر بين المجموعتين.

---

(١) انظر: لطفى الخولى، "نحو جبهة عربية.حول المقاومة الفلسطينية"، "الطليعة"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٨) ص ٥–٨.

(٢) انظر، على سبيل المثال، افتتاحية لطفى الخولى، "جبهة عربية يهودية عالمية ضد الإمبريالية والعنصرية"، "الطليعة"، العدد ٤ (أبريل ١٩٦٩) ص ٥–١٠.

(٣) انظر: عيسى لطفى، نفس المصدر.

أما بالنسبة للجدل السياسي الداخلي، فبالإضافة إلى القاسم المشترك في الجدل ضد طبقة البيروقراطية والتكنوقراط وضد برجوازية الدولة، اتخذ الماركسيون موقفا نقديًا بكل وضوح ضد النظام في المواجهات مع حركة ١٩٦٨ الطلابية. ولم يكن الأمر يتعلق باتخاذ موقف الطلاب، لكن مجرد حقيقة إتاحتهم مساحة في الصحافة للأصوات التي أرادت السلطة إخراسها باسم الوطنية والوحدة الوطنية، مثلت تحديا غير خفي تماما لهيمنة الحزب الواحد في الحياة السياسية القومية. فلم يكن من باب المصادفة أن يتم إجبار **سعد زهران** مؤلف الملف الضخم عن الحركة الطلابية القومية والعالمية المزود بالوثائق واللقاءات، على اختيار حياة المنفى في الجزائر في مواجهة التهديد بخسارة كل حق سياسي ومدني في بلده[١].

ومن الأحداث الأخرى التي يمكن أن نلمح فيها بسهولة تحديًا للنظام، رغم احترام مكانة الرئيس، الملف الثمين الذي أهدته "الطليعة" إلى الجيل الجديد من الأدباء[٢]. فبالإضافة إلى ميزة التعريف بالأصوات الجديدة في الأدب والنقد الأدبي المصري يمثل نشر الآراء السياسية للكتاب الشبان وتقييمهم للثورة حركة شجاعة بلا منازع من جانب الماركسيين، ولم يكن هذا ممكنا قبل عام ١٩٦٧. والواقع أن الأدباء الشبان انتقدوا في شهاداتهم احتكار النظام للمجال الأدبي، وانفتاحه الضئيل على الخارج، رغم التزامه المعلن بالوحدة العربية وتأييد العالم الثالث. وبالإضافة إلى ذلك فإن وجود عدة مناضلين ماركسيين تم اعتقالهم في ١٩٦٦، مثل **جمال الغيطاني** و**صبري حافظ**، بين صفوف المتحاور معهم كان يمثل، في حد ذاته،

---

(١) يظهر الملف الخاص بالحركة الطلابية بعنوان "شباب ١٩٦٨ يهز العالم" في العددين الثامن والتاسع (١٩٦٨) من "الطليعة". وفي مقابلة شخصية (القاهرة ١٥ مايو ٢٠٠١) أكد لي **سعد زهران** الذي أجبر على منفى طويل في الجزائر التهديد بالطرد من الاتحاد الاشتراكي (وهو ما يساوي المنع من النشر) بسبب المقالات المنشورة. ومن الجدير بالذكر أنه حتى نهاية عام ١٩٦٥ كان عضوا في الحزب الشيوعي المصري "الراية" وهو تشكيل راديكالي جدا في الحركة الماركسية الثانية.

(٢) انظر "هكذا يتكلم الأدباء الشبان"، "الطليعة"، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٩)، ص ١٤–٨٧.

تحديا للنظام رغم تلطيف جدلهم بواسطة تعليقات بعض أعضاء الحرس القديم، الذين ظلوا جزئيا على مسافة من مواقع الجيل الجديد[1]. وقد مثل **لطفى الخولى** استثناء بين هؤلاء فى كتابته فى خاتمة الملف، حيث اتخذ العديد من المواقف النقدية للمثقفين الشبان، الذين أسماهم بجيل الغضب، وحدد سبب الاضطراب الذى تمخض عنهم فى غياب الديموقراطية والجدل السياسى فى المجتمع المصرى[2].

أظهرت المساحة المعطاة من "الطليعة" لهؤلاء الكتاب المعاكسين للتيار والرقابة الواضحة التى عانى منها **سعد زهران** بسبب انضمامه إلى جانب الطلاب، أن الهزيمة قد زادت من صعوبة محافظة الماركسيين على خط مستقل، حتى فى حدود "النقد البناء" مع الضعف النسبى لمركز الرئيس، وصعود مجموعة **على صبرى**. وبمرور الوقت ومع تزايد مطالب الإنتلجنسيا بإصلاح الاتحاد الاشتراكى وصل عدم صبر وتشكك **على صبرى** النقطة التى طلب فيها من **لطفى الخولى** أن يترك هيئة الأهرام التى كان رئيس تحريرها يقوم بتأمين الحماية للماركسيين، وبعد رفض الصحفى استطاع أمين الاتحاد الاشتراكى فى مايو ١٩٧٠ أن يجد طريقة يلقى بها القبض على **لطفى الخولى** بهدف التشهير بـ "اليسار الرسمى"[3].

ورغم أن إلقاء القبض على رئيس تحرير "الطليعة" لا يعنى فشلها فإن أىّ محاولة للمصالحة بين الماركسية وسياسات النظام بدت نوعا من التلفيق، وذلك

---

(١) لنأخذ، على سبيل المثال، مقال الكاتب **لويس عوض**، نفس المصدر، ص ٦٩-٧١، الذى اتهم فيه الناقد الشهير المثقفين الشبان بالسطحية؛ ومقال **لطيفة الزيات**، ص ٧٤-٨٠، الذى تبدى فيه الكاتبة على العكس من ذلك تفهما كبيرا لغضب الأجيال الجديدة.

(٢) انظرْ **لطفى الخولى**، "جيل الثورة والتمرد والهجرة المغلقة "، نفس المصدر، ص ٨٠-٨٧.

(٣) ألقى القبض على **الخولى** بسبب تسجيل إحدى محادثاته الشخصية مع **نوال المحلاوى** سكرتيرة **هيكل** أكد فيها رئيس تحرير "الطليعة" أن النظام كان سبب نقص الديموقراطية فى مصر، انظرْ شهادة **الخولى** فى **كارم يحيى**، المصدر سابق الذكر، ص ١٦-١٧.

أيضا بسبب تأثير الخطوات باتجاه الحوار على صعيد الصراع العربى الإسرائيلى[1]، وقد أظهر ذلك – فى واقع الأمر – اختيار الماركسيين الدفاع عن الثورة الفلسطينية، حتى وهى معرضة للهجوم من جانب دعاية الحكومة[2].

وواضعين فى الاعتبار رؤية عبد الله العروى الذى رأى فى النكسة حدا فاصلا حقيقيا فى التاريخ العربى فيما بعد الاستعمار، لا نستطيع إلا أن نذكر الأزمة الأوسع، التى أصابت العالم العربى بأكمله فى الفترة التى تلت النكسة. ومن الواضح مما سبق أن انتقادات الإنتلچنسيا المصرية للناصرية كنظام سياسى أو أيديولوچى كانت جزئية وغير مباشرة، وكذلك من المفهوم أن الهجمات الأعنف للفكر والممارسة السياسية الناصرية، جاءت من خارج مصر.

ذلك أن الجدال الذى اندلع بعد الحرب فى دول عربية أخرى، بالذات سوريا ولبنان – وفقا لـ فؤاد عجمى – كان يمثّل "حدثا فريدا فى تاريخ الفكر العربى"[3]. ذلك أن ميل المجتمع العربى إلى النقد الذاتى كان محدودا دائما، لكن أجيال المثقفين الجديدة التى تكونت بعد تحقيق الاستقلال، بدأت فى مناقشة "الإنجازات" والقيم التى استندت اليها الأنظمة القومية، والقول بأنها مسئولة عن الهزيمة.

ولم تعد للهزيمة فقط دلالة عسكرية – من هذا المنظور – كما ادعى الرئيس المصرى، فقد أصابت المجتمع العربى بأكمله، وفى المقام الأول مثقفيه الذين مثلوا طليعته الثقافية. وهكذا جرى إخضاع كل مظاهر الحضارة العربية للنقد غير المسبوق: التقاليد، الإسلام، اللغة، الفرد وختاما تجربة النظم التقدمية.

---

(١) نذكر أنه فى صيف عام ١٩٧٠، قبل عبد الناصر "مبادرة روچرز"، مجمدا بعدها علاقاته بالمقاومة الفلسطينية. انظر: الفصل الأول القسم ٢: ب من هذا البحث.

(٣) انظر، على سبيل المثال، الافتتاحية غير الموقعة "الشعب الفلسطينى يدافع عن ثورته"، "الطليعة"، العدد ١٠ أكتوبر ١٩٧٠، ص ٥–٩.

(٤) انظر: Ajami, F., op. cit., p. 15.

ويعد العمل الأكثر تمثيلا "للموقف الراديكالي" لليسار الجديد، مقال الفيلسوف صادق جلال العظم المعنون بـ "النقد الذاتي بعد الهزيمة" والمنشور في ١٩٦٨[١]. ومثل نص العظم الذي ألهمه إعجابه الواضح بـ "الثورات المتحققة" في الصين وكوبا وفيتنام، في الوقت نفسه، هجوما عنيفا على الفكر السياسي القومي والنظام الناصري كذلك بسبب شعاراته المفرغة التي تسبح بالاشتراكية. كتب العظم قائلا إن النظم العربية "تبنت فقط المظهر الخارجي للاشتراكية" غير أنه من الناحية الجوهرية لم يتغير العالم العربي مطلقا[٢]. كذلك انتقد الفيلسوف السوري – الذي انضم لاحقا إلى المقاومة الفلسطينية في الأردن في ١٩٦٩– بمرارة غياب مسئولية القادة القوميين بعد الهزيمة: فلم يكونوا فقط مسئولين عن الهزيمة العسكرية، لكنهم قبل كل شئ كانوا عاجزين عن خلق "مواطنين معاصرين" وتحقيق "روابط تضامنية بين الدولة والمواطنين" بهدف تحرير الإنسان العربي من "قيود التقاليد والتخلف"[٣]. ويكمن السبب الأول للنكسة في رأي العظم فعلا في التخلف الاجتماعي والثقافي. وهكذا كان الخطأ الرئيسي للنظم "التقدمية" ولطبقة المثقفين التي ساندتها، هو تصورها أنه من الممكن تحقيق الثورة السياسية وإقامة الاشتراكية، دون القيام بثورة أخلاقية وثقافية أولا.

وهاجم الباحث السوري – على هذا النحو – العقلية العربية التقليدية ومقاربتها القدرية للعالم التي يترتب عليها اغتراب غير قابل للشفاء بين الفرد والحداثة. وكانت النظم التقدمية بقيادة النظام الناصري مدانة في عيون العظم بقيامها بتثبيت الوضع الراهن حتى بعد أحداث يونيو١٩٦٧.

---

(١) صادق جلال العظم، "النقد الذاتي بعد الهزيمة"، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨.
(٢) نفس المصدر ص ١٣٢–١٣٣.
(٣) صادق جلال العظم، مقابلة شخصية مع المؤلف (روما ١٨ أكتوبر ٢٠٠٢).

وأصبح الهجوم المرير على القيم التقليدية هو القاسم المشترك فى الأوساط الراديكالية العربية بين عام ١٩٦٨ وبداية السبعينيات[1]. إلا أن التحليلات لم تكن كلها مؤثرة وأصيلة، كتحليلات العظم، ففى جزء كبير من اليسار العربى، وجدت رؤية دوجماطيقية للعقيدة الماركسية، دفعت عددا من المثقفين إلى تفسير الهزيمة بشكل سطحى، وكأنها انحراف عن "الطريق القويم" للأرثوذكسية الماركسية[2].

وكان الجدل السياسى والثقافى حول الهزيمة فى أوجه حين وصلت سريعا فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٠ أخبار وفاة **جمال عبد الناصر**. ولم يكن اختيار "الطليعة" إهداء العدد التالى لرمز الرئيس رافعة إياه إلى مصاف الأبطال الخالدين للثورة العربية، والفارس فى الصراع ضد الصهيونية والإمبريالية، فقط لأنه أمر لا بد منه، ولا بسبب تأثير التجمهر الضخم فى جنازة الرئيس، فبشكل ما وعلى العكس من ذلك أعادت الماركسية الرسمية تأكيد وجودها داخل المؤسسات، نتيجة مبادرة الرئيس الراحل، كما طالبت فى نفس الوقت بتدخل كبير فى قيادة الثورة[3].

---

(١) فى هذا السياق لا نستطيع إلا أنْ نشير إلى طلب تجديد الحضارة العربية من الشاعر السورى اللبنانى أدونيس (الاسم المستعار لـ على أحمد سعيد)، كاتب البيان الشهير "بيان ٥ حزيران"، الذى يمثل قمة الحساسية الراديكالية للمثقفين بعد النكسة. انظرْ أدونيس، " بيان ٥ حزيران"، ١٩٦٧، "الآداب"، العدد ٧–٨ (يوليو–أغسطس ١٩٦٧)، ص ٧–١٢؛ وافتتاحيتىْ العددين الأولين لمجلة "مواقف" التى أسسها فى نهاية ١٩٦٨، واللتى جمعت المثقفين الأكثر راديكالية للمنطقة السورية اللبنانية.

(٢) انظرْ، على سبيل المثال، نديم البيطار، "من النكسة إلى الثورة"، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨.

(٣) انظرْ "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٠) خاصة الافتتاحية ص ٥–٨، والقسم المعنون "عبد الناصر والمثقفون" ص ٥٠–٥٤، وتصل عملية "تقديس" عبد الناصر إلى قمتها المطلقة من جانب اليسار الرسمى ويصل إليها أبو سيف يوسف، "عبد الناصر مناضلا ضد الاستعمار الجديد"، "الطليعة"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٢) ص ١٤–٢١، وينبغى أن نذكر فى النهاية أنه عند وفاة الرئيس كان لطفى الخولى ما يزال فى المعتقل الذى كان سيخرج منه بعدها بقليل (نوفمبر ١٩٧٠) بفضل محمد حسنين هيكل.

الفصل الرابع

الماركسية فى عهد الثورة المضادة

هذا الفصل مكرس لوصف وتحليل تطور الحركة الماركسية فى مصر فى السبعينيات. وهكذا سيتم تكريس جزء من المعالجة للمجموعات والأحزاب الماركسية التى سنعتبرها جزءا من الحركة الشيوعية الثالثة، دون إغفال تجربة ما يسمى باليسار الرسمى. ويتمثل المرجع الرئيسى لهذا الأخير، الذى كان النتاج المنطقى للصفقة الناصرية بين النظام والماركسيين، فى مجلة "الطليعة" ثم حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى، المعروف باسم "التجمع" فى الفترة التى تبدأ من ١٩٧٦-١٩٧٧.

وسوف نركز انتباهنا سواء على التطور الكلى للحركة، أو تحليل التجمعات المفردة باحثين عن إبراز الفروق الرئيسية فى النقاط الأكثر أهمية لإنتاجهم الثقافى وممارساتهم السياسية. وسيتم تكريس جزء من التحليل أيضا، لوصف العلاقة بين اليسار والنظام الساداتى، وكذلك وإن بشكل مختصر العلاقة بين المثقفين الماركسيين وتيارات المعارضة الأخرى[1].

---

(١) وصفنا من قبل جانبا كبيرا من أحداث السبعينيات وسوف نعيد استدعاءها بشكل مختصر عند الضرورة مع نقاط تحيل إلى الأقسام المخصصة لها.

١ـ السادات واليسار والمثقفون قبل حرب أكتوبر

أ- اليسار الرسمى بين السلطة والمعارضة

تطلبت إستراتيچية السادات لانتزاع السلطة، التحالف الانتهازى بشكل أو بآخر مع كل القوى السياسية التى تعارض سيطرة مجموعة على صبرى[١]. تقرب السادات من اليسار الرسمى المتجمع أساسا داخل هيئة تحرير مجلة "الطليعة" – وفقا لهذا المخطط – وبشكل أقل فى مؤسسات ثقافية أخرى تابعة للدولة. وإذا لم ننتبه إلى هذا الافتراض "التكتيكى" سيكون من الصعب فهم لماذا عرض السادات وزارة الاقتصاد على إسماعيل صبرى عبد الله، ونصَّب لطفى الخولى، رئيس تحرير مجلة "الطليعة"، ومحمد الخفيف، العضو البارز فى هيئة تحرير تلك المجلة، عضويْن فى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى العربى، وسيكون من الصعب باختصار فهم كيف استطاع الرئيس تحمل وجود تيار يعبر عن وجهة نظر تتناقض تماما مع رؤيته سواء فى السياسة الداخلية أو الخارجية بعد انقلاب مايو ١٩٧١.

ينبغى أن نستدرك الآن، أنه إذا كانت لدى عبد الناصر الرغبة فى جعل المثقفين ذوى الاتجاهات الماركسية والاشتراكية بوجه عام "حواريِّى الثورة" مستشرفا لهم وظيفة "ناشرى الكلمة الناصرية" بالتنسيق مع هيكل من منبر الأهرام، فقد كان الرئيس الجديد أقل اهتماما بكثير بالتفاعل مع أو ضم مثقفين ذوى شعارات أو مرجعيات سياسية اجتماعية مختلفة تماما غير شعاراته ومرجعياته[٢]. ولا يمكن إنكار أن عبد الناصر أسس صرحًا ثقافيا "حقيقيا" مكونا من مجلات ومؤسسات ومنتديات مكرسة لكل مجالات التعبير الفنية والثقافية بغرض تربية الجماهير

(١) انظر: الفصل الأول القسم ٣ – أ.

(٢) انظر: .M. Stagh, op. cit

بالتعاليم الجديدة "للاشتراكية العلمية العربية" وفقا لكلمات الميثاق. من الواضح أن الهدف غير الخفى لهذا المشروع الشاق كان تأمين الإبقاء على هيمنة النظام الاجتماعى الاقتصادى المسيطر على المجتمع[1]، ومن الواضح أيضا بالتالى أن اهتمام الرئيس الجديد بتحقيق هذه الهيمنة كان ضئيلا أو منعدما، وإذا شئنا مزيدا من الدقة؛ شعر الرئيس منذ البداية بأنه لا يستطيع أن يثق فى الإنتلچنسيا التى تكونت فى سنوات التحول الاشتراكى الذى بدأ السادات ينظر إليها كجزء ضخم من التركة الناصرية الثقيلة، التى سيتعرض آجلا أو عاجلا لعملية تصفية الطابع الناصرى عن مؤسسات المجتمع.

وبالإضافة إلى ذلك ونقلا عن كلمات هانى شكر الله[2] فقد عانى النظام الذى خرج من "حرب الأيام الستة" مهزوما أزمة هيمنة خطيرة لم تظهر فقط فى "اليومين المجيدين" التاسع والعاشر من يونيو ١٩٦٧ حين قرر الشعب إعادة تنصيب القائد المهزوم إلى "العرش" بل ظهرت أساسا فى مظاهرات الطلبة والعمال فى عامىْ ١٩٦٨–١٩٦٩ حيث استطاعت النخبة الحاكمة أن ترد فقط بإطلاق حرب الاستنزاف فى القناة وبوعد غامض بانفتاح ديموقراطى متضمن فى بيان ٣٠ مارس.

وكما أوضحنا ونحن نتحدث عن موقف مجموعة "الطليعة"[3] بعد النكسة، فقد فشل النظام الناصرى فى التجاوب مع مطالب المثقفين الذين طالبوا بالمشاركة السياسية واختار الدعم من جانب طبقة التكنوقراط المرتبطة بمجموعة على صبرى، وبانفتاح معقول، لكن حاسم على رأس المال المحلى وفى هذا السياق بدأ حتى أولئك الماركسيون والاشتراكيون الذين قبلوا فى النهاية بدور "القديس

---

(١) يُستخدم مفهوم الهيمنة هنا بالمعنى الجرامشى. انظرْ تحليلات عبد الملك ‘Abd el-Malek in Esercito e società in Egitto, cit.

(٢) انظرْ Shukrallah, Political..., cit.

(٣) انظرْ الفصل الثالث القسم ٣.

بطرس"[1] الذى منحهم إياه النظام، فى الابتعاد بشكل تدريجى، باحثين عن مرجعيات بديلة من خارج البلاد. ووفقا لهذا المنطق مثل نموذج المقاومة الفلسطينية بالتأكيد نموذجا أكثر تشجيعا من "الطريق الجديد" الناصرى. ورغم ذلك، مثل الموت المفاجئ للرئيس صدمة للغالبية العظمى من طبقة المثقفين المصريين، ويعود ذلك أيضا لفترة عدم اليقين والحيرة التى بدت على الأبواب. وقد دفع هذا الشعور بالضياع والعداوة فى مواجهة مجموعة على صبرى، الموالية للسوفييت فى السياسة الخارجية لكنّ المعادية للماركسية بشدة داخل الوطن والمسئولة أيضا عن الاعتقالات التعسفية للشرطة السياسية، جزءًا من المثقفين التقدميين المصريين إلى تفضيل صعود السادات إلى الرئاسة والسلطة المؤثرة بعد التخلص من مجموعة على صبرى فى مايو ١٩٧١[2].

ولا يمكن إنكار أن منبر اليسار لم يتخذ موقفا واضحا فى مواجهة الانقلاب رغم قبول دخول إسماعيل صبرى عبدالله[3]، على مضض، فى التشكيل الوزارى الجديد. ولا يفسر ذلك فقط وجود مناضلين ماركسيين قريبين من مجموعة على صبرى مثل محمود أمين العالم[4]، بل كذلك وجود مواقف متباينة داخل "الطليعة" – كما اعترف لطفى الخولى نفسه فى مقابلة نشرت فيما بعد[5]. وعلى أىّ حال، فليس من المجازفة أن نؤكد بناءا على المنشور فى المجلة فى الشهور التالية

---

(١) المصدر السابق.

(٢) من مقابلات مع أعضاء هيئة تحرير "الطليعة". نجحت المجلة فى تخصيص صفحات قليلة فقط للتعليق على "تغيير" مايو فى عدد (يونيو ١٩٧١) ص ١١٣ وماليها، بينما خصصت الافتتاحية للانتخابات الجديدة ص ٥–٩ ولملف ضخم (ملف خاص) عن مسألة الديموقراطية ومشروع الدستور الجديد الذى أعلنه الرئيس فى العدد التالى.

(٣) انظرْ المقابلة المذكورة فى Beattie, op. cit., p. 75، الذى يوضح فيه الاقتصادى أنه تشاور مع عضو الضباط الأحرار السابق خالد محيى الدين قبل قبول التعيين.

(٤) يؤكد محمود أمين العالم بشدة، فى مقابلة شخصية، الحكم الإيجابى على على صبرى ومعارضته لانقلاب السادات (القاهرة ، ٩ مايو ٢٠٠٠).

(٥) انظرْ الطليعة (٢٠٠٠) ص ١٨.

للانقلاب على رجحان نغمة حذرة لكنْ متفائلة بشكل ما وواثقة تحفزها اتفاقية الصداقة المصرية السوفييتية التي وقع عليها السادات بعد أيام قليلة من الانقلاب.

والحقيقة أنه رغم جاذبية الثورة الماوية و"الحرب الشعبية" في فييتنام استمرت الغالبية العظمى من المناضلين في التيارات الرسمية والمتشكلين سياسيا بين نهاية الأربعينيات والفترة الناصرية في النظر إلى الاتحاد السوفييتي على أنه طليعة للاشتراكية العالمية وحليف ثمين للدول العربية. فإذا كانت هذه "العقيدة" ستخضع للنقاش، وإنْ جزئيا، من جانب اليسار الجديد بسبب الموقف السوفييتي في منطقة الشرق الأوسط، فإنه يجب كذلك التأكيد على قصر نظر أو سذاجة العديد من ممثلي "الحرس القديم" في المواجهات مع النظام الساداتي. ولا يمكن إنكار الدهاء الذي استطاع به الرئيس أن يقنع الكثير من تجديداته بمحتوى اشتراكي وديموقراطي مبهم وصولا إلى "نسخة راديكالية" للميثاق الناصري هي برنامج العمل الوطني الذي تم الإعلان عنه بفخامة في يوليو ١٩٧١[1]. غير أن من شأن تحليل مدقق للدستور "الدائم" الجديد يُظهر بوضوح الشرخ الأول في عملية "التحول الاشتراكي" التي جند لها عبد الناصر المثقفين الماركسيين، خاصة الشعار الجديد "العلم والإيمان"، وكان إدخال الإسلام كـ "مصدر رئيسي للتشريع" أول "نقلة إلى اليمين" في خطاب النظام[2]. ومما يؤكد ذلك، وضع السادات عضوين على قمة الحزب الواحد الذي استمر يحمل اسم الاتحاد الاشتراكي العربي ينتميان إلى النخبة البرجوازية التقليدية؛ أيْ للطبقة التي اعتزم الاستناد إليها.

ومن أجل فهم أسباب ما يبدو أنه قصر نظر من الممكن أن نسير في طريقين. فعلى المستوى السياسي عوض الرئيس الماركسيين بسبب مساندتهم في

---

(١) انظرْ برنامج العمل الوطني، القاهرة، هيئة الاستعلامات، ٢٣ يوليو ١٩٧١، ص ٥٨. يمثل البرنامج وفقا للناقد غالي شكري "اللحظة القصوى في عملية خداع السادات في مواجهة التقدميين". انظرْ .Shukri, Egypt..., cit., p. 56-58

(٢) انظرْ O. Carrè, Pouvoir..., cit، انظرْ أيضا الفصل الأول القسم ٢.

موقف الانقلاب بتصعيد مراكزهم فى أمانة الاتحاد الاشتراكى[1] بالإضافة إلى تعيين شخصية ماركسية لأول مرة فى التاريخ المصرى فى الحكومة وزيرًا للتخطيط رغم كونه منصبًا هامشيا.

ويمكننا أن نفهم – من هذا المنطلق – مستوى معينا من المساندة التى يمكن أن ترجح نظرية "الطليعة الاشتراكية" داخل المؤسسات، والتى حمل لواءها **لطفى الخولى**[2] بالذات وتابعها بوعى فى السنوات التالية عندما تحول هذا المفهوم إلى وعى بتكوين "معارضة من داخل النظام".

إن مقاربة أكثر نظرية لمسألة دعم الحرس القديم الماركسى لـ **السادات** لا تستطيع إغفال اعتبار حقيقة أن رؤية جزء كبير من الماركسيين القدامى فى بداية عام ١٩٧٢ وكذلك بعدها بعامين للرئيس الجديد كوريث مختار للزعيم الكبير، مثلت فى رأيهم عنصرا من عناصر الاستمرار فى "النهج التقدمى" لثورة يوليو. فقد حدس القليل فقط من العناصر الأكثر انتقائية مثل الناقد غالى شكرى أن "الثورة المضادة" كانت قد بدأت بالفعل قبل وفاة عبد الناصر، وأن السياسات الساداتية مثلت

---

(١) نظر: Beattie, op. cit., p. 79-80.

(٢) من مقابلة خاصة مع فاروق عبد القادر، المحرر والمسئول عن القسم الثقافى فى "الطليعة" منذ عام ١٩٧٢ إلى عام ١٩٧٧، القاهرة، ٧ مايو ٢٠٠٠. ومن المثير ملاحظة أن هذا النوع من "الإستراتيجيات" التى كانت ترمى إلى إضفاء خصائص ثورية اشتراكية على النظام من جانب الماركسيين عبر مجرد وجودهم فى المؤسسات الحكومية، قد تم استخدامها على العكس من ذلك فى وقتها من قبَل كتاب ينسبون إلى "نظرية المؤامرة" مثل و. لاكور W. Laqueur و ش. شامير Sh. Shamir لبيان انتماء مصر الناصرية ثم الساداتية إلى المعسكر السوفييتى الاشتراكى فى إطار الحرب الباردة، بالنسبة لـ لاكور انظر: المصدر السابق الذكر Laqueur, Comunismo e nazionalismo..., وبالنسبة لـ شامير انظر: Shamir, "The Marxists in Egypt: the «Licensed infiltration» Doctrine in Practice", in Confino, M.-Shamir, S. (eds), The U.S.S.R. and the Middle East, cit., p. 293-319.

"استمرارا فى التراجع" عنها[١]؛ بمعنى أن الشرخ الكبير كان متضمنا فى النكسة والسياسات الحكومية ذات الصبغة المحافظة التى تلتها.

وأنتجت المجلة بشكل إجمالى تحليلا ممتازا للتغيرات الاجتماعية التى بدأها النظام الناصرى محددة فى "الطبقة الجديدة" الصاعدة للبيروقراطية والتكنوقراط، الشريحة التى تضخمت على حساب الثورة. لكن الظن بأن هذه الطبقة قد انتهت أو حتى ضعفت فقط بالقضاء على مراكز القوى، يشير إلى الاستهانة بالسيطرة التى مارستها هذه الطبقة على المؤسسات من الداخل، ويقلل من أهمية الطبقة الجديدة كعنصر أساسى فى القاعدة الاجتماعية للنظام الساداتى. بالغ "الشيوعيون السابقون" فى تقييم دورهم كمجموعة ضغط فى مواجهة النظام واستمروا فى منحه صبغة "تقدمية" صرفة، وإذا تحدثنا بالألفاظ المستخدمة فى جدل أعوام الستينيات، فقد استطاعوا حتى التفكير فى وجود "مجموعة اشتراكية على قمة الدولة".

ويجب القول – مع ذلك– إن الدستور الجديد احتوى على امتيازات ديموقراطية واضحة استفاد منها الطلبة فى تشكيل نوادٍ أو "أسر" داخل حرم الجامعة واضعين بداية المرحلة الكبرى للنشاط الجامعى فى الأعوام الأولى من السبعينيات وبلغت أوجها بين عامىْ ١٩٧٢ و ١٩٧٣.

وكانت الحركة الطلابية مرتبطة بوضوح بنشوء "اليسار الجديد" أو "الحركة الشيوعية الثالثة" والتى سيتم تناولها لاحقا، إلا أنه من الضرورى أن نقف الآن على حقيقة أنها أدت إلى تبلور السياسة المضادة للمثقفين واليسار خاصة من جانب النظام، الذى وجه أولا ضربة لدور الوساطة مع السلطة الذى قامت به "الطليعة".

---

(١) بشكل أكثر تحديدا ووفقا لرؤية شكرى فقد أُقحمت الثورة المضادة على الثورة (والمقصود بها النظام الناصرى) وتمركزت فى عناصر اليمين "الرجعية والمتطرفة" التى انتمى إليها السادات ونائبه حسين الشافعى. ولم يقم الناقد الذى ترك "الطليعة" ومصر فى عام ١٩٧٢ بنشر هذه التأملات إلا فى المنفى اللبنانى ثم الباريسى، مصرحًا بأنه أنضجها بعد الانقلاب، عندما قرر ترك البلاد واليسار الرسمى ويصبح ماركسيا مستقلا. انظرْ Shukri, Egypt..., cit., passim.

ورغم استمرار المجلة في أداء دور إضفاء طابع من "الشرعية والمظهر التقدمي" على نظام تتزايد أزمته، لم تستطع المجموعة الماركسية أن تبقى محصنة في وجه النداءات الديموقراطية والتذمر المنتشر الذى عبرت عنه الحركة الطلابية كما تم فى عام ١٩٦٨. وسمح افتقاد الرئيس الجديد للكاريزما والشعبية، بالإضافة إلى نداءاته المتكررة بمؤسسات مفتوحة وديموقراطية للأجيال الجديدة، بتفجير الطاقات السياسية المكبوتة من قبل النظام الناصرى. وأتاحت القضية الوطنية، فرصة أسهل وأكثر مباشرة لمعارضة النظام العاجز عن خوض الحرب من أجل استرداد الأراضى المحتلة. على أنه بالمقارنة مع حركة ١٩٦٨ طرحت الحركة الطلابية الجديدة القضية الديموقراطية بوضوح وتجاوزت كما رأينا حدود المطالب الضيقة للحياة الجامعية.

وقد مثلت مسألة "إزالة آثار العدوان الصهيونى" الموضوع الرئيسى لتأملات اليسار الرسمى الذى تضاءلت بالنسبة له جزئيا أهمية "الثورة البديلة" الفلسطينية منذ هزيمة "أيلول الأسود"، ولهذا السبب كان من الطبيعى أن تحتضن "الطليعة" قضية الطلبة.

ويؤكد صلاح عيسى فى مقاله عن تجربة "الطليعة" أن لطفى الخولى كان أحد الصناع الرئيسيين لما يسمى "بخطاب الحكيم"[1]، وهى الوثيقة التى وقعتها أسماء لامعة فى مجالات الفن والأدب والصحافة فى مصر، وطالبت الرئيس بالإفراج عن الطلاب الجامعيين الذين ألقى القبض عليهم فى ديسمبر ١٩٧٢. وكما ذكرنا كان رد فعل السادات غاضبا للغاية لدرجة أنه فى الرابع من فبراير التالى قرر طرد كل الموقعين على البيان من الاتحاد الاشتراكى عدا "الأيقونتين" محفوظ

---

(١) انظر: كارم يحيى، المصدر السابق الذكر، ص ١٨-١٩. الرسالة المنشورة فى جريدة الأنوار ٩ يناير١٩٧٣، أعيد نشرها فى أحمد بهاء الدين شعبان، "شهادة من جيل الغضب"، المذكور سابقا. انظر: أيضا Shukri, Egypt, cit., p. 121-141، والفصل الأول القسم الثالث فى هذا البحث.

والحكيم. وكان الطرد من الحزب الوحيد يساوى المنع من النشر فى مصر إلى أجل غير مسمى وهو الذى أدى ضمن أشياء أخرى إلى لجوء المثقفين المصريين إلى عواصم عربية وأوروبية أخرى. وقد تأثر العديد من المشاركين فى "الطليعة" بدءًا من رئيس التحرير بالطرد، وتلا ذلك أن اختارت العناصر الأقل التزاما بخط التفاعل مع السلطة، مثل غالى شكرى الذى كان مسئولا عن القسم الأدبى الممتاز بالمجلة حتى هذه اللحظة، حياة المنفى الاختيارى[1].

وكان خطاب "سحب الثقة" الموجه من المثقفين إلى النظام يمثل فى وقت واحد قمة الصراع بين السلطة والإنتلچنسيا التى تكونت فى العهد الناصرى واللحظة الأكثر حدة فى أزمة الشرعية الخاصة بـ السادات، بعد ثورة التصحيح فى مايو ١٩٧١.

ومع أن القرارات القاسية بالطرد الجماعى للأسماء الكبرى فى الثقافة المصرية من مؤسسات الدولة تُثبت مدى خواء الشعارات الساداتية المسبحة بالديموقراطية، ويستبق الأسلوب الأوتوقراطى الذى سيتميز به الرئيس بعد حرب أكتوبر، فلا يمكن اعتبارها مسئولة بشكل كامل عن بداية السياسة الثقافية لـ السادات، وبالتفكيك المنظم للناصرية حيث سيأتى ذلك فقط بعد الاستيلاء على الشرعية بفضل العبور والأسطورة التى تم بناؤها حوله. والدليل على هذا أنه تمت إعادة المطرودين بمرسوم رئاسى عشية الحرب بهدف "توحيد" الجبهة الوطنية وكعلامة على المصالحة.

ومن المثير أن نذكر فيما يخص هذه المرحلة الأولى للعلاقات بين اليسار الرسمى والسلطة أن المذكرة التى رفعها لطفى الخولى وممثلون آخرون لليسار الرسمى - سواء داخل أو خارج "الطليعة" - إلى الرئيس بعد قرار ٤ فبراير

---

(١) انظر، فى هذا السياق، الملف المكرس لـ "هجرة العقول": "هجرة العقول لماذا؟" فى "الطليعة" العدد ٤ (أبريل ١٩٧٣) ص ١٦-٤٠.

لتوضيح "موقف اليسار المصرى" من الوضع الراهن(١). وتعد هذه الوثيقة التى تمت إعادة نشرها مؤخرا، وثيقة أساسية حيث تعيد إنتاج فكر لطفى الخولى بخصوص نظام يوليو، وعن دور اليسار والفكر الماركسى فى تكوين أيديولوجية الدولة الناصرية ومؤسساتها فى صفحات قليلة.

ونقرأ فى بداية الوثيقة:

إذا كان "اليسار" يعنى – بوجه عام – التقدم، فإن ثورة يوليو ١٩٥٢ تُعتبر "يسارًا"، وذلك بكل ما أنجزته فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية، بكل المعارك السياسية التى خاضتها ضد القوى الإمبريالية العالمية والاستعمار الجديد والصهيونية، ضد قوى الإقطاع والرأسمالية(٢)

ومنذ البداية تتضح رغبة مثقفى اليسار الرسمى فى تأكيد انتمائهم إلى الثورة، مدمجين إياها فى الفكر المعروف بشكل عام بالفكر اليسارى والتقدمى. ولتأكيد هذه النقطة استشهدت المذكرة – كمراجع لها – بالميثاق الوطنى وبيان ٣٠ مارس (١٩٦٨) دون إغفال برنامج العمل الوطنى الذى نشره السادات فى ١٩٧١، كما امتلأ سواء فى الأسلوب أو المحتوى بالإشارات لنصين ناصريَّين(٣). إلا أن الماركسيين أظهروا وعيا وإنْ جزئيا بواقع القوى الاجتماعية السياسية الصاعدة، عندما أكدوا وجود ميول يمينية ومعادية للثورة فى الاتحاد الاشتراكى بالذات،

---

(١) الخطاب المؤرخ ١٨ فبراير ١٩٧٣، والذى أعيد نشره فى "الطليعة" (٢٠٠٠)، ص ٩٢–٩٧، بعنوان "مذكرة مرفوعة إلى سيادة الرئيس أنور السادات حول مواقف اليسار المصرى" وتحمل فى ذيلها توقيع الخولى، وعبد الرحمن الشرقاوى (رئيس تحرير "روز اليوسف")، وأبو سيف يوسف، وأعضاء آخرين بارزين من مجموعة "الشيوعيين السابقين" مثل فيليب جلاب، وأديب ديمترى، وأحمد طه أحمد.

(٢) نفس المصدر ص ٩٢.

(٣) وفقا لـ صلاح عيسى كان أحمد بهاء الدين، الصحفى اليسارى (غير الماركسى)، الذى كان فى هذه اللحظة مقربا جدا من الرئيس هو الذى كتب البرنامج. من مقابلة شخصية، القاهرة ٢٣ مايو ٢٠٠١.

ويمكننا أن نقرأ فى المذكرة أن هذه القوى هى التى كان ينبغى على النظام "تصفيتها" فى أقرب فرصة[1]. وبالإضافة إلى ذلك وقبل مواصلة الحديث عن الوضع الراهن وعن الحركة الطلابية، طالب الماركسيون بالخيار "غير التكتيكى" ولكن "المبدئى" بالتخلى عن بنيتهم المنظمة المستقلة فى ١٩٦٥ للانضمام إلى التيار الاشتراكى الوحيد الذى يمثله الاتحاد الاشتراكى، ولا يثير هذا الطلب الاهتمام كما تثيره حقيقة اتهام المثقفين للنظام للمرة الأولى فى وثيقة علنية بعد عدة سطور، بعدم احترامه لاتفاقياته لا قبل ولا بعد النكسة مانعا العديد من المناضلين من الانضمام إلى الاتحاد الاشتراكى ومعتبرا الماركسيين بمثابة مواطنين من الدرجة الثانية[2]. لكنهم قرروا البقاء كجزء من النظام كدلالة على المسئولية، وباسم وحدة القوات الوطنية فى الساعة الصعبة للهزيمة وكذلك بسبب الإرادة الشعبية باستمرار الصراع والسير فى اتجاه الاشتراكية والمعبر عنها فى مظاهرات ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧ "ذات الأرضية اليسارية الواضحة" حسب تعبير "الطليعة". وقبل الحديث عن الحقائق، شرح الماركسيون لماذا دعموا السادات، وبهذا الخصوص يعد أمرا أساسيا اعترافهم بالفوائد غير المنتظرة تقريبا، التى يمكن الحصول عليها من الرئيس الجديد ليحتلوا مكانهم اللائق داخل الحزب الوحيد والحكومة، إلا أنهم أسسوا جزءا كبيرا من دعمهم على نص برنامج التحرك الوطنى، وعلى الأمل الذى سيتم تحطيمه باستمرار فيما بعد بأن يحافظ الرئيس على الخط السياسى الاشتراكى للحكومة من هجمات اليمين المحافظ والرأسماليين القدامى والجدد.

وبقراءة راهنة يظهر أن أهمية هذه الوثيقة لا تكمن فى المرافعة الحماسية لصالح الطلاب الذين مثلوا التعبير عن "اليسار التلقائى"، وللطاقات الديموقراطية للمجتمع، بل فى الاحتمال الذى تمنحه الوثيقة لتقييم دور اليسار الرسمى فى المرحلة الأشد حرجا للنظام الساداتى. ومرة أخرى تظهر بوضوح تحليلات لامعة

---

(١) انظر "مذكرة مرفوعة.."، المصدر سابق الذكر، ص ٩٣.
(٢) المصدر السابق ص ٩٣-٩٤.

للعمليات الاقتصادية والاجتماعية التى تتم فى النخب القريبة من النظام، إلا أنه تم إضعافها بنوع من "الإيمان" شبه الدينى بالنصوص، والحقيقة أن الماركسيين أشاروا إلى الميثاق وكأنه نصّ مقدس وطالبوا الرئيس بالحفاظ على "قدسيته". وبهذا المنطق أظهروا ابتلاعهم تماما أو بشكل جزئى لطعم إستراتيجية السادات لتمثيل دور "التقدمى" فى المناقشات والتصريحات الرسمية، بينما كان يضم إلى السلطة فى الحقيقة العديد من عناصر اليمين التقليدى والموالى للغرب. من الصعب أن نحكم ما إذا كان الأمر يخص "قصر نظر" أمام النوايا الحقيقية لـ السادات الممثل الحقيقى لهذا اليمين الذى سيرى "الماركسيون القدامى" عودته بعد حوالى عشرين عاما أو أن لطفى الخولى ومجموعته بالغوا فى تقييم دورهم وأهميتهم فى سياق داخلى يتبدّل بسرعة. ومن وجهة النظر هذه، ينبغى القول بأن الرسالة التى تم تحليلها سابقا احترمت خط الاتساق مع خيار التحالف مع النظام الذى تم فى ١٩٦٥، أو بكلمات أخرى أكدت رغبة رئيس تحرير "الطليعة"، وجزء كبير من "الشيوعيين السابقين" فى البقاء بأىّ ثمن داخل مؤسسات السلطة، مهما كانت تركيبتها مختلفة تماما عن المؤسسات الناصرية[١].

وعلى العكس، كما لاحظ غالى شكرى- بشكل صحيح - فقد أعطى السادات على الأقل إشارتين، قبل قمع الحركة الطلابية، تكشفان نواياه الحقيقية[٢]. ووفقا لـ غالى شكرى، كان يوم ٨ يوليو ١٩٧٢ الذى طالب فيه السادات الاتحاد السوفييتى بسحب خبرائه هو اليوم الذى "أسقط فيه السادات قناعه"[٣]. ولا يمكن إنكار الأهمية السياسية أو الرمزية لهذا التحرك، ولكن يجب أن نذكر أن وجود الخبراء السوفييت لم يكن مؤيّدًا من جانب جزء كبير من الرتب العليا فى الجيش،

---

(١) من مقابلة شخصية مع فاروق عبد القادر، (الناقد الأدبى الذى حل محل غالى شكرى فى رئاسة القسم الأدبى فى "الطليعة")، القاهرة، ٧ مايو ٢٠٠٠.

(٢) انظر: Shukri, Egypt..., cit.

(٣) Ibidem.

ولهذا لا يتفق هذا التحرك فقط مع مخطط التقارب مع واشنطن وفقا لمشروع يمين النظام، بل يمكن أن يبدو كإشارة للثقة فى العسكريين الذين كانوا لا يزالوا يعانون من آثار هزيمة ١٩٦٧.

وبالإضافة إلى ذلك عرضت وثيقة للاتحاد الاشتراكى فى سبتمبر ١٩٧٢ – وهى وثيقة لم يتم التصديق عليها أبدا غير أن "الطليعة" نشرتها – تغيير الاتجاه القادم داخل الحزب، وفى الوقت نفسه جعلت خوف الماركسيين من مراجعة النصوص الدستورية الناصرية أمرا مفهوما. وكانت تأثيرات مجموعة من العناصر التى كانت منتمية إلى الإخوان المسلمين ودخلت فى الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكى فى أغسطس ١٩٧٢ مثل **عبد العزيز كامل، وكمال أبو المجد**[1] أكثر من واضحة فى "دليل العمل السياسى والفكرى والتنظيمى"[2]. وبشكل أكثر تحديدا فقد أضحت الرطانة الماركسية، وهى الصيغة التى اتصف بها الميثاق الناصرى وبرنامج ١٩٧١، مكانها لتحل محلها لغة قريبة من أسلوب دعاية الإخوان المسلمين[3]، بينما اشتمل المحتوى على مراجعات واضحة للقواعد التى قامت بتأمين تفوق الملكية العامة على الملكية الخاصة، مبرزًا الدور الإيجابى المنتظر لطبقة المقاولين.

ويمكننا الآن أن نفهم المخاوف التى أظهرها الخولى وماركسيو "الدولة" فى مرسومهم إلى الرئيس، ولكنْ بصرف النظر عما إذا كان هذا المرسوم قد حقق غرضه فقد أكدت هذه الوثيقة الساداتية أنه لن يستطيع أن يعتمد على هذه المجموعة من المثقفين لإعادة تصميم مصر الجديدة.

---

(١) يظهر النص الكامل فى قسم من المجلة بعنوان "أوراق سياسية من الاتحاد الاشتراكى"، "الطليعة"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٢)، ص ٩٦–١٠٥.

(٢) انظر: Shukri, Egypt.., cit, p. 84-85; Beattie, op. cit., p. 79-81.

(٣) تتحدث الوثيقة على سبيل المثال عن "المستويات الاجتماعية" وليس عن الطبقات.

ب- الحركة الطلابية وإحياء اليسار الراديكالى

يرى العديد من الشخصيات التى كانت مشاركة فى الساحة السياسية فى أعوام السادات وكذلك العديد من الدارسين خطا من الاستمرار والتطابق بين الحركة الطلابية فى ١٩٦٨ والحركة الطلابية فى بداية السبعينيات[١]. وبالتوازى مع ذلك ينبغى أن نبحث عن إرهاصات "الحركة الشيوعية الثالثة" فى شعارات اليسار الجديد المرفوعة فى جامعة القاهرة باستلهام واضح من الحركة الطلابية الأوروبية فى فبراير ١٩٦٨[٢].

غير أن المناضلين السابقين أنفسهم الذين شهدوا فى العديد من الأحوال كلا المرحلتين فى الجامعات المصرية يعلمون فى الوقت ذاته الفرق الجوهرى بين اللحظتين، فالفرق الأوضح والأهم كذلك هو - بلا جدال- عدم وجود الرئيس الكاريزمى غير المسموح بمهاجمته: **جمال عبد الناصر**، فى عامىْ ١٩٧١-١٩٧٣.

وينبغى القول هنا إن الزعيم لم يكن أبدا الهدف المباشر للغضب الطلابى والشعبى لكنه كان جهة الوصول لعديد من المطالب من قبل الشباب الأصغر "أبناء" الأمة، مثل مطلب المشاركة بشكل أنشط فى الحرب من أجل استرداد الأرض والكرامة الوطنية، اللتين فقدتا فى ١٩٦٧. وعلى العكس من ذلك كان **السادات** هو الهدف المفضل لغضب وسخرية أجيال أوائل السبعينيات، التى رأت فى الرئيس الجديد رمز "التردد" و"الاستسلامية" فى مواجهة الأعداء فى الداخل والخارج.

---

(١) من المقابلتين المذكورتين مع **أحمد عبدالله** و**أحمد بهاء الدين شعبان**، انظرْ أيضا Erlich, op. cit؛ وسلامونى، المصدر السابق الذكر؛ و Shukri, Egypt..., cit., p. 93.

(٢) مقابلتان مع **صلاح العمروسى** و**حسنين كشك**، وهذا الأخير يحدد رغم ذلك أنه كان من الممكن أن نلمح بداية حركة ماركسية جديدة منظمة فقط بنهاية عام ١٩٦٩.

لقد تم عرض الأحداث الرئيسية المتعلقة بالحركة الطلابية بالفعل فى مكان آخر[1]، أما الأمر الذى يهمنا فهو أن نتتبع دلالة هذه الأحداث فيما يتعلق بتطور الحركة الديموقراطية والفكر العلمانى فى مصر، وكذلك طبيعة العلاقة بين الطلاب واليسار القديم والجديد.

وبالطبع فإن مرحلة النشاط الطلابى فى بداية السبعينيات لا تعد علامة فقط على ميلاد جديد للحركة الشيوعية، فهى أيضا ميلاد جديد للإسلام السياسى وهذا ما نهمله غالبا، ومن المؤكد أن لواقع هذا التزامن بين ظهور الحركتين مغزى كما سنرى، على أن النظام أقام تحالفا شيطانيًا مع الحركات الإسلامية فى الجامعة للهجوم على الديموقراطية والماركسية[2].

كانت الغالبية العظمى من الطلاب الذين بدأوا التزامهم السياسى فى الجامعات فى تلك الأعوام ينتمون إلى اليسار، لأن تكوينهم السياسى فى السنوات الأخيرة للنظام كانت له صبغة ماركسية[3]، كما كانت نماذج النضال الآتية من الدول العربية أو باقى دول العالم، سواء فى الشرق أو الغرب، ماركسية أو على الأقل اشتراكية. فقد كانت أساطير الجيل الجديد هى الفدائى الفلسطينى ونظيره الفيتنامى، ومثلهم الأعلى بمفهوم الحركة الثورية المباشرة كان إرنستو تشى جيفارا Ernesto Che Guevara الذى تسامى إلى دور أسطورة الجيل بسبب موته المبكر فى بوليفيا. وربما كان الوصف الأنسب لهذا اليسار الطلابى هو أنه "يسار

---

(١) انظر: الفصل الأول القسم ٣- ب والهوامش التابعة لها.

(٢) نرى بين العديد من الدراسات والشهادات حول الموضوع إعادة البناء اللامعة لمسار الحدث التى قدمها أحمد عبدالله "الجامع والجامعة: نقد الإسلاميين والمثقفين فى مصر"، القاهرة، المركز المصرى العربى، ١٩٩٤.

(٣) نذكر على سبيل المثال الدورات الصيفية التعليمية للاشتراكية التى نظمها معهد الدراسات الاشتراكية برئاسة إبراهيم سعد الدين العضو البارز فى مجموعة "الطليعة".

تلقائى"، بسبب السهولة التى انجذب بها الشباب إلى الأفكار الاشتراكية والماركسية على هذا النحو(١).

ومن المهم أن نلاحظ الآن أن اليسار الطلابى، مثل جزء كبير من "الحركة الشيوعية الثالثة"، ركز على المسألة القومية أو الوطنية "القضية الوطنية"، على حساب "القضية الاجتماعية" للمرة الثانية فى التاريخ الماركسى المصرى. والحقيقة، حسب كلمات الزعيم الطلابى **أحمد بهاء الدين شعبان**، أن المناضلين المصريين الشباب ولجوا إلى عالم الأيديولوچية الماركسية من "باب الوطنية"(٢)، ويعتبر هذا أمرا مفهوما نظرا للاحتلال العسكرى لسيناء، إلا أنه مع مرور الوقت ظهر أن التركيز على القضية الوطنية والوحدة العربية فقط كان يمثل عقبة أمام تطور التأثير الماركسى على الطبقات التابعة.

وفى هذا الصدد لا نستطيع إلا أن نشدد على حقيقة، أنه بينما كان اليسار الرسمى ما يزال يعتقد وإنْ جزئيا فى الخط الاشتراكى للرئيس الجديد كما كان مستمرا فى تأمين الدعم له، كان عمال المراكز الصناعية قد بدأوا فى معايشة واقع الأزمة الاقتصادية، بادئين من جديد آليات صراع الطبقات. ويؤكد الباحث الاجتماعى الماركسى **عبد الغفار شكر** عن حق على وجود مسار مستمر للإضرابات والمظاهرات والنشاط فى المصانع المصرية منذ ١٩٧١ حتى الانتفاضة الكبرى فى يناير ١٩٧٧(٣).

---

(١) التعريف نقلا عن **صلاح العمروسى**، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٩ مايو ٢٠٠١.

(٢) مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ١٢ مايو ٢٠٠١.

(٣) انظرْ شهادته المنشورة فى أعمال مؤتمر العمال والطلبة فى الحركة الوطنية المصرية، تحرير **عاصم الدسوقى**، القاهرة، دار المحروسة، ١٩٩٨، ص ١٥١– ١٥٤. بالإضافة إلى كونه مصدرا ثمينا للمعلومات، فتح هذا المؤتمر الطريق إلى تحليل تجربة الحركة الوطنية فى مصر فى السبعينيات.

وإذا عدنا إلى الحركة الطلابية، فإن مما لا يمكن إنكاره أنها أمدت منظمات "اليسار الجديد" بجزء كبير من المناضلين. وهكذا كانت تمثل قوة حقيقية من ناحية عدد المنضمين الجدد وحيويتهم من جهة، وكانت تقوم في الوقت نفسه بتأمين الهيمنة المطلقة للمثقفين على الحركة على حساب العمال والمواطنين. ويمكننا في الحقيقة أن نؤكد أن النشاط الطلابي بالإضافة إلى تطعيمه الحركة الماركسية المستقلة الوليدة، كان أساسيا لأنه كسر لأول مرة الاحتكار المطلق للنظام على المجتمع السياسي والمدني. ومن الواضح أن النوادي واللجان التي أنشئت في جامعات مصر بين ١٩٧١ و ١٩٧٢، مثلت أول محاولات لإنشاء منظمات سياسية غير سرية، مستقلة تماما عن النظام الذي أنشأه **جمال عبد الناصر**، بهدف تنظيم المجتمع بأكمله داخل إطار المؤسسات الحكومية. غير أن أهمية الحركة الطلابية كانت تتمثل كما أكد **أحمد بهاء شعبان** في إعلان واكتساب حق التعبير عن رأيهم بشكل سلمي خارج السيطرة الضيقة لرقابة النظام[١]. وإذا كان من الصحيح أن المولد الحقيقي لليسار الجديد جاء في الجامعة، فمن الضروري أن نسجل أن الحلقات الماركسية استمرت منذ الفترة الأخيرة في الحقبة الناصرية. ولذلك فقبل تحليل العلاقة بين اللجان الجامعية والمنظمات الماركسية، ينبغي معالجة نشوء هذه الأخيرة.

وينبغي مع ذلك أن نبدي ملاحظة مهمة. لقد قمتُ بإعادة بناء الميلاد الجديد والتطور التاريخي للحركة الشيوعية الثالثة بطبيعة الحال على أساس مقابلات عديدة أجريتها بشكل شخصي مع المناضلين في هذه المنظمات[٢]. ويرجع هذا إلى

---

(١) مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ١٢ مايو ٢٠٠١.

(٢) بالإضافة إلى ذلك، من المهم أن نذكر أن بعض الأسماء المذكورة في هذا الفصل هي أسماء مستعارة أو بشكل أدق أسماء حركية، وقع بها المناضلون الدراسات والمنشورات في بعض الأحيان مثلا في حالة مؤسسي ت. ش. م انظرْ الملحوظة التالية. وقد حذفت عدة أسماء لأسباب أمنية، وبطلب بعض المناضلين أو تخليت طوعا عن طلب معلومات أخرى غير أساسية لهذا البحث يمكنها أن تقلق أمن المصادر التي زودتني بالمعلومات.

حقيقة أنه لم يتم نشر دراسات أو مذكرات عن خبرة اليسار الراديكالى فى السبعينيات، باستثناء الجزء الأخير من كتاب طارق إسماعيل ورفعت السعيد الذى سبق أن استشهدنا به غير مرة، ولكنْ حتى هذه الإصدارات لا تبدو فقط مصادر غير موثوق بها بالنظر إلى قلة معلوماتها، بل يعتبر نقصها الأساسى فى كونها غير محايدة بشكل واضح، ولصالح الحزب الذى كان ينتمى إليه أحد المؤلفيْن إلى درجة تخصيص سطور قليلة للمجموعات الراديكالية الأخرى أو عدم ذكرها أصلا[١].

وينبغى أن نعود إلى نهاية "الحركة الشيوعية الثانية" على أىّ حال من أجل العثور على جذور "اليسار الجديد" مرة أخرى، وقد رأينا أن المنظمتين الكبيرتين اللتين عانتا إلى حد ما من القمع الناصرى القاسى: "الراية" و"حدتو" قد قررتا فى بداية عام ١٩٦٥ حل نفسهما حتى ينضم مناضلوهما إلى التيار الاشتراكى الواحد الذى يمثله الاتحاد الاشتراكى العربى، الحزب الناصرى الوحيد[٢]. ومع ذلك، فرغم دخول جزء من الماركسيين "بشكل شخصى" فى الاتحاد الاشتراكى وعثورهم على المنبر الذى وعد به النظام اليسار فى "الطليعة"، لم يُسمح لجزء كبير من "الشيوعيين السابقين" بدخول الحزب، الأمر الذى ترتبت عليه استحالة حصولهم على وظيفة ثابتة محترمة فى المؤسسات الثقافية التى احتكرتها الدولة. وقد أسس هؤلاء الساخطون – بصحبة مَنْ عارضوا قرار الحل من البداية ولكنْ فضلوا التصويت لصالحه "من أجل تطهير الحزب من عناصر اليمين"[٣] وبعض الأعضاء

(١) بالتحديد فى الفصل السابع المعنون "الحركة الثالثة ١٩٦٥–١٩٨٨"، ص ١٢٧–١٥٠، يخصص المؤلفان أقل من صفحة لكل من حزب العمال الشيوعى المصرى والحزب الشيوعى "٨ يناير"، بينما لزما الصمت تماما حيال وجود العصبة التروتسكية والأحزاب المنشقة عن انقسام الحزب الشيوعى المصرى، الذى خصصا له كل الفصل تقريبا.

(٢) انظرْ الفصل الثالث، القسم ٢.

(٣) إبراهيم فتحى، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٣٠ مايو ٢٠٠١.

الجدد – فى نفس العام، ١٩٦٥، منظمة جديدة تعرف باسم "وحدة الشيوعيين". وكان تكوين هذه المجموعة غير متسق على الإطلاق حيث انضم إليها الأعضاء على أساس من الرفض دون وجود مرجعية برنامجية ذات قيمة. ومن اللافت للنظر رغم ذلك، ملاحظة انضمام مثقفى جيل الستينيات اللامعين مثل جمال الغيطانى ويحيى الطاهر عبد الله من الكتاب، والناقد صبرى حافظ والصحفى صلاح عيسى وآخرين بالإضافة إلى عدة شخصيات من المناضلين الماركسيين القدامى، مثل الناقد إبراهيم فتحى إلى هذه المنظمة(١).

ولكن هذه المنظمة عاشت حياة قصيرة، لأن عام ١٩٦٦ شهد آخر حملة كبيرة مضادة للماركسية من جانب النظام الناصرى، الذى وضع فى المعتقل بتهمة إنشاء منظمة سرية موالية للصين ليس فقط المناضلين الذين رفضوا الحل، بل كذلك – كما سبق وقلنا – عدة قيادات من اليسار الرسمى، ومن بينهم رئيس تحرير مجلة "الطليعة" لطفى الخولى، ومؤسس معهد الدراسات الاشتراكية إبراهيم سعد الدين، والناقد غالى شكرى(٢).

وبانتهاء وحدة الشيوعيين فى ١٩٦٦ يمكننا أن نؤكد غياب أىّ تشكيل ماركسى مستقل حتى نهاية الستينيات، رغم وجود عدة شهادات تشهد بعكس ذلك(٣).

---

(١) مقابلات مع صلاح عيسى، جمال الغيطانى، إبراهيم فتحى.

(٢) انظرْ الفصل الثالث القسم ٢. بالنسبة للاتهام "بالماوية" أكد إبراهيم فتحى أن عادل رفعت وبهجت النادى فقط (وهما اللذان عُرفا باسم القلم: محمود حسين) يمكن اعتبار أنهما تبنيا الفكر الماوى. من المقابلة الشخصية السابقة الذكر مع المؤلف.

(٣) رغم تأكيد بعض مناضلى الحرس القديم وجود حلقة ماركسية واحدة على الأقل، إلا أننى، على أساس العديد من المقابلات وفى غياب أىّ وثيقة تثبت العكس، أشارك حسنين كشك (أحد مؤسسى ح. ع. ش. م) الرأى القائل بأنه "لم تتشكل أىّ منظمة ماركسية جديدة قبل النكسة، ومنذ حركة الجماهير فى ١٩٦٨". حسنين كشك، من مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٢ يونيو ٢٠٠١.

وبدأت تتكون حلقات ماركسية فقط بعد هزيمة ١٩٦٧ وانحدار الهيمنة الناصرية على المجتمع الذى اتضح من خلال إحياء الحركة الطلابية والعمالية فى ١٩٦٨. غير أنه لن يكون من المناسب اعتبار هذه المجموعات الصغيرة للمثقفين – المعزولة والمفتقرة إلى أىّ برنامج فعال أو إنتاج سياسى – منظمات حقيقية. وبالإضافة إلى الاضطرار إلى السرية الذى دفعت إليه كفاءة جهاز قمع النظام، أصبح من المستحيل عمليا التواصل بين الجماعات المختلفة، التى عادة ما تجاهلت الواحدة منها وجود الأخرى. وكانت الطريقة الوحيدة للتواصل بين المجموعات تتشكل عمليا من الصداقات الشخصية بين الأعضاء والعضوية المتزامنة لبعض الأعضاء فى أكثر من حلقة(١). ومع ذلك يمكن اعتبار هذه الحلقات بذورا لإحياء الحركة الشيوعية فى مصر، ومن هنا يمكننا أن ننطلق إلى الوصف التفصيلى "شجرة أنساب" الأحزاب الشيوعية المصرية الثلاثة الكبيرة التى نشطت فى السبعينيات وما بعدها.

وبالنسبة للحرس القديم المعارض لقرار حل الأحزاب منذ ١٩٦٥ فقد تجمعوا فى مجموعة سميت بـ "الاستمرار" بقيادة **رجائى طنطاوى** وقد سعت هذه المجموعة – كما نرى فى الاسم الذى اختارته – إلى نوع من الاستمرار مع تجربة الخمسينيات والستينيات ومن هذه الحلقة التى تكونت فى البداية من عشرة مثقفين وبفضل التطعيم بعدة قادة للحركة الطلابية فى ١٩٧١-١٩٧٢ سينشأ الحزب الشيوعى "٨ يناير" الذى سنتحدث عن أيديولوچيته وممارساته السياسية لاحقا.

ومن الأمور الأكثر تعقيدا إعادة إنشاء عدة حلقات ومجموعات تكونت أساسا من أعضاء "حدتو" السابقين والحزب الشيوعى المصرى القديم. وباختصار كوَّن عدد من المثقفين المحبطين من التجربة داخل مؤسسات النظام والذين أصبحوا

---

(١) المصدر نفسه.

راديكاليين نتيجة صدمة الهزيمة بقيادة **ميشيل كامل**[1] فى ١٩٦٥-١٩٦٩ حلقة سميت بـ "الشروق". دعا **ميشيل كامل** إلى المشاركة فى نشاط المجموعة عددا من زملائه السابقين من بينهم **يوسف درويش وأديب ديمترى ونبيل صبحى**[2]، بهدف النقاش حول إمكانية إعادة تأسيس منظمة شيوعية مستقلة عن النظام. وبالتوازى مع "الشروق"، نشأت جماعتان أخريان عُرفتا باسم "الجماعة بلا اسم" و"السمر" التى ربما كانت كبرى الحلقات الماركسية المرتبطة بشكل ما بالحرس القديم[3]. وقد كبرت هذه الحلقات التى تكوَّن أغلبها من مناضلى الحركة الثانية بفضل انضمام الطلاب وانضمام العمال جزئيا فى الأوائل المبكرة للسبعينيات، إلى درجة أنها بدأت فى طرح مسألة تشكيل حزب حقيقى وفعلى، يوجد داخله الجزء الأكبر من الكوادر الماركسية القديمة، التى اللذين جحدوا فى ذلك الوقت قرار الحل. وقد أدت مشاركة مناضلين من المجموعات الثلاث فى عدة إضرابات كبرى حتى ١٩٧١ والقمع الذى تلا ذلك من قوى الشرطة التى قامت باعتقال عدد منهم إلى تسريع المناقشات حول إمكانية توحيد الحلقات. وقد بلغت هذه المناقشات أوجها فى الوحدة التى تمت فى أبريل ١٩٧٢[4]، رغم المعارضة من جانب الأعضاء الأصغر سنا الذين شاهدوا بحذر عملية "التحويل البيروقراطى" للمنظمة، والدور السلطوى الذى يمارسه القادة القدامى لـ "حدتو" و"الراية". وقد أعلنت هذه التوترات

---

(١) من المثير ملاحظة أن **ميشيل كامل** نفسه كان فى هذه اللحظة سكرتيرا لتحرير "الطليعة".

(٢) المقابلتان الشخصيتان السابقتا الذكر مع **يوسف درويش ونبيل صبحى**، القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠٠١.

(٣) يؤكد **إسماعيل والسعيد** Ismael e al-Sa'id (op. cit, p. 129 e ss.) أن "المجموعة بلا اسم" كانت الأكبر فى الثلاثة، وبالتالى السلف الرئيسى للحزب الشيوعى المصرى، لكن معظم الذين تمت مقابلتهم يحددون أن "الشروق" كانت هى المجموعة الأكثر تأثيرا، والوثائق الموجودة فى حوزتى لا تحمل أىّ توقيع قبل عام ١٩٧٥ فلا يمكنها المساهمة فى حل المسألة بشكل حاسم.

(٤) انظر Ismael- el- Sa'id, op. cit., p. 129.

بين أجيال مناضلي الحزب الشيوعي المصري المستقبلي مبكرا عن الانقسامات التي سيعاني منها الحزب في منتصف السبعينيات[1]. فقد قامت الوحدة بين المجموعات الثلاث الصغيرة أكثر من أيّ شئ آخر على أساس العلاقات بين القادة الماركسيين القدامى الذين وضعوا كشرط أساسي للانضمام إلى الحزب الشيوعي الناشئ الإدانة القاطعة للحل الذاتي في ١٩٦٥. وبعد هذا النقد الذاتي فقط كان يمكن لأعضاء "حدتو" والحزب الشيوعي المصري القديم الانضمام إلى المنظمة الجديدة[2]. وبالنظر لطبيعة هذه الأخيرة تقرر التقدم في خطوات، وعدم الإعلان مباشرة عن مولد حزب، سواء لتجنب القمع، أو وهو الأهم للتأكد من استمرار وكفاءة الكيان السياسي الناشئ لتوه. وقد بدأ الحزب في نشر بيانات ورسائل قصيرة عن حقيقة الأوضاع في مصر وبصفة غير دورية حتى عام ١٩٧٢ تحت اسم "أحمد عرابي المصري". و ظهرت لأول مرة الدورية الناطقة باسم المجموعة، والتي جرى تعميدها باسم "الانتصار" فقط أثناء وبعد حرب أكتوبر وتلتها النصوص النظرية الأولى.

ويتضح مما سبق وصفه خط الاستمرار القائم بين الحركة الشيوعية الثانية والثالثة. ويمكن ملاحظة ذلك في وجود عدة قيادات من الحرس القديم في المجموعات التي ستصبح فيما بعد الحزب الشيوعي المصري والحزب الشيوعي "٨ يناير"[3].

---

(١) يصف أحمد كامل، على سبيل المثال، وهو أحد المسئولين عن انقسام المجموعة (ثم الحزب، المؤتمر) من الحزب الشيوعي المصري في ١٩٧٦، عملية الاتحاد بين المجموعات الثلاثة في ١٩٧٢ "بالوحدة الفوقية"، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ١٦ مايو ٢٠٠١.

(٢) رفعت السعيد، من مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، مايو ٢٠٠٠.

(٣) التشكيل الماركسي الوحيد الذي نشط في الحركة الثالثة بلا أيّ علاقة مع التجربة الناصرية هو العصبة التروتسكية التي سنتحدث عنها لاحقا.

وعلى العكس من ذلك يمكن للمصدر الرئيسى الثالث للحركة الماركسية الجديدة أن يتباهى وبمبررات قوية بعنصر من التجديد والانفصال عن التجربة السابقة، وإنْ كان ذلك فى إطار حدود سنبينها لاحقا.

على أن نشأة هذه المجموعة الأخيرة، التى غيرت اسمها إلى "حزب العمال الشيوعى المصرى"، مثيرة للاهتمام بشكل خاص، لما لها من وجه أدبى بجانب الوجه السياسى البحت. ويمكننا الرجوع بجذور حزب العمال الشيوعى المصرى، وتفرده بلا منازع إلى التجربة القصيرة لوحدة الشيوعيين، وبالتحديد إلى ملهمها إبراهيم فتحى. فبعد الهزيمة كرس نفسه بصحبة عدد من زملائه لتجربتين متوازيتين، لكن بنقاط التقاء. فمن جانب سعى إبراهيم فتحى إلى تنمية الجيل الجديد من الطليعة الأدبية المصرية باحثا عن تحرير نشاط الأدباء من احتكار الدولة للثقافة، ومن ناحية أخرى ألهمت أفكاره بعض المناضلين الذين سعوا إلى تأسيس تنظيم شيوعى جديد. ومن المهم أن نميز بين هذين المشروعين رغم أن إبراهيم فتحى نفسه والعديد من المثقفين الآخرين عايشاهما فى وقت واحد. وبالنسبة لموضوع الحفاظ على مكان مستقل للطليعة الأدبية، قام هذا الناقد الأدبى الماركسى بالمشاركة فى إصدار الكتاب غير الدورى "جاليرى ٦٨"[1]، ثم بتأسيس جمعية "كتاب الغد" وفى الوقت نفسه كان فكره هو الملهم الحقيقى وراء الحلقة الماركسية "خميس والبقرى"[2]، التى بادر إلى تأسيسها فى ٨ ديسمبر ١٩٦٩ خليل كلفت وحسنين كشك وزين العابدين فؤاد وعبد السلام الشهاوى، وقد تغير اسمه بعد

---

(١) بخصوص تجربة "جاليرى ٦٨" انظر: Barresi, C. Ferial, "La narrativa egiziana contemporanea", OM LVIII (1978), p. 17-26; Casini, Lorenzo, "Introduzione" a AA.VV., Fuori degli argini. Racconti del '68 egiziano, Roma, Edizioni Lavoro, 2003, p. VII-XVI.

(٢) أسماء القائدين العماليين اللذين شنقهما عبد الناصر فى سبتمبر ١٩٥٢ فى كفر الدوار بعد الإضراب الأول الذى أعلن بعد ثورة الضباط الأحرار.

أشهر إلى التنظيم الشيوعي المصرى "ت. ش. م"[1] وسرعان ما انضم إليه فى أوقات مختلفة مناضلون بارزون على رأسهم إبراهيم فتحى وسعيد العليمى (الذى كان فى السجن فى تلك الفترة) وصلاح العمروسى وفتح الله محروس. وقد استطاع "ت. ش. م" منذ لحظة نشأته أن يعتمد على بنية تنظيمية داخلية وعلى عدة تحليلات سياسية ونظرية، أنتجها المناضلون وبشكل أساسى إبراهيم فتحى، عن القضايا الأكثر أهمية فى حينها. وقد توسعت المنظمة أساسا بانضمام مناضلين جدد، تم تجنيدهم فى المجال الجامعى منذ بداية السبعينيات. وسيتم تقديم تحليل شامل للإنتاج الفكرى لهذه الحركة لاحقا، غير أن من الضرورى أن نؤكد من الآن أن بعض المواقف المحددة لـ "ت. ش. م" (أو "ح. ع. ش. م" لاحقا) توضح لنا أسبقية فى الجامعات المصرية فى النصف الأول من السبعينيات. فقد كان أعضاء هذه المجموعة التى وصفها طارق إسماعيل ورفعت السعيد "بالشبان المتطرفين والمفتقرين إلى الخبرة السياسية"[2]، هم صانعى محاولة التجديد والانقطاع عن التقليد الماركسى المصرى.

ولم يتميز "ت. ش. م" ("ح. ع. ش. م") برفض قيام الشيوعيين المصريين القدامى بـ "تجميل صورة النظام الناصرى" فحسب بل تميز كذلك بالإدانة الحاسمة والقاطعة لأولئك المناضلين الذين تخلوا عن وظيفتهم النقدية والثورية ذاتها من أجل القبول بالانضمام إلى النظام، بمقابل ضئيل أو مقابل لا شئ. ومنذ البداية بدت لعيون المناضلين الشبان تجربة مجموعة الشيوعيين السابقين بقيادة ميشيل كامل بالبحث عن منظمة مستقلة بعد الهزيمة "اتجاها على يمين الحركة" بلا أىّ منظور

---

(١) يتضح من مقابلات شخصية مع إبراهيم فتحى، وصلاح العمروسى، وحسنين كشك، وكذلك من المقابلات مع مناضلين من تشكيلات أخرى أن صفة "تشيماوى" التى استخدمت مبكرًا للتعبير عن المناضلين أو أيديولوچية المنظمة حتى بعد تحولها إلى حزب مشتقة من هذا الاختصار.

(٢) Ismael - al- Sa'id, op. cit., p. 131:

ثوری[1]. وكان الاختلاف الأكبر بين "ت. ش. م" واليسار الرسمی والحرس القديم الذين كانوا يعيدون تنظيم أنفسهم فی رؤية النظام الناصری، وهی القضية التی ستصبح موضوعا للتأمل والجدل سواء داخل المجموعة أو مع الأفراد الآخرين فی اليسار. فمن الواضح أنه على النقيض من تجربة الخمسينيات والستينيات وتفرعاتها فی أعوام السادات، نفت مجموعة ت. ش. م. أیّ صبغة تقدمية عن النظام الناصری حاكمة عليه بأنه التعبير عن "البرجوازية البيروقراطية" وأنه مقدر له أن يعود إن آجلا أو عاجلا إلى التحالف مع قوى الإمبريالية العالمية والبرجوازية الكمبرادورية فی فترة ما قبل الثورة فی الوطن. ففی النصوص الأولى المتاحة كان من المتوقع "حل السلطة لتناقضها مع الإمبريالية العالمية" بعد هزيمة يونيو[٢]، مع عودة مصر إلى المعسكر الغربی والصعود المتزامن للقوى الرجعية للرأسمالية القديمة والجديدة داخل البلاد. وستتم متابعة تطور هذه التحليلات لاحقا فی إطار مقارنة مع التشكيلات الأخرى فی "الحركة الثالثة" غير أن من المهم أن نؤكد على تفرد هذه القراءة لـ "ت. ش. م" لأن هذا سمح للمجموعة بأن تطور تحليلا مقنعا وفعالا لتطور النظام الخاضع لـ السادات واصفين إياه بـ "الاستمرار الطبيعی للسياق الذی بدأه سلفه" بينما نادى الحزب الشيوعی المصری مع اليسار الرسمی بالدفاع عن "المكاسب الناصرية"[٣].

---

(١) من اللقاءات مع مؤسسی ت. ش. م، خاصة صلاح العمروسی وحسنين كشك.

(٢) انظر: مرسی مصطفى على (اسم مستعار لـ إبراهيم فتحی) "كيف تحل سلطة البورجوازية تناقضاتها مع الإمبريالية!" فی ح. ع. ش. م، "مسار ....." المصدر المذكور سابقا ص ٧-٩. يظهر هذا النص المختصر بلا تاريخ فی بداية مختارات من الوثائق أصدرها مناضلو ح. ع. ش. م فی نهاية ١٩٧٧ ونشر فی بيروت فی ١٩٧٩.

(٣) تظهر النسخة الأكثر اكتمالا لهذه النظرية فی مرسی مصطفى على (إبراهيم فتحی) "طبيعة السلطة الطبقية فی مصر" (١٩٧١) وقد أعيد طبعها بمقدمة لـ صالح محمد صالح (خليل كلفت)، كراسات غير دورية، الطريق، العدد ٤ (يوليو ١٩٨١)، انظر: أدناه فی هذا الفصل .

ولكى نختم هذا العرض للمجموعة الثالثة فى اليسار الجديد، من الضرورى أن نبرز الحدود التى أحاطت بنشأتها من منظور التنظيم الداخلى والإستراتيجية الدعائية والانتماء الاجتماعى للمناضلين. وبداية، ورغم ادعاء الرغبة فى تمثيل الحزب الحقيقى للطبقة العاملة فى مصر فقد نشأ هذا الحزب من مجموعة من الطليعة المدينية المثقفة "ذات وجود محدود فى المصانع ووجود رمزى فقط فى المناطق الريفية"(١). صحيح أن ت. ش. م. اندمج فى عام ١٩٧١ مع حلقة عمالية ماركسية نشطة فى الإسكندرية[٢] لكن كل القيادات (اللجنة المركزية) والغالبية العظمى من المناضلين كانوا منذ البداية مثقفين ذوى نشأة مدينية وانتماء إلى البرجوازية المتوسطة أو الصغيرة وطلاب جامعيين لهم نفس الانتماء الاجتماعى. وفى النهاية بالنسبة للتنظيم الداخلى للمجموعة أدت ضرورة العمل السرى وفى ظروف غاية فى السرية مع الالتزام بنموذج "المركزية الديموقراطية" إلى إعادة إنتاج بنية الحزب الستالينى مع بيروقراطية مفرطة منذ البداية وقدرة محدودة للسيطرة والتوجيه السياسى من قواعد المناضلين على اللجنة المركزية.

وعلى أىّ حال هناك اتفاق واسع على التأكيد على أن "ت. ش. م" حقق نجاحات كبيرة بين الطلاب بدءًا من العام الدراسى ١٩٧١-١٩٧٢. وقد يرجع هذا النجاح إلى صغر سن معظم أعضائه تقريبا بالمقارنة مع "الحرس القديم" الماركسى أو لوجود "قرين شرعى" مثل "كتاب الغد" أو أخيرا بسبب "الراديكالية" التى أغوت العديد من الشباب المصدومين بوعود النظام الناصرى المنقوصة. وبينما استمرت الحلقات التى تشكل منها الحزب الشيوعى المصرى فى تصوُّر إمكانية وجودهم داخل مؤسسات النظام وإنْ فى موقع يزداد هامشية باستمرار، عبر مجلة "الطليعة"

---

(١) حسنين كشك، المقابلة السابقة الذكر.

(٢) فى تلك الفترة (وبالتحديد فى ١٩٧٣)، تعرَّض ت. ش. م لاعتقال قيادته (إبراهيم فتحى، و خليل كلفت، و سعيد العليمى) فى حين كان حسنين كشك مطلوبا غير أنه نجح فى الهرب من الاعتقال.

ووجود عدة عناصر ماركسية فى الاتحاد الاشتراكى أو حتى داخل الحكومة، فقد برز الـ "ت. ش. م" كـ "انقطاع" حقيقى مع التقليد "التعاونى" الذى اتسمت به التكوينات الشيوعية فى أعوام عبد الناصر(١).

وما زالت مسألة العلاقات بين الحركة الطلابية والمجموعات المختلفة للحركة الشيوعية الثالثة تخضع للجدل بين ممثلى جيل السبعينيات(٢). فعلى البعد بمسافة ثلاثين عاما ما برحت مواقع المثقفين والمناضلين تبدو وكأنها تعيد جدل الأجيال الذى كان موجودا فى الأحزاب الشيوعية السرية فى أعوام السبعينيات. والواقع أن جزءًا ممن بدأوا نشاطهم السياسى فى سنوات الجامعة اتهم منظمات اليسار الجديد بأنها لم تترك المناضلين الجدد ينضجون نضجا سياسيا وأيديولوجيا "كافيا" وأثقلت عليهم بالحمل البيروقراطى والميل إلى الانقسام الداخلى. وتحديدا، وبكلمات **أحمد بهاء شعبان** و**أحمد عبد الله**(٣)، اللذين كانا من قيادات الحركة الطلابية فى القاهرة من ١٩٧١ حتى ١٩٧٤، قطع تنظيم الكوادر فى خلايا سرية – ومفرطة السرية تدار تبعا للنظام الستالينى – الطريق على احتمال تنمية خبرة ووعى ديموقراطى خالص فى الأجيال الجديدة. وربما كان كتاب **أروى صالح** المسمى "المبتسرون" يقدم المثال الأفضل على هذا التدليل. ويصف النص المعتمد على مذكرات المؤلفة والتى كانت أيضا طالبة ومناضلة فى حلقات اليسار الطلابى، وبشكل درامى ليس فقط اكتشاف النشاط السياسى من قبل الشباب، ولكن كذلك

---

(١) حسنين كشك، المقابلة السابقة الذكر.

(٢) انظر: المناقشة التى تلت مداخلة **أحمد بهاء شعبان** فى الأعمال المذكورة الخاصة بمؤتمر "عمال وطلبة فى الحركة الوطنية المصرية"، ص ١٦٠ وما يليها.

(٣) فى نفس الكتاب يتهم **شعبان** اليسار الراديكالى بالتحديد بمنع نمو الحركة الطلابية، ناقلا إليها الميل إلى الصراع الداخلى والانقسام، واليسار الرسمى الذى انضم فيما بعد إلى حزب التجمع منذ عام ١٩٧٦ بعجزه عن استغلال الطاقات الديموقراطية للطلاب، رغم تقديمه لهم قاعدة قانونية للتحرك السياسى، لتجديد نفسه. انظر: المصدر السابق، ص ١٥٨–١٥٩.

"الاحتضان القاتل" بين الوافدين الجدد على الجامعة والممثلين المتمرسين للتشكيلات الماركسية المنظمة[1].

وينبغي احترام تحليلات القادة السابقين للهيئات الطلابية بالذات نظرا إلى خبرتهم المباشرة بالأحداث. ومع ذلك يبدو لي أنه يمكن أن نؤكد أن الحد الرئيسي للحركة الطلابية يتسق بشكل ما مع قوتها الأصلية، أيْ حقيقة أنها كانت رد فعل تلقائي تماما على عجز الحكومة عن حل مسألة التحرر الوطني بعد هزيمة يونيو. صحيح أن النشاط الطلابي سيصبح من خصائص الجامعات المصرية حتى نهاية السبعينيات غير أنه لا يمكن إنكار أنه بعد نصر ١٩٧٣ والدعاية التي تلته والتي قامت بتقديس الرئيس تناقصت المشاركة السياسية للجماهير إلى جانب الطلاب، وفي الوقت نفسه خسرت حلقات اليسار وبشكل مطرد احتكارها للجامعة لصالح التنظيمات الإسلامية.

فقد تم النصر الأول لحاملي لواء الأيديولوجية الإسلامية على المعارضة العلمانية في الجامعة ذاتها في النصف الثاني من العقد. ويعتبر الدعم الواسع الذي أمنه النظام الساداتي للمنظمات الإسلامية لأهداف ضد ماركسية، سواء بوسائل اقتصادية أو بحرية الحركة، تفسيرا بديهيا، لكنه لا يستطيع أن يفسر بشكل كامل الانسحاب التدريجي لليسار من السياسة الجامعية. وللمرة الثانية يمكننا أن نحدد مفتاحا لقراءة الأحداث بالتوازي مع تحليلات خبرة اليسار الراديكالي في إصراره على مواضيع راديكالية بشكل أو بآخر إلا أنها تمثل تراثا ناصريا واضحا في إعطائها الأولوية لشعارات وبرامج قومية، وترتب على ذلك إهمال القضية الاجتماعية مما قلل من تقدير قيمة التغيرات العميقة التي مرت بها البلاد مع فشل الانفتاح وازدياد الفجوة بين الطبقات جنبا إلى جنب مع القرار السياسي بإعادة الأسلمة من أعلى وهي التي استخدمها النظام أولا بأسلوب مستقل ثم بهدف عدم

---

(١) نُشر الكتاب فيما بعد في دار نشر: "دار النهر"، القاهرة، ١٩٩٦، بعد انتحار المؤلفة.

السماح للمجموعات الإسلامية السائرة فى طريق الراديكالية باستغلال العنصر الدينى كعامل من عوامل معارضة السلطة.

وفى التحليل الأخير لا يوجد شك أن الفضل يعود إلى الحركة الطلابية فى أوائل السبعينيات فى أنه أتيح لنا أن نبحث اليوم فى إعادة بناء وتحليل مسيرة "الحركة الشيوعية الثالثة" المصرية وليس لحلقات دراسية مغلقة متركزة فى العواصم دون طموح إلى الحركة السياسية المباشرة ومفتقدة بالمعنى الحرفى إلى أىّ اتصال مع الواقع الخارجى(١).

٢ـ اليسار الرسمى والسلطة: تقييم لفجوة

أ- السياسة الثقافية الجديدة للسادات و"الطليعة" بعد حرب ١٩٧٣

أعلن السادات فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٣ بشكل مفاجئ إلغاء المرسوم بالطرد من الاتحاد الاشتراكى الذى ضم الجانب الأكبر من الإنتلجنسيا المصرية فى فبراير السابق، وأصدر فى الوقت نفسه قرارا بالإفراج عن الطلاب المعتقلين. ولم يكن بمقدور "المعفوّ عنهم" تصوُّر أن هذه القرارات مرتبطة ببداية ما سيكون الحرب العربية الإسرائيلية الرابعة التى قامت فى السادس من أكتوبر بمبادرة الرئيس.

---

(١) يؤكد صلاح العمروسى، أحد مؤسسى ح. ع. ش. م، عن حق "أنه بدون الفتح الناصرى للجامعة أمام الطبقات الشعبية والذى ترتب عليه مولد حركة طلابية أكثر تمثيلا لواقع البلاد (بدءًا من الواقع الريفى) لم تكن فترة السبعينيات لتشهد سوى "انتشار دوائر ماركسية صغيرة فى القاهرة مكوَّنة من مثقفين راديكاليين ذوى أصول برجوازية" (المقابلة الشخصية مع المؤلف، القاهرة ٩ مايو ٢٠٠١).

بدا اندهاش المثقفين – في الأسابيع التالية "للعبور العظيم"[1] لقناة السويس – من أداء الجيش أعلى من دهشتهم من انفجار الحرب بعد سبع سنوات من حالة "اللاسلم و اللاحرب".

ولم يتردد ماركسيو الدولة، وإنْ بنوع من الحذر، في قبول الطبعة الساداتية عن النصر، وإنْ كان الموقف على الأرض لحظة وقف إطلاق النار يشهد وجود الجيش الإسرائيلي على بعد مائة كيلومتر من القاهرة وأقرب من ذلك حتى من دمشق على الجبهة السورية، ولكن حتى إذا كانت عدة مجموعات من اليسار الراديكالي استطاعت في ذلك الوقت أن تتحدث عن حرب محدودة وعن خدعة[2]، فمما لا يثير الدهشة أن مجموعة "الطليعة" سعت إلى أن تنسب إلى نفسها بشكل ما وإنْ جزئي، انتصار الجيوش العربية.

وبالإضافة إلى كون حرب أكتوبر تمثل خطا فاصلا نموذجيا في التاريخ المصري الساداتي، حيث كانت الحدث الذي منح الرئيس الجديد شرعيته، فقد أسهمت أيضا بشكل أساسي في إفهامنا الخط الذي سيعيد الحرس الماركسي القديم إلى صفوف المعارضة.

ولم تر "الطليعة" في الحرب المحدودة تحققا للمشروع الساداتي بإعادة بناء السياسة الخارجية المصرية، بل وأعطتنا تفسيرا "يسحب الثقة" من التفسير الرسمي. ويضع "النصر" المفترض كقاعدة لإحياء الوطنية المصرية حيث قرر النظام في الشهور التالية وضع المعنى الوحدوي العربي في الظل بالتدريج حتى بعد الانتقادات الأولى المتتالية لاتفاقية فض الاشتباك "سيناء ١" في عام ١٩٧٤.

---

(١) "العبور الكبير" نقرأه في صفحة ٣ من "الطليعة" في نوفمبر ١٩٧٣ في عنوان موجَّه إلى القراء.

(٢) انظرْ أدناه.

ومن جهة أخرى يوضح التحليل للكتابات المنشورة فى "المنبر الماركسى" فى الشهور التالية للحرب كيف سعت مجموعة "الطليعة" إلى تقديم وجهة نظر بديلة للموقف فيما بعد الحرب تتسق مع مواقفهم الوحدوية العربية والمؤيدة بوضوح للفلسطينيين. ومنذ أول مقال لرئيس التحرير نُشر بعد الحرب، أكد لطفى الخولى بعد عرضه لفشل عنصرية العقيدة العسكرية الإسرائيلية، ومدحه "لأولاد مصر" على أهمية الحركة العربية المشتركة سواء على المستوى العسكرى أو الدبلوماسى. كما أكد رئيس التحرير على الدعم الأساسى للحليف السوفييتى عن طريق الأسلحة أو تدريب الجيش المصرى فى تناقضه مع الخطوات التى قام بها السادات فى اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية كما أكد التضاد غير القابل للحل بين "حركة التحرر العربية" والتحالف بين الصهيونية وإمبريالية الولايات المتحدة الأمريكية[١].

ولم يكن ممكنا للتغيرات الدرامية فى السياسة الخارجية للنظام مع التقارب السياسى والدبلوماسى الحاسم مع الولايات المتحدة أن تترك الماركسيين لامبالين. ومن ناحية أخرى كرست "الطليعة" دائما مساحة كبيرة للمسائل السياسية العالمية عارضة دراسات وأبحاث عن البلدان التى تسير فى طريق التنمية، وعن حركات التحرر فى العالم بأكمله. ومن هذا المنطلق بقى موقف "الحرس القديم" حازما فى إدانة إمبريالية الولايات المتحدة وتدخلاتها فى العالم. ولنؤكد ذلك، بالإضافة إلى كثرة المقالات المكرسة للتطور السياسى والاقتصادى والبلدان الاشتراكية، يكفى أن نسجل المساجلة المكرسة لانقلاب الجنرال آوجستو پينوشيه Augusto Pinochet فى شيلى على الحكومة الشرعية والتقدمية لـ سلبادور أيّندى Salvador Allende[٢]. وانطلاقا من حضور الـ سى آى إيه و كيسنجر شخصيا وراء كواليس التراچيديا التشيلية، أكد الماركسيون بوضوح خطر الوثوق بالولايات المتحدة

---

(١) انظر: لطفى الخولى، "٦ أكتوبر: المفاجأة والحقيقة"، "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٣)، ص ٥-١٣.

(٢) انظر: الملف المنشور فى العدد ٢ (فبراير ١٩٧٤)، ص ١٠٨-١٤١.

الأمريكية فى حل مسألة الشرق الأوسط واستبعاد الاتحاد السوفييتى من كل اتفاقية[1].

وإذا كانت هذه النقطة الأخيرة هى الأكثر حساسية بالنسبة للماركسيين وكان من الصعب أن يلتقوا بشأنها مع مسار "مصر الجديدة" الساداتية فقد كان من الأسهل للماركسيين أن يؤكدوا بقوة على السمات "العربية" للصراع الذى يجب قراءته كحرب تحرر وطنى فعلية، أىْ بداية حرب تعيد الاستقرار إلى الشرعية الدولية وللحقوق العربية التى اغتصبتها إسرائيل[2].

وختاما، فبينما تبنى النظام منذ البداية تمجيد ورد اعتبار الجيش كـ "طبقة مغلقة"، سعت الكتابات الماركسية إلى تأكيد الطابع الشعبى للقوات المسلحة المكونة من نفس الشباب الذين طالبوا قبلها بأشهر فى الجامعات والمعاهد العليا بإعادة بدء الحرب وإنهاء شلل الحكومة[3].

وفى استطلاع رأى شعبى مثير نشرته "الطليعة" فى ديسمبر ١٩٧٣ ظهرت الخصائص الشعبية للحرب وحقيقة أن جزءًا كبيرا من المصريين لم تأخذهم الدهشة من الحرب والأهم من ذلك حصول السادات أخيرا على الشرعية فقد أصبح الآن

---

(١) انظرْ طارق عزيز، "الليندى ودروس الإخفاق فى شيلى"، نفس المصدر، ص ٩٨–١٠٨؛ عادل حسين، "الموقف الأمريكى من الصراع العربى الإسرائيلى"، "الطليعة" العدد ١ (يناير ١٩٧٤) ص ٤١–٥٠.

(٢) انظرْ "٣ كلمات حب من هيئة التحرير إلى الجنود المصريين والسوريين والفلسطينيين" (ص١٤–١٧) والمقالات الموجودة فى الملف الضخم "الحرب الرابعة" الذى احتل الجزء الأوسط من عدد نوفمبر ٧٣ (ص ١٨–٦٢). وبين المشاركات نشير إلى مشاركة **فؤاد مرسى** من منظور تاريخى (ص ٢٠–٣٣) و**محمود عجلان** حول استخدام "سلاح النفط" ص ٣٨–٤٦.

(٣) نفس المصدر.

بطل العبور[1]. وبشكل ما باستخدام التشبيه اللطيف للناقد غالى شكرى منح الشعب المصرى مع انتصار أكتوبر البيعة للخليفة الجديد[2].

وعرف الماركسيون جيدا أن الحرب منحت الرئيس الشرعية الشعبية التى طالما اشتاق إليها إلا أنهم أصروا على طرح وجهة نظرهم البديلة لمستقبل البلاد، معتبرين أنفسهم فى كل الأحوال جزءا من المؤسسات. ويمكننا بهذا الشكل أن نفهم المائدة المستديرة التى نظمتها "الطليعة" عن مستقبل "حركة التحرر الوطنى العربية" منطلقين من افتراض أن حرب أكتوبر ما هى إلا المعركة الأولى على طريق تحرير "الوطن العربى" فى نفس الوقت الذى تفاوض فيه السادات اتفاقية فك الارتباط الأولى مع إسرائيل "سيناء ١" متخليا فى حقيقة الأمر عن الخيار الحربى[3]. وبهذا الشكل فبينما حدس اليسار الراديكالى فى مصر وأماكن أخرى فى العالم العربى[4] تحول القاهرة نحو الولايات المتحدة بدا أن الحرس القديم الماركسى استمر فى افتراض وجود برنامج وحدة عربية وعالم ثالث لدى نظام السادات.

لختار الرئيس السادات بحسم فى عام ١٩٧٤ أن يخلع نفسه من الدوران فى الفلك السوفييتى ليدور فى الفلك الغربى، وبالتالى احتاج إلى صحافة جديدة تحضر الرأى العام لتغيرات راديكالية فى رؤيته. واستطاع السادات على المستوى

---

(١) "رؤية شعبية لحرب أكتوبر"، "الطليعة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٣)، ص ١٨-٥٤. افتتح استطلاع الرأى بخصوص الحرب مجالا جديدا اعتزمت المجلة تخصيصه لمزاج "الجماهير المصرية".

(٢) انظر: Shukri, Egypt..., cit., p. 156.

(٣) انظر: "حركات التحرر الوطنى العربية بعد ٦ أكتوبر: المشاكل والآفاق"، "الطليعة"، العدد ١ (يناير ١٩٧٤) ص ١١-٣٥. بخصوص المائدة المستديرة، انظر أيضا التعليق النقدى لـ غالى شكرى (الذى كان قد ترك المجلة فى ذلك الوقت) Shukri, Egypt..., cit., p. 171.

(٤) انظر على الصعيد العربى إلياس فرح، "تشرين الأول بين التصفية والتحرير"، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤.

المؤسسى أن يعتمد على الدعم غير المشروط لأحد رجال النظام الأكثر إخلاصا ألا وهو **يوسف السباعى** صانع احتكار الدولة لدنيا الثقافة الذى تحقق فى العهد الناصرى[١]. ومع ذلك وحتى تتمكن "مصر السادات" من أن تتخذ شكلا محددا، بعيدا عن الشعارت الناصرية وفى أحوال عديدة متعارضة معها، كان ينبغى أن يتجه الرئيس إلى نوع من المثقفين مختلف عن النموذج الاشتراكى الذى مثلته "للطليعة" وصحف أخرى ذات اتجاه وحدوى عربى مثل الدورية الشهرية السياسية – الأدبية "الكاتب" والأسبوعية الشعبية "روزاليوسف" التى رأس تحريرها الكاتب الماركسى **عبد الرحمن الشرقاوى**.

وأشارت حملة التعديلات فى عالم الصحافة إلى بداية عملية "تصفية الناصرية" سواء بإزالة العناصر المرتبطة بشدة بالنظام السابق أو أساسا بفتح جدل لا تحده رقابة عن التجربة الناصرية[٢]. كان **محمد حسنين هيكل** أول ضحايا هذه الحملة، حيث كان رئيس تحرير جريدة الأهرام، الجريدة اليومية الرئيسية للبلاد. ويمكن أن يبدو طبيعيا اعتبار **هيكل** رمزا لتركة **عبد الناصر**، ولكنْ لا ينبغى أن ننسى أنه كان من أقرب حلفاء **السادات** قبل وبعد انقلاب ١٩٧١. وبالإضافة إلى ذلك كان **هيكل** أحد صناع التقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولم يُعرف عنه أبدا كونه من المتعاطفين مع الاتحاد السوفييتى إلا أن قرار استبعاده أتى بالرغم من ذلك بعد سلسلة من مقالات بقلم رئيس تحرير الأهرام تلفت نظر البلاد إلى تحفظه على "ترك كل أوراق الحرب والسلام فى ملعب الولايات المتحدة الأمريكية" دون الحصول على أىّ شىء مؤكد فى المقابل[٣]. ومن المفارقات أن يحدث عزل **هيكل** متزامنا مع إلغاء الرقابة على الصحافة فى ٩ فبراير ١٩٧٤[٤]. هذا الخيار الذى

---

(١) انظرْ Jacquemond, R., op. cit., p. 34-37. ويصف الباحث الفرنسى بدقة **يوسف السباعى** بأنه "جنرال جيش الأدب".

(٢) انظرْ أيضا ما سبق فى الفصل الأول القسم ٣.

(٣) انظرْ الفصل الأول القسم ٤– ج.

(٤) انظرْ OM, LIV (1974), p. 102.

حمل ميزة لا تقبل الشك لكل الاتجاهات السياسية الممثلة فى وسائل الإعلام المصرى[١]، خدم فى المقام الأول إضفاء شرعية على حملة تصفية الناصرية التى كان مقدرا لها أن تبدأ بعد قليل. وكما ذكرنا من قبل، أوكل السادات هذه المهمة التى بدأت فعلا بنشر "عودة الوعى" للكاتب المسرحى توفيق الحكيم وكتابات الأخوين على أمين ومصطفى أمين المؤيدين للصحافة الليبرالية فى عهد ما قبل الثورة واللذين أُعتقلا وتم نفيهما من جانب النظام الناصرى. وبعد سقوط هيكل، تعجل يوسف السباعى فى استبعاد الأصوات الأكثر نشازا فى كورال الصحف والمجلات التى كان ينبغى عليها أن تقوم بالدعاية لنشر قيم "مصر الجديدة" بعد الحرب. ومثلت الحملة التى أثيرت ضد "الكاتب" الدورية الشهرية المحترمة التى كانت تنشرها وزارة الثقافة بكل المقاييس بداية عهد جديد من العلاقة بين النظام والمؤسسات الثقافية يختلف تماما عن "التسامح" الذى كان يؤمّنه هيكل وفريقه للمواقف المختلفة والأقل التزاما بخط الدولة[٢].

ويمكن الجزم مع صلاح عيسى بأن هجوم يوسف السباعى على "الكاتب" والذى تم تبريره رسميا باقتطاعات من أجل ضبط الميزانية الوزارية، كان يمثل بكل المعانى بداية تصفية "الحسابات" مع الإنتلجنسيا التقدمية من قبل النظام وقادته الجدد[٣].

اتخذ ماركسيو "الطليعة" فى جدالهم مع الوزارة موقفا تضامنيا واضحا مع المجلة التقدمية. فقد كان واضحا لهم أن موقفهم داخل المؤسسات أصبح أقل أمنا باختفاء "رعاية" هيكل[٤]. وتعتبر المساحة الممنوحة على صفحات "الطليعة" لهيئة

---

(١) انظر: ليلى عبد المجيد، المصدر السابق الذكر.

(٢) انظر: Jacquemond, R., op. cit., p. 40-41؛ صلاح عيسى، "مثقفون.."، المصدر السابق الذكر، ص ٣٦٢ و ٣٧٨.

(٣) انظر: صلاح عيسى و لطفى الخولى، المصدر السابق الذكر، ص ٨٠–٨١.

(٤) المقابلتان الشخصيتان السابقتا الذكر مع محمد سيد أحمد وفاروق عبد القادر.

تحرير "الكاتب"، بعد استقالة كل محرري هذه الأخيرة فى أكتوبر ١٩٧٤ دليلا على احتجاجهم، الترجمة العملية لموقف "الطليعة"[١].

فى تقديم لطفى الخولى لهذه المبادرة إلى القراء هاجم يوسف السباعى وإنْ بلهجة معتدلة مستنكرا الصبغة السياسية لقمع "الكاتب" وإساءة استخدام السلطة التى ارتكبتها وزارة الثقافة فى حق المحررين الممتازين للدورية السياسية الثقافية[٢].

واعترف رئيس التحرير وهو يعلق على مسيرة الدورية بعد هذه الأحداث أن ماركسيِّى هيئة التحرير رغم فهمهم أن الرياح تهب تجاه اليمين داخل النظام بعد حرب ٦ أكتوبر لم يعتقدوا أنه ينبغى عليهم تعديل خطهم السياسى والأيديولوچى[٣]. وإذا كان لطفى الخولى نفسه قد اعترف بوجود قصر نظر فى هذا الموقف تجاه التغيرات الكبرى التى تحدث فى المنطقة وفى العالم فى منتصف السبعينيات[٤]، فإننا نلاحظ، من ناحية أخرى، معرفة عميقة بالمشاكل التى تخلقها توازنات السلطة الجديدة فى مصر فى مواجهة وجود "الطليعة". والحقيقة أن الماركسيين كانوا يدركون أنه بمجئ يوسف السباعى إلى وزارة الثقافة وبتصفية الصبغة الناصرية من وسائل الإعلام الجماهيرية سيبدو منبرهم دائما كصوت نشاز[٥]. ولتأكيد ذلك سجل لطفى الخولى الضغوط التى مارسها السادات على محررى الأهرام الذين

---

(١) انظر "الطليعة تستضيف الكاتب"، "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤)، ص ١٣١–١٤٦. داخل الصفحات المخصصة لمجلة "الكاتب" وبالتحديد مقال صلاح عيسى وعنوانه الشديد الدلالة "مستقبل الرجعية فى مصر" ص ١٤١–١٤٤.

(٢) انظر لطفى الخولى "الكاتب والطليعة!"، "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤) ص ١٣١–١٣٢.

(٣) انظر كارم يحيى، المصدر السابق الذكر، ١٩–٢١.

(٤) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٥) أكد رفعت السعيد ومحمد سيد أحمد وفاروق عبد القادر فى سياق المقابلات الشخصية السابقة الذكر (وكانوا جميعا أعضاء فى هيئة تحرير المجلة فى السبعينيات) الشعور الذى كان سائدًا داخل المجلة بقرب مصادرتها بعد نهاية "الكاتب" (أكتوبر ١٩٧٤).

خلفوا هيكل بهدف تغيير اتجاه التحرير في المجلة، دون قبول أولئك الصحفيين لهذه الضغوط مهما كانت العواقب[1]. وكان من المعروف أن عملاء "تصفية الناصرية" الذين اختارهم السادات ومعاونوه احترموا دائما استقلال الصحف الماركسية على الأقل إلى أن قام الرئيس بشكل مباشر بمواجهة هذه المسألة بعد انتفاضة يناير ١٩٧٧[2].

ومن هذا المنطلق نشارك كارم يحيى حكمه المتعلق بأن "الطليعة" أصبحت منذ ١٩٧٤ وما بعدها "منبرا سياسيا أكثر منه أيديولوجيا"[3]، وكانت مجالا واسعا لجانب مهم من الجدال حول الإصلاح السياسي والاقتصادي الذي قام به السادات منذ "ورقة أكتوبر" التي تم نشرها في أبريل ١٩٧٤[4].

وينبغي أن نحدد - بالنظر إلى موقع الماركسيين في الجدل حول الإصلاحات الاقتصادية التي سيقوم بها النظام فيما بعد بتسميتها بالانفتاح الاقتصادي - أن عضوين بارزين من هيئة تحرير "الطليعة" والأحزاب الشيوعية القديمة، شكلا جزءًا من فريق الاقتصاديين الذين قاموا بإعداد "ورقة أكتوبر". وبكلمات إسماعيل صبري عبدالله وزير التخطيط "لم تهدف الورقة إلى خصخصة الاقتصاد بشكل عشوائي، حيث حافظت على القطاعات التي أُعتبرت إستراتيجية، بل كانت تهدف إلى جذب الاستثمارات العربية بالذات"[5].

---

(١) يذكر الخولي على وجه الخصوص الضغوط التي ذكرها له خلفاء هيكل بين عام ١٩٧٤ و ١٩٧٦ (على أمين، وأحمد بهاء الدين، وإحسان عبد القدوس) ولكنه يذكر أيضا شجاعتهم في رفض الرقابة وإغلاق المجلة دون تدخل مباشر من السادات ، انظر كارم يحيى، المصدر السابق الذكر ، ص ١٩.

(٢) انظر أدناه.

(٣) المصدر السابق، ص ٢٠.

(٤) انظر أعلاه.

(٥) إسماعيل صبري، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٢٥ يناير ٢٠٠٣.

ورغم أنه سيكون من الصعب ألا ننظر إلى ورقة أكتوبر على أنها خطوة ملموسة نحو توسيع القطاع الخاص[1]، إلا أنه يمكننا أن نفهم موقف هذا المفكر الماركسى إذا نظرنا إليه فى إطار حماسته القومية التى أصابت حتى الشيوعيين السابقين كما ذكرنا آنفا، بعد نصر أكتوبر. فقد حفز التحالف الظاهرى بين الممالك القبلية والدينية وبين الجمهوريات "العلمانية والتقدمية"، تفاؤل فئات واسعة من الشعب والمثقفين حتى لما هو أبعد من حدود اليسار المصرى والعربى[2]. ووفقا لهذا المنطق كان من المتوقع أنه يمكن استخدام سلاح البترول سواء كوسيلة ضغط على الدول الغربية لتحقيق أهداف مضادة للمصالح الإسرائيلية أو استخدام الفائض النقدى للدول العربية المنتجة للبترول لإعطاء التضامن العربى الجديد الناتج عن حرب أكتوبر شكلا ملموسا[3]. وباستخدام كلمات إسماعيل صبرى عبدالله "يجب أن نذكر أن الجزء الأكبر من اقتصاديِّى الدولة كانوا يعتقدون تماما فى توجيه الدولة للاقتصاد ولم يرغبوا فى بيع القطاع العام بأسعار بخسة للشركات المتعددة الجنسيات الغربية الكبرى"[4].

---

(١) انظر: أعلاه، الفصل الأول.

(٢) انظر، على سبيل المثال، المصدر السابق الذكر Husein, M., Les arabes..., cit.

(٣) انظر، على سبيل المثال، ملف "البترول العربى"، "الطليعة"، العدد ٤ (أبريل ١٩٧٤) ص ٤٩–٩٠. فى هذا الملف تجدر الإشارة إلى مساهمات فؤاد مرسى وإبراهيم سعد الدين كمقاربة نقدية للمسألة، وعبر الخولى عن موقف مثير فى الافتتاحية "التفسير الفلسطينى لتاريخ البترول العربى"، "الطليعة"، العدد ١ (يناير ١٩٧٥) ص ٥–١٣ الذى يقترح فيه رئيس التحرير تخصيص ٢٠ % من أرباح البترول العربى لإنشاء سلطة وطنية فلسطينية. ويوجد عرض لخلاصة فكر الخولى حول المسألة فى مساهمته فى المؤتمر المنظم فى روما من قبل ICIPEC فى ١٩٦٧ . انظر: al-Khuli, Lutfi, "Il petrolio, la Palestina e il Medio Oriente", in La sinistra egiziana e le prospettive del socialismo nel mondo arabo, Roma, ICIPEC, 4-5/5/1977.

(٤) إسماعيل صبرى عبدالله، مقابلة خاصة مع المؤلف.

إلا أن كلا من وصول رجال أعمال من الولايات المتحدة الأمريكية والأعراض الجانبية للانفتاح المتمثلة فى نشأة طبقة من الرأسماليين الطفيليين المسماة "بالقطط السمان" والاتساع المتزايد للفجوة بين الطبقات الاجتماعية، وضع الحرس القديم الماركسى فى مواقف أكثر حرجا، ومما زاد من ذلك إبعاد كل من إسماعيل صبرى عبدالله وفؤاد مرسى من المجموعة الحكومية فى الفترة ما بين نهاية عام ١٩٧٤ وبداية عام ١٩٧٥. وبصورة خاصة قام فؤاد مرسى بشرح الدلالة الفعلية للانفتاح الساداتى فى ثلاثة مقالات تم جمعها فى كتاب فيما بعد[1]. فقد تكون هذا الانفتاح من وجهة نظر هذا الخبير الاقتصادى, من خطوة "انفتاح" أوسع بكثير من التى رمت إليها "وثيقة أكتوبر" وكان يجب أن يتم إدراج هذه الخطوة فى إستراتيجية النظام الساداتى فى الداخل كما فى السياسة الخارجية، ولهذا فمهما استطعنا أن نسجل ميزة ما لصالح الرأسمالية الوطنية غير الطفيلية، فمن المؤكد أن الانفتاح كان موجها لتفضيل استثمارات الشركات المتعددة الجنسية الغربية الكبرى، مما يقلص بشكل فادح الحجم الإستراتيجى للقطاع العام. ويساوى هذا من وجهة نظر اليسار المصرى، "التخلى عن الاستقلال القومى"، بالإضافة إلى إدارة الظهر إلى الدول الحليفة، التى دعمت الجهد المصرى باتجاه تحقيق التنمية المستقلة.

---

(١) ظهرت المقالات الثلاثة بعنوان "تقييم أداء لسياسة الانفتاح الاقتصادى"، "الطليعة"، الأعداد ١٠، ١١، ١٢ (أكتوبر ونوفمبر وديسمبر ١٩٧٥) وقد جُمعت هذه المقالات بعد التنقيح والإضافة فى كتاب "هذا الانفتاح"، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦، الذى يلخص مواقف اليسار الرسمى من الانفتاح، كما يجب أن نذكر وجود تعليقات نقدية على الإصلاحات الاقتصادية ظهرت فى المجلة قبل مقالات مرسى. انظر، على سبيل المثال، عادل حسين "نقد الخطة والانفتاح الاقتصادى"، "الطليعة"، العدد ١ يناير ١٩٧٥ ص ١٠-٢٣ وخاصة اتخاذ الموقف الواضح لصالح القطاع العام فى كلمة "الطليعة" "لماذا نريد بيع أسهم القطاع العام"، "الطليعة، عدد ٦ يونيو ١٩٧٥، ص ١٤-١٧.

وينبغى أن نحدد أن هذه التحليلات للسياسة الاقتصادية الحكومية ظهرت عندما كانت مواقف ماركسيِّي الحرس القديم قد تبلورت كقوة معارضة لخيارات الرئيس الجديد التى لم يكن لها أىّ علاقة بالمبادئ التى نشأ منها الصراع أو الهدنة بين الماركسية والسلطة فى العهد الناصرى.

ولهذا فإذا حددنا أن "سيناء ٢" فى سبتمبر ١٩٧٥ هى الخط الفاصل الحقيقى بين مرحلتىْ تصفية الناصرية الأولى والثانية، يمكننا أن نقول إنه حتى تلك اللحظة وكذلك بعدها جزئيا، بدت مجموعة "الطليعة" وكأنها "مجموعة ضغط" تبحث عن الإبقاء على خط اشتراكى داخل المؤسسات باقتناع - ثبت خطؤه موضوعيا - بأن هناك مكانا داخل النظام لمكوِّن ماركسى له توجهات وحدوية عربية واضحة[1].

ب: الجدل الداخلى والقطيعة مع السلطة وميلاد حزب التجمع

أوضح كيرك بيتّى فى مقاله عن التجربة الساداتية، أن عام ١٩٧٥ هو العام الذى تم فيه العبور الرمزى بين جيل يوليو وجيل أكتوبر[2]، وقد رأى المؤرخ هذا المسار فى التعديل الوزارى الحكومى فى عام ١٩٧٥ الذى خرج فيه من الحكومة آخر "بقايا" نظام العهد الناصرى مثل الماركسى **إسماعيل صبرى عبد الله** لإخلاء مكان لأنصار النخبة البرجوازية الجديدة التى تشكلت أو أعيد تشكيلها بفضل الانفتاح.

وقد ذكرنا سابقا أن رمز هذا الانتقال العام فى صفوف السلطة هو تعيين **حسنى مبارك** نائبا للرئيس، وهو رجل المؤسسة الساداتية الجديد حقا، حيث تمت ترقيته إلى منصب الرجل الثانى فى النظام بعد قيادته للقوات الجوية أثناء "الأيام المجيدة" لأكتوبر ١٩٧٣.

---

(١) شهادة محمد سيد أحمد المقابلة السابقة الذكر.

(٢) انظر: Beattie, K. J., op. cit., p. 173-176.

وإذا كان تعيين مبارك نائبا للرئيس يبدو وكأنه إعادة تأكيد للحق التقليدى لرتب الجيش العليا فى الحياة السياسية المصرية، فإن علينا رغم ذلك، أن نذكر أن السادات اختار أن يضع ثقته فى الرجال الأكثر إخلاصا فى قوات الأمن بادئا بالحد من تأثير الجيش الذى بقى دائما المؤسسة الأقوى مع مؤسسة رئاسة الجمهورية، وقد راعى الشرعية الثورية للنظام والتى منحته حرب ١٩٧٣ المزيد من القوة، ومع ذلك فضل الرئيس البحث عن حلفاء جدد فى مؤسسات أخرى. وفى محاولته لهذا أوكل كما ذكرنا آنفا الحكومة لـ ممدوح سالم، وزير الداخلية، ويتمثل أحد أهداف هذا الاختيار بالإضافة إلى الخوف من خلق "مركز قوة" فى صفوف الجيش – كما حدث مع المشير عامر فى الستينيات – فى رغبته فى موازنة الانفتاحات الديموقراطية الجزئية فى فترة ما بعد الحرب بسيطرة كبرى على الأرض. وعلينا ألا ننسى فى هذا السياق أن عام ١٩٧٥ شهد إعادة ميلاد للحركة العمالية وعودة المنظمات السياسية والنقابية المستقلة عن النظام للظهور كثمرة لأعراض الفشل الأولى للانفتاح[١].

وإذا صح أن التغيير فى القمة يمثل عرضا واضحا من أعراض التحول الحادث فى النظام فإن الأمر الذى لا يمكن إنكاره هو أن علينا أن نبحث عن العلامات الملموسة أكثر للتغيير فى السياسة الخارجية كما هو الحال دائما فى السياسة المصرية. وبالتوازى مع الطفرات السابقة الذكر حقق الرئيس بالفعل انفصاله عن الاتحاد السوفييتى[٢]، وذلك رغم عدم إلغائه بشكل رسمى لمعاهدة التحالف فى ١٩٧١، واضعا كل الأوراق فى يد كيسنجر ودبلوماسيته "للخطوات الصغيرة" رغم التصلب الإسرائيلى الواضح، وعلى مستوى العلاقات بين العرب

---

(١) انظر: Shukri, Egypt..., cit.; p. 239-242؛ Baker, R. W., Sadat..., cit., p. 127-128؛ و عبد الغفار شكر فى "عمال وطلبة فى الحركة"، المصدر السابق الذكر، ص ١٥١–١٥٤. بخصوص دور اليسار الراديكالى فى الحركة العمالية انظر: القسم التالى.

(٢) انظر: Donini, P. G., Sulla crisi..., cit، وانظر: أعلاه.

اختار السادات بشكل حاسم "سياسة السقف المنخفض" فى الحرب الأهلية اللبنانية مقتربا بخطى حثيثة من السعودية والكويت ومبتعدا عن ليبيا وسوريا. وكان لهذه التغييرات فى الإستراتيجية الحكومية تأثير كبير على ماركسيِّى "الطليعة"، حيث كانت الصداقة المصرية السوفييتية الدافع وراء دخولهم فى المؤسسات الحكومية فى ١٩٦٥ وهى التى بقت كركن أساسى فى الخط السياسى "للشيوعيين السابقين"[١].

ومع ذلك كانت نقطة التحول الحقيقية بين اليسار الرسمى والسلطة هى توقيع اتفاقية فك الارتباط "سيناء ٢" فى سبتمبر ١٩٧٥. وربما مثل مقال رئيس التحرير فى عدد أكتوبر ١٩٧٥ فى مجلة "الطليعة" النص الوحيد الذى انتقد الاتفاقية بصراحة وظهر فى الصحافة المصرية[٢]. احتوى المقال غيرُ المذيل بتوقيع على نقد صريح وتفصيلى للاتفاقية وإنْ كان ببعض الحذر. وقد افتتح المقال بدفاع باسل عن النظام ضد اتهامه بالخيانة، هذا الاتهام الذى وجهته إليه بعض الدول العربية حيث اعتبر هذا الاتهام لـ السادات غير حقيقى بالنسبة لماركسيِّى هيئة التحرير، فبتوقيعه للمعاهدة "لم ينسحب السادات من الحرب" وهو ما يقتضيه بقاء جزء من البلاد تحت الاحتلال "الإمبريالى الإسرائيلى"[٣]. وقد هاجمت "الطليعة" الرئيس

---

(١) انظرْ أدناه. ويوجد موقف نقدى بحت إزاء الخطوات الأولى التى اتخذتها حكومة ممدوح سالم فى مقال عادل حسين، "رؤية نقدية لبيان الحكومة"، "الطليعة"، العدد ٦ (يونيو ١٩٧٥)، ص ٣٩–٤٩ الذى طالب فيه المثقف المجلة الماركسية بالحق فى نقد السياسات الحكومية خاصة فى المجال الاقتصادى.

(٢) انظرْ المقدمة (غير الموقعة) "عن اتفاقية سيناء"، "الطليعة"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٥) ص ٥–١١. حول التكهنات حول أسباب عدم توقيع الخولى على الافتتاحية، انظرْ Shukri, Egypt..., cit., p. 246. كما تضمنت افتتاحيات "روزاليوسف" فى ٨ و ١٥ و ٢٢ سبتمبر ١٩٧٥ بعض العناصر النقدية للاتفاقية لكنه نقد تم تخفيفه جدا بالثقة فى "بطل العبور". وختاما، بالنسبة للدعم الجوهرى للمبادرة من قبل ما سمى "باليسار الوطنى"، انظرْ عبد العظيم رمضان، "اتفاقيات سيناء"، "الجمهورية"، ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ والمعاد طبعه فى "مصر فى عصر.." المصدر السابق الذكر، ص ١١٣–١١٨. وبالنسبة لرد فعل اليسار الراديكالى، انظرْ القسم التالى.

(٣) "عن اتفاقيات سيناء"، انظرْ المصدر السابق الذكر، ص٥.

أساسا بسبب بنود المعاهدة التى أعطت حكومة الولايات المتحدة دور الحكم على الأطراف مستبعدة منظمة الأمم المتحدة و"الحليف الوفى" السوفييتى. وبدا لقيادة الحرس الماركسى القديم والعديد من المصريين أن إعطاء الولايات المتحدة هذا الدور كان من الأمور المثيرة للجدل، على أقل تقدير، حيث شرح الرئيس لهم أكثر من مرة أن وراء القوات المسلحة الإسرائيلية، يقف جيش الولايات المتحدة الإمبريالى وذلك منذ اعتداءات ١٩٦٧ ومنذ حملة أكتوبر المجيدة. وبالإضافة إلى هذا النقد الذى جاء كثمرة للنظرة التى فرضتها الحرب الباردة أو لبعض الأحداث التاريخية، ألقت "الطليعة" الضوء على الحدود الإستراتيجية التى تضعها الاتفاقية على مصر فى المواجهات مع إسرائيل.

ومن المؤكد أن المعارضة لاتفاقية "سيناء ٢" لم تشكل الانقسام الواضح بين اليسار والنظام، إلا أنها مست الوتر الحساس لدى مجموعة "الماركسيين المستقلين" وهو وتر التضامن العربى والصداقة مع الاتحاد السوفييتى، وفى هذا السياق يبرز مقالا لطفى الخولى اللذان ظهرا فى نفس الملف فى أكتوبر ١٩٧٥ بهدف توضيح مواقف اليسار المصرى تجاه الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى(١). ورغم أن هذين المقالين جرى التفكير فيهما قبل الاتفاقية المصرية الإسرائيلية إلا أنهما كانا مهمين، حيث قاما بتوضيح رغبة اليسار المصرى الرسمى فى منافسة النظام والناطقين باسمه فى الصحافة على الرؤية الصحيحة لموقف مصر فى السياسة الدولية، وهما يرسمان موقف اليسار فى مسألة مفصلية، فبالتحديد أكد لطفى الخولى فيما يخص الولايات المتحدة الأمريكية أن اتخاذ قرار بعدم وضع إحدى القوتين العظميين فى الاعتبار كطرف فى الحوار كما تم فى أعقاب النكسة، سيكون خطأ لا يغتفر. وبالإضافة إلى أن معارضة إستراتيجية حكومة جيرالد فورد لا تعنى وصم كل المجتمع الأمريكى الذى لحتوى على الملايين من مؤيدى السلام

---

(١) انظر لطفى الخولى، "موقف اليسار المصرى من قضيتين. ١- الموقف من أمريكا ٢- الموقف من الاتحاد السوفييتى، "الطليعة"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٥)، ص ٢٢-٣١.

الذين تظاهروا ضد الحرب فى فيتنام بأنه مجتمع إمبريالى، إلا أن اليسار المصرى لا يستطيع إلا أن يعيد التأكيد على المعارضة المطلقة لما يسمى بالدور الأمريكى فى حل عادل وسلمى للأزمة الشرق أوسطية كما استنتج رئيس التحرير لأن الطبيعة الإمبريالية والرجعية لحكومة واشنطن لم تتغير، كما لم يتغير دعمها غير المشروط لسياسة إسرائيل التوسعية[1]. وفى المقال الثانى قدم رئيس التحرير وصفا واقعيا جدا للصعوبات التى ستنشأ فى الجبهة المصرية السوفييتية بسبب تدخل الولايات المتحدة الأمريكية. لكنْ إذا صح الاعتراف بوجود صعوبة تاريخية فى العلاقات بين البلدين بسبب الاختلافات فى الطبيعة الطبقية للنظامين إلا أن رئيس التحرير بدا وكأنه يقلل من أهمية الخيار الإستراتيجى الذى اتخذه السادات لصالح المعسكر الغربى وفى تضاد متزايد مع المعسكر الاشتراكى. وتدفعنا المطالبة بإعادة تنشيط معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية الموقعة فى ١٩٧١ إلى الاعتقاد بأن المقالين سبقا توقيع "سيناء ٢" حيث أصبح من الصعب موضوعيا عدم رؤية التحول النوعى فى الإستراتيجية الساداتية الرامية إلى عودة حاسمة إلى الفلك الغربى، وهو الأمر الذى سيتجسد فى التخلى المؤثر – ومن طرف واحد – عن معاهدة الصداقة من جانب الرئيس فى مارس ١٩٧٦.

ورغم هذه العزيمة والثبات فى مواقع من أسموا أنفسهم "باليسار المصرى" يبقى عام ١٩٧٥ عاما أساسيا فى مسيرة "ماركسية الدولة" من وجهات نظر متعددة، فبغض النظر عن الحقيقة المجردة المتمثلة فى اقتراب السادات من واشنطن أجبرت حرب ١٩٧٣ ونتائجها المنطقية على المستوى العربى والدولى الحرس القديم على إعادة تحديد العديد من مواقفهم. فإذا نظرنا إلى المحور الذى تدور حوله "النظرة إلى العالم" weltanschauung لدى "الطليعة"، وهو محور القضية الفلسطينية لا يمكننا أن ننفى أن المشاركين تأثروا بالمجادلات والأحداث التى تلت الحرب، وبالتحديد كان هناك إلى جانب الشعار القائل بـ "دولة واحدة

---

(١) المصدر السابق، ص ٢٦-٢٧.

ديموقراطية علمانية للعرب واليهود" في كل فلسطين، خيار "دولتين لشعبين" الذى دعمته منظمة التحرير الفلسطينية لإعلان سلطة وطنية مؤقتة على كل شبر من الأرض المحررة (١٩٧٤). وقد احتفظ هؤلاء الماركسيون برفضهم التام للصهيونية باعتبارها أيديولوجية عنصرية توسعية. وهكذا كرست المجلة كجزء من اليسار العربي الشهور التي تلت حرب ١٩٧٣ في البحث عن قوى غير صهيونية يمكن التعامل معها داخل إسرائيل من الفهود السود حتى الحزب الشيوعى الإسرائيلى "ركاح"[1]. ولم يكن الجدل حول المسألة الفلسطينية أمرا نظريا بحتا ولا ينبغى التقليل من شأنه وإن لم يكن تطوره موازيا تماما للتغيرات الحادثة فى واقع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل. ففى تحليل لتطور رؤية الحرس الماركسى القديم فى هذا الموضوع ينبغى أن نذكر أنه منذ تمصير الحركة الشيوعية بعد هزيمة فلسطين فى ١٩٤٨-١٩٤٩[2]، اتفق إلى هذا الحد أو ذلك موقف الماركسية المصرية والعربية مع الموقف القومى العربى الذى رفض تماما "الكيان الصهيونى" لصالح حقوق الشعب الفلسطينى داخل أمة عربية موحدة[3]. ولتقييم هذا التوافق مع

---

(١) انظر ملف "إسرائيل من الداخل بعد ٦ أكتوبر"، "الطليعة"، العدد ١ (يناير ١٩٧٤)، ص ٧٢-٩٧؛ وانظر على وجه التحديد المقال الافتتاحى لـ لطفى الخولى "إسرائيل 'معراخ' و إسرائيل 'ركاح'"، ص ٧٣-٧٦، والملف "إسرائيليون يتحدثون عن إسرائيل"، العدد ٢ (فبراير ١٩٧٤)، ص ٨١-٩٧، والذى ترجمت فيه إلى العربية ثلاث مقالات لمفكرين إسرائيليين ونشرة "الفهود السود" عن حرب أكتوبر. انظر أيضا الملف المخصص لليسار الإسرائيلى المعادى للصهيونية "اليسار الإسرائيلى المعادى للصهيونية يحدد موقفه من مؤتمر جنيف ويكشف أزمة الإنتاج العسكرى والمدنى فى إسرائيل"، "الطليعة"، العدد ٣ (مارس ١٩٧٤)، ص ١٣-٤١. وأخيرا، من الجدير بالذكر أن الجريدة نشرت عشية حرب ٦٧ مداخلة للمستشرق الفرنسى الشهير مكسيم رودنسون يؤكد فيها أن إسرائيل يمكنها التعايش فى المنطقة العربية فقط فى حالة "تحررها من الصهيونية" انظر مكسيم رودنسون، "أحلام الصهيونية"، "الطليعة"، العدد ٨ (أغسطس١٩٦٧)، ص ١٢-١٧.

(٢) انظر أعلاه.

(٣) بخصوص هذه القضية انظر أحمد شرف، "الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية" فى العالم (إشراف)، المصدر السابق الذكر، ص ٢٥٤-٢٦٥.

المواقف البعثية والناصرية فيما بعد يجب أن نذكر أن الجزء الأكبر من المنظمات الشيوعية في مصر وفى باقى العالم العربى أعلنت تفضيلها لخطة تقسيم فلسطين التى قررتها الأمم المتحدة فى ١٩٤٧ وذلك انسجامًا مع تعليمات الاتحاد السوفييتى.

ولوقت طويل تم استغلال هذا الموقف لاتهام الشيوعيين العرب بنقص الوطنية وبعمالتهم للاتحاد السوفييتى سواء من جانب الأنظمة القومية أو من جانب الأحزاب القومية العربية والإسلامية. ومما لا شك فيه أن نشر كتاب "بعد أن تسكت المدافع"[١] فى عام ١٩٧٥ نفسه للكاتب **محمد سيد أحمد** محرر بالأهرام و"الطليعة" ذو الانتماء السابق فى "حدتو" يمثل نقطة الانطلاق لمناقشة الجدل الداخلى فى اليسار حول المسألة العربية الإسرائيلية. ففى وقت قصير حقق هذا الكتاب أعلى المبيعات على المستوى الدولى وتمت ترجمته إلى عدة لغات فلفت الانتباه – أكثر مما حدث حتى فى وطنه أو فى العالم العربى[٢]. والأمر الذى أثار هذا القدر من الضجة، هو تأكيد مثقف مصرى غير مرتبط بمؤسسة الحكم ولكنه كان يعمل كمحرر فى الجريدة اليومية الرئيسية للدولة على مبدأ قبول إسرائيل فى الشرق الأوسط بشرط تخليها عن سياستها التوسعية، وعن نفيها لوجود الشعب الفلسطينى. ويجب أن نؤكد أن هذا الموقف لم يعبر بالتأكيد عن فكر كل اليسار المصرى ولا حتى الرسمى، لكن كتاب **محمد سيد أحمد** يحتل مكانة مهمة، سواء لتوضيح سيولة الجدل داخل الإنتلجنسيا الماركسية فى منتصف السبعينيات، أو لتقدير أهمية الاحتفاظ بمنبر شرعى مثل "الطليعة" ليمنح صوتا للمعارضة وإنْ لم تكن راديكالية[٣].

---

(١) انظرْ **محمد سيد أحمد**، "بعد أن تسكت المدافع"، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥.

(٢) انظرْ **محمد سيد أحمد**، المقابلة الشخصية السابقة الذكر. فى أقل من عام من نشر الأصل العربى ترجم الكتاب إلى الإنجليزية والفرنسية والعبرية فى الطبعة غير المصرح بترجمتها (بعنوان Be-hidom ha-tatahim, Tel Aviv, 1976).

(٣) تجدر هنا الإشارة إلى أن كتاب **محمد سيد أحمد** عُومل من قبل اليسار الراديكالى على أنه "برهان ختامى على الموقف الاستسلامى" للحرس القديم. انظرْ **حسنين كشك**، المقابلة السابقة الذكر.

وللتأكيد على أهمية مناقشة وجهات النظر حول الصراع العربى الإسرائيلى وحول إعادة تعريف مواقف جزء من الماركسية المصرية ينبغى أن نشير إلى اختيار المجلة أن تنشر وثائق الحركة الماركسية فى أعوام الأربعينيات حول القضية الفلسطينية[1]، وذلك لتوضيح "أوراق الاعتماد" المضادة للصهيونية للحركة الشيوعية المصرية مرة أخرى. وليس من باب المصادفة أن لطفى الخولى رد على انتقادات اليمين المصرى للمقاومة الفلسطينية المسلحة باسم "الوطنية المصرية" غير المحددة المعالم ردا قاسيا فى افتتاحية لم يتهم فيها رئيس التحرير اليمين بالتخلف فقط بل وحدد استحالة تصوُّر أىّ خط تحرك مصرى لا يحتوى على بُعْد عربى وفلسطينى بالذات وذلك أيضا لدوافع إستراتيجية[2].

وينبغى أن نؤكد على حقيقة أن جزءًا من هيئة تحرير "الطليعة" شاركت بالتأكيد فى قرار إعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فى ربيع ١٩٧٥[3] فى السر، لكنهم أعلنوا ذلك لكل الحركات الماركسية فى العالم عبر الصحافة اللبنانية. وبالتحديد كان المؤرخ رفعت السعيد فى أسرة تحرير "الطليعة" وفى أمانة الحزب محققا تداخلا بين خيار السرية التنظيمية الحتمى وبين ميزة امتلاك منبر شرعى كتكريم لعقيدة "العضوية المزدوجة". تتضح نقطة الالتقاء بين جزء من هيئة التحرير والحزب الشيوعى المصرى الذى انضم إليه العديد من عناصر الحرس القديم الذين تعاونوا فى الماضى مع المجلة فى احتواء أول تقرير سياسى أصدره الحزب فى أغسطس ١٩٧٥ على إعلان لنية السلطة تفكيك "الطليعة" لإخراس كل

---

(١) انظر: "اليسار المصرى و القضية الفلسطينية"، "الطليعة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٤)، ص ١٢١-١٢٨.

(٢) انظر: لطفى الخولى، "اليمين المتخلف الذى طفح على جلد الأمة"، "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤)، ص ٥-١٠. ومن المهم أن نلفت النظر إلى اختيار رئيس التحرير تخصيص الافتتاحية طوال الوقت تقريبا للقضية الفلسطينية فى عام ١٩٧٥، حتى فى الأعداد المخصصة للجدل حول المستقبل السياسى لمصر. انظر، على سبيل المثال، "ديناميات فلسطينية"، "الطليعة" العدد ٧ (يوليو ١٩٧٥)، ص ٥-١٠.

(٣) بالنسبة للتفاصيل انظر: القسم التالى.

صوت مناقض لتوجيهات الحكومة المسيطرة[1]. وترمز هذه الصلة الصعبة بين الحزب الشيوعي المصري الذي جرى إحياؤه والمجلة التي كانت تقترب من نهايتها إلى الوضع الذي وجد جزء من الماركسيين في مصر نفسه فيه في منتصف السبعينيات، وتصلح أيضا كتمهيد لتحليل مشاركة الماركسيين في الجدل حول إصلاحات الاتحاد الاشتراكي. فمن جانب يوضح انضمام أصوات من "الحرس القديم" إلى الحزب الشيوعي المصري السري، الرغبة في اعتبار تجربة الوجود الماركسي داخل المؤسسة أمرا منتهيا، ومن جانب آخر يبدو اختيار جزء كبير من "الطليعة" الاشتراك بشكل نشيط في الجدل حول التعدد الحزبي من خلال منبر اليسار في الاتحاد الاشتراكي الذي سينشأ منه حزب التجمع تأكيدا لرغبة الإنتلچنسيا اليسارية في إعادة تعريف نفسها "كمعارضة" دون التخلي عن الحوار مع السلطة. ويجب أن نؤكد مرة أخرى أن وجود المناضلين في كلا الصفين يوضح أن الجدل كان مفتوحا وحيويا، وأن الحدود بين المعارضة الشرعية وغير الشرعية لم تكن محددة تماما، وهو الأمر الذي سيستفيد منه النظام بعد انتفاضة ١٩٧٧.

وباختصار، يمكننا القول بأن اليسار غير الراديكالي الذي قدم نفسه منذ نهاية عام ١٩٧٥ في شكل "التجمع"[2]، الذي تم فيه تمثيل عدة اتجاهات يجمع بينها جميعا وجود فجوة متزايدة الاتساع مع السلطة قدر لها أن تصبح في وقت قصير غير قابلة للتراجع.

---

(١) انظر: الحزب الشيوعي المصري، التقرير السياسي، يوليو ١٩٧٥. تم نشر النص الأصلي، الصادر بتوقيع الأمانة العامة، في الجريدة اليومية البيروتية "السفير"، في ٤ أغسطس١٩٧٥. وتوجد ترجمة إنجليزية في ملحق للمصدر السابق الذكر Ismael-El-Sa'id, op. cit., p. 169-181 . وينبغي توضيح أنه لم يتم نشر أيّ وثيقة من وثائق ح. ش. م. في المجلة بسبب الرقابة طبعا.

(٢) التجمع هو الاسم الأصلي والرسمي كذلك لحزب التجمع الوطني التقدمي حيث نشأ كتجمع لتيارات مختلفة من اليسار الماركسي والوطني ضد السياسات الساداتية. واشتهر الحزب بهذا الاسم في مصر والعالم العربي.

وما من شك أن ماركسيِّي "الطليعة" شعروا بوجوب اتخاذ موقف في حملة "تصفية الناصرية" التي حركتها الصحافة الرسمية سابقة الذكر قبل تقرير مشاركتهم النشطة في الجدل حول مصير الحزب الواحد الذي نشأ في منتصف عام ١٩٧٥ حتى خريف العام التالي. فمن جانب يمكن تفسير الموقف الذي اتخذه الحرس الماركسي القديم بدرايتهم بحقيقة كونهم يشكلون جزءا من هذه الإنتلچنسيا العضوية التي يرغب النظام الآن في التخلص منها، وبالتالي كان من الطبيعي أن تدافع المجلة المعبرة عن الماركسية الرسمية عن التجربة الناصرية ضد هجمات اليمين القديم والجديد. ومن جانب آخر يجب أن نسجل التزام محرري "الطليعة" بالحفاظ على خط الاستقلال داخل المؤسسات مفضلين ابتعادهم التدريجي تجاه المعارضة على تكيفهم مع تعليمات النظام الجديدة، كما فعل العديد من المثقفين الناصريين والتقدميين.

وتجسدت محاولة الماركسيين للتفاعل مع الحملة المضادة للناصرية بالتحديد في "الحوار بين توفيق الحكيم واليسار" المنشور في "الطليعة" بين ديسمبر ١٩٧٤ وسبتمبر ١٩٧٥[١].

ولم يكن اختيار "عميد المسرح العربي المعاصر" كمحاور أمرا عارضا، حيث بدأ الجدل حول حدود التجربة الناصرية بنشر كتابه "عودة الوعي". وبالإضافة إلى ذلك، فبينما كانت هناك علاقة تقدير بين الماركسيين و"الشيخ الكبير" في الأدب العربي، لم يكن من الممكن فتح أيّ حوار مع "المثقفين الجدد" الساداتيين الذين أتوا من اليمين الليبرالي القديم أو من اليمين الرجعي الجديد[٢]. وعلى أيّ

(١) المقالات المنشورة من قبل تم جمعها ونشرها في كتاب "ملف عبد الناصر بين اليسار المصري وتوفيق الحكيم"، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٦، والذي اقتطفت منه كل الاستشهادات إلا عندما يُذكر غير ذلك.

(٢) تجدر كذلك الإشارة إلى محاولة حوار مع اليمين الليبرالي في شخص العضو الوفدي القديم والمعادي للناصرية أحمد عبد الفتاح في "مصر أكتوبر إلى أين؟"، "الطليعة"، العدد ٥ (مايو ١٩٧٤)، ص ٤٣-٥٦.

حال كان لطفى الخولى نفسه هو الذى أراد المواجهة مع الحكيم بشدة[1]، كما يبدو من نشره المراسلة الأولى بين الكاتب المسرحى والمجلة محل نشر افتتاحيته كرئيس تحرير فى عدد ديسمبر ١٩٧٤[2].

ويمكن النظر إلى تكريس الحوار "للتجربة" بدلا من الإشارة بشكل واضح إلى التجربة الناصرية كمحاولة من الماركسيين لإعادة التفكير فى مسيرتهم نفسها خلال عشرة أعوام بالضبط، منذ نشر أول عدد من "الطليعة". وفى الواقع، كما أشار غالى شكرى فى صفحات الحوار مع الحكيم، يمكننا أن نرى أساس برنامج اليسار السياسى الاجتماعى المعتدل كبديل للنظام[3].

ويعرض هذا الجدل تنوع المواقف الموجودة داخل الحرس الماركسى القديم فى مصر. ومن اللافت للنظر أن نسجل مداخلة خالد محيى الدين الذى سيصبح فيما بعد رئيس التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى عام ١٩٧٦، فوفقا لهذا الضابط الحر السابق ينبغى ألا نخلط بين "الديموقراطية الليبرالية" التى تخدم الطبقات الموسرة، والتى وضعها قيد الممارسة الوفد والبلاط منذ عام ١٩٢٢ حتى الثورة، وبين "الديموقراطية الاشتراكية" التى ينبغى أن تطمح إليها مصر. وهكذا تحول النقاش إلى الجدل حول المعنى الواقعى للتحول الاشتراكى، وحول وجود خلية قيادية فى البلاد ما زالت مهتمة بالتحول الاشتراكى للدولة من عدمه. ورغم عدة مداخلات ذات نغمة متفائلة[4]، والمفهومة قبل التعديل الوزارى فى ١٩٧٥، عبَّر أحمد عباس صالح – رئيس التحرير المطرود من مجلة "الكاتب" – عن شكوك قوية حول رغبة المجموعة القيادية فى السلطة الاستمرار فى برنامج إصلاحات

---

(١) فى هذا السياق هناك شهادة محمد سيد أحمد فى المقابلة الشخصية السابقة الذكر.

(٢) انظر "'الطليعة' تفتح مع توفيق الحكيم ملف العروبة"، "الطليعة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٤)، ص ٥-١١.

(٣) انظر Shukri, Egypt..., cit., p. 252-254.

(٤) انظر، على سبيل المثال، مداخلة الاقتصادى الماركسى ووزير التخطيط السابق فؤاد مرسى فى ملف "عبد الناصر..." المصدر السابق الذكر، ص ١٧٤-١٧٥.

راديكالية. بل على العكس لم يستطع هذا الصحفى إلا أن يلاحظ "تقدم القوى الرجعية فى البلاد" داخل المؤسسات(١). ويمكن أن نشير إلى نقاط البرنامج الذى سيتبناه اليسار التاريخى فيما بعد فى الجدل المتزامن بخصوص تطوير الحزب الواحد فى الملاحظات الختامية لرئيس التحرير لطفى الخولى. فقد أحدث الخولى قطيعة مع عقيدة الحزب الواحد منطلقا من احترام ومن إحياء التحالف بين القوى التقدمية الذى كرسه الميثاق، وأعلن ضرورة تأسيس منظمات سياسية مستقلة للقوى السياسية الاجتماعية المتحالفة(٢). بكلمات أخرى، اقترح المحرر تأسيس حزب شرعى لليسار المصرى داخل المؤسسات غير خاضع للسيطرة الحكومية.

وربما أشار الجدل حول مستقبل العمل السياسى فى مصر إلى حلقة أكثر خصوبة من التفاعل السياسى والثقافى فى تاريخ مصر فى فترة ما بعد الثورة بسبب امتلاك المجموعات المختلفة فى غياب التوجيه الواضح من النظام إمكانية التعبير عن آرائها وبرامجها مستغلة مساحة واسعة فى وسائل الإعلام الشرعية. وليس من الدقيق القول بأن "الطليعة" كانت مركزا لهذا النشاط المتألق(٣)، إلا أنه يمكننا تأكيد أن المجلة الماركسية لعبت دورا من الدرجة الأولى فى تحريك كافة الطاقات لصالح "المقرطة". والحقيقة أن "الطليعة" لم تقف عند حد الاستضافة والمساهمة فى الجدل بين تيارات اليسار التى سينشأ منها التجمع فيما بعد، بل على العكس من ذلك ففى الباب المسمى بـ "الرأى والرأى الآخر" فى المجلة استطاع ممثلو كل المجموعات عرض برامجهم على القراء المثقفين فى العالم العربى كله.

---

(١) المصدر السابق ص ١٨٠-١٨١.

(٢) المصدر السابق ص ٤٣٩ وما يليها.

(٣) تعتبر الجريدة اليومية شبه الرسمية الأهرام بلا شك الساحة الرئيسية للجدال حول الإصلاح السياسى. وليس من باب المصادفة أنه حتى الماركسيين من أمثال الخولى أو خالد محيى الدين زعيم منبر اليسار كانوا يكتبون فيها.

وقد بدأ النقاش حول "المقرطة" بمبادرة الرئيس بـ "ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكى" الصادرة فى أغسطس ١٩٧٤[1]. وهو الموضوع الذى جذب فورا انتباه ماركسيِّى "الطليعة"، وذلك أيضا لأنه غطى على الجدل حول "تصفية الناصرية"، وعلى أىّ حال فقد ظهر ملف أول حول المناقشات بخصوص الاتحاد الاشتراكى فى نوفمبر ١٩٧٤[2]. طرح **شوقى جلال** فى أحد هذه المقالات سؤالا أساسيا حول خلق واحترام "مناخ ديموقراطى" قبل الجدال حول التعريف الشكلى للديموقراطية، وعمليا حذر المثقف اليسارى من خطر التركيز الزائد على الخطاب النظرى مع الخطر المحتمل للافتقار إلى رؤية للب المسألة، وهو الأمر الأساسى والخاص بضرورة تخطى تجربة الحزب الواحد دون التخلى عن "الضمانات الاجتماعية"[3].

وطوال عام ١٩٧٥ تابعت المجلة التطور غير الخطى للنقاش حول الإصلاحات[4]، وبالذات بعد قرارات المؤتمر العام للاتحاد الاشتراكى والتى تقرر فيها السماح بتأسيس منابر للرأى داخل الحزب. وتم تخصيص عدد ديسمبر ١٩٧٥ تقريبا بأكمله للتعبير عن الشكوك حول الإصلاح، ومن هذا المنطلق أجرت أسرة التحرير مقابلات سواء مع أمين الاتحاد الاشتراكى **سيد مرعى**، أو وهو الأهم من ذلك مع مؤسسى المنابر الأربعة التى كان قد تمت الموافقة عليها حتى ذلك الوقت طالبين منهم عرض برامجهم[5]. وبعيدا عن الأهمية التوثيقية للتوضيحات من

---

(١) انظر: Asfahany, N., op. cit., p. 57. من أجل إعادة بناء مسار عملية الإصلاحات انظر: أعلاه الفصل الأول القسم ٤–ج.

(٢) انظر: صراع المصالح فى مناقشات الاتحاد الاشتراكى"، "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤)، ص١١–٢٩.

(٣) انظر: شوقى جلال، "الديموقراطية: المضمون أولا أم الشكل؟"، "الطليعة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤)، ص ١٢–١٦.

(٤) انظر، على سبيل المثال، ملف "تعدد الأحزاب أم تعدد المنابر؟"، "الطليعة"، العدد ٧ (يوليو ١٩٧٥)، ص ١٦–٣٩.

(٥) انظر: "الاتحاد الاشتراكى ومنابره"، "الطليعة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٥)، ص ٦–٩١: بالإضافة إلى المنابر الثلاثة التى شاركت فى انتخابات ٧٦ ظهر أيضا المنبر الاشتراكى الناصرى الذى أجبر على الانضمام إلى التجمع بسبب رفض الرئيس السماح بوجود تيار سياسى آخر يعلن أنه أكثر ناصرية من تياره.

جانب ممثلى المنابر الأربعة، كان الهم الأساسى للماركسيين بلا شك هو إمكانية نشر برنامج منبرهم نفسه والتعليق عليه، ويعتبر هذا النشر مهمًا لأنه يرسم الخطوط الأساسية لحزب التجمع القادم حتى مؤتمر عام ١٩٨٠[١]. وقد نشأت المواضيع الأساسية التى استند اليها برنامج منبر اليسار بشكل واضح على التوجيهات والتحليلات التى أنضجتها مجموعة "الطليعة" منذ حرب أكتوبر إلى ما بعدها. ففى السياسة الداخلية طرح المنبر أن هدفه الرئيسى هو "إنشاء مجتمع اشتراكى يستطيع تحرير أفراده من الاستغلال". وتمت مهاجمة أخطاء ونواحى فشل الانفتاح مطالبين بضرورة "اقتصاد وطنى مستقل" حيث يجب أن يكون للقطاع الخاص دور داعم دون إلغاء هيمنة المبادرات الحكومية. وبالنسبة للإصلاحات السياسية أعلن اليسار بوضوح أنه يجب النضال من أجل تحقيق "الديموقراطية الحقيقية"، ومن أجل الحفاظ على التمثيل الخاص الذى منحه الميثاق للطبقات الشعبية. وطالب البرنامج أيضا فى هذا السياق وبشكل مشاغب باحترام معيار أوضح لتحديد فئة العمال وفئة الفلاحين. ملاحظا أن هذه "الألقاب" تم اغتصابها من قبل ملاك الأراضى والمنفتحين الجدد مع الموافقة الصامتة للنظام. وبالنسبة للسياسة الخارجية اعتبر البرنامج أن الوحدة العربية هى مرجعيته، وبالذات لصالح حركة التحرر الوطنى الفلسطينية وضد أىّ محاولة سلام منفرد من جانب النظام الساداتى، إلى جانب أهمية التحالف الإستراتيجى مع دول المعسكر الاشتراكى بما فى ذلك الصين ويوغوسلافيا.

---

(١) المصدر السابق ص ٧٥-٨٦. تم توسيع برنامج التجمع بشكل طفيف فيما بعد ونشره فى عشية انتخابات ١٩٧٦ فى دار الشعب القاهرية. انظرْ أيضا تحليل برتوس هندريكس فى Bertus Hendriks in "The Legal Left in Egypt", Arab Studies Quarterly, 5, no. 3, 1983, p. 260-275. وأخيرا، انظرْ الدراسة الموثقة لـ إيمان محمد حسن "وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقيدية. دراسة حالة حزب التجمع فى مصر ١٩٧٦-١٩٩١"، القاهرة، الأهالى، ١٩٩٥، ص ١٨٩-٢١٨.

وقد سهل وجود عناصر وحدوية عربية بارزة وإشارات متعددة إلى الميثاق – وإنْ كانت قد تمت تغطيتها بصبغة أكثر ماركسية – انضمام اليسار الناصرى بقيادة **كمال الدين رفعت** فى منبر اليسار بعد رفض الحكومة الاعتراف بمنبره فى المنافسة الانتخابية[1]. واستقبل هذا الاندماج للعناصر الناصرية فى منبر يتمتع بغالبية ماركسية بترحاب من قبل النظام الذى تمنى أن تقوم التناقضات التقليدية بين الناصريين والشيوعيين بشل حركة "التجمع" الوليد. ودون أن ننفى وجود جدل داخل التجمع الناشئ عائد إلى رغبة **كمال رفعت** المشروعة فى الحصول على "مساحة ناصرية" داخل هذا التشكيل السياسى، يجب أن نلاحظ قدرة قيادة المنبر الواقع فى قبضة الماركسيين فى استخدام وجود عناصر غير ماركسية لإفشال دعاية النظام[2]، التى تقدم منبر اليسار على أنه "وكر للشيوعيين الملحدين والعملاء لموسكو". وكان استخدام هذه التعبيرات التى بدأها الوفد فى العشرينيات، ولم تتخل عنها بعد ذلك الحكومات المتعاقبة ضخما للغاية خاصة من جانب صحيفة الأخبار اليومية بقيادة الكاتب **موسى صبرى** المخْلص لـ **السادات**[3]، لدرجة أنه تسبب فى رد ساخط "ضد الإرهاب الثقافى" من جانب "الطليعة"[4] التى دعمت هيئة تحريرها بوضوح هذا المنبر الواقع تحت قيادة **خالد محيى الدين** صديق **لطفى الخولى** منذ أيام جريدة المساء.

---

(١) فضل ناصريون آخرون الترشح كمستقلين انظر: **إيمان محمد حسن**، المصدر السابق الذكر، ص ١٢٦–١٢٧.

(٢) لم يستطع **خالد محى الدين** وهو يتحدث فى مؤتمر فى روما بعد الانتخابات بستة أشهر إلا أن يتذكر برضى نجاح التجمع سواء فى إدهاش "المتربصين" به الذين توقعوا تناقضات غير معقولة بين الحلفاء المختلفين أو مواجهة دعاية النظام التى أرادت له أن يكون حزب الشيوعيين. انظر: Mohie el-Din, Khaled, "Recenti sviluppi democratici in Egitto e l'Assemblea Nazionale Progressista Unitaria", in La sinistra egiziana..., cit., p. 10-ss.

(٣) انظر: أعلاه.

(٤) انظر: "ضد الإرهاب الفكرى"، "الطليعة"، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٧٦)، ص ١٣٣–١٣٤.

وكان من الممكن التنبؤ بنصر ساحق لحزب الوسط "حزب مصر العربى الاشتراكى" الذى سيصبح فيما بعد حزب الرئيس باحتكاره لوسائل الإعلام الجماهيرية وكذلك بسبب القرار بتبنى نظام انتخابى قائم على التمثيل بالدوائر الانتخابية وفى جولتين دون أىّ تصحيح قائم على نسبة الأفراد الموجودين فى كل دائرة، وقد أدى هذا الخيار فى كل الأحوال إلى تفضيل الآليات التى كانت مستخدمة أصلا فى تبادل الخدمات الانتخابية، بالذات فى الريف والمراكز الصغيرة، والتحالف بين المرشحين الحكوميين واليمين فى حالة التعادل مع مرشحى التجمع.

ورغم الأداء الضعيف لليسار الذى نجح فقط فى الحصول على ٠,٦ % من الأصوات وثلاثة مقاعد فقط من أصل ٣٥٠ مقعد برلمانى[1]، فقد قامت "الطليعة" بتحيته برضا آخذة فى الاعتبار طريق المخاض الشاق الذى خاضه التجمع ومحاولات النظام المتكررة لمقاطعته[2]. وبالإضافة إلى ذلك كان مجرد قيام الرئيس الذى كان قد تم انتخابه وقتها لفترة رئاسية تالية باتخاذ قرار تحويل المنابر إلى أحزاب حقيقية مستقلة تماما عن الاتحاد الاشتراكى يمثل فى حد ذاته دافعا للرضا من قبل هذا الجزء من الحرس القديم الماركسى الذى قرر أن ينخرط بشكل نشيط فى المعركة الانتخابية[3].

ولا شك فى أن القرار التاريخى الذى اتخذه السادات بالعودة إلى التعدد الحزبى المعلن على الأمة فى ١١ نوفمبر ١٩٧٦ – رغم أنه لم يزد إلا قليلا عن مجرد واجهة بالنظر إلى الهيمنة غير القابلة للنقاش لحزب الحكومة – قد شكل حقيقة أن ما كان يسارا حكوميا تحول بشكل تام إلى المعارضة كيسار شرعى. ومن الواضح أن مجموعة "الطليعة" وعلى رأسها رئيس التحرير قبلت مزايا

---

(١) الذين تم انتخابهم هم زعيم الحزب خالد محى الدين فى مسقط رأسه القليوبية وزعيمان عماليان هما أبو العز الحريرى فى الإسكندرية وقبارى عبد الله فى القاهرة.

(٢) انظر تعليق "اليسار فى المعركة"، "الطليعة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٦)، ص ٥٩–٦١.

(٣) انظر لطفى الخولى، "اليسار بعد الانتخابات وبعد الأحزاب"، "الطليعة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٦)، ص ٥–١٢.

ومخاطر هذا الموقف الجديد وبالتالى أصبحت المجلة "لسان حال" حزب التجمع أكثر مما سبق.

ولا ينبغى أن ننسى أن وضع المجلة فى المواجهات مع السلطة ساء بشكل ملحوظ فى ١٩٧٦، بمجئ وزير الثقافة **يوسف السباعى** إلى رئاسة تحرير الأهرام، وهو المسئول عن مصادرة "الكاتب" والعدو الرسمى للماركسيين. فبينما احترم خلفاء **هيكل** بشكل جوهرى استقلال منبر اليسار، وقاوموا ضغوط **السادات** من أجل إغلاقه كما سبق ورأينا، فقد بدأ **السباعى** يمارس "رقابة أكثر مباشرة وخانقة" على هذا المنبر[1].

وإذا كانت إجراءات الطلاق بين "اليسار الرسمى" والنظام قد تمت مع الانتخابات ووضعت منظور "التعايش المتنافس" بينهما، فقد أثر رد فعل النظام على الانتفاضة الشعبية فى ١٨، ١٩ يناير عام ١٩٧٧ بعمق فى تطور العلاقة بين الحكومة وهذا الجزء من اليسار الذى اختار الحوار مع مؤسسات الدولة.

وأدى اختيار الرئيس لوصف هذه الحركة التى كانت بكل المقاييس هبة تلقائية للشعب المصرى ضد الانفتاح والسياسات الحكومية على أنها مؤامرة شيوعية إلى إطلاق القمع البوليسى ضد أعضاء حزب التجمع التقدمى الوحدوى. ويوجد إجماع واسع على تأكيد قيام مناضلى اليسار سواء الرسميين أو السريين منهم بدور مهم فى توجيه الانتفاضة، غير أن من المؤكد أن هذه الأدوار لم تكن مجهزة ولم تكن هناك أىّ خطة لهبة ثورية، وهو الأمر الذى أسف له بشدة بعض المناضلين[2]. ويمكننا أن نتذكر تحليلات **غالى شكرى** التى كانت الانتفاضة وفقا

---

(١) شهادتا **فاروق عبد القادر** و**رفعت السعيد** فى المقابلتين الشخصيتين السابقتىْ الذكر، وكذلك شهادة **الخولى** فى كارم يحيى، المصدر السابق الذكر، ص ٢٠-٢١.

(٢) يوجد اتفاق واسع بين الشخصيات اليسارية المختلفة بخصوص هذا الموضوع على سبيل المثال شهادات **حسنين كشك** (ح. ع. ش. م) و**حسين عبد الرازق** فى مقابلة شخصية مع المؤلف (القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢).

لها ذات "إلهام يسارى" بمعنى أن "الشارع المصرى" كان فى هذه اللحظة يسارا "تلقائيا" دون تدخلات إسلامية[1].

وفى الأيام التالية للمظاهرات تم اعتقال حوالى مائتين من مناضلى التجمع بتهمة قيادة "محاولة ثورية" محرضين المتظاهرين على أعمال عنف وتخريب للممتلكات الخاصة[2]. وقد نجا زعيم الحزب والعضو السابق فى الضباط الأحرار خالد محيى الدين من الاعتقال، فقط بسبب وجوده خارج البلاد فى هذه الأثناء.

وفى مواجهة عنف القمع وكورال وسائل الإعلام الذى دعمه أيضا الإخوان المسلمين[3]، وشيخ الأزهر متفقين فى اتهام اليسار بالتآمر، وفى غياب أىّ وسيلة أخرى للتعبير، أخذت "الطليعة" على عاتقها واجب تقديم رؤية مغايرة للرأى العام عن أحداث الشارع، وفى الافتتاحية الطويلة والموثقة الصادرة فى فبراير ١٩٧٧ نفى لطفى الخولى تماما وجود مؤامرة شيوعية، متهما النظام بسياساته الفائقة الليبرالية والمعادية للشعب بكونه المسئول الحقيقى[4]. وبالإضافة إلى ذلك رد رئيس التحرير على اتهام الحكومة الذى يشكل اليسار سواء الرسمى أو السرى وفقا له جزءًا من مؤامرة إجرامية، مؤكدا أن المجرمين الحقيقيين هم السلطات الحكومية نفسها التى أمرت الجيش بإطلاق الأسلحة على الشعب المصرى مخلفة عددا من القتلى فى الشوارع. وباختصار احتوت الافتتاحية على رد مفصل على كل الاتهامات التى صدرت من الحكومة فى الأيام التالية للانتفاضة، مع هجوم

---

(٣) انظر: Shukri, Egypt..., cit., p. 331-332.

(١) انظر: حسين عبد الرازق، "مصر..."، المصدر السابق الذكر. ويُعتبر هذا الكتاب الدراسة الأشمل والأكثر توثيقا عن انتفاضة يناير.

(٢) انظر: افتتاحية مرشد الإخوان عمر التلمسانى، "ليست الجولة الأخيرة"، "الدعوة"، العدد ١١، أبريل ١٩٧٧، ص ٢ ومايليها.

(٣) انظر: لطفى الخولى، "جماهير يناير بين الحكومة واليسار"، "الطليعة"، العدد ٢ (فبراير ١٩٧٧)، ص٥-١٩.انظر: أيضا تعليقات أبو سيف يوسف ، ومحمد سيد أحمد، وعادل حسين (ضمن الثلاثة الذين نجوا من الاعتقال)، نفس المصدر، ص ٣٢-٣٩.

عنيف على رئيس الوزراء ممدوح سالم العاجز والذى ليس أهلا للثقة. وأشار الخولى فى اتهامه لـ ممدوح سالم بأصابع الاتهام إلى الطبقة الحاكمة الساداتية بأكملها وخياراتها السياسية الاقتصادية التى أدت إلى نكبة اجتماعية خطيرة، كما أوضحت الانتفاضة بشكل درامى. ويجب ملاحظة أنه بالتوازى مع اختيار أن يكون الحزب شرعيا، أدان رئيس التحرير العنف كوسيلة للصراع السياسى، إلا أنه قبل كل شئ حكم باستحالة أن تستطيع أىّ منظمة سياسية سواء كانت سرية أو علنية أن تنظم مظاهرات حاشدة ومتزامنة فى المدن الكبرى للبلاد[1]. واختتم الخولى مقاله فى النهاية – مفترضا المصادرة الوشيكة للمجلة– داعيا اليسار إلى تكوين معارضة حقيقية شجاعة واعية ومسئولة "مدركا" أن البلاد ستجد نفسها بعد الانتفاضة "على أبواب مرحلة جديدة"[2].

أما بالنسبة لـ "الطليعة" فرغم الاتصالات المستمرة بين رئيس التحرير والحكومة[3]، فقد وقعت المجلة ضحية قمع النظام لليسار فى الأسابيع التالية للانتفاضة، وكذلك لأنها بدت فى نظر النظام ناطقة باسم التجمع المتهم بتبنيه للانتفاضة. وقد صدرت عدة أعداد تحت نفس الاسم منذ أبريل ١٩٧٧[4]، تحت رئاسة الكاتب ذى التوجه الإسلامى صلاح جلال إلى أن قام لطفى الخولى بتفعيل استخدامه لحقوق المؤلف على الجريدة موقفا نشرها[5].

---

(١) انظر تحليلات ر. و. بيكر R. W. Baker, Sadat and After, cit., p. 123-127.

(٢) انظر "الطليعة "، جماهير يناير ..."، المصدر السابق الذكر ص ١٩.

(٣) انظر كارم يحيى، المصدر السابق الذكر، ص ٢٢.

(٤) صدر عدد مارس ١٩٧٧ من "الطليعة"، رغم إعفاء لطفى الخولى من منصبه فى الشهر السابق ، فى شكل مختصر بافتتاحية موجزة جدا وبدون توقيع، وثلاثة مقالات غير مرتبطة بالأحداث الجارية، وملف مخصص لحركة التحرر الوطنى فى إريتريا، بالإضافة إلى الأبواب الثابتة.

(٥) فى هذا السياق ينبغى أن نذكر شهادة الناقد فاروق عبد القادر الذى تم طرده أيضا من المجلة. فقد ذكر فى مقابلة شخصية معه فى ملاحظة لا تخلو من المرارة أنه بينما فضل العديد من المحررين أن يصبحوا كتابًا بالقطعة منذ هذه اللحظة مساهمين فى المجلات والصحف العربية ومكرسين أنفسهم للعمل السياسى داخل التجمع اختار الخولى المخلص لنظرية "تغيير النظام من الداخل" أن يبقى مع قلة أخرى داخل

ومثلت انتفاضة يناير قمة التأثير الماركسى فى مصر السادات كبديل سياسى وإمكانية ثورية. ولكنْ فى نفس الوقت، مثّل القمع الشديد الذى تلا الثورة بداية انحدار اليسار فى مصر بسبب التأثير المركب للتضييق الحكومى وعجز اليسار عن طرح نفسه كبديل واقعى للسلطة والحركة الإسلامية الناشئة، عندما كانت البلاد تمر بأزمة سياسية واجتماعية طاحنة.

ج- بين القمع والمقاومة

مثل "بيان للجماهير" الذى أوضحت من خلاله أمانة الحزب لكتاب "الطليعة" موقفها من "أحداث يناير"[1]، والذى اتهمت فيهً "العملاء المدسوسين من المباحث" بتهييج العنف الشهادة الرسمية الأخيرة للنشاط المنشور من قبل الحزب فى مصر لمدة عام كامل. والحقيقة أنه بعد مصادرة "الطليعة" تم إيقاف هيئة تحرير المجلة الأسبوعية "اليسارية" روز اليوسف[2] بقيادة الكاتب الماركسى عبد الرحمن الشرقاوى فى بداية ربيع ١٩٧٧ وأخذت الصحافة الموالية للنظام فى تضخيم صورة "المؤامرة الماركسية" والاتهامات ضد أعضاء التجمع. وكمثال صارخ على الرقابة المفروضة على الحزب من قبل النظام فى وسائل الإعلام يذكر حسين عبد

الأهرام رغم عدم السماح له لفترة طويلة بنشر أىّ شيء (المقابلة الشخصية مع فاروق عبد القادر).

(١) انظرْ بيان من التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى إلى جماهير الشعب المصرى (المؤرخ ١٩ يناير ١٩٧٧) فى "الطليعة" العدد ٢ (فبراير ١٩٧٧)، ص١٥١-١٥٢. وقد أعيد نشر هذا البيان والعديد من البيانات الأخرى المتعلقة بالانتفاضة وتبعاتها فى الكتاب القيم لـ حسين عبد الرازق، "مصر..."، المصدر السابق الذكر، ص ١٢٧-١٨١.

(٢) نجح الشرقاوى قبل عزله فى نشر لقاء مع خالد محيى الدين فى مجلته الأسبوعية مزوّدًا التجمع بإمكانية عرض نظرته للأحداث على جمهور أوسع. ظهر اللقاء لأول مرة فى العدد ٢٥٤٣ من "روز اليوسف" ٧ مارس ١٩٧٧، وأعيد نشره فى كتاب حسين عبد الرازق، "مصر..."، المصدر السابق الذكر، ص ١٨٨-١٩٥.

الرازق أن البيان المذكور والذى أرسل إلى كل الصحف اليومية فى البلاد فى ١٩ يناير نفسه[١] لم يظهر بالفعل سوى بعد عدة أيام، وفى "الطليعة" فقط.

ويعدّ تحليل محاولة النظام محاكمة اليسار بأكمله على تهييجه للعنف الشعبى فى يومىْ الانتفاضة أمرا أساسيا من عدة وجهات للنظر. فمن وجهة النظر القانونية، ورغم تأكيد محققى مباحث أمن الدولة أثناء الانتفاضة نفسها على حيازتهم لأدلة كافية لتجريم العديد من أعضاء اللجنة التنفيذية للتجمع، إلا أن المحاكمة استمرت عامين آخرين وانتهت بإطلاق سراح المتهمين لعدم كفاية الأدلة. وبينما أكد شهود العيان المزعومون رؤيتهم لزعماء التجمع يحضون الجماهير على العنف ضد رموز النظام، لم يحدث تقريبا إلقاء القبض على أىّ من المناضلين فى الشوارع، بل إن الشرطة سعت إلى إلقاء القبض على أعضاء للحزب يعيشون خارج البلاد وحتى على مناضل مات قبل الأحداث بعدة أيام. ويوضح هذا الدليل البسيط بشكل درامى نوايا النظام وراء سماحه وتشجيعه لقيام منبر ثم حزب ذى توجه ماركسى معلن. ومن الناحية العملية لم يكن منظور السادات هو عزل اليسار لتحييده فقط، بل كذلك وبشكل ما لكىْ تجد الشرطة قائمة جاهزة من "المتآمرين" تستخدمها كلما لزم الأمر بمساعدة بطاقات العضوية الجماعية التى أصدرها التجمع عشية الانتخابات[٢]، وهكذا كان واضحا أن عمليات الاعتقال كانت تتم بناء على قوائم اتهام جاهزة بدلا من أىّ دليل أو فى حالة تلبُّس[٣].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) كان الحزب قد أعلن فى ذلك الحين عن قوة عددية تبلغ حوالى ١٥٠٠٠٠ عضو. انظرْ Hinnebusch, Raymond A., "The Nationalist Progressive Unionist Party: The Nationalist-Left Opposition In Post-Populist Egypt", Arab Studies Quarterly, Vol. 3, n. 4, p. 339.

(٣) بالنسبة لحزب التجمع الذى اعتقل منه ١٧٦ شخص قدم البوليس أدلة على ٨٤ عضوا فقط من الحزب، انظرْ حسين عبد الرازق، "مصر.."، المصدر السابق الذكر، ص ١٢٤.

وكان لحقيقة أن يجد اليساريون أنفسهم في معتقلات الدولة من جديد رغم اختيارهم للشرعية وقع كبير على "اليسار الشرعي". وكان من الواضح أن النظام لا يميز بين المنظمات السرية وممثلي حزب شرعي له ممثلون في البرلمان، مما أدى إلى تجذير الغالبية العظمى من كوادر التجمع. وعلى أيّ حال كان الخط الرسمي للحزب بعد الانتفاضة، واعتقال عدة أعضاء بارزين من الأمانة العامة مثل رفعت السعيد وحسين عبد الرازق، هو "مقاومة" مضايقات الأجهزة القمعية للدولة كيْ لا يخسروا "المزايا" التي حصلوا عليها من خلال إعلان الحزب كحزب شرعي قبل هذه الأحداث بعدة شهور.

ومع ذلك سعى التجمع إلى إسماع صوته "كمعارض وحيد لكورال النظام"[١]، بادئا باعتراض خالد محيي الدين ضد القانون القامع لحرية الأنشطة السياسية الذي أصدره الرئيس في عام ١٩٧٧ وتم التصديق عليه باستفتاء شعبي[٢].

ودفعت معرفة الحزب بكونه قوة معارضة مهمشة من الحكومة ووسائل الإعلام إلى إصداره لنشرة دورية داخلية، على الأقل، يجمع فيها وثائقه ويتداولها في المقار بين الأعضاء والاجتماعات العامة. وقد صدر العدد الأول من النشرة التنظيمية التي لا يمكن تمييزها عن النشرات السرية التي أصدرتها المنظمات الشيوعية غير الشرعية في ٥ مارس ١٩٧٧، وبقي هو الإصدار الوحيد المنشور من جانب التجمع حتى صدور الجريدة الأسبوعية "الأهالي" في فبراير ١٩٧٨[٣]. وقد جعلت ضآلة أهمية الثلاثة أعضاء من التجمع وسط الثلاثمائة وخمسين عضواً في البرلمان، وضرورة أن يحافظ السادات على قناع التعددية ليرضي الرئيس

---

(١) انظر: حسين عبد الرازق، المقابلة السابقة الذكر.
(٢) انظر: أعلاه.
(٣) كانت الورقة عبارة عن مستنسخ من الطباعة الرديئة المستوى من حوالي ١٠ صفحات على غرار العديد من المجلات المدعوة بالـ "ماستر" التي أنتجتها الحركة الطلابية في عام ١٩٧٢ وما تلاه.

الجديد جيمى كارتر المدافع عن "حقوق الانسان"، من وجود المعارضة اليسارية أمرا يستطيع النظام تحمله، وهكذا أطلق سراح أعضاء الحزب الذين كانوا رهن الاعتقال فى بداية يونيو ١٩٧٧، كإشارة إلى المصالحة نسبيا. ولم يكن هذا التاريخ صدفة، ولا كان مرتبطا بأىّ موعد قضائى، حيث كانت القضية قد انتهت منذ مدة، لكنه تزامن مع قانون الأحزاب الجديد رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الذى جاء ليحُدّ من إمكانية تكوين أحزاب جديدة، واضعا القرار النهائى فى يد لجنة هى (اللجنة العليا للأحزاب السياسية) التى تتحكم فيها السلطة التنفيذية، وفى هذا السياق أيضا حاول الحزب معارضة مشروع قانون يلغى عمليا التعددية التى تمت الموافقة عليها منذ أشهر قليلة وصولا إلى قرار **خالد محيى الدين** بالانسحاب من أعمال مجلس الشعب احتجاجا على المناخ "غير الديموقراطى للمناقشات"[1]. ولم يعارض الحزب قرار **السادات** بحل الاتحاد الاشتراكى فى يوليو ١٩٧٧ حيث رأى أن الحزب الواحد كان الأداة الرئيسية التى يستخدمها النظام ضد الديموقراطية، ومع ذلك استغل اليسار فرصة الذكرى الخامسة والعشرين لثورة يوليو من أجل تقديم تقييم بديل للاتحاد الاشتراكى مُبرزا كم كانت تجربة التعددية التى تم تدشينها فى عام ١٩٧٦ تجربة جزئية[2].

ويمكننا أن نؤكد بالنسبة للجدل الداخلى فى الحزب أن موقف المواجهة مع السلطة وضع الخلافات بين الشخصيات المتنوعة فى التجمع فى المقام الثانى، وحافظ ليس فقط على التعايش بين الماركسيين والناصريين بل كذلك على التعايش بين التيارات المختلفة والمتناقضة فيما بينها تقليديا.

---

(١) انظر: التجمع، "بيان انسحاب المعارضة من مناقشة عن مشروع قانون الأحزاب السياسية"، ٥ يونيو ١٩٧٧، (٣ صفحات).

(٢) انظر: خطاب خالد محيى الدين بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين من ثورة الضباط الأحرار، ٢١ يوليو ١٩٧٧، (٩ صفحات).

ولا نرغب في التقليل من شأن أهمية المواقف التي اتخذها التجمع قبل وبعد انتفاضة يناير لكن من المستحيل أن لا نُرجع الدافع وراء الانفصال النهائي بين اليسار القانوني والسلطة إلى قرار السادات ببدء الحوار مع إسرائيل بدءًا من زيارة القدس في نوفمبر ١٩٧٧. ولم يكن برنامج التجمع مناهضا بشكل مبدئي لعملية سلامٍ عربية إسرائيلية تنتهي بانسحاب الدولة العبرية من الأراضي المحتلة ومولد دولة فلسطينية مستقلة، ولكن هذه الديناميات كان يجب أن تتم في مجال اتفاقية عربية موحدة ودون أن تؤدي إلى تطبيع العلاقات بين أطراف الصراع.

ولم تلق خطوة الرئيس المثيرة بالذهاب إلى الكنيست دون استشارة "الإخوة العرب" حماس اليسار المصري رغم وعد السادات بعدم رغبته في سلام منفرد. ولم يحتو تعليق بيان التجمع على "مبادرة" السادات على أيّ أحكام إدانة نهائية، فقد أخذ هذا الاختيار في حسابه وزن الاستقبال الأكثر من جيد الذي استقبلت به الجموع الرئيس عند عودته من المدينة المقدسة[1]. بالإضافة إلى أسطورة عدم المساس بشخصية الرئيس. ويجب أيضا أن نذكر أن أعضاء التجمع قاموا بتوقيع بيان آخر أصدره البرلمانيون "المستقلون" المنتمون إلى الاتجاه الناصري والإسلامي الذين يرفضون بشكل صريح زيارة فلسطين المحتلة[2]. وتعد هذه الوثيقة مهمة لأنها تسلط الضوء على أن العامل الوحيد الجامع للمعارضة تمثل في إدانتها لسياسة الرئيس الخارجية، وهو العامل الذي ظهرت له حدود عند التحرك السياسي المنسق ضد الحكومة في السنوات التالية، وصب ذلك في صالح النظام في نهاية الأمر. وفي الوقت نفسه يجب أن نبرز أن مهاجمة الحكومة في سياستها

---

(١) التجمع "بيان الأمانة العامة عن زيارة الرئيس السادات إلى القدس وخطابه أمام مجلس الشعب"، ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧، (٤ صفحات)، وكذلك النشرة التنظيمية، العدد ٩ (ديسمبر ١٩٧٧) والذي احتوى على إعادة نشر لمساهمة خالد محي الدين في النقاش البرلماني في ٢٨ نوفمبر ١٩٧٧ حول مبادرة السادات للسلام.

(٢) انظر بيان من الهيئة البرلمانية المستقلة حول مبادرة الرئيس السادات لحل الصراع العربي الإسرائيلي، ٢٧ نوفمبر ١٩٧٧، (٣ صفحات).

الخارجية تعنى بشكل غير مباشر انتقاد الرئيس منذ اللحظة التى صرح فيها عند تكوين المنابر فى عام ١٩٧٦ بأن السياسة الخارجية تدخل فى إطار صلاحياته المطلقة[١].

أتى عام ١٩٧٨ بأخبار مهمة بدت كأنها تؤكد بوضوح على صحة اختيار مقاومة ضغوط وتهديدات النظام من جانب اليسار الشرعى. فبداية، رغم أنه كان آخر الأحزاب الشرعية التى تحصل على جريدة[٢]، إلا أن التجمع زود بجريدة أسبوعية مدعومة من الدولة هى "الأهالى". وتوضح حقيقة بيع ١٥٠٠٠٠ نسخة من العدد الأول من الأهالى المنشور فى فبراير ١٩٧٨ الذى نفد بعد ساعات من صدوره، كيف كان الرأى العام المصرى مرهقا من "الحوار من طرف واحد" الذى أجرته الصحافة ووسائل الإعلام فى خدمة النظام[٣].

وبعد ذلك بثلاثة أيام، حصل الوفد الذى ساد الساحة السياسية المصرية بين عام ١٩٢٢ و ١٩٥٢ على تصريح بإعادة تكوينه بصورة قانونية باسم حزب "الوفد الجديد" مع عضوية عشرين من أعضاء المجلس المنتخب الذى دخله معظمهم كمستقلين فى عام ١٩٧٦[٤]. وقد غير هذا الحدث بشكل لافت منظور المعارضة الشرعية التى أصبحت تستطيع منذ ذلك الوقت الاعتماد على عدد كبير، رغم أنه كان يمثل أقل من أقلية، لإعطاء صوت للاعتراضات على السياسات الساداتية.

---

(١) انظر أعلاه.

(٢) أصدر حزب الحكومة جريدة "مصر" حتى يونيو ١٩٧٧ والاشتراكيون الليبراليون "الأحرار" من ديسمبر التالى، انظر Beattie, op. cit., p. 243.

(٣) حول أهمية جريدة "الأهالى" فى تطور الجدل الديموقراطى فى مصر، انظر كتاب **حسين عبد الرازق** التذكارى: "الأهالى: صحيفة تحت الحصار"، دار العالم الثالث، ١٩٩٤. انظر أيضا **رمزى ميخائيل جبار**، "أزمة الديموقراطية ومأزق الثقافة القومية ١٩٥٢-١٩٨٤"، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦؛ و **إيمان محمد حسن**، المصدر السابق الذكر.

(٤) بخصوص إعادة تأسيس الوفد انظر الفصل الأول القسم ٥-ج.

ومن وجهة نظر اجتماعية كان هناك القليل أو لم يكن هناك تقريبا ما يجمع بين مؤيدى اليمين الليبرالى القديم المرتبطين بالرأسمالية الزراعية والرأسمالية المنتجة والمعادين بشدة للناصرية وبين اليسار الماركسى والناصرى للتجمع، ومع ذلك كان يمكن الالتقاء ليس فقط فى معارضة عملية سلام منفرد مع الدولة العبرية ولكنّ أيضا فى الدفاع عن الحريات الديمقراطية المنقوصة التى كان النظام يتراجع عنها تدريجيا. وبهذا المعنى يمكن القول إن الجزء الأول من سنة ١٩٧٨ كان يمثل حيوية متجددة من جانب المعارضة التى ركز نقادها على عملية السلام التى واصلها الرئيس رغم تحفظات الدول العربية الأخرى والجمود الإسرائيلى. وأصبحت "الأهالى" حاملة لواء هذه الرؤى والتى بدأ من خلالها جمع جزء لا بأس به من المجتمع المدنى المصرى الذى اشتمل كذلك على أعضاء من النخبة فى السلطة الذين لم ترُقّ لهم العزلة المصرية المتزايدة عن الأمة العربية[1]. إلا أن النجاح الشعبى المتزايد للسان حال التجمع هذا وبسبب تحديده لمواقف حاسمة اتفقت مع قطاعات من الرأى العام خارج اليسار بشكل واضح أثار مشاكل جديدة. فبينما تم بيع وتوزيع الأعداد الستة عشر الأولى من الأهالى دون مشاكل، فقد أمر النائب العام منذ مايو وما بعده بمصادرة الجزء الأكبر من الأعداد المنشورة[2] وفقا للقانون الجديد عن "الوحدة الوطنية" الذى كان يصدق عليه البرلمان فى نفس الأسابيع التى صدرت فيها هذه الأعداد. وكان هذه القانون الذى تم إعداده فجأة لضرب الليبراليين واليسار خطوة مهمة لـ "إضفاء الشرعية على نظام ديكتاتورى" يمكن أن يجر البلاد إلى موقف أكثر إظلاما. واشتمل رد الفعل على هذه الخطوة الجديدة المقيدة للحريات التى تم التصديق عليها بواسطة الاستفتاءات المعتادة التى تتم الموافقة عليها بالإجماع، ردّىْ فعل متناقضين من الجهتين المقصودتين. فبينما اعتبر حزب الوفد أنه من المستحيل الاستمرار فى العمل فى موقف إرهاب مستمر

---

(١) حسين عبد الرازق، المقابلة السابقة الذكر.

(٢) Shukri, Egypt..., cit. p. 372.

من قبل النظام، اعتبرت قيادة التجمع أنه من الأهم الاستمرار فى إعطاء صوت للمعارضة، وبالذات لعملية السلام التى باعدت بين مصر والعالم العربى[1].

وهنا ينبغى أن نذكر أنه إلى جانب منشورات التجمع والأحزاب الراديكالية وغير الشرعية، نشر مثقفو اليسار المصرى تحليلاتهم فى جرائد ومجلات عربية أو غربية تصدر خارج مصر. فقد دفع القمع الذى تلا انتفاضة يناير العديد من مثقفى ومناضلى اليسار إلى "المنفى" فنشروا فى البلاد التى استضافتهم وخاصة فى لبنان. وإلى جانب هذه المجموعة من "الماركسيين فى الشتات"، التى مثل **ميشيل كامل** و**غالى شكرى** المحرران السابقان فى "الطليعة" اللذان كانا فى بيروت رمزها الأكثر وضوحا، أجبر العديد من المصريين الذين بقوا فى مصر على التوجه إلى الصحافة البيروتية والأوروبية حتى يستمروا فى النشر[2]. وبفضل السلطات المخولة للمدعى العام الاشتراكى[3] من خلال القانون الجديد لإنقاذ الوحدة الوطنية أمر فى نهاية مايو ١٩٧٨ بإيقاف ٣٤ صحفيا وإخضاعهم لتحقيقات مطولة. وكان ضمن المتحرى عنهم العديد من أشهر "الأقلام" فى البلاد ومنتقدى النظام بينهم **محمد سيد أحمد**، و**صلاح عيسى**، و**فريدة النقاش**، وحتى الرمز الناصرى **محمد حسنين هيكل**[4]. وفى نهاية التحقيق منع المدعى العام الاشتراكى كافة المشتبه فيهم

---

(١) شهادة رفعت السعيد السابقة الذكر.

(٢) من الجدير بالذكر أن المقالات فى "الأهالى" كانت تنشر غالبا بدون توقيع لتجنب حدوث مشاكل للكتاب الأفراد.

(٣) استغل السادات القوانين الجديدة المقيدة للحريات من أجل إعادة إحياء منصب "المدعى العام الاشتراكى" الذى ورد فى دستور ٧١ على غرار نظيره السوفييتى الستالينى لكن لم يتم تطبيقه فى مصر فعليا حتى نهاية عام ١٩٧٨. وكان يمثل نوعا من نائب عام يمتلك سلطات ضخمة للتدخلات العاجلة والتى عادة ما تحدث مع المعارضة لكل سياسة حكومية أو كل مخالفة "ضد الشريعة".

(٤) يذكر **هيكل** فى كتابه "خريف الغضب"، Haykal, Autumn of Fury, cit., p. 109 أنه، فى غياب أىّ دليل، كان يتم استجوابه حتى على المقالات التى كتبهاعندما كان وزيرا للإعلام ورئيس تحرير للأهرام. انظر أيضا al-Naqqash, Farida, =

من المغادرة إلى خارج البلاد، أيْ أن النظام احتفظ عمليا بجزء كبير من المثقفين الذين رفضوا الالتزام بأوامر النظام الجديدة – أيْ مهاجمة الحكومات العربية و"الدعاية" للتحالف الجديد المصرى الإسرائيلى الأمريكى – كرهائن[1].

وبالإضافة إلى ذلك ذكر الناقد غالى شكرى أن السادات طلب بشكل شخصى من السلطات اللبنانية تسليم عدة صحفيين مصريين إلى مصر وذلك "لتلويثهم سمعة بلادهم" عبر الصحافة البيروتية[2].

وتحولت البداية المبشرة لعام ١٩٧٨ فى نظر اليسار الشرعى على مرّ الشهور إلى موقف تتزايد صعوبته. فأولا قلل قرار السادات بالتخلى عن دوره الزائف كرئيس لكل الطوائف ورئاسته لحزبه الجديد "الحزب الوطنى الديموقراطى"[3] بشكل كبير من إمكانية انتقاد أفعال الحكومة فى البرلمان، حيث أُعتبر كل هجوم إهانة لـ "رب الأسرة المصرية" وبالإضافة إلى ذلك أكدت تنازلات الرئيس لبيجين فى كامب ديفيد فى سبتمبر ١٩٧٨ أسوأ هواجس اليسار. وقد تمت مصادرة عدد ١٧ أكتوبر من "الأهالى" الذى احتوى على اتهام واضح للمعاهدة، لكنه لم يصل إلى أكشاك الجرائد حيث تمت مصادرته فى المطبعة، وبقى هو العدد

="Barred from Writing in Egypt: the Experience of a Journalist Who Was Critical of the Government", Index on Censorship, 12, III, 1983, p. .20-22

(١) شهادة محمد سيد أحمد فى مقابلة شخصية معه سبق ذكرها.

(٢) انظرْ .Shukri, Egypt..., cit., p. 372-373 ويذكر هذا الناقد على سبيل الجدال أن الصحافة الغربية لم تبدأ تنتبه إلى الوجه القمعى والسلطوى للرئيس إلا عندما بدأ النظام يضطهد المثقفين على المقالات التى تظهر فى صحف أوروبية (كما فى حالة محمد سيد أحمد المتهم بانتقاد عملية السلام على صفحات "اللوموند")، بعد تقديمها للرئيس فى صورة البطل عبر وسائل الإعلام العالمية بعد زيارته للقدس.

(٣) انظرْ أعلاه.

الأخير "المنشور" فى الفترة الساداتية[1]. واحتوت المجلة كذلك على البيان الرسمى للتجمع فى معارضة اتفاقية كامب ديفيد، والتى شرح فيها الحزب أسباب اعتراضه[2]. وبالإضافة إلى الانتقادات بسبب ضعف الضمانات التى كان يفترض أن تحل القضية الفلسطينية، أعلن البيان أن الاتفاقية المصرية – الإسرائيلية ستؤدى إلى مشكلة خطرة على الأمن القومى بسبب نزع السلاح الفعلى فى سيناء بالإضافة إلى حقيقة أن النظام سينشغل بتطبيع العلاقات مع إسرائيل على كافة المستويات بينما لم تُخْلِ الدولة العبرية شبه جزيرة سيناء قبل أبريل ١٩٨٢. وفى النهاية أبدى اليسار ملاحظة حادة ونبوءة مرة، عندما أكد أن توقيع معاهدة سلام منفردة ستطلق يد إسرائيل فى مهاجمة الدول العربية الأخرى ومصر مشلولة "بابتزاز" الانسحاب الممتد على مدى ثلاث سنوات.

وبمصادرة الأهالى فقد اليسار الشرعى أداة رائعة للضغط ولنشر أفكاره، ومع ذلك قررت قيادة التجمع عدم تجميد نشاط الحزب بشكل رسمى كما فعل حزب الوفد، واستمرت فى "المقاومة" فى البرلمان وفى المجتمع بالتوافق مع باقى المعارضة، ومن ضمنها حتى الإخوان المسلمون مبتعدة بشكل متزايد عن النظام بسبب سياسته الخارجية[3].

---

(١) انظر: حسين عبد الرازق، "الأهالى" المصدر السابق الذكر؛ إيمان محمد حسن، المصدر السابق الذكر.

(٢) التجمع بيان حول مواقف الحزب من اتفاقية كامب ديفيد، ٢٥ سبتمبر ١٩٧٨. وتوجد كذلك ترجمة فرنسية للوثيقة انظر: PNUP (Secrétariat Géneral), "Communiqué su la position du parti quant aux accords du Camp David", in 2nd Conference for Progressive Socialist Organizations and Parties of the Mediterranean, Malta, 20-25 June 1979.

(٣) انظر: أعلاه.

وكما لاحظ فوزى نجار Fawzi Najjar فإن نظرة على الصحافة المصرية فى نهاية عام ١٩٧٨ ستعطى انطباعا بأن الرأى العام كله ومثقفى البلاد يدعمون السلام المنفرد، وعزلة مصر عن العالم العربى(١).

ومع قمع منير اليسار، وموقف الانتظار الحذر من جانب صحافة الإخوان، نجح النظام فى الحصول على "الحوار من طرف واحد" الذى أمل فيه الرئيس الذى أصبح أقل تسامحا مع الانتقادات بمرور الوقت. وفى خضم هذه الأحداث قرر التجمع تحويل نشرته النظرية للتوزيع الداخلى "التقدم" إلى "الأهالى الصغيرة"(٢). ورغم الجودة الطباعية المنخفضة نجح الحزب بنفسه فى طباعة ١٠٠٠٠ نسخة من النشرة التى أصبحت الصوت الوحيد لذلك الجزء الكبير من الرأى العام الذى لا يجد نفسه فى سياسات النظام سواء فى السياسة الخارجية أو الداخلية. وفى ظل عدم قدرتهم على الاعتماد على التوزيع الطبيعى، التزم مناضلو التجمع بتوزيع النسخ بشكل يدوى على قوى المعارضة، بالإضافة إلى المراسلين والطلاب الأجانب فى مصر حتى يوضحوا الفرق بين "البلد الشرعى" و"البلد الحقيقى". ولتأكيد أهمية النشرة يكفى أن نذكر أنه فى ديسمبر ١٩٧٨ نشر بيان ما سمى "بمجموعة المائة" التى وحدت مثقفى وسياسيِّى كل الاتجاهات من الماركسيين حتى الناصريين وصولا إلى الوفديين ضد التوقيع الوشيك لمعاهدة السلام مع إسرائيل(٣).

وقد شكَّل توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية فى مارس ١٩٧٩ صدمة حقيقية للعديد من مثقفى ومناضلى اليسار من الاتجاهات المختلفة، وقد أمل بعض أولئك أن يرجع الرئيس عن ذلك فى اللحظة الأخيرة على الأقل للحصول

---

(١) انظر: Najjar, F., op. cit., p. 351-ss.

(٢) حلت "التقدم" محل "الأهالى" بشكل ما كلسان حال للتجمع منذ العدد رقم ١٠ (٨ نوفمبر ١٩٧٧) حتى العدد ٨٦ (٤ مايو ١٩٨٢) انظر: إيمان محمد حسن، المصدر السابق الذكر، ص ٢٣٢-٢٣٣.

(٣) انظر: Beattie, op. cit., p. 235.

على ضمانات كبرى على الجبهة الفلسطينية[1]. ومع ذلك ورغم أن شعبه قد منحه استقبال المنتصرين عند عودته إلى الوطن، أثارت المعارضة على صغر حجمها جدلا حيويا لم تتردد فيه عن إعلان "الخيانة الوطنية" التى قامت بها الحكومة ضد مصالح مصر والأمة العربية بأكملها. لم يوضح رد فعل السادات على هذا الجدل– الذى انتهى بمعارضة ١٧ عضوا من ٣٥٠ عضو صوتوا ضد المعاهدة – فقط عدم التسامح الذى وصل إليه السادات بل وضح كذلك عدم قدرته على التمييز بين نفسه وبين النظام، فقد ترجم فى ذلك الحين كل معارضة للسياسات الحكومية على أنه إهانة شخصية موجهة إليه. وبالإضافة إلى ذلك استمر السادات، محاطا بثلة من المنافقين والمتملقين، فى رؤية الشيوعيين "عملاء السوفييت" على أنهم الخطر الأكبر على نظامه مقللا من التهديد المحتمل للمنظمات الإسلامية الشرعية أو السرية التى اعتقد قدرته على مجابهتها بسياسة "أسلمة من أعلى"[2].

واتباعا لهذا المنطق لم يرض الرئيس بإجماع الـ ٩٩,٩ % الذى وافق به الشعب المصرى على معاهدة السلام[3] وأراد "أن ينتقم من" الأصوات المعارضة ويطهِّرْ المجلس من مجموعة "الملحدين". وقرر الرئيس حل البرلمان وتنظيم انتخابات جديدة فى انتهاك واضح للقوانين الانتخابية التى أعدها بنفسه.

وشهدت انتخابات شهر يونيو ١٩٧٩ التى اعتبرت أقل انتخابات يمكن الوثوق بها فى تاريخ البلاد[4]، بداية الطرد المتوقع لليسار من البرلمان. ورغم الإرهاب والعنف الذى وجهه النظام إلى التجمع والذى وصل إلى حد اعتقال مرشح فى القاهرة فى حى شبرا العمالى هو أحمد طه بتهمة كونه جاسوسا سوفييتيا[5]، نجح الحزب فى تقديم ٣٤ مرشحا ومع ذلك لم يُنتخب أيٌّ منهم. وحتى خالد محيى

---

(١) انظر، على سبيل المثال، شهادة محمد سيد أحمد (المقابلة الشخصية السابقة الذكر).

(٢) انظر أعلاه.

(٣) انظر Martin Muñoz, G., op. cit., p. 344.

(٤) انظر أعلاه. انظر أيضا محمد سيد أحمد، مستقبل النظام...، المصدر السابق؛ و Tomita, H., op. cit.

(٥) انظر Hinnebusch, Egyptian Politics..., cit., p. 173-174.

الدين رئيس حزب التجمع والمدعم بقاعدته الشعبية المحلية فى محافظة القليوبية هزمه مرشح الحزب الوطنى الديموقراطى بسبب "منع رجال مسلحين منتخبيه من دخول اللجان"[1].

ومثل طرد اليسار والمعارضة من المجلس باستثناء عضوين مستقلين ناصريين تأكيدا دراميا للتطور الديكتاتورى للنظام الساداتى، والتخلى الواضح عن التعددية رغم محدوديتها. ومن وجهة نظر الرئيس فإنه لم يكن بحاجة إلى تجميل نظامه فى عيون جيمى كارتر وأوروبا الغربية "بمعارضة سياسية حقيقية" من اللحظة التى قام فيها بنفسه بالمشاركة فى إنشاء حزب العمل الاشتراكى فى ديسمبر ١٩٧٨. وقد تأسس هذا الحزب على أيديولوجية الحركة الشوفينية والفاشية "لمصر الفتاة" فى عهد الملكية وتحت قيادة الزعيم القومى القديم إبراهيم شكرى، وحصل على ٢٩ مقعدا كمقابل لقبوله لعب دور "المعارضة المخلصة" التى تعنى فى المقام الأول دعم معاهدة السلام مع إسرائيل[2].

ولندرك هزيمة التجمع إلى جانب التزوير الانتخابى السابق الذكر ينبغى أن نذكر أن جزءًا من ناخبى يسار الوسط ابتلع طعم الدعاية الحكومية الضخمة ضد الحزب وفى الوقت نفسه لعب القمع ضد مناضلى حزب التجمع بالتأكيد دورا كبير الوزن فى إبعاد العديد من المتعاطفين الذين لا يرغبون فى المخاطرة بالاعتقال لمجرد اشتراكهم فى اجتماع أو جمعية[3]. وباختفاء أعضاء اليسار الرسمى من البرلمان ومنع مثقفيه قسرا من النشر تلاشى اليسار الرسمى منذ منتصف عام

---

(١) انظر شهادة خالد محيى الدين، فى سيرته الذاتية "والآن أتكلم"، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

(٢) عن نشأة حزب العمل الاشتراكى، انظر أعلاه فى الفصل الأول وعن موقفه من عملية السلام، انظر إبراهيم شكرى، "رأى حزب العمل الاشتراكى فى معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية" ٢ أبريل ١٩٧٩، (٤ صفحات).

(٣) شهادتا حسين عبد الرازق و رفعت السعيد، المقابلتان الشخصيتان السابقتا الذكر، انظر أيضا Hendricks, B., The Legal..., op. cit.

١٩٧٩ من الحياة المصرية السياسية الرسمية مما جعل لختيار تأسيس حزب شرعى فى عام ١٩٧٦ أمرا لا قيمة له، إلا أن الرغبة فى البقاء مخلصين لهذا الاختيار، بجانب الوعى بالأزمة التى يمر بها النظام الذى تخلص تقريبا من كل صوت معارض دفعا قيادة التجمع إلى عقد المؤتمر الأول فى عام ١٩٨٠. ومثل هذا الخيار تحديا مفتوحا لقمع النظام الذى بلغ أشده مع الموافقة على ما سمى "بقانون العيب" وتولى السادات منصب رئيس الوزراء إلى جانب رئاسة الجمهورية[١].

ولكنّ بالإضافة لاستعراض الوجود والمقاومة للنظام بقوة، مثل عقد المؤتمر العام رغم أنه كان فى حالة حصار تقريبا، الرغبة فى كسر "التقليد الستالينى" لليسار المصرى، وإبداء استعداد المناضلين من القاعدة إلى القمة للاستمرار فى تجربة "التجمع". وقد انعقد المؤتمر فى القاهرة فى ١٠ و ١١ أبريل ١٩٨٠ بمشاركة ٤٠١ عضواً من كل أنحاء البلاد الذين جاءوا رغم إرهاب الشرطة وقوات الأمن[٢]. وجددت الجمعية الثقة فى خالد محيى الدين كرئيس للحزب، وتم توسيع لجنته المركزية مع الإبقاء على الأغلبية الماركسية فى المواقع المؤثرة. وتمت مناقشة برنامج الحزب بالإضافة إلى المسائل التنظيمية، والتى تمخض عنها تقوية الثقة فى الخيار الاشتراكى، والصداقة مع الاتحاد السوفييتى، والقرار بالامتناع عن أىّ محاولة "للتطبيع" مع الدولة الإسرائيلية الذى يعاقب عليه بالإيقاف من الحزب. ورغم تكريس جزء من المناقشات لمشكلة إفقار الريف والمواطنين ولمعارضة "تصفية" القطاع العام وبيعه للرأسمالية الطفيلية، للمرة الثانية ركز حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى اهتمامه على المسألة الوطنية[٣].

---

(١) انظرْ أعلاه.

(٢) انظرْ إيمان محمد حسن، المصدر السابق الذكر؛ Hinnebusch, The National..., cit. p. 337-ss.

(٣) انظرْ التجمع، وثائق المؤتمر الأول، بيروت، بدون اسم الناشر، ١٩٨٠.

ومن هذا المنطلق بدأ اليسار مناقشة احتمال إنشاء "جبهة وطنية" ضد النظام. والواقع أنه على مدى شهور عديدة كان الشاهد الوحيد على نشاط التجمع هو نشرة "التقدم" التى مثلت صوت المجتمع المدنى" العلمانى" أو "غير الأصولى" أكثر من كونها لسانا لليسار. بدأت تبزغ إمكانية "جبهة مقاومة وطنية" ضد السياسات الحكومية فى نهاية عام ١٩٧٩ مع استشراء الأزمة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، التى اشتدت بسبب تعليق المساعدات الاقتصادية من نظم الخليج الملكية العربية بسبب السلام المنفرد. وبدت الثورة الإيرانية وكأنها توضح فى عيون المثقفين التقدميين إمكانية التعاون بين الإسلام السياسى والماركسية والقوى الليبرالية بمنظور معارض للحكومة والإمبريالية[1]. وقد زاد بشدة من جماهيرية الإخوان بين الجماهير الانشقاق المعلن بشكل أو بآخر بين الإخوان المسلمين والنظام بعد التوقيع على المعاهدة مع إسرائيل، وتقاربهم فى الوقت نفسه مع المعارضة الماركسية والناصرية والليبرالية. وشجعت الخلافات العديدة والمتزايدة بين السادات وجزء من مؤيديه على هذه الروح المتجددة من المعارضة، حيث بدأ بعض هؤلاء المؤيدين فى الانفصال عن سياساته سواء فى النطاق الدولى الذى شوهد فيه التطابق التام بين النظام ومواقف الولايات المتحدة الأمريكية، أو فى النطاق الداخلى بتكوين نظام ديكتاتورى أصبح مدى الحياة باستبعاد منع الرئيس من الحصول على أكثر من فترتين الذى وافق عليه البرلمان. وبدا الموقف الأكثر إثارة للاهتمام فى انقلاب الموقف فى المواجهات مع "الراعى"، هو تحول حزب العمل الاشتراكى من المعارضة "المخلصة" إلى المعارضة الحقيقية للنظام. فبالتحديد بدأت جريدة "الشعب"، لسان حال الحزب، فى استضافة مقالات للماركسيين والناصريين والإسلاميين منتقدين فيها بالتحديد فساد وعجز أقطاب النظام عن مواجهة الأزمة

---

(١) انظر العديد من الشهادات السابقة الذكر من بينها فاروق عبد القادر ومحمد سيد أحمد. انظر أيضا تحليلات Beattie, op. cit., p. 259-260.

الاقتصادية، بالإضافة إلى التراجع فى مواقفه بخصوص السلام مع إسرائيل بسبب فشل الاتفاقيات بخصوص الحكم الذاتى الفلسطينى(١).

ومثلت النقابات المهنية المنتدى الذى اتخذت فيه فكرة "الجبهة الوطنية" المعارضة لـ السادات شكلا. وتباهى بعضها مثل نقابة الصحفيين والمحامين بتراث قديم من الاستقلال فى المواجهات مع النظام، خاصة نقابة المحامين التى أصبحت مركز المجتمع المدنى المعارض للسلطة. وحتى فى هذا الموقف كما حدث مع حزب العمل، وضع النظام فى عام ١٩٧٨ أحمد الخواجة كرجل مخلص فى مركز النقيب إلا أن الخواجة بدأ فى "السماح" لأغلبية المحامين الذين كانوا تقليديا ذوى انتماء وفدى بعقد "ندوات" بخصوص الوضع الراهن بعد توقيع معاهدة السلام، ووضع القوانين القمعية المتنوعة محل التنفيذ. كذلك استضافت نقابة المحامين فى أكتوبر ١٩٨٠ ندوة أسبوعية يديرها بالتناوب الوفديون والعلمانيون والإخوان المسلمون(٢). ومرة أخرى أصبح رفض السلام والتطبيع مع إسرائيل الرابط الرئيسى لهذه القوى المختلفة فيما بينها، وبدأ كذلك طلب "استعادة" التعددية والديموقراطية أثناء مناقشة القوانين الأكثر تعرضا للرفض. واستمرت الندوات مجتذبة ما يقارب الألف مستمع حتى إغلاق النقابة بأمر السادات فى شهر يوليو ١٩٨١(٣).

أما بالنسبة للماركسيين فقد كانوا ممثلين بين المحامين فى شخصية تتمتع بتقدير كبير هو نبيل الهلالى رائد الدفاع عن حقوق الانسان فى مصر وعضو الحزب الشيوعى المصرى فى نفس الوقت. ومع ذلك كان الوزن الرئيسى لليسار

---

(١) من الجدير بالذكر، على سبيل المثال، أنه مما أثر بشدة على الرأى العام اختيار "الشعب" طباعة العلم الفلسطينى على الصفحة الأخيرة لعدد ٢٦ فبراير ١٩٨١ يوم افتتاح السفارة الإسرائيلية فى القاهرة. انظر: Singer, H. F., op. cit., p. 73.

(٢) انظر: Beattie, op. cit. p. 251-252.

(٣) Ibidem.

فى نقابة الصحفيين، ورغم انخفاض عدد الماركسيين بشكل لافت بسبب الهجرة الهائلة إلى الخارج، تم انتخاب لطفى الخولى رئيس التحرير السابق للطليعة نقيبا للصحفيين بتأييد المعارضة بأكملها فى خلاف واضح مع الحكومة.

ورغم نشاط اليسار وحزب العمل الاشتراكى فقد فشل ولأسباب عديدة مشروع إنشاء "جبهة وطنية" قادرة على وضع نفسها كبديل للنظام وتنظيم عمل ثورى. وأصبح الرئيس فى الفترة بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٨١ أكثر عزلة ودفاعية مع الخسارة المستمرة لإجماع الطبقات الشعبية التى نصبته فى الماضى "بطلا للحرب والسلام"، وهكذا أصبح من الممكن التأكيد على أن المعارضة بمختلف أطيافها مثلت "البلد الحقيقى". ولكن وفقا للمنطق السابق الذكر نفسه، ابتعدت القوى العلمانية عن النموذج الإيرانى حيث تخلص آية الله الخومينى بعد تمكنه من السلطة من حلفائه اليساريين القدامى[1]. كذلك دفع استقطاب الإخوان بعد الانشقاق "الرسمى" عن النظام فى ١٩٨٠ للاقتراب من المجموعات الأصولية المتطرفة التى ارتكبت صدامات يومية مع الأقلية القبطية باسم الجهاد. ومن جانبهم تابع الإخوان بحذر المعارضة الناصرية بالذات خشية أن تمثل "العودة إلى مبادئ يوليو" تهميشهم ثانية عن الحياة السياسية. وبالإضافة إلى ذلك أجج الاحتلال السوفييتى لأفغانستان فى ديسمبر ١٩٧٩ العداء الإخوانى العميق للماركسية مقللا بشدة من إمكانية إنشاء جبهة موحدة تضم وتنظم كل قوى المعارضة لانتزاع السلطة.

ورغم الحذر المفهوم من جانب الليبراليين والماركسيين فى تنظيم محاولة ثورية بصحبة القوى الإسلامية، استمر الحوار بين المعارضة، وانعقدت عدة

---

(١) انظر Beattie, op. cit., p. 272-273. طالب العديد من المثقفين الماركسيين أثناء المقابلات معهم بخيار عدم التحالف مع الحركة الإسلامية قائلين باقتناع بأنه فى حالة حصولها على السلطة ستنقلب عليهم فورا كما ظهر فى أعوام التسعينيات من الدعاية الإسلامية ضد المثقفين العلمانيين والتى بلغت أوجها فى اغتيال فرج فودة فى عام ١٩٩٢ على يد الجماعة الإسلامية.

لقاءات مشتركة. أما في السياسة الخارجية، فقد أكد القصف الإسرائيلي لمطار بيروت ولمفاعل نووي عراقي بين يونيو ويوليو ١٩٨١ اللذين حدثا بعد عدة أيام من لقاءات القمة بين السادات وبيجن أسوأ توقعات الماركسيين أيام الرحلة إلى القدس. وفي الجبهة الداخلية وقفت سياسة النظام في الأسلمة واضطهاد الأقباط وراء الفتنة الطائفية التي انفجرت بشكل درامي فيما سمي بـ "مذبحة الزاوية الحمراء" في القاهرة في يونيو ١٩٨١[١]. وبهذه المناسبة اتفقت المعارضة على الإعلان – حتى على منابر المساجد – عن أن النظام أجج فتنة بين الطائفتين الدينيتين في البلاد التي تتباهى بتراث من التعايش بقي على مدى أكثر من ألف عام[٢].

ورغم عدم وجود أيّ اتفاق دائم بين قوى المعارضة المختلفة كما رأينا، ولا أيّ خطوة للحصول على السلطة من جانبهم، فقد أقنع مجرد واقع التقاء قادة التيارات المختلفة أحيانا لإعلان سياساتهم، الرئيس وبعض معاونيه بأن هذه القوى تمثل خطرا جادا على وجود النظام. وقد خشوا ضمن أشياء أخرى أن تستخدم إسرائيل وجود قوى معارضة مضادة للصهيونية في مصر كذريعة لتأجيل إعادة سيناء المتوقعة في ٢٥ سبتمبر ١٩٨٢[٣].

وأصبحت هذه الخشية في أغسطس ١٩٨١ بارانويا واضحة وكانت ماثلة وراء قرار الرئيس في ٢ سبتمبر ١٩٨١ باعتقال كل قوى المجتمع المدني المصري تقريبا متّهمين بعدم قبول سياساته جزئيا أو كليا[٤]. وكما قلنا فقد كان من بين المعتقلين كل قياديِّي التجمع، والعديد من "الماركسيين المستقلين" مثل الكاتبة

---

(١) سقط ٣٥ قتيلا و ٥٠ جريحا في المواجهات بين المسلمين والمسيحيين. انظر: أعلاه.
(٢) انظر: أيضا Shukri, Egypt..., cit., p. 271-305.
(٣) بهذا الخصوص، انظر: شهادة سيدة مصر الأولى في كتاب أحمد منصور، "جيهان السادات شاهدة على عصر السادات"، القاهرة، سلسلة كتب "الجزيرة"، دار الشروق، ٢٠٠٢.
(٤) انظر: أعلاه.

النسوية نوال السعداوى، والعديد من مناضلى اليسار الراديكالى من بين القلائل الذين ظلوا مطلقى السراح إلى ذلك الحين.

مثلت اعتقالات سبتمبر ضربة قاسية لهذا الجزء من اليسار الذى اختار العمل داخل المؤسسات حيث أظهرت بجلاء السمات الاستبدادية للنظام الذى حاول الماركسيون بكل الطرق التحاور معه. ولهذا السبب استقبل موت السادات بقدر غير قليل من الراحة من قبل اليسار الشرعى الذى أطلق سراح مناضليه فى خريف ١٩٨٢ بعد إعادة سيناء لمصر من جانب إسرائيل.

ومثل خيار قيادة التجمع بقبول دعوة المصالحة مع الرئيس الجديد حسنى مبارك بعد إطلاق سراحهم واستعادة موقعهم فى الحياة السياسية للبلاد آملين فى تطور ديموقراطى للنظام بعد موت "المستبد" استمرارا لخيار الشرعية الذى تم فى عام ١٩٧٦ وإيمانا بإمكانية تغيير النظام من الداخل.

٣- الحركة الشيوعية الثالثة: الميلاد الجديد والقمع والأزمة

يهدف هذا القسم من البحث إلى مناقشة وتحليل تطور الجدل داخل اليسار الراديكالى منذ بداية السبعينيات حتى بداية الثمانينيات. ففى الجزء التالى ستتم مناقشة نشاط المجموعات المتنوعة بشكل منفصل أما فى الجزء الذى سيليه فسنقدم خلاصة لمواقفها من القضايا الأساسية فى إنتاجها النظرى.

وينبغى هنا أن نتذكر أننا فى الصفحات التالية سنخوض فى محاولة، ربما كانت الأولى من نوعها لإعادة بناء جزء مهم ورغم ذلك "منسى" فى التاريخ المصرى المعاصر. مع ذلك وبتعاملنا مع منظمات سرية يصبح تكوين الصورة أمرا فى غاية التعقيد، ويعود ذلك إلى تشرذم المنظمات والسيولة الزائدة لبعضها من حيث تنقل المناضلين أو مجموعاتهم من حزب إلى آخر. ولا ندعى لاكتمال هذا العمل، وذلك لاعتماده على الرواية التاريخية المقدمة فى اللقاءات مع المنظرين

الرئيسيين للأحزاب المعنية بالإضافة إلى هذا الجزء الضئيل من المصادر المتاحة. وبهذه المناسبة ينبغى تحديد أن بعض المصادر المذكورة، والجرائد، والبيانات، والنشرات لم تستخدم حتى الآن بهدف البحث، ولا يوجد بالنسبة "للحركة الشيوعية الثالثة" أىّ أرشيف إلا لجزء من وثائق الحزب الشيوعى المصرى. ولهذا يزعم هذا العمل أنه يمثل بين ما يمثل بداية محتملة لأرشيف اليسار الراديكالى المصرى.

أ- تطور اليسار الراديكالى: مولد وأزمة الأحزاب

يتضح من خلال استعراض نشوء الحركة الثالثة السابق الذكر، أن تجربة المنظمات الشيوعية أيضا بدأت بنفس "الخطيئة الأصلية" للماركسية المصرية، أى الميل إلى الانقسام والصراعات الداخلية على حساب النتائج. ولا نستطيع- بشكل ما- أن ننكر أن هذا الميل كان "متأصلا" فى اليسار فى العالم كله، لكنه تزايد فى الفترة التى نتناولها بالتحليل من خلال نجاح نماذج بديلة للنموذج السوفييتى ما بعد الستالينى، سواء "المؤسسية" منها مثل الماوية أو الحرب الشعبية الفيتنامية، أو البدائل الراديكالية مثل الكفاح الجيفارى، دون إغفال طليعة اليسار الجديد الأوروبى الذى نشأ من خلال حركة ١٩٦٨ فى دول أوروبية غربية مختلفة بدءًا بفرنسا.

وكان لهذه المجادلات صدى واضح فى صفوف الإنتلچنسيا الماركسية المصرية والعربية بوجه عام، غير أنه كما سبق أن رأينا فقد أدت "القضية الوطنية" التى أصبحت أمرا عاجلا بعد نكسة ١٩٦٧ إلى "تقليص" الجدال فى اليسار الراديكالى، الذى أعاد وإنْ بطرق مختلفة تماما نفس مسار "اليسار الرسمى".

وسيتم تقديم المجموعات التى ستصبح أحزابا فيما بعد بشكل منفصل لسهولة العرض. ويجب تحديد أن المساحة الممنوحة لكل مجموعة منفصلة، تعتمد على أهميتها فى الحركة، أو على الوثائق المتاحة، أو المناضلين الذين كان من الممكن لقاؤهم.

أ- ١- الحزب الشيوعى المصرى

أعلنت على الأحزاب الشيوعية والتقدمية فى العالم كله إعادة تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فى منتصف عام ١٩٧٥ بعد عشر سنوات من الحل. ورغم أنه مع نهاية عام ١٩٧٢، وبتوحيد ثلاثة من حلقات المثقفين "المحبطين" من تحول النظام الساداتى نحو اليمين، كان الحزب الشيوعى المصرى متواجدا بشكل أوّلىّ، ويتم إثراؤه بمناضلين جدد قادمين من الحركة الطلابية، وهو الأمر الذى كان يمثل مشكلة للقيادة القديمة القادمة من الحركة الثانية[١].

وكان الاستمرار مع الحزب الشيوعى المصرى القديم، وبالذات مع الخط "اليمينى" لـ "حدتو" واضحا من خلال الوثائق الأولى المكتوبة فى ١٩٧٢، والمنشورة فى بيروت فى ١٩٧٣. وقد مثل مقالٌ ممهورٌ بالإمضاء المستعار ت. ث. شاكر بعنوان "قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية"[٢] عمليا البرنامج غير الرسمى للحزب المستقبلى رغم عدم ظهور توقيع أىّ منظمة. والواقع أن الاسم المكتوب على الغلاف[٣] كان اسم قلم ميشيل كامل الذى كان المنظِّر الوحيد للشروق فى هذه اللحظة[٤]، وكان قد ابتعد تماما عن خبرة "الطليعة" التى كان أحد مؤسسيها وسكرتير تحريرها منذ ١٩٦٥. احتوت الوثيقة أولا على "الفكرة القديمة" التى ترى فى ثورة ١٩٥٢ "ثورة وطنية ديموقراطية" واعتبرت هذه الثورة المرحلة الأولى نحو الثورة الاشتراكية وفقا لنظرية ستالين التى تبنتها "حدتو". ثانيا، حدد

---

(١) يجدر بنا أن نكرر هنا أنه بينما سمى رفعت السعيد وطارق إسماعيل هذه المجموعة "جماعة بلا اسم" استخدم أغلب المناضلين السابقين أثناء مقابلاتى معهم اسم "الشروق" كاسم لمجموعة الأغلبية حتى عام ١٩٧٥.

(٢) انظر: ط. ث. شاكر، "قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية"، بيروت، دار الفارابى، ١٩٧٣.

(٣) كان هذا الاسم بدوره رمزا حيث يرمز ط. ث. إلى (طليعة ثورية).

(٤) انظر: يوسف درويش، المقابلة السابقة الذكر.

ميشيل كامل؛ رغم أنه قام بذلك بشكل تقريبى، ما سيصبح فيما بعد لفترة طويلة موقف الحزب الشيوعى المصرى فى المواجهات مع النظام الساداتى – وعلى العكس من زملائه فى "الطليعة" – فقد رأى فى انقلاب الرئيس بداية "الثورة المضادة" التى ينبغى على الشيوعيين "نزع القناع" عنها أمام أعين القوى الديموقراطية والتقدمية الموجودة فى النظام. وقد ربطت هذه النقطة الأخيرة؛ أىْ الاقتناع بوجود جزء من القوى التقدمية والاشتراكية فى قمة الدولة، بين "الشروق" و"اليسار الرسمى"، جاعلة من الممكن وجود تواصل مع هذا الأخير بشكل منظم حتى بعد مولد التجمع فى ١٩٧٦. وقد تسبب هذا الموقف نفسه فى استنكار المجموعات الشيوعية الأكثر راديكالية للصفات اليمينية والمهادنة للحزب الشيوعى المصرى، وهو الأمر الذى تسبب فى صعوبة كبيرة فى إمكانية إجراء أىّ حوار منذ البداية، وبالتحديد بسبب رفض المنظمات الأخرى، وخاصة "ح. ع. ش. م"، الاعتراف بأىّ شرعية للنظام الحاكم[1]. ومن الجدير بالذكر أن كتابة **ميشيل كامل** تركزت فى جزء كبير منها حول مسألة استعادة الأراضى المحتلة فى ١٩٦٧ والتنسيق بين قوى "حركة التحرر الوطنى العربية"، وهى كلها مواضيع مستمدة من مجلة "الطليعة". وختاما، ورغم حقيقة أن الحزب الشيوعى المصرى سيعلن فيما بعد، مثل باقى المجموعات أيضا أنه حزب الطبقة العاملة[2]، فقد كانت الإشارات إلى القضية الاجتماعية فى هذا البرنامج الأول شبه منعدمة بسبب وضعها فى مرتبة تالية "لإزالة آثار العدوان الصهيونى".

---

(١) قوبل كتاب **ميشيل كامل** بنقد شديد من جانب **صالح محمد صالح (خليل كلفت)** المنظر الرئيسى لحزب العمال الشيوعى المصرى بعد **إبراهيم فتحى** فى مقال "البرجوازية البيروقراطية: بين الفهم الماركسى وشعوذة المتمركسين: مناظرة موجزة مع الرفيق ط. ث. شاكر وآخرين"، (١٩٧٥)، والتى أعيد طبعها فى "الطريق" (كتب غير دورية) العدد ٥ (أغسطس ١٩٨١)، ص ١–١٥.

(٢) كما ينص مستهل مقدمة لائحة الحزب الشيوعى المصرى. انظرْ لائحة الحزب الشيوعى المصرى، سبتمبر ١٩٨٠، ص ١.

وكما رأينا لا تمثل هذه المواضيع أيّ تجديد جوهرى بالنظر للتقليد الماركسى المصرى، ولا استطاعت أن تقف فى مواجهة الكتابات التى قام بها إبراهيم فتحى فى "ت. ش. م" مما جعل تنظيمه ممثلا للطليعة المثقفة لليسار الجديد فى مصر[1].

وهنا ينبغى أن نذكر أن انضمام مجموعة (السُمر) بقيادة زكى مراد – المنظر الكاريزمى للجناح العمالى للحزب الشيوعى المصرى القديم بعد وحدة المنظمات الثلاث فى منتصف عام ١٩٧٢[2]، جذب انتباه المناضلين جزئيا على الأقل إلى القضية الاجتماعية، بالذات فى اللحظة التى أججت فيها الأزمة الاقتصادية؛ بسبب اقتصاد الحرب وإفلاس النظام الناصرى، صراع الطبقات. ولكنْ بينما كان تواجد الحزب فى المصانع محدودا للغاية وشبه منعدم عمليا فى الريف[3]، فقد شرع فى تبشير مبدئى فى صفوف طلاب الجامعة: المساحة الوحيدة المتاحة للنقاش الديموقراطى فى البلاد. وكان لتزايد عدد المناضلين نتائج مختلفة، فعلى المستوى النظرى أدى ذلك إلى تحول أكثر لميول المجموعة نحو المسألة القومية والوطنية، التى كانت الجامعة طليعة لها، ولكنْ ممهدًا الأرض أمام "صراع بين الأجيال" فى المنظمة السرية. أما الأثر الآخر لانتشار نصوص "الشروق" الأولى فى الجامعة خاصة جامعة القاهرة فهو جذب انتباه الشرطة، التى ألقت القبض على عدة مناضلين فى بداية عام ١٩٧٣، سواء ضمن الأعضاء القدامى أو الجدد[4]. وقد دفعت هذه الموجة الأولى من الاعتقالات سواء بـ ميشيل كامل أو

---

(١) انظرْ أدناه.
(٢) انظرْ أعلاه فى هذا الفصل.
(٣) كمال خليل، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢.
(٤) المصدر السابق، وكذلك شهادتا نبيل صبحى ويوسف درويش فى المقابلتين السابقتىْ الذكر.

يوسف درويش، الذى كان أيضا فى أمانة المنظمة، إلى اختيار المنفى، الأمر الذى ساعد على هذا النحو على تأسيس ما سوف يصبح "ح. ش. م فى الخارج"[(1)].

وبجانب مواقفها من طبيعة النظام فى المسألة القومية، أصدرت "الشروق" نشرة تدعم السادات فى الأيام الأولى "لحرب التحرير" فى عام ١٩٧٣. وقد شهد هذا الموقف الظهور الأول لنشرة "الانتصار" التى ستصبح الإصدار الحامل لصوت الحزب الشيوعى المصرى[(2)]، لكنه شهد أيضا أول انقسام فى التشكيل الماركسى. وقد دفع موقف الدعم الكامل للنظام، حتى عندما كان من الواضح أن "حرب تحرير الوطن" لم تكن سوى حملة محدودة بهدف الحصول على سلام تفاوضى، عدة مناضلين من الجناح الطلابى إلى استنكار السمات الإصلاحية للشروق. فدخل بعضهم مثل **كمال خليل** فى "الاستمرار" التى كانت تحت قيادة الرموز القديمة لليسار الراديكالى مثل **رجاء الطنطاوى وفوزى جرجس**، بينما شكل آخرون مجموعة باسم "المطرقة" تشكلت كليا من الطلاب واستمرت لأجل قصير جدا وفقط فى ساحات جامعة عين شمس القاهرية[(3)].

بعد الحرب ومع قدوم زكى مراد لقيادة الحزب من داخل الوطن، صدرت وثائق تنظيمية أو تنظيرية، وبينما طبعت "الانتصار" مرات فقط فى لبنان، ثم

---

(١) يذكر يوسف درويش أن رفاقه هم الذين اقنعوه بمغادرة مصر "لبعض الوقت" إلى الجزائر "من أجل أمانه الشخصى" حيث جعلته خبرته الطويلة للغاية منذ الثلاثينيات محط أنظار الجهات الأمنية لكنْ على العكس من ذلك كان على المنفى أن يمتد حتى عام ١٩٨٤. ويذكر المناضل الكبير أن الرغبة فى التخلص من المعارضة الداخلية اليسارية التى كان هو مَنْ يمثلها كانت وراء هذا الحث على مغادرته من جانب مجموعة الشروق ثم من جانب الحزب الشيوعى المصرى فيما بعد (المقابلة السابقة الذكر).

(٢) من الجدير بالذكر أنه حتى إعلان تأسيس الحزب فى ١٩٧٥ لم تُعلن "الانتصار" شأنها فى هذا شأن الوثائق الأخرى التى صدرت فى مصر والخارج أىّ انتماء ولم يظهر اسم أىّ مجموعة عدا الحزب الشيوعى المصرى.

(٣) فريد زهران، المقابلة السابقة الذكر.

نشرت بعد ذلك بشكل غير شرعى، أو طبعت فى الوقت نفسه فى فرع الحزب فى الخارج وفى مصر، فقد ألقت الوثيقة الأولى التى يمكن فيها ملاحظة تأثير زكى مراد الضوء على المراحل الواجبة من أجل إعلان تأسيس حزب حقيقى[(١)]؛ وقد أكد فى هذين النصين أن منظور الدمج بين المجموعات كان بالتأكيد بهدف تكوين حزب، ولكنّ كان من الضرورى إنشاء قاعدة جيدة من المناضلين، وإعداد منطلق سياسى مناسب، وتشكيل خلايا داخل المصانع والريف، قبل أن يصبح من الممكن الحديث بشأن "حزب شيوعى حقيقى". تلا ذلك نشر "الشروق" نسخة منقحة من برنامجها فى أغسطس ١٩٧٤، ومع ذلك تكررت فيه نفس المواضيع التى تم التركيز عليها فى وثيقة ١٩٧٢[(٢)]. فقد كانت النقطة الأولى من العشر نقاط التى تكون منها البرنامج، هى "تحرير سيناء" والأراضى العربية الأخرى التى احتلتها إسرائيل، بينما نجد فى النقطة الرابعة أهمية الإصلاح الديموقراطى، وفى الخامسة الدفاع عن المكاسب التقدمية لثورة يوليو، وفى العاشرة الدفاع عن التحالف مع الاتحاد السوفيتى، فى لحظة كان السادات قد انحاز فيها بالفعل لـ كيسنجر ودبلوماسية الخطوات الصغيرة.

وقد جلب موسم الحركة العمالية، الذى بدأ بالإضرابات الكبيرة فى حلوان فى أول يناير ١٩٧٥، موجة جديدة من الاعتقالات، شملت فى هذه المرة القيادة العليا للقسم المصرى للحزب رغم وجوده المحدود بين العمال[(٣)]. لكنْ سواء بسبب موجة النشاط العمالى، أو كإشارة تَحَدٍّ للنظام، نُشر فى أول مايو بيان فى عدة صحف يومية عربية معلنة "أن رايات الماركسية اللينينية عادت لترفرف فى مصر، تلبية لضرورات نضال الطبقة العاملة"[(٤)]. وقد أعلن التصريح النقاط الأهم فى

---

(١) انظرْ "من تجميع إلى بناء الحزب"، يناير ١٩٧٤.

(٢) انظرْ مشروع برنامج عمل للقوات الشعبية المصرية، فى المصدر السابق الذكر .Ismael-El Sa‘id, op. cit., p. 130-131

(٣) المقابلات مع نبيل صبحى ويوسف درويش وأحمد كامل.

(٤) إعلان تأسيس الحزب الشيوعى المصرى (١ مايو ١٩٧٥).

برنامج الحزب وأكدها، وهى "تحرير الأراضى العربية المحتلة" و"استعادة الحقوق السليبة للشعب الفلسطينى" ووضعها فى المرتبة الأولى، وهو أمر مفهوم إذا وضعنا فى الاعتبار أنه خلال هذه الشهور، كان النظام يتفاوض مع إسرائيل بشأن "اتفاق سيناء ٢". وقد تحدث العديد من المناضلين وأغلبهم من تشكيلات أخرى، معلقين على هذه الوثيقة الأولى المنشورة عن الحزب، عن "انتهازية" الحزب الشيوعى المصرى فى ربط إعادة تأسيسه بإضرابات خريف عام ١٩٧٥، رغم وجوده البالغ الضآلة فى الساحات العمالية. ومن الممكن فهم هذا التقييم، رغم أن الحركات الأخرى أنشأت أحزابا فى الفترة نفسها راكبة أيضا نفس موجة النشاط العمالى التى لعبت فيها بشكل عام دورا غير قيادى، رغم أنه كان أهم من دور الحزب الشيوعى المصرى. ولكىْ نحدد القيمة التاريخية لنشر هذه الوثائق المؤسسة "للحزب الشيوعى المصرى الجديد"، لا ينبغى أن نستهين باتصالات بعض أعضاء الحزب مع "اليسار الرسمى". ومن هذا المنطلق لا ينبغى أن نغفل أن قرار نشر وثائق يعيد فيها اليسار الماركسى الرفض "الرسمى" للاتفاق أو الهدنة التى تمت مع النظام منذ ١٠ سنوات سابقة لذلك، قد جاء بعد التعديل الوزارى الذى تم فى أبريل ١٩٧٥، والذى تم فيه استبعاد الماركسيين والناصريين من السلطة التنفيذية كما سبق ورأينا.

وبعد العودة المعلنة للحزب إلى الحياة السياسية، نُشر تقريره السياسى الأول الذى توسع فى القضايا التى تطورت خلال التحليلات التى تمت حتى هذه اللحظة، وأكد فى جداله مع الجماعات الراديكالية أن الصراع من أجل هدم النظام، سيكون "تهورا يساريا" لأن النظام لا يتكون كليا من عملاء للإمبريالية، وعلى العكس من ذلك ينبغى الصراع من أجل "استنهاض" القوى التقدمية داخل السلطة[1].

---

(١) انظرْ الحزب الشيوعى المصرى، التقرير السياسى ٤ أغسطس ١٩٧٥ المذكور فى الترجمة الإنجليزية فى المصدر السابق الذكر، Ismael-El-Sa'id, op. cit., p. 175-176. حول مفهوم طبيعة الدولة لدى الحزب الشيوعى المصرى انظرْ أدناه.

لم يتغير خط الحزب حتى عام ١٩٧٧-١٩٧٨ رغم الأعراض الأولى لسوء التفاهم والتناقضات، بين القسم الموجود فى الخارج بقيادة **ميشيل كامل** فى بيروت، وأمانة الحزب فى مصر تحت قيادة مجموعة "حدتو" القديمة. وخلال وقت قصير، وكذلك فى النقاشات بين المناضلين، تمثل الجناح الموجود فى الخارج دور "يسار" الحزب[1]. وبالتوازى مع هذا الانفصال داخل القمة، شهد الحزب الشيوعى المصرى توترات داخلية خطرة تمثلت جزئيا فى "صراع الأجيال"، بين القيادة التى يهيمن عليها الحرس القديم، والشباب الذين دخلوا الحزب عبر الجامعة، وجزئيا وإنْ بشكل أقل بين نقابات المصانع. وشهد عام ١٩٧٦ انفجار هذا الصراع داخل الحزب الشيوعى المصرى، وكذلك داخل المنظمات الأخرى كما سنرى. وفى الحقيقة ومن وجهة نظر جيلية، طالب الطلاب الذين دخلوا الحزب كطلبة فى عام ١٩٧٢-١٩٧٣، فى هذا الوقت بدور أهم فى عملية اتخاذ القرار داخل الحزب، الذى تأسس بقوة على نمط ستالينى لسيطرة اللجنة المركزية. كما لا ينبغى أن ننسى بالإضافة إلى ذلك، من وجهة نظر سياسية، أنه بين نهاية عام ١٩٧٥ وعام ١٩٧٦، أطلق النظام الجدل حول "مقرطة" النظام السياسى، الذى صب فى المنابر والانتخابات البرلمانية التعددية الأولى فى مصر الجمهورية. وقد ابتلعت القيادة الموجودة فى الوطن، على الأقل، "الطعم"، فى خطاب النظام الديموقراطى، حيث رأت فيه تأكيدا لنظريتها، عن وجود قوى ديموقراطية وتقدمية داخل الحكومة، قررت المشاركة على الأقل جزئيا فى تأسيس منبر اليسار. وعلى العكس من ذلك كان الجناح الطلابى للحزب أقل حماسا للحوار مع "القوى الناصرية"، أو "قوى اليسار المعتدل"، ويرجع ذلك أيضا إلى إعادة اشتعال النشاط العمالى فى "البلد الحقيقى" على يد الانفتاح. ومن المفارقات أن حضور الحزب الشيوعى المصرى فى تحريك العمال، كان حضورا ضعيفا، وتمت هذه التحركات أساسا بشكل عشوائى وغير منظم. وتركزت مطالب شباب المناضلين فى الدعوة إلى تنظيم

---

(١) على سبيل المثال، شهادة يوسف درويش، المقابلة الشخصية السابقة الذكر.

مؤتمر عام للحزب بهدف تقرير ما ينبغى أن يكون الخط السياسى للحزب الشيوعى المصرى بشكل ديموقراطى "وشفاف". وقررت مجموعة كبيرة إلى حد ما التخلى عن الحزب الشيوعى المصرى، وكونت حزب "المؤتمر" (الحزب الشيوعى المصرى – المؤتمر) واتخذت هذا الاسم من الطلب الذى نتج عنه الانقسام فى مواجهة رفض القيادات التى قدمت حجة مبررة جزئيا هى أن ظروف السرية والتخفى الشديد لا تسمح بتحضير مؤتمر فى وقت قصير[(١)].

وإذا كان الأداء الانتخابى الضعيف للتجمع قد أكد شكوك شباب المجموعة الانفصالية، فقد أكدت انتفاضة يناير ١٩٧٧ الدور الثانوى للحزب الشيوعى المصرى بالمقارنة بدور حزب "المؤتمر" وحزب "التجمع". وسجلت الملفات القضائية وجود ٣٨ معتقلا ينتمون إلى الحزب الشيوعى المصرى[(٢)]، وإنْ كان بعضهم يحمل "العضوية المزدوجة" للحزب الشيوعى المصرى والتجمع. وبعيدا عن هذا الرقم، تبقى الصدمة التى أصابت قيادة ومناضلى الحزب، والتى تؤكد بعدهم عن "الجماهير" التى ادعوا رغبتهم فى تمثيلها. وإذا صح أن الثورة كانت ظاهرة تلقائية تنشأ من إحباط الجماهير، فلا يمكن إنكار أن الأغلبية العظمى من شعاراتها كانت ذات خلفية ماركسية وناصرية، مستوردة من الحركة الطلابية. وفى هذا المجال كان الحزب الشيوعى المصرى بالتأكيد، القوة الصغرى فى اليسار، بعد حزب المؤتمر، والحزب الشيوعى "٨ يناير"، واليسار الناصرى. ويمكننا تفسير ذلك جزئيا بالأولوية التى منحتها القيادة، للتركيز على التنظيم الداخلى، والسرية الجامدة التى حدت من فاعلية الدعاية، بسبب الخوف من الاختراق من قبل قوات

---

(١) بخصوص نشاط هذه المجموعة الانقسامية انظرْ ما يلى فى هذا القسم. ويعتمد السرد السابق على المقابلة السابقة الذكر مع **أحمد كامل** أحد مؤسسى الانقسام.

(٢) انظرْ **حسين عبد الرازق**، "مصر..."، المصدر السابق الذكر، ص ١٢٤. أعيد نشر وتحليل الوثائق الخاصة بمحاكمة مناضلى الحزب الشيوعى المصرى فى كتاب **أحمد نبيل الهلالى**، "حرية الفكر والعقيدة.. تلك هى القضية"، القاهرة، دار المصرى الجديد، ١٩٨٩.

الأمن القوية للحكومة. ورغم الحدود التى اتضحت فى الأيام التالية للانتفاضة، وعنف القمع الذى تلاها، استمرت القضية الوطنية تمثل النقطة الرئيسية فى برنامج الحزب الشيوعى المصرى جنبا إلى جنب مع مشكلة إصلاح المؤسسات داخل الدولة، دافعة بالقضية الاجتماعية التى انفجرت بعنف فى ١٨ و ١٩ يناير إلى الظل. وفى هذا السياق من الجدير بالذكر، أنه خلال المناقشات بشأن الدعوى القضائية اتضح بجلاء أن الحزب الشيوعى المصرى، كان "معارضا للعنف كوسيلة للعمل السياسى"، رغم أن هدفه المعلن هو دفع الفعل الثورى للجماهير والطبقة العاملة. وليس من قبيل المصادفة أن العديد من المناضلين من كل مجموعة، حين أعادوا النظر فى انتفاضة يناير بأثر رجعى صرحوا بأنها يمكن أن تعتبر "الفرصة الكبيرة الضائعة" لليسار الراديكالى لهزيمة النظام. وفى الواقع أنه لا يمكننا إلا أن نتفق مع رفعت السعيد، الذى يرى أنه كان من المستحيل عمليا أن يصمد المناضلون الماركسيون، فى المواجهة العسكرية مع الجيش، الذى خرج إلى الشارع فى ١٩ يناير[1]؛ إلا أنه يبدو من الممكن أن نتحدث على أىّ حال عن فرصة مفقودة، بمعنى عجز الماركسيين عن أن ينطلقوا من الانتفاضة ويدعم الجماهير لينشئوا بديلا حقيقيا للنظام فى أزمته الاقتصادية، وأزمة الإجماع الشعبى.

على أىّ حال، فقد كان الحدث الرئيسى فى تحديد الخط السياسى للحزب الشيوعى، الذى اتبع مسارا موازيا لليسار الرسمى، هو مبادرة السادات فى عام ١٩٧٧ والتى أدت إلى معاهدة سلام كامب ديفيد. ويظهر تعبير "للخيانة الوطنية" فى البيان الذى أصدره الحزب، بمناسبة زيارة الرئيس للقدس وهى التى يمكننا اعتبارها الكلمة الرئيسية الحقيقية لليسار المصرى المعتدل والراديكالى، من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨١[2]. وقد مثلت مبادرة السادات، والدعم الذى اكتسبه سواء

---

(١) رفعت السعيد، المقابلة السابقة الذكر.

(٢) انظر: الحزب الشيوعى المصرى، "لن تمر الخيانة، لن يمر الاستسلام"، ٢٢ نوفمبر ١٩٧٧ (٦ صفحات).

من قبل الشعب، أو الغالبية العظمى من أعضاء النظام الحكومى إنكارا خطيرا وواضحا للنظرية المفضلة للحزب الشيوعى المصرى القائلة بوجود عنصر تقدمى فى النخبة الحاكمة بالذات فى توجهاتها نحو السياسة الخارجية. وهكذا كانت حقيقة السلطة مناقضة بجلاء للتحليلات التى صاغها "حزب الطبقة العاملة" حتى تلك اللحظة إلى درجة أنه أصبح من الضرورى فى عام ١٩٧٨ وجود جدل بخصوص إعادة صياغة برنامج الحزب. وفى هذه اللحظة، والحكومة على وشك توقيع معاهدة السلام، طالب الحزب الشيوعى المصرى لأول مرة بإسقاط النظام، من اللحظة التى انتصرت فيها "طائفة عملاء الإمبريالية" فى الصراع المفترض وجوده فى قمة الدولة. وينبغى أن نلاحظ أن قيادة ومنظرى الحزب الذى انتصر فيه "الحرس القديم" على أىّ معارضة داخلية، استمروا فى رؤية عنصر "تقدمى" فى النظام الساداتى رغم أن هذا النظام تكون، إلى جانب البرجوازية البيروقراطية، من تحالف جزء من الرأسمالية القديمة قبل الثورة التى أعادها الرئيس إلى الحياة، وطبقة ممَّنْ سُمُّوا بالمستفيدين من الانفتاح استمرت فى التوسع وبين بدايات ماسمى بالبرجوازية "السلفية" التى تكونت ممن عملوا وأثروا فى بلدان الخليج الملكية ثم عادوا إلى أرض الوطن. ورغم محدودية هذه التحليلات النظرية[١]، كان البرنامج الذى خرج فى عام ١٩٧٨[٢] مهما، لأنه يشير إلى ضرورة اختراق واسع لجماهير العمال مبينا هكذا بشكل ضمنى الفشل الجوهرى للحزب فى أن يتغلغل داخل هذه

---

(١) من الجدير بالملاحظة هنا أن كلا من **السعيد** و**إسماعيل** قد تغاضى تماما عن ذكر هذا التغيير فى تحليلاتهم عن السلطة أثناء تحليلهم لنشأة الحزب الشيوعى المصرى كما لزما الصمت بخصوص خلافاتهما مع مجموعة **أحمد كامل**.

(٢) لم أفلح فى الحصول على نسخة من مشروع البرنامج المشار إليه ولا يوجد له أىّ أثر فى الأرشيف الجزئى للحزب الشيوعى المصرى المحفوظ لدى المعهد الدولى للتاريخ الاشتراكى بأمستردام. ولهذا بنيت القصة على شهادة **إسماعيل** و**السعيد** فى الصحافة الدورية التى كان يصدرها الحزب فى تلك الفترة ("الانتصار" و "الوعى") وعلى شهادات بعض المناضلين من بينهم **رفعت السعيد**، و**يوسف درويش**، و**نبيل صبحى**، و**صلاح عدلى**، فى المقابلات السابقة الذكر.

للطبقة العاملة التى يدعى تمثيلها رغم ذلك. ولإثبات ذلك يكفى أن نذكر أن عدد "الوعى" في سبتمبر ١٩٧٨ (وهى النشرة الداخلية المخصصة للحوار بين الأعضاء حول المسائل النظرية والتنظيمية) افتتحت بنداء لكل الرفاق من قبل أمانة الحزب بأن يجتهدوا من أجل نشر فكر الحزب الشيوعى المصرى بين الجماهير، وتجنيد أعضاء جدد فى المصانع والريف من أجل مواجهة اللحظة الخطيرة التى ستشهدها البلاد[1]. ومن الواضح أن النداء لا يكفى لتغيير التكوين الطبقى للحزب، لكنه مثل علامة مهمة على النقد الذاتى على الأقل. وقد سلط الجدل الدائر فى عام ١٩٧٨ الضوء لأول مرة بشكل واضح على المواجهة بين جناح الحزب فى الخارج والقيادة فى مصر[2]، رغم تقدم الحزب فى عدة مواقع. ويمكن أن نرى مثالا بسيطا لهذه المسافة على سبيل المثال فى مقال منشور فى نفس الفترة بقلم **ميشيل كامل** فى مجلة "السياسة الدولية" Politica Internazionale فى روما قام فيها هذا المثقف بالإضافة إلى توضيح "الروابط الضعيفة مع الطبقة العاملة" بوصم الماركسيين الرسميين بكونهم "تحريفيين" وبأنهم "أقلية انتهازية"[3]. ولتقييم الأهمية السجالية لهذه التأكيدات، ينبغى ملاحظة أن الحزب الشيوعى المصرى عمل سواء فى النظرية أو فى التطبيق بعقيدة "تسلُّل" مناضليه داخل التجمع كلما أمكن ذلك، خاصة منذ مارس هذا الحزب الشرعى معارضة صريحة وكلية فى المواجهات مع السادات مع بداية عملية السلام.

---

(١) انظر: "الوعى"، العدد التاسع (سبتمبر ١٩٧٨)، ص ٢.

(٢) حتى عام ١٩٧٨ كان المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى بالخارج يتكون من **ميشيل كامل** فى بيروت، **ويوسف درويش** فى الجزائر، **ومحمود أمين العالم** فى باريس.

(٣) انظر: **ميشيل كامل** Kamel, Michel, “Quale classe per quale rivoluzione”, in L’Egitto da Nasser a Sadat: una transizione permanente, Dossier di Politica internazionale, n. 3 (1978), p. 51-53.

يجب أن نضع فى هذا السياق نشأة مجلة "اليسار العربى" أولا فى بيروت ثم باريس، بقيادة **ميشيل كامل**، و**محمود أمين العالم**، وإذا كان الهدف المعلن هو توفير منبر شرعى للماركسيين المصريين والعرب لنشر تحليلاتهم المحصورة حتى ذلك الوقت فى المنشورات السرية[1]، ينبغى أن نعترف بأن مجلة "اليسار العربى" خدمت أيضا هدف إعطاء مساحة كبيرة للجناح اليسارى للحزب وخلصته بذلك من "وصاية" القاهرة.

وعلى أىّ حال، ورغم التحفظات السابقة الذكر، ينبغى أن نرجع الفضل إلى مناضلى الحزب الشيوعى المصرى لتواجدهم فى الصف الأول لتحريك المعارضة ضد "الخيانة الوطنية" لـ **السادات** قبل وبعد التصديق على معاهدة السلام فى مارس ١٩٧٩. كما نشط أعضاء الحزب للشيوعى المصرى بشدة فى صفوف الإنتلچنسيا والنقابات السالفة الذكر من أجل تكوين جبهة وطنية لمقاومة النظام الذى تقلص من الآن فصاعدا، وفقا لـ "الانتصار"، إلى "ديكتاتورية الرأسمالية الطفيلية"[2].

ودفعت ضرورة إعادة مناقشة دور الحزب الشيوعى المصرى – فى سياق متغير حيث بدا "المجتمع المدنى" جاهزا لتغيير راديكالى بشكل أو بآخر للنظام والأزمة الاقتصادية التى حرمت السلطة من دعم جموع الشعب بعد الفسخ الرسمى للعقد الاجتماعى بين الحكومة والشعب الذى عقد فى العهد الناصرى[3] – قيادة الحزب إلى الدعوة إلى المؤتمر الأول فى سبتمبر ١٩٨٠. ختاما، ينبغى ألا ننسى بين أسباب الدعوة إلى المؤتمر ذلك الصراع بين الفرع المصرى وفرع الحزب بالخارج، والأزمة الجيلية فى أعقاب وفاة زكى مراد العضو البارز للجنة المركزية

---

(١) محمود أمين العالم، المقابلة السابقة الذكر.

(٢) انظر "حزب السادات الجديد أو ديكتاتورية الرأسمالية الطفيلية"، "الانتصار"، العدد ٣٦ (يوليو–أغسطس ١٩٧٨) ص ١–٢. انظر أيضا البيان ضد معاهدة السلام التى تدين "المؤامرة الأمريكية–الإسرائيلية" ضد الشعوب العربية، "لتسقط المؤامرة الأمريكية الإسرائيلية"، سبتمبر، ١٩٧٩ (٥ صفحات).

(٣) هانى شكرالله، مقابلة شخصية مع المؤلف، القاهرة، ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢.

فى القاهرة فى ديسمبر ١٩٧٩. ورغم أن الكوادر فقط وجزءًا من الأعضاء استطاعوا المشاركة فى فعاليات المؤتمر بسبب الخوف المبرر من اقتحام الشرطة حيث كان الحزب سريا، ينبغى أن نلاحظ الأهمية الرمزية أيضا للحدث حيث يعتبر المؤتمر الماركسى الأول فى مصر بعد مؤتمر ١٩٦٤ الذى أصدر "القرار المشؤوم" بالحل الذاتى للحزب الشيوعى المصرى. وتُبيِّن نظرة خاطفة على التقارير التى كتبت للإعداد للمؤتمر العام، والوثائق التى تم التصديق عليها فى المؤتمر، أكثر من أىّ شئ استعدادا جديدا فى "ح. ش. م" للنقد الذاتى، والحوار مع منظمات اليسار الراديكالى الأخرى. وللمرة الأولى يتم التأكيد رسميا على خطأ اختيار حل الحزب فى ١٩٦٤–١٩٦٥، وهو الخطأ الذى نتج عنه أقصى تشرذم للحركة، وخضوعها للبرامج الناصرية[١]. أما بالنسبة للعلاقات مع الأحزاب الشيوعية المصرية الأخرى، فقد اعترف الحزب الشيوعى المصرى بوجودها إلا أنه نصب نفسه "الحزب الشيوعى المصرى الحقيقى" حيث وُصف هكذا فى الخارج، وخاصة فى موسكو. وأعلنت القيادة استعدادها للحوار مع المجموعات الأخرى فى طريق وحدة الشيوعيين المصريين، ولتبادل المنشورات فيما بينها، رغم احتواء مطبوعات المجموعات الأخرى فى العديد من المرات على هجمات قاسية ضد الحزب الشيوعى المصرى نفسه[٢]. أما بالنسبة للموقف الداخلى فقد جدد المؤتمر الدعوة للتبشير بين الجماهير بهدف هزيمة نظام السادات "المعادى للثورة" والمتهم بالخيانة. ومرة أخرى جرى إفراد المساحة الكبرى "للقضية الوطنية"، كما ينبغى أن نتذكر أن تلك كانت كلمة السر التى وحدت كل المعارضة من الوفد حتى الإخوان المسلمين فى تلك اللحظة بالذات. وكما هو واضح لم يصدر المؤتمر أىّ مواقف جديدة أو مبتكرة، لكن تكمن الأهمية الكبرى فى حقيقة انعقاده فى حد ذاتها، وكذلك بسبب أنه بنشر هذه الحقيقة المجردة فى الصحافة العربية، اجتذب اهتمام

---

(١) انظر: وثيقة "حزبنا يمتلك إمكانيات بنائه كحزب جماهيرى"، يوليو ١٩٨٠.

(٢) انظر: الرواية المذكورة فى المؤتمر، تقرير "الوحدة"، سبتمبر ١٩٨٠.

الرأى العام للمعارضة العلمانية والثورية فى مصر، فى اللحظة التى قدمت فيها الراديكالية الإسلامية نفسها بعد الثورة الإيرانية كشكل لمعارضة أوضح للنظام. ينبغى أن نذكر فى النهاية أن المؤتمر لم يحل مشكلة التناقضات بين قسمى الحزب، بل على العكس من ذلك عقدت مجموعة المنفى المتركزة فى باريس بالذات مؤتمرا موازيا لختلفت نتائجه فى تحليل بعض المسائل التى تم التصويت عليها فى الجمعية العامة فى القاهرة، أولها بخصوص التحليلات بطبيعة ثورة يوليو التى استمر المؤتمر فى إعطائها صبغة ثورية، وبخصوص بعض الشخصيات فى مصر التى سعى للتحالف معها ضد السادات. وهذه النقطة بالذات مثيرة للتأمل؛ حيث تشكك المنفيون فى إمكانية الاتفاق البرنامجى مع الحركات الإسلامية مستندين كذلك إلى الخبرة المباشرة للحرب الأهلية اللبنانية، مفترضين أن أقصى ما يمكن الحصول عليه هو "نقاط التقاء تكتيكية" عرضية ومؤقتة[1]. ورغم أن اللجنة المركزية للحزب تجاهلت عمليا مناقشة مواقف مجموعة المنفى، فقد قررت هذه الأخيرة البقاء "كمعارضة داخلية" لتجنب انقسام جديد فى لحظة خطرة كهذه بالنسبة للبلاد وقواها الديموقراطية[2].

وشرع أعضاء "ح. ش. م" بعد المؤتمر فى تعزيز وجودهم فى الجبهة الوطنية الناشئة والمعارضة للحكومة رغم عوائق القمع البوليسى التى تفجرت من جديد ضد الشيوعيين، بينما تغاضى النظام عن أنشطة المجموعات الإسلامية الأكثر تطرفا فى مناسبات مختلفة فى عام ١٩٨٠. وعلى وجه التحديد أدان "قانون العيب" غيابيا عددا من أعضاء فرع "ح. ش. م" فى الخارج وعددا غير قليل من

---

(١) يوسف درويش، المقابلة السابقة الذكر.

(٢) فى مقابلته معى اتهم رفعت السعيد معارضه ميشيل كامل مؤكدا أنه استطاع طرح وهم تبنى "مواقف متشددة" حيث لم يعد يقيم بمصر منذ عام ١٩٧٢ وبالتالى فقد اتصاله بالواقع اليومى للصراع داخل البلاد. وعلى أىّ حال بمجئ عام ١٩٨٩ سيكون ميشيل كامل قد خرج من الحزب الشيوعى المصرى ليؤسس مع الهلالى، ودرويش، والعالم، وصبحى، حزب الشعب الاشتراكى.

المناضلين على أرض الوطن. ورغم ذلك كرس مثقفو الحزب أنفسهم للترويج لشعار جديد للمعارضة، وكان رفض تطبيع العلاقات مع إسرائيل وتعزيز "مقاطعة" الدولة العبرية التى أصبح مسموحا لمواطنيها لأول مرة بالمجىء إلى مصر التى أصبح علم السفارة الإسرائيلية يرفرف على أرضها بشكل شرعى[1]. ورغم هذه الجهود التى بُذلت أيضا عبر مشاركة الشيوعيين فى ندوات نقابة المحامين، لم تتخذ "الجبهة الوطنية" أبدا شكلا محددا ومنظما كما رأينا، وذلك لأن معارضة "الخيانة الوطنية" و"للتطبيع" لم تكن قاسما مشتركا كافيا.

ووفقا لبعض الشهادات حول فترة التحرك الكبرى تلك وصل عدد أعضاء الحزب إلى حوالى ١٥٠٠ عضو كان بعضهم متفرغين بفضل تمويل موسكو السخى من باب معاداة السادات[2].

ولم تستثنِ اعتقالات ٢ سبتمبر ١٩٨٢ الجماعية التى كانت مقدمة لاغتيال السادات، الحزب الشيوعى المصرى وأعضاءَه، وكذلك أعضاء حزب التجمع، والذين أطلق سراحهم بعد استعادة سيناء فى أبريل ١٩٨٢.

وبدا أن اختفاء الرئيس، الذى استقبله المناضلون بنوع من الارتياح، يفتح الباب لنهاية "تصالحية" داخل الحزب الذى أطلق فى تحليلاته الأولى المنشورة بعد "انتخاب" مبارك، نداء إلى "البرجوازية المنتجة" داخل النظام كى تسيطر على السلطة وتهمّش الجزء الطفيلى داخلها[3].

---

(١) انظر: على سبيل المثال، بيان "فلنقاطع الوجود الإسرائيلى"، "الانتصار"، العدد ٥٦ (٥ يناير ١٩٨٠)، ص ١، وكذلك الافتتاحية "من أجل إقامة سلطة الجبهة الوطنية الديموقراطية"، نفس المصدر، ص ٢-٣.

(٢) رفعت السعيد، المقابلة السابقة الذكر.

(٣) انظر: "الانتصار"، عدد خاص (نوفمبر ١٩٨١). انظر: أيضا البيان القصير "ماذا بعد اغتيال السادات"، ١٧ أكتوبر ١٩٨١.

وبالتوازى مع هذه التحليلات واستغلالا لاحتياج الرئيس الجديد للتحالف مع القوى العلمانية ضد "الخطر الإسلامى" رشح الحزب الشيوعى المصرى ٣ من قادته كمستقلين فى صفوف التجمع فى انتخابات ١٩٨٧ العامة[1].

ومع ذلك ألقت الحدود التى فرضها النظام على التطور السياسى للبلاد استكمالا للتجربة الساداتية الحزب الشيوعى المصرى فى أعراف "عدم الشرعية المحتملة" فاستمر فى التواجد ونشر دورية شهرية على الأقل حتى الآن.

أ- ٢- الحزب الشيوعى المصرى "٨ يناير"[2]

يقال فى وصف نسب هذه المجموعة أنها نبعت من هذا الجزء من الحرس القديم الذى عارض قرار حل المنظمات الشيوعية فى عام ١٩٦٥، لكنه بقى "كامنا" حتى حدوث النكسة.

ومع تجذر السياق السياسى بعد الهزيمة، والأهم من ذلك بعد وفاة عبد الناصر؛ تحولت المجموعة إلى نادى مثقفين حمل اسم "الاستمرار" للتدليل على رفض قرار ١٩٦٥ وضرورة تأسيس الحركة الماركسية المستقلة عن النظام. وكان مسار الحزب الشيوعى "٨ يناير" - بشكل ما - مشابها وموازيا لنظيره (حزب العمال الشيوعى المصرى) مع الفارق المتمثل فى أن هذا الأخير ستتخطى تأثيراته

---

(١) المرشحون الثلاثة هم نبيل الهلالى، ومحمود أمين العالم، ومحمد على عامر، وهم جميعا من الحرس القديم ولم ينتخب أىٌّ منهم فى النهاية. انظر: Ismael-El-Sa'id, op. cit., p. 143-144؛ محمود أمين العالم، المقابلة الشخصية.

(٢) المساحة المخصصة هنا لهذه المجموعة لا تتناسب بشكل مباشر مع تأثيرها فى الحركة الثالثة رغم أنه أقل من الحزب الشيوعى المصرى وحزب العمال الشيوعى المصرى إلا أن هذا نتج عن الاستحالة الموضوعية لتتبع آثار الصحافة الدورية للحزب بسبب الطريقة الخاصة التى انتهى بها وهى الانقلاب الداخلى. ولهذا تعتمد القصة هنا على الوثائق القليلة المتاحة واللقاءات مع بعض قياديِّى الحزب.

الحدود الضيقة لتنظيمه ولا عجب فى هذا فقد استند إلى فكر مُنظِّر رفيع الشأن هو إبراهيم فتحى.

وعوضا عن تواضع الإعداد النظرى السياسى للمؤسسين كانت قدرتهم الدعائية كبيرة فى إبداع شعارات بسيطة ومؤثرة، كما كانت عزيمة المناضلين قوية. وعلاوة على هذا منحتهما حقيقة رفض رجاء طنطاوى وفوزى جرجس زعيما "الاستمرار" حلّ الأحزاب الشيوعية فى ١٩٦٤-١٩٦٥، ورفضهما دخول المؤسسات الناصرية، فى أعين الشباب احتراما أعلى بلا شك من المجموعات المكوّنة من مثقفى الحرس القديم الذين دخلوا بلا تردُّد فى الاتحاد الاشتراكى.

وبسبب هذه الدوافع وبالذات بسبب اختيار التوجه إلى الشعارات الوطنية بينما أتت الشعارات الماركسية فقط فى المرتبة الثانية حصلت "الاستمرار" على دور بارز فى الحركة الطلابية بين عام ١٩٧١ وحرب أكتوبر. والواقع أن التنظيم الشيوعى المصرى استطاع وحده أن يتنافس مع شعبية مجموعة الحزب الشيوعى "٨ يناير" المستقبلية فى جامعتىْ القاهرة والإسكندرية[1]. ومن جانبهم، كان لطلاب "الاستمرار" دور بارز فى "جماعة أنصار الثورة الفلسطينية" التى كانت بلا شك المجموعة الطلابية المنظمة الأكثر تأثيرا فى جامعة القاهرة فى فترة ما قبل الحرب[2].

واجتذب موقف "الشروق" الداعم لـ السادات بمناسبة "الحرب المحدودة" كما سبق وذكرنا جزءًا من المناضلين الشبان نحو مجموعة "الاستمرار" التى بدأت فى إبراز السمات اليمينية والتحريفية للشروق - "الوريث المناسب" للماركسيين المتهمين بحل الحزب الشيوعى المصرى فى ١٩٦٤-١٩٦٥ - فى نشراتها، ورغم أن المجموعة لم تصبح حزبا "بشكل رسمى" حتى نهاية ١٩٧٥ فقد اتخذت اسم "٨

---

(١) من شهادات أحمد بهاء شعبان (٨ يناير) وهانى شكرالله (حزب العمال الشيوعى المصرى)، المقابلتان السابقتا الذكر.

(٢) نفس المصدر.

يناير" على الأقل منذ عام ١٩٧٤[١]. وقد أتى التاريخ المختار لتسمية الحزب كفأل وتكريم لذكرى ٨ يناير ١٩٥٨، وهو اليوم الذى اتحدت فيه كل القوى الماركسية فى مصر فى حزب واحد للمرة الأولى والوحيدة فى تاريخها[٢].

وضع الجزر الجزئى للحركة الطلابية بعد "انتصار" ١٩٧٣، والقمع المتزامن معه للحركة العمالية مجموعة **رجاء الطنطاوى** فى مواجهة أزمة برنامجية، وفى هذا الموقف أيضا تفوق الصراع بين الأجيال على الصراع السياسى، كما حدث فى منظمات اليسار الراديكالى الكبرى الأخرى. وبداية، من المعروف أنه رغم الوجود الضئيل للعمال داخل الحزب، إلا أنه لعب دورا أكيدا فى تنظيم وإدارة إضرابات حلوان والإسكندرية فى النصف الأول من عام ١٩٧٥ بصحبة حزب العمال الشيوعى المصرى والتروتسكيين[٣]. ولا شك فى أن المجلة الناطقة باسم الحزب، "اتحاد الشعب"[٤]، كانت أكثر انتشارا فى المصانع من مجلة الحزب الشيوعى المصرى، وكانت فى الوقت نفسه "ملائمة" أكثر لجمهور من العمال حيث كانت المسائل النظرية ضئيلة للغاية مقارنة بالأخبار الخاصة بالقمع البوليسى للأنشطة النقابية، والخاصة بالجبهة العربية–الإسرائيلية. وعلى أىّ حال، استغلت هذه المجموعة شأنها شأن حزب العمال الشيوعى المصرى، والحزب الشيوعى المصرى، مرحلة النشاط العمالى لإعلان وجودها باسم الحزب الشيوعى "٨ يناير" بشكل رسمى فى منتصف عام ١٩٧٥[٥].

---

(١) كمال خليل، المقابلة السابقة الذكر.

(٢) انظر: الفصل الثالث.

(٣) شهادات كمال خليل، وحسنين كشك، وهانى شكر الله، فى المقابلات السابقة الذكر.

(٤) بالإضافة إلى هذه الجريدة المخصصة للنشر العام كان لدى الحزب الشيوعى (٨ يناير) نشرة داخلية نظرية تنظيمية باسم "الصراع".

(٥) ينبغى أنْ نذكر أن **إسماعيل والسعيد** فى المنحى المتمركز حول الحزب الشيوعى المصرى يذكران (ص١٤٥) أن حزب ٨ يناير أعلن تأسيسه كمجرد رد فعل على تأسيس الحزب الشيوعى المصرى فى عام ١٩٧٥ بينما ظهرت الوثائق الأولى الموقعة باسم "٨ يناير" كذلك قبل هذا التاريخ وعليه فقد جرت بالتأكيد عملية إنشاء المجموعة فى سياق مستقل عن الحزب الشيوعى المصرى.

وأدى الاشتراك الفعال لبعض المناضلين، ومن بينهم طلاب سابقون فى الحركة العمالية إلى إبراز التناقض داخل الحزب منذ نهاية نفس العام. فقد تلا التأسيس الرسمى للحزب تأسيس لجنة مركزية "يمثل فيها الشباب نصف عدد الحرس القديم" الذين ضمنوا على هذا النحو السيطرة على الخط السياسى(1). وكانت الأولوية المستقرة للجنة المركزية، كما فى المجموعات الأخرى تتمثل فى نشاط "توعية الجماهير" عبر نشر صحافة الحزب فى المصانع والريف والجامعة أكثر من الحركة المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك قررت القيادة تفضيل النشاط السياسى فى الجامعة مستندة على النجاحات الماضية. وبالتحديد أدار "٨ يناير" و"حزب العمال الشيوعى المصرى" سويا منذ عام ١٩٧٥ نادى الفكر الاشتراكى داخل حرم جامعة القاهرة والذى أصبح الجمعية الطلابية الأكثر أهمية لليسار فى مصر والوحيدة التى تستطيع، إلى حد ما، مقاومة توسع المجموعات الطلابية الإسلامية الممولة من النظام(2). ومن وجهة نظر الشباب لم يكن من الممكن أن تنحصر الحركة بين الطلاب متجاهلة الطبقة العاملة والمواطنين فى اللحظة التى يضخم فيها الانفتاح من الفوارق الاجتماعية مزيلا "قناع المساواة" فى الفترة الناصرية. وعلى أىّ حال وعلى العكس مما جرى داخل "الحزب الشيوعى المصرى" و"حزب العمال الشيوعى المصرى" قررت مجموعة الطلاب السابقين اتخاذ دور "الأقلية الداخلية" ممثلة عمليا "خطا بديلا" للخط الرسمى. وقد صعدت انتفاضة يناير ١٩٧٧ وقمعها هذا الصراع فتم بعدها إلقاء القبض على العديد من الطلاب بينما فر آخرون ومن

---

(١) من المقابلة السابقة الذكر مع كمال خليل الذى كان هو نفسه عضوا فى اللجنة المركزية للحزب نعلم أنه حتى فى أقصى لحظات التوسع لم تصل عضوية حزب "٨ يناير" إلى مائتى عضو عامل.

(٢) من شهادات أحمد بهاء شعبان وفريد زهران وهانى شكر الله، المقابلات سابقة الذكر. وموقف المجموعة القيادية يتضمنه مقال رجاء طنطاوى، "بعض القضايا من المرحلة الإستراتيجية" (بدون تاريخ).

بينهم أحمد بهاء الدين شعبان إلى الخارج ليتجنبوا الاعتقال[1]. والواقع أن شباب الحزب، ورغم تأكيداتهم، كانوا بعيدين عن اتخاذ دور قيادى فى المظاهرات كما أراد النظام أن يتهمهم، ومع ذلك أقنعت الهيئة الشعبية عدة مناضلين بإمكانية تحقيق إستراتيجية "الكفاح المسلح" فى مصر وفلسطين على غرار النموذج الصينى والفييتنامى.

مثلت قيادة الحزب فى سنوات حكم السادات الأخيرة دورا هامشيا فى محاولة توحيد قوى المعارضة سواء لعدم ثقتها فى مولجهة اليسار الشرعى والحزب الشيوعى المصرى أو بسبب ثقتها الضئيلة فى التحالف مع نفس الجماعات الإسلامية التى حاربت التواجد الماركسى فى الجامعات بالسلاح الأبيض لتسيطر عليها. وفى الوقت نفسه، قرر الجناح "الطلابى" رغم كونه أقلية فى حرم الجامعة، أن يدرس فرصة تطبيق الكفاح الشعبى المسلح فى السياق المصرى والشرق أوسطى. وفى هذا العرض لا ينبغى أن ننسى أنه إذا كانت التجربة فى الحركة الطلابية قد جعلت المناضلين الشباب أكثر ضجرا من الأرثونكسية السوفييتية التى مارستها اللجنة المركزية وأكثر انفتاحا على "مستجدات" الماوية والجيفارية من جانب آخر وأكثر تركيزا بشكل مطلق تقريبا على "القضية الوطنية" إلى درجة أن بعضهم من بين المتواجدين فى بيروت دخلوا فى منظمات اليسار الفلسطينى.

ورغم أن نهاية حزب "٨ يناير" ستتم فى فترة تالية للفترة التى نقوم بعرضها إلا أنها تستحق الذكر بسبب القيمة الرمزية والنموذجية التى تمثلها للمجموعات الأكثر راديكالية، والأكثر إثارة للاهتمام أيضا فى الحركة الشيوعية الثالثة فى مصر. ففى الحقيقة انتهى الحزب، بعد تحمله للقهر البوليسى الذى أهلك القسم

---

(١) لا توجد معلومات مؤكدة عن عدد أعضاء "٨ يناير" الذين ألقى القبض عليهم أو اتهموا بسبب الانتفاضة إذ إن الادعاء خلط بينهم وبين ناشطى حزب العمال الشيوعى المصرى إلى درجة الإشارة إلى عضوين من اللجنة المركزية لـ "٨ يناير" ضمن اللجنة المركزية للمجموعة الأخرى. ويمكن مراجعة الوثيقة، فى كتاب حسين عبد الرازق، "مصر.."، المصدر السابق الذكر، ص ٢١٤-٢١٥.

الأعظم من الأحزاب الصغرى الأخرى بين عامىْ ١٩٨٠ و ١٩٨١، بسبب قرار الأقلية من الطلاب السابقين الذين ازداد عددهم بأعضاء شباب جدد، أن يبلغوا البوليس عن قادتهم السابقين مما أدى إلى اعتقال وتفجير الحزب[١].

وتلخص نهاية الحزب الشيوعى "٨ يناير" بعض سمات الحركة، ليس فقط بالنسبة لنقص الجدل الديموقراطى داخل المنظمات، لكنها تشهد أيضا على النقص التام "للتربية الديموقراطية" لجيل المناضلين الجدد الذين نشأوا فى مجتمع شمولى قمعى، وأبنية سياسية سرية ومنظمة على نمط ستالينى، أىْ وسواس المركزية. وبهذا الشكل يمكننا أن نشارك هؤلاء المناضلين من المجموعات المختلفة فى استنتاجهم المرير الذى يرى أن حركة اليسار الراديكالى فى السبعينيات "قضت على نفسها" أكثر من كونها قد تم تدميرها على يد البوليس[٢].

أ- ٣- حزب العمال الشيوعى المصرى

مثل حزب العمال الشيوعى المصرى "أقصى يسار" الحركة الشيوعية المصرية الثالثة[٣] حيث كانت المجموعة الأولى من اليسار الجديد، التى ترى النور فى شكل سلفه "ت. ش. م" وبالتأكيد المجموعة الأهم بالنسبة لتأثيرها الفكرى فى المرحلة التى تتناولها هذه الدراسة بأكملها، رغم أنها الثانية بعد "ح. ش. م" بمقياس عدد الأعضاء والعاطفين.

---

(١) اتحدت بقايا الحزب بعد عدة انقسامات مع حزب العمال الشيوعى المصرى فى عام ١٩٨٩ منشئة "حزب العمال المصرى الموحد".

(٢) بشكل خاص من الشهادات السالفة الذكر لـ **كمال خليل وأحمد بهاء شعبان** "٨ يناير" و**محمد الوردانى** "حزب العمال الشيوعى المصرى"، مقابلة شخصية معه فى (القاهرة ٢ مايو ٢٠٠٢) وبشير السباعى "العصبة التروتسكية"، مقابلة شخصية، (القاهرة ٦ يونيو ٢٠٠١).

(٣) قام **إسماعيل والسعيد** بهدف التقليل من دور حزب العمال الشيوعى المصرى فى إطار الحركة الشيوعية الثالثة بمحاولة شطبه بزعم أنه "مجموعة من الشباب المتطرف" وتخصيص صفحة واحدة فقط له فى كتابهما.

وقد تخطى تأثير هذه المجموعة على الساحة الثقافية المصرية بكثير أداءه كحزب سياسى فى المعارضة غير الشرعية، ودخل الساحة الثقافية من جانبها الفنى والأدبى. والحقيقة أنه كان من بين المثقفين النشيطين فى حزب العمال الشيوعى المصرى عدد من الكتاب البارزين فى مصر منذ الستينيات وإلى الآن. ويكفى أن نذكر أن ملهم هذه المجموعة كان المنظِّر والناقد الأدبى إبراهيم فتحى، وأن من بين الأعضاء كان الممثلون الأكثر لمعانا للطليعة الأدبية العربية مثل الشاعرين محمد سيف، وزين العابدين فؤاد، والناقد الأدبى خليل كلفت، وكتاب القصة محمود الوردانى، وجار النبى الحلو، وخالد جويلى، وآخرين عديدين، وبهذا المعنى لا يمكننا إلا أن نتفق مع فريد زهران الذى كان هو نفسه عضوا فى الحزب حتى عام ١٩٧٦، والذى يرى أن تأثير ونجاحات الحزب فى الحياة الثقافية ذاتها تفوق بكثير ما حققه فى الساحة السياسية بمعناها المعروف[1]. على أنه لا ينبغى أن ننسى أن بعض كتاب الصحافة السياسية والمحررين الكبار "المستقلين" فى مصر أتوا أيضا من مدرسة حزب العمال الشيوعى المصرى. وبالإضافة إلى ذلك وحتى لو لم نحسب تأثير هذه المجموعة على المدى الطويل، فمما لا يمكن إنكاره أنها قادت بشكل واضح الجدل الماركسى فى السبعينيات لاتخاذها موقف "القطيعة" مع تراث الماركسية المصرية.

وكما قلنا من قبل، لم تكن نقطة انطلاق تحليلات "ت. ش. م" التى كتبها إبراهيم فتحى، هى فقط إدانة حل الحزب الشيوعى المصرى و"حدتو" فى عام ١٩٦٥، بل كانت أيضا رفض قراءة الحركة الشيوعية الثانية لنظام يوليو. فقد رأت الأحزاب الماركسية المختلفة، فى أشكال وأوقات متنوعة، سمة من سمات "الثورة الوطنية والديموقراطية" فى النظام الناصرى تبعا للنظرية الستالينية للمراحل الثورية، متذمرين إلى أقصى حد من انسياقه السلطوى، بينما رأى "ت. ش. م" فى الناصرية على العكس من ذلك "الأيديولوجية الديماجوجية" التى تعبِّر عن سلطة

---

(١) من المقابلة السابقة الذكر مع فريد زهران.

"البرچوازية البيروقراطية"، تلك الأيديولوچية التى استحوذت على الجماهير بلا أىّ ملامح تقدمية سوى تحالف انتهازى ومؤقت مع المعسكر الاشتراكى[1].

لم يكن هذا الموقف هو القطيعة الوحيدة التى قام بها إبراهيم فتحى ومجموعته التى تكونت بداية من حوالى عشرة من المثقفين المقيمين بالقاهرة فمن المحاور الأساسية كذلك، نقد المراجعة السوفييتية والاتحاد السوفييتى والحقيقة أن "ت. ش. م" تأسس بعد المؤتمر التاسع للحزب الشيوعى الصينى (١٩٦٩)، الذى بلور فيه ماو رؤيته للنظام السوفييتى بوصفه "إمبريالية اشتراكية". ولم يصل مثقفو حزب العمال الشيوعى المصرى أبدا إلى نقد جذرى إلى هذا الحد فى مواجهة الحزب الشيوعى السوفييتى، إلا أنهم كانوا منذ البداية متأثرين للغاية بالنقد الصينى للمراجعة السوفييتية[2]. ومن هذا المنطلق، يرجع هذا التفرد فى حزب العمال الشيوعى المصرى مقارنة بالتكوينات الشيوعية الأخرى، باستثناء التروتسكيين، بشكل كبير إلى الرؤية الأممية لـ إبراهيم فتحى، وقد مثل ذلك استثناءً نادرا على النهج القومى العربى الذى سيطر على الماركسية المصرية فى أعوام الأربعينيات وما بعدها مما سهل عليها التفاعل مع النظام الناصرى[3].

وإذا تحدثنا عن نشأة هذا التكوين فسنذكر انتشاره السريع فى صفوف الطلبة فى الحركة، فى الأعوام ما بين ١٩٧١ و ١٩٧٣، والتى لم يكن يضاهيها سوى "الاستمرار" ("٨ يناير")، وهنا ينبغى أن نتذكر أن هذا النجاح فى الجامعات

---

(١) الكتابات الأولى لـ ت. ش. م. المذكورة هنا وكلها تقريبا من أعمال إبراهيم فتحى نشرت فى بيروت فى الأعوام الأولى للسبعينيات بالاسم المستعار (شيوعى مصرى)، ثم أعيد نشرها عدة مرات سواء فى بيروت أو فى الصحافة السرية لحزب العمال الشيوعى المصرى. انظرْ ما يلى بخصوص تطور نظريات ح. ع. ش. م عن طبيعة الدولة الناصرية والساداتية وقضايا نظرية أخرى وكذلك المقابلة السابقة الذكر مع إبراهيم فتحى ومع صالح محمد صالح (خليل كلفت) فى مقابلة شخصية معه، القاهرة ٢٢ يناير ٢٠٠٣.

(٢) صالح محمد صالح (خليل كلفت)، المقابلة السالفة الذكر.

(٣) هانى شكر الله، المقابلة السابقة الذكر.

المصرية يعود إلى أن أغلبية أعضاء الحزب كانوا من الشباب. بالإضافة إلى أن إمكانية استخدام جمعية "جبهوية" معروفة بشكل شرعي، ومؤثرة مثل "كتاب الغد"، جعلت عملية الدعاية والتجنيد أسهل بكثير حيث لم تتواجد هذه الفجوة الجيلية الكبيرة الموجودة في "الحزب الشيوعي المصري" وحزب "٨ يناير". وكان حزب العمال الشيوعي المصري بالتأكيد هو التكوين الأقدم في الحركة الثالثة من حيث نشر الأفكار، لأنه بدأ في طباعة نشرة "الانتفاضة" منذ عام ١٩٧٢، بالتزامن مع الحركة الطلابية.

وإلى جانب الروح الأممية التي حملتها الإصدارات النظرية لـ إبراهيم فتحي، ينبغي أن نذكر أنه منذ البداية داومت "الانتفاضة" على إعطاء اهتمام رئيسي لـ "القضية الوطنية" حيث لم يكن من الممكن وجود رؤية أخرى للموقف بعد النكسة، مطلقة شعار "حرب شعبية لتحرير الأراضي العربية المحتلة"[1]. وبإلقاء نظرة على الإنتاج "التشيماوي" في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وحرب ١٩٧٣ ندرك الاتجاه الغالب للمجموعة في مواجهة "المسألة الشرق أوسطية" بجانب التجليات النظرية حول طبيعة النظام الحاكم، وتكوينه الاجتماعي، والتحالف الطبقي، وطبيعة الثورة المقبلة. ويمكننا تقريبا أن نؤكد أن منتقي "ت. ش. م" مثلوا طبعة أكثر راديكالية "وبديلة" لمجموعة "الطليعة"، رغم الاشتراك في إيلاء الانتباه والتوجه إلى المسيرة الفلسطينية، وبالذات يسار منظمة التحرير الفلسطينية[2].

وباختصار يظهر من كتابات هذه المرحلة الأولى اقتناع المجموعة بأن النظام الساداتي لن يستأنف أبدا العداء مع الدولة العبرية، لأن سماته الطبقية تستدعي "عودة مصر إلى معسكر الإمبريالية الدولية" والذي مثلت إسرائيل حصنه في الشرق الأوسط[3].

---

(١) صلاح العمروسي، المقابلة السالفة الذكر. لكنّ لم يتح لي تتبُّع أيّ نسخ من "الانتفاض" المنشورة قبل ١٩٧٥.

(٢) انظرْ، على سبيل المثال، الدراسات المجمعة "ح. ع. ش. م: مسار الخيانة..."، المصدر السابق الذكر، ٢٠-٤١.

(٣) انظرْ على سبيل المثال، مرسي مصطفى علي (اسم قلم لـ إبراهيم فتحي)، "كيف تحل...."، المصدر السابق الذكر.

وبناء على هذا الموقف الذى ينفى أىّ شرعية عن حكومة عاجزة عن الاستعادة بالقوة لما تم انتزاعه بالعنف، تعززت قدرة "ت. ش. م" على اجتذاب الجماهير الطلابية مقارنة بالمجموعات الأخرى الأقل جذرية، التى انتظرت أن يتحرك "الوجه الوطنى والاشتراكى" للنظام ضد الإمبريالية المحلية والعالمية.

وعلى العكس من ذلك يعتبر "نصر أكتوبر" رغم محدوديته، وبالذات الدعاية المسبحة لبطل العبور، نقيضين واضحين لتنبؤات المجموعة. لكن قبل تحليل رد فعل قيادة التنظيم على النصر الكبير السياسى والدبلوماسى لـ السادات، ينبغى أن نذكر أن قسما مهما من قيادة الحزب كانت فى هذه اللحظة فى السجن منذ يونيو عام ١٩٧٣. وتعتبر الدينامية التى أدت إلى الاعتقالات مهمة من أجل فهم الاتجاه السياسى المستقبلى للحزب. فقد أدركت مجموعة المثقفين فورا، وقبل الأحزاب الأخرى أيضا، خطر البقاء كنادٍ مغلق للمثقفين الحضريين. وهكذا ففى نهاية عام ١٩٧١ بينما كان "ت. ش. م" ينمو فى الجامعات، فقد استطاع أن يُدمج بداخله حلقة ماركسية تتكون بصفة رئيسية من مجموعة من عمال الإسكندرية ممثلة "الطبقة العاملة" التى كانت غائبة حتى ذلك الوقت[1].

وبالنسبة لحرب أكتوبر، حذر **صالح محمد صالح (خليل كلفت)**، مترجما للأحداث بشكل صحيح، أن "ليس كل ما يلمع ذهبا"، بمعنى أنه رغم ضجيج دعاية وسائل إعلام النظام التى انضم إليها إصلاحيُّو "الشروق" لم تكن الحرب سوى مبادرة محدودة لتحريك التسوية مع إسرائيل[2].

ولكن حتى إذا صح أن هذا الموقف كان "ثوريا"، كما رأت صحافة الحزب[3]، وتنبأ بشكل فعال بالتطورات المستقبلية، إلا أن اعتقاد الحزب بأن النظام

---

(١) **صالح محمد صالح**، "ليس كل ما يلمع ذهبًا"، أبريل ١٩٧٤، أعيد نشره فى "ح. ع. ش. م "مسار الخيانة..."، المصدر السابق الذكر، ص٥٥-٧٧.
(٢) المصدر السابق ص ٣٧ -٤١.
(٣) انظرْ أعلاه.

كان عاجزا عن أىّ مبادرة عسكرية، بسبب سيطرة القوى الرجعية القديمة والجديدة عليه، أنتج تحليلات ميكانيكية جدا لم تضع فى اعتبارها شخصية **السادات** والدور الخاص الذى تركته التجربة الناصرية فى ميراث مؤسسات رئاسة الجمهورية[1] كما كان من شأن ذلك أن يُضعف نسبيًا تأثير الحزب جماهيريا (والحقيقة كما أكد لى **خليل كلفت** فى لقاء معه أن اللجنة المركزية للحزب أصدرت توجيها شفويًا لكل الأعضاء لشرح احتمال قيام النظام بعمل عسكرى محدود وذلك قُبَيْل اعتقال عدد من قادة الحزب فى يونيو ١٩٧٣، الأمر الذى أدى إلى أن ذلك التوجيه لم يتخذ شكلا مكتوبا على الإطلاق).

ومن جهة أخرى تطور لدى الحزب اقتناع بأن النظام كان يتخذ من البداية خطا "انهزاميًا" تجاه الصراع العربى الإسرائيلى كما أظهرت كل الخطى التى قام بها **عبد الناصر** أولا ثم **السادات** من بعده منذ عام ١٩٦٧ وما تلاه فى سياق السبعينيات وقد ثبتت صحة هذا الاقتناع فيما بعد. وعلى أىّ حال فقد مثلت التحليلات بتطورات الجبهة العربية الإسرائيلية منذ عام ١٩٧٣ وما بعدها بجانب الاهتمام البارز بمسائل السياسة الدولية، المحور الرئيسى للإنتاج الأساسى لمثقفى "ت. ش. م" حتى أثناء فترة اعتقال المجموعة القيادية.

وبالتوازى مع الأحزاب الأخرى حملت موجة الإضرابات – التى حدثت فى النصف الأول من عام ١٩٧٥، وتزايدت باحتلال مصانع المحلة الكبرى فى شهر مارس – إلى المناضلين تحديات جديدة واختيارات جديدة. وكان للمجموعة دور فى اضطرابات حلوان والإسكندرية حيث تواجد عمليا العنصر الماركسى المنظم الوحيد بين العمال. ومع ذلك بدا أن تدهور الظروف الاقتصادية، وبداية انحسار الحركة الطلابية المفرغة جزئيا بسبب نصر ١٩٧٣، والخطوات الحاسمة التى قام بها الرئيس على طريق "الخيانة" قد وفرت الشروط الأنسب فى أعين المناضلين

---

(١) انظر افتتاحية "الصراع"، العدد ١١ (٣٠ نوفمبر ١٩٧٥)، ص ١ وما يليها.

الشبان لتعبئة الجماهير بشعارات الحرب الشعبية ضد الاحتلال الإسرائيلي[١]. وفى حالة "ت. ش. م" الذى أعلن فى سبتمبر ١٩٧٥ "تحوله" إلى "حزب العمال الشيوعى المصرى" لا يمكننا أن نتحدث بالفعل عن صدام بين الأجيال. وكان وراء الدوافع التى دفعت اللجنة المركزية إلى نشر "تقرير ٩ مايو ١٩٧٥" بداية للخروج من التدهور الذى كان قد وصل إليه الحزب خلال عامين من وجود عدد من أهم أعضاء اللجنة المركزية فى السجن، حيث ركز التقرير على نشاط الحزب فى كافة المجالات السياسية والجماهيرية والتنظيمية والأمنية مع تركيز خاص على الصحافة الحزبية المنتظمة التى لم يكن لها وجود فى "ت. ش. م" إلى ذلك التاريخ[٢].

وقد أصدر الحزب أربعة إصدارات شهرية ونصف شهرية منذ إعادة تسميته فى سبتمبر ١٩٧٥، اثنان منها هما "الانتفاضة" التى تم نشرها منذ عام ١٩٧٢ (وكانت فى الأصل مبادرة فردية لعضو بارز فى الحزب هو **جلال الجميعى** ثم تم تبنيه كإصدار حزبى)، و"الشيوعى المصرى" التى رأت الضوء فى سبتمبر ١٩٧٥. ومن بين الدوريات الحزبية الداخلية نشرة "الصراع" التى كانت منبرا للمناقشات بين الأعضاء بشأن القضايا النظرية والتنظيمية للحزب فى حين تم تخصيص نشرة "الأمن" للمسائل المتعلقة بالأمن. وإذا فكرنا أنه حتى فى فترات التوسع القصوى، لم يصل حزب العمال الشيوعى المصرى إلى ٢٠٠ عضو "عامل"[٣]، يمكننا أن نقدر

---

(١) المصدر السابق.

(١) بعض المناضلين الذين تمت مقابلتهم تحدثوا عن عدد أقصى لأعضاء الحزب يبلغ ٥٠٠ عضو بينما يحصر أغلبهم العدد فى "ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ " الذى يبدو التقريب الأقرب للصحة.

(٣) بالإضافة إلى هذه المطبوعة الدورية توفر لديَّ العديد من "التقارير" و"المذكرات" التى كتبها مناضلون أفراد يبرر حجم هذا الإنتاج والتعقيد النظرى لبعض الكتابات فى حد ذاته بحثا خاصا عن مسيرة ح. ع. ش. م.

تقديرا عاليا حجم ومستوى الجدل الفكرى الذى أنتجه هذا الحزب[1]. وللتدليل على ذلك ينبغى أن نذكر أن مجلة "الشيوعى المصرى" اعتبرت من جانب مناضلى المجموعات الراديكالية الأخرى باستثناء "كبار" الحزب الشيوعى المصرى، المجلة الطليعية بالنسبة للحركة الماركسية بأكملها. ومن هذا المنطلق لا يعد مجافيا للصواب أن نعتبر أن مجلة "الشيوعى المصرى" كانت تمثل بالنسبة لليسار الراديكالى ما كانت تمثله مجلة "الطليعة" بالنسبة لليسار الرسمى.

وقد حقق "حزب العمال الشيوعى المصرى" الهيمنة الفكرية على التيار اليسارى فى النوادى الجامعية، وكانت الأنشطة الكبرى ينظمها "نادى الفكر الاشتراكى" داخل جامعة القاهرة والتى كان يقودها حزب العمال بالتعاون مع حزب "٨ يناير" كما سبق وأن ذكرنا، إلا أن هذه الهيمنة ستؤول إلى الزوال فى مواجهة عجز المناضلين الماركسيين عن مواجهة التوسع الشديد للتأسلم الراديكالى فى الجامعات. ومن الواضح أن هذا النجاح لا يعتمد فقط على أخطاء اليسار، رغم أنه لا يمكن إنكار أن تفضيل "القضية الوطنية" مع تسطيح إعلان خيانة السادات، والتقليل من التوترات الاجتماعية الداخلية فى المجتمع المصرى والمرئية داخل الجامعات، هى سبب آخر لعجز اليسار الماركسى، فى تقديم نفسه كبديل حقيقى للسلطة والجماعات الإسلامية. وإذا كان تذمر بعض الأعضاء فى مواجهة الخط التنظيمى والجماهيرى الذى حددته القيادة قد تم احتواؤه باعتباره معارضة داخلية لبعض الوقت فقد انفجر بشكل غير قابل للعلاج بنهاية عام ١٩٧٦ بانقسامين عُرف أحدهما باسم "الانشقاق" والآخر باسم "التكتل" قام بهما عدد كبير من المناضلين[2]. وفضلت المجموعة التى عُرفت باسم "التكتل" تقديم أعضاء الحزب كمرشحين مستقلين فى الأحياء الشعبية. ولم يكن ذلك لمجرد الرغبة فى النجاح فى أن ينتخبوا

---

(١) انظر "قرار" اللجنة المركزية لـ "ح. ع. ش. م": "قرار من اللجنة المركزية بشأن نشأة التكتل"، ١٥ أكتوبر ١٩٧٦، (٢٠ صفحة).

(٢) عن فريد زهران (من محركى الانقسام)، المقابلة السابقة الذكر.

كأعضاء في البرلمان، بل كان الأهم من ذلك القدرة على تنمية حركة دعاية أكثر تأثيرا، مستغلين "التهاون" المؤقت لأجهزة قمع النظام، بحثا عن تأسيس نوع من "السوفييتات" داخل الأحياء الشعبية[1]. ومن اللقاءات التي أجريناها يتضح أن عدد المناضلين المعارضين "الساخطين" على الخط الرسمي للجنة المركزية، كان أكبر من عدد الذين تركوا فعلا حزب العمال الشيوعي المصري في عام ١٩٧٦، إلا أن هؤلاء فضلوا البقاء باسم المركزية الديموقراطية، مثيرين النقاش الداخلي عبر صفحات "الصراع"[2].

ولا شك في أن خروج المجموعة أضعف حزب العمال الشيوعي المصري، في الوقت الذي قام فيه النظام بعمل أكبر دعاية ممكنة له باتهامه بأنه كان وراء كواليس انتفاضة يناير ١٩٧٧. ففي أيام معدودة تم نشر اسم الحزب، وبعض الأعضاء المعتقلين[3] في العديد من الصحف اليومية، والدوريات داخل مصر، وفي كل أرجاء العالم العربي، رغم أن الحركة الشيوعية، كما سبق وأوضحنا، لم تكن هي التي نظمت الانتفاضة التي تفجرت بشكل تلقائي. ورغم ذلك وكما حدث في حالة "٨ يناير" لم ينجح "ح. ع. ش. م" في استخدام التوتر الاجتماعي، وأزمة شرعية النظام من أجل زيادة عدد أعضائه، واستمر في التمسك "بالصحافة

(١) بخصوص مسار هذه المجموعة بعد الخروج من ح. ع. ش. م، انظر أدناه.

(٢) شهادة صلاح العمروسي السابقة الذكر. لتتبع الآثار في صحافة الحزب، انظر على سبيل المثال "الصراع"، العدد ٢٦ (سبتمبر ١٩٧٦). ويوجد تقرير تحليلي ومفصل عن الجدل الداخلي في ح. ع. ش. م خلال السبعينيات في المخطوطة غير المنشورة لـ سمير كامل، "خلافاتنا: ضد الانحراف البيروقراطي الانعزالي التصفوي" (٤٣١ صفحة، بدون تاريخ) الذي يعيد فيها أحد أعضاء الحزب صياغة طبيعة الخلافات الداخلية ويبحث في نفس الوقت عن طرح حل يقوي الديموقراطية الداخلية ويتجنب المزيد من الانقسامات.

(٣) اتهم ٨٤ مواطنا بأنهم أعضاء في ح. ع. ش. م، لكن ينبغي أن نذكر أن الاتهام تضمن العديد من أعضاء الحزب الشيوعي "٨ يناير"، انظر حسين عبد الرازق، "مصر..."المصدر السابق الذكر، ص ١٢٤.

الثورية". وبنظرة عابرة حتى على الإنتاج الصادر بين عام ١٩٧٧ ووفاة الرئيس[١]، يتضح أن انتباه الأعضاء تركز على "القضية الوطنية" خاصة بعد رحلة السادات إلى القدس[٢]. ومن جانب، يظهر قرار الرئيس بالانطلاق فى سلام منفرد عازلا مصر عن "مجالها العربى"، أن التحليلات التى أنتجها "ح. ع. ش. م" منذ ١٩٦٩ وما بعد ذلك كانت صحيحة، ولكنْ على الصعيد العملى، لم تنجح المجموعة الأكثر راديكالية فى "الحركة الشيوعية الثالثة" فى أن تذهب أبعد من إدانة "الخيانة الوطنية" حتى إذا كان ذلك قد تم بنغمات أكثر حدة وبتحليلات أكفأ وأكثر تعقيدا عن الوضع الدولى. والأمر المثير للانتباه فى قراءة إنتاج "ح. ع. ش. م" فى آخر العهد الساداتى بأثر رجعى، وهو الإنتاج الذى استمر بكمية كبيرة كما سبق، هو فى المقام الأول العجز عن تقديم دافع للحركة الاجتماعية للجماهير سوى معارضة "الخيانة" ثم "التطبيع" وهى المواضيع المفضلة للإنتلجنسيا المصرية بشكل عام. وبالإضافة إلى ذلك من المهم الإشارة إلى الغياب المقلق لتأمل تحليلى لظاهرة تقدم الإسلام السياسى فى البلاد إلا من منطلق المقارنة بين الموقف الإيرانى والمصرى، بعد انتصار الخومينى فى عام ١٩٧٩[٣].

وهكذا لم يضارع انشغال السادات بـ "الوسواس الشيوعى" إلا قصر نظره أمام "التهديدات الإسلامية" الأكثر واقعية، مما جعل اليسار الراديكالى الهدف

---

(١) يؤكد إسماعيل والسعيد بشكل خاطئ (p. 147) أن ح. ع. ش. م قد تقلص بعد الإنتفاضة إلى "حلقات مبعثرة" وتوقف عن إصدار صحفه الدورية بينما تمكنت أنا بنفسى من تتبُّع نسخ من "الشيوعى المصرى" حتى نهاية عام ١٩٨١ ومن "الإنتفاض" حتى الاتحاد مع ٨ يناير فى عام ١٩٨٩.

(٢) انظرْ البيان بخصوص زيارة الرئيس إلى القدس "موقف حزب العمال الشيوعى المصرى من خطوة السادات الخيانية"، ٣٠ نوفمبر ١٩٧٧ وكذلك البيان الذى تلاه بخصوص القمة المصرية الإسرائيلية بالإسماعيلية، "موقف حزب العمال الشيوعى المصرى من قمة الإسماعيلية"، ديسمبر ١٩٧٧.

(٣) انظرْ "بيان من حزب العمال الشيوعى المصرى حول سقوط نظام الشاه"، "الشيوعى المصرى"، العدد ٤٣ (مارس ١٩٧٩)، ص ٦-١٠.

المفضل للقمع الذى أصاب ح. ع ش. م أولا فى عام ١٩٨٠، وبشكل أقل مع الاعتقالات الجماعية فى سبتمبر ١٩٨١[١].

وتقدم رواية "ليال أخرى"[٢] للكاتب **محمد البساطى** الوصف الأفضل لحالة إحباط وعجز الإنتلجنسيا العلمانية والراديكالية المصرية أمام القمع الحكومى، والجمود الجماهيرى، وإعادة أسلمة المجتمع من أعلى أكثر من الوثائق والصحافة السرية للحزب. وقد اتخذ هذا الكاتب مسارا بالقرب من تجربة الماركسية الراديكالية، وكتب هذه الرواية بعد عشرين عاما من وقوع أحداثها بواقعية السيرة الذاتية، مصورًا روح اليسار الراديكالى فى مصر فى نهاية العهد الساداتى. ويتضح من هذا العمل أكثر من أىّ شئ آخر اغتراب المثقفين عن مجتمعهم الذى كان يشهد عملية أسلمة تتعمق باستمرار وقف أمامها الماركسيون عاجزين حتى عن إصدار تحليل لها.

وعلى عكس ما يؤكده **طارق إسماعيل ورفعت السعيد**[٣]، لم يختف "ح. ع. ش. م" من الوجود بعد القمع الحكومى الذى استمر حتى فى الثمانينيات، إلا أنه تقلص من حيث عدد الأعضاء، واتحد مع العناصر المتبقية من ح ش "٨ يناير" فى عام ١٩٨٩ مكونين "حزب العمال الشيوعى الموحد" واستمر فى التواجد خاصة فى

---

(١) "ما العمل؟"، العدد ٣٠ (فبراير ١٩٨١)، ص ١.

(٢) **محمد البساطى**، *ليال أخرى*، بيروت، دار الآداب، ٢٠٠٠؛ الترجمة الإيطالية لـ باتريتسيا تزانيللى Patrizia Zanelli, Roma, Jouvence, 2003 . وتظهر أيضا فى الرواية "شخصيات مُقنعة" لكتاب ومثقفين متنوعين من اليسار وتروى اعتقال إبراهيم فتحى فى عام ١٩٨٠. ولا شك فى أن *ليال أخرى* ليست العمل الأدبى الوحيد الذى يتناول بشكل واقعى موقف المثقفين الماركسيين فى السبعينيات. ويكفى أن نذكر أعمال **محمود الوردانى** الذى كان لفترة طويلة عضوا مهمًا فى ح. ع. ش. م منذ منتصف السبعينيات وحتى بداية الثمانينيات.

(٣) انظر: Ismael – El-Sa'id, op. cit., p. 147.

الجامعة ممثلا اليسار بجوار حزب التجمع والمجموعات "التروتسكية الجديدة" الحديثة التكوين[1].

أ- ٤- الحزب الشيوعي المصري "المؤتمر"، "ح. ش. م. م"

كان الحزب الشيوعي المصري "المؤتمر"، "ح. ش. م. م"[2] تنظيم أقلية من حيث عدد المناضلين ومن حيث التأثير في الحركة الشيوعية الثالثة إلا أن مسيرته مثيرة للاهتمام، وتمثل نموذجا من عدة نواحٍ لجوانب من تجربة اليسار الراديكالي في السبعينيات.

وبداية نشأ "ح. ش. م. م" من انقسام عن "ح. ش. م" في عام ١٩٧٦ السابق الذكر، بسبب صراع بين القيادة المهيمنة وبين الكوادر الماركسية القديمة، وبعض الأعضاء القادمين من التجربة الجامعية، والذين قرروا تحريك "حركة ثورية بين الجماهير العاملة" وبالإضافة إلى ذلك كان في خلفية انقسام المجموعة التي كونت لاحقا "ح. ش. م. م" انتقاد نظرية "ح. ش. م" القائلة باحتفاظ النظام الساداتي ببعض العناصر الديموقراطية والتقدمية التي ينبغي البحث عن إجراء حوار معها.

ويعتبر مجرد وجود تشكيل ناشئ عن انقسام حزب أكبر الشهادة الأكثر وضوحا عن غياب الديموقراطية داخل المنظمات اليسارية الراديكالية التي وقعت ضحية "لأسطورة" مركزية الحزب الستاليني، مع المفارقة في تطبيق الشروط التنظيمية المتصورة لحزب جماهيري في الاتحاد السوفييتي على عشرات قليلة من

---

(١) من خلال المناقشات مع الأعضاء الفعليين للحزب يبدو أن عدد الأعضاء لا يزيد عن بضع عشرات حتى وإنْ كانت التطورات الأخيرة للأزمة الفلسطينية والعراقية زادت من عدد "العاطفين" على الحزب داخل الجامعات المصرية.

(٢) لا يبرر الدور الذي لا يمكن إنكار محدوديته لهذا الحزب على أيّ حال اختيار إسماعيل والسعيد تجاهل وجوده تماما كما فعلا مع العصبة التروتسكية في معالجتهم "للحركة الثالثة".

المناضلين فى مصر مما نتج عنه سحق للجدل بثقل البيروقراطية غير المحتمل[1]. وبالإضافة إلى ذلك يوضح الإنتاج النظرى والممارسات السياسية للجناح الأكثر شبابا وتطرفا من الحركة والذى تمرد سابقا على "حماية" "البيروقراطيين الماركسيين" القدامى والجدد، أن العوائق التى حدت من قدرة الحركة على التحريك الاجتماعى للطبقات المقهورة لا تتمثل فقط فى "الحذر" من جانب اللجنة المركزية للحزب الشيوعى المصرى و "ح. ع. ش. م".

وفور إيضاح هذه العوائق، ستقدم لنا مسيرة "ح. ش. م. م" عدة جوانب مثيرة للاهتمام. صحيح أن الحزب ولد من انقسام عن "ح. ش. م" فى نهاية عام ١٩٧٦، ولكن من الجدير بالذكر أن هذه المسيرة تسجل الحالة الوحيدة "لخطوة توحيدية" بين الماركسيين فى السبعينيات. وفى الواقع أنه، بعد اتفاقيات عقدت على أسس من الاتصالات الشخصية فى بداية عام ١٩٧٨، انضم التكتل الخارج من "ح. ع. ش. م" فى عام ١٩٧٦ إلى "ح. ش. م. م"، محمّلا بالخبرة والإعداد النظرى لمجموعته التى انشق عنها[2]. ومن الجدير بالذكر أن أعضاء الحزب شاركوا بشكل نشيط فى انتفاضة يناير ١٩٧٧، حيث نشروا أعدادا قليلة من المجلة غير الدورية "لجان يناير الشعبية" التى كانت ذات انتشار معقول سواء بين المثقفين أو بين العمال لأنها استهدفت استغلال الموجة الطويلة للانتفاضة من أجل إعادة تنظيم الحركة العمالية ضد النظام[3]. إلا أن العدد المحدود للأعضاء جعل من النشر الثابت لمجلة نظرية أمرا صعبا[4]، وكان هذا هو السبب الذى جعل المجموعة الأصلية تستقبل بترحاب القادمين من "ح. ع. ش. م" فى منظمتها. وبالتحديد حصل

---

(١) يصح هذا الحديث سواء بالنسبة للحزب الشيوعى المصرى الذى اعتمد على حوالى ألف مناضل فى السبعينيات أو بالنسبة للأحزاب الأخرى التى تراوح عددها ما بين خمسين إلى أربعمائة عضو، حسب الحزب، فى أقصى درجات التعبئة.

(٢) فريد زهران، المقابلة السابقة الذكر.

(٣) أحمد كامل، المقابلة السابقة الذكر.

(٤) أصدرت المجموعة أيضا خمس أعداد فقط من المجلة النظرية "الأفق الأحمر".

فريد زهران القادم بتجربة "مجلات الحائط" الجامعية على مهمة "رئيس تحرير" المجلة الجديدة المسماة بـ "العامل" التى قدمت نفسها على أنها "جريدة كل فصائل العمال الثوريين" والتى صدر منها ٤١ عددا منذ بداية عام ١٩٧٨ حتى نهاية عام ١٩٨٠.

وكانت النقطتان الأساسيتان لبرنامج "ح. ش. م. م" ملخصتين على غلاف كل عدد من "العامل" هما بالترتيب، "رفض أىّ حل انهزامي وخائن "لقضية الشرق الأوسط"، ورفض سياسات الانفتاح والدولة الاستبدادية والبوليسية بقيادة السادات. وبالإضافة إلى ذلك، أعلن الحزب أنه يناضل من أجل "إسقاط النظام الرأسمالى وكل مجموعات اللصوص فى السلطة" وتطبيق "ديمقراطية شعبية"[1].

وإذا ألقينا نظرة على برنامجهم، وعلى المقالات المنشورة فى المجلة، يتضح أنه بعد "مبادرة" السلام التى قام بها السادات، ظلت القضية الوطنية، ومعارضة "الخيانة الوطنية" بالنسبة لصحافة الحزب الشيوعى المصرى المؤتمر تمثل أولوية أيضا على حساب القضية الاجتماعية، رغم الاهتمام الكبير للحزب فى نشاطه الفعلى بالحركة العمالية[2].

وأراد "ح. ش. م. م" بالإضافة إلى ذلك تجريب الإمكانيات المحدودة التى قدمها النظام الساداتى وهكذا قدم بعض المرشحين كمستقلين فى الانتخابات المنتظرة لتجديد مجلس الشعب فى عام ١٩٧٩[3]. ورغم خداع وإرهاب النظام، حصل الحزب على نتائج لافتة فى عدة قرى كبرى فى محافظة أسيوط فى صعيد

---

(١) الاقتباس مأخوذ من غلاف "العامل"، العدد ٥ (٢٥ أغسطس ١٩٧٨).

(٢) انظر، على سبيل المثال، افتتاحية "قافلة الخيانة تَحُطّ الرحال فى كامب ديفيد"، "العامل"، العدد ٩ (٣١ أكتوبر ١٩٧٨)، ص ٢-٣.

(٣) بخصوص أداء وبرنامج الحزب، انظر كتيب شهدى حداد، "المعارضة اليسارية فى مصر وبرلمان ١٩٧٩"، (بدون اسم الناشر)، ١٩٧٩.

مصر[1]، بفضل نشاط خلية للحزب فى الجامعة المحلية، رغم أنها كانت المسرح الذى شهد أحداث المواجهات الدامية بين المسلمين والمسيحيين فى تلك الأعوام[2]. وربما أمكن لهذه التجربة أن تشير إلى مسار جديد لليسار الراديكالى، ولكنْ فى هذه اللحظة كان البحث عن تقديم علنى لبرنامج ماركسى بشكل واضح يعنى استفزاز النظام الذى كان يقمع معارضى عملية السلام[3].

ومن التجارب الأخرى اللافتة للاتجاه إلى الصحافة الشرعية جزئيا من قبل "ح. ش. م. م"، تجربة مجلة "الثقافة الوطنية" التى أسسها **فريد زهران** مع الصحفى اليسارى "المستقل" **صلاح عيسى**. ولا تعود أهمية تجربة هذه المجلة التى صدر منها عددان فقط بين نهاية عام ١٩٨٠ وبداية عام ١٩٨١ فقط إلى كونها واحدة من الشهادات النادرة على التفاعل بين "اليساريين" المصريين، بل أيضا إلى أنها توضح رغبة بعض المناضلين فى الخروج من "جيتو" النشر السرى[4].

غير أن قمع النظام بالإضافة إلى انحسار حركة الجماهير قد وضع حدًّا بالتأكيد لنشاط "ح. ش. م. م" فى عام ١٩٨٠ عندما أُلقى القبض على كل قياداته[5].

---

(١) نفس المصدر.

(٢) أحمد كامل، المقابلة السابقة الذكر.

(٣) حسنين كشك، المقابلة السابقة الذكر.

(٤) من الجدير بالذكر أن الجريدة ذات الاتجاه الماركسى–القومى العربى احتوت على قسم أدبى ممتاز أيضا. ونشير كذلك وليس فقط "كأمر مثير للفضول" أنه فى العدد رقم ٢ (يناير ١٩٨١) تم نشر مقال للباحث الإيطالى جوسيبى كونتو Giuseppe Contu عن سلامة موسى "جوزيف (هكذا) كونتو، سلامة موسى المندوب السامى للفكر الاستعمارى"، فى الصفحات ٧٦–٨٢.

(٥) ذكرت المجلة التروتسكية "ما العمل" أن الشرطة ألقت القبض فى ٢٨ سبتمبر ١٩٨٠ على ٥٢ عضوا فى الحزب الشيوعى المصرى "المؤتمر" وهو العدد الذى يوازى تقريبا أقصى عدد وصلت إليه عضوية هذا الحزب. انظرْ "ما العمل"، العدد ٣٠ (فبراير ١٩٨١)، ص ١ عن اعتقال فريد زهران ومثقفين شيوعيين آخرين، انظرْ كذلك "الثقافة الوطنية"، عدد ٢ (يناير ١٩٨١)، ص١٠٠. وفى النهاية انظرْ الشهادات السابقة الذكر والمتناقضة جزئيا لـ فريد زهران وأحمد كامل.

أ- ٥- عصبة التروتسكيين[١]

تعتبر عصبة التروتسكيين بلا شك أصغر مجموعة فى الحركة الشيوعية الثالثة خاصة بسبب انعدام تواجدها تقريبا بين العمال إلا أن هذه هى المجموعة الوحيدة التى يمكنها "التباهى" بعدم وجود أىّ صلة مع مرحلة سابقة للحركة الماركسية المصرية.

جاءت نشأة "عصبة التروتسكيين" من مجموعة من طلاب اللغة الروسية فى المركز الثقافى السوفييتى فى القاهرة فى عامىْ ١٩٧١-١٩٧٢، وكان النشاط الأساسى لهذه المجموعة - التى بقيت لفترة طويلة "حلقة" لمثقفين متحدثين بعدة لغات، والذين يمتلكون ثقافة واسعة - يتمثل فى نشر نصوص ترجمها إلى العربية الأعضاء أنفسهم، وكانت هذه النصوص تقدم رؤية للشيوعية مختلفة عن الرؤية الستالينية السوفييتية، وقد تم إعادة إنتاجها فى كتابات الماركسيين المصريين والعرب. ومن هذا المنطلق رأى بشير السباعى المحرك الرئيسى للمجموعة فى الحلقة التروتسكية السيريالية بقيادة الشاعر چورچ حنين التى نشطت فى القاهرة فى نهاية الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات "سلفا لامعا" للعصبة، ويعود ذلك بالذات إلى بحث تروتسكيِّى السبعينيات عن استعادة السمات الأممية، والروح الكوزموبوليتانية عند حلقة چورچ حنين، والتركيز على الجدل النظرى على نطاق واسع، وهو الأمر الذى كان ممكنا بسبب إجادتهم للغات أوروبية[٢].

---

(١) إلى جانب الاقتباس من المصادر المكتوبة، إستندت إعادة الصياغة هذه إلى مقابلة شخصية مع بشير السباعى المؤسس والمنظر الرئيسى للعصبة (القاهرة ٦ يونيو ٢٠٠١).

(٢) انظرْ الفصل الثانى، على سبيل المثال، انظرْ بشير السباعى، المصدر السابق الذكر، ص ٩-٣١.

تواجد التروتسكيون أيضا فى الحركة الطلابية فى الأعوام ١٩٧١-١٩٧٣ خاصة فى جامعات العاصمة والإسكندرية رغم قلة عدد المناضلين. وفى هذه الحالة استطاع التروتسكيون عرض مقاربة مختلفة، وإن كانت محدودة النجاح "للقضية الوطنية" التى كانت القضية الكبرى فى هذه السنوات.

ولم يكن لدى المثقفين التروتسكيين أىّ برنامج لتأسيس بنية تنظيمية، ولم يفكروا فى الحركة المباشرة بين الطبقات العاملة، بل كرسوا أنفسهم فقط لمهمة نشر وثائق "الأممية الرابعة" وتاريخ الحركة الشيوعية العالمية بالإضافة إلى دراساتهم عن القضايا المحلية والدولية عبر نصوص مكتوبة بخط اليد ومصورة كما أسلفنا الذكر. وصبت نتائج دراسات الأعوام بين عام ١٩٧٢ وعام ١٩٧٥ فى المجلة غير الدورية "الثورة الدائمة" التى ظهرت فيها كتابات المناضلين، وفى ملحقاتها المخصصة لموضوع واحد "كراسات الثورة الدائمة" والمكرسة أساسا لترجمة الدراسات المنشورة بلغات أخرى، أو نشر تحليلات تروتسكيين عرب آخرين. وقدمت الكراسة المخصصة للثورة العربية، التى قامت بها مجموعة تروتسكية لبنانية فى عام ١٩٧٤ بالذات، تحليلا مثيرا للاهتمام وغير مسبوق لتوجهات اليسار الراديكالى فى العالم العربى استطاع أن يجذب انتباه مناضلى الأحزاب الشيوعية الأخرى[١].

وكانت هناك نقاط التقاء على المستوى النظرى بين مجموعة التروتسكيين و"ح. ع. ش. م"، الذى كانت لهم معه اتصالات وثيقة فيما يخص النشاط المشترك فى الجامعة. وعلى أىّ حال تم تأسيس عصبة التروتسكيين رسميا فى يناير ١٩٧٥ تحت ضغط مجموعات التروتسكيين فى لبنان والعراق، وقد نشرت "تقريرها البرنامجى" الأول فى ديسمبر من نفس العام[٢]. وكان البرنامج، كما سبق القول،

---

(١) انظر "الثورة العربية. طبيعتها ووضعها الراهن وآفاقها"، "كراسات الثورة الدائمة"، مارس ١٩٧٤، (٥٠ صفحة بخط اليد).

(٢) انظر "تقرير الوضع الراهن"، ديسمبر ١٩٧٥.

قريبا فى بعض النقاط من موقف "ح. ع. ش. م"، وخاصة فيما يتعلق بتحليل النظام الحاكم والنظام الناصرى اللذين رأى التروتسكيون استمرارا كبيرا بينهما. وأدى القبض على العديد من المناضلين بعد تواجد محدود للعصبة فى الورش البحرية فى الإسكندرية إلى تعليق مؤقت لنشاط المجموعة.

وقد أدت تجربة المعتقل إلى تجذير مواقف التروتسكيين ودفعتهم إلى القيام بدعاية واسعة، والتركيز على قضايا اجتماعية، عادة بالتعاون مع تشكيلات أخرى من اليسار الشيوعى[1]. ومن هذا المنطلق اتخذت العصبة فى عام ١٩٧٩ مجلة "ما العمل؟" أداة ذات محتوى مناسب للنشر بين الجماهير. غير أنه كان من الآثار الجانبية لهذا الاهتمام الجديد "بالقضايا الداخلية للبلاد" تركيز العصبة، كما حدث بالنسبة للأحزاب الأخرى، على "القضية الوطنية" ورفض كل التطبيع مع إسرائيل بعد توقيع معاهدة السلام[٢].

وقد أدى نشر المجلة إلى جعل العصبة هدفا لقمع النظام الذى ألقى الجزء الأكبر من المناضلين فى السجن فى الفترة الواقعة بين عامىْ ١٩٨٠ و ١٩٨١. وأخيرا وضعت موجة عالية من الاعتقالات فى عام ١٩٨٥ حدا لمسيرة المجموعة التروتسكية التى نشأت فى السبعينيات.

إلا أن التاريخ أعاد الاعتبار للحركة التروتسكية المصرية التى توسعت فلم تعد أقلية ضئيلة. فقد أثارت أزمة اليسار المصرى التى ضخمها انهيار الاتحاد السوفييتى فى عام ١٩٩١ إلى إحياء اهتمام غير مسبوق تقريبا بالأفكار التروتسكية خاصة فى المجال الجامعى حيث تخطى عدد الأعضاء والعاطفين لحلقتين تروتسكيتين على الأقل – يغلب عليهما استلهام الفكر "النيو-تروتسكى" المثقف

---

(١) يذكر بشير السباعى أن عدد أعضاء العصبة فى لحظة توسعها القصوى فى نهاية السبعينيات لم يتخط الأربعين فردا بينما كان يتم طبع حوالى ١٥٠ نسخة من مجلة "ما العمل؟".

(٢) انظر، على سبيل المثال، افتتاحية "ما العمل؟"، العدد ١٠ (١ فبراير ١٩٨٠)، ص ١.

والمناضل البريطانى تونى كليف Tony Cliff (١٩١٧-٢٠٠٠)[١] - عمليا وبمسافة كبيرة عدد نظرائهم فى الأحزاب الشيوعية الأخرى المستمرة، وصاروا يتنافسون فى النشاط والعلنية مع شباب حزب التجمع.

ب- أيديولوچية الحركة الشيوعية الثالثة: نظرة عامة

تحدث المثقف والمناضل حاتم المصرى فى عام ١٩٨٠ أثناء كتابته تحليلا نقديا للتجربة الشيوعية فى السبعينيات بينما كانت "الحركة الثالثة" تتحرك، وكانت الأحزاب المختلفة ما تزال تعمل، عن أزمة مزدوجة للحركة: أزمة أيديولوچية، وأزمة ممارسة[٢]. ووفقا لهذا الكاتب - الذى يعتبر نفسه بنقده ذلك، على يسار الحركة - تعتبر محدودية القدرة على تحريك جموع الجماهير، نتيجة مباشرة لأيديولوچية البورچوازية الصغيرة التى اتصفت بها كل الحركة الماركسية المصرية "الجديدة" من اليمين الذى يحدده حاتم المصرى على أنه "ح. ش. م"، إلى أقصى اليسار الذى يعيد تحديده على أنه "ح. ع. ش. م" وسلفه "ت. ش. م".

---

(١) يوجد تلخيص لفكر هذا الكاتب بخصوص قضية الشرق الأوسط ويستشهد به كثير من شباب المناضلين المصريين فى كتاب Cliff, Tony, "The Struggle in the Middle East (1967/1990)" in Idem, International Struggle and the Marxist Tradition, Selected Works Vol. 1, London, Bookmarks, 2001, p. 43-51.

(٢) انظر حاتم المصرى، "الحركة الشيوعية المصرية الثالثة. النشأة وطبيعة الأزمة. موقف نقدى" (بدون اسم الناشر)، ١ يوليو ١٩٨٠. والمقال فى شكل كتيب مطبوع بطريقة الماستر من ١٤٦ صفحة. واسم المؤلف هو اسم مستعار، ربما لمناضل سابق فى ح. ع. ش. م، لم أستطع التأكد من هويته. ورغم أن النص لم يتم نشره مطلقا فقد حقق انتشارا واسعا فى أوساط المناضلين فى أوائل الثمانينيات. وقد حصلت على نسخة منه بفضل أحمد بهاء شعبان الذى أهدانى إياها.

وبعيدا عن هذا النقد النضالى الذى تظهر فيه نفس الحدود التى يتهم المؤلف "مثقفى البورچوازية الصغيرة" بها، يهدف مقال حاتم المصرى إلى إلقاء الضوء على أن المسافة بين المجموعات المختلفة ليست واسعة إلى هذا الحد، كما توحى الانقسامات والانفصالات العديدة، إذا ما حللنا النقاط الأساسية لإنتاجهم النظرى[1]. وسنقدم فى هذا القسم الختامى وكتكملة لما تم عرضه فى الصفحات السابقة مواقف الأحزاب المختلفة تجاه المسائل النظرية الأهم، منطلقين من "تحدّى" حاتم المصرى هذا، بهدف توضيح دوافع الانقسام ودوافع التلاقى العارضة. ومن هذا المنطلق، وكذلك بناء على شهادات المناضلين فى اللقاءات، تم التعرف على ثلاثة مواضيع أساسية يمكن المقارنة على أساسها بين مواقف المجموعات المختلفة. وهذه الموضوعات هى مسألة طبيعة السلطة الناصرية وعلاقتها بالسلطة الساداتية، وطبيعة الثورة المقبلة، وأخيرا الطبعة الاجتماعية للاتحاد السوفييتى.

وكما سبق القول فإن "النصوص المؤسسة لليسار الجديد" الراديكالى هى تلك الخاصة بطبيعة السلطة التى كتبها إبراهيم فتحى فى بداية السبعينيات. وقد اعترف حتى حاتم المصرى بأهمية هذه المقالات[2]، التى مثلت قطيعة حقيقية مع موقف الماركسيين العرب بخصوص النظام الناصرى. ويعد التجديد الأكبر الذى قدمه إبراهيم فتحى[3] هو التحديد الدقيق للطبقة الحاكمة باعتبارها "البرچوازية البيروقراطية" التى حلت محل البورچوازية المصرية التقليدية نافيا كل مبالغة فى

---

(١) نفس المصدر، ص ١٢٩ وما يليها.

(٢) نفس المصدر، ص ١١٧.

(٣) يظهر التحليل الأكثر اكتمالا للنظام الناصرى فى الكتابات التى صدرت فى الفترة ما بين ١٩٧٠ و ١٩٧١ فى مصطفى مرسى على (الاسم المستعار لـ إبراهيم فتحى)، "طبيعة السلطة الطبقية فى مصر وطبيعة الثورة القادمة والتحالف الطبقى فى مصر" (١٩٧١)، والتى أعيد طبعها بصحبة مقدمة لـ صالح محمد صالح (خليل كلفت) فى كراسات "الطريق" الدورية، عدد ٤ (يوليو ١٩٨١)، ص١-٢٧. وقد أخذت النقاط الأساسية فى التحليل أيضا من الصفحات الأولى من "برنامج" ح. ع. ش. م، يوليو ١٩٨١.

أيّ طابع تقدمى لنظام عبد الناصر. وهكذا حل محل التصور الفضفاض "عن طبقة جديدة" لدى مجموعة "الطليعة" كظاهرة لا تمثل جوهر النظام الناصرى التحليلُ الذى قدمه إبراهيم فتحى للنظام الناصرى باعتباره نظام "الطبقة البورچوازية البيروقراطية" ،التى حلت محل البورچوازية التقليدية، بعد التدابير الاقتصادية التى بدأت بالتمصير وانتهت إلى التأميمات المسماة بالاشتراكية فى عام ١٩٦١. ولشرح عزلة "البورچوازية البيروقراطية" المصرية عن "مجالها الطبيعى" المتمثل فى النظام الرأسمالى الغربى، نظر إبراهيم فتحى إلى التقارب الوثيق للنظام الناصرى مع الاتحاد السوڤييتى و"المعسكر الاشتراكى" على أنه ذو طبيعة اضطرارية بعد إخفاق كل محاولات النظام الجديد بعد حركة ٢٣ يوليو للتقارب مع الولايات المتحدة الأمريكية والاعتماد عليها خاصة فى تسليح الجيش وتمويل السد العالى. كما أن النظام الناصرى عمل إلى جانب علاقاته الوثيقة مع الاتحاد السوڤييتى على فتح الكثير من المجالات للتقارب من جديد مع الغرب والولايات المتحدة بوجه خاص ضمن السياق العام لاستعادة العلاقة الطبيعية مع الرأسمالية العالمية و"حل تناقضاته مع الإمپريالية" كما تنبأت وثائق "ح. ع. ش. م"[(١)]. ووفقا لهذا المنطق يمكن تفسير "انقلاب" السادات على أنه نتيجة منطقية لهذا الاتجاه الإستراتيچى للبورچوازية البيروقراطية المتمثل فى العودة إلى "بيئتها الدولية الطبيعية"، كما أوضح توسع القاعدة الاجتماعية للنظام بقيادة الرئيس الجديد بعد أحداث مايو ١٩٧١[(٢)].

---

(١) كمثال على تأثير تحليلات إبراهيم فتحى، انظرْ، على سبيل المثال، مقال هانى شكرالله، المصدر السابق الذكر Hani Shukrallah, Political Crisis..., cit.

(٢) تطورت تحليلات العلاقات بين النظام الناصرى والساداتى فى كتاب صالح محمد صالح "البرچوازية البيروقراطية: بين الفهم الماركسى وشعوذة المتمركسين. مناظرة موجزة مع الرفيق ط. ث. شاكر وآخرين (١٩٧٥)، وقد أعيد طبعه فى "الطريق" (كراسات دورية)، العدد ٥ (أغسطس ١٩٨١).

ومن الواضح أن نظرية "ح. ع. ش. م" التي سبق تلخيصها، تتعارض مع موقف "الحرس القديم" الماركسي الممثل في "ح. ش. م" ("الشروق" حتى عام ١٩٧٥). وكما سبق الذكر، أعاد منظرو هذه المجموعة طرح الرؤية الغالبة في فترة الخمسينيات التي أدت إلى اتخاذ القرار بحل الأحزاب الشيوعية في عام ١٩٦٥. فوفقا للحزب الشيوعي المصري، تمثل ثورة يوليو خطوة ضرورية، هي خطوة "الثورة الديموقراطية" في الطريق إلى نظام اشتراكي. ومن المهم التشديد على أن منظري "ح. ش. م" لم ينفوا وجود قوى رجعية داخل النظام، ولكنْ وفقا للنظرية المسماة بـ "ثلاثة أثلاث السلطة" كان النظام مكونا من ثلاثة أجزاء مختلفة، أحدها "عملاء الإمبريالية" والآخر "القوى الديموقراطية والتقدمية" والأخير هو "المترددون". ومن هذا المنطلق يصبح دور الشيوعيين هو مساندة العناصر التقدمية داخل النظام لتهميش الرجعيين وجذب "المترددين" إلى "الجهة الصحيحة"[1]. ومن هذا المنطلق، يمثل "انقلاب" السادات الذي تخلص من "اليسار الناصري" – وهو التعبير عن الجزء التقدمي للبورجوازية الوطنية و"المنتجة" تبعا لرؤية "ح. ش. م" – لصالح اليمين الرجعي "ثورة مضادة" بحق، وهو ما يجعل إعادة تشكيل حركة ماركسية مستقلة من الأمور الضرورية. فبعد "الخطوة الوطنية" التي تمت في أكتوبر ١٩٧٣ "انتصرت" الثورة المضادة مع بداية عملية السلام المنفصلة المصرية الإسرائيلية، والتي عززت ردة[2] النظام الساداتي ضد ثورة يوليو، و"عودة [مصر] الواضحة" إلى المعسكر الإمبريالي، وتكريس ديكتاتورية البورجوازية الطفيلية القديمة والجديدة داخل نظام السلطة[3].

---

(١) تعرفتُ على هذه النظرية التي طورها ميشيل كامل في بداية السبعينيات من خلال كمال خليل في المقابلة السابقة الذكر.

(٢) تدل هذه اللفظة التي استخدمت بتوسع في أدبيات الحزب على المعنى الكلاسيكي للردة وتشير أساسا إلى تمرد القبيلة العربية (أهل الردة) على أول الخلفاء الراشدين بعد وفاة الرسول.

(٣) تم استخلاص موقف ح. ش. م من برنامج الحزب في ١٩٨٠. انظرْ ح. ش. م، برنامج الحزب، سبتمبر ١٩٨٠، ص ١–١٠.

وتقع مواقف المجموعات الأخرى على طرفىْ النقيض هذين، إلا أن طرح موقف "ح. ع. ش. م" الذى سانده الأسلوب واللغة الأقل "جفافا" واصطلاحية من النصوص الماركسية النظرية العربية، كان له تأثير كبير كما سبق وذكرنا على كل اليسار الراديكالى المصرى. ويقدم استخدام مفهوم "البورجوازية البيروقراطية" من جانب منظرى الأحزاب الأخرى أيضا النموذج الأوضح على هذا التأثير. أما بالنسبة للحزب الشيوعى "٨ يناير" فقد تبنى موقف "ح. ش. م" ولغة "ح. ع. ش. م" فقد رأى أيضا منظرو هذا التنظيم فى النظام الناصرى الذى شددوا على جانبه الديماجوچى والشعبوى ثلاثة أجزاء متصارعة، ومع التخلص من "اليسار" من جانب ما سمى بالبورچوازية البيروقراطية فى مايو ١٩٧١، تفوق يمين النظام على "الوسط المعتدل" فاتحا الطريق أمام البلاد صوب فلك المعسكر الإمبريالى الأمر الذى تعزز بعملية السلام مع إسرائيل(١). هذا بينما يقدم موقف عصبة التروتسكيين تجاه هذه القضية عنصرا "غريبا" بالنسبة للمجموعات الأخرى، حيث كانت تنفى امتلاك بورچوازية الدولة لهذه السيطرة الكاملة على الدولة. وعمليا نفى التروتسكيون التطابق بين البرچوازية والدولة، التى تعد الأخيرة تعبيرا عنها، مدللين على الخصائص "البونابرتية" للدولة المصرية، ونجد مفهوم "البونابرتية" أيضا فى وثائق "ح. ع. ش. م"(٢).

والنقطة الأساسية الثانية هى الخاصة بطبيعة "الثورة المقبلة"، ويعد نقد حاتم المصرى قاسيا فى هذه النقطة، حيث لا يمكن لأىّ من الأحزاب، وفقا لتحليله، أن يعتبر نفسه شيوعيا حقا، حيث لم يستطع أىّ منها تصوُّر ثورة اشتراكية لانتزاع السلطة بالعنف من جانب البروليتاريا(٣).

---

(١) انظرْ "الحزب الشيوعى ٨ يناير، الحلف الطبقى المصرى الحاكم"، بدون تاريخ، ص ٢٥-٣٠.

(٢) انظرْ صلاح عزيز (بشير السباعى)، "عن طبيعة الدولة"، كراسات الثورة الدائمة، بدون تاريخ، ص ٣ وما يليها. بخصوص مفهوم الدولة البونابرتية، انظرْ الفصل الأول.

(٣) انظرْ حاتم المصرى، المصدر السابق الذكر، ص ١٣٧ وما يليها.

وعلى أىّ حال، يعد موقف "ح. ش. م" متسقا مع رؤيته للنظام، وإنْ كان قد خضع لتغيير مساره خلال هذا العقد مع مجئ "الثورة المضادة". ووفقا لبرنامج هذا الحزب، يجب أن تكون طبيعة الثورة "وطنية ديموقراطية" تبعا للنظرية الستالينية للمراحل الثورية "للدول النامية". وقد برر "ح. ش. م" هذه النظرية مدعما ذلك بالقول بعدم وجود "الشروط الموضوعية" لتأسيس نظام اشتراكى حقيقى فى مصر. وهكذا كانت الإستراتيجية المختارة للحزب منذ الفترة الناصرية، تصبو إلى تحالف الطبقة العاملة مع الجزء التقدمى من البورجوازية حتى يتم تأسيس نظام ديموقراطى، وهذه هى الخطوة الأولى الإلزامية نحو "التحول الاشتراكى" للدولة[١]. ووفقا لهذا المنطق، يصبح من المفهوم كما سبق القول، دعوة الحزب إلى عدم "هدم النظام"، ورفض العنف كوسيلة للصراع، ولكنّ كما سبق وقلنا أيضا دفعت "خيانة" السادات المناضلين إلى المطالبة بالإطاحة به، رغم إدراكهم قيام "ديكتاتورية رأس المال الطفيلى" بتهميش العناصر التقدمية المفترضة داخل النظام[٢].

كذلك يتميز "ح. ع. ش. م" بموقفه الإستراتيجى الحاسم عن طبيعة الثورة المقبلة باعتبارها الثورة الاشتراكية كما تؤكد وثائق "ت. ش. م" منذ البداية[٣]. على أن الأهداف التاكتيكية للحزب تمثلت فى شعار "الجمهورية البرلمانية" ثم فى شعار "جمهورية ديموقراطية" يمكن للطبقة العاملة فيها أن تحصل على دور الطليعة كما جاء فى مقال صالح محمد صالح فى عام ١٩٧٥[٤].

أما فيما يخص الحزب الشيوعى "٨ يناير" فإننا نجد أنفسنا أمام خطين سياسيين، وبرنامجين مختلفين، فبينما رفعت القيادة شعار "الجمهورية البرلمانية الديموقراطية" كخطوة أولى بعد هدم النظام القائم، كان الجناح "الطلابى" أقرب لموقف "ح. ع. ش. م".

---

(١) انظرْ ح. ش. م، "برنامج...."، المصدر السابق الذكر، ص ١٤ وما يليها.
(٢) انظرْ أعلاه فى هذا الفصل.
(٣) انظرْ مرسى مصطفى على، "طبيعة السلطة الطبقية.."، المصدر السابق الذكر.
(٤) انظرْ صالح محمد صالح، "حول شعار الجمهورية الديموقراطية"، "الشراع"، العدد ١٩ (مارس ١٩٧٧). أيضا صالح محمد صالح، المقابلة السابقة الذكر.

وكان موقف عصبة التروتسكيين مرتبطا برفض النظرية الستالينية القائلة بالمراحل الثورية، إلى جانب رفض عقيدة "بناء اشتراكية فى بلد واحد". ونجد صدى لهذه الموقف فى إصدارات "الفترة الأولى" عندما لم يكن نادى المثقفين التروتسكيين قد أُعلن بعد كعصبة ولا اهتم بتحليلات الموقف الداخلى فى مصر. غير أنه فى فترة النشاط الكبير المجسدة فى مجلة "ما العمل؟" اقترح أعضاء العصبة مولد "جمعية تأسيسية"[1].

وبالنسبة لموقف الأحزاب المختلفة تجاه الاتحاد السوفييتى، يجب القول بأن الاختلافات طفيفة، عدا الاستثناء المتوقع للعصبة التروتسكية. وبالتحديد أكد "ح. ش. م" و "ح. ش. ٨ يناير" فى كل تحليلاتهم على أهمية الاتحاد السوفييتى، والمعسكر الاشتراكى كحليف لحركات التحرر الوطنى ضد الإمبريالية وكـ "طليعة للاشتراكية" بينما اتخذ "ح. ع. ش. م" منذ البداية موقف الرفض الحاسم تجاه المراجعة السوفييتية والكثير من جوانب سياسات الاتحاد السوفييتى وبوجه خاص المهادنة تجاه الغرب وسياسته فى الشرق الأوسط، لكن مع رفض النظرية الصينية عن "الإمبريالية الاشتراكية السوفييتية"[2]. وانطلاقا من موقف "ح. ع. ش. م" إزاء الاتحاد السوفييتى والمتمثل فى النظر إليه على أنه نظام اشتراكى رغم أن المراجعة تهدد على المدى الطويل باستعادة الرأسمالية هناك فقد أدان هذا الحزب إلغاء معاهدة الصداقة المصرية السوفييتية من طرف واحد على يد السادات فى عام ١٩٧٦[3].

---

(١) انظر "حول الجماعة التأسيسية"، "ما العمل؟"، العدد ٣٢ (أبريل ١٩٨١)، ص ٢ وما يليها.

(٢) حسنين كشك وخليل كلفت، المقابلتان السابقتا الذكر.

(٣) انظر "تصفية العلاقات مع الاتحاد السوفييتى هو الوجه الآخر لتحالف سلطة الخيانة مع الاستعمار العالمى"، "الانتفاض"، السنة الرابعة، العدد ١٢ (٢٠ مارس ١٩٧٦)، ص ١-٩.

أما فيما يتعلق بالتروتسكيين فيبرز كتاباتهم التحليل المعروف الذى تبنته "الأممية الرابعة" للاتحاد السوفييتى الستالينى "كدولة عمالية متدهورة" بالإضافة إلى الجدال ضد النظام الستالينى وبعد الستالينى الماثل دائما فى إنتاج العصبة لدرجة أننا كثيرا ما نعثر على تعبير "الدولة الستالينية" و"السلطة الستالينية" بدلا من الاتحاد السوفييتى[1]. وإنصافا لنقد حاتم المصرى، ينبغى أن نذكر أنه حتى عصبة التروتسكيين لم تنف أحيانا "الدور التقدمي" للسياسة الخارجية السوفييتية، متفقة على هذا النحو مع الموقف الأكثر انتشارا فى "الحركة الثالثة"[2].

ولكىْ نتتبع بعض الاعتبارات الختامية بخصوص اليسار الراديكالى، ربما كان علينا أن نعود إلى "الموقف النقدى" لـ حاتم المصرى. ففى خاتمة قراءته للحركة الشيوعية الثالثة، يحكم عليها الكاتب بأنها مصابة بما أسماه بـ "تهادن روحى"[3]. ووفقا لـ حاتم المصرى خانت الأحزاب الراديكالية فى السبعينيات "مهمتها" تجاه جماهير العمال بتبنيها نسخة "باهتة" للماركسية اللينينية قامت بإقصاء تلك الأحزاب عبر منظور ثورى بحت، عازلة لها عن الجماهير "بانسياق بيروقراطى" بورجوازى صغير[4]. ولا يمكننا بلا شك إلا أن نتفق مع حقيقة أن كل الأحزاب نبعت من منتديات مثقفين مدينيين ممثلين للطبقة الوسطى ومعزولين تماما تقريبا عن الطبقة العاملة إلا أن "الخطأ الأكبر" للماركسية الراديكالية وفقا لرؤية حاتم المصرى تتمثل فى مراهنة هذه الأحزاب تماما على التبشير فى صفوف الطلبة على حساب العمال والفلاحين "مبررة" هذا الاختيار فى بعض الوثائق النظرية البرنامجية خاصة فى حالة "ح. ع. ش. م" ولا يمكننا فى هذا الصدد أن نلاحظ وجود قصور كبير فى النقد النضالى لـ حاتم لمصرى. فهو يتبنى فى واقع الأمر وجهة النظر القائلة بأن الأيديولوجية "الإصلاحية" للحركة أدت إلى أزمتها السريعة. ودون أن ننسى أن حاتم المصرى كتب فى نفس الفترة التى "انفجرت"

---

(١) انظرْ، على سبيل المثال، "الثورة العربية...."، المصدر السابق الذكر.
(٢) المصدر السابق.
(٣) انظرْ حاتم المصرى، المصدر السابق الذكر، ص ١٣١-١٣٢.
(٤) المصدر السابق.

فيها أزمة الحركة فى مواجهة عجزها عن طرح بديل شعبى للمشروع الساداتى والإسلامى، من الضرورى أن نؤكد أن تحليلات إبراهيم فتحى فى الأعوام الأولى من السبعينيات لنظام عبد الناصر كانت تمثل الموقف الجذرى الوحيد المتوقع من أىّ اتجاه راديكالى. أما فيما يتعلق بعجز الماركسيين عن التغلغل داخل الطبقة العاملة فينبغى ألا نغفل أن الأبوية والديماجوجية الناصرية، المجسدة فى نموذج بدائى لـ "دولة رفاه" غير مسبوقة مطلقا فى تاريخ البلاد، جمدت الجماهير وجعلتها مستعصية على أىّ مبادرة سياسية تضع نفسها خارج النظام. ووفقا لهذا المنطق، لم يكن موقف التركيز على الجامعة والقضية الوطنية قبل عام ١٩٧٣ اختيارا حرًا بقدر ما كان "اختيارا إجباريا" حيث وفرت الجامعة المساحة الوحيدة المتحررة جزئيا من الوجود الخانق للنظام، ومثلت القضية الوطنية والقومية على الأقل منذ بداية تزايد الأزمة الاقتصادية التى تسبب فيها الانفتاح قناة التحرك الوحيدة التى يمكنها تخطى الحدود التى وضعتها الحكومة. ولإثبات ذلك يكفى أن نذكر أنه حتى الحركة الإسلامية الأكثر نجاحا فى فترة لاحقة قامت بخطواتها الأولى فى الجامعات فقط بعد اليسار بأعوام قليلة.

وهكذا إذا كان علينا أن نوجه نقدا لليسار الراديكالى فى عمومه فسيتركز على إصراره على رؤية القضية الوطنية كصورة وحيدة للحركة حتى عندما أظهرت الجماهير، بشكل تلقائى، سخطها بعد تكثيف الانفتاح والتخلى المتزايد عن الضمانات الاجتماعية، وقيام الدولة واقعيا بفسخ "العقد الاجتماعى" الذى يربطها بالشعب.

وختاما لا يجب على أىّ تحليل لتجربة اليسار الراديكالى أن ينسى أن الأحزاب التى تم تحليلها هنا كانت جميعا سرية، وخاضعة لقمع قاس وثابت من قبل أجهزة الأمن. وهذا الواقع البسيط لا يمكنه تبرير عجز المثقفين "الثوريين" بأىّ حال عن مخاطبة الجماهير إلا أنه عامل ضرورى إذا أردنا أن نحكم بشكل موضوعى ومتوازن على الحركة والإنتاج الثقافى لهذا الجزء الهام من الماركسية المصرية.

استنتاجات

يمكن قراءة سيرة الماركسية المصرية فى الفترة ما بين النكسة واغتيال السادات كتاريخ "هزيمة"، خاصة إذا حكمنا عليها من وجهة نظر الممارسة السياسية، وإذا نظرنا إليها من خلال فترة محدودة من الزمن. وتلقى التحليلات السابقة – التى تمركزت على الإنتاج الثقافى أو تجربة الصراع الفعلى لليسار المصرى – الضوء على عدة عناصر تقدم شرحا لهذه الهزيمة التى يمكن رؤيتها كذلك فى صورة "انكفاء على الذات". وإذا كان جزء لا بأس به من المراقبين مثل بعض المناضلين يرى فى القمع الرهيب للنظام بمساعدة حركة الجماعات الإسلامية المضادة للماركسية سببا رئيسيا لخسوف "البديل الماركسى" فى نهاية السبعينيات، بعد أعوام من النجاح النسبى فى الحياة السياسية للبلاد، فعلينا أن نوضح أن هذا الدافع لا يبدو مقنعا بالمرة.

لقد شاهدنا أن القصور الأكبر لليسار كان عدم النجاح فى تحريك الجماهير. ومما لا يمكن إنكاره أن هذا الهدف لم تصل إليه الكوكبة التى ظلت على شكل جماعات من المثقفين ذوى الأصول البورچوازية الصغيرة والمتوسطة المتركزة فى المدن الكبيرة فى البلاد وخاصة العاصمة. إلا أن هذه الملاحظة لا يمكنها على الرغم من ذلك أن تفسر وحدها سبب ضآلة قدرة الأفكار الماركسية على التغلغل داخل الطبقة العاملة خاصة إذا رأينا أن الحركة الشيوعية فى الأربعينيات، كانت ذات قيادات من أصول اجتماعية بورچوازية عليا، إنْ لم نقل أرستقراطية كما تصدى لقيادتها مناضلون من أصول أجنبية، نجحت فى توحيد الطلبة والمثقفين فى الطبقات الفقيرة مشكلين خطرا حقيقيا على الحكومة. غير أن من الممكن أن نجد إشارة ما إذا نظرنا بشكل مقارن على النشاط الماركسى فى الأربعينيات. فكذلك فى هذه الحالة ولدت الحركة الماركسية من أندية المثقفين الحضريين، ولكنْ مع الفارق

الكبير الذى يتمثل فى أن هذه اعتمدت على النشاط فى المصانع، وعلى نطاق أضيق فى الريف قبل تأسيس المنظمات السياسية بشكلها المكتمل. باختصار بحث هؤلاء عن القاعدة الاجتماعية الخاصة بهم، والتى عثروا عليها فى العمال المتخصصين لما سميت بـ "الصناعات الإستراتيجية" الأكثر حساسية للدعاية الثورية. وكثيرا ما تتم هذه المقارنة حتى الوقت الراهن، خاصة من جانب مناضلى "الحرس القديم" الماركسى لإيقاظ الحنين إلى "الفترة الذهبية" للشيوعية المصرية فى مواجهة أزمة الحركة التى انفجرت فى عهد السادات. إلا أن خيار تقديم ملخص لكل المسيرة الماركسية كمقدمة لدراسة الموضوع الرئيسى لهذا البحث يجب أن يخدم هدف الابتعاد عن هذه التفسيرات التى تبدو ميكانيكية للغاية. فمما لا شك فيه أن اليسار وصل إلى القمة من حيث عدد المناضلين والوجود النشيط فى الحياة السياسية للبلاد فى الأربعينيات، إلا أن من الواضح كذلك أن بعض نواحى القصور التى أصابت الماركسية المصرية اللاحقة جاءت من تجربة الحركة الثانية. وبالإضافة إلى ذلك لا ينبغى أن ننسى أنه بين مسيرة الحركة فى الأربعينيات و"الحركة الثالثة" فى السبعينيات والثمانينيات تقع "القطيعة" الأساسية للفترة الناصرية.

ولتلخص الأمر، يمكننا تأكيد أن نشأة الحدود البرامجية للمنظمات الماركسية التى تم تحليلها فى هذا البحث قد انبثقت جزئيا من تجربة "الحركة الثانية" بينما عاد جزء كبير من صعوبات الماركسيين وسط الجموع الشعبية إلى التجربة الناصرية؛ ومن الواضح أن هذا "التراث" نتج عن تفاعل بين هذين الأمرين وأضاف إلى التقلبات الاجتماعية-الاقتصادية قبل التقلبات السياسية فى الفترة الساداتية. وذلك حتى دون حساب ردود أفعال اليسار سواء فى المجال النظرى أو العملى على هذه التغيرات الجذرية؛ وهى ردود أفعال لم تكن دائما مناسبة، ولا تتلاءم مع السخط المتنامى للجماهير، كما رأينا سواء بسبب التحليلات غير الكافية أو بسبب الصعوبة الموضوعية للتواصل.

وتلقى تحليلات إنتاج الإنتلجنسيا الماركسية فى فترة ما بعد النكسة، أى موضوع الصفحات السابقة، الضوء على أن "القضية الوطنية" كانت هى الموضوع المهيمن على الصفوف الماركسية كلها فى الفترة الخاضعة للبحث، على حساب القضية الاجتماعية. وإذا كان من الممكن إدراك أن "الهزيمة" والأزمة التى تلتها كانت أمرا لا يمكن تجنبه بشكل ما نتيجة لهذا الاختيار، فلا ينبغى أن ننسى أن هذا لا يمثل أمرا جديدا بالنسبة لليسار المصرى فى جميع تجلياته. فقد خضعت حركة الأربعينيات، التى نشأت عالمية وكوزموبوليتانية، لتحول قومى بعد نكبة عام ١٩٤٨ مع هزيمة الجيوش العربية فى حرب فلسطين التى شهدت أول انتصار إسرائيلى؛ ففى هذه الحالة ارتفع داخل الحركة الماركسية التى كان قد أضعفها القمع الحكومى شعار "تمصير القيادات" حيث كانت القيادات حتى تلك اللحظة مكونة من مثقفين يهود متمصرين وعلى رأسهم **هنرى كورييل**. وعلى المدى البعيد لم يكن ثقل هذا التحول "الشوفينى" لجزء من الحركة الماركسية هينا، ولا يعود ذلك إلى فقدان عدة منظرين لامعين أجبروا على النفى من قبل السلطة فقط، بل يرجع أساسا إلى الخلط بين الوحدة العربية والماركسية. ومن هذا المنطلق يمكننا أن نعيد وضع التأكيد المستفز لـ **محمد سيد أحمد** – الذى بدأ نضاله الماركسى الطويل فى الأربعينيات – فى مكانه الصحيح، إذ يرى أنه "لم تكن هناك أبدا حركة ماركسية مصرية حقيقية، لكن فقط حركة يهودية وحركة قومية يسارية"[1]. ولا يمكن أن نتبنى هذا الفرض كما هو، إلا أنه يدعونا للتأمل فى "الجذور الأعمق" لحدود التجربة الماركسية فى السبعينيات.

وإذا كانت هزيمة ١٩٤٨ قد وضعت الأرضية المناسبة لهذا الخلط بين الأفكار الماركسية ونظريات الوحدة العربية، فقد كان على النظام الناصرى أن يستغل هذا الجانب من الحركة الماركسية لخدمته. ولكن تحليل النظام الناصرى فى سماته الديماجوجية والشمولية يعد أمرا أساسيا فى المقام الأول لنصل إلى صعوبة،

---

(١) **محمد سيد أحمد**، المقابلة السابقة الذكر.

إنْ لم نقل استحالة، انتشار اليسار بين الطبقات الدنيا. وفى الواقع كانت "النتيجة" الأكثر وضوحا للنظام الناصرى، المؤسس على الكاريزما و"القبول الشخصى" بين الزعيم و"شعبه" هى تجميد الجماهير وتفريغها سياسيا. وعندما توصل النظام إلى هيمنة شاملة على المجتمع قامعا المعارضة المنظمة وموقعا "عقدا اجتماعيا" مع الطبقات الدنيا على أساسه قبلت هذه الأخيرة أن تصبح محايدة سياسيا، مقابل ضمانات اجتماعية غير مسبوقة من أىّ حكومة أخرى.

ولوصف هذا "التحالف" بين الطبقات فى أساس النظام الناصرى، قدم **طارق البشرى** مفهوم "الجامع القومى"[(١)]، هذا المبدأ الذى يجمع بين مصالح الطبقات المختلفة، الخاضعة للمجهود المشترك من أجل التقدم والاستقلال. ومما لا شك فيه أن هذا المفهوم يسهم فى إيضاح اختيار النظام الناصرى الاصطفاف الداخلى بعيدا عن فلك الرأسمالية العالمية مضطر إلى ذلك ضد المقتضيات الطبيعية لترابطه مع الغرب.

وخضع الماركسيون بصحبة المعارضة الإسلامية لأشد قمع حكومى تجسد بالنسبة للغالبية العظمى من المثقفين والمناضلين الشيوعيين فى اعتقال دام خمسة أعوام فى الفترة بين عامى ١٩٥٩ و ١٩٦٤، بينما قام الماركسيون أنفسهم بمساندة النظام حين وجد نفسه فى أزمة بخصوص الإجماع الشعبى والهيمنة تلت فشل الجمهورية العربية المتحدة (١٩٦١) وبخصوص الصعوبات الأولى للحفاظ على سياسات اقتصادية شعبوية فى سياق محدودية الموارد، وهكذا نرى أن النظام أقر "اتفاقا" مع اليسار طالبا منه أن يقوم بدور "الدعاية الثورية"، لكنّ يلاحظ أن الماركسيين أو على الأصح المتحمسين منهم لمعانقة النظام نجحوا فى إدماج الناصرية فى أفكارهم بسبب إصرارهم على رؤية الجانب المعادى للإمبريالية والمضاد للصهيونية (وبالتالى القومى العربى) للنظام.

---

(١) انظرْ طارق البشرى، المصدر السابق الذكر.

ومن الواضح أن هزيمة ١٩٦٧ قد عجلت بإحياء هذه التركة الكامنة داخل الحركة الماركسية المصرية في علاقتها مع السلطة بادئة بتغييرات سيكون لها تأثيرها على المدى البعيد. فقد أظهرت الهزيمة قبل أىّ شيء أزمة السلطة داخل النظام التى حلتها حركة الجماهير فى ٩ و ١٠ يونيو ١٩٦٧، عندما طالب شعب مصر عبد الناصر بعدم التنحى. غير أن أول تحول حقيقى تمثل فى إعادة نشأة حركة الجماهير فى عام ١٩٦٨ التى جاءت "يسارية تلقائيا" كما أكد غالى شكرى[1]. وفى الواقع كانت شعارات الحركة فى ١٩٦٨، التى عارضت للمرة الأولى وبشكل مباشر هيمنة النظام على المجتمع، شعارات وطنية وقومية أكثر منها ماركسية. ومن هذا المنطلق يمكننا القول بأن الحركة الطلابية عكست كفاءة آلة الدعاية الماركسية التى نجحت فى خلع رداء "التقدم" و"الاشتراكية" على نظام سياسى يمر بأزمة مستخدمة بعض الشعارات ومبدعة لغة نضالية ذات نغمة تحمل أصداء الماركسية أكثر من الحركة العمالية.

يجب أن نتحدث عن وجود "يسارين" بعد النكسة بسبب نشأة مجموعات المثقفين الذين طرحوا رؤية أكثر راديكالية لمصر وللعالم، وأعادوا تقييم الإنتاج النظرى والخيارات السياسية "للحركة الشيوعية الثانية" بشكل نقدى. ولكنْ بينما مهدت الكتابات الأولى المقدمة فى الصفحات السابقة الإعلان عن عودة أوسع للمذاق الأممى ابتعدت بشدة عن النظرة القومية الزائدة للوضع فى الشرق الأوسط، دفعت وفاة الرئيس وأزمة الشرعية الشديدة فى الأعوام الأولى لنظام السادات المثقفين الأكثر راديكالية إلى "تبنى" القضية الوطنية واضعين القضية الاجتماعية فى المقام الثانى. فبمفهوم ما، كان انخراط اليسار فى المقام الأول داخل الحركة الطلابية أمرا إجباريا من عدة منظورات، وإنْ كان ذلك ببرنامج يتلخص أساسا فى الضغط على الحكومة حتى تكسر الأزمة، وتعلن الحرب على العدو. فأولا، كانت الجامعات هى الأماكن الأولى – ولفترة طويلة الوحيدة – "المحررة" من وصاية

(١) انظر: Shukri, Egypt..., cit., p. 331-332.

النظام، مع نشأة مساحات لمبادرات سياسية مستقلة للمرة الأولى بعد حوالى عشرين عاما. ثانيا، كانت القضية الوطنية تقوم فى أوائل السبعينيات بدور "الجامع" الاجتماعى، وكانت بلا شك القناة الوحيدة لتعبئة الجماهير.

وهكذا يجب أن نسجل أنه منذ البداية، لم تكن منظمات اليسار الجديد سوى أندية مثقفين ذات صلة واهية بالطبقة العاملة التى وجدت سندًا لها فى الأنشطة الاجتماعية للإخوان المسلمين الذين بدأوا مستمدين قوتهم من تمويل دول الخليج والدولة إلى لحظة بعينها، فى إنشاء شبكة تساعد المحتاجين حتى على المستوى المادى. وعلى العكس من هذا يبدو أن المنظمات الماركسية كانت "أقرب" إلى الجدال فى بقية الدول العربية منها إلى الاهتمام بالتحولات الاجتماعية لبلادهم.

وعلى النقيض من الرؤية السائدة لدى جزء من الماركسيين فى مصر يمكن تتبع بوادر الانفتاح فى الشهور الأخيرة للحكومة الناصرية، ولا يجب أن ننسى أن قمع الحركة العمالية بدأ فى عام ١٩٧١ عندما أنذرت الأزمة الاقتصادية التى فاقمها اقتصاد الحرب بغروب العقد الاجتماعى بين الحكومة والطبقات محدودة الدخل. واستشعر الجزء الأكثر حساسية من اليسار الراديكالى، كما سبق القول نبضات هذه الطبقات الخاضعة، مفضلا على الرغم من ذلك "تكريس" كل شئ لصالح القضية الوطنية فى مواجهة عجز النظام عن مواجهة التهديد الإسرائيلى.

وقد ظهر فشل هذا الاختيار رغم الأعذار سابقة الذكر بشكل واضح فى حرب أكتوبر التى أهدت الرئيس الجديد الشرعية، مما أضعف من احتجاجات الجامعات. وهكذا ففى عشية "انتصار" ١٩٧٣ يمكننا أن نتحدث – كما أكد حاتم المصرى[1] مجادلا – عن "أزمة" اليسار القديم والجديد، وظهرت هذه الأزمة؛ أى غياب اقتراح بديل لسياسات النظام، فى الدعم الذى أعطاه اليسار الرسمى عن اقتناع، بشكل أو آخر، للنظام فى ظروف الحرب.

---

(١) انظر: حاتم المصرى، المصدر السابق الذكر، ص ٢٠.

ومثلت مبادرة السادات فى نوفمبر ١٩٧٧ الاختبار الحاسم لليسار، لكنْ يبقى أن ننظر فى الفترة بين الحرب وبداية عملية السلام لتقييم تطور الماركسيين. فقد كان عام ١٩٧٥ بالتحديد هو "عام الحسم" للنظام الساداتى مع توقيع اتفاقية "سيناء ١" التى سبقت مباشرة معاهدة كامب ديڤيد وأولى "ثمار" الانفتاح الاقتصادى الذى انطلق قبل ذلك بعام. ولكنْ ربما كان التغيير الأوضح هو العودة الحاسمة للنظام الحاكم إلى الدوران فى فلك الولايات المتحدة الأمريكية بدفع ودعم من البورچوازية القديمة لفترة ما قبل حركة ٢٣ يوليو، و"البرچوازية البيروقراطية" التى نشأت فى العهد الناصرى، وأوائل "القطط السمان" للانفتاح، بالإضافة إلى إعادة تحديده لقاعدته الاجتماعية التى لم تعد مؤسسة على "تحالف قوى الشعب العاملة"، وضع النظام نفسه فى يد "المثقفين الجدد" الذين تم تجنيدهم من بين أعداء الناصرية القدامى أو فريق جديد من المنافقين والمتملقين الجاهزين لوضع أنفسهم فى خدمة سادتهم مقابل مشاركة ضئيلة فى السلطة. وسارت عملية إعادة تحديد موقع مصر على الرقعة العربية والعالمية، عمليا، بحذو خطى عملية إعادة رسم خريطة "الثقافة الرسمية" والتى تم دفع الماركسيين فيها إلى الهوامش وبشكل مطرد لاتخاذ موقع المعارضة.

وقبل وصف اختيارات اليسار وخاصة الراديكالى، أمام المتغيرات الحادثة، يجب أن ننسب إلى مجموعة الماركسيين الرسميين قيامهم بدور أساسى ومحترم فى "حرب" الهوية المصرية.

ففى منتصف السبعينيات، وبينما انشغل "المثقفون الجدد" لنظام السادات بقيادة **موسى صبرى** والأخوين **على أمين** و**مصطفى أمين** بإعادة صياغة طبعة جديدة من الوطنية المصرية تقوم على الابتعاد عن الوحدة العربية والقضية الفلسطينية. نجح المثقفون الماركسيون، وربما كذلك اليسار الناصرى فى توضيح عدم التعارض بين "المصرية" و "العروبة" مترجمين المشاعر الشعبية التى لم تر فى ذلك الوقت الهوية المصرية متعارضة مع هوية عربية أكبر، إلا أن تركيز

الانتباه على هذه الأسئلة الخاصة بالهوية التى أخفت وراءها الشكوى من "الخطوات الخطيرة" التى قام بها الرئيس تجاه إسرائيل، وصولا إلى اتفاق "سيناء ١" فى ١٩٧٥، حول أنظار الماركسيين فى مجملهم عن التغيرات العميقة التى بدأ المجتمع المصرى يعايشها فى نفس هذه السنوات. والحقيقة أن العملية التى سميت "تصفية الناصرية" لم تستهدف أيديولوجية الدولة فقط، وهو المجال الذى كانت ردود أفعال الماركسية عليه مباشرة لأنها تمس دورهم نفسه عن قرب، بل شملت المجتمع بأسره. فإضرابات عامىْ ١٩٧٥-١٩٧٦ العمالية لم تشهد فقط بعث "الوعى الحقيقى" للطبقات الدنيا كما استقرأه العديد من المثقفين الماركسيين، بل مثلت كذلك رد الفعل الملموس والتلقائى للجماهير ضد "الفسخ أحادى الطرف" للعقد الاجتماعى من قبل النظام، ولكن هذا الأخير لم يعتمد فقط على القمع والإجراءات الشعبوية الممولة "بالمعونات" البترودولارية للتخفيف من هذه التوترات الاجتماعية. فقد تم فتح الحدود مما ساعد على الهجرة الهائلة للعمال المصريين إلى ليبيا والخليج العربى التى غيرت من التكوين الطبقى للمجتمع. والواقع أن موجة الهجرة التى تفجرت بعد أنّ "وعود الانفتاح الأولى التى لم تتحقق"، قد أبعدت العديد من "المعارضين" المحتملين عن الشوارع والمصانع، بل أدى إليها كذلك نشوء قطاع جديد من البورچوازية سُمِّىَ "بالبرچوازية السلفية". فقد عاد العديد من التقنيين والعمال والمواطنين المصريين إلى أرض الوطن فى نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات متحولين بشكل عميق؛ سواء بسبب جمعهم "لثروة صغيرة" فى أماكن هجرتهم أو بسبب تعرضهم للأفكار الوهابية التى جعلتهم أكثر قربا لموقع الإخوان المسلمين. وهكذا صاروا على المدى البعيد متأرجحين بين الحياد والدعم الصريح للنظام الساداتى، على الأقل حتى توقيع معاهدة السلام إنْ لم يكن إلى ما بعدها.

وفى فترة ما بعد الناصرية حلت "أسطورة الكسب السريع" فى المجتمع المصرى عمليا محل "الوحدة بين الطبقات" التى سادت فى العقد السابق لها[1].

---

(١) انظرْ .Shukrallah, H., Political..., cit., p. 66-ss

ويجب أن نؤكد من وجهة النظر هذه أن الإنتلچنسيا الماركسية فى طيفها الواسع كانت مهتمة بشكل زائد بتحليل تطورات "المسألة الشرق أوسطية" التى أدت إلى انفصال مصر بشكل مطرد عن الجبهة العربية، بدلا من إعطاء الاهتمام الكافى للديناميات التى سبق ذكرها.

ويجب أن نذكر – تجنبا لسوء الفهم – أن المعارضة للانفتاح وتأثيراته الاجتماعية كانت موجودة فى برامج كل المنظمات الماركسية. إلا أنها كانت موضوعة والأفضل أن نقول مدمجة فى القضية الوطنية. فقد دعا اليسار العمال إلى أن يتحركوا ضد "الخيانة الوطنية" معتمدا على القدرة "التلقائية" على التنظيم لدى الجماهير. والدليل على تأخر الماركسيين فى التفسير الواقعى يقدمه رد فعلهم المتمثل فى الدهشة الشديدة، بمناسبة انتفاضة يناير ١٩٧٧ والتى كانت رد الفعل الشعبى التلقائى والعنيف على السياسة الاقتصادية للنظام. وقد خدع اختيار السادات بالاعتماد على السياسة الخارجية لتخفيف الضغط فى الداخل بشكل ما اليسار نفسه الذى أبقى المواجهة دائما على مستوى "خيانة" القضية العربية، رغم أن أحداث يناير كان من الممكن أن تبعث الأمل فى إعادة توجيه التوتر الاجتماعى بشكل ثورى.

ولا شك فى أن اختيار تفسير التوترات الداخلية – عبر منظار المعارضة – بعملية السلام مثل التحرك الذى حسم اغتراب الماركسيين عمن كان من المفترض أن يمثلوا قاعدته. ولشرح دوافع ما حدث، فربما كانت هذه هى اللحظة المناسبة لتوضيح حالة اليسار المصرى فى سنوات كامب ديڤيد. فبإبعاد الفكر الماركسى عن البرلمان ووسائل الإعلام الشرعية، اقتصر وجوده فى مصر فى عام ١٩٧٩ على النشر فى المجلات السرية للمجموعات الراديكالية التى كان قد أضعفها بدورها القمعُ الذى تلا انتفاضة يناير. وبالإضافة إلى ذلك دفعت القوانين المصادرة للحريات التى قدمها السادات فى فبراير ١٩٧٧ قبل أشهر قليلة من رحلته إلى القدس، بهدف تجنب هبة جديدة، عددا كبيرا من المثقفين الماركسيين إلى الهجرة

إلى أوروبا ودول عربية أخرى بهدف الاستمرار فى نشر كتاباتهم. ورغم الحالة الثقافية لهذا "الشتات الماركسى" الذى استمر قائما عبر كتاباتهم إلا أن من الممكن أن نعتقد أن ابتعادهم عن أرض الصراع كان مسئولا جزئيا عن فقدان اتصال اليسار بالبلد الحقيقى.

ويمكن القول وفقا لهذا المنطق أن جزءًا لا بأس به من المناضلين الذين بقوا على أرض الوطن استمروا فى الانبهار بصورة مصر "كانعكاس لمرآة عربية"، وفقا للتشبيه الناجح لـ **فؤاد عجمى**. وباختصار استبدل العديد من المثقفين الماركسيين بالبلد الحقيقى الذى كان يتبدل بسرعة تحت أعينهم، مصر الأسطورية والتقدمية التى "أهداها" **عبد الناصر** للشعوب العربية فى الستينيات. و"مصر" هذه التى كانت لم تعد موجودة فى الواقع، هى التى أعلنوا خيانتها. وبالإضافة إلى ذلك لم يستطع حتى المناضلون الأكثر انتباها لفك شفرة التغيرات الحادثة، أن يجددوا لغتهم ولا "رموزها" المستقاة على أىّ حال من المعجم النضالى الذى صكه "اليسار الرسمى" فى خدمة النظام فى أعوام الستينيات وتعزز فى سنوات الحركة الطلابية. ولكن هذه المفردات لم تكن فقط "موضة قديمة" بنهاية السبعينيات لأنها كانت مفرغة تماما من المعنى بواسطة دعاية النظام باستخدامها الواسع للموضوعات الإسلامية والفرعونية، بل الأهم من ذلك أنها لم تكن مناسبة لتحريك شعب تم حصره فى الظروف الاقتصادية التى يتزايد بؤسها باستمرار. وهكذا بينما طالب الماركسيون بتأجيج المواجهة القائمة بمزيد من تجذير الجماهير عبر شعار "الشعب المسلح" اتبع الإخوان المسلمون على العكس من ذلك طرقا أكثر "سلمية" داعين إلى التوافق الاجتماعى، رغم رفضهم المتزايد للنظام، فى مواجهة صراع الطبقات. باختصار كان "البلد الحقيقى" بعد فسخ "العقد الاجتماعى" محصورا فى الانشغال بمجرد الاستمرار فى البقاء على قيد الحياة. وبالإضافة إلى ذلك أدى تزايد التمييز بين الطبقات إلى خلق جنين طبقة متوسطة وقعت بسهولة كضحية للخطاب "المهادن" للإخوان المسلمين. ولا يجب أن ننسى فى هذا الصدد أنه بينما انشغل

الإخوان والمنظمات الإسلامية الأخرى الأكثر أو الأقل راديكالية بعملية إعادة أسلمة من قاعدة المجتمع، فى استجابة للأزمة الاجتماعية بتنشيط المرجعيات الأكثر تأثيرا والخاصة بالهوية، روَّج النظام إعادة أسلمة موازية وفعالة من الأعلى[1].

والحقيقة أن النظام شجع المنظمات الإسلامية و"سمح" لها بالعمل، على حين انشغل فى موجات من القمع ضد الماركسيين بشكل دورى بهدف الوقاية من "التهديد الشيوعى". وفى هذه المناسبة أيضا دعم الإسلام الرسمى الممثل فى الأزهر بشكل قوى دعاية النظام فى تصوير القوى العلمانية كقوى "ملحدة" لا مكان لها فى المجتمع المصرى.

وعلى العكس مما يعتقده جزء كبير من المثقفين الماركسيين فى السبعينيات، فقد استمرت التغيرات الجذرية فى البنية الاجتماعية التى جلبها السادات خلال "عمره" حتى بعد وفاته، ولكن الأفكار الماركسية أيضا نجت من القهر، خاصة إذا تأملنا الأمر على المدى البعيد. فبالإضافة إلى أن الأسماء الكبرى فى الثقافة المصرية اليوم نشأت، كما سبق القول، من تجربة اليسار، فإن أثر ميراث الحركة الماركسية على المجتمع المدنى واضح. والواقع أن العديد من المناضلين الشيوعيين السابقين استمروا فى تشكيل "البديل العلمانى" من خلال نشاطهم فى الصحافة والحياة الأكاديمية ومراكز المجتمع المدنى الجديدة، وبشكل لافت فى المنظمات الأهلية وما يسمى بالمراكز. وقد كرست هذه الأخيرة جهودها فى الحفاظ على حقوق الإنسان والنساء والعمال[2]، وأصبحت فى السنوات الأخيرة المراكز الوحيدة للنشاط السياسى الحقيقى البديل للنظام، بالنظر إلى التهميش المتزايد للأحزاب السياسية التى تم لجم أنشطتها بواسطة القوانين التى وافق عليها السادات وحكومة الطوارئ المستمرة منذ يوم اغتيال الرئيس فى عام ١٩٨١.

---

(١) عن هذين المستويين من إعادة الأسلمة، انظر: Kepel, Jihad..., cit.

(٢) تركز نشاط اليسار، أو خيرة المنتمين السابقين إلى المنظمات الراديكالية، فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وبصورة أكبر أيضا، فى مجال الدفاع عن حقوق العمال.

وإذا أخذنا في الاعتبار "التهادن الصامت" الناشئ بين نظام مبارك والإخوان المسلمين بهدف مقاومة تأثير المجموعات الإسلامية الراديكالية، و"خيانة" العلمانية من جانب "الوفد" الذى تمركز فى مواقف لا يمكن تمييزها عمليا عن مواقف الإخوان، ولاختناق الحوار السياسى المصرى؛ يمكن أن نشهد كيف يمكن لليسار، رغم "تفرقه" على عدة مراكز، أن يمثل البديل الوحيد العلمانى والتقدمى فى أهم البلدان العربية. و للدلالة على ما سبق تأكيده، وهو ما يمكن اعتباره هنا مجرد افتراض، يوجد جزء لا بأس به من الماركسيين المصريين يشارك فى تجربة "الحركة من أجل التغيير" والمعروفة باسم "كفاية" والتى تأسست فى ٢٠٠٤ على يد مناضلين بتوجُّهات سياسية متنوعة. غير أن هذا لم يصبح تاريخا بعد.

ببليوجرافيا

المقابلات

رفعت السعيد، مؤرخ اليسار المصرى، الأمين التنظيمى ثم الأمين العام لحزب التجمع منذ عام ١٩٧٦ وحتى عام ٢٠٠٣. وحاليا رئيس الحزب، (القاهرة، ٢ مايو ٢٠٠٠).

محمد سيد أحمد، صحفى، عضو سابق فى هيئة تحرير "الطليعة" وكان عضوا فى ح. ش.م حتى عام ١٩٦٥ وفى التجمع. ومحرر فى الأهرام، (القاهرة، ٤ مايو ٢٠٠٠)، توفى فى ٢٠٠٦.

فاروق عبد القادر، ناقد أدبى ، وسابقا عضو فى هيئة تحرير "الطليعة"، (القاهرة، ٧ مايو ٢٠٠٠).

محمود أمين العالم، ناقد أدبى، كان عضوا فى الحزب الشيوعى المصرى، نفاه السادات فى ١٩٧٢، مؤسس مجلة "اليسار العربى"، ومحرر مجلة "قضايا فكرية" (القاهرة، ١٠ مايو ٢٠٠٠). توفى فى **2009**.

صلاح عدلى، عضو فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى المصرى، (القاهرة، ١٠ مايو ٢٠٠٠).

بيل راف Bill Rugh، الملحق الإعلامى لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية فى القاهرة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨١ (وودز هول، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢١ أغسطس ٢٠٠٠).

هانى شكر الله، صحفى، من قادة الحركة الطلابية فى السبعينيات، المحرر فى "الأهرام ويكلى" سابقا، حاليا محرر بجريدة "الشروق"، (القاهرة، ٦ مايو ٢٠٠١ و ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٢).

جمال الغيطانى، كاتب وناقد، كان من مناضلى وحدة الشيوعيين سابقا، رئيس تحرير الجريدة الأدبية الأسبوعية "أخبار الأدب" (القاهرة، ١٧ أبريل و ٢٩ مايو ٢٠٠١).

أحمد بهاء الدين شعبان، كاتب وناشط سياسى ومن قادة الحركة الطلابية فى السبعينيات، (القاهرة، ١٢ مايو و ٧ يونيو ٢٠٠١).

محمود الوردانى، كاتب وناقد أدبى وكان من مناضلى ح. ع. ش. م، محرر سابقا بجريدة "أخبار الأدب"، حاليا محرر فى "الأخبار"، (القاهرة، ٢٥ أبريل و ٢ مايو ٢٠٠١).

أحمد عبد الله، قائد الحركة الطلابية بين ١٩٧١-١٩٧٤، توفى فى عام ٢٠٠٦، (القاهرة، ٣ مايو ٢٠٠١).

مصطفى عبد الغنى، مفكر ومؤلف لعديد من المؤلفات عن المثقفين فى مصر، حاليا محرر فى الأهرام، (القاهرة، ٣ مايو ٢٠٠١).

صلاح العمروسى، مفكر يسارى وكان من مناضلى ح. ع. ش. م، (القاهرة، ٩ و ٣١ مايو ٢٠٠١).

صنع الله إبراهيم، كاتب ومناضل سابق فى ح. ش. م، (القاهرة، ١١ مايو ٢٠٠١).

فريد زهران، كاتب وصحفى من قادة الحركة الطلابية، مدير مركز المحروسة، (القاهرة ١٤ و ٣٠ مايو ٢٠٠١).

سعد زهران، باحث سياسى ومترجم ومؤسس ح. ش. م "الراية" فى الخمسينيات، (القاهرة ١٥ مايو ٢٠٠١).

أحمد كامل، محامٍ ومن قادة الحركة الطلابية فى السبعينيات، (القاهرة ١٦ و ٢٩ مايو ٢٠٠١).

صلاح عيسى، صحفى مناضل سابق فى وحدة الشيوعيين وحزب التجمع، حاليا رئيس تحرير جريدة "القاهرة"، (القاهرة، ١٦ و ٢٣ مايو ٢٠٠١).

حسنين كشك، عالم اجتماع ومؤرخ للحركة العمالية والفلاحية المصرية وكان من مؤسسى ح. ع. ش. م، (القاهرة، ١٧ مايو و ٢ يونيو ٢٠٠١).

يوسف درويش، محامٍ ومناضل شيوعى منذ الأربعينيات. توفى فى ٢٠٠٦، (القاهرة، ٢١ و ٢٨ مايو ٢٠٠١).

إبراهيم فتحى، ناقد أدبى ومفكر ماركسى ومؤسس كتاب الغد (القاهرة، ٣٠ مايو ٢٠٠١).

بشير السباعى، مفكر وكاتب ومترجم ومؤسس عصبة التروتسكيين، (القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١)

نبيل صبحى، محامٍ وعضو سابق فى ح. ش. م، (القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠٠١).

صادق جلال العظم، فيلسوف ماركسى سورى، أستاذ فى جامعتى دمشق وبيروت وشخصية بارزة فى "اليسار العربى الجديد"، (روما، ١٨ أكتوبر ٢٠٠٢).

كمال خليل، مناضل فى ح. ش. م "٨ يناير"، ومدير مركز الدراسات الاشتراكية بالقاهرة، (القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٢).

حسين عبد الرازق، مناضل فى ح. ش. م فى الستينيات وأحد مؤسسى حزب التجمع، كان رئيسا لتحرير جريدة "الأهالى" ثم الأمين العام لحزب التجمع، (القاهرة، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٢).

فؤاد علام، نائب وزير الداخلية منذ ١٩٧٧ حتى ١٩٨٢ ومسئول عن "مكتب مكافحة الشيوعية" في وزارة الداخلية، (القاهرة، ١٤ يناير ٢٠٠٣).

خليل كلفت، مفكر وكاتب ومترجم وكان من مؤسسى ومنظرى ح. ع. ش. م، (القاهرة، ٢٢ يناير ٢٠٠٣).

إسماعيل صبرى عبد الله، عالم اقتصاد ومناضل ماركسي منذ الخمسينيات وعضو في هيئة تحرير "الطليعة" منذ ١٩٦٥ ووزير التخطيط من ١٩٧١ حتى ١٩٧٥. توفي في عام ٢٠٠٦، (القاهرة، ٢٦ يناير ٢٠٠٣).

الوثائق

أرشيف الحركة الطلابية المصرية ١٩٦٨-١٩٨٤، القاهرة، مركز الجيل.

الأرشيف الصحفي للحركة الطلابية المصرية، ٣ مجلدات، القاهرة، مركز المحروسة، ١٩٩٩-٢٠٠٠.

أرشيف أحمد عبدالله، Archives of Ahmad Abdallah (1978-1984), inventory by Roel Mejer (1997), Amsterdam, International Institute of Social History.

أرشيف الحزب الشيوعي المصرى (١٩٧٥-) Archive of the Egyptian Communist Party (1975-), inventory by Roel Mejer (1998), Amsterdam, International Institute of Social History.

مجموعة ميشيل كامل (١٩٢٥-١٩٩٣) ١٩٧٣-١٩٩٣ (-١٩٩٤،١٩٩٦) Collection of Michel Kamel (1925-1993)1973-1993 (-1994, 1996), inventory by Mohammed Abdulhamid (2003), Amsterdam, International Institute of Social History.



الدوريات

الطليعة (شهرية، ١٩٦٥-١٩٧٧).

الأهرام (يومية، ١٩٧٦-١٩٨١).

روز اليوسف (أسبوعية، ١٩٧٣-١٩٧٧).

الأهالى (أسبوعية، ١٩٧٨ و ١٩٨٢).

الشعب (أسبوعية، ١٩٧٩-١٩٨١).

وثائق أحزاب شرعية

حزب التجمع الوطنى الوحدوى التقدمى

أ- النشرات

١- التقدم، ١٩٧٨-١٩٨١ (غير كاملة).

٢- النشرة التنظيمية (نشرة داخلية)، ١٩٧٧.

ب- بيانات ومواقف ١٩٧٦-١٩٧٩.

حزب العمل الاشتراكى

بيانات متفرقة (١٩٧٩-١٩٨١).

الأحزاب غير الشرعية

الحزب الشيوعى المصرى(ح. ش. م)

أ- النشرات

١- الانتصار، ١٩٧٥-١٩٨٢ (غير كامل).

٢- الوعى (نشرة داخلية)، ١٩٧٦-١٩٨٢ (غير كامل).

ب- وثائق وقرارات وتقارير لا تحتويها الدوريات

١- من تجميع إلى بناء حزب، يناير ١٩٧٤.

٢- إعلان تأسيس الحزب الشيوعي المصرى، ١ مايو ١٩٧٥.

٣- "التقرير السياسى"، فى "السفير"، ٤ أغسطس ١٩٧٥، ص ٤.

٤- الشيوعيون المصريون ومهام المرحلة المقبلة فى سبيل إحباط الثورة المضادة. فى سبيل إنجاز مهام الثورة الوطنية الديموقراطية، يوليو ١٩٨٠.

٥- حزبنا يمتلك إمكانيات بنائه كحزب جماهيرى، يوليو ١٩٨٠.

٦- لائحة الحزب الشيوعى المصرى، سبتمبر ١٩٨٠.

٧- برنامج الحزب، سبتمبر ١٩٨٠.

٨- تقرير الوحدة، سبتمبر ١٩٨٠.

٩- وثائق المؤتمر الأول (سبتمبر ١٩٨٠)، بيروت، دار بن خلدون، ١٩٨١.

جـ- وثائق متنوعة

١٩٧٥-١٩٨٤

ب.دراسات

ط. ث. شاكر، قضايا التحرر الوطنى والثورة الاشتراكية، بيروت، دار الفارابى، ١٩٧٣.

حزب العمال الشيوعي المصري (ح. ع. ش. م)

أ- دوريات

١- الصراع (نشرة داخلية) ١٩٧٦-١٩٨٢ (غير كاملة).

٢- الانتفاض، ١٩٧٦-١٩٨٥ (غير كاملة).

٣- الشيوعي المصري (غير كاملة) ١٩٧٥-١٩٨٠.

٤- كراسات غير دورية الطريق (٥ أعداد)، ١٩٨١.

ب- وثائق وقرارات اللجنة المركزية غير موجودة ضمن الدوريات

١- تقرير ٩/٥، مايو ١٩٧٥.

٢- قرار من اللجنة المركزية بشأن نشأة التكتل، ١٥ أكتوبر ١٩٧٦.

٣- برنامج الحزب، يوليو ١٩٨١.

جـ- بيانات ومواقف

١٩٧٥-١٩٨٩

د. دراسات تم تجميعها من المفكرين، تم نشرها أو غير منشورة

١. ح. ع. ش. م، مسار الخيانة من الهزيمة إلى المبادرة، بيروت، دار الكاتب، ١٩٧٩.

٢. الكاتب مجهول، عوامل وحدود التغير في النظام الحاكم وسياساته، ٢٠ صفحة بخط اليد، غير محدد التاريخ، ربما يكون بتاريخ ١٩٧٩-١٩٨٠.

٣. سمير كامل، خلافاتنا: ضد الانحراف البيروقراطي الانعزالي التصفوي، ٤٣١ صفحة بخط اليد، بدون تاريخ.

الحزب الشيوعى المصرى "٨ يناير"، الحزب الشيوعى "٨ يناير" (ح. ش. ٨ يناير)

أ. وثائق وقرارات اللجنة المركزية

التقرير السياسى للجنة المركزية، ١٩٧٨.

ب. دراسات

١- رجائى الطنطاوى، بعض القضايا من المرحلة الإستراتيـجية، بدون تاريخ.

٢- الحلف الطبقى المصرى الحاكم، بدون تاريخ.

جـ. بيانات متنوعة

١٩٧٨-١٩٨٤

الحزب الشيوعى المصرى "المؤتمر"، الحزب الشيوعى "المؤتمر" (ح. ش. م.م)

أ- الدوريات

العامل، ١٩٧٨-١٩٨٠ (غير كاملة).

ب- بيانات متنوعة

١٩٧٧-١٩٧٩

عصبة التروتسكيين

أ- الدوريات

١- الثورة الدائمة، ١٩٧٤-١٩٧٦ (غير كاملة).

٢- كراسات الثورة الدائمة (كراسات غيردورية)، بدون تاريخ.

٣- ما العمل؟ ١٩٧٩-١٩٨١ (غير كاملة).

ب- وثائق وقرارات غير متضمنة فى الدوريات

تقرير الوضع الراهن، ديسمبر ١٩٧٥.

كتب ومقالات

(أ) نصوص بلغات أوروبية

كتب:

AA.VV.,The Arab Revolution: Its Character, Present State and Perspectives, London, The International Marxist Group Publications, 1978

AA. VV., The Cambridge History of Egypt, vol. 2, "From 1517 to the end of 20th century", ed. Daly, M. W., Cambridge, CUP, 1998

AA.VV., L'Egypte d'aujourd'hui. Permanence et changements 1805-1976, Paris, Editions du CNRS, 1977

AA. VV., La crisi del Medio Oriente. Dimensione regionale ed internazionale, Dossier CeSPI, Milano, Franco Angeli, 1984

AA. VV, Fuori degli argini. Racconti del '68 egiziano, traduzione e cura di L. Casini, Roma, Edizioni Lavoro, 2003

'Abdalla, A., The Student Movement and National Politics in Egypt 1923-1973, London, Al-Saqi Books, 1985

'Abd el-Aal, M., Les intellectueles egyptiens et Israel. De 1967 à l'application des accords de Camp David, Thése de Doctorat inedite, Univ. Paris X, 1983

'Abdel Malek, A., Esercito e società in Egitto. 1952-1967, Torino, Einaudi, 1968

'Abdel Malek, A., Il pensiero politico arabo contemporaneo, Roma, Editori Riuniti, 1973

'Abdel-Malek A. et alii, La rinascita del mondo arabo, Roma, Editori Riuniti, 1973

Abdelrahman, M., Civil Society Exposed. The Politics of NGOs in Egypt, Cairo, AUC Press, 2004

Abed el-Jabri, M., La ragione araba, Milano, Feltrinelli, 1996

Adams, C. C., Islam and Modernism in Egypt: a Study of the Modern Reform Movement inaugurated by Mu|ammad 'Abduh, New York, Russel & Russel, 1968;

Agwani, M. S., Communism in the Arab East, London, Asia Publishing House, 1969

Ahmed, J. M., The Intellectual Origins of Egyptian Nationalism, London, Oxford University Press, 1960

Ajami, F., The Arab Predicament: Arab Political Thought and Practice Since 1967, Cambridge, CUP, 1992 (II edition)

Alatas, S.H., Intellectuals in Developing Societies, London, Cass, 1977

Amin, S., The Arab Nation. Nationalism and Class Struggles, London, Zed, 1978

Anghelescu, N., Linguaggio e cultura nella civiltà araba, Torino, Zamorani Editore, 1993

Ansari, H., Egypt. The Stalled Society, Cairo, The AUC Press, 1987

Aron, R., The Opium of the Intellectuals, New York, Norton & Co., 1957

El-Awaisi, 'Abd al-Fattah,The Muslim Brothers and the Palestine Question 1928-1947, London, IB Tauris, 1998

Ayalon, A., Language and Change in the Arab Middle East, Oxford, OUP, 1987

Ayubi, N., Bureaucracy and Politics in Contemporary Egypt, London, Ithaca Press, 1980

Ayubi, Sh., Nasser and Sadat. Decision Making and Foreign Policy, Lanham, University Press of America, 1994

El- Badri, H.- El-Magdoub, T. -Zohdi, M., The Ramadan War, 1973, Dunn Loring (VA), T.N. Dupuy, 1978

Baffioni, C., I grandi pensatori dell'Islam, Roma, Edizioni Lavoro, 1996

Baker, R.W., Egypt's Uncertain Revolution under Nasser and Sadat, London, Harvard University Press, 1978

Baker, R.W., Sadat and After. Struggles for Egypt's Political Soul, London, Tauris, 1990

Ballas, S., La literature arabe et le conflict au Proche-Orient 1948-1973, Paris, Anthropos, 1980

Barnett, M. K, Dialogues in Arab Politics. Negotiations in Regional Order, New York, Columbia University Press, 1998,

Bauman, Z., La decadenza degli intellettuali. Da legislatori a interpreti, Torino, Bollati Boringhieri, 1992

Beattie, K. J., Egypt During the Sadat Years, New York, Palgrave, 2000

Beinin, J. – Lockman, Z., Workers on the Nile: Nationalism, Communism, Islam and the Egyptian Working Class, Princeton, Princeton University Press, 1987

Bengio, O. - Ben-Dor, G. (eds), Minorities and the State in the Arab World, Boulder, Lynne Rienner, 1999

Berque, J., Egypt: Imperialism and Revolution, London, Faber & Faber, 1972

Binder, L., In a Moment of Enthusiasm. Political Power and the Second Stratum in Egypt, Chicago, University of Chicago Press, 1978

al-Bichri, T. et al., Les intellectuels et le pouvoir: Syrie, Égypte, Tunisie, Algérie, Le Caire, CEDEJ, 1986

al-Bisati, M., Altre notti (romanzo), trad. di P. Zanelli, Roma, Jouvence, 2003 (2000)

Botman, S., The Rise of Egyptian Communism 1939-1970, Syracuse, Syracuse University Press, 1988

Boutros Ghali, B., Egypt's Road to Jerusalem, New York, Random House, 1997

Boyle, K.-Sherif, A.O. (eds), Human Rights and Democracy: the Role of the Supreme Constitutional Court of Egypt, London, Kluwer, 1996

Branca, P. (a cura di), Tradizione e modernizzazione in Egitto, Milano, Franco Angeli, 2000

Branca, P. (a cura di), Voci dell'Islam moderno, Genova, Marietti, 1997

Brondino, M.-Labib, T. (eds), Gramsci dans le monde arabe, Tunis, Alif/Les Editions de la Méditerranée, 1994

Bruzonsky, M.A., The Middle East: US Policy, Israel, Oil and the Arabs, Washington, DC, Congressional Quarterly, 1977

Burns, W.J., Economic Aid and American Policy Towards Egypt, 1955-1981, Albany, State University of New York Press, 1985

Burrell, R. M-Kelidar,A., Egypt: the Dilemmas of a Nation, London-Beverly Hills, Sage, 1977

Camera d'Afflitto, I., Letteratura araba contemporanea. Dalla nahÿah ad oggi, Roma, Carocci, 1998

Campanini, M., La teoria del socialismo in Egitto, Palermo, Centro Culturale al-Farabi, 1987

Carter, J., Keeping Faith, New York, Bantham Books, 1982

Collotti Pischel E.- Robertazzi, C. (eds), L'internationale communiste et les problèmes coloniaux 1919-1935, Paris, Mouton, 1968

Claudin, F., The Communist Movement: from Comintern to Cominform, London, Peregrine Books, 1975

Confino, M.- Shamir, Sh., The U.S.S.R. and the Middle East, Jerusalem, Israel University Press, 1973

Cooper, M.N., The Transformation of Egypt, London, Croom Helm, 1982

Corrao, F.M., La rinascita islamica. Il nazionalismo di Muhammad Farid, Palermo, Quaderni del Laboratorio Antropologico Universitario, 1985

Corsetti, R. (a cura di), Lingua e politica, Roma, Officina, 1977

Daumal, J. – Leroy, M., Nasser. La vita, il pensiero, i testi esemplari, Milano, Sansoni, 1970

Dawisha, A., The Arab Radicals, New York, Council on Foreign Relations, 1986

Dawisha, K., Soviet Foreign Policy Towards Egypt, London, MacMillan, 1979

Delporte, C., Intellectuels et politique, Firenze, Casterman-Giunti, 1995

Dessouki, A.H.(ed.), Democracy in Egypt: Problems and Prospects, Cairo, A.U.C. Press, 1978

Di Nolfo, E., Storia delle relazioni internazionali 1918-1992, Roma-Bari, Laterza, 1994

Dirlik, A.- Bahl, V.- Gran, P. (eds), History after the Three Worlds: post-Eurocentric Historiographies, Lanham, Rowman & Littlefield, 2000

Donini, P. G., I paesi arabi, Roma, Editori Riuniti, 1983

Donini, P. G., Le minoranze nel Vicino Oriente e nel Maghreb. Problemi metodologici e questioni generali, Salerno, Laveglia, 1985

Donini, P. G., Le minoranze, Milano, Jaca Book, 1998

Donini, P. G., Il mondo islamico. Breve storia dal Cinquecento ad oggi, Roma – Bari, Laterza, 2003

Egyptian Ministry of Foreign Affairs,White Paper on the Peace Initiative Undertaken by President Anwar al-Sadat (1971-77), Cairo, State Information Service, 1978

Eidelberg, P., Sadat's Strategy, Quebec, Dawn Books, 1979

Erlich, H., Students and University in the 20th century Egyptian Politics, London, Cass, 1989

Essam, M.H.-Harris, K. (eds), Revitalisation of Political Thought through Democracy and Human Rights: Islamism, Marxism and Pan Arabism, Cairo, Institute for Human Rights, 1996

Farag, F., The Third Stage of the Egyptian Communist Moviment: 1965-present, MA Unpublished thesis, Cairo, AUC, 1993

Estier, C., L'Égypte en révolution, Paris, Julliard, 1965

Fahmy, N., The Politics of Egypt. State-Society Relationship, London, RoutledgeCurzon, 2002

Farah, N., Religious Strife in Egypt: Crisis and Ideological Conflict in the Seventies, NY, Cordon and Breach, 1986

Finanios, Gh., Islamistes, apologistes et libres penseurs, Pessac, Presses Universitaires de Bordeaux, 2002

Finklestone, J., Anwar Sadat: Visionary Who Dared, London, Cass, 1996

Flory, M. et alii, Les régimes politiques arabes, Paris, PUF, 1991

Frescobaldi, D., La sfida di Sadat, Milano, Rizzoli, 1977

Friedlander, M. A., Sadat and Begin: the Domestic Politics of Peace-making, Boulder, Westview Press, 1983

Gallissot, R. (ed.), Mouvement ouvrier, communisme et nationalismes dans le monde arabe, Paris, Ed. Ouvrières, 1978

Gervasio, G., Da Nasser a Sadat. Il dissenso laico in Egitto, Roma, Jouvence, 2007

Ginat, R., Egypt's Incomplete Revolution: Lutfi al-Khuli and Nasser's Socialism in the 1960s, London, Cass, 1997

Golan, G., Yom Kippur and After: The Soviet Union and the Middle East Crisis, Cambridge, Cambridge University Press, 1977

Gonzales-Quijano, Y., Les gens du livre. Édition et champ intellectuel dans l'Egypte républicaine, Paris, CNRS, 1998

Gorman, A., Historians, State and Politics in Twentieth Century Egypt. Contesting the Nation, London, RoutledgeCurzon, 2003

Gramsci, A., Gli intellettuali e l'organizzazione della cultura, Roma, Editori Riuniti, 1977

Guha, R. – Spivak, G. Ch. (a cura di), Subaltern Studies. Modernità e (post) colonialismo, Verona, Ombre Corte, 2002

Hanna, S. – Gardner, G.H., Arab Socialism. A Documentary Survey, Leiden, Brill, 1969

Hakim, K. A., Islam and Communism, Lahore, Institute of Islamic Culture, 1976

Halliday, F.-Alavi, H. (eds), State and Ideology in the Middle East and Pakistan, Basingstoke, Macmillan, 1988

Hegazy, S., Littérature et societé en Egypte (de la guerre de 1967 a celle de 1973), Alger, Entreprise Nationale du Livre, 1986

Heikal, M., The Road to Ramadan, London, Fontana, 1976

Heikal, M., Sphinx and Commissar: the Rise and Fall of Soviet Influence in the Arab World, London, Collins, 1978

Heikal, M., Autumn of Fury: The Assasination of Sadat, London, Deutsch, 1983

Hill, E. (ed.), Discourses in Contemporary Egypt. Politics and Social Science, "Cairo Papers in Social Science", Vol. 22, n. 4, Cairo, The AUC Press, 2000

Hill, E. (ed.), New Frontiers in the Social History of the Middle East, "Cairo Papers in Social Science", Vol. 23 n. 2, Cairo, The AUC Press, 2001

Hinnebusch, R., Egyptian Polics under Sadat, Cambridge, Cambridge University Press, 1985

Hirst, D.-Beeson, I., Sadat, London, Faber & Faber, 1981

Hopwood, D., Egypt: Politics and Society. 1945-1981, London, Allen & Unwin, 1982

Hosseinzadeh, E., Soviet Non-capitalist Development. The Case of Nasser's Egypt, New York, Praeger, 1989

Hussein, M., La lotta di classe in Egitto 1945-1970, Torino, Einaudi,1973

Hussein, M.,Les Arabes au présent, Paris, Editions de Seuil, 1974

Hussein, M.,Versante sud della libertà. L'emergere dell'individuo nel Terzo mondo, Roma, il Manifesto libri, 1994

Ibrahim, S. E., Egypt, Islam and Democracy. Twelve Critical Essays, Cairo, The American University in Cairo Press, 1996

Ibrahim, S. E.-Hopkins, N., Arab Society: Social Science Perspectives, Cairo, AUC Press, 1985

Ismael, T. Y., The Arab Left, Syracuse, Syracuse University Press, 1976

Ismael, T. Y. –El-Sa'id, R., The Communist Movement in Egypt 1919-1988, Syracuse, Syracuse University Press, 1990

Israeli, R., The Public Diary of President Sadat, 3 Vols., Leiden, Brill, 1978-79

Israeli, R., Man of Defiance. A Political Bioghraphy of Anwar Sadat, London, Weidenfeld and Nicolson, 1985

Istituto per la cooperazione politica economica e culturale internazionale, La sinistra egiziana e le prospettive del socialismo nel mondo arabo, Atti del convegno, Roma 4-5 maggio 1977

Jabar, F. A. (ed.), Post-Marxism and the Middle East, London, Saqi, 1997

Jacquemond, R., Entre scribes et écrivains. Le champ litteraire dans l'Égypte contemporaine, Paris, Sindbad/Actes Sud, 2003

Jankowski, James, Egypt's Young Rebels "Young Egypt", Stanford, Hoover Institute Publications, 1975

Jennings, J.- Kemp-Weltch, A. (eds), Intellectuals in politics. From the Dreyfus Affair to Salman Rushdie, London and New York, Routledge, 1997

Kanowski, E., The Economic Impact of the Six-Day War, New York, Praeger, 1970

Karpat, Kamal H. (ed.), Political and Social Thought in the Contemporary Middle East, London, Pall Mall, 1968

Kassem, M., Egyptian Politics: the Dynamics of Authoritarian Rule, Boulder, Lynne Rienner, 2004

Kays, D., Frogs and Scorpions: Egypt, Sadat and the Media, London, Muller, 1984

Kedourie, E.- Haim, S. (eds), Modern Egypt: Studies in Politics and Society, London, Cass, 1980

Kennedy, M.C. (ed.), Twenty years of Development in Egypt (1977-1997), Cairo Papers in Social Science, vol. 21, n° 3 (1998), Cairo, AUC Press

Kepel, G., Le Prophete et Pharaon, Paris, La Découverte, 1984

Kepel, G., Jihad, ascesa e declino. Storia del fondamentalismo islamico, Roma, Carocci, 2001

Kerr, M. H., Islamic Reform: The Political and Legal theories of Mu|ammad 'Abduh and Rash†d Riÿ..., Berkeley, University of California Press, 1966

Kerr, M. H., The Arab Cold War. Gamal 'Abd al-Nasir and his Rivals, London-New York, Oxford University Press, 1971

Kerr, M. H.- Yasin, el-Sayed (eds), Rich and Poor States in the Middle East: Egypt and the New Arab Order, Boulder, Westview Press, 1983

Kienle, E., A Grand Delusion: Democracy and Economic Reform in Egypt; London, I. B. Tauris, 2001

Kimmerling, B. – Migdal, J., I Palestinesi: la genesi di un popolo, Firenze, La Nuova Italia, 1994

Korany, B. - Brynen, R. - Noble, P. (eds), Political Liberalization and Democratization in the Arab World, 2 vols., Boulder, Lynne Rienner , 1995, 1998

Krämer, G., The Jews in Modern Egypt 1914-1952, London, I. B. Tauris, 1989

al-Kubeïssi, B., Storia del Movimento dei Nazionalisti Arabi, Milano, Jaca Book, 1978

Labdaoui, A., Les nouveaux intellectuels arabes, Paris, L'Harmattan, 1993

Labdaoui, A., Intellectuels d'Orient, Intellectuels d'Occident, Paris, L'Harmattan, 1996

Landau, J., Parliament and Parties in Egypt, Tel Aviv, Israel Publishing House, 1953

Laqueur, W. Z., Comunismo e nazionalismo nel Medio Oriente, Roma, Opere Nuove, 1959

Laroui, A., L'ideologia araba contemporanea, Milano, Mondadori, 1969

Laroui, A., The Crisis of the Arab Intellectual: Traditionalism or Historicism?, Berkeley, University of California Press, 1976 (1974)

Lazitich, B. – Drachkovitch, M., Lenin and the Comintern, vol. 1, Stanford (CA), Hoover Institution Press, 1972

Lesch, A.M.-Tessler, M., Israel, Egypt and the Palestinians: from Camp David to Intifada , Bloomington, Indiana University Press, 1989

Lewis, B., Il linguaggio politico dell'Islam, Roma-Bari, Laterza, 1991

Lippman, T. W., Egypt after Nasser: Sadat, Peace and the Mirage of Prosperity, New York, Paragon House, 1989

Lockman, Z. (ed.), Workers and Working Class in the Middle East: Struggles, Histories, Historiographies, Albany, State University of New York, 1994

Lockman, Z., Comrades and Enemies, Berkeley, University of Califonia Press, 1996

Maclean, I.- Montefiore, A.- Winch, P. (eds), The Political Responsibility of Intellectuals, Cambridge, Cambridge University Press, 1990

Magrini, L. (a cura di), La coscienza dell'altro, Roma, Cultura Editrice, 1975

Mahrez, S., Egyptian Writers between History and Fiction, Cairo, AUC Press, 1994

Makarius, R., La jeunesse intellectuelle d'Égypte au lendemain de la deuxième Guerre mondiale, Paris, Ed. de l'EHESS, 1960

Martin-Muñoz, G., Política y elecciónes en el Egypto contemporaneo, 1922-1990, Madrid, Instituto de Cooperaciòn con el mundo àrabe, 1992

Marr, Ph. (ed.), Egypt at the Crossroads. Domestic Stability and Regional Role, Washington DC, NDU Press, 1999

Mc Dermott, A., Egypt from Nasser to Mubarak: a Flawed Revolution, London, Croom Helm, 1988

Meijer, R., The Quest for Modernity. Secular Liberal and Left-Wing Political Thought in Egypt, 1945-1958, London, RoutledgeCurzon, 2002

Meital, Y., Egypt's Struggle for Peace: Continuity and Change, 1967-1977, Gainesville, University Press of Florida, 1997

Melotti, U., Marx e il Terzo Mondo. Per uno schema multilaterale dello sviluppo storico, Milano, Il Saggiatore, 1972

Minganti, P., I movimenti politici arabi, Roma, Ubaldini, 1971

Mirel, P., L'Egypte des ruptures: l'ère Sadate, de Nasser à Moubarak, Paris, Sindbad, 1982

Mitchell, R. P., The Society of the Muslim Brothers, London- New York, Oxford University Press, 1969

Morsy, M., Lexique du monde arabe moderne, Paris, Dalloz, 1986

Narayan, B. K., Anwar al-Sadat. Man with a Mission, New Delhi, Vikes, 1977

Nasser, M. K., Press, Politics and Power: Egypt's Heikal and al-Ahram, AMES, Iowa State University Press, 1979

El-Nawawy, M., The Israeli-Egyptian Peace Process in the Reporting of Western Journalists, Westport (Conn.), Ablex, 2002

Norton, A.R. (ed.), Civil society in the Middle East, 2 vols., Leiden, Brill, 1995-96

Pajetta, G. C., Socialismo e mondo arabo, Roma, Editori Riuniti, 1970

Pizzo, P., L'Egitto agli egiziani!, Torino, Zamorani, 2003

Quandt, W. B. (ed.), The Middle East: Ten Years after Camp David, Washington DC, Brookings, 1988

Quandt, W. B.(ed.), Camp David. Peacemaking and Politics, Washington DC, Bloomington, 1986

Redjwan, N., Nasserist Ideology. Its Exponents and Critics, New York and Toronto, John Wiley & Sons, 1974

Rodinson, M., Marxism and the Muslim World, London, Zed, 1979

Roussillon, A., Reforme sociale et identité : essai sur l'emergrnce de l'intellectuel et du champ politique modernes en Égypte, Casablanca, Fennec, 1998

Rubinstein, A. Z., Red Star on the Nile. The Soviet Egyptian Influence Relationship since the June War, Princeton, Princeton University Press, 1977

Ruocco, M., L'intellettuale arabo tra impegno e dissenso. Analisi della rivista libanese al-ƒd…b (1953-1994), Roma, Jouvence, 1999

Ruocco, M. (a cura di), Migrazioni. Idee, culture, identità in Medio Oriente e Nord Africa, numero monografico di Meridione. Sud e Nord nel Mondo, III, n. 1-2 (2003)

Sabour, M., The Ontology and Status of Intellectuals in Arab Academia and Society, Ashgate, Gower Publishing, 2000

al-Sadat, A., In cerca di un'identità, Milano, Mondadori, 1978

al-Sadat, J., A Woman of Egypt, London, Bloomsbury, 1987

Sagiv, D., Fundamentalism and Intellectuals in Egypt, 1973-1993, London, Cass, 1995

Salamé, Gh. (ed.), Democracy without Democrats? The Renowal of politics in the Muslim World, London, IB Tauris, 1994

Salem, P., Bitter Legacy: Ideology and Politics in the Arab World, Syracuse, Syracuse University Press, 1994

Said, E. W., Orientalismo, Milano, Feltrinelli, 2001 (1978)

Said, E. W., Dire la verità. Gli intellettuali e il potere, Milano, Feltrinelli, 1995

Said, E. W., Sempre nel posto sbagliato. Autobiografia, Milano, Feltrinelli, 2000

Salvatore, A., Ruolo egemonico e modernizzazione in "Medio Oriente". Il dilemma degli aiuti economici americani in Egitto, Napoli, Ferraro, 1991

Sanaugustin, F. (ed.), Les intellectuels en Orient musulman. Statut et fonction, Le Caire, IFAO, 1998

Scudder, L. R., Arab Intellectuals and the Defeat of 1967, Unpublished M.A. thesis, American University of Beirut, 1971

Schiff, Z., The Yom Kippur War, 1973, Boulder CO, Westview Press, 1977

Schultze, R., Il mondo islamico nel XX secolo. Politica e società civile, Milano, Feltrinelli, 2004 (1994)

Schwedler, J. (ed.), Toward a Civil Society in the Middle East? A Primer, Boulder, Rienner, 1995

Shaked, H.- Rabinovich, I., From June to October. The Middle East between 1967 and 1973, New Brunswick, NJ and London, Transaction Books, 1978

Shaked, H.- Rabinovich, I., The Middle East and the United States, Perceptions and Policies, New Brunswick, NJ and London, Transaction Books, 1980

Shayegan, D., Cultural Schizophrenia. Islamic Societies Confronting the West, London, Saqi Books, 1992

El-Shazli, S., The Crossing of Suez: the October War, 1973, London, Third World Centre for Research and Publishing, 1980

Shimoni, Y., Political Dictionary of the Arab World, N.Y., Mac Millan, 1987

Shoukri, Gh., Egypt: Portrait of a President, 1971-1981, London, Zed, 1981

Singer, H. F., The Socialist Labor Party: a Case Study of a Contemporary Egyptian Opposition Party, Cairo, AUC Press, 1993

Sonbol, A., The New Mamluks. Egyptian Society and Modern Feudalism, Syracuse, Syracuse University Press, 2000

Stagh, M., The Limits of Freedom of Speech: Prose Literature and Prose Writers under Nasser and Sadat, Stockholm, Almqvist and Wilksell, 1993

Tachau, F. (ed.), Political Parties of the Middle East and North Africa, London, Mansell, 1994

Tripp, Ch.- Owen, R. (eds), Egypt Under Mubarak, London, Routledge, 1989

Tripp, Ch. (ed.), Contemporary Egypt: Through Egyptian Eyes, London, Routledge, 1993

Turner, B. S., Marx and the End of Orientalism, London, Allen & Unwin, 1978

Urvoy, D., Les penseurs libres dans l'Islam classique, Paris, Albin Michel, 1996

Valabrega, G., Il Medio Oriente dal primo dopoguerra ad oggi, Firenze, Sansoni, 1978

Vatikiotis, P.J. (ed.), Egypt Since the Revolution, London, Allen & Unwin, 1968

Vatikiotis, P.J., Nasser and his Generation, London, Croom Helm, 1978

Vatikiotis, P.J., The History of Modern Egypt. From Muhammad Ali to Mubarak, London, Weidenfeld and Nicolson, 1991

Wahbah, M., The Role of the State in Egyptian Economy, 1945-1981, Reading, Ithaca Press, 1994

Wahbah, M., La politique culturelle en Egypte, Paris, Unesco, 1972

Waterbury, J., Egypt: Burdens of the Past, Options for the Future, Bloomington, Indiana University Press, 1978

Waterbury, J., The Egypt of Nasser and Sadat: the Political Economy of two Regimes, Princeton, Princeton University Press, 1983

Weizman, E.,The Battle for Peace, Toronto, Bantam Books, 1981

White, P. J. and Logan, W. S. (eds), Remaking the Middle East, Oxford-New York, Berg, 1997

Zaalouk, M., Power, Class and Foreign Capital in Egypt. The Rise of the New Bourgeoisie, London, Zed, 1989

Zaki, Kh. S., A Political Study of NPUP, Unpublished MA thesis, Cairo, AUC, 1989

Zanelli, P. (a cura di), Scritti arabi sulla globalizzazione, Roma, IPO "C. A. Nallino", 2003

Zeghal, M., Gardiens de l'Islam: les oulemas de l'Azhar dans l'Égypte contemporaine, Paris, Presses de la Fondation National de Sciences Politiques, 1996

al-Zayyat, L., Carte private di una femminista, Trad. di I. Camera d'Afflitto, Roma, Jouvence, 1996

Zubaida, S., Islam, the People and the State: Essays on Political Ideas and Movements in the Middle East, London, Routledge, 1988

'Abd al-Quddus, I., "The Crisis of the Intellectuals", Jerusalem Quarterly, 30, 1984, p. 50-56

Abdel-Khalek, G., "Looking Outside, or Turning Northwest? On the Meaning and External Dimension of Egypt's Infitah 1971-1980", Social Problems, Vol. 28, No. 4 (April 1981), p. 395-409

Abou-El-Haj, R. A., "Historiography in West Asian and North African Studies since Sa'id's Orientalism", in Dirlik, Bahl. Gran (eds), op. cit., p. 67-84.

Abu Bakr, T., "The Reduction of the Political Role of the Arab Intellectual", Arab Affairs, 1, v, 1987-88, p. 112-115

Abu Jaber, K. S., "Salamah Musa: Precursor of Arab Socialism", Middle East Journal, 20, 1966, p. 196-206

Abu-Lughod, I., "Arab Cultural Consolidation: a Response to European Colonialism", Arab Affairs, 1, iii, 1987, p. 93-104

Adunis,"De l'impasse de la modernité dans le societé arabe", Qantara: cultures en movement, 14, 1995, p. 37-40

Akhavi, S., "Egypt's Socialism and Marxist Thought: Some Preliminary Observations on Social Theory and Metaphysics", Comparative Studies in Society and History, 17 (1975), p. 190-211

Alberti, L., "Mondo arabo e democrazia: il caso dell'Egitto", in Collotti Pischel, E. (a cura di), La democrazia degli altri, Milano, F. Angeli, 1996, p. 328-346

Allen, R., "Contemporary Egyptian Literature", Middle East Journal, 35, 1981, p. 25-39

Amaldi, D., "La guerra dei sei giorni in "Al-Karnak" di Nagib Mahfuz", Egitto e Vicino Oriente, 4, 1981, p. 381-388

Amin, G. A., "Some Economic and Cultural Aspects of Economic Liberalization in Egypt", Social Problems, Vol. 28, No. 4 (April 1981), p. 430-442

Amin, S., "Islam, stato e società. Radiografia del mondo arabo", in la rivista del manifesto, n. 22, novembre 2001

Aoudè, I., "From National Bourgeois Development to Infitah: Egypt 1952-1992", Arab Studies Quarterly, 16,I, 1994, p. 1-23

Ansari, H., "Egypt: Repression and Liberalization", Current History, 86/517 (1987), p. 77-84

Aulas, M.C., "State and Ideology in Republican Egypt, 1952-82", in Lesch, A.M.-Tessler, M., Israel, Egypt..., cit., p. 133-166

Aulas, M.C., "Sadat's Egypt, a Balance Sheet", MERIP, n°107 (July-Aug. 1982), p.6-18

Awad, L., "Contemporary Arab Culture: Motivations and Ends", Cahiers d'histoire mondiale, 14, 1972, p. 756-770

Awad, L., "Freedoms and Ideology: the Current State of Political Thought in the Middle East", MESA Bulletin, 18, 1984, p. 11-21

Ayalon, A., "Egyptian Intellectuals versus Fascism and Nazism in the 1930s", in Dann, U. (ed.), The Great Powers in the Middle East 1919-1939, New York, Holmes & Meier, 1988, p. 391-404.

Ayalon, A., "From Fitna to Thawra", Studia Islamica, 66, 1987, p. 145-174

Ayalon, A., "Dimuqratiyya, hurriyya, jumhuriyya: The Modernization of the Arabic Political Vocabulary", Asian and African Studies (Haifa), 23, 1989, p. 23-42

Ayubi, N., "The Egyptian «Brain Drain»: a Multidimensional Problem", IJMES, 15, 1983, p. 431-450

Bahaeddine, A., "Israel vu par la Gauche Arabe", in AA.VV., Le conflit israelo-arabe, Paris, 1976, p. 256-266

Baker, R. W., " Sadat's Open Door: Opposition from Within", Social Problems, Vol. 28, No. 4 (April 1981), p. 378-384

Baldissera, E., "Sul recente progetto di unione fra Egitto e Siria", Oriente Moderno, LII (1972), p. 485-490

Barakat, H., "Arabic Novels and Social Transformation", in Ostle, R.C. (ed.), Studies..., cit., p. 126-139

Barakat, H., "Arab Intellectuals and the State", Jerusalem Quarterly, 4, 1977, p. 62-67

Barakat, H., "Alienation and Revolution in Arab Life", Jerusalem Quarterly, 4, 1977, p. 111-125

Barresi, C.F., "La narrativa egiziana contemporanea", Oriente Moderno, LVIII, 1978, p. 17-26

Barresi, C.F., "Gli intellettuali fra consenso e disimpegno", Politica Internazionale, 3, 1978, p. 82-86

Beinin, J., "The Communist Movement and the Nationalist Political Discourse in Nasirist Egypt", Middle East Journal, 41, 1987, p. 568-584

Beinin, J., "The Egyptian Regime and the Left. Between Islamism and Secularism", Middle East Report, 185/23, VI, 1993, p. 25-26

Ben 'Abdallah, R., "Communisme, nationalisme, islamisme: itinéraire d'un intellectuel égyptien, 'Adil Husayn ", Egypte/Monde Arabe, n°3, 3e trimestre, 1990

BenSaïd, S., "Al-watan and al-umma in Contemporary Arab Use", in Salamé G. (ed.), The fundation of the Arab State, London, Croom Helm, 1987, p. 149-174

Ben Salem, L., "L'influenza del pensiero marxista su movimenti, partiti, governi", Politica Internazionale, 1-2, 1989, p. 62-69

Binder, L., "The Failure of Egyptian Left", Asian and African Studies (Haifa), 14, 1980, p. 20-34

Boisard, M., "Les accords de Camp David à l'epreuve du panarabisme et du sionisme", Relations Internation., 20, 1979, p. 431-448

Borthwick, B.M., "Religion and Politics in Israel and Egypt", Middle East Journal, 33 (1978), p. 145-163

Botiveau, B., "Penser, dire, interdire: logiques et enjeux de la censure des écrits en Egypte, Egypte/Monde Arabe, 14, 1993, p. 133-162

Botman, S., "The Egyptian Communist Movement in Historical Perspective", Journal of South Asian and Middle Eastern studies, 10, III, 1987, p. 78-94

Boullata, I. J., "Challanges to the Arab Cultural Authenticity", in Sharabi H., The next Arab decade: alternitive futures, London, Mansell, 1988, pp. 147-159

Bozzo, A., "Sulla storiografia araba contemporanea: a proposito di un recente lavoro di Rif'at as-Sa'id", Oriente Moderno, LVII, 1977, pp. 391-403

Bozzo, A., "Alle origini dell'identità nazionale algerina : Islàm e stato moderno (1900-1945)", in Bausani, A., Scarcia Amoretti, B. (a cura di), Il mondo islamico tra interazione e acculturazione, Roma, Istituto di Studi Islamici, Università di Roma, 1982, pp. 239-289.

Bozzo, A., "La crisi libanese: dinamiche interne e condizionamenti esterni" in AA. VV., La crisi del Medio Oriente, cit., p. 103-128

Branca, P., "Moderatismo e opposizione estrema in Egitto", Politica Internazionale, 22, II, 1994, pp. 157-169

Calabrese, M. C., "La politica di pianificazione familiare in Egitto fino al 1977", Oriente Moderno, LVIII, 1978, pp. 97-107

Camera d'Afflitto, I., "at-Takfir wa al-Higrah e l'integralismo musulmano in Egitto", Oriente Moderno, LVII, 1978, p. 145-153

Camera d'Afflitto, I., "Traduzione e commento del comunicato emesso dagli 'ulama' di al-Azhar, relativo all'accordo di pace tra Egitto e Israele", Oriente Moderno, LX, 1980, p. 79-84

Carré, O., "Pouvoir et idéologie dans l'Égypte de Nasser et Sadat (1952-1976)", in AA.VV., L'Égypte d'aujour d'hui. Permanence et changements 1805-1976, Paris, CNRS, 1977, pp. 243-263

Chartier, M., "Le rencontre Orient-Occident dans la pensée de trois philosophes égyptiens contemporains: Hasan Hanafi, Fuad Zakariyya, Zaki Naguib Mahmoud", Oriente Moderno, LIII, 1973, pp. 605-642

Cilardo, A., "The Evolution of Muslim Family Law in Egypt", Oriente Moderno, LXV, N.S. IV (1985), pp. 67-124

Cliff, Tony, "The Struggle in the Middle East (1967/1990)" in Idem, International Struggle and the Marxist Tradition, Selected Works Vol. 1, London, Bookmarks, 2001, p. 43-51

Contu, G., "Gli aspetti positivi e i limiti del laicismo in Salamah Musa (1887-1958)", Napoli, Annali dell'Istituto Universitario Orientale, vol.40, suppl. 24, fasc. 3, 1980

Contu, G., "La situazione politica nell'Egitto degli anni'70 (uno schema di lettura)", Annali della Facoltà di Scienze Politiche dell'Università di Cagliari, vol. IX, 1983, pp. 233-249

Cooper, M., "Egyptian State Capitalism in Crisis: Economic Policies and Political Interests 1967-71", IJMES, 10, 1979, pp. 481-516

Crabbs Jr., J., "Politics, History and Culture in Nasser's Egypt", IJMES, 6, 1975, pp. 386-405

Davis, E., "Ideology, Social Class and Islamic Radicalism in Modern Egypt", in Arjomand, S.E. (ed.), From Nationalism to Revolutionary Islam, London, Macmillan, 1984, pp. 137-157

Dessouki, A.H., "The Mass Political Culture of Egypt", Muslim World, 61 (1971), pp.13-20

Dessouki, Ali H., " Policy Making in Egypt: a Case Study of the Open Door Economic Policy", Social Problems, Vol. 28, No. 4 (April 1981), p. 410-416

Donini, P.G., "Sulla crisi dei rapporti tra Egitto e Unione Sovietica", Oriente Moderno, LV, 1975, pp. 473-482

El-Kharrat, E., "The Age of Ideology and Polarization Since 1950: the Mashriq", in Ostle R. (ed.), Modern literature in the Near and Middle East 1850-1970, London, Routledge, 1991, pp. 180-192

Ende, W., "The Palestine Conflict as Reflected in Contemporary Arabic Literature", in Stein G. – Steinbach U. (eds), The Contemporary Middle Eastern Scene, 1979, pp. 154-167

Ercolessi, M. C., "L'evoluzione dei rapporti inter-arabi, 1970-1983" in AA. VV., La crisi del Medio Oriente, cit., p. 17-51

Fawzi, H., "Continuity of the Egyptian Personality", Jerusalem Quarterly, 14 (1980), p. 3-7

Gabrieli F., "Taha Husayn, umanista egiziano", OM, XXX (1950), p. 81-83

Gervasio, G., "Tra repressione e autocensura. Intellettuali e politica in Egitto (1952-1967)", Oriente Moderno, XX n.s., (2001), p. 329-349.

Gobe, E., "Egypte: les hommes d'affaires et l'Etat dans le capitalisme del'infitah (1974-1994)", Monde Arabe Maghreb-Machrek, 156 (1997), pp. 49-59

Gonzales-Quijano, Y.-Leca, J., "L'Egypte au miroir de ses intellectuels", Maghreb Machrek, 113, 1986, pp. 5-12

Gorman, A., "In the Shadow of the Nation: the politics of Egyptian Historiography in the 20th Century", Journal of Arabic, Islamic and Middle Eastern Studies, 3, I (1996), pp. 117-126

Hafez, S., "The Egyptian Novel in the Sixties", Journal of Arabic Literature, VII, 1976, pp. 68-84

Hamed, O., "Egypt's Open Door Policy: an Attempt of Economic Integration in the Middle East", IJMES, 13, 1981, pp. 1-9

Hanafi, H., "Arab National Thought in the Balance", Jerusalem Quarterly, 25, 1982, pp. 54-67

Hanna, S.A., "Islam, Socialism and National Trials", Muslim World, 57, 4, 1968, pp. 284-294

Hanna, S.A., "al-Takaful al-ijtima'i and Islamic socialism", Muslim World, 1969, 3-4, pp. 275-286

Hatto, A. J., "The Semantics of Revolution", in Vatikiotis, P.J. (ed.), Revolution in the Middle East, London, Allen and Unwin, 1972, pp. 25-29

Heikal, M. H., "Egyptian Foreign Policy", Foreign Affairs, 56, 1978, p. 714-727

Hendriks, B., "The Legal Left and its Urban Activities: A Cairo Case Study", in AA.VV., The Challenge of the Middle East, Amsterdam, Amsterdam University, 1982, p. 43-55

Hendriks, B., "The Legal Left in Egypt", Arab Studies Quarterly, 5, no. 3, 1983, p. 260-275

Henry, J. R., "La crise du mythe de l'unité arabe", Annuaire de l'Afrique du Nord, 24, 1985, p. 19-25

Hinnebusch, R.A., "Egypt Under Sadat: Elites, Power Structure and Political Change in a Post-populist State", Social Problems, Vol. 28, No. 4 (April 1981), p. 443-464

Hinnebusch, R.A., "The Nationalist Progressive Unionist Party: the Nationalist Left Opposition in Post-populist Egypt", Arab Studies Quarterly, 3, 1981, pp. 325-351

Hinnebusch, R. A., "From Nasser to Sadat: Elite Transformation in Egypt", Journal of Southern Asian and Middle Eastern Studies, Vol. 7, n°1 (Fall 1983), p. 24-29

Hinnebusch, R. A., "The Reemergence of Wafd Party : Glimpses of the Liberal Opposition in Egypt", IJMES, 16, 1984, pp. 99-121

Hinnebusch, R.A., "Political Party in the Arab State: Lybia, Syria, Egypt", in Dawisha, A.-Zartman, I.W., (eds.), Beyond the Coercion: the Durability of the Arab State, London, Croom Helm, 1988, pp. 35-60

Hussein, 'A., "Islam and Marxism: the Absurd Polarization of Contemporary Egyptian Politics", Review of Middle Eastern Studies, 2, 1976, pp. 71-83

Hussein, M., "Nazionalismo invisibile e crisi dello Stato" in L'Egitto da Nasser a Sadat: una transizione permanente, Dossier di Politica Internazionale, 3 (1978), p. 41-44.

Ibrahim, Saad Eddin, "An Islamic Alternative in Egypt: the Muslim Brotherhood and Sadat", Arab Studies Quarterly, 4 (1982), pp. 75-93

Ismael, T. Y., "The Communist Movements in the Arab World", in Piscatori, J.-Harris, G.S. (eds), Law, Personalities and Politics of the Middle East: Essays in honor of Majid Khadduri, Boulder, Westview Press, 1987, pp. 169-204

Ismail, S., "New Trends in the Committment of Arab Writers", Lotus, II, 16 (1973), pp. 47-63.

Israeli, R., " Islam in Egypt under Nasser and Sadat: some comparative notes", in Heper, M.-Israeli, R. (eds), Islam and Politics in Modern Middle East, London, Croom Helm, 1984, pp. 64-78

Israeli, R., "The Peasant-President: Sadat's World of Images and Metaphors", Middle East Focus, 7, II (1984), pp. 11-14

Jackson, H.F., "Sadat's Perils", Foreign Policy, n°42 (1981), p. 58-73

Jiryis, S., "The Arab World at the crossroads: an analysis of the Arab Opposition to the Sadat initiative", Journal of Palestine Studies, 7, II (1978), pp. 26-61

Joseph, R., "Towards a semiotics of Middle Eastern cultures", International Journal of Middle East Studies, 12, 1980, pp. 319-329

Kamel, M., "Quale classe per quale rivoluzione", Politica Internazionale, 3, 1978, pp. 45-53

Karawan, I. A., "Sadat and the Egyptian-Israeli Peace Revisited", IJMES, 26, II (1994), pp. 249-266

Kelidar, A., "The Political Press in Egypt, 1882-1914", in Tripp, Ch. (ed.), op. cit., p. 1-21.

Kerr, M.H., "Egyptian Foreign Policy and the Revolution", in P.J. Vatikiotis (ed.), Egypt..., cit., p. 114-134

Khalaf, S., "The Growing Pains of Arab intellectuals", Diogenes, 54, 1966, pp. 59-80

Khalidi, R. I., "Arab nationalism: historical problem in the literature", American Historical Review, 96, 1991, pp. 1363-1373

Khoury, E., "The Double Exile", Rive: Review of Mediterranean Politics and Culture, 3, 1997, pp. 49-52

Khoury, N. A., "The Pragmatic Trend in Inter-Arab Politics", Middle East Journal, XXXVI, n. 3 (1982), p. 374-387.

Korany, B., "La nation dans tous états: dialectique unité/diversité", in M. Flory et alii, Les régimes politiques arabes, Paris, PUF, 1991

Koubaa, M., "La critique de la religion par les Marxistes Arabes dans son rapport avec la justice", in Gruppe de Recherches Islamo-Chretien, Foi et justice pour le Christianime et pour l'Islam, Paris, Centurion, 1993, pp. 163-168

Krämer, G., "The Change of Paradigm: Political Pluralism in Contemporary Egypt", Peuples Méditerrenéens, 41-42, 1987-1988, pp. 283-302

Kreutz, A., "Marx and the Middle East", Islamic Culture, 58, 1984, pp. 263-288

Kudsi-Zadeh, A.A., "The Emergence of Political Journalism in Egypt", Muslim World, 80, 1980, pp. 47-55

Lachine, N., "Class Roots of the Sadat Regime: Reflections of an Egyptian Leftist", MERIP, n°56 (1977), p. 3-7

Laurens, H., "L'U.R.S.S. et l'Egypte de Nasser à Sadate", in Chevallier, D. (ed.), Renouvellements du monde arabe 1952-1982: pensées politiques et confrontations internationales, Paris, Colin, 1987, pp. 47-64

Legassick, T. J., "Some Recent War-related Arabic Fiction", Middle East Journal, 25, 1971, pp. 491-505

Lewis, B., "On Some Modern Arabic Political Terms", Orientalia Hispanica, 1974, pp. 465-472

Al-Mashat, 'Abd al-Moneim, "Egyptian attitudes towards Peace Process: views of an alert élite", MEJ, 37 (1983), pp. 394-411

Mahmood, Z., "Sadat and Camp David Reappraised", Journal of Palestine Studies, 19, no. 4 (August 1985), p. 62-87

Makram-Ebeid, M., "Le rôle de l'opposition officielle en Egypte", Maghreb Machrek, 119, 1988, p. 5-24

Makram-Ebeid, M., "Political Opposition In Egypt: Democratic myth or reality?", Middle East Journal, 43, 1989, p. 423-436

Milson, M., "Najib Mahfuz and Jamal 'Abd al-Nasir: the writer as political critic", Asian and African Studies (Haifa), 23, 1989, p. 1-22

Moghith, A., "Marxisme égyptien et marxisme occidentel: traduction et ideologie", Egypt/Monde Arabe, nn.30-31 (1997), p. 71-91

Mustapha, A., "History, change and Arab culture", Cahiers d'histoire mondiale, 14, 1972, pp. 691-701

Najjar, F., "The Egyptian Press Under Nasser and al-Sadat", in Atiyeh, G-Oweiss, I. (eds.), Arab Civilization: Challenges and Responses. Studies in honor of Constantine K. Zurayk, Albany, State University of N.Y. Press, 1988, pp. 326-358

al-Naqqash, F., "Barred from Writing in Egypt: the Experience of a Journalist Who Was Critical of the Government", Index on Censorship, 12, III, 1983, pp. 20-22

Nasser, M. K., "Egyptian Mass Media Under Nasser and Sadat: Two Models of Press Management and Control", Journalism Monographs, n°124 (Dec. 1990), p.1-26

Pajetta, G.C., "Marxismo e socialismo nei paesi arabi", in Magrini, L. (a cura di), La coscienza dell'altro, cit., pp. 281-294

PNUP (Secrétariat Géneral) ,"Communiqué su la position du parti quant aux accords du Camp David", in 2nd Conference for Progressive Socialist Organizations and Parties of the Mediterranean, Malta, 20-25 June 1979.

Pranger, R.J., "Ideology and Power in the Middle East", in Chelkowski, PJ-Pranger, RJ (eds.), Ideology and Power in the M. East. Studies in honor of G. Lenczowski, Durham, Duke UP, 198 ,pp. 14-28

Reid, D. M., "The Return of the Egyptian Wafd, 1978", International Journal of African Historical Studies, 12, n. 3 (1979), p. 389-415

Reissner, J., "Il dibattito intraislamico sul moderno ordine socio-economico", in Ende, W. – Steinbach, U. (a cura di), L'Islam oggi, Bologna, Edizioni Dehoniane, 1993, pp. 238-259

Remaoun, H., "Le marxisme et l'étude du monde arabe", Revue Algérienne des Sciences Juridiques, Économiques et Politiques, Vol. 21, No. 3, (Sep 1984), pp.655-668

Rondot, P., "Anwar es Sadat: Un Style Nouveau pour l'Egypte", Revue de Defense Nationale (Juillet 1971), p. 1154-1166

Rondot, P., "Égyptianité and Panarabisme", Politique Etrangère, 46, 1981, pp. 813-822

Rouleau, E., " Who killed Sadat", MERIP Reports, n°103 (Feb. 1982), p. 3-5

Roussillon, A., "Trente ans de sciences sociales en Egypte: le bilan sociale de la societè egyptienne 1952-1980", Maghreb-Machrek, 113 (1986), pp. 23-46

Roussillon, A., "Egyptianité, arabité, islamité: la recomposition des réferents identitaires", Egypte-Monde arabe, 11, 1992, p. 77-132

Roussillon, A., "Republican Egypt interpreted: revolution and beyond" in AA. VV., The Cambridge History..., cit., p. 334-393.

Safty, A., "Sadat's negotiations with the U.S. and Israel", American Journal of Economics and Sociology, Vol.50, n°3 (Oct. 1991), p. 471-484

Said, E.W., "A Changing World Order: the Arab Dimension", Arab Studies Quarterly, 3 (1981), p. 198-208

Sanbar, E., "La stella di Nasser nelle speranze frustrate dei palestinesi", in Medio Oriente 1967-1987, Dossier di Politica Internazionale, n. 6-7 (1987), p. 61-64.

Sardar, Z., "Muslim Marxists: Victims of Methodology", Afkar, 1, III, 1984, pp. 44-48

El-Sayed, M., "Egyptian Popular Attitudes Towards the Palestinians since 1977", Journal of Palestine Studies, 72/18 (1989), pp. 37-51

Sayegh, F., "The Camp David Agreement and the Palestine Problem", Journal of Palestine Studies, 30 (1979)

Scarcia Amoretti, B.M., "Il ruolo degli intellettuali nel Terzo Mondo. Analogie fra Medio Oriente e America Latina", Politica Internazionale, 2, 1976, pp. 43-45

Scarcia Amoretti, B.M., "Il ruolo politico e sociale dell'intellettuale", Cultura e potere nel mondo arabo. Dossier di Politica Internazionale, 1-2, 1989, pp. 33-39

Scott, R., "An 'official' Islamic response to the Egyptian al-jihad movement", Journal of Political Ideologies, 8 (1), 2003, p. 39-61

Sen, P., "Party System under Sadat: Change or Continuity?", India Quarterly, 37, 1981, pp. 414-427

Sfakianakis, J., "A Loss for All. Tahseen Bashir (1925-2002)", al-Ahram Weekly, n. 591, 20-26 June 2002 (online edition)

Sharabi, H., "Cultural critics of contemporary Arab society", Arab Studies Quarterly, 9, 1987, pp. 1-19

Shamir, Sh., "The Marxists in Egypt: the «Licensed infiltration» Doctrine in Practice", in Confino, M.-Shamir, Sh., The U.S.S.R. and the Middle East, cit., pp. 293-319

Shamir, Sh., "Marxism in the Arab World: the case of the Egyptian and Syrian regimes", in Avineri, S. (ed.), Varieties of Marxism, The Hague, 1977, pp. 279-292

Shamir, Sh., "Radicalism in Egyptian Historiography", in Warburg, G.R.-Kupferschmidt, U.M. (ed s.), Islam, Nationalism and Radicalism in Egypt and the Sudan, New York, Praeger, 1983

Shivtiel, S. S., "Language and Political Change in Modern Egypt", International Journal of the Sociology of Language, 137 (1999), pp. 131-140

Shukrallah, H., "Political Crisis and Political Conflict in post 1967 Egypt", in Tripp-Owen (eds), Egypt under Mubarak, cit., pp. 53-101

Shukrallah, H., "Lo Stato egiziano dal bonapartismo all'oligarchia", in Zanelli, Patrizia (a cura di), op. cit., p. 210-236

Sid-Ahmed, M., "Le conflit israèlo-arabe: les chances d'una paix générale", Politique Etrangère, 46, 1981, pp. 795-812

Sid-Ahmed, M., "Auto-critique du soutien inconditionel à Nasser", Peuples Méditerranéens, 74/75 (1996), pp. 67-75

Smith, C.D., "The Intellectual and Modernization: Definitions and Reconsiderations. The Egyptian Experience", Comparative Studies in Social History, 22, 1980, pp. 513-533

Smith, D., "Imagined identities, imagined nationalism: Print Culture and Egyptian Nationalism in Light of Recent Scholarship", IJMES, vol. 29, n. 4, November 1997, pp. 607-622.

Snir, R., "The Arab-Israeli Conflict as Reflected in the Writing of Najib Mahfouz", Abr-Nahrain, 27, 1989, pp. 120-153

Stewart, D., "Egyptian Culture since Camp David", Azure, 5, 1980, pp. 3-7

Stork, J., "Massive Arrests Precede Sadat's Assassination", MERIP Reports, 100-101,1981, pp. 43-55

Suleiman, Y., "Nationalism and the Arabic Language: a Historical overview", in Suleiman Y. (ed.), Arabic Sociolinguistics: Issues & Perspectives, London, Curzon Press, 1994, pp. 227-234

Suleiman, Y., "Language and identity in Egyptian nationalism", in Suleiman, Y. (ed.), Language and identity in the Middle East and North Africa, London, Curzon Press, 1996, pp. 1-23

Tibi, B., "Structural and Ideological Change in the Arab sub-system since the Six-Day War", in Lukacs, Y. & Battah A., The Arab-Israeli Conflict: two Decades of change, Boulder, Westview Press, 1988, pp. 147-163

Tiana, M., "Note sulla riforma agraria in Egitto da Giamal 'Abd en-Nasser a Mohammed Anwar es-Sadat", Oriente Moderno, LVII, 1977, pp. 247-258

Tomiche, N., "Le roman égyptien après 1973...Sa place dans le monde arbe et l'image qui'en reçoit l'Occident", Annales Islamologiques, 15, 1979, pp. 399-419

Tomita, H., "The decline of Legitimacy in Sadat's Egypt, 1979-1981", BriSMES, Proocedings of the 1986 International Conference on Middle Eastern Studies, Oxford, BriSMES, 1986, pp. 253-267

Van Gelder, G. J., "The Conceit of Pen and Sword: on an Arabic literary debate", Journal of Semitic Studies, 32, 1987, pp. 329-360

Waterbury, J., "Corruption, Political Stability and Development: Comparative Evidence from Egypt and Morocco", Government and Opposition, 11, 1976, pp. 426-445

Waterbury, J., "The «Soft State» and the Open Door: Egypt's Experience with Economic Liberalization, 1974-1984", Comparative Politics, 18 (1985), pp. 65-83

Wild, S., "Social Problems in Contemporary Arab literature", in Stein G. – Steinbach U. (eds.), The contemporary Middle Eastern scene, 1979, pp. 150-153

Wissa Wassef, C., "Le prolétariat et le sous-prolétariat indusrtiel et agricole en République Arabe Unie", Orient, 51/52 (1969), pp. 87-112

Wissa Wassef, C., "Le pouvoir et les étudiants en Egypte", Maghreb Machrek, 57 (1973), pp. 65-71

Yadlin, R. -Baram, A., "Egypt's Changing Attitude Towards Israel", Jerusalem Quarterly, 14 (1980), pp. 68-87

Zakariya, F., "Le racines culturelles de sous-developpement intellectuel arabe", Egypte/Monde Arabe, n°5, 1e trimestre, 1991

Zeghal, M., "La jeunesse intellectuelle cairote. Effets de generation et recomposition du champ intellectuel égyptien", in Zeghal, M., Exils et royaumes: les appartenences au monde arabo-musulman aujourd'hui, Paris, Fond. Nat. De Sciences Politiques, 1994, pp. 213-234.

Zubaida, S., "Islam, Nationalism and the Left", Review of Middle East Studies, 4, 1988, pp. 1-32

ب) نصوص باللغة العربية

كتب:

عدد من المؤلفين، عبد الناصر واليسار المصرى، القاهرة، مؤسسة روزاليوسف، ١٩٧٧.

عدد من المؤلفين، أشغال ندوة "الثورة فى الفكر العربى المعاصر"، تونس، ٤-٩ ديسمبر ١٩٧٨، الجامعة التونسية، مركز الدراسات الاجتماعية والاقتصادية، ١٩٧٩.

عدد من المؤلفين، جرامشى وقضايا المجتمع المدنى. ندوة القاهرة، قبرص، دار عيال، ١٩٩١.

عدد من المؤلفين، ملف عبد الناصر بين اليسار المصرى وتوفيق الحكيم، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٦.

عدد من المؤلفين، ميشيل كامل ١٩٢٥-١٩٩٣. ولادة جديدة، القاهرة، دار الفضيلة، ١٩٩٤.

عدد من المؤلفين، المثقف العربى: دوره وعلاقته بالسلطة والمجتمع، الرباط، المجلس القومى للثقافة العربية، ١٩٨٨.

عدد من المؤلفين، "الثقافة الوطنية"، عدد خاص من قضايا وشهادات، ربيع ١٩٩٢.

عدد من المؤلفين، اليسار المصرى وتحولات الدول الاشتراكية، القاهرة، مركز البحوث العربية، ١٩٩٢.

عدد من المؤلفين، فى الثقافة العربية، فى التنمية العربية، بيروت، المؤسسة العربية للبحوث والنشر، ١٩٩٣.

أحمد عبد الله، أحمد بهاء الدين شعبان، الحركة الطلابية الحديثة فى مصر: تجربة القرن، القاهرة، مركز الجيل، ١٩٩٣.

أحمد عبد الله، الجامع والجامعة: نقد الإسلاميين والمثقفين فى مصر، القاهرة، المركز المصرى العربى، ١٩٩٤.

إسماعيل صبرى عبد الله، مصر التى نريدها، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩١.

محمد عبد العليم، الخطاب الساداتى، القاهرة، الأهالى، ١٩٩٠.

فتحى عبد الفتاح، شيوعيون وناصريون، القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠.

فتحى عبد الفتاح، ثنائيات السجن والغربة، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨.

مصطفى عبد الغني، المثقفون وعبد الناصر، الكويت، دار سعاد الصباح، ١٩٩٣.

مصطفى عبد الغنى، مثقفون وجواسيس، القاهرة، دار الأمين، ١٩٩٧.

ليلى عبد المجيد، تطور الصحافة المصرية من ١٩٥٢ إلى ١٩٨١، القاهرة، العربى للنشر والتوزيع، ١٩٨٨.

جمال عبد الناصر، فلسفة الثورة، القاهرة، ١٩٥٥(الطبعة الأولى ١٩٥٣).

جمال عبد الناصر، خطب وتصاريح وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر، القاهرة، مصلحة الاستعلامات، ٤ أجزاء، بدون تاريخ.

محمد عبد الرسول (إشراف)، جيل السبعينيات (ندوة)، القاهرة، مركز القسطاط للدراسات، ٢٠٠٠.

حسين عبد الرازق، مصر فى ١٧ و ١٨ يناير، القاهرة، دار شهدى، ١٩٨٤ (الطبعة الثالثة).

حسين عبد الرازق، الأهالى: صحيفة تحت الحصار، القاهرة، دار العالم الثالث، ١٩٩٤.

عبد المنعم عبد السميع، اليمين واليسار، حوارات على المستقبل، الكويت، سعاد الصباح، ١٩٩٣.

توفيق أبو بكر (إشراف)، المثقفون والعرب والاستمالة السياسية، عمان، ١٩٩٨.

حسن أبو باشا، مذكرات فى الأمن والسياسة: يناير ١٩٧٧، أكتوبر ١٩٨١، رمضان ١٩٨٧، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩٠.

صوفى أبو طالب، اشتراكيتنا الديموقراطية، القاهرة، بدون اسم الناشر، ١٩٧٨.

حسن أبو طالب، علاقات مصر العربية ١٩٧٠-١٩٨١، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

فاروق أبو زيد، أزمة الديموقراطية فى الصحافة المصرية، القاهرة، مكتبة مدبولى، بدون تاريخ.

أدونيس، النظام والكلام، بيروت، دار العودة، ١٩٩٣.

محمود أمين العالم، الوعى والوعى الزائف فى الفكر العربى المعاصر، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٦.

محمود أمين العالم (إشراف)، سبعون عاما على الحركة الشيوعية المصرية. رؤية تحليلية نقدية، القاهرة، كتب"قضايا فكرية" عدد ١٣، ١٩٩٢.

فؤاد علام، الإخوان وأنا: من المنشية إلى المنصة، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٩٦.

محمد علام، جمال حمدان: عبقرية ضد الانحناء، القاهرة، دار الغد العربى، ١٩٩٧.

جلال أمين، المثقفون العرب وإسرائيل، القاهرة، دار الشروق، ١٩٩٨.

مصطفى أمين، السنة الأولى فى السجن، القاهرة، دار الأخبار، ١٩٧٤.

رماح أسعد، سطور من يوميات الحركة الطلابية المصرية ١٩٦٨-١٩٧٣، القاهرة، الدار، ١٩٨٧.

لويس عوض، الاشتراكية والأدب، القاهرة، ١٩٦٣.

لويس عوض، أقنعة الناصرية السبعة، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥.

صادق جلال العظم، النقد الذاتي بعد الهزيمة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨.

صادق جلال العظم، زيارة السادات وبؤس السلام العادل، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٨.

عزيز العظمة، التراث بين السلطان والتاريخ، الدار البيضاء، دار القرطبة للطباعة والنشر، ١٩٨٧.

عبد الحكيم بدران، خيانة المثقفين، القاهرة، مركز الثقافة العربية، ٢٠٠٠.

أحمد بهاء الدين، محاوراتى مع السادات، القاهرة، دار الهلال، ١٩٨٦.

أحمد بهاء الدين، المثقفون والسلطة فى عالمنا العربى، الكويت، الغربى، ١٩٩٩.

أحمد بهاء الدين شعبان، شهادة من جيل الغضب: ١٩٧٦-١٩٧٧، القاهرة، مركز المحروسة، ١٩٩٨.

عبد الوهاب البياتى، سيرة ذاتية: القيثارة والذاكرة، لندن، البزاز، ١٩٩٤.

مصطفى بيومى، السادات فى الرواية المصرية، المنيا، دار فرح، ٢٠٠٢.

محمد باز، الشعراوى والسادات، القاهرة، مدبولى الصغير، ١٩٩٨.

ناجى بن نصر، أوهام المثقفين، تونس، بدون اسم الناشر، ١٩٨٦.

سعيد بن سعيد، الأيدولوچيا والحداثة، مركز الثقافى العربى، بيروت-الدار البيضاء، ١٩٨٧.

طارق البشرى، الحركة السياسية فى مصر، ١٩٤٥-١٩٥٢، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٧٢.

نديم البيطار، الأيدولوچيا الإنقلابية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٦.

نديم البيطار، من النكسة إلى الثورة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٨.

نديم البيطار، المثقفون والثورة، الرباط، المجلس القومى للثقافة العربية، ١٩٨٧.

فيصل دراج، الثقافة والديموقراطية، بيروت، الاتحاد العام للكتاب والصحفيين الفلسطينيين، ١٩٨١.

عاصم الدسوقى (تحرير)، شهادات ورؤى من تاريخ الحركة الشيوعية فى مصر، القاهرة، مركز البحوث العربية، ٤ أجزاء، ١٩٩٨، ١٩٩٩، ٢٠٠٠، ٢٠٠١.

عاصم الدسوقى (تحرير)، عمال وطلاب فى الحركة الوطنية المصرية، القاهرة، دار المحروسة، ١٩٩٨.

إلياس فرح، تشرين الأول بين التصفية والتحرير، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٤.

محمود فوزى، السادات، القاهرة، مركز الراية، ١٩٩٧.

نعمات فؤاد، شخصية مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨.

رمزى ميخائيل جبار، أزمة الديموقراطية ومأزق الصحافة "القومية" ١٩٥٢-١٩٨٤، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦.

محمد عابد الجابرى، الخطاب العربى المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

محمد عابد الجابرى، إشكاليات الفكر العربى المعاصر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢.

عبد الغنى الجمسى، مذكرات الجمسى: حرب أكتوبر، القاهرة، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨٩.

محمود جامعة، عرفت السادات، القاهرة، المكتب المصرى الحديث، ١٩٩٨.

محمود يوسف الجندى، اليسار والحركة الوطنية فى مصر(١٩٤٠-١٩٥٠)، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٦.

محمود الجولادى (تحرير)، الأمن القومى فى مصر- مذكرات، القاهرة، دار خيال، ١٩٩٩.

شهدى حداد (تحرير)، المعارضة السياسية فى مصر وبرلمان ١٩٧٩، القاهرة، بدون اسم الناشر، ١٩٧٩.

ياسين الحافظ، الهزيمة والأيدولوچيا المهزومة، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٩.

توفيق الحكيم، عودة الوعى، بيروت، دار الشروق، ١٩٧٥.

جمال حمدان، شخصية مصر. دراسة فى عبقرية المكان، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠.

عادل حمودة، أزمة المثقفين وثورة يوليو، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٥.

عادل حمودة، أيام السادات الأخيرة، القاهرة، دار فرسان، ٢٠٠١.

إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية فى نظام التعددية. دراسة حالة التجمع فى مصر، ١٩٧٦-١٩٩١، القاهرة، الأهالى، ١٩٩٣.

فادية خطاب، المبدعين العرب والنظام الجديد. حوارات، القاهرة، هاجر، ١٩٩٩.

أحمد نبيل الهلالى، مرافعات أحمد نبيل الهلالى: الجناية رقم ٦٣٢، بيروت، دار الفارابى.

أحمد نبيل الهلالى، حرية الفكر والعقيدة .. تلك هى القضية!، القاهرة، دار المصرى الجديد، ١٩٨٩.

لطفى الخولى (إشراف)، حرب يونيو ١٩٦٧ بعد ٣٠ سنة، القاهرة، الأهرام، ١٩٩٧.

سعد الدين إبراهيم، بين صانعى القرارات والمفكرين العرب، عمان، منتدى الفكر العربى، ١٩٨٨.

سعد الدين إبراهيم، الأنتلـــچنتسيا العربية.المثقفون والسلطة، عمان، منتدى الفكر العربى، ١٩٨٨.

سعد الدين إبراهيم، رد الاعتبار للسادات، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٩.

سماح إدريس، المثقف العربى والسلطة: بحث فى رواية التغريبة الناصرية، بيروت، دار الآداب، ١٩٩٢.

يوسف إدريس، البحث عن السادات، طرابلس، المنشأة العامة للنشر، ١٩٨٤.

عبد الله إمام، الطريق إلى كرسى الرئاسة: أحداث مايو ١٩٧١، القاهرة، دار الخيال، ٢٠٠٠.

إيمان محمد حسن، وظائف الأحزاب السياسية فى نظم التعددية المقعدية. دراسة حالة حزب التجمع فى مصر ١٩٧٦-١٩٩١، القاهرة، الأهالى، ١٩٩٥.

صلاح عيسى، الثورة العرابية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٢.

صلاح عيسى، مثقفون وعسكر، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٦.

أمين إسكندر، اليمين واليسار فى الثقافة المصرية، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٨.

أمين إسكندر (إشراف)، تحالف كوبنهاجن: قراءة نقدية فى خطاب التطبيع، القاهرة، مركز للدراسات والأبحاث، ١٩٩٨.

عز الدين إسماعيل، الشعر العربى المعاصر، القاهرة، ١٩٨١.

أمين عز الدين، تاريخ الطبقة العاملة المصرية، ١٩١٩-١٩٢٩، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٠.

محمد جلال كشك، ماذا يريد الطلبة المصريون، بيروت، بدون اسم الناشر، ١٩٦٨.

محمد جلال كشك، النكسة والغزو الفكرى، الكويت، مكتبة الأمل، ١٩٦٩.

زهير محمد جميل كتبى، المثقف العربى والسلطة، مكة، ١٩٩٥.

سعيد لاوندى، مثقفون فى مهمة رسمية، القاهرة، دار إيجى مصر، ١٩٩٩.

حنفى محلاوى، السادات بين هيكل وموسى، القاهرة، الدار العربية للكتاب، ١٩٩٤.

زكى نجيب محمود، هموم المثقفين، بيروت، دار الشروق، ١٩٨١.

زكى نجيب محمود، تجديد الفكر العربى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧١.

أحمد منصور، چيهان السادات شاهدة على عصر السادات، القاهرة، سلسلة كتب "الجزيرة"، دار الشروق، ٢٠٠٢.

سليمان مظهر، قصة صراع السادات ورجال عبد الناصر، القاهرة، مدبولى، ١٩٩٧.

فؤاد مدحت، الليل والضباب: الوجه الآخر من تاريخ السادات، القاهرة، مدبولى الصغير، ٢٠٠١.

حاتم المصرى، الحركة الشيوعية المصرية الثالثة، النشأة وطبيعة الأزمة. موقف نقدى، بدون اسم الناشر، ١ يوليو ١٩٨٠ (ماستر).

أنور محمد، شهود فى عصر السادات، القاهرة، دار إيجى مصر، ١٩٩٠.

خالد محيى الدين، والآن أتكلم، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٩٢.

عبد الرحمن منيف، (حوار مع) الثقافة والمثقف فى المجتمع العربى، عمان، ١٩٩٨.

إلياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية فى الوطن العربى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٦٤.

مصطفى على مرتضى، المثقف والسلطة، دراسة تحليلية لوضع المثقف فى مصر فى فترة ١٩٧٠–١٩٩٥، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٨.

فؤاد مرسى، هذا الانفتاح الإقتصادى، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٦.

محمد مورو، تنظيم الجهاد: أفكاره، جذوره، سياساته، القاهرة، الشركة العربية الدولية للنشر، ١٩٩٠.

سلامة موسى، الاشتراكية، القاهرة، المصرية الأهلية، ١٩١٣.

نهى محمد نافع، الممارسة للديموقراطية فى عصر السادات، القاهرة، بدون اسم الناشر، ١٩٩٤.

حبيب قهوجى، مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس حتى صفقة كامب ديفيد، دمشق، مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩.

تركى الربيعو، أزمة الخطاب التقدمى العربى: الخطاب الماركسى نموذجا ١٩٦٧-١٩٩٢، بيروت، دار المنتخب العربى، ١٩٩٥.

عبد العظيم رمضان، مصر فى عصر السادات، جزءان، القاهرة، مدبولى، ١٩٨٦، ١٩٨٩.

عبد العظيم رمضان، عبد الناصر وأزمة مارس، القاهرة، روزاليوسف، ١٩٧٦.

عبد العظيم رمضان، حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ، القاهرة، روزاليوسف، ١٩٨٤.

عبد العظيم رمضان، صراع الطبقات فى مصر، بيروت، المؤسسة العربية للنشر، ١٩٧٨.

أحمد صادق سعد (تحرير)، الإنتلـــچنتسيا العربية (ندوة)، طرابلس، بدون تاريخ.

أحمد صادق سعد، دراسات فى الثقافة العضوية، بيروت، دار الفارابى، ١٩٨٨.

رفعت السعيد، تاريخ الفكر الاشتراكى فى مصر ١٩٠٠-١٩٢٥، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥.

رفعت السعيد، كتابات عن الماركسية، القاهرة، دار الأمل، ١٩٩٨.

رفعت السعيد، ماركسية المستقبل، القاهرة، دار الأمل، ١٩٩١.

رفعت السعيد، مجرد ذكريات، جزءان، قبرص- دمشق، دار المدى، ١٩٩٩.

رفعت السعيد، (تحرير)، هكذا تكلم الشيوعيون، القاهرة، دار الأمل، ١٩٨٩.

رفعت السعيد، أرشيف اليسار. سيرة ذاتية لمناضلى اليسار، القاهرة، العربى، ١٩٩٩.

رفعت السعيد، تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، ١٩٥٧-١٩٦٥، القاهرة، بدون اسم الناشر، ١٩٨٦.

رفعت السعيد، تاريخ المنظمات اليسارية المصرية ١٩٤٠-١٩٥٠، القاهرة، دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٧.

رفعت السعيد، تاريخ منظمات اليسار المصرى ١٩٥٠-١٩٥٧، القاهرة، الأمل، ١٩٨٦.

رفعت السعيد، والصمت..لا!، القاهرة، دار التنوير، ١٩٩٥.

هشام السلامونى، الجيل الذى واجه عبد الناصر والسادات، القاهرة، دار قباء، ١٩٩٩.

أروى صالح، المبتسرون: دفاتر واحدة من جيل الحركة الطلابية، القاهرة، دار النهر، ١٩٩٦.

ماجد سامرائى، سؤال الحرية، دمشق، الأهالى، ١٩٩٩.

عبد المنعم الصاوى، وماذا بعد ٦ أكتوبر، القاهرة، روزاليوسف، ١٩٧٤.

السيد ياسين ، الوعى القومى المعاصر، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩١.

عبد القادر صاحب، ١٨ و١٩ يناير. رؤية واقعية، القاهرة، دار مصر المحروسة، ٢٠٠٢.

بشير السباعى، مرايا الانتلجنتسيا، الأسكندرية، دار النيل، ١٩٩٥.

محمد سيد أحمد، بعد أن تسكت المدافع، بيروت، دار القضايا، ١٩٧٥.

محمد سيد أحمد، مستقبل النظام الحزبى فى مصر، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٤.

فؤاد سراج الدين، لماذا الحزب الجديد، القاهرة، دار الشروق، ١٩٧٧.

عبد الغفار شكر، اليسار العربى وقضايا المستقبل، القاهرة، مدبولى، ١٩٩٨.

أحمد شقيرى، الهزيمة الكبرى، بيروت، دار الطليعة، ١٩٧٣.

غالى شكرى، المثقفون والسلطة فى مصر، القاهرة، مؤسسة أخبار اليوم، ١٩٩٠.

جورج طرابيشى، لامثقفون العرب والتراث، لندن، رياض الريس، ١٩٩١.

مرفت الطرابيشى، الصحافة العربية والصراع العربى الإسرائيلى ١٩٦٧-١٩٧٣، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٤.

عبد الستار الطويلة، السادات الذى عرفته، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٢.

عبد الله التركمانى، الأحزاب الشيوعية فى المشرق العربى، بيروت، مركز الأن، ٢٠٠٢.

يوسف أبو سيف، وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصرى، ١٩٤٢-١٩٥٧، القاهرة، دار الأمل، ٢٠٠٠.

السيد يوسف، الإخوان المسلمون وجذور التطرف الدينى والإرهاب فى مصر، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩.

جمال زهران، السياسة الخارجية لمصر ١٩٧٠-١٩٨١، القاهرة، مكتبة مدبولى، ١٩٨٧.

مراد وهبة، الشباب والمثقفون والتغير الاجتماعى، القاهرة، بدون اسم الناشر، ١٩٨٨.

سعد زهران، فى أصول السياسة المصرية، القاهرة، دار المستقبل العربى، ١٩٨٥.

محمد الزيات، السادات: القناع والحقيقة: مذكرات، القاهرة، الأهالى، ١٩٨٩.

مقالات:

مقالات الطليعة

الكاتب مجهول، "الثورة قائمة.. المعركة مستمرة والنصر حليفنا"، العدد ٧ (يوليو ١٩٦٧) ص ٥-٩.

الكاتب مجهول، "الشعب الفلسطينى يدافع عن ثورته"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٠)، ص ٥-٩.

الكاتب مجهول، "عن اتفاقية سيناء"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٥)، ص ٥-١١.

عبد الرؤوف أبو علام، "خمسة دروس من النكسة"، العدد ٨ (أغسطس ١٩٦٧).

خيرى عزيز"، الليندى .. ودروس الإخفاق فى شيلى"، العدد ٢ (فبراير ١٩٧٢)، ص ٩٨-١٠٨.

محمود درويش، "شيء من الوطن"، العدد ٢ (فبراير ١٩٧٠)، ص ٦-٨.

شوقى جلال، "الديموقراطية: المضمون أولا ثم الشكل"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤) ص ١٢-١٦.

عادل غانم، "ملاحظات حول القانون الأساسى للاتحاد الاشتراكى"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٨)، ص ٣٧-٣٨.

عبد الرحيم غنيم، "حول قضية الطبقة الجديدة"، العدد ٢ (فبراير ١٩٦٨)، ص ٨٢-٩٣.

محمد الخفيف، "حتى البرنامج يتحول إلى الواقع"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٨)، ص ١٤-١٨.

سامي خشبة، "جيلنا: نقد، حرية ومشاكل"، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٩)، ص ٦١-٦٦.

لطيف الخولي، "عبد الناصر.. مناضل وزئيس للجمهورية"، العدد ٢ (فبراير ١٩٦٥)، ص ٥-١١.

لطفي الخولي، "نحو.. نقد ذاتي للشعب"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٧)، ص ٨-١٠.

لطفي الخولي، "المثقفون والعمل السياسي"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٧)، ص ٣١-٣٨.

لطفي الخولي، "٥ يونيو: الحقيقة والمستقبل"، العدد ٨ (أغسطس ١٩٦٧)، ص ٥-١٢.

لطفي الخولي، "نحو مراكز ثورية للدفاع المشترك"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٦٧)، ص ٥-٩.

لطفي الخولي، "حسابات ستة شهور عن العدوان والمقاومة"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٦٧)، ص ٥٦-٧١.

لطفي الخولي، "نحو جبهة عربية حول المقاومة الفلسطينية"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٨)، ص ٥-٨.

لطفي الخولي، "يونيو ١٩٦٧. يونيو ١٩٦٨"، العدد ٦ (يونيو ١٩٦٨)، ص ٥-١٤.

لطفي الخولي، "جبهة عربية يهودية عالمية ضد الإمبريالية والعنصرية"، العدد ٤ (أبريل ١٩٦٩)، ص ٥-١٠.

لطفي الخولي، "أسئلة تطرحها السبعينيات"، العدد ١ (يناير ١٩٧٠)، ص ٥-١٠.

لطفي الخولي ،"٦ أكتوبر: المفاجأة و الحقيقة"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٣)، ص ٥-١٣.

لطفي الخولي، "إسرائيل 'معراخ' وإسرائيل 'ركاح'"، العدد ١ (يناير ١٩٧٤)، ص ٧٣-٧٦.

لطفي الخولي، "الكاتب والطليعة!"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤)، ص ١٣١-١٣٢.

لطفى الخولى، "التفسير الفلسطينى لتاريخ البترول العربى"، العدد ١ (يناير ١٩٧٥)، ص ٥-١٣.

لطفى الخولى، "علم الجهل"، العدد ٦ (يونيو ١٩٧٥)، ص ٥-١١.

لطفى الخولى، "ڤيتناميات فلسطينية"، العدد ٧ (يوليو ١٩٧٥)، ص ٥-١٠.

لطفى الخولى، "مواقف اليسار المصرى من قضيتين.١- الموقف من أمريكا ٢- الموقف مع الاتحاد السوفييتى"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٥)، ص ٢٢-٣١.

لطفى الخولى، "اليسار.. بعد الانتخابات وبعد الأحزاب"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٦)، ص ٥-١٢.

لطفى الخولى، "جماهير يناير بين الحكومة واليسار"، العدد ٢ (فبراير ١٩٧٧)، ص ٥-١٩.

عادل حسين، "الموقف الأمريكى من الصراع العربى الإسرائيلى"، العدد ١ (يناير ١٩٧٤)، ص ٤١-٥٠.

عادل حسين، "نقد للخطة والانفتاح الاقتصادى"، العدد ١ (يناير ١٩٧٥)، ص ١٠-٢٣.

عادل حسين، "رؤية نقدية لبيان الحكومة"، العدد ٦ (يناير ١٩٧٥)، ص ٣٩-٤٩.

صلاح عيسى، "مستقبل الرجعية فى مصر"، العدد ١١ (نوفمبر ١٩٧٤)، ص ١٤١-١٤٤.

ميشيل كامل، "مشاكل القوة الوطنية داخل التحالف الوطنى"، العدد ٥ (مايو ١٩٦٩)، ص ٩-١٩.

زكى مراد، "ماذا قالت ثورة ٩ و ١٠ يونيو؟"، العدد ٨ (أغسطس ١٩٦٨)، ص ٢٢-٢٥.

مكسيم رودنسون، "عالم الصهيونية"، العدد ٨ (أغسطس ١٩٦٧) ص ١٢-١٧.

محمد سيد أحمد، "صحافة مصر فى حاجة إلى ثورة ثقافية"، العدد ١٢ (ديسمبر ١٩٧٤)، ص ٨٥-٩١.

مصطفى طيبة، "المعنى الجديد للوحدة الوطنية والوحدة القومية"، العدد ٨ (أغسطس ١٩٦٨)، ص ٥١-٥٣.

أبو سيف يوسف، "على طريق ٩ يونيو العظيم"، العدد ٧ (يوليو ١٩٦٧)، ص ٧-٩.

أبو سيف يوسف، "عبد الناصر: مناضل ضد الاستعمار الجديد"، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٧٢)، ص ١٤-٢١.

لطيفة الزيات، "الجيل الجديد: بين رفض وانتماء"، العدد ٩ (سبتمبر ١٩٦٩)، ص ٧٤-٨٠.

مقالات من مراجع متنوعة

إسماعيل صبرى عبد الله، "الثورة وإمكانية المحال"، أدب ونقد، العدد ٣٩، أغسطس ١٩٨٨، ص ١٨-٢٨.

أدونيس، "بيان ٥ حزيران ١٩٦٧"، الآداب، العدد ٧-٨ (يوليو-أغسطس ١٩٦٧)، ص ٧-١٢.

أدونيس، "افتتاحية"، مواقف، العدد ١ (أكتوبر-نوفمبر ١٩٦٨)، ص ١-٤.

أدونيس، "افتتاحية"، مواقف، العدد ٢ (يناير-فبراير ١٩٦٩)، ص ١-٤.

ناجى علوش، "قضية الوحدة العربية بعد ١٠ سنوات على الانفصال"، دراسات عربية، السنة السابعة، العدد (١٢ أكتوبر ١٩٧١).

إبراهيم عامر، "الدعاية العربية فى الميزان"، الآداب، العدد ١٠ (أكتوبر ١٩٦٧)، ص ٢-٤.

أحمد محمد عطية، "نجيب محفوظ وطريق الثورة"،الآداب، العدد ٤ (أبريل ١٩٦٧)، ص ٩-١١.

صلاح عيسى، "لطفى الخولى والطليعة والماركسيون. محاولة لتفسير وإنصاف التاريخ"، الطليعة، عدد تذكارى خاص (٢٠٠٠)، ص ٦٤-٨٥.

طاهر لبيب، "العالم والمثقف والإنتلـچينسى"، فى عدد من المؤلفين، الثقافة والمثقف والوطن العربى، المصدر السابق الذكر، ص ١٧-٣٤.

أحمد شرف، "الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية"، فى العالم (إشراف)، المصدر السابق الذكر، ص ٢٥٤-٢٦٥.

محمد سيد أحمد، "ثورة ٢٣ يوليو والمثقفون"، أدب ونقد، العدد ٤١ (أكتوبر١٩٨٨)، ص ٤٥-٦٢.

بسام طيبى، "حول الفكر العربى المعاصر: كتابة وصفية وكتابة ثورية"، مواقف، العدد ٣ (مارس-أبريل ١٩٦٩)، ص ٩٦-٩٧.

عمر التلمسانى، "ليست الجولة الأخيرة"، الدعوة، العدد ١١ (أبريل ١٩٧٧)، ص ٢-٤.

كارم يحيى (حوار تحت إشرافه)، "أبعاد سياسية فى تجربة 'الطليعة'"، عدد خاص (٢٠٠٠)، ص ٩-٢٢.

المؤلف فى سطور:

جينارو جيرفازيو

أستاذ مساعد فى تاريخ وسياسة الشرق الأوسط فى قسم السياسة والعلاقات الدولية والتاريخ المعاصر بجامعة ماكوارى فى سيدنى، أستراليا Macquarie University of Sydney، حيث يعمل أيضا مديرا لمركز دراسات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حصل على الدكتوراة فى جامعة نابولى "الأورينتالى" وقام بالتدريس فيها من عام ٢٠٠٥ وحتى ٢٠٠٨. كما درَّس أيضا فى جامعات المنصورة وميلانو وساليرنو وعمل كباحث مساعد فى جامعة بريستول. تركز أبحاثه ومقالاته المنشورة على الحركة الماركسية والمعارضة العلمانية بمصر والحركات الاجتماعية ودور المثقفين العرب وسياسات الإعلام العربى وعملية المقرطة فى العالم العربى ومجتمعات مسلمى المهجر فى الغرب.

المترجمان فى سطور:

١- بسمة محمد عبد الرحمن

طبيبة نفسية وقاصة ومترجمة. نشرت قصصها فى العديد من الدوريات الأدبية، ولها مجموعة قصصية باسم "الطائر الأسود " -طبعة محدودة. نشر لها فى المشروع القومى للترجمة كتاب "الكاتب وواقعه" لـ **ماريو بارجاس يوسا**. نشرت لها سلسلة فى قصص الأطفال باسم "بينى وبينك" عن دار بردى.

٢- كارمينى كارتولانو

درس اللغة والأدب العربى فى معهد الأورينتالى بنابولى. مقيم فى القاهرة منذ عام ١٩٩٩ حيث يعمل بمهنة التدريس مدرسا للغة الإيطالية فى المركز الثقافى الإيطالى بالقاهرة. حصل على ماچستير فى تدريس وتطوير اللغة والثقافة الإيطالية للأجانب (ITALS). يتعاون مع دور نشر إيطالية كمستشار فى الأدب العربى المعاصر. نشرت له رواية مترجمة عن العربية إلى الإيطالية وهى رواية "أن تكون عباس العبد" لـ أحمد العايدى كما ترجم إلى العربية المسرحية الإيطالية "القربة" التى نشرتها دار ميريت.

التصحيح اللغوى: أحمد حمودة

الإشــــراف الفنى: حسن كـــامل



يركز هذا الكتاب على تاريخ الأفكار والمنظمات الماركسية فى مصر فى الفترة الأخيرة من الحكم الناصرى، وحتى اغتيال السادات فى 1981.

والواقع أن أفكار اليسار تمثل جزءًا من التراث الفكرى العربى المعاصر؛ إذ بدأت تنتشر قادمة من أوروبا فى نهاية القرن التاسع عشر، وتمثل الماركسية بالتالى جزءًا من الجدل الثقافى والسياسى المصرى منذ العشرينيات، كما اكتسبت الحركة الماركسية انتشارًا كبيرًا تحديدًا بين المثقفين والطلاب والعمال فى الأربعينيات، وشكلت أيضًا قوة مهمة منذ ثورة يوليو وما بعدها.

وقد قامت الناصرية بقمع الماركسية بشدة، حيث اعتبرتها قوة منافسة خطرة ثم حاولت بعد ذلك ضمها تحت لوائها عن طريق ضم المناضلين الماركسيين الأفراد باعتبارهم كوادر فى الاتحاد الاشتراكى مقابل حل المنظمات الشيوعية، وحدث ذلك فى 1965 ومن هذه النقطة تبدأ القصة الرئيسية لهذا الكتاب، الذى يتوقف أمام أهم الأحداث فى تطور الأفكار والممارسات السياسية لليسار المصرى، وأمام العلاقة المعقدة بين قوى اليسار والسلطة.

ومن هذا المنظور حلل الكتاب تأثير هزيمة 1967 وحركة الجماهير فى عام 1968، وصعود السادات للسلطة والحركة الطلابية فى السبعينيات وحرب أكتوبر عام 1973 والاختيارات الدراماتيكية، التى اتخذها السادات فى السياسة الداخلية والخارجية حتى اغتياله فى عام 1981.

ويميز المؤلف ما بين "يسار رسمى" "ويسار راديكالى" واصفًا تاريخهما والعلاقة فيما بينهما، وبين السلطة، ويبرز أيديولوجياتهما ونجاحاتهما وخصوصا حدود كل منهما فى محاولة لتفسير تهميش القوى الماركسية منذ بداية الثمانينيات.



تصميم الغلاف: نسرين كشك